

7/4
8/5

نصيب الربيع لأحاديث الهداية

لِلإِمَامِ الْخَافِضِ غَايَةَ الشَّرَافِ
الْعَلَامَةِ جَمَالِ الدِّينِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ خَفِيٍّ الزَّيْلَعِيِّ
المتوفى ٧٦٢ هـ

مع حاشيته النفيسة الممتعة
"بغية الألبعي في تخرج الزيلعي"
وتصحيح النص للنسخة بعناية بالغفران . إدارة المجلس العلمي

المجلد الرابع

جمعوا الطبع محفوظة "للمجلس العلمي"

الطبعة الأولى

٥١٣٥٧ ————— ١٩٣٨ م

مطبعة دار الامون شرابا شارع الادفهار رقم ١

١٩٦٩ هـ - ١٩٩٠ م

فهرست الجزء الرابع

من كتاب "نصب الراية"

للإمام الحافظ الزيلعي

كتاب البيوع ١ - ٥٥

صفحة

الموضوع

- | | | |
|----|---|---|
| ١ | { | أحاديث " المتبايعان بالخيار " رويت عن حمزة من الصحابة رضى الله عنهم ،
وجواب ما قاله البيهقي ، راجعه من " عقود الجواهر " |
| ٤ | | حديث رهنه <small>والتحريم</small> درعه |
| ٤ | | حديث الذهب بالذهب بالخ ، من حديث عبادة بن الصامت |
| ٥ | | حديث من اشترى أرضاً فيها نخل ، وحديث نهى عن بيع النخل حتى تزهى |
| ٦ | | باب خيار الشرط - حديث " ولى الخيار ثلاثة أيام " |
| ٨ | | أحاديث فى الخيار ثلاثة أيام |
| ٩ | | باب خيار الرؤية - حديث من اشترى شيئاً لم يره |
| ٩ | | أحاديث تدل على عدم جواز بيع ما لم يره |
| ١٠ | { | باب البيع الفاسد - حديث مارية القبطية ، وحديث النهى عن بيع الحبل
وأحاديث أخرى فى هذا الموضوع |
| ١١ | | حديث النهى عن بيع الصوف ، مستنداً ومرسلاً |
| ١٢ | | أحاديث النهى عن بيع المزانية والمحاقلة ، وهى خمسة |
| ١٣ | | حديث العرايا ، وتحقيق بيع العرايا |
| ١٤ | | حديث النهى عن بيع الملامسة والمنابدة |
| ١٤ | | حديث النهى عن بيع العبد الآبق |

الموضوع	صفحة
حديث لمن الواصلة والمستوصلة، وغيره	١٥
أحاديث في تحريم بيع العينة، ومعنى العينة	١٦
حديث النهى عن بيع وشرط، واختلاف أبى حنيفة، وابن أبى ليلى، وابن شبرمة	١٧
حديث النهى عن بيع وسلف	١٨
حديث النهى عن بيع صفقتين في صفقة	٢٠
أثر ابن عباس في أحكام البيع المنهى عنها	٢١
حديث "لا تاجشرا"، وحديث "لا يسام الرجل على سوم أخيه"	٢١
حديث "عدم بيع الحاضر للبادى"، وحديث بيع من يزيد	٢٢
حديث من فرق بين والدته وولدها	٢٣
أحاديث أخرى في هذا الباب، وهى خمسة	٢٤
حديث النهى عن بيع أحد الآخرين، وطرقه	٢٥
أحاديث "من لم يرحم صغيرنا"، وهى تسعة أحاديث	٢٦
حديث التفريق بين مارية، وسيرين	٢٨
أحاديث في هذا الباب	٢٩
باب الإقالة — حديث من أقال نادما بيعته، الخ	٣٠
باب المراجعة والتولية — أحاديث في التولية والإقالة	٣١
أحاديث في النهى عن بيع مالم يقبض	٣٢
أحاديث في النهى عن بيع الطعام حتى يجرى فيه الصاعان	٣٤
باب الربا — أحاديث "الحنطة بالحنطة"، الخ	٣٥
أحاديث لغير الحنطة في الباب	٣٦
تحقيق قوله: "جيدها ورديتها سواء"	٣٧
تحقيق قوله: "يدأ يد"، وتفسيره	٣٨
أحاديث لمحمد بن الحسن في منعه بيع اللحم بالحيوان، وهى خمسة	٣٩
حديث النهى عن بيع الكالئ بالكالئ	٣٩
حديث النهى عن "بيع التمر بالرطب"، والأقوال في زيد بن عياش	٤٠

الوضوع	صفحة
أحاديث في هذا الباب ، وتحقيقها	٤٢
حديث "أكل تمر خبير هكذا" واستدلال أبي حنيفة منه	٤٣
باب الاستحقاق — حديث "لا عتق فيما لا يملك ابن آدم"	٤٤
باب السلم — جواز السلم ، ونزول القرآن فيه	٤٤
حديث "ورخص في السلم" ، وتحقيق هذا اللفظ	٤٥
حديث من أسلف منكم ، الخ ، وحديث النهي عن السلم في الحيوان	٤٦
أحاديث في صحة السلم في الحيوان ، وتحقيقها ، ومعارضتها بأحاديث	٤٧
حديث النهي عن السلم في الثمار قبل أن تصلح	٤٩
أحاديث للشافعي ، وأحد في جواز السلم في المذموم وقت العقد	٤٩
أحاديث التأجيل في السلم ، والنهي عن تعيين نخلة بعينها	٥٠
حديث "من أسلم في شيء فلا يصرفه إلى غيره"	٥١
آثار ، وحديث في الباب	٥١
مسائل منشورة — أحاديث أن من السحت مهر البني ، الخ	٥٢
أحاديث في حل ثمن كلب الصيد ، وتعليلها بأبي علي الكندي غير نافع ، فإن للحديث	٥٣ {
طريقاً ليس فيه الكندي ، راجع "الترمذي - وعقود الجواهر"	
أحاديث في تحريم بيع الخمر ، وثمنه مثل شربه	٥٤
حديث لعن في الخمر عشرة	٥٥
بيان أن حكم أهل الذمة في المبيعات كالمسلمين ، وكيفية أخذ الجزية من اليهود في حرم	٥٥

كتاب الصرف

أحاديث تدل على اشتراط القبض في بيع التقدين	٥٦
--	----

كتاب الكفالة

حديث "الزعيم غارم"	٥٧
حديث "من ترك كلاً فإلينا" ، وغيره	٥٨

كتاب الحوالة

الموضوع	صفحة
حديث من أحيل على ملأ اتبع	٥٩
حديث النبي عن كل قرض جر نفعا	٦٠

كتاب أدب القاضي

حديث تقليد على قضاء الدين ، وطرقه	٦٠
أحاديث في عدم تولية الأمر عند وجود الأحق	٦٢
أحاديث القياس والاجتهاد	٦٣
أحاديث ، وآثار في التحذير عن القضاء	٦٤
أحاديث في إمامة عادل ، وفضل العدل	٦٧
حديث "من سأل القضاء وكل إلى نفسه" الخ	٦٨
حكم تقلد القضاء من ولاية الجور ، وإصابة على في قتال أهل الجبل ، وأهل صفين ، وندامة عائشة ، وكلام إمام الحرمين	٦٩
حديث في المنع عما لا يصلح في المساجد	٧٠
أحاديث في فصل الخصومات في المسجد	٧١
أحاديث في حقوق المسلم على المسلم	٧٢
أحاديث فيما يجب على القاضي مع الخصمين	٧٣

كتاب الشهادات

حديث إقرار ماعز أربع مرات	٧٤
حديث ، وآثار في تلقين الدرء	٧٦
حديث ترغيب الستر على المسلم ، وحديث عدم جواز شهادة النساء في الخنود	٧٩
حديث فيما يجوز فيه شهادة النساء	٨٠
حديث في حكم شهادة الخنود في القذف	٨١
حديث "إذا علت مثل الشمس فاشهد"	٨٢

الموضوع	الصفحة
باب من تقبل شهادته، ومن لا تقبل - حديث فيمن لا تقبل شهادته	٨٢
أحاديث في عدم قبول شهادة القانع بأهل البيت	٨٣
حديث النهى عن النوحة والغناء	٨٤
حديث جواز شهادة النصارى بعضهم على بعض	٨٥
حديث في شهادة المسلم على غير المسلم، وحكم شهادة النحسى	٨٦
حكم شهادة الأقلف	٨٧
باب الشهادة على الشهادة - وحديث لا يجوز على شهادة الميت إلا رجلاً	٨٧
فصل في شاهد الزور - بيان حكم شاهد الزور	٨٨
باب الرجوع عن الشهادة - أحاديث تدل على قصان عقل النساء	٨٩

كتاب الوكالة

أحاديث تدل على جواز التوكيل بالبيع والشراء	٩٠
حديث توكيله عليه السلام عمر بن أبى سلمة بالتزوج	٩٢

كتاب الدعوى

حديث فى اليمين عند عدم وجود البينة	٩٤
باب اليمين - حديث البينة على المدعى، الخ	٩٥
تحقيق مسألة القضاء بشاهد، ويمين، والمذاهب فيه	٩٦
أحاديث لغير الحنفية فى ذلك	٩٩
بيان إجماع الصحابة على القضاء عند النكول	١٠١
باب كيفية اليمين - أحاديث فى الحلف بالله "مجل ذكره"	١٠٢
أثر سيدنا عثمان فى جواز الفداء عن اليمين بالمال	١٠٣
أحاديث فى الفداء عن اليمين، وآثار عن الصحابة	١٠٤
باب التحالف - حديث اختلاف المتبايعين، وأن العبرة بقول البائع	١٠٥
نقل تحقيق المنذرى فى "المختصر"، وابن الجوزى فى "التحقيق" فى هذه الأحاديث	١٠٧

صحيفة

الموضوع

- باب ما يدعيه الرجلان - حديث في القرع بين الحصين ، وإن كان في
 ١٠٨ { ... ثم نسخ ...
 ١٠٨ ... أحاديث في إقامة كل من الحصين البيه ، وحكم النبي ﷺ بينهما ...
 ١١٠ ... باب دعوى النسب - حكم ولد المغرور بأنه حر بالقيمة ، والدليل عليه ..
 ١١١ ... باب إقرار المريض - حديث " لا وصية لوارث " الخ ...

كتاب الصلح

- ١١٢ ... حديث الصلح جائز بين المسلمين ، الخ ، وغير ذلك ...

كتاب المضاربة

- ١١٣ ... بيان تعامل الناس بالمضاربة في عهد النبي ﷺ ، ثم تعامل الصحابة ...

كتاب الوديعة

- ١١٥ ... حديث " ليس على المستعير غير الغل ضمان " وغيره من أحاديث الباب ...

كتاب العارية

- ١١٦ ... استعارة النبي ﷺ دروعاً من صفوان ..
 ١١٧ ... أحاديث في هذا الباب ...
 ١١٨ ... أحاديث من قوله ﷺ : المنعة مردودة ، والعارية مؤداة ...
 ١١٩ ... أحاديث الخفية في أن العارية بمنزلة الوديعة ، وأحاديث خلاف ذلك ...

كتاب الهبة

- ١٢٠ ... حديث " نهادوا نجاوا " روى مسنداً ومرسلاً ..
 ١٢١ ... أحاديث الباب ، وحديث لا تجوز الهبة إلا مقبوضة ...
 ١٢٢ ... آثار في الباب ، وحديث " أكل أولادك نحلث مثل هذا ؟ " ..
 ١٢٣ ... حديث في العمري ، وحكمها ...

الموضوع	صحيفة
باب الرجوع في الهبة — حديث لا يرجع الواهب في هبه	١٢٤
حديث "الواهب أحق بهبه مالم يئب منها"، وفيه عدة أحاديث	١٢٥
حديث "العائد في هبه كالعائد في قبته"، وغير ذلك	١٢٦
حديث إجازة العمرى، وإبطال شرط المعمر	١٢٧
حديث "أجاز العمرى، ورد الرقبى"	١٢٨

كتاب الإجازات

أحاديث في تعجيل أجره الأجير	١٢٩
حديث "من استأجر أجراً فليعلم أجره"	١٣٠
سبعة أحاديث في هذا الباب من إعطاء الأجر، والتكثير عن عنده	١٣٢
باب الإجازة الفاسدة — حديث "مارأه المسلمون حسناً" الخ، موقوف على ابن مسعود، وله طرق صحيحة	١٣٣
حديث في إعطاء أجر المحجّام — وأحاديث لاحد في منعه	١٣٤
حديث في النهي عن عصب الفعل، وحديث "اقرأوا القرآن، ولا تأكلوا به"	١٣٥
أحاديث في منع الاستتجار بالقرآن، وهي كلها سبعة	١٣٦
أحاديث في جواز أخذ الأجر بالرق بشيء من القرآن	١٣٨
حديث في اختيار مؤذن لا يأخذ أجراً على الأذان، وآثار فيه	١٣٩
حديث استتجار الظئر، وحديث النهي عن قفيز الطحان	١٤٠
باب ضمان الأجير — بيان المذاهب في ضمان الأجير وعنده	١٤١

كتاب المكاتب

أحاديث في أن المكاتب عبد مابق عليه شيء	١٤٢
باب موت المكاتب — آثار في رد المكاتب إلى الرق عند العجز	١٤٦
حديث بريرة "هو لها صدقة ولنا هدية"	١٤٧

كتاب الولاء

الموضوع	صفحة
أحاديث في " أن مولى القوم منهم "	١٤٨
حديث " الولاء لمن أعتق "	١٤٩
حديث في ميراث المعتق - بالفتح	١٥٠
حديث " الولاء لمة كلحمة النسب " الخ	١٥١
حديث في أن المعتق - بالكسر - وارث لمن أعتقه ، عند عدم وارثه	١٥٣
حديث في توريث السيد مع وجود وارث العبد	١٥٤
حديث ليس للنساء إلا ما أعتقن ، الخ ، وما يتعلق بالحديث	١٥٤
حديث في " ولاء الإسلام " وتحقيق في الحديث لأهل النقد	١٥٥
أحاديث في الولاء بسبب الإسلام	١٥٧

كتاب الإكراه

حديث في ابتلاء - عمار بن ياسر - بالإكراه ، ولم يزل على الإسلام لكون قلبه مطعناً بالإيمان	١٥٨
حديث في وقعة قتل سيدنا - خبيب - رضي الله عنه	١٥٩
أحاديث فيمن قيل فيه - سيد الشهداء -	١٦١

كتاب الحجر

حديث " كل طلاق واقع إلا طلاق الصبي " الخ	١٦١
حديث " رفع القلم عن ثلاث " الخ ، استيعاب من رواه من الصحابة ، وطرقه	١٦١
حديث في أن الطلاق حق الزوج ، وإن كان عبداً لا حق المولى	١٦٥
باب الحجر للفساد - أثر ابن عمر في الهدى من الإبل والبقر	١٦٥
حد البلوغ - وروايات ابن عباس في يائه ، وتفسير - إذا بلغ أشده -	١٦٦
الحجر بسبب الدين - وحديث لصاحب الحق يد لسان ، وغير ذلك	١٦٦

كتاب الغصب

صحيحة	الموضوع
١٦٧	حديث "على اليد ما أخذت حتى ترد"، وحديث لا يميل لأحد أن يأخذ مال أخيه لاعباً، ولا جاداً، الخ
١٦٨	حديث في حكم الشاة المذبوحة بغير إذن صاحبها
١٦٩	حديث "ليس لعرق ظالم حق" روى عن ستة من الصحابة

كتاب الشفعة

١٧٢	حديث "الشفعة لشريك لم يقسم"، وتحقيقه
١٧٢	حديث "جار الدار أحق بالدار" الخ
١٧٤	حديث "الجار أحق بسقه" والسقب الشفعة
١٧٥	حديث الشفعة فيما لم يقسم، الخ
١٧٦	حديث الشريك أحق من الخليط، وتحقيقه
١٧٦	باب طلب الشفعة - طلب الموائبة، والدليل عليه، وأحاديث في الباب
١٧٧	باب ما تجب فيه الشفعة - حديث "الشفعة في كل شيء"
١٧٨	حديث "لا شفعة إلا في ربع أو حائط"

كتاب القسمة

١٧٨	أحاديث في قسمة المغنم والموارث
-----	---------------------------------------

كتاب المزارعة

١٧٩	حديث في معاملته ﷺ مع أهل خير على نصف ما يخرج
١٨٠	حديث - رافع - في جواز المخابرة، وأجوبة ابن الجوزي عنه في "التحقيق"

كتاب الذبائح

١٨١	حديث في المعاملة مع الجحوس
-----	-----------------------------------

صحيفة

الموضــــــــــــــــوع

- ١٨٢ ... بيان مذاهب الصحابة في متروك التسمية ناسياً
- ١٨٢ ... أحاديث في حل أكل متروك التسمية ناسياً
- ١٨٤ ... حديث في صيد الكلب ، وحديث دعاء النبي ﷺ عند التضحية
- ١٨٥ ... حديث في أن الذبح مابين اللبة والحين ، وفري الأوداج
- ١٨٦ ... حديث كل ما أنهر الدم ، وأفري الأوداج
- ١٨٧ ... حديث أنهر الدم بما شئت ، الخ
- ١٨٧ ... أحاديث في آداب الذبح
- ١٨٩ ... بيان النحر في الإبل ، والذبح في البقر والغنم
- ١٨٩ ... حديث " ذكاة الجنين ذكاة أمه " رواه أحد عشر نفساً من الصحابة .
- ١٩٢ ... فصل ما يحل أكله ، وما لا يحل ، وحديث النهي عن أكل ذى غلب وغيره
- ١٩٣ ... أحاديث لنهي الحنفية في أكل الضبع ، والضب ..
- ١٩٤ ... تفسير الصيد في قوله تعالى : (لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم)
- ١٩٦ ... أحاديث في النهي عن لحوم الخيل ، والبغال ، والحمير . . .
- ١٩٧ ... أحاديث مختلفة في لحوم الحمر الأهلية .
- ١٩٨ ... بيان القول الفصل المعتدل في حكم لحوم الحمر الأهلية ، وغيرها
- ١٩٩ ... حديث في أكل الأرنب .
- ٢٠١ ... حديث يدل على تحريم أكل الضفدع
- ٢٠١ ... حديث " أحلت لنا ميتتان ودمان "
- ٢٠٢ ... حديث في النهي عن أكل الطافي من السمك ، وفوائد حديثية
- ٢٠٤ ... حديث العنبر ، واستدلال غير الحنفية
- ٢٠٥ ... بيان مذاهب الصحابة في كراهة أكل الطافي ، وهو مذهب الحنفية

كتاب الاضحية

- ٢٠٦ ... حديث في عدم أخذ الشعر ، والظفر لمن يضحي .
- ٢٠٦ ... أحاديث في الباب ، وبعض آثار

صحيفة

الموضوع

- ٢٠٧ أحاديث في الترغيب إلى التوضيحية ...
- ٢٠٨ حديث في نسخ التتيرة ، وهي الرجبية ...
- ٢٠٩ حديث في أن البقرة تجزى عن سبعة ، ومثلها البدنة ...
- ٢١٠ حديث " على كل أهل بيت في كل عام أضحية ، الخ " ...
- ٢١١ حديث في التوضيحية بعد الصلاة ...
- ٢١٢ حديث في ترتيب النسك يوم العيد ...
- ٢١٣ حديث في بيان ما لا يجوز في الضحايا ، وهي أربعة ...
- ٢١٤ أحاديث في هذا المعنى ...
- ٢١٥ أحاديث في توضيحه بكتبتين بكتبتين أملحين ، الخ ...
- ٢١٦ أحاديث فيما يجزى من أسان الضحايا ...
- ٢١٨ أحاديث في الباب ...
- ٢١٨ حديث في عدم بيع جلد الأضحية ...
- ٢١٩ حديث في التصديق بجلال الأضحية ، وخطاها ...
- ٢١٩ حديث في ترغيب النبي ﷺ في الحضور عند التوضيحية ...

كتاب الكراهية

- ٢٢٠ أحاديث في النهي عن الشرب في آنية الذهب والفضة ...
- ٢٢١ أحاديث في إجابة دعوة الداعي ...

فصل في اللبس

- ٢٢٢ أحاديث في النهي عن لبس الحرير والديباغ للرجال ...
- ٢٢٥ أحاديث في جواز القدر الذي يجوز من الحرير ...
- ٢٢٦ تخريج كتاب سيدنا عمر في آداب الأزياء ، وطريق المعيشة ...
- ٢٢٧ أحاديث ، وآثار في مواقع استعمال الحرير ، ومواضع الرخصة ، وهي أحد وعشرون ...
- ٢٣١ حديث في التحذير عن استعمال الحرير ...
- ٢٣٢ أحاديث ، وآثار في اتخاذ قبعة السيف من فضة ...

الموضوع	الموضوع
حديث في كراهة غاتم الصفر ، وحديث النهى عن التختم بالذهب	٢٣٤
حديث جواز اتخاذ الألق من الذهب عند الضرورة	٢٣٦
أحاديث ، وآثار في شد الأسنان بالذهب عند الحاجة	٢٣٧
أحاديث في عقد الرثام ، وما في هذه الأحاديث من الملل	٢٣٨
فصل في الوطء ، والنظر ، والمس — وآثار في تفسير الزينة	٢٣٩
أحاديث ، وآثار فيما يجوز من النظر ، وما لا يجوز	٢٤٠
حديث يدل على أن السرة ليست من العورة	٢٤٢
حديث في أن الفخذ عورة ، ويان مافيه	٢٤٢
أحاديث في هذا الباب تدل على أن الفخذ عورة	٢٤٤
حديث يخالف ذلك بظاهره على رواية	٢٤٥
أحاديث في ستر العورة ، وجواز كشفها عن حيلته	٢٤٥
أحاديث في استتار العورة عند الإتيان لأهله ما استطاع ، وهي سبعة	٢٤٦
حديث العنان تزنيان ، الخ	٢٤٨
حديث " لا تنافر المرأة فوق ثلاثة أيام " وحديث " لا يخلون رجل بامرأة " الخ	٢٤٩
حديث عن جابر في حجاب المرأة عن الرجل ، وغير ذلك	٢٥٠
حديثان في النهى عن العزل عن الحرة وجوازه عن الجارية	٢٥١

فصل في الاستبراء

أحاديث في النهى عن وطء الحبالى قبل وضع الحمل ، وعن وطء الحبالى قبل	{	٢٥٢
الاستبراء بمحضة		
حديثان في جواز تقبيل الصائم امرأته . وجواز المضاجعة عند الحيض		٢٥٣
أحاديث في جواز المعانقة ، والتقبيل بين العنين — عند الأمن — وهي ثمانية		٢٥٤
أحاديث في جواز تقبيل اليد وغيرها ، وهي ثمانية أيضاً		٢٥٧
أحاديث في فضل المصافحة ، وأنها من تمام التحية		٢٦٠

فصل في البيع

مصحف	الموضوع
٢٦١	حديث "الجالب مرزوق، والمحتكر ملعون"، والنهي عن تلقى الجلب
٢٦٢	حديث في التحذير عن الاحتكار
٢٦٢	حديث لا تسعروا، فإن الله هو المسعر، فيه عدة أحاديث
٢٦٣	أحاديث في لمن الخرو وشاربها، الخ
٢٦٥	حديث "مكة حرام لا تباع رباها"، الخ
٢٦٦	حديث من أجر أرض مكة، فكأنما أكل الربا، تفصيل المذاهب في دور مكة، وفيه حكاية لأحمد، وإسحاق، والشافعي، وبيان منشأ الخلاف في ذلك، والقول
	الفصل في فتح مكة
٢٦٨	حديث في أن أراضي مكة تسمى السوائب على عهد رسول الله ﷺ
٢٦٩	أثر ابن مسعود في تجريد المصاحف عن غير القرآن
٢٧٠	حديث في إزال وفد قيف في المسجد، وحديث ركوب البغلة، الخ
٢٧١	حديث في عيادة النبي ﷺ يهودياً في جواره، وحديث آخر
٢٧٢	دعاء النبي ﷺ بقوله: اللهم إني أسألك بمعاقدة العز من عرشك، الخ
٢٧٣	أحاديث فيما يجوز من اللهو، وما لا يجوز
٢٧٥	أحاديث في الشعر نج، ولمن من يلعب بها، وفي غير ذلك
٢٧٥	أحاديث في قبول النبي ﷺ هدية سليمان
٢٨١	حديث قبول هدية برة رضى الله عنها، وكانت مكاتبة
٢٨٢	حديث في قبول دعوة العبد
٢٨٣	أحاديث في الترتيب إلى التداوى بالحلال، والنهي عن التداوى بحرام
٢٨٥	حديث بعث النبي ﷺ عتاب بن أسيد إلى مكة، وفرض له
٢٨٦	آثار في جواز أخذ الأجر بالقضاء، وما أشاكله

كتاب إحياء الموات

٢٨٨	حديث من أجا أرضاً ميتاً، الخ، رواه ثمان في الصحابة
-----	---

الموضوع	صفحة
حديث في حریم البئر والعین	٢٩٢
فصل فی المياه - حديث الناس شركاء في ثلاث	٢٩٤

كتاب الأشربة

حديث "كل مسكر حرام" ، وأحاديث في الخمر	٢٩٥
بيان تواتر الأحاديث ، وانقضاء الإجماع على تحريم الخمر	٢٩٦
حديث في حد شارب الخمر ، وغير ذلك مما يتعلق بالباب	٢٩٩
حديث "ما أسكر كثيره فقليله حرام" رواه ثمان من الصحابة	٣٠١
حديث حرمت الخمر لعينها ، الخ	٣٠٦
أحاديث في الباب استدلل بها ابن الجوزي الحنفية	٣٠٧
حديث في جواز استعمال آنية الخمر بعد ما استقرت في نفوسهم حرمة الخمر	٣٠٩
أحاديث في أن نَعَمَ الإدمان الخل ، وفي تخليل الخمر	٣١٠
أحاديث لغير الحنفية في عدم جواز تخليل الخل	٣١١

كتاب الصيد

حديث في إرسال الكلب المعلم للصيد ، وما يتعلق بالباب	٣١٢
حديث لأحمد في تحريم أكل صيد الكلب الأسود	٣١٣
فصل في الجوارح - وفصل في الرمي - مسألة تعليم الكلب ، ومسألة الرمي	٣١٤
حديث في الصيد بالمعراض	٣١٦
أحاديث في أن ما أدين من الحي فهو ميت	٣١٧
حديث "الصيد لمن أخذه" ، والحكاية فيه أسطورة كاذبة	٣١٨

كتاب الرهن

حديث "اشتري من يهودي طعاماً ، ورهنته دعه" ، وغيره من الأحاديث	٣١٩
أحاديث في أحكام الرهن من تلق المرهون ، وغير ذلك	٣٢١

كتاب الجنايات

الرمز	الموضوع	صفحة
٢٢٣	أحاديث في تحريم قتل المسلم ، وهي عشرة	٢٢٣
٢٢٧	حديث "العمد قود ، إلا أن يغفروا للمقتول"	٢٢٧
٢٣٠	حديث يخالف ما تقدم	٢٣٠
٢٣١	أحاديث فيما يكون القتل به خطأ العمد - أى شبه العمد -	٢٣١
٢٣٢	أحاديث في الباب	٢٣٢
٢٣٣	أحاديث لنفي الحنفية في أن القتل بالمثل في القود	٢٣٣
٢٣٤	باب ما يوجب القصاص - حديث لا يقتل مؤمن بكافر	٢٣٤
٢٣٥	حديث في قتل المسلم بذى ، روى مسنداً ومرسلاً	٢٣٥
٢٣٧	آثار في هذا الباب للحنفية رحمهم الله تعالى	٢٣٧
٢٣٩	حديث "لا يقاد الوالد بولده"	٢٣٩
٢٤١	حديث لا قود إلا بالسيف	٢٤١
٢٤٣	أحاديث للشافعي رحمه الله في وحب المائة في القصاص	٢٤٣
٢٤٣	حديث "من غرق غرقاه"	٢٤٣
٢٤٤	حديث في إيجاب الدية على المسلمين بقتل أبي حذيفة اليماني	٢٤٤
٢٤٦	حديث "من كثر سواد قوم فهو منهم"	٢٤٦
٢٤٧	حديث "من تشبه بقوم فهو منهم" ، وفيه أربعة أحاديث	٢٤٧
٢٤٧	حديث "من شرب سيفه ، ثم وضعه قدمه هدر"	٢٤٧
٢٤٨	حديث "قاتل دون مالك"	٢٤٨

باب القصاص فيما دون النفس

صفحة	الموضوع
٣٥٠	آثار في قصاص العين، وغيرها
٣٥٠	حديث "من قتل له قتيل"
٣٥٢	حديث في توريث امرأة أشيم الضبابي من عقل زوجها
٣٥٣	أثر عمر "لوتمالأ عليه أهل صنعاء لقتلتهم جميعاً"
٣٥٤	الشهادة في القتل - أحاديث في فضل إصلاح ذات البين

كتاب الديات

٣٥٦	حديث في دية قتل شبه العمد ، واختلاف الصحابة في ذلك
٣٥٧	أحاديث فيما يجب في دية القتل من الإبريل
٣٦١	حديث في دية القتل بالورق
٣٦٢	آثار في دية القتل بالذهب ، وبالبقر
٣٦٣	حديث دية المرأة نصف دية الرجل
٣٦٤	حديث "دية عقل الكافر نصف عقل المسلم"
٣٦٥	حديث ، وآثار في دية أهل الكتاب
٣٦٦	حديث في دية المعاهد في عهده ، وأحاديث الباب
٣٦٨	آثار الصحابة ، والحلفاء في الباب

فصل فيما دون النفس

٣٦٩	حديث فيما يجب فيه الدية كاملة
٣٧٠	ما جاء في اللسان ، والمالون ، والذكر
٣٧١	قضاء سيدنا عمر بأربع ديات في ضربة واحدة ، الخ
٣٧١	حديث في دية العننين ، واليدنين ، والرجلين ، والشفتين ، وغيرها
٣٧٢	أحاديث في "كل إصبع عشر من الإبريل"
٣٧٣	حديث في دية السن ، وأنها خمس من الإبريل

فصل في الشجاج

الروضـــــــــــــــــوع	صفحة
القضاء في الموصحة، والهاشمة، والمنقلة، والآمة	٣٧٤
القضاء في الجائفة بثلث الدية	٣٧٥
حديث " يستأني في الجراحه سنة "، وأحاديث الباب	٣٦٦
حديث " لا تمقل العاقلة، عمداً، ولا عبداً، ولا صلحاً، ولا اعترافاً	٣٧٩
أثر على كرم الله تعالى وجهه في عقل المجنون على العاقلة	٣٨٠
فصل في الجنين — حديث " في الجنين غرة عبد " الخ	٣٨١
حديث في القضاء بالغرة على العاقلة	٣٨٢
أحاديث في الباب	٣٨٣
باب ما يحدسه الرجل في الطريق — حديث " لا ضرر، ولا ضرار في الإسلام "	٣٨٤
باب جناية البهيمة، والحماية عليها — أثر على رضي الله عنه في فارسين اصطدما	٣٨٦
حديث العجاء جبار، وحديث الرجل جبار، وتحقيق هذا اللفظ	٣٨٧
حديث في القضاء بربع الثمن في عين القاذية	٣٨٨
آثار عن عمر، وعلى، وابن مسعود في الباب	٣٨٨
باب جناية المملوك، وباب جناية المذبر . وباب القسامة	٣٨٩
حديث " فيقسم منكم خمسون أنهم قتلوه "	٣٨٩
حديث " البينة على المدعي واليمين على المدعي عليه "	٣٩٠
حديث في استحلاف اليهود بقسامة خمسين	٣٩١
أحاديث في الباب، مستندة ومرسلة	٣٩١
أحاديث في الجمع بين الدية والقسامة	٣٩٣
حكم النبي ﷺ في قتل وجد بين قريتين	٣٩٦
حديث في إقرار أهل خير على أملاكهم الخ،	٣٩٧

كتاب المعامل

صحيحة

الموضوع ————— وع

- ٣٩٨ ... حديث في أن الدية على أهل العشيرة ، وفيه أثر عمر أيضاً ...
 ٣٩٩ ... حديث مولى القوم منهم ، وحديث لا تعقل العواقل عمد ، الخ ، وحديث
 ... أرش الجنين ، الخ ...

كتاب الوصايا

- ٣٩٩ ... حديث إن الله تصدق عليكم بثلك أموالكم الخ .
 ٤٠١ ... حديث " ائلك - وائلك كثير " وحديث " الاضرار في الوصية من الكبائر " ...
 ٤٠٢ ... حديث " لا وصية لقاتل " ، وغير ذلك في الباب ..
 ٤٠٣ ... حديث " إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه " رواه عشرة من الصحابة ...
 ٤٠٥ ... حديث " أفضل الصدقة على ذي الرحم الكاشع " ...
 ٤٠٧ ... باب الوصية بثلك المال — وحديث في ذلك .
 ٤٠٨ ... أحاديث في الوعد على ترك الزكاة ، وهي تسعة .
 ٤١٠ ... أحاديث الوعد على تارك الحج ، وهي أربعة .
 ٤١٢ ... باب الوصية للأقارب — حديث لاصلة لجار المسجد إلا في المسجد .
 ٤١٣ ... حديث في أن الجوار إلى أربعين داراً ، وفي إسناده مقال ...
 ٤١٤ ... حديث تزوج جورية ، وإعتاق كل ذي رحم محرم منها .

كتاب الخثى

- ٤١٧ ... أحاديث في كيفية إرث الخثى ...

مسائل شتى

- ٤١٧ ... بيان أن الكتابة حجة مثل العبارة ، ويدل على ذلك أحاديث .
 ٤٢٠ ... كتاب النبي ﷺ إلى كسرى ملك الفرس ...

الموضوع ————— وع	صفحة
كتاب النبي ﷺ إلى النجاشي ملك الحبشة	٤٢١
كتاب النبي ﷺ إلى المقوقس عظيم القبط	٤٢١
كتاب النبي ﷺ إلى جيفر ، وعبد ، ابني الجندى ، ملكي عمان ...	٤٢٣
كتاب النبي ﷺ إلى الحارث الغساني ملك الشام	٤٢٤
كتاب النبي ﷺ إلى هوزة الحنفي صاحب البجامة	٤٢٥
كتاب الفرائض ، تذييل لتخریج أحاديث الهداية بأحاديث الفرائض من الدراية	٤٢٧
للحافظ ابن حجر تخریج حديث ، تعلوا الفرائض ، وحديث أفرضكم زيد ،	٤٢٧ {
وحديث أنا وارت من لا وارت له	
تخریج حديث العمة لاميراث لها ، وحديث ألحقوا الفرائض بأهلها ، وحديث	{
الجمدة ، وحديث أعيان بني الأم ، وحديث إنما الولاء لمن أعتق . ولا يرث المسلم	٤٢٨
الكافر وغيرها	
تخریج حديث الحماوية ، وحديث الأكدرية ، وحديث المنبرية ، وغير ذلك ...	٤٢٩



استدراك الأخطاء الباقية في "الجزء الرابع"

أكثرها غير مطبوعة ، كانت بجيت في الأصول المصححة ، لم تنبه لها ، فاستدركها الاستاذ للشيخ ، الكورى ، ، طال فافه .

صواب	خطأ	سطر	صحيفة	صواب	خطأ	سطر	صحيفة
وجوب الرجوع	وجوب	١٣	١٢٣	الغرى	الغرى	١٧	١٧
على :	على :	٥	١٢٧	تج	تج	١٢	١٨
سلم	مسلم	٤	١٣٠	لم ينصف	لم ينصف	١٤	١٨
الكوفى	الكوفى	٤	١٣٠	الأبدار	الأبدار	١١	٢١
بدل	بلا	٥	١٣٠	شبيب	شبيب	١٦	٢٥
لم يكتبه	لم يكتبه	٦	١٣٠	عمرو	عمرو	٥	٢٧
لقطاي	اللقطاي	١٤	١٣٠	خلد	خلد	٢	٢٩
بن لقطاي	اللقطاي	٣٣	١٣٠	فليس	فليس	٨	٢٩
خدر	ثم خدرى	٥	١٣٣	و سنه	و سنه	٨	٣٢
الجمي	الجمي	١٧	١٤١	زبور	بن زبور	١٤	٤٠
اللقان	اللقين	١٢	١٤٧	يبدو	يبدو	٤	٤٩
الصفه	الصفه	١٧	١٤٨	حزب	حزب	١٩ و ١٦	٤٩
حيال	حيال	٣٣	١٥٠	من طي بن حياش	طي بن عباس	١٨	٤٩
الاغصبي	الاغصبي	١٢	١٥٢	عاه ماء	حات ومات	٧	٥٦
حدثا	حدثا	٢٠	١٦٣	ولم ينصف	ولم ينصف	٦	٥٨
ذرع	ذرع	٧	١٦٤	سرج	سرج	٣	٦٠
الذكاة	الذكاة	١٢	١٨٥	عمرو	عمرو	١١	٦٠
ذبيحته	ذبيته	١٩	١٨٧	الغروى	الغلووى	٣	٦٢
أمة	أمة	٦	١٨٩	ولى ولى	ولى	٥	٦٣
عيسى من ابيه	عبد الرحمن	١٣	١٩٠	بروع	بروع	١٥	٦٤
عمر	عمرو	٢٢	١٩٦	انقرى	انقرى	١٤	٦٦
بقية	شعبة	٢	١٩٧	إبراهيم بن	إبراهيم	٢٤	٧٨
عمر	عمرو	٤	١٩٧	عبد الله	عبد الله	١٣	٨٠
ابن حيان	ابن حيان	٢	٢٠٠	نجي	نجي	٣٣ و ١٥	٨٠
معيد	معيد	٢١	٢١٢	حبر	جيبه	١١	٩٨
وقيل	وقيل	٩	٢١٣	فى	من	٢	١٠٩
من قوله	قوله	١٦	٢٢٥	رجال إسناده	إسناده	٨	١٠٩
أخزم	أخزم	١٢	٢٢٩	حيان	حيان	١٨	١١١
قطر	قطر	٢١	٢٢٩	على	عل	١٣	١١٣
ذراة	ذراة	٩	٢٣٧	هررم	هررم	١٦	١١٣
ابن حون	أبي حون	٢٥	٢٤٢	عمرو	عمرو	٩	١١٥
أخزم	أخزم	٢٢	٢٤٦	الهراني	الهراني	١١	١١٨
ابن معين	أبي معين	٥	٢٤٧	الحاكم	الحكم	١٢	١٢٠
حاج	حاج بن	٩	٢٤٧	البرند	البرند	٥	١٢١
ولى	أولى	٢٤	٢٤٧				
زغبة	بن زغبة	٢٤	٢٤٧				

صحيحة	سطر	الخطأ	الصواب	صحيحة	سطر	الخطأ	الصواب
٢٥٢	٤	الوداك	أبي الوداك	٣٤٧	١٦	شبه	تشبه
٢٥٥	٢	الجري	الجري	٣٤٧	٢١	الشيباني	الشياني
٢٥٥	٢	المرقي	المرقي	٣٤٩	١٨	زريق	زريق
٢٥٥	٢٠	ورواه	ورواه	٣٥٠	١٨	لا تحمل لاحد قبل	لا تحمل لاحد قبل
٢٥٩	١٣ و ٨	حيان	حيان	٣٨١	٩	ومثل هذا يطل	ومثل هذا يطل
٢٥٩	٢٠	الحريقي	الحرق	٣٨٣	٤	يطل	يطل
٢٦٤	٥	عنه	عن	٣٨٦	٧	راشدين	راشد
٢٦٥	١١	ابن أبي نعيم	ابن أبي نعيم	٣٩٢	٣	أن يظنوا	أن يظنوا
٢٦٥	١١	عمرو	عمرو	٣٩٤	٢٣	حيان	حيان
٢٦٦	٧	عمرو	عمرو	٣٩٩	٢٠	أحييم	أحييم
٢٦٧	١٩	فناء	فنى	٤٠٤	١٢	خراساني	خران
٢٨٤	١	عمرو	عمرو	٤٠٨	٣٣	أناه	آناه
٢٨٤	٣	عمرو السكري	عمرو السكري	٤٠٩	١	بلزمت	بلزمت
٣٠١	٩	السكراوي	السكراوي	٤٠٩	٩	جا	جا
٣٢٩	١٠	قل	قل	٤١٠	٢	أبي ميمون	ميمون
٣٢٩	١١	ابن أخى	ابن أخيه	٤١١	٦	عمر	عمرو
٣٣٦	٢١	خريق	خريق	٤١٢	٦	عزوم	عزوم
٣٣٦	٢٢	بالقول	بالقول	٤١٢	٦	عزوب	عزوب
٣٤٦	١١	حبة	حبة	٤١٦	١٢	الغاري	الغاري

في الكتاب سقط ، فليصح بمثل ما هنا

وجدت هذا السقط في نسخة المارة ، فلم الحافظ ابن حجر على الماش (١) :

حديث "لاميراث للقاتل" ، قلت : روى من حديث أبي هريرة ، ومن حديث عمرو بن شبيب عن أبيه عن جده ، ومن حديث عمر ، ومن حديث ابن عباس ، لحديث أبي هريرة أخرجه ، الخ

ص ٢٢٨

(١) إلا أنه ليس في استدراك ابن حجر "ومن حديث ابن عباس" ولا بد أن يكون .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب البيوع

الحديث الأول : قال عليه السلام : « المتبايعان بالخيار مالم يتفرقا » ؛ قلت : روى من حديث ابن عمر ؛ ومن حديث حكيم بن حزام ؛ ومن حديث عبد الله بن عمرو ؛ ومن حديث سمرة ابن جندب ؛ ومن حديث أبي برزة .

أما حديث ابن عمر : فأخرجه الأئمة السنة في " كتبهم " عن نافع عن عبد الله بن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « البيعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه مالم يتفرقا ، إلا بيع الخيار » ، انتهى بلفظ " الصحيحين " (١) ؛ وفي لفظ لها : قال : إذا تباع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار مالم يتفرقا وكانا جميعاً ، أو يخير أحدهما الآخر ، فإن خير أحدهما الآخر ، فبأيها على ذلك ، فقد وجب البيع ، فإن تفرقا بعد أن يبقيا ، ولم يترك واحد منهما البيع ، فقد وجب البيع ، وفي لفظ لها : إذا تباع المتبايعان بالبيع ، فكل واحد منهما بالخيار من بيعه ، مالم يتفرقا ، أو يكون بيعهما على الخيار ، فإن كان بيعهما على خيار فقد وجب ، وفي رواية لها : فكان ابن عمر إذا باع رجلاً ، فأراد أن لا يقبله ، قام فشى هنية ، ثم رجع إليه ، وفي لفظ لها : قال : كل يمين لا بيع بينهما حتى يتفرقا ، إلا بيع الخيار . انتهى . ولفظ أبي داود (٢) ، قال : المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ، مالم يتفرقا ، إلا بيع الخيار ، انتهى . ولفظ الترمذي ، قال : البيعان بالخيار مالم يتفرقا ، أو يختارا ، قال :

(١) عند البخاري في " البيوع - باب البيعان بالخيار مالم يتفرقا " ، ص ٢٨٣ - ج ١ ، وعند مسلم فيه " باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين " ، ص ٦ - ج ٢ (٢) عند أبي داود في " البيوع - باب خيار المتبايعين " ، ص ١٣٣ - ج ٢ ، وعند الترمذي في " البيوع - باب ملأه البيعان بالخيار مالم يتفرقا " ، ص ١٦١ - ج ١ ، وعند أبي ماجه في " البخاري " ، ص ١٥٨

فكان ابن عمر إذا ابتاع بيعاً ، وهو قاعد قام ليجب له ، انتهى . ولفظ النسائي ، قال : المتبايعان بالخيار مالم يتفرقا ، انتهى . وهو لفظ الكتاب ، ولفظ ابن ماجه ، قال : إذا تبايع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار مالم يتفرقا ، وكانا جميعاً ، أو يخير أحدهما الآخر فإن خير أحدهما الآخر ، فتبايعا على ذلك ، فقد وجب البيع ، فإن تفرقا بعد أن تبايعا ولم يترك واحد منهما البيع ، فقد وجب البيع ، انتهى .

وأما حديث حكيم بن حزام : فأخرجه الجماعة ^(١) - إلا ابن ماجه - عن عبدالله بن الحارث عن حكيم بن حزام أن رسول الله ﷺ قال : البيعان بالخيار مالم يتفرقا ، فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما ، وإن كذبا وكتما ، محقت بركة بيعهما ، قال مسلم : ولد حكيم بن حزام في جوف الكعبة ، وحاش مائة وعشرين سنة ، انتهى .

وأما حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : فأخرجه أبو داود ، والترمذي ، والنسائي ^(٢) ، قالوا ثلاثهم : حدثنا قتيبة بن سعيد عن الليث عن ابن مجلان عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبدالله بن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ قال : المتبايعان بالخيار مالم يتفرقا ، إلا أن تكون صفقة خيار ، ولا يحل أن يفارق صاحبه خشية أن يستقبله ، قال الترمذي : حديث حسن ؛ ورواه البيهقي في "سننه" بلفظ : أبما رجل ابتاع من رجل بيعه ، فإن كل واحد منهما بالخيار حتى يتفرقا من مكانهما ، إلا أن تكون صفقة خيار ، انتهى .

وأما حديث سمرة : فأخرجه ابن ماجه ، والنسائي ^(٣) عن قتادة عن الحسن عن سمرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : البيعان بالخيار مالم يتفرقا ، انتهى .

وأما حديث أبي هريرة : فأخرجه أبو داود ^(٤) عن حماد بن زيد عن جميل بن مرة عن أبي الوضي. عباد بن نسيب ، قال : فزونا غزوة ، فزلنا منزلاً ، فباع صاحب لنا فرساً بفلام ، ثم أقاما بقية يومهما وليتهما ، فلما أصبحا من الغد قام الرجل إلى فرسه يسرجه ، فندم . فأتى الرجل وأخذه بالبيع ، فأبى الرجل أن يدهنه إليه ، فقال : بني وينك أبو بردة ، صاحب النبي ﷺ ، فأتيا أبا بردة في ناحية المسكر ، فقالا له هذه القصة ، فقال : أترضيان أن أقضى بينكما بقضاء

(١) عند البيهقي في "البيوع" - باب إذا خير أحدهما صاحبه بعد البيع ، فقد وجب البيع ،، ص ٢٨٤ - ج ١ ، وعند مسلم في "البيوع" ،، ص ٦ - ج ٢ ، وعند النسائي في "باب وجوب الخيار لمتبايعين قبل إقرارهما" ،، ص ٢١٢ - ج ٢ ، وعند أبي داود في "البيوع" ،، ص ١٣٤ - ج ٢ (٢) عند أبي داود في "البيوع" ،، ص ١٣٣ - ج ٢ ، وعند الترمذي في "باب البيوع" ،، ص ١٦٢ - ج ١ ، وعند النسائي في "باب البيوع" ،، ص ٢١٣ - ج ٢ (٣) عند ابن ماجه في "باب البيعان بالخيار مالم يتفرقا" ،، ص ١٥٨ - ج ٢ ، وعند النسائي في "باب البيوع" ،، ص ٢١٣ - ج ٢ (٤) عند أبي داود في "البيوع" - باب ل خيار المتبايعين ،، ص ١٣٣ - ج ٢ ، وعند ابن ماجه في "البيوع" ،، ص ١٥٨ - ج ١

رسول الله ﷺ؟ قال رسول الله ﷺ: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا»، قال هشام بن حسان: حدث جميل أنه قال: ما أراكما افرقتما، انتهى. وأخرجه ابن ماجه مختصراً، بدون القصة، البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، انتهى. قال المنذرى في "مختصره": «ورجلاه تقات، قال البيهقي في "المعرفة": قال الشافعي: وقد حمل بعض الناس الحديث على التفرق في الكلام، قال الشافعي: هذا محال لا يجوز في اللسان؛ إنما يكونان قبل التساوم، غير متساومين، ثم يكونان متساومين قبل التبايع، ثم يكونان بعد التساوم متبايعين، ولا يقع عليهما اسم المتبايعين حتى يتبايعا، ويتفرقا في الكلام على التبايع، قال: ولو احتمل اللفظ ما قاله، وما قلناه، فالقول بقول راوى الحديث أولى، لأن له فضل السماع، والعلم باللسان، وبما سمع، هذا ابن عمر كان إذا اشترى شيئاً يعجبه فارق صاحبه، ثم مشى قليلاً، ورجع، قال البيهقي: وزعم بعض من يسوى الأخبار على مذهبه^(١) أن ابن عمر قال: ما أدركنته الصفقة حياً فهو من مال المتبايع، فدل على أنه كان يرى تمام البيع بالقول، قبل الفقرة، قال: وهذا الذي ذكره ابن عمر لا ينافي مذهبه من ثبوت الخيار، وقد قيل: إذا تفرقا ولم يختر واحد منهما انفسخ، فقد علمنا انتقال الملك بالصفقة، ثم كان هو يرى للمبيع في يد البائع من ضمان المشتري، وغيره يراه من ضمان البائع مع ثبوت الخيار فيه، حتى يتفرقا، أو يخيرا في قوله وقولنا، ولو قبضه المتبايع في مدة الخيار حتى يكون من ضمانه في قولنا أيضاً، لم يمنع ثبوت الخيار كذلك إذا لم يقبضه عنده، فإذا لم يمنع قولنا: إنه من ضمان البائع لزوم البيع لم يمنع قوله: إنه من ضمان المتبايع ثبوت الخيار، قال: وزعم في حديث أبي برزة أنها كانتا قد تفرقا بأبدانهما، لأن فيه أن الرجل قام يسرج فرسه، وقول أبي برزة حين وجدتهما متناكرين، أحدهما يدعى البيع، والآخر ينكره: ما أراكما تفرقتما، أى الفقرة التي بها يتم البيع، وهى الفقرة بالكلام، فسوى الحديث هكذا على مذهبه، ولم يعلم أنهما كانتا باتا معاً عند الفرس، وحين قام البائع إلى فرسه ليسرجها لم يفترق بهما المجلس، وفي رواية مسند عن حماد بن زيد، قال: فأتى الرجل - يعنى المتبايع - فأخذه بالمبيع، وفي رواية هشام عن جميل، أليس قد بئنهما؟ قال: مالى في هذا البيع من حاجة، قال: ليس لك ذلك، لقد بئننى، فإنما تنازعا في لزوم البيع، وليس في شيء من الروايات أن صاحبه أنكر البيع لا في الحال، ولا حين أتيا أبا برزة، فالزيادة في الحديث ليستقيم التأويل غير عمودة، قال البيهقي: قال الشافعي عن بعضهم: روى أبو يوسف عن مطرف عن الشعبي أن عمر قال: البيع عن صفقة أو خيار، قال الشافعي: وهذا لا يثبت عن عمر، فإن في رواية الزعفراني أن عمر قال: للمتبايعان

(١) أراد به الطحاوى قائلهم، وراجع ما قال الطحاوى في شرح الآثار - باب خيار البيع حتى يتفرقا.

بالخيار مالم يتفرقا ، كما قال رسول الله ﷺ ، ولئن ثبت عنه فهو مجهول ومنقطع ، قال البيهقي : ومعنى ذلك أنه يروى عن مطرف ، فارة عن الشعبي عن عمر ، وتارة عن عطاة بن أبي رباح عن عمر ؛ ورواه محمد بن عبد الرحمن عن نافع عن ابن عمر ، وقيل : عن شيخ من بني كنانة عن عمر ، وكل ذلك مجهول ومنقطع ، انتهى كلامه .

الحديث الثاني : روى أن النبي ﷺ اشترى من يهودى إلى أجل ، ورهن درعه ؛ قلت : أخرجه البخارى ، ومسلم ^(١) عن الأسود عن عائشة أن رسول الله ﷺ اشترى من يهودى طعاما إلى أجل ورهنه درعا له من حديد ، انتهى . وفى لفظ البخارى : ثلاثين صاعا من شعير . وفى لفظ لها : أن رسول الله ﷺ اشترى من يهودى طعاما بنسيئة ، وأعطاه درعا له رهنا ، انتهى . وهذا اليهودى اسمه أبى الشحم ، هكذا وقع مسمى فى "سنن البيهقي" ، أخرجه عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر أن النبي ﷺ رهن درعا عند أبى الشحم اليهودى ، رجل من بني ظفر فى شعير ، انتهى .

الحديث الثالث : قال عليه السلام : « إذا اختلف النوعان فيعوا كيف شتم » ؛ قلت : غريب بهذا اللفظ ، وروى الجماعة - إلا البخارى ^(٢) - من حديث عبادة بن الصامت أن رسول الله ﷺ قال : الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح ، مثلا بمثل ، سواء بسواء ، يدا بيد ، وإذا اختلفت هذه الأصناف فمعوا كيف شتم ، إذا كان يدا بيد ، انتهى . وأخرجه الطبرانى فى "معجمه" من حديث بلال نحوه ، وقال فيه : فلا بأس به ، واحد بعشرة ؛ وأخرجه الدارقطنى فى "سننه" عن أبى بكر بن عياش عن الربيع بن صبيح عن الحسن عن أنس ، وعبادة بن الصامت عن النبي ﷺ ، قال : ما وزن ، فمثل بمثل ، إذا كان نونا واحدا وما كيل ، فمثل ذلك ، فإذا اختلف النوعان ، فلا بأس به ، انتهى . وذكره عبد الحق فى "أحكامه" من جهة الدارقطنى ، ثم قال : لم يروه هكذا غير أبى بكر عن الربيع عن ابن سيرين عن عبادة ، وأنس بغير هذا اللفظ ، انتهى .

(١) عند البخارى فى "الرمح" ، ص ٣٤١ - ج ١ ، وعند مسلم فى "البيوع - فيه" ، ص ٣١ - ج ٢ ، ورواية ثلاثين صاعا ، عند البخارى فى "المجاهد - باب ما يلى فى درع النبي صلى الله عليه وسلم" ، ص ١٠٩ - ج ١
(٢) عند مسلم فى "البيوع - باب الربا" ، ص ٢٥ - ج ٢ ، ورواية أنس ، وعبادة ، عند الدارقطنى فى "البيوع" ، ص ٢٩٦

فصل

الحديث الرابع : قال عليه السلام : « من اشترى أرضاً فيها نخل ، فأنقرة للبائع ، إلا أن يشترط المبتاع ، قلت : غريب بهذا اللفظ ؛ وأخرج الأئمة الستة في " كتبهم " (١) عن سالم ابن عبد الله بن عمر عن أبيه عن النبي ﷺ أنه قال : من باع عبداً وله مال فإله للبائع ، إلا أن يشترط المبتاع ، ومن باع نخلاً مؤبراً ، فأنقرة للبائع ، إلا أن يشترط المبتاع ، انتهى . وفي لفظ للبخاري : من ابتاع نخلاً بعدما يؤرشرتمتها للذي باعها ، إلا أن يشترط المبتاع ، وأخرجه البخاري ، ومسلم عن نافع عن ابن عمر بقصة النخل قطع .

الحديث الخامس : روى عن النبي ﷺ أنه نهى عن بيع النخل حتى يزهي ، وعن بيع السبل حتى يبيض ، وتأمّن العامة : قلت : أخرجه الجماعة (٢) - إلا البخاري - عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ نهى عن بيع النخل حتى يزهو ، وعن بيع السبل حتى يبيض ، ويأمّن العامة ، نهى البائع والمشتري ، انتهى . لكن الترمذي فرقه حديثين متوالين ، وقال فيه : حديث حسن صحيح ، ويستعمل زها ، وأزهي ، ثلاثياً ورباعياً ، قال في " الصحاح " : زها النخل يزهو زهواً ، إذا بدت فيه الحمرة أو الصفرة ، وأزهي لغة حكاهما أبو زيد ، ولم يعرفها الأصمعي ، انتهى . ووقع رباعياً في " الصحيح " ، وثلاثياً عند مسلم ، كلاهما من حديث أنس ، وأخرج البخاري ، ومسلم (٣) عن هشيم عن حميد عن أنس أن النبي ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها ، وعن بيع النخل حتى يزهو ، قيل : ما يزهو ؟ قال : يحمار أو يصفار ، انتهى : وأخرج في " الزكاة " عن عبد الله بن دينار سمعت ابن عمر ، قال : نهى النبي ﷺ عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحها ، وكان إذا سئل عن صلاحها ، قال : حتى تذهب طاهتها ، انتهى . وأخرج أبو داود ، والترمذي (٤) ،

(١) عند مسلم في " البيوع - باب من باع نخلاً طراً ، ص ١٠ - ج ٢ ، وعند البخاري في " البيوع - باب قبض من باع نخلاً ه أريت ، ص ٢٩٣ - ج ١ ، وفي " المساقاة - باب الرجل يبيعون له تمر أو ثمر في الحائط ، ص ٣٢٠ - ج ١ (٢) عند مسلم في " البيوع - باب الثمن من بيع الثمار قبل بدو صلاحها ، ص ٧ - ج ٢ (٣) عند البخاري في " البيوع - باب بيع النخل قبل أن يبدو صلاحها ، ص ٢٩٢ - ج ١ ، وعند مسلم في " البيوع - باب الثمن من بيع الثمار قبل بدو صلاحها ، ص ٧ - ج ٢ ، وكذلك حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر ، عند مسلم : ص ٧ - ج ٢ ، وعند البخاري في " الزكاة - باب من باع ثماره أو نخله أو أرضه أو زرعها ، وقد وبب فيه العشر ، ص ٢٠١ - ج ١ ، قلت : وأخرجه البخاري في " البيوع أيضاً - باب بيع الزاينة ، ص ٢٩١ - ج ١ ، وفي " باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ، ص ٢٩٢ - ج ١ ، وفي " باب إذا باع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ، ص ٢٩٣ - ج ١ تعليقاً ، وفي " السلم - في باب السلم في النخل ، ص ٢٩٩ - ج ١ (٤) عند الترمذي في " البيوع - باب ما جاء في كرامة الثمرة قبل أن يبدو صلاحها ، ص ١٠٩ - ج ١

وابن ماجه عن حماد بن سلمة عن حميد عن أنس أن النبي ﷺ نهى عن بيع العنب حتى يسود ، وعن بيع الحب حتى يشتد ، انتهى . قال الترمذى : حديث حسن غريب ، لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث حماد بن سلمة ، انتهى . ورواه ابن حبان في "مصححه" ، والمحاكم في "المستدرک" ، وقال : صحيح على شرط مسلم ، انتهى . ووقع في رواية : وعن بيع الحب حتى يفرك ، قال البيهقي (١) : إن كان - بفتح الراء - بإضافة الإفراك إلى الحب - وهو الأشبه - وافق رواية : حتى يشتد ، وإن كان - بفتح الراء - على ما لم يسم فاعله ، خالف رواية : حتى يشتد ، واقتضى تنقيته عن السبل حتى يجوز بيعه ، قال شيخنا علاء الدين : لم أر أحداً من محدثي زماننا ضبطه ، انتهى .

باب خيار الشرط

الحديث الأول : روى أن حبان بن منقذ بن عمرو الأنصاري كان يبيع في البياعات ، فقال له النبي ﷺ : إذا بايعت قتل : لا خلافة ، ولئى الخيار ثلاثة أيام ، قلت : رواه الحاكم في "المستدرک" من حديث محمد بن إسحاق عن نافع عن ابن عمر ، قال : كان حبان بن منقذ رجلاً ضعیفاً ، وكان قد سفع في رأسه مأمومة ، فجعل له رسول الله ﷺ الخيار ثلاثة أيام فيما اشتراه ، وكان قد قتل لسائه ، فقال له رسول الله ﷺ : بيع ، قل : لا خلافة ، فكنت أسمعه يقول : لا خلافة ، لا خلافة ، وكان يشتري الشيء ، ويبيع به إلى أهله فيقولون له : إن هذا غال ، فيقول : إن رسول الله ﷺ قد خيرني في بيعي ، انتهى . وسكت عنه ، وكذلك رواه الشافعى أخبرنا سفيان عن محمد بن إسحاق به ؛ ومن طريق الشافعى رواه البيهقي في "المعرفة" ، ثم قال : قال الشافعى : والأصل في البيع بالخيار أن يكون فاسداً ، ولكن لما شرط رسول الله ﷺ في المصرة خيار ثلاث في البيع ، وروى عنه أنه جعل لحبان بن منقذ خيار ثلاث فيما ابتاع ، اتيننا إلى ما قال ﷺ ؛ وأخرجه البيهقي في "سننه" (٢) عن ابن إسحاق عن نافع عن ابن عمر ، قال : سمعت رجلاً من الأنصار يشكو إلى النبي

(١) حقه البيهقي في "السنن" - باب ما يذكر في بيع الخطة في سبلها ، ص ٣٠٣ - ج ٥ ، قلت : قال ابن الأنثير في "النهاية" - في ملحة - فرك : ص ٢١٥ - ج ٣ ، قال : أفرك الزرع إذا بلغ أن يفرك باليد ، وفركه فهو مفروك ، وفركك ، ومن رواه - بفتح الراء - لسائه حتى يجرع من قشره ، انتهى .

(٢) حقه البيهقي في "السنن" - باب الدليل على أن لا يجوز شرط في البيع أكثر من ثلاثة أيام ، ص ٢٧٣ - ج ٥ ، وأخرجه من تابعه عن ابن عمر : ص ٢٧٣ - ج ٥ ، وفيه : وكنت أسمعه يقول : لا خلافة لا خلافة ، انتهى .

ﷺ أنه لا يزال يفتن في البيوع، فقال عليه السلام: إذا بايعت قتل: لاختلابة، ثم أنت بالخيار في كل سلعة ابتعتها ثلاث ليال، فإن رضيت فأمسك، وإن سخطت فاردد، وقال ابن إسحاق: تحدث به محمد بن يحيى بن حبان، قال: كان جدي منقذ بن عمرو قد أصيب في رأسه، فكان يفتن في البيع، ثم ذكر نحوه، وأخرج ابن ماجه في "سننه" (١) رواية محمد بن يحيى بانفرادها في "باب الحجر من أبواب الأحكام" عن ابن إسحاق عن محمد بن يحيى بن حبان، قال: هو جدي منقذ بن عمرو، وكان رجلاً قد أصابته آفة في رأسه، فكسرت لسانه، وكان لا يدع على ذلك التجارة، فكان لا يزال يفتن، فأقى النبي ﷺ، فذكر ذلك له، فقال: إذا أنت بايعت، قتل: لاختلابة، ثم أنت في كل سلعة ابتعتها بالخيار ثلاث ليال، فإن رضيت فأمسك، وإن سخطت فارددها على صاحبها، انتهى. وهي مرسله، وجهل من عزاه لآبي داود، وأبو داود لم يذكره في "سننه"، ولا في "مراسله"، ولم يعزه شيخنا أبو الحجاج المزي في "أطرافه" إلا لابن ماجه، والله أعلم؛ ورواه الدارقطني في "سننه" (٢) كذلك؛ وزاد قال ابن إسحاق: وحدثني محمد بن يحيى بن حبان، قال: ما صحبت ابن الزبير رجل المهنه ثلاثاً إلا كذلك، انتهى. ورواه البخاري في "تاريخه الوسط" فقال: حدثنا عياش بن الوليد ثنا عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن ابن إسحاق حدثني محمد بن يحيى بن حبان قال: كان جدي منقذ بن عمرو أصابته آفة في رأسه، فكسرت لسانه، ونازعت عقله، وكان لا يدع التجارة، فلا يزال يفتن، فذكر ذلك لرسول الله ﷺ، فقال: إذا بعت قتل: لاختلابة، وأنت في كل سلعة ابتعتها بالخيار ثلاث ليال، وعاش مائة وثلاثين سنة، فكان في زمن عثمان يتناح في السوق، فيصير إلى أهله فيلومونه، فيرده، ويقول: إن النبي ﷺ جعلني بالخيار ثلاثاً، فيمر الرجل من أصحاب رسول الله ﷺ فيقول: صدق، انتهى. ذكره في "ترجمة منقذ"، وذكره في "تاريخه الكبير"، فلم يصل سنده به، فقال: قال عياش بن الوليد: ثنا عبد الأعلى به، سواء، ودخل ابن القطان في "كتابه" فأنكر على عبد الحق حين عزاه إلى "تاريخ البخاري"، وقال: إن البخاري لم يصل سنده به، ثم أنكر عليه كونه لم يعله بابن إسحاق، وكان ابن القطان لم يقف على "تاريخ البخاري الوسط"، وابن إسحاق الأكثر على توقيفه، ومن وقته البخاري، والله أعلم؛ ورواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" في باب الرد على أبي حنيفة "حدثنا عباد بن العوام عن محمد بن إسحاق عن محمد بن يحيى بن حبان، قال: قال رسول الله ﷺ لمنقذ بن عمرو: قل: لاختلابة، إذا بعت يعبأ، فأنت بالخيار ثلاثاً، انتهى.

(١) عند ابن ماجه في "الأحكام" - باب الحجر على من يفسد ماله، ص ١٧١

(٢) عند الدارقطني في "البيوع"، ص ٣١٢

طريق أخرى للحديث مسندة: قال الطبراني في "معجمه الوسط": حدثنا أحمد بن رشد بن ثابتي بن بكير ثنا ابن لمبة حدثني جبان بن واسع عن محمد بن طلحة بن يزيد بن ركانة أنه كلم عمر ابن الخطاب في "اليوم"، فقال عمر: ما أجد لكم أوسع مما جعل رسول الله ﷺ لجبان بن منذر أنه كان ضرير البصر، فجعل له رسول الله ﷺ عهدة ثلاثة أيام فيها اشترى، فإن رضى أخذ، وإن محط ترك، انتهى. وقال: لا يروى عن عمر إلا بهذا الإسناد، تفرد به ابن لمبة، انتهى. وأخرجه الدارقطني في "سننه" (١) كذلك عن ابن لمبة به، وتلحق هذه الرواية بالأولى.

واعلم أن الحديث في "السنن الأربعة" (٢) من رواية أنس، ليس فيه ذكر الخيار، أخرجه عن سعيد عن قتادة عن أنس أن رجلاً كان في عهده ضعف، وكان يبيع، وأن أهله أتوا رسول الله ﷺ، فقالوا: يا رسول الله اجبر عليه، فدعاه النبي ﷺ، ففاه عن البيع، فقال: يا رسول الله لا أصبر عن البيع، فقال: إذا بايت، فقل: لا خلافة، انتهى. قال الترمذي: حديث حسن صحيح، انتهى.

أحاديث الباب: روى عبد الرزاق في "مصنفه" من حديث أبان بن أبي عياش عن أنس أن رجلاً اشترى من رجل بغيراً، واشترط عليه الخيار أربعة أيام، فأبطل رسول الله ﷺ البيع، وقال: الخيار ثلاثة أيام، انتهى. وذكره عبد الحق في "أحكامه" من جهة عبد الرزاق، وأعله بأبان بن أبي عياش، وقال: إنه لا يحتج بحديثه، مع أنه كان رجلاً صالحاً، انتهى.

حديث آخر: أخرجه الدارقطني في "سننه" (٣) عن أحمد بن عبد الله بن ميسرة ثنا أبو حنيفة الغروي ثنا نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: الخيار ثلاثة أيام، انتهى. وأحمد بن عبد الله بن ميسرة إن كان هو الحراني النوى، فهو متروك، والله أعلم. واستدل ابن الجوزي في "التحقيق" لأصحابنا في اشتراط الثلاث بحديث ابن عمر هذا، ثم بحديث جبان المتقدم، وأجاب عن حديث ابن عمر بأن فيه أحمد بن عبد الله بن ميسرة، وقد ضعفه الدارقطني، وقال ابن جبان: لا يحمل الاحتجاج به، وعن حديث جبان بأنه خاص به، قال: ثم التقدير بالثلاث خرج مخرج الغالب، لأن النظر يحصل فيها غالباً، وهذا لا يمنع من الزيادة عند الحاجة، كما قدوت حجارة الاستتجار بالثلاث، ثم تجب الزيادة عند الحاجة، انتهى.

قوله: روى عن ابن عمر أنه أجاز الخيار إلى شهرين: قلت: غريب جداً.

(١) عنه الدارقطني في "اليوم"، ص ٣١٢ - ج ٢ (٢) عنه الترمذي في "اليوم" - باب ملأه فيمن يذبح في اليوم، ص ١٦٢ - ج ١، وحدثه أبي داود في "اليوم" - باب في الرجل يقول هذه البيعة: لا خلافة، ص ١٣٨ - ج ٢ (٣) عنه الدارقطني: ص ٣١٢ - ج ٢

باب خيار الرؤية

الحديث الأول : قال عليه السلام : « من اشترى شيئاً لم يره ، فله الخيار إذا رآه » ؛ قلت : روى مسنداً ومرسلاً ، فالمسند أخرجه الدارقطني في "سننه" (١) عن داهر بن نوح ثنا عمر بن إبراهيم بن عالة الكردي ثنا وهب البشكري عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من اشترى شيئاً لم يره فهو بالخيار إذا رآه » ، قال عمر الكردي : وأخبرني فضيل بن عياض عن هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ مثله ، قال عمر أيضاً : وأخبرني القاسم بن الحكم عن أبي حنيفة عن الميثم عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ مثله ، قال الدارقطني : وعمر بن إبراهيم هذا يقال له : الكردي يضع الأحاديث ، وهذا باطل لا يصح ، لم يروه غيره ، وإنما يروى عن ابن سيرين من قوله ، انتهى . قال ابن القطان في "كتابه" : والراوى عن الكردي داهر بن نوح ، وهو لا يعرف ، ولعل الجناية منه ، انتهى . وأما المرسى فرواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" ، والدارقطني (٢) ، ثم البيهقي ، وهو في "سننهما" حديثاً إسمايل بن عياض عن أبي بكر بن عبد الله بن أبي مرزوم عن مكحول رفته إلى النبي ﷺ ، قال : من اشترى ، إلى آخره ، وزاد : إن شاء أخذه ، وإن شاء تركه ، قال الدارقطني : هذا مرسى ، وأبو بكر بن أبي مرزوم ضعيف ، انتهى .

أحاديث الخصوم : واستدل ابن الجوزي في "التحقيق" على عدم جواز بيع ما لم يره بحديث أبي هريرة أن النبي ﷺ نهى عن بيع النمر ، رواه مسلم (٣) ، وبحديث حكيم بن حزام قال له عليه السلام : « لا تبع ما ليس عندك » ، رواه الأربعة ، وحسنه الترمذي .

قوله : روى أن عثمان بن عفان رضى الله عنه باع أرضاً بالبصرة من طلحة بن عبيد الله ، فقبل لطلحة بن عبيد الله : إنك قد غلبت ، فقال : لى الخيار ، لأنى اشتريت ما لم أره ، وقيل لعثمان : إنك قد غلبت ، فقال : لى الخيار ، لأنى بعت ما لم أره ، لحكما بينهما جبر من معلم ، فقتضى بالخيار

(١) عند الدارقطني في "البيوع" ، ج ٢ - ٢٩٠ (٢) عند الدارقطني في "البيوع" ، ص ٢٩٠ - ٢ (٣) عند مسلم في "البيوع" ، ص ٢ - ٢٩٠ ، وعند الترمذي في "البيوع" - باب ما جازى كراهية بيع ما ليس منه ، ص ١٥٩ - ج ١

طلحة ، وكان ذلك بمحض من الصحابة ؛ قلت : أخرجه الطحاوى ^(١) ، ثم البيهقي عن علقمة بن أبي وقاص أن طلحة اشترى من عثمان مالا ، فقيل لعثمان : إنك قد غبت ، فقال عثمان : لى الخيار لأنى بعت مالم أره ، وقال طلحة : لى الخيار ، لأنى اشتريت مالم أره ، لحكما بينهما جبير بن مطعم ، فقضى أن الخيار لطلحة ، ولا خيار لعثمان ، انتهى .

باب خيار العيب .. خال

باب البيع الفاسد

الحديث الأول : حديث مارية القبطية أعتقها ولدها ، تقدم فى " الاستيلاء " .

الحديث الثانى : نهى النبي ﷺ عن بيع الحبل ، وحبل الحبله ؛ قلت : غريب بهذا اللفظ ؛ وفيه أحاديث : فروى عبد الرزاق فى " مصنفه " أخبرنا معمر ، وابن عيينة عن أيوب عن سعيد ابن جبير عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه نهى عن المضامين ، والملاقيح ، وحبل الحبله ، قال : والمضامين مافى أصلاب الإبل ، والملاقيح مافى بطونها ، وحبل الحبله ولد هذه الناقة ، انتهى . حديث آخر : روى الطبرانى فى " معجمه " حدثنا الحسين بن إسحاق التستري ثنا أبو كريب ثنا إبراهيم بن إسماعيل السكونى ثنا إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيب عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي ﷺ نهى عن بيع المضامين ، والملاقيح ، وحبل الحبله ، انتهى . ورواه البزار فى " مسنده " حدثنا سعيد بن يحيى الأموى ثنا أبو القاسم بن أبي الزناد ثنا إبراهيم بن إسماعيل به . حديث آخر : رواه البزار فى " مسنده " حدثنا محمد بن لثقى ثنا سعيد بن سفيان عن صالح ابن أبي الأخضر عن الزهرى عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعا ، نحوه سوار ، ورواه إسحاق بن راهويه فى " مسنده " حدثنا الثضر بن شمیل عن صالح بن أبي الأخضر به ، قال البزار : وصالح بن أبي الأخضر ليس بالحافظ ، انتهى .

حديث آخر : يشبه للرؤف : رواه مالك فى " الموطأ " ^(٢) ، أخبرنا ابن شهاب عن سعيد

(١) حدد الطحاوى فى " شرح الآثار - باب نقل الجلب " ، ص ٢٠٦ - ج ٢ ، وعند البيهقي فى " السنن - فى البيوع - باب من قال - بمجوز بيع البهي الثانية " ، ص ٢٦٨ - ج ٥ (٢) فى " البيوع - باب ما يجوز من بيع الموهان " ، ص ٢٧٠ .

ابن المسيب أنه قال : لأربأ في الحيوان ، وإنما نهى من الحيوان عن ثلاثة : عن المضامين ، والملاقيع ، وحبل الحبلية ، فالمضامين ما في بطون إناث الإبل ، والملاقيع ما في ظهور الجمل ، وحبل الحبلية ، فذكره بلفظ " الصحيحين " ، وشطر الحديث في " الصحيحين " ^(١) عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع جبل الحبلية ، وكان يباعا يتبايعه أهل الجاهلية ، كان الرجل يبتاع الجزور إلى أن ينتج الناقة ، ثم ينتج التي في بطنها ، انتهى . وفي لفظ لما : وحبل الحبلية أن تنتج الناقة ، ثم تحمل التي تحت ؛ وفي لفظ البخاري : ثم تنتج التي تحت ؛ وفي لفظ للبخاري في " مسنده " : وهو نتاج التاج ؛ وأخرجه الباقون ^(٢) من الأئمة الستة ، وشطره الأول رواه ابن ماجه حدثنا هشام بن عمار ثنا حاتم بن إسماعيل عن جهم بن عبد الله عن محمد بن إبراهيم عن محمد بن زيد عن شهر بن حوشب عن أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ نهى عن شراء ما في بطون الأنعام حتى تضع ، الحديث ؛ وسأى في حديث النهى عن بيع الإبل .

الحديث الثالث : وقد صح أن النبي ﷺ نهى عن بيع الصوف على ظهر النعم ، وعن ابن في ضرع ، ومن في لبن ؛ قلت : روى موقوفاً ، ومرفوعاً مستنداً ، ومرسلاً .

فالمرفوع المستند : رواه الطبراني في " معجمه " حدثنا عثمان بن عمر الضبي ثنا حفص بن عمر المحمضي ثنا عمرو بن فروخ ثنا حبيب بن الزبير عن عكرمة عن ابن عباس ، قال : نهى رسول الله ﷺ أن تباع ثمرة حتى تطعم ، ولا يباع صوف على ظهر ، ولا لبن في ضرع ، انتهى . وأخرج الدارقطني ^(٣) ثم البيهقي في " سننهما " عن عمرو بن فروخ به ، قال الدارقطني : وأرسله وكيع عن عمرو بن فروخ ، ثم أخرجه عن وكيع عن عمرو بن فروخ به مرسل ، لم يذكر فيه ابن عباس ، وقال البيهقي : تفرد برفعه عمرو بن فروخ ، وليس بالقوي ، انتهى . ونقل شيخنا الذهبي توثيق عمرو بن فروخ عن أبي داود ، وابن معين ، وأبي حاتم .

وأما المرسل : فرواه أبو داود في " مراسيله " عن محمد بن العلاء عن ابن المبارك عن عمرو بن فروخ عن عكرمة عن النبي ﷺ ، ولم يذكر ابن عباس ، ولا حبيب بن الزبير ؛ ورواه ابن أبي شيبة في " مصنفه " بسنده عن عكرمة عن النبي ﷺ أنه نهى أن يباع لبن في ضرع ، أو من في لبن ، انتهى .

(١) عند البخاري في " البيوع " باب بيع النمر ، وحبل الحبلية ، ص ٢٨٧ ج ١ ، و ص ٥٤٢ ج ١ ، وعند مسلم في " البيوع " ، ص ٢ ج ٢ (٢) عند الترمذي في " البيوع " باب ما جاء في النهي عن بيع حبل الحبلية ، ص ١٦٩ ج ١ ، وعند ابن ماجه في البيوع - باب للنهي عن شراء ما في بطون الأنعام ، ص ١٥٩ (٣) عند الدارقطني في " البيوع " ، ص ٢٩٥ ج ٢

وتراجع؛ ورواه الدارقطني في "سننه" عن وكيع عن عمرو بن فروخ عن حبيب الزبير عن عكرمة عن النبي ﷺ بلفظ ابن أبي شيبة .

وأما الموقوف : فرواه أبو داود أيضاً في "مراسيله" عن أحمد بن أبي شعيب الحراني عن زهير بن معاوية عن أبي إسحاق عن عكرمة عن ابن عباس ، قال : لا يباع أصواف النعم على ظهورها ، ولا ألبانها في ضروعها ، انتهى . ورواه الشافعي أخبرنا سعيد بن سالم عن موسى بن عبيدة عن سليمان ابن يسار عن ابن عباس ، أنه كان ينهى عن بيع اللبن في ضروع النعم ، والصوف على ظهورها ، انتهى . قال البيهقي : وروى مرفوعاً ، والصحيح موقوف ، انتهى .

الحديث الرابع : روى أنه عليه السلام نهى عن بيع المزانة والمحاقلة ؛ قلت : روى من حديث جابر ؛ ومن حديث الخنزي ؛ ومن حديث ابن عباس ؛ ومن حديث أنس ؛ ومن حديث أبي هريرة .

حديث جابر : أخرجه البخاري ، ومسلم ^(١) عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله ، قال : نهى رسول الله ﷺ عن المزانة ، والمحاقلة ، زاد مسلم في لفظ : وعن النبي ، إلا أن يعلم ، انتهى . وزاد مسلم في لفظ : وزعم جابر أن المزانة يبيع الرطب في النخل بالقر كيلا ، والمحاقلة في الزرع على نحو ذلك ، يبيع الزرع القائم بالحلب كيلا ، وفي لفظ له ؛ قال : والمحاقلة أن يباع الحقل بكيل من الطعام معلوم ، والمزانة أن يباع النخل بأوسلق من القر .

وأما حديث الخنزي : فأخرجه البخاري ، ومسلم ^(٢) ، عنه قال : نهى رسول الله ﷺ عن المزانة والمحاقلة ، والمزانة اشتراء القر في رموس النخل ، والمحاقلة كراه الأرض ، انتهى .
وأما حديث ابن عباس : فأخرجه البخاري ^(٣) ، عنه ، قال : نهى النبي ﷺ عن المحاقلة ، والمزانة ، انتهى .

وأما حديث أنس : فأخرجه البخاري أيضاً ^(٤) ، عنه ، قال : نهى رسول الله ﷺ عن المحاقلة ، والخزبرة ، والملاسة ، والمنايلة ، والمزانة ، انتهى .

(١) عند مسلم في "البيوع" - باب النبي من المحاقلة والمزانة ، ص ١٠ - ج ٢ ، وعند البخاري في "المساقاة" - باب الرجل يكون له عمر أو شرب في حائط ، أو نخل ، ص ٣٢٠ - ج ١ (٢) عند البخاري في "البيوع" - باب بيع المزانة ، ص ٢٩١ - ج ١ ، وعند مسلم في "البيوع" باب في كراه الأرض ، ص ١٢ - ج ٢ ، وفيه تفسيرهما (٣) عند البخاري في "باب المزانة" ، ص ٢٩١ - ج ١ ، وفيه تفسير (٤) عند البخاري في "البيوع" - باب بيع الخاضرة ، ولفظ : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة ، والخاضرة ، والملاسة ، وللمنايلة ، والمزانة ، انتهى .

وأما حديث أبي هريرة : فأخرجه مسلم ^(١) عنه أن النبي ﷺ نهى عن المزانة ، والمحافلة ، انتهى .

الحديث الخامس : روى أنه عليه السلام نهى عن المزانة ، ورخص في العرايا ، وهو أن تباع بخرصها تمراً ، فيما دون خمسة أوسق ؛ قلت : النهى عن المزانة تقدم ؛ وأما العرايا فأخرجنا في " الصحيحين " ^(٢) عن داود بن الحصين عن أبي سفيان عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ رخص في بيع العرايا بخرصها فيما دون خمسة أوسق ، أو في خمسة أوسق ، شك داود ، قال : دون خمسة ، أو في خمسة ، انتهى . وأخرج مسلم عن سهل بن أبي حثمة أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع التمر بالتمر ، وقال : ذلك الربا تلك المزانة ، إلا أنه رخص في بيع العرية ، النخلة ، والنخلتين بأخذها أهل البيت بخرصها كيلاً ، انتهى : وفي لفظ لمسلم : ذلك الزين ، عوض : الربا ؛ والحديث في " البخاري " ليس فيه : تلك المزانة ، ولا الزين ، وأخرجنا في " الصحيحين " عن ابن عمر عن زيد بن ثابت أن رسول الله ﷺ رخص في بيع العرايا أن تباع بخرصها ؛ وفي لفظ رخص في العرية أن يؤخذ بمثل خرصها تمراً ، يأكلها أهلها رطباً ، انتهى . قال صاحب " التنقيح " : ووافقنا الشافعي في صحة بيع العرايا ، إلا أنه عافنا في إباحتها من غير ضرورة ، قال الإمام موفق الدين في " الكافي " : روى محمود بن لبيد ، قال : قلت لزيد بن ثابت : ما عراياكم ^(٣) هذه ؟ فمضى رجلاً محتاجين من الانصار

(١) عند مسلم في " البيوع - باب كراء الأرض " ، ص ١٢ - ج ٢ ، وليس فيه تفسير .

(٢) عند مسلم في " البيوع - باب العرايا " ، ص ٩ - ج ٢ ، وفيه شك داود ، قال : خمسة ، أو دون خمسة ؟ قال : نعم ، وعند البخاري في " المساقاة - باب الرجل يكون له مير أو شرب في الحائط " ، ص ٣٢٠ - ج ١ ، وحديث زيد بن ثابت ، عند البخاري في " باب تفسير العرايا " ، ص ٢٩٢ - ج ١ ، وعند مسلم : ص ٨ - ج ٢ .

(٣) قال ابن القيم في " المنتقى " ، ص ١٩٦ - ج ٥ ، قال الطحاوي : جاءت هذه الآثار وتواترت في الرخصة في بيع العرايا ، فقبلها أهل العلم جميعاً ، ولم يختلفوا في صحة بيعها ، ولكنهم تنازعوا في تأويلها ، قال يوم : العرايا أن يكون له النخلة أو النخلتان في وسط النخل الكثير لرجل آخر ، قالوا : وكان أهل المدينة إذا كان وقت النار ، فخرجوا بأهلهم إلى حوائطهم ، فيجيء صاحب النخلة أو النخلتين ، فيفرد ذلك صاحب النخل الكثير ، فرخص صلى الله عليه وسلم لصاحب النخل الكثير أن يعطيه خرص ما له من ذلك تمراً ، لينصرف هو وأهله عنه ، وروى هذا عن مالك ، قال الطحاوي : وكان أبو حنيفة يقول : فيها سمعت أحد بن أبي عمران يذكر أنه سمع من محمد بن سبعة عن أبي يوسف عن أبي حنيفة ، قال : معنى ذلك عندنا أن يرى الرجل الرجل نخلة من نخله ، فلا يسلم ذلك إليه حتى يبدو له ، فرخص له أن يجيب ذلك ، ويعطيه مكانه بخرصه تمراً ، قال الطحاوي : وهذا للتأويل أشبه وأولى بما قال مالك ، لأن الرعية إنما هي العطية ، ألا ترى إلى الذي منح الانصار كيف مدحهم ، إذ يقول :

فليت بسنا ، ولا رغبة ، ولكن عرايا في السنين الجوانح

أي إنهم كانوا يهرون في السنين الجوانح ، أي يهرون ، ولو كانت كما قال : ما كانوا يمسحون بها ، إذ كانوا يسطون كما يسطون ، انتهى .

شكوا إلى رسول الله ﷺ أن الرطب يأتي ولا قد بأيديهم يتاعون به رطباً يأكلونه ، وعدم فضول من التمر ، فرخص لهم أن يتاعوا العرية بخرصها من التمر ، يأكلونه رطباً ، قال : متفق عليه ، وروى في ذلك ، فان هذا ليس في "الصحيحين" ، ولا في "السنن" ، بل ولا في شيء من الكتب المشهورة ، ولم أجد له سنداً بعد الفحص البالغ ، ولكن الشافعي ذكره في "كتابه - في باب المرايا" بغير إسناد ، انتهى كلامه .

الحديث السادس : روى أنه عليه السلام نهى عن الملامسة والمناوبة ؛ قلت : أخرجه البخاري ، ومسلم^(١) عن الحنفى أن رسول الله ﷺ نهى عن يمينتين ولبستين ، نهى عن الملامسة والمناوبة في البيع ، واللامسة : لمس الرجل ثوب الآخر يديه بالليل أو بالنهار ، ولا يقبله إلا بذلك ، والمناوبة : أن يلبذ الرجل إلى الرجل ثوبه ، ويبذ الآخر إليه ثوبه ، ويكون بذلك يعهما من غير نظر ، ولا تراض ، انتهى . وأخرجه أيضاً من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ نهى عن الملامسة ، والمناوبة ؛ زاد مسلم : أما الملامسة ، فان يمس كل واحد منهما ثوب صاحبه ، ينظر تأمل ، والمناوبة أن يلبذ كل واحد منهما ثوبه إلى الآخر ، ولم ينظر واحد منهما إلى ثوب صاحبه ، انتهى . وأخرجه البخاري في حديث المناوبة عن أنس أن النبي ﷺ نهى عن الملامسة ، والمناوبة ، وقد تقدم قريباً .

قوله : ولا يجوز بيع المراعى ، ولا إيجارتها ، والمراد الكلا ، أما البيع فلا ، ورد على مالا يملكه لا شريك الناس فيه بالحديث ؛ قلت : يشير إلى حديث : الناس شركاء في ثلاثة : الكلا ، والنار ، والماء ، وسياق في "كتاب إحياء الموات" إن شاء الله تعالى .

الحديث السابع : روى أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع العبد الآتي ؛ قلت : رواه ابن ماجه في "سننه"^(٢) حدثنا هشام بن عمار ثنا حاتم بن إسماعيل عن جهم بن عبد الله عن محمد بن إبراهيم عن محمد بن زيد العبدى عن شهر بن حوشب عن أبي سعيد الحنفى أن النبي ﷺ نهى عن شراء ما في بطون الأنعام حتى تقنع ، وعن بيع ما في ضروعها ، وعن شراء العبد وهو آت ، وعن شراء المغنم حتى تقسم ، وعن شراء الصدقات حتى تقبض ، وعن ضربة الفانص ، انتهى .

(١) عند البخارى في "اليوم - باب بيع الملامسة" ، ص ٢٨٧ - ج ١ ، و "باب بيع المناوبة" ، ص ٢٨٨ ، وعند مسلم في أول "كتاب اليوم" ، ص ٢ - ج ٢ ، وحديث أبي هريرة . عند البخارى في "اليوم - باب بيع الملامسة" ، ص ٢٨٧ - ج ١ ، وعند مسلم في "اليوم" ، ص ٢ - ج ٢ .

(٢) عند ابن ماجه في "اليوم - باب للنهي عن شراء ما في بطون الأنعام ، وضروعها ، وضربة الفانص" ، ص ١٥٩ ، وعند الدارقطني في "اليوم" ، ص ٢٩٥ ، وفيه : وعن شراء ضربة الفانص ، انتهى .

ورواه إسحاق بن راهويه ، وأبو يعلى الموصلي ، والبخاري في "مسانيدهم" ، وابن أبي شيبة في "مصنفه" ، والدارقطني في "سننه" ، ورواه عبد الرزاق في "مصنفه" ، إلا أنه لم يذكر في إسناده محمد بن إبراهيم ، ومن جهة عبد الرزاق ذكره عبد الحق في "أحكامه" ، وقال : إسناده لا يحتج به ، وشهر مختلف فيه ، ويحيى بن العلاء الرازي شيخ عبد الرزاق ضعيف ، وهو يروي عن جهضم به ، قال ابن قطان : وسند الدارقطني بين أن سند عبد الرزاق منقطع ، انتهى . وقال ابن أبي حاتم في "كتاب العلل" : (١) سألت أبي عن حديث رواه حاتم بن إسماعيل عن جهضم بن عبد الله اليماني عن محمد بن إبراهيم الباهلي عن محمد بن زيد العبدي عن شهر بن حوشب عن أبي سعيد أن النبي ﷺ نهي ، الحديث ، فقال أبي محمد بن إبراهيم : هذا شيخ مجهول ، انتهى . قلت : ورواه إسحاق بن راهويه في "مسنده" أخبرنا سويد بن عبد العزيز الدمشقي ثنا جعفر بن الحارث أبو الأشهب الواسطي حدثني من سمع محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً بتمامه ، إلا أنه قال : وعن يعقوب العبدي ، وهو آبق ، عرض قوله : وشراء .

الحديث الثامن : قال عليه السلام : «لن الله الواصلة والمستوصلة» ، قلت : أخرجه الأئمة الستة في "كتبهم" (٢) ، فأبو داود في "الترجي" ، وابن ماجه في "الكنكح" ، والبخاري في "اللباس" ، كلهم عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ لن الواصلة والمستوصلة ، والواشمة والمستوشمة ، انتهى . والمصنف استدلل بهذا الحديث على منع بيع شعر الإنسان ، والانتفاع به لكرامته ، وهو غير ناجح .

الحديث التاسع : حديث : «لا تتنصروا من الميتة بإهاب» ، تقدم في "الطهارات" .

الحديث العاشر : قالت عائشة لثلك المرأة ، وقد باعت بستانة بعد ما اشترت بثمانمائة : بش ما اشترت وشريت ، أبلغني زيد بن أرقم أن الله تعالى أبطل حجه وجهاده مع رسول الله ﷺ إن لم يتب ؛ قلت : أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا معمر ، والثوري عن أبي إسحاق السبيعي عن امرأته أنها دخلت على عائشة في نسوة ، فسألها امرأة ، قالت : يا أم المؤمنين كانت لي جارية فبعتها من زيد بن أرقم بثمانمائة إلى العطاء ، ثم ابعتها منه بستانة ، ففقدته البستانة ، وكتبت عليه ثمانمائة ، قالت عائشة : بش ما اشترت ، وبش ما اشترى ، أخبرني زيد بن أرقم أنه قد أبطل

(١) ذكره في كتاب "العلل" - باب اليعوق ، ص ٣٧٣ - ج ١ (٢) حدث أبي داود في "كتاب الترجل" - باب في صلة الشعر ، ص ٢١٨ - ج ٢ ، وحدث ابن ماجه في "الكنكح" - باب الواصلة والواشمة ، ص ١٤٤ ، وحدث البخاري في "اللباس" - باب الموصلة ، ص ٨٢٩ - ج ٢ ، وحدث مسلم في "القياس" - باب تحريم لعل الواصلة والمستوصلة ، ص ٢٠٤ - ج ٢

جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إلا أن يتوب ، فقالت المرأة لعائشة : أرأيت إن أخذت رأس مالى ورددت عليه الفضل ، قالت : (فمن جاءه موعظة من ربه فاتى به فله ما سلف) ، انتهى . وأخرجه الدارقطني ، والبيهقي في " سننهما " ^(١) عن يونس بن أبي إسحاق الحمداني عن أمه العالية ، قالت : كنت قاعدة عند عائشة ، فأنتها أم حجة ، قالت : إني بعث زيد بن أرقم جارية إلى عطائه ، فذكره بنحوه . قال الدارقطني : أم حجة ، والعالية مجهولتان لا يحتج بهما ، انتهى . وأم حجة - بضم الميم وكسر الحاء - هكذا ضبطه الدارقطني في " كتاب المؤلف والمختلف " ، وقال : إنها امرأة تروى عن عائشة ، روى حديثها أبو إسحاق السبيعي عن امرأته العالية ، ورواه أيضاً يونس بن إسحاق عن أمه العالية بنت أبيغ عن أم حجة عن عائشة ، انتهى . وأخرجه أحمد في " مسنده " حدثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن أبي إسحاق السبيعي عن امرأته أنها دخلت على عائشة هي ، وأم ولد زيد بن أرقم ، فقالت أم ولد زيد لعائشة : إني بعث من زيد غلاماً بثمانمائة درهم نسيئة ، واشتريت بستاناً ثقيلاً ، فقالت : أبلغني زيداً أن قد أبطلت جهادك مع رسول الله ﷺ ، إلا أن يتوب ، بئس ما اشتريت ، وبئس ما شريت ، انتهى . قال في " التنقيح " : هذا إسناد جيد ، وإن كان الضاعى قال : لا يثبت مثله عن عائشة ، وكذلك الدارقطني ، قال في العالية : هي مجهولة ، لا يحتج بها ، فيه نظر ، فقد حاله غيره ، ولولا أن عند أم المؤمنين علماً من رسول الله ﷺ أن هذا محرم لم تستجز أن تقول مثل هذا الكلام بالاجتهاد ، انتهى . وقال ابن الجوزي : قالوا : العالية امرأة مجهولة لا يقبل خبرها ، قلنا : بل هي امرأة معروفة جليلة القدر ، ذكرها ابن سعد في " الطبقات " ^(٢) ، قال : العالية بنت أبيغ بن شراحيل امرأة أبي إسحاق السبيعي سمعت من عائشة ، انتهى كلامه .

أحاديث الباب : وفي تحريم العينة أحاديث ، " والعينة " بيع سلعة بثمن مؤجل ، ثم يعود فيشتريها بأقل من ثمنها حالاً : أخرجه أبو داود في " سننه " ^(٣) عن أبي عبد الرحمن الخراساني عن عطاه الخراساني عن نافع عن ابن عمر ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إذا تبايعتم بالعينة ،

(١) عند الدارقطني لـ " البيهقي " ، ص ٣١١ ج ٢ ، والبيهقي في " السنن - لـ البيهقي - باب الرجل يبيع الشيء إلى أجل ، ثم يشتريه بأقل " ، ص ٣٣٠ ج ٥ . (٢) عند ابن سعد في : ص ٣٠٧ ج ٨ ، وقال صاحب " المجموع " ، ص ٣٣٠ ج ٥ . قلت : العالية معروفة ، روى عنها زوجها ، وابنتها ، وهما إمامان ، وذكرهما ابن حبان في الثقات ، وذهب إلى حديثها هذا الثوري ، والأوزاعي . وأبو حنيفة ، وأصحابه ، ومالك ، وابن حنبل ، والحسن ابن صالح : وروى عن النبي ، والحكم ، ومحمد ، فثبتوا ذلك ، كلها في " الاستذكار " ، انتهى .

(٣) عند أبي داود - لـ " البيهقي - باب في الشيء من العينة " ، ص ١٣٤ ج ٢

وأخذتم أذناب البقر، ورضيتم بالزرع، وتركتم الجهاد سلط الله عليكم ذلاً لا ينزعه حتى ترجعوا إلى دينكم، انتهى. ورواه أحمد، وأبو يعلى الموصلي، والبخاري في "مسانيدهم" قال البخاري: وأبو عبد الرحمن هذا هو عندى إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، وهو لين الحديث، انتهى. قال ابن القطان في "كتابه": وهذا وهم من البخاري، وإنما اسم هذا الرجل إسحاق بن أسد أبو عبد الرحمن الخراساني، يروى عن عطاء، روى عنه حيوة بن شريح، وهو يروى عنه هذا الخبر، وهذا ذكره ابن أبي حاتم، وليس هذا بإسحاق بن أبي فروة، ذلك مدني، ويكنى أبا سليمان، وهذا خراساني، ويكنى أبا عبد الرحمن، وأيهما كان فالحديث من أجله لا يصح، ولكن للحديث طريق أحسن من هذا، رواه الإمام أحمد في "كتاب الزهد" حدثنا أسود بن عامر ثنا أبو بكر بن عياش عن الأعمش عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عمر، قال: أتى علينا زمان، وما يرى أحدنا أنه أحق بالدينار والدرهم من أخيه المسلم، ثم أصبح الدينار والدرهم أحب إلى أحدنا من أخيه المسلم، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا ضل الناس بالدينار والدرهم، وتبايعوا بالعينة، واتبعوا أذناب البقر، وتركوا الجهاد في سبيل الله، أنزل الله بهم ذلاً، فلم يرضه عنهم حتى يراجعوا دينهم»، انتهى. قال: وهذا حديث صحيح، ورجاله ثقات، انتهى.

حديث آخر: رواه أحمد في "مسنده" حدثنا يزيد بن هارون عن أبي جناب عن شهر ابن حوشب أنه سمع عبد الله بن عمرو عن رسول الله ﷺ، قد ذكر نحوه.

الحديث الحادى عشر: روى أن النبي ﷺ نهى عن بيع وشرط؛ قلت: رواه الطبراني في "معجمه الوسيط" حدثنا عبد الله بن أيوب المقرئ ثنا محمد بن سليمان الذهلي ثنا عبد الوارث ابن سعيد، قال: قدمت مكة فوجدت بها أبا حنيفة، وابن أبي ليلى، وابن شبرمة، فسألت أبا حنيفة عن رجل باع يماً، وشرط شرطاً، فقال: البيع باطل، والشرط باطل، ثم أتيت ابن أبي ليلى فسألته، فقال: البيع جائز، والشرط باطل، ثم أتيت ابن شبرمة، فسألته فقال: البيع جائز، والشرط جائز، قلت: يا سبحان الله! ثلاثة من فقهاء العراق اختلفوا في مسألة واحدة؟ فأبيت أبا حنيفة فأخبرته، فقال: ما أدري ما قالوا، حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ، أنه نهى عن بيع وشرط، البيع باطل، والشرط باطل، ثم أتيت ابن أبي ليلى فأخبرته، فقال: ما أدري ما قالوا، حدثني هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، قالت: أمرني النبي ﷺ أن أشتري بريرة فأعتقتها، البيع جائز، والشرط باطل، ثم أتيت ابن شبرمة فأخبرته، فقال: ما أدري ما قالوا، حدثني مسعر ابن كدام عن عمار بن دينار عن جابر، قال: بعث النبي ﷺ ناقة، وشرط لي حملها إلى المدينة

البيع جائز، والشرط جائز، انتهى . ورواه الحاكم أبو عبد الله التيسابورى في "كتاب علوم الحديث" - في باب الأحاديث المتعارضة "حدثنا أبو بكر بن إسحاق ثنا عبد الله بن أيوب بن زاذان الضربى ثنا محمد بن سليمان الذهلي به، ومن جهة الحاكم ذكره عبد الحق في "أحكامه"، وسكت عنه، قال ابن القطان: وعلمته ضعف أبي حنيفة في الحديث، انتهى . واستدل ابن الجوزى في "التحقيق" على صحة البيع بشرط العتق بحديث بريرة عن عائشة، اشترتها بشرط العتق، فأجاز النبي ﷺ ذلك، وسمح البيع والشرط، وإنما بين فيه بطلان شرط الولاء لنفي المقت، ولم يذكر بطلان شرط العتق، وأقره صاحب "التتبع" عليه.

الحديث الثانی عشر: روى أن النبي ﷺ نهى عن بيع وسلف: قلت: روى من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، ومن حديث حكيم بن حزام.

الحديث عبد الله بن عمرو: أخرجه أصحاب "السنن" (١) - إلا ابن ماجه - عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص، قال: قال رسول الله ﷺ: "لا يعل سلف وبيع، ولا شرطان في بيع، ولا ربح مالم يضمن، ولا بيع ماليس عندك"، انتهى. قال الترمذى: حديث حسن صحيح، واختره ابن ماجه، فذكر منه ربح مالم يضمن، وبيع ماليس عندك فقط. ولم ينصف المنذرى في "مختصره" إذ عزا الحديث بنحوه لابن ماجه، مع أن أصحاب الأطراف ينونه، قال المنذرى: ويشبه أن يكون الترمذى إنما صححه لتصريحه فيه بذكر عبد الله بن عمرو، ويكون مذهبه في الامتناع من الاحتجاج بحديث عمرو بن شعيب إنما هو الشك في إسناده لجواز أن يكون الضمير عائداً على محمد بن عبد الله، فإذا صرح بذكر عبد الله بن عمرو اتقى ذلك، انتهى. وقال السهيلي في "الروض الأنف": هذه رواية مستغربة جداً عند أهل الحديث، فإن عندهم أن شعيباً إنما يروى عن جده عبد الله بن عمرو لا عن أبيه محمد، فإن أباه محمداً مات قبل جده عبد الله، انتهى. وقال ابن القطان في "كتابه": إنما ردت أحاديث عمرو بن شعيب، لأن الهام من جده يحتمل أن تعود على عمرو، فيكون الجد محمد، فيكون الخبر مرسلًا، أو تعود على شعيب، فيكون الجد عبد الله، فيكون الحديث مستنداً متصلًا، لأن شعيباً سمع من جده عبد الله ابن عمرو، فإذا كان الأمر كذلك فليس لأحد أن يفسر الجد بأنه عبد الله بن عمرو إلا بحجة،

(١) عند أبي داود في "اليبوع" - باب في الرجل يبيع ماليس عنده، ص ١٣٩ - ج ٢، وعند الترمذى في "اليبوع" - باب ماجاء في النبي من يبتغي في بيعه، ص ١٦٠ - ج ١، وعند النسائي في "اليبوع" - باب شرطان في بيع، ص ٢٢٦ - ج ٢، عند أبي داود قوله: "ولا ربح مالم يضمن"، بالفاء، وعند الترمذى، والنسائي "ولا ربح مالم يضمن" - بالياء.

وقد يوجد ذلك في بعض الأحاديث عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو فيرفع الزاع ، وقد يوجد بـتكرار عن أبيه . فيرفع الزاع أيضاً ؛ ومن الأحاديث ما يكون من رواية عمرو بن شعيب عن غير أبيه ، وهي أيضاً صحيحة ، كحديث البلاط ، انتهى . ورواه الحاكم في "المستدرک" ^(١) ، وقال : حديث صحيح على شرط جماعة من أئمة المسلمين ، وهكذا رواه حماد ابن زيد ، وعبد الوارث بن سعيد ، وداود بن أبي هند ، وعبد الملك بن أبي سليمان ، وغيرهم عن عمرو بن شعيب ، وقد رواه عطاء بن مسلم الخراساني عن عمرو بن شعيب بزيادات ألفاظ ، ثم أخرجه كذلك .

طريق آخر : أخرجه النسائي في "سننه" في كتاب المتق "عن عطاء الخراساني عن عبد الله ابن عمرو بن العاص أنه قال : يا رسول الله إنا نسمع منك أحاديث ، أفأذن لنا أن نكتبها ؟ قال : نعم ، فكان أول ما كتب كتاب النبي ﷺ إلى أهل مكة : لا يجوز شرطان في بيع واحد ، ولا بيع وسلف جميعاً ، ولا بيع مالم يضمن ، ومن كان مكاتباً على مائة درهم فقضاهها إلا عشرة دراهم ، فهو عبد ، أو على مائة أوقية فقضاهها إلا أوقية ، فهو عبد ، انتهى . قال النسائي : هذا خطأ ، وعطاء هذا هو الخراساني ، ولم يسمع من عبد الله بن عمرو ، ولا أعلم أحداً ذكر له سماعاً منه ، انتهى . ورواه ابن حبان في "صحيحه" في النزع السادس والستين ، من القسم الثالث ؛ والحاكم في "المستدرک" ^(٢) ، وسكت عنه ، ورواه محمد بن الحسن في "كتاب الآثار" ، وفسره ، فقال : أما السلف والبيع ، فالرجل يقول للرجل : أيمك عدي هذا بكذا وكذا على أن ترضى كذا وكذا ، وأما الشرطان في البيع ، فالرجل يبيع الشيء حالاً بألف ، ومؤجلاً بألفين ؛ وأما الربح مالم يضمن ، فالرجل يشتري الشيء ، فيبيعه قبل أن يقبضه بربح ، انتهى .

وأما حديث حكيم بن حزام : فرواه الطبراني في "معجمه" ^(٣) حدثنا أسلم بن سهل الواسطي ثنا أحمد بن إسماعيل بن سلام الواسطي ثنا موسى بن إسماعيل ثنا العلاء بن خالد الواسطي عن منصور بن زاذان عن محمد بن سيرين عن حكيم بن حزام ، قال : نهى رسول الله ﷺ عن أربع خصال في البيع : عن سلف وبيع ، وشرطين في بيع ، وبيع مالم يضمن ، وبيع مالم

(١) في "المستدرک" في البيوع - باب لا يجوز بيعان في بيع ، ولا بيع مالم يضمن ، ص ١٧ - ج ٢

(٢) في "المستدرک" في البيوع ، ص ١٧ - ج ٢

(٣) قال المحقق في "معجم الرواة" ، ص ٨٥ - ج ٤ : قلت : روى النسائي بسنده ، رواه الطبراني في "الكبير" ، وفيه العلاء بن خالد الواسطي ، وفيه ابن حبان ، وفيه موسى بن إسماعيل ، انتهى .

يضمن، انتهى. والحديث في "الموطأ" بلاغ، قال أبو مصعب: أخبرنا مالك أنه بلغه أن النبي ﷺ
نهى عن بيع وسلف، انتهى.

الحديث الثالث عشر: روى أن النبي ﷺ نهى عن صفتين في صفقة: قلت: رواه
أحمد في "مسنده" حدثنا حسن، وأبو النضر، وأسود بن عامر، قالوا: ثنا شريك عن سماك عن
عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه، قال: نهى النبي ﷺ عن صفتين في صفقة، قال
أسود: قال شريك: قال سماك: هو أن يبيع الرجل يباعاً فيقول: هو قدأ بكذا، ونسيئة
بكذا، انتهى. ورواه البزار في "مسنده" عن أسود بن عامر به؛ ورواه الطبراني في "معجمه الوسيط"
حدثنا أحمد بن القاسم ثنا عبد الملك بن عبد ربه الطائي ثنا ابن الساك بن حرب عن أبيه مرفوعاً:
لا تحل صفقتان في صفقة، انتهى، ورواه العقيلي في "ضعفاته" من حديث عمرو بن عثمان بن
أبي صفوان الثقفي ثنا سفيان عن سماك به مرفوعاً: الصفقة في الصفقتين ربا، انتهى. وأعله بعمر
ابن عثمان هذا، وقال: لا يتابع على ربه، والموقوف أولى، ثم أخرجه عن طريق أبي نعيم ثنا
سفيان به موقوفاً، وهكذا رواه الطبراني في "معجمه الكبير" من طريق أبي نعيم به موقوفاً،
وكذلك رواه أبو عبيد القاسم بن سلام حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان به موقوفاً، قال
أبو عبيد: ومعنى صفقتان في صفقة أن يقول الرجل للرجل: أبيعك هذا نقداً بكذا، ونسيئة
بكذا، ويفترقان عليه، انتهى. وكذلك رواه ابن حبان في "صحيحه" في النوع الثامن والعشرين،
من القسم الأول من حديث شعبة عن سماك به موقوفاً: الصفقة في الصفقتين ربا، وأعاده في النوع
التاسع والمائة. من القسم الثاني كذلك، بلفظ: لا تحل صفقتان في صفقة، انتهى.

حديث آخر: أخرجه الترمذي، والنسائي^(١) عن محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص عن
أبي سلبه عن أبي هريرة أن النبي ﷺ نهى عن بيعتين في ربيعة، انتهى. قال الترمذي: حديث حسن
صحيح، قال: وفسره بعض أهل العلم: أن يقول الرجل: أبيعك هذا الثوب نقداً بمشرة، ونسيئة
بعشرين، ولا يفارقه على أحد البيعين، فإذا فارقه على أحدهما فلا بأس إذا كانت المقدمة على أحدهما؛
وقال الشافعي: معناه أن يقول: أبيعك دارى هذه بكذا، على أن تعني غلامك بكذا، فإذا وجب

(١) عند الترمذي "باب ما جاء في البيع من بيتين في ربيعة"، ص ١٥٩ - ج ١، وعند النسائي "باب بيع".

باب بيعتين في ربيعة"، ص ٢٢٦ - ج ٢

لى غلامك وجبت لك دارى، انتهى . والمصنف فسرهُ بأن يقول: أبيعك عبدي هذا على أن تخدمنى شهراً، أو دارى منه على أن أسكنها شهراً ، قال : فإن الخدمة والسكنى إن كان يقابلهما شيء من الثمن يكون إجارة في بيع ، وإلا فهو إجارة في بيع ، وقد نهى النبي ﷺ عن صفتين ، الحديث . والحديث في "الموطأ" بلاغ ، قال أبو مصعب ^(١) : أخبرنا مالك أنه بلغه أن النبي ﷺ نهى عن بيعتين في بيعه ، انتهى .

فصل في أحكام البيع

قوله : ولا يجوز البيع إلى الحصاد ، والدياس ، والقطف ، وقنوم الحاج ، لأنها تقدم وتأخر ، ولو كفل إلى هذه الأوقات جاز لأن الجهالة اليسيرة متحملة في الكفالة ، وهذه الجهالة يسيرة مستدركة ، لاختلاف الصحابة فيها ؛ قلت : روى البيهقي في "كتاب المعرفة" من طريق الشافعي أخبرنا ابن عيينة عن عبد الكريم الجزري عن عكرمة عن ابن عباس أنه قال : لا تبعوا إلى العطاء ، ولا إلى الأندر ، ولا إلى الدياس ، انتهى .

فصل فيما يكره

الحديث الرابع عشر : قال عليه السلام : « لا تاجشوا » ؛ قلت : أخرجه ^(٢) من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ ، قال : « لا يتلقى الركبان للبيع ، ولا يبيع بعضهم على بيع بعض ، ولا تاجشوا ، ولا يبيع حاضر لباد ، ولا تصروا الأبل والقم ، فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها ، إن رضينا أمسكها ، وإن سخطها ردها ، وصاعاً من تمر » ، انتهى .

الحديث الخامس عشر : قال عليه السلام : « لا يستام الرجل على سوم أخيه ، ولا يخطب على خطبة أخيه » ؛ قلت : أخرجه ^(٣) من حديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ ، قال : « ولا يبيع بعضكم على بيع بعض » ، وفي لفظ : لا يبيع الرجل على بيع أخيه ، ولا يخطب على خطبة أخيه ،

(١) ومثله في نسخة يحيى في "البيوع باب النهى من بيعته" ص ٢٧٤

(٢) عند مسلم في "البيوع - باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه" ، ص ٣ - ٢ ، وعند البيهقي فيه "باب النهى فيما لا يحل الأبل والقم" ، ص ٢٨٨ - ١

(٣) حديث ابن عمر ، عند مسلم في "البيوع" ، ص ٣ - ٢ ، وكذا حديث أبي هريرة عنه : ص ٣ - ٢ ، وحديث ابن عمر عند البيهقي في "البيوع" ، ص ٢٨٢ ، و ص ٢٨٩ - ١ ، وفي "الكناح - باب لا يخطب على خطبة أخيه حتى يتكح أو يبع" ، ص ٧٧٢ - ٢ ، وحديث أبي هريرة ، عنه في "البيوع - باب لا يبيع على بيع أخيه" ، ص ٢٨٩ - ١

إلا أن يأذن له، انتهى. وأخرجه من حديث أبي هريرة أيضاً أن رسول الله ﷺ نهى عن تلقى الركبان، وأن يبيع حاضر لباد، وأن تسأل المرأة طلاق أختها، وعن النجش، والتصرية، وأن يستام الرجل على سوم أخيه، انتهى.

الحديث السادس عشر: قال عليه السلام: «لا يبيع الحاضر للبادي»، قلت: أخرجه (١) عن أنس قال: نهينا أن يبيع حاضر لباد، زاد مسلم: وإن كان أخاه أو أباه، وتقدم في حديث أبي هريرة: وأن يبيع حاضر لباد، وفي لفظ لما عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لا يبيع حاضر لباد، انتهى. وأخرجه البخاري عن ابن عمر، قال: نهى رسول الله ﷺ أن يبيع حاضر لباد، انتهى. وأخرجه مسلم عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يبيع حاضر لباد دعوا الناس، يرزق الله بعضهم من بعض»، انتهى. وأخرجه أيضاً عن طلوس عن ابن عباس، قال: نهى رسول الله ﷺ أن تلقى الركبان، وأن يبيع حاضر لباد، قال: قلت لابن عباس: ما قوله: حاضر لباد؟ قال: لا يكون له سمساراً، انتهى.

الحديث السابع عشر: قال المصنف: وقد صح أن النبي ﷺ باع قسماً وحلساً يبيع من يزيد؛ قلت: رواه أصحاب السنن الأربعة: فأبو داود في «الزكاة» (٢)، وابن ماجه في «التجارات» عن عيسى بن يونس عن الأخضر بن جحان عن أبي بكر عبد الله الحنفي عن أنس بن مالك أن رجلاً من الأنصار أتى النبي ﷺ يسأله، فقال له: ما في يديك شيء؟ قال: بلى، حلس يلبس بعضه، ويبسط بعضه، وقبب يشرب فيه الماء، قال: آتني بهما، فأتاه بهما فأخذهما رسول الله ﷺ، وقال: من يشتري هذين؟ فقال رجل: أنا أخذهما بدرهم، قال: من يزيد على درهم؟ مرتين أو ثلاثاً، فقال رجل: أنا أخذهما بدرهمين، فأعطاهما إياه، وأخذ الدرهمين، فأعطاهما الأنصاري، وقال: اشتر بأحدهما طعاماً فانبذه إلى أهلك، واشتر بالآخر قدوماً، فأتني به، فأتاه به، فشده فيه رسول الله ﷺ، ثم قال له: اذهب فاحتطب، وبيع، ولا أرنيك خمسة عشر يوماً، فذهب الرجل

(١) حديث أنس، عند البخاري في «اليبوع» - باب من كره أن يبيع حاضر لباد، ص ٢٨٩ - ج ١، وعند مسلم في «اليبوع»، ص ٤ - ج ٢، وحديث ابن عمر، عند البخاري في «اليبوع» - باب من كره أن يبيع حاضر لباد بأجر، ص ٢٨٩ - ج ١، وحديث جابر، عند مسلم في «اليبوع»، ص ٤ - ج ٢، وحديث ابن عباس، عند البخاري في «اليبوع» - باب هل يبيع حاضر لباد، ص ٢٨٩ - ج ١، وعند مسلم في «اليبوع» - باب تحريم بيع الحاضر للبادي، ص ٤ - ج ٢.

(٢) «باب ما يجوز فيه المسألة»، ص ٣٣٢ - ج ١، وعند ابن ماجه في «اليبوع» - باب بيع الزاينة، ص ١٥٩، وعند الترمذي «باب ما جاء في بيع من يزيد»، ص ١٥٨ - ج ١، وعند اللسان في «اليبوع» - باب البيع لمن يزيد، ص ٢١٦ - ج ٢.

يحتطب ويبيع ، فجاء ، وقد أصاب عشرة دراهم ، فاشتري يحضها ثوباً ، وبعضها طعاماً ، فقال رسول الله ﷺ : هذا خير لك من أن تبيع المسألة نكتة في وجهك يوم القيامة ، إن المسألة لا تصلح إلا لثلاثة ، لذي قدر مدفع ، أو لذي غرم مظف ، أو لذي دم موجه ، انتهى . وأخرجه الترمذي عن عبيد الله بن شبيب بن مجلان عن الأخضر بن مجلان به ، مختصراً ، أن النبي ﷺ باع حلساً وقدحا فيمن يزيد ، انتهى . وكذلك أخرجه النسائي عن المعتمر بن سليمان ، وعيسى بن يونس عن الأخضر بن مجلان به ، مختصراً ، قال الترمذي : حديث حسن ، لا نعرفه إلا من حديث الأخضر بن مجلان عن عبد الله الحنفي ، وقد رواه غير واحد عن الأخضر بن مجلان ، انتهى . وقال في "عله الكبير" : سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث ، فقال : الأخضر بن مجلان : ثقة ، وأبو بكر الحنفي اسمه عبد الله ، انتهى . ورواه أحمد في "مسنده" حدثنا يحيى بن سعيد عن الأخضر بن مجلان به ؛ ورواه إسحاق بن راهويه في "مسنده" حدثنا النضر بن إسماعيل عن الأخضر بن مجلان به ؛ ورواه أبو يعلى الموصلي في "مسنده" عن هارون بن مسلم بن هرمز عن الأخضر بن مجلان به ؛ ورواه الترمذي في "عله الكبير" حدثنا علي بن سعيد الكندي ثنا معتمر بن سليمان عن الأخضر بن مجلان عن أبي بكر الحنفي عن أنس بن مالك عن رجل من أنصار أن النبي ﷺ باع حلساً ، وقدحا ، فيمن يزيد ، انتهى . ورواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا المعتمر بن سليمان به سندا ومتناً ، قال ابن القطان في "كتابه" : وهذا اللفظ يعلى أن أنسا لم يشاهد القصة ، ولا سمع ما فيها عن النبي ﷺ ، فافقه أعلم أن تلك الرواية مرسله أولا ، قال : والحديث معلول بأبي بكر الحنفي ، فاني لا أعرف أحداً نقل عدالة ، فهو مجهول الحال ، وإنما حسن الترمذي حديثه على عادة في قبول المشاهير ، وقد روى عنه جماعة ليسوا من مشاهير أهل العلم ، وهم عبد الرحمن ، وعبيد الله بن شبيب ، وعهما الأخضر بن مجلان ، والأخضر ، وابن أخيه عبيد الله قحطان ، وأما عبد الرحمن فلا يعرف حاله ، انتهى .

الحديث الثامن عشر : قال ﷺ : « من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة » ؛ قلت : أخرجه الترمذي في "البيوع" (١) - وفي السير - عن حبي بن عبد الله عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن أبي أيوب الأنصاري ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين أخيه يوم القيامة » ، انتهى . وقال : حديث حسن غريب ، انتهى . ورواه الحاكم في "المستدرک" ، وقال : صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه ، وفيما قاله نظر . لأن

(١) عند الترمذي في "البيوع" باب ما جاء في كراهية أن يفرق بين الأبوين ، ص ١٦٦ - ج ١ ، وفي السير - باب في كراهية التفرق بين النسي ، ص ٢٠٣ - ج ١ ، وفي المستدرک - في البيوع - باب من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين أحبته ، ص ٥٥ - ج ٢

حيي بن عبد الله لم يخرج له في "الصحيح" شيء، بل تكلم فيه بعضهم، قال ابن القطان في "كتابه": قال البخاري: فيه نظر، وقال أحمد: أحاديثه منكورة، وقال ابن معين: ليس به بأس، وقال النسائي: ليس بالقوي، قال: ولاجل الاختلاف فيه لم يصححه الترمذي، انتهى. ورواه أحمد في "مسنده" بقصة فيه، ولفظه عن أبي عبد الرحمن الحلي، قال: كنا في البحر، وعلينا عبد الله بن قيس الفزاري، ومعنا أبو أيوب الأنصاري، فربصاحب المقاسم، وقد أقام السي، فاذا امرأة تبكي، فقال: ما شأن هذه؟ قالوا: فرقوا بينها وبين ولدها، فانطلق أبو أيوب، فأتى بولدها حتى وضعه في يدها، فأرسل إليه عبد الله بن قيس، ما حلك على ما صنعت؟ فأنى سمعت رسول الله ﷺ يقول: من فرق، الخديث.

طريق آخر: رواه البيهقي في "شعب الإيمان" في آخر الباب الخامس والسبعون، أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم ثنا أبو عتبة ثنا بقية ثنا خالد بن حميد عن العلاء بن كثير عن أبي أيوب الأنصاري مرفوعاً نحوه، قال صاحب "التنقيح": فيه انقطاع، لأن العلاء بن كثير الأسكندراني لم يسمع من أبي أيوب، وأبو عتبة هو أحمد بن الفرج الحمصي، عمله الصدق، قاله ابن أبي حاتم، وقد زال ما يخشى من تدليس بقية، إذ صرح بالتحديث، وخالد بن حميد الأسكندراني وقته ابن حبان، والعلاء الأسكندراني أيضاً صدوق، انتهى.

طريق آخر: رواه الداريمى في "مسنده" (١) - في السنن - أخبرنا القاسم بن كثير عن الليث بن سعد عن عبد الله بن جنادة عن أبي عبد الرحمن الحلي به.

حديث آخر: أخرجه الدارقطني في "سننه" (٢) من طريق الواقدى ثنا يحيى بن ميمون عن أبي سعيد البلوى عن حريث بن سليم العنبرى عن أبيه، قال: سألت رسول الله ﷺ عن فرق في السبي بين الوالد والولد، فقال: من فرق بينهم فرق الله بينهم وبين الإحبة يوم القيامة، انتهى. والوافدى فيه مقال.

أحاديث الباب: روى البيهقي في "المعرفة" - في كتاب السير - عن الحاكم بسنده عن جعفر ابن محمد عن أبيه عن جده أن أبا أسد جاء إلى النبي ﷺ يسئ من البحرين، فنظر عليه السلام إلى امرأة منهم تبكي، فقال: ما شأنك؟ قالت: يا عبي، فقال عليه السلام لأبي أسد: أبنت ابنها؟ قال: نعم، قال: فيمن؟ قال: في بني عيس، فقال عليه السلام: اركب أنت بنفسك، فأتته، انتهى.

(١) عند الداريمى في "السير" - باب النهي عن التفريق بين الوالدة وولدها، ص ٣٢٨

(٢) عند الدارقطني في "البيوع"، ص ٣١٧ - ج ٢

حديث آخر : روى الحاكم في "المستدرک" ^(١) عن أبي بكر بن عياش عن سليمان التيمي عن طليق بن محمد عن عمران بن حصين ، قال : قال رسول الله ﷺ : «ملعون من فرق بين والدة وولدها» ، انتهى . وقال : إسناده صحيح ، ولم يخبرناه .

حديث آخر : أخرجه الدارقطني في "سننه" ^(٢) عن إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع عن طليق ابن عمران عن أبي بردة عن أبي موسى ، قال : لعن رسول الله ﷺ من فرق بين والدة وولدها ، وبين الأخ وأخيه ، وفي لفظ : نهى أن يفرق ، الحديث . وذكر الدارقطني فيه اختلافاً على طليق ، فنهى من يرويه عن طليق عن أبي بردة عن أبي موسى ، ومنهم من يرويه عن طليق عن عمران بن حصين ، ومنهم من يرويه عن طليق عن النبي ﷺ مرسلًا ، وهكذا ذكره عبدالحق في "أحكامه" من جهة الدارقطني ، ثم قال : وقد اختلف فيه على طليق ، فرواه إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع عن طليق عن أبي بردة عن أبي موسى ؛ ورواه أبو بكر بن عياش عن التيمي عن طليق عن عمران بن حصين ، وغير ابن عياش يرويه عن سليمان التيمي عن النبي ﷺ مرسلًا ، وهو المحفوظ عن التيمي ، انتهى كلامه . قال ابن القطان : وبالجملة فالحديث لا يصح ، لأن طليقاً لا يعرف حاله ، وهو خراعي ، انتهى كلامه .

حديث آخر : أخرجه أبو داود ^(٣) في "الجهاد" عن يزيد بن أبي خالد الدالاني عن الحكم ابن عتية عن ميمون بن أبي شبيب عن علي أنه فرق بين جارية وولدها ، فباه عليه السلام عن ذلك . ورد البيع ، انتهى . وضعفه أبو داود بأن ميمون بن شبيب لم يدرك علياً ؛ ورواه الحاكم في "المستدرک" - في البيوع - ، وفي الجهاد ، وقال في الموضعين : صحيح على شرط الشيخين ، انتهى .

الحديث التاسع عشر : روى أن النبي ﷺ وهب لعل غلامين أخوين صغيرين ، ثم قال له : ما فعل الغلامان ؟ فقال : بعت أحدهما ، فقال له : أدرك أدرك ، قال : و يروى أردد أردد ؛ قلت : أخرجه الترمذي ، وابن ماجه ^(٤) عن الحجاج بن أرطاة عن الحكم بن عتية عن ميمون بن

(١) في "المستدرک" - في البيوع - باب من فرق بين والدة وولدها ، ص ٥٥ - ج ٢ ، وعند الدارقطني ص ٣١٧ - ج ٢ ، وفيه قال أبو بكر : هذا مهم ، وهذا عندنا في السني والولاء ، انتهى .

(٢) عند الدارقطني في "البيوع" ، ص ٣١٧ - ج ٢

(٣) عند أبي داود في "الجهاد" - باب في التفريق بين السني ، ص ١٢ - ج ٢ ، وفي المستدرک - في البيوع -

باب من فرق بين والدة وولدها ، ص ٥٥ - ج ٢ ، وعند الدارقطني في "البيوع" ، ص ٣١٧

(٤) عند الترمذي في "البيوع" - باب ملجاء إلى كراهية أن يفرق بين الأخوين ، أو والدة وولدها ،

ص ١٦٦ - ج ١ ، وعند ابن ماجه في "البيوع" - باب انتهى من التفريق بين السني ، ص ١٦٣ - ج ٢

أبي شبيب عن علي ، قال : و هب لي رسول الله ﷺ غلامين آخرين ، فبعث أحدهما ، فقال رسول الله ﷺ : يا علي ما فعل غلامك ؟ فأخبرته ، فقال : رده رده ، انتهى . قال الترمذي : حديث حسن غريب ، انتهى . قال أبو داود في "سننه" (١) : ميمون بن أبي شبيب لم يدرك علياً ، فإنه قتل بالهجوم سنة ثلاث وثمانين ، انتهى .

طريق آخر : أخرجه الدارقطني في "سننه" (٢) ، والحاكم في "المستدرك" عن شعبة عن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي ، قال : قدم علي النبي ﷺ سبي ، فأمرني ببيع آخرين ، فبعتهما ، وفرقت بينهما ، ثم أتيت النبي ﷺ ، فأخبرته ، فقال : أدركهما ، فارتجمهما ، وبعهما جميعاً ، ولا تفرق بينهما ، انتهى . قال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، قال ابن القطان في "كتابه" : ورواية شعبة لا عيب بها ، وهي أولى ما اعتمد في هذا الباب ، انتهى .

طريق آخر : أخرجه أحمد ، والبخاري في "مستندهما" عن سعيد بن أبي عروبة عن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي عن رسول الله ﷺ أن أبيع غلامين آخرين ، فبعتهما ، ففرقتهما ، فذكرت ذلك النبي ﷺ ، فقال : أدركهما ، فارتجمهما ، ولا تبعهما إلا جميعاً ، انتهى . قال صاحب "التنقيح" : هذا إسناد رجاله رجال الصحيحين ، إلا أن سعيد بن أبي عروبة لم يسمع من الحكم شيئاً ، قاله أحمد ، والنسائي ، والدارقطني ، وغيرهم ، انتهى . قلت : رواه إصحاق بن راهويه في "مسنده" ، وبينهما رجل مجهول ، فقال : أخبرنا محمد بن سواء ثنا ابن أبي عروبة عن صاحب له عن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن به .

قوله : وفيه ترك للرحمة على الصغار ، وقد أوعده عليه ؛ قلت : في الباب حديث : ليس منا من لم يرحم صغيرنا ، ويوقر كبيرنا ، روى من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ؛ ومن حديث ابن عباس ؛ ومن حديث أنس ؛ ومن حديث عبادة بن الصامت ؛ ومن حديث أبي أمامة ؛ ومن حديث أبي هريرة ؛ ومن حديث جابر ، ومن حديث وائلة ؛ ومن حديث ضميرة .

حديث عبد الله بن عمرو : رواه أبو داود في "الأدب" (٣) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة عن سفيان عن ابن أبي نعيم عن ابن عامر عن عبد الله بن عمرو بن العاص ، قال : قال رسول الله ﷺ :

(١) عند أبي داود في "المجاهد - باب في التفريق بين السبي" ، ص ١٢ - ج ٢

(٢) عند الدارقطني في "اللبوع" ، ص ٣١٦ ، وفي "المستدرك - في البيوع" ، ص ٥٤ - ج ٢

(٣) عند أبي داود في "الأدب - باب في الرحمة" ، ص ٣٢٠ - ج ٢

« من لم يرحم صغيرنا ، ولم يعرف حق كبيرنا فليس منا » ، انتهى . وكذلك رواه البخارى فى كتابه "المفرد فى الآداب" ، وسمى ابن حاتم عبيد الله بن عامر .

وله طريق آخر : أخرجه الترمذى فى " البر والصلة " ^(١) عن محمد بن إسحاق عن عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً نحوه . وقال : حديث حسن صحيح ؛ ورواه البخارى فى " كتابه المفرد فى الآداب " ، وقال فيه : عن جده عبدالله بن عمر ، ورواه الحاكم فى " المستدرک - فى كتاب الإيمان " ، وقال : على شرط مسلم .

وأما حديث ابن عباس : فأخرجه الترمذى أيضاً ^(٢) عن شريك عن ليث بن أبي سليم عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً نحوه ، وقال : حديث غريب ؛ ورواه ابن جبان فى " صحبته " ، وضعفه ابن القطان ، وقال : إسناده من رواية شريك عن ليث بن أبي سليم ، وكلاهما فيه مقال ، انتهى .

وأما حديث أنس : فأخرجه الترمذى أيضاً ^(٣) عن زبى عن أنس مرفوعاً نحوه ، وقال : حديث غريب ، قال : وزبى له متكبر عن أنس ، وغيره ، انتهى . قلت : راه أبو يعلى الموصلى فى " مسنده " حدثنا أبو اليسر عمار ثنا يوسف بن عطية ثنا ثابت عن أنس مرفوعاً : ليس منا من لم يرحم صغيرنا ، ويوقر كبيرنا ، انتهى . ورواه الحارث بن أبي أسامة فى " مسنده " حدثنا يعلى بن عباد ثنا عبد الحكم ثنا أنس ، فذكره .

وأما حديث عبادة بن الصامت : فرواه الطحاوى فى " المشكل " حدثنا يونس بن عبد الأعلى ثنا ابن وهب أخبرنى مالك بن الحخير الزياتى ^(٤) عن أبي قيل عن عبادة بن الصامت أن رسول الله ﷺ قال : « ليس منا من لم يجل كبيرنا ، ويرحم صغيرنا » ، انتهى . ورواه الطبرانى فى " معجمه " ، ومن جهة الطحاوى ذكره عبد الحق فى " أحكامه " ، قال ابن القطان فى " كتابه " : ومالك بن الحخير الزياتى روى عنه جماعة : منهم ابن وهب ، وحبوة بن شريح ، وزيد بن الجباب ، وبهذا

(١) عند الترمذى فى " البر والصلة - باب ما جاء فى رجة الصبيان " ، ص ١٤ - ج ٢ ، وفى " المستدرک - باب ليس ثمان لم يرحم صغيرنا ويعرف حق كبيرنا " ، ص ٦٢ - ج ١ (٢) عند الترمذى فى " البر والصلة - باب ما جاء فى رجة الصبيان " ، ص ١٤ - ج ٢ (٣) عند الترمذى فى " البر والصلة - باب ما جاء فى رجة الصبيان " ، ص ١٤ - ج ٢ (٤) قال فى " اللسان " ، ص ٣ - ج ٥ : مالك بن الحخير الزياتى سكن مصر ، محله الصدق ، يروى عن أبي قيل عن عبادة رضى الله عنه : ليس منا من لم يجل كبيرنا ، يروى عنه حبوة بن شريح ، وهو من طبقة ابن وهب ، وزيد بن الجباب ، ورشد بن ، قال ابن القطان : وهو ممن لم تثبت عدلته ، يريد أنه ما نض أحد على أنه ثقة ، ولى رواية الصحيحين عدد كثير ، ما نض أن أحداً نض على توحيهم ، والجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ، ولم يأت بما ينكر عليه أن حديثه صحيح ، انتهى .

الاعتبار سكنت عنه أبو محمد عبد الحق، وهو بمن لم تثبت عدالته، انتهى. ورواه الترمذى الحكيم في "نوادير الأصول" بلفظ: ليس من أمتي.

وأما حديث أبي أمامة: فرواه البخارى في "كتابه المفرد في الادب" حدثنا محمود ثنا يزيد ابن هارون أنبا الوليد بن جميل عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبي أمامة مرفوعاً نحو الاول؛ ورواه الطبراني أيضاً في "معجمه".

وأما حديث أبي هريرة: فرواه البخارى أيضاً في "كتابه المفرد في الادب" حدثنا أحمد ابن عيسى ثنا عبد الله بن وهب عن أبي صخر عن ابن قسيط عن أبي هريرة مرفوعاً باللفظ الاول؛ ورواه الحاكم في "المستدرک" (١) - في آخر البر والصلة، ومصحح إسناده.

وأما حديث جابر: فرواه الطبراني في "معجمه الوسط" حدثنا محمد بن محمد التمار ثنا سهل ابن تميم بن بزيع ثنا مبارك بن فضالة عن أبي الزبير عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ، بلفظ حديث أنس.

وأما حديث وائلة: فأخرجه الطبراني في "معجمه" حدثنا جعفر بن سليمان التوفلى المدينى ثنا إبراهيم بن المنذر الحزامى ثنا مسهر بن عيسى ثنا عبد الله بن يحيى بن عطاه بن سليل عن الزهري عن وائلة، قال: قال رسول الله ﷺ: "ليس منا من لم يرحم صغيرنا، ولم يحل كبيرنا".

وأما حديث خميرة: فأخرجه الطبراني في "معجمه" حدثنا أحمد بن سبيل بن أيوب الاهوازي ثنا اسماعيل بن أبي أويس حدثني حسين بن عبد الله بن خميرة عن أبيه عن جده، قال: قال رسول الله ﷺ: "ليس منا من لم يرحم صغيرنا، ولم يعرف حق كبيرنا، وليس منا من غشنا، ولا يكون المؤمن مؤمناً حتى يحب للؤمنين ما يحب لنفسه".

الحديث العشرون: روى أنه عليه السلام فرق بين مارية وسيرين؛ قلت: رواه البزار في "مسنده" حدثنا محمد بن زياد ثنا سفيان بن عيينة ثنا بشير بن المهاجر عن عبد الله بن بريدة عن أبيه، قال: أهدى المقوقس القبطى لرسول الله ﷺ جارتين، وبغلة كان يركبها، فأما إحدى الجارتين فقتسراها، فولدت له إبراهيم، وهى مارية، أم إبراهيم، وأما الاخرى فوهبها رسول الله ﷺ لحسان بن ثابت، وهى أم عبد الرحمن بن حسان، انتهى. قال البزار: هذا حديث وهم فيه محمد بن زياد، فرواه عن ابن عيينة عن بشير بن المهاجر، وابن عيينة ليس عنده عن بشير بن مهاجر،

(١) في "المستدرک" - في آخر البر والصلة، ص ١٧٨ - ج ٤

ولكن روى هذا الحديث عن بشير بن مهاجر حاتم بن إسماعيل ، ودلم بن دهم ، انتهى . قلت : هكذا رواه الحارث بن أبي أسامة في "مسنده" حدثنا خالد بن خدش ثنا حاتم بن إسماعيل ثنا بشير بن المهاجر به سنداً ومثلاً ، وذكر أن هذا الحديث في "صحيح ابن خزيمة" ، وأخرجه البيهقي في "دلائل النبوة" بسند آخر مرسل من طريق ابن إسحاق حدثني الزهري عن عبد الرحمن ابن عبد القاري أن رسول الله ﷺ بعث حاطب بن أبي بلتعة إلى المقوقس صاحب الإسكندرية بكتاب ، فقبل الكتاب ، وأكرم حاطباً ، وأحسن نزله ، وسرحه إلى النبي ﷺ ، وأهدى له مع حاطب كسوة ، وبغلة مسروجة ، وعادتين^(١) : إحداهما أم إبراهيم ، وأما الأخرى : فوهبا رسول الله ﷺ لجهنم بن قيس العبدي ، وهي أم زكريا بن جهم الذي كان خليفة عمرو بن العاص على مصر ، انتهى . وهذا مخالف^(٢) لما رواه البزار أن الأخرى أهداها لحسان ، ويجمع بينهما بحديث آخر رواه البيهقي عقيب الحديث المذكور من حديث أبي بشر أحمد بن محمد الدولابي ثنا أبو الحارث أحمد بن سعيد القهري ثنا هارون بن يحيى الحاطلي ثنا إبراهيم بن عبد الرحمن حدثني عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه ثنا يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن أبيه عن جده حاطب ابن أبي بلتعة ، قال : بعثني رسول الله ﷺ إلى المقوقس ملك الإسكندرية ، فجئت بكتاب رسول الله ﷺ ، فأزلتني في منزله ، وأقمت عنده ، ثم بعثتني إلى ، وقد جمع بطارقه ، إلى أن قال : وهذه هدايا أبعت بها مئة إلى محمد ، قال : فأهدى إلى رسول الله ﷺ ثلاث جوار منهن أم إبراهيم ابن رسول الله ﷺ ، وواحدة وهبا عليه السلام لأبي جهم بن حذيفة المدوني ، وواحدة وهبا لحسان بن ثابت الأنصاري ، مختصر .

أحاديث الباب : أخرج مسلم^(٣) في "المجاهد" عن سلمة بن الأكوع ، قال : خرجنا مع أبي بكر ، ففرونا فزاره ، إلى أن قال : فجئت بهم إلى أبي بكر ، وفيهم امرأة معها ابنة لها من أحسن

(١) قلت : وفي "فتح البدر" ، ص ٢٤٥ - ج ٥ " وجاريته " ،

(٢) قال ابن المظفر في "الفتح" ، ص ٢٤٥ - ج ٥ : بعد ذكر هذه الرواية التي فيها : فأهدى إلى رسول الله ﷺ صلى الله عليه وسلم ثلاث جوار ، فهذا يعلم من ألفاظ الحديث وطرقه ، وليس في شيء منها أن الجاريتين كانتا أختين ، وهو موضع الاستدلال ، لا يبرم ذكر أبو الربيع سليمان الكلاعي في كتاب الاكتفاء من الواهدي ، بإسناد له : أن المقوقس أرسل إلى حطبلية ، إلى أن قال : فارجع إلى صاحبك ، فأمرت له بهدايا ، وجاريتين فاريتين ، وبغلة من سراكبي ، وألف مغال ذمياً ، وعشرين ثوباً من لين ، وغير ذلك ، وأسرت لك جماعة دينار ، وخمسة أبواب ، فارحل من هندي ، ولا نسع منك للتعب حرقاً واحداً ، فهذا مع توثيق الواهدي ، دليل على المطلوب ، وقد أسلفنا توثيقه ، وكرر ذلك ابن عبد البر في "الاستيعاب" ، وهذه أحد بن عبد الله الطبري عن أبي عبيدة في حادثة مناب أمهات المؤمنين ، واة أعلم بذلك ، انتهى : (٣) عند مسلم في "المجاهد" - باب التثليل وقها - السليل بالأسارى ، ص ٨٩ - ج ٢

العرب ، ففتلني أبو بكر ابتها ، فقدمت المدينة ، فقال لي عليه السلام : ياسلطة هب لي المرأة ، قلت : هي لك ، ففدى بها أسارى بمكة ، مختصر . والحديث فيه ثلاثة أحكام : التفريق بين الكبار ، وبه يوثق عليه أبو داود (١) باب " التفريق بين المدركات " ، وفيه التفتيل ، والفتداء بالأسارى ، وبه يوثق عليه مسلم .

حديث آخر : رواه الحاكم في " المستدرک " ، والدارقطني ، في " سننه " (٢) من حديث عبد الله بن عمرو بن حسان ثنا سعيد بن عبد العزيز سمعت مكحولاً يقول : حدثنا نافع بن محمود بن الربيع عن أبيه أنه سمع عبادة بن الصامت يقول : نهى رسول الله ﷺ أن يفرق بين الأم وولدها فقيل : يا رسول الله إلى متى ؟ قال : حتى يبلغ الغلام ، ونحيض المرأة ، انتهى . قال الحاكم : حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ، انتهى . قال صاحب " التقيح " : وهذا خطأ ، والأشبه أن يكون هذا الحديث موضوعاً ، ولم يخرججه أحد ، ولا أحد من أصحاب الكتب الستة ، وقال الدارقطني : عبد الله بن عمرو بن حسان هو الواقعي ، وهو ضعيف الحديث ، رماه علي بن المديني بالكذب ، ولم يروه عن سعيد غيره ، انتهى . وقال شيخنا شمس الدين الذهبي في " مختصر المستدرک " : بل هو حديث موضوع ، فإن عبد الله بن حسان كذاب ، انتهى .

باب الإقالة

حديث واحد : عن النبي ﷺ أنه قال : « من أقال نادماً بيعته ، أقال الله عثرته يوم القيامة » ؛ قلت : أخرجه أبو داود ، وابن ماجه (٣) عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من أقال مسلماً بيعته أقاله الله عثرته » ، زاد ابن ماجه : يوم القيامة ، انتهى . ورواه ابن حبان في " صحيحه " في النوع الأول ، من القسم الأول ، والحاكم في " المستدرک " ، وقال : صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، انتهى . وقال ابن حبان فيه : يوم القيامة ، دون الحاكم ، ونادماً عند البيهقي .

(١) هند أبي داود في " المجاهد - باب الرخصة في المدركين يفرق بينهم " ، ص ١٢ - ج ٢
(٢) في " المستدرک - في البيوع - باب نهى التفريق بين الأم وولدها " ، ص ٥٥ - ج ٢ ، وفي الدارقطني في " البيوع " ، ص ٣١٧ - ج ٢ ، وراجع ترجمة عبد الله بن عمرو الواقعي في " القاموس " ، ص ٣٢٠ - ج ٣
(٣) عبد أبي داود في " البيوع - باب فصل الآلة " ، ص ١٣٤ - ج ٢ ، وعند ابن ماجه في " البيوع " ، فيه : ص ١٦٠ . وفي " المستدرک - في البيوع - باب من أقال مسلماً أقال الله عثرته " ، ص ٤٥ - ج ٢ ، وعند البيهقي في " السنن - في البيوع - باب من أقال المسلم إليه يضمن المسلم " ، ص ٢٧ - ج ٦

باب المراجعة والتولية

الحديث الأول: قال المصنف: وقد صح أن النبي ﷺ لما أراد الحجر ابتاع أبو بكر رضي الله عنه بعيرين، فقال له النبي ﷺ: «وطني أحدهما»، قال: هو لك بغير شيء، فقال: أما بغير ثمن فلا؛ قلت: غريب؛ وروى عبد الرزاق في «مصنفه» أخبرنا معمر عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سعيد بن المسيب عن النبي ﷺ، قالت: التولية والإقالة سواء، لا بأس به، أخبرنا ابن جريج عن ربيعة عن النبي ﷺ حديثاً مستفاضاً بالمدينة، قال: من ابتاع طعاماً، فلا يبعه حتى يقبضه، ويستوفيه، إلا أن يشرك فيه، أو يوله، أو يقيله، انتهى.

وحديث أبي بكر: في «البخاري»^(١) عن الزهري عن عروة عن عائشة، وفيه أن أبا بكر قال للنبي ﷺ: خذ - بأبي أنت وأمي يا رسول الله - إحدى راحتي هاتين، فقال عليه السلام: «بأئمن»، الحديث. ليس فيه غير ذلك، أخرجه في «بند الخلق»، ورواه أحمد في «مسنده»، ولفظه: فأعطاه أبو بكر إحدى الراحتين، فقال: خذها يا رسول الله فاركبها، فقال عليه السلام: قد أخذتها بأئمن^(٢)، الحديث. وفي «الطبقات» لابن سعد^(٣)، وكان أبو بكر قد اشتراها بثمانمائة درهم من نعم بني قشير، فأخذ إحدهما، وهي القصواء، الحديث. وأخرج ابن أبي شيبة في «مصنفه» عن الحسن، وابن سيرين، والشعبي، وطائوس، قالوا: التولية بيع، وأخرج نحوه عن الزهري، وزاد: ولا بيع حتى يقبض، انتهى.

(١) قلت: عند البخاري في مواضع، وهذا اللفظ أخرجه في «المناقب» - باب هجرة النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه إلى المدينة، ص ٥٠٣ - ج ١ في حديث طويل.

(٢) قال السجستاني في «الروض الأثافي»، حين مر على هذا الحديث: قتل بعض أهل السلم لم يعجلوا إلا بأئمن، وقد أثنى أبو بكر عليه من ماله ما هو أكثر من هذا قليل، وقد قال عليه السلام: «ليس من أحد آمنٌ عليّ في أهل ومال من أبي بكر»، وقد دفع إليه حين بني بمائة ثمن حرة أولية ونشأ، فلم يأب من ذلك؟ قال للسجستاني: إنما ذلك لتكون مبررة إلى الله بنفسه وماله، ونية منه عليه السلام في استكمال فضل الهجرة، وأن تكون الهجرة والمجاهدة على أتم أحوالها، وهو قول حسن، انتهى.

(٣) عند ابن سعد في ذكر خروج رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأبي بكر إلى المدينة هجرة: ص ١٥٣ - القسم الأول من الجزء الأول - فهما القصواء، وذكر السجستاني أن تلك الثلاثة تسمى بالمجدحة، وهي غير العصابة التي جاء فيها الحديث، انتهى.

فصل

الحديث الثاني : روى أنه عليه السلام نهى عن بيع مالم يقبض ؛ قلت : فيه أحاديث : منها ما أخرجه أبو داود^(١) عن ابن إسحاق حدثني أبو الزناد عن عبيد بن حنين عن عبد الله بن عمر ، قال : ابتعت زيتاً في السوق ، فلما استوجبه لقيني رجل ، فأعطاني فيه ربهما حسناً ، فأردت أن أضرب على يده ، فأخذ رجل من خلقي بذراعي ، فالتفت ، فاذا زيد بن ثابت ، قال : لا تبعه حيث ابتعته حتى تحوزه إلى رحلك ، فإن رسول الله ﷺ نهى أن تباع السلع حيث تبتاع حتى يحوزها التجار إلى رحالهم ، انتهى . ورواه ابن حبان في " صحيحه " ، والحاكم في " المستدرک " ، وصححه ، وقال في " التقيح " : سنده عيّد ، فإن ابن إسحاق مروح فيه بالحدث ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه النسائي في " سننه الكبرى " عن يعلى بن حكيم عن يوسف بن ماهك عن عبد الله بن عصمة عن حكيم بن حزام ، قال : قلت : يا رسول الله إني رجل أبتاع هذه البيوع وأبيعها فما يصل لي منها ، وما يحرم ؟ قال : لا تبيع شيئاً حتى تقبضه ، انتهى . ورواه أحمد في " مسنده " ، وابن حبان في " صحيحه " في القسم الثاني ، وهو قسم النواهي ، ولفظه : قال : إذا ابتعت بيعاً ، فلا تبعه حتى تقبضه ، انتهى . قال ابن حبان : وهذا الخبر مشهور عن يوسف بن ماهك عن حكيم بن حزام ، ليس بينهما ابن عصمة ، وهو خبر غريب ، انتهى . وترجم عليه ذكر الخبر الدال على أن كل شيء سوى الطعام حكمه الطعام في النهي عن بيعه قبل القبض ، انتهى . وأخرجه الطبراني في " معجمه " عن عامر الأحول عن يوسف بن ماهك عن ابن عصمة به ، ويسند النسائي رواه الدارقطني ، ثم البيهقي في " سننهما " ^(٢) قال عبد الحق في " أحكامه " : وقد رواه قاسم بن أصبغ في " كتابه " عن همام ثنا يحيى أن يعلى بن حكيم حدثه أن يوسف حدثه أن حكيم بن حزام حدثه ، فذكره ، هكذا ذكر يعلى سمع يوسف بن ماهك من حكيم بن حزام ، وهشام الدستوائي يرويه عن يحيى ، فدخل بين يوسف ، وحكيم عبد الله بن عصمة ، وكذلك هو بينهما في غير حديث ، وعبد الله بن عصمة ضعيف جداً ، انتهى . قال ابن القطان في " كتابه " : هكذا رواه قاسم بن أصبغ ، وأنا أخاف أن يكون سقط من الإسناد ابن عصمة ، ورواية الدارقطني تبين ذلك ، قال : وذكر ابن حزم في " كتابه " رواية قاسم بن أصبغ ، وقال : إن يعلى بن حكيم ثقة ، وقد ذكر سمع

(١) عنه أبي داود في " البيوع - باب في بيع الطعام قبل أن يستوى " ، ص ١٣٨ - ج ٢ ، هذا الدارقطني في " البيوع " ، ص ٢٩٤ - ج ٢ (٢) عنه الدارقطني في " البيوع " ، ص ٢٩٢ - ج ٢ ، وعند البيهقي في " السنن - باب النهي عن بيع مالم يقبض ، وإن كان غير طعام " ، ص ٣١٣ - ج ٥ .

يوسف من حكيم ، فيصير سماع يوسف من ابن عصمة عن حكيم لنوأ ، لأنه إذا سمعه من حكيم فلا يضره أن يسمعه من غير حكيم عن حكيم ، انتهى . وقال صاحب "التقيع" : قال ابن حزم : عبد الله بن عصمة مجهول ، وصح الحديث من رواية يوسف نفسه عن حكيم ، لأنه صرح في رواية قاسم بن أصبغ بسماعه منه ، والصحيح أن بين يوسف ، وحكيم فيه عبد الله بن عصمة ، وهو الجشعي حجازي ، وقد ذكره ابن حبان في الثقات ؛ وقال عبد الحق في "أحكامه" بعد ذكره هذا الحديث : عبد الله بن عصمة ضعيف جداً ، وتبعه على ذلك ابن القطان ، وكلاهما غلط . في ذلك ، وقد اشتهر عليهما عبد الله بن عصمة هذا بالنسبي ، أو غيره ، من يسمى عبد الله بن عصمة ، انتهى كلامه .

حديث آخر : أخرجه الأئمة الستة في "كتبهم" ^(١) عن طلوس عن ابن عباس ، قال : الذي نهي عنه النبي ﷺ هو الطعام أن يباع حتى يقبض ، قال ابن عباس : ولا أحسب كل شيء إلا مثله ، انتهى . وقد استدلل ابن الجوزي في "التحقيق" لمذهبنا في منع التصرف في المبيع قبل القبض غير العقار بثلاثة أحاديث المذكورة ، ثم قال : وقد حمل أصحابنا هذه الأحاديث على غير المتدين ، ثم استدلل لمذهبه في الجواز بحديث أخرجه أصحاب السنن الأربعة ^(٢) عن سماك عن سعيد ابن جبير عن ابن عمر ، قال : كنت أبيع الإبل بالقبض ، فأبيع بالدنانير ، وأخذ الدرهم ، وأبيع بالدرهم ، وأخذ الدنانير ، فأئنت النبي ﷺ وهو يريد أن يدخل حجرته ، فأخذت بثوبه ، فسأته ، فقال : إذا أخذت واحداً منهما بالآخر ، فلا يفارقه وبينك وبينه بيع ، انتهى . وصححه الحاكم ، والدارقطني ، وقال الترمذي : لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث سماك ^(٣) ، وروى داود بن أبي هند

(١) عنه البخاري في "البيوع" - باب بيع الطعام قبل أن يقبض ، ص ٢٨٦ - ج ١ ، وعنه مسلم "باب بطلان بيع المبيع قبل القبض" ، ص ٥ - ج ٢

(٢) عنه أبي داود في "البيوع" - باب في اقتضاء القمب من الورق ، ص ١٢٠ - ج ٢ ، وعنه الترمذي في "البيوع" - باب ما جاء في الصرف ، ص ١٦١ - ج ١ ، وعنه النسائي في "البيوع" - باب أخذ الورق من القمب ، والقمب من الورق ، ص ٢٢٣ - ج ٢ ، وعنه ابن ماجه في "البيوع" - باب اقتضاء القمب من الورق ، والورق من القمب ، ص ١٦٥ ، وعنه الدارقطني في "البيوع" ، ص ٢٩٩

(٣) قال ابن المظفر في "الفتح" ، ص ٢٧٠ - ج ٥ ، وقول الترمذي : لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث سماك ، لا يضره ، وإن كان شعبة قال : حدثني قتادة عن سعيد بن المسيب عن ابن عمر لم يرفعه ، وحدثني داود بن أبي هند عن سعيد ابن جبير عن ابن عمر لم يرفعه ، وحدثني قتاد ، وأراه أيوب عن سعيد بن جبير عن ابن عمر لم يرفعه ، ورفعه سماك ، وأنا أراه ، لأن المختار في موارد الرغف والوقف عدم الرغف ، لأنه زيادة ، والزيادة من القمب مقبولة ، ولأن الظاهر من حال ابن عمر وشدة اتجاهاه لا أثر أنه لم يكن يقتضى أحد الثنتين من الآخر مستثراً من غير أن يكون مراده منه صلى الله عليه وسلم ، وأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا يفارقه ، وبينها بيع ، معناه دين من ذلك البيع ، لأنه صرف ، فنع البيعة فيه ، انتهى .

هذا عن سعيد بن جبير عن ابن عمر موقوفاً ، انتهى . وأخرجه النسائي عن أبي هاشم عن سعيد عن ابن عمر .

قوله : ومن حديث موسى بن نافع عن سعيد قوله : وقال عبد الله بن أحمد حدثني أبي عن أبي داود ، قال : كنت عند شعبة ، بلغه خالد بن طليق - يعني ابن محمد بن عمران بن حصين - قال : فسألته عن حديث سماك عن سعيد بن جبير عن ابن عمر عن النبي ﷺ في اقتضاء الذهب من الورق ، والورق من الذهب ، فقال له شعبة : أصلحك الله ، حدثني قتادة عن سعيد بن المسيب عن ابن عمر لم يرفعه ، وحدثني داود بن أبي هند عن سعيد بن جبير عن ابن عمر لم يرفعه ، ورفعه سماك ، وأنا أحابه ، انتهى . من "التنقيح" .

الحديث الثالث : روى أن النبي ﷺ نهى عن بيع الطعام حتى يجرى فيه الصاعان ، صاع البائع ، وصاع المشتري ، قلت : روى من حديث جابر ؛ ومن حديث أبي هريرة ؛ ومن حديث أنس ؛ ومن حديث ابن عباس .

حديث جابر : أخرجه ابن ماجه في "سننه" (١) عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبي الزبير عن جابر ، قال : نهى رسول الله ﷺ عن بيع الطعام حتى يجرى فيه الصاعان ، صاع البائع ، وصاع المشتري ، انتهى . ورواه ابن أبي شيبة ، وإسحاق بن راهويه ، والبخاري في "مسائدهم" ، ورواه الدارقطني ، والبيهقي في "سنيهما" ، وهو معلول بابن أبي ليلى .

وأما حديث أبي هريرة : فرواه البخاري في "مسنده" حدثنا محمد بن عبد الرحمن ثنا مسلم الجرمي ثنا غزالي بن حسين عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة ، فذكره سواء ، وزاد فيه : فيكون لصاحبه الزيادة ، وعليه النقصان ، وقال : لانعله يروى عن أبي هريرة إلا من هذا الوجه .

وأما حديث أنس : فأخرجه ابن عدي في "الكامل" عن خالد بن يزيد القشيري ثنا عبد الله ابن عون عن محمد بن سيرين عن أنس بن مالك ، قال : نهى رسول الله ﷺ ، بلفظ حديث أبي هريرة ، قال ابن عدي : هذا حديث منكر لا يرويه بهذا الإسناد غير خالد بن يزيد ، وعن خالد أحمد بن بكر الباسلي ، وأنا أعاف أن يكون البلاء فيه من أحمد بن بكر لامن خالد ، فان أحمد

(١) عند ابن ماجه في "البيوع" - باب التي من بيع الطعام قبل ما لم يقبض ، ص ١٦٢ - ج ١ وعند الدارقطني في "البيوع" ، ص ٢٩٢ - ج ٢

ضعيف ، ثم ضعف خالداً ، وقال : إن أحاديثه لا يتابع عليها ، ومع ضعفه يكتب حديثه ، قال : ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً ، فأردت أن أبين ضعفه .

وأما حديث ابن عباس : فأخرجه ابن عدى أيضاً عن معلى بن هلال الطحان عن ابن طاروس عن أبيه عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا يباع طعام حتى يكال بالصابعين ، صاع البائع ، وصاع المشتري » ، انتهى . وأسند إلى البخارى ، والنسائى ، وأحمد ، والسعدى فى معلى بن هلال أنه كذاب وضاع ، ووافقهم على ذلك .

حديث آخر ، مرسل : رواه ابن أبي شيبة فى "مصنفه" حدثنا حفص عن هشام عن الحسن قال : نهى رسول الله ﷺ ، بلفظ حديث جابر .

حديث آخر : فى الباب ، رواه عبد الرزاق فى "مصنفه" أخبرنا معمر عن يحيى بن أبى كثير أن عثمان بن صفان ، وحكيم بن حزام كانا يتاطعان التمر ، ويعملانه فى غرائر ، ثم يبيعهما بذلك الكيل ، فنهاهما رسول الله ﷺ أن يبيعهما حتى يكيلاهما لمن ابتاعه منهما ، انتهى .

باب الربا

الحديث الأول : قال عليه السلام : « الحنطة بالحنطة ، مثل بمثل ، يداً بيد ، والفضل ربا » ، وعد الأشياء الستة : الحنطة ، والشعير ، والتمر ، والملح ، والذهب ، والفضة ، على هذا المثال ، وروى بروايتين : رفع "مثل" ونصبه ؛ قلت : روى من حديث عبادة بن الصامت ؛ ومن حديث الخدرى ؛ ومن حديث بلال .

بخديث عبادة بن الصامت : أخرجه الجماعة ^(١) ، - إلا البخارى - عن أبى الأشعث عن عبادة بن الصامت ، قال : قال رسول الله ﷺ : « الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح ، مثلاً بمثل ، سواء بسواء ، يداً بيد ، فإذا اختلفت هذه الأصناف ، فبيعوا كيف شئتم ، إذا كان يداً بيد » ، انتهى .

(١) عند مسلم فى "البيوع - باب الربا" ، ص ٢٥ - ج ٢ ، وعند الترمذى فى "البيوع - باب ملبأه" أن الحنطة بالحنطة مثل بمثل ، وكرهية التفاضل فيه ، ص ١٦٠ - ج ١ ، قال الترمذى : وفى الباب من أبى سعيد ، وأبى هريرة ، وبلال حديث عبادة حسن صحيح ، انتهى .

وأما حديث الخدري : فأخرجه مسلم ^(١) عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح ، مثلاً بمثل ، بدأ بيد ، فن زاد أو استزاد ، فقد أربى ، الأخذ والمطلى فيه سواء ، انتهى .

وأما حديث بلال : فرواه البزار في " مستندة " حدثنا يوسف بن موسى ثنا جرير بن عبد الحميد عن منصور عن أبي حمزة عن سعيد بن المسيب عن بلال مرفوعاً ، نحوه سواء ، ليس فيه : فن زاد ، إلى آخره ، قال البزار : وقد رواه قيس عن أبي حمزة عن سعيد بن المسيب عن عمر ابن الخطاب عن النبي ﷺ ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه مسلم ^(٢) عن أبي زرعة عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : " التمر بالتمر ، والخطبة بالخطبة ، والشعير بالشعير ، والملح بالملح ، مثلاً بمثل ، بدأ بيد ، فن زاد أو استزاد فقد أربى ، إلا ما اختلفت ألوانه ، انتهى . ليس فيه ذكر الذهب والفضة .

حديث آخر : استدل به ابن الجوزي في " التحقيق " لأصحابنا ، أخرجاه في " الصحيحين " ^(٣) عن سعيد بن المسيب أن أبا سعيد الخدري ، وأبا هريرة حدثاه أن رسول الله ﷺ بعث سواد ابن غزية ، وأمره على خير ، فقدم عليه تمر جنيب - يعني الطيب - فقال رسول الله ﷺ : أكل تمر خير هكذا ؟ قال : لا والله يا رسول الله ، إنما نشترى الصاع بالصاعين ، والصاعين بالثلاثة من الجمع ، فقال عليه السلام : لا تفعل ، ولكن بيع هذا ، واشتر بثمانه من هذا ، وكذلك الميزان ، انتهى . قال : ووجه الحجة أنه اشترط المائة ، ولا يتحقق إلا بالكيل ، ثم قاس عليه الميزان ، أي ما يدخل تحت الوزن ، قال البيهقي : والأشبه في قوله : وكذلك الميزان إنه من قول أبي سعيد ، انتهى .

أحاديث الخصوم : أخرج الدارقطني في " سننه " ^(٤) عن المبارك بن مجاهد عن مالك عن أبي الزناد عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ قال : " لا ربا إلا ذهب أو فضة ، أو ما يكال ، أو يوزن ، أو يؤكل ، أو يشرب " ، انتهى . استدل به مالك في " الربا في المعطومات " وهو مرسل ،

(١) عند مسلم في " البيوع - باب الربا " ، ص ٢٥ - ج ٢ (٢) عند مسلم في " الربا " ، ص ٢٥ - ج ٢ (٣) عند مسلم في " باب الربا " ، ص ٢٦ - ج ٢ ، ولفظه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل رجلاً على خير ، وفي لفظ آخر : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث أبا بني عدى الأنصاري ، الخ : وعند البيهقي في مواضع منها في " البيوع - باب إذا أراد بيع تمر بتمر خير منه " ، ص ٢٩٣ ، ولم يسم هذا الرجل في شيء من طرق البيهقي ، ولكن صرح الدارقطني في " البيوع " ، ص ٢٩٦ - ج ٢ أن اسمه : سواد بن غزية .

(٤) عند الدارقطني في " البيوع " ، ص ٢٩٤ - ج ٢ ، وعند مالك في " الموطأ - في البيوع - باب بيع التمر بالتمر " ، ص ٢٦ - ج ٢

قال عبد الحق في "أحكامه" : هكذا رواه المبارك بن مجاهد ، ووم على مالك في رفضه ، وإنما هو قول سعيد ، قال ابن القطان : وليست هذه علة ، وإنما علة أن المبارك بن مجاهد ضعيف ، ومع ضعفه فقد انفرد عن مالك برفضه ، والناس روه عنه موقوفاً ، انتهى . قلت : رواه البيهقي في "المعرفة" من طريق الشافعي ثنا مالك بن أنس به موقوفاً على ابن المسيب ، ولم يتعرض البيهقي لرفضه أصلاً .

حديث آخر : استدل به ابن الجوزي في "التحقيق" للمالك ، والشافعي بحديث معمر بن عبد الله عن النبي ﷺ ، قال : « الطعام بالطعام ، مثلاً بمثل » ، رواه مسلم ^(١) ، قال : وحجتهم أن الطعام مشتق من الطعام ، فهو يم المعلوم ^(٢) .

وأما حديث أسامة بن زيد ، أن النبي ﷺ قال : « إنما الربا في النسيئة » ، لحديث صحيح : أخرجه مسلم ^(٣) ، ولكن أجاب البيهقي في "المعرفة" بأنه يحتمل أن الراوي اختصره ، فيكون النبي ﷺ سئل عن الربا في صنفين مختلفين ، ذهب بغضة ، أو تمر بمضخة ، فقال : إنما الربا في النسيئة ، فأداه دون مسألة السائل ، قال : ونظير ذلك حديث : من قطع سدرأ صوب الله رأسه في النار ، قال : لحمله المزني على سدر لقوم ، فهم لإنسان على قطعه بغير حق ، فأدرك راوي الحديث جواب النبي ﷺ ، ولم يدرك المسألة ، قال : وحمله أبو داود السجستاني على سدر في فلاة ، يستظل بها الناس والبهائم ، فقطعه إنسان عبثاً بغير حق ، قال : وهذا مع أن أسانيد مضطربة معلولة ذكرناها في "السنن" ، ومدارها على عروة بن الزبير ، وهو كان يقطعها من أرضه ، قال : وكبار الصحابة كلهم يقولون بربا الفضل ، وعثمان بن عفان ، وعبادة بن الصامت أقدم صحبة من أسامة ، وأبو هريرة ، وأبو سعيد أكثر حفظاً عن النبي ﷺ ، وقد وردت أحاديثهم بذلك ، فالحجة فيما رواه الأكبر والأخف والأقدم أولى ، انتهى كلامه .

الحديث الثاني : قال عليه السلام : « جيدها ورديتها سواء » ؛ قلت : غريب ، ومعناه يؤخذ من إطلاق حديث ابن سعيد المتقدم في الحديث الأول .

الحديث الثالث : قال عليه السلام : « الفضة بالفضة هلهواه » ؛ قلت : أخرجه الأئمة الستة

(١) عند مسلم في "الربا" ، ص ٢٦ - ج ٢ (٢) وقال ابن التكراني في "المجهر" ، وقال ابن حزم : أجرى الشافعي الربا في السقونيا ، ولا يطلق عليه اسم الطعام . انتهى . (٣) عند مسلم في "الربا" ، ص ٢٧ - ج ٢

في "كتبهم" (١) عن مالك بن أوس بن الحدثان عن عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ: الذهب بالورق ربا، إلا هاه وهاء، والبر بالبر ربا، إلا هاه وهاء، والشعير بالشعير ربا، إلا هاه وهاء، والتمر بالتمر ربا، إلا هاه وهاء، انتهى. ورواه مالك في "الموطأ" عن الزهري عن مالك بن أوس به، ورواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" بلفظ: الذهب بالذهب ربا، إلا هاه وهاء، والورق بالورق ربا، إلا هاه وهاء، والبر بالبر ربا، إلا هاه وهاء، إلى آخره سواء؛ قيل: ورواه البرقاني في الذي أخرجه على "الصحيحين" بلفظ: الذهب بالذهب ربا، الحديث. وتقدم عند مسلم في حديث عبادة بن الصامت: والفضة بالفضة مثلاً بمثل، سواء بسواء، يبدأ بيد، وأخرج مسلم أيضاً (٢)، عن أبي بكر، قال: نهى رسول الله ﷺ عن الفضة بالفضة، والذهب بالذهب، إلا سواء بسواء، وأمرني أن تشتري الفضة بالذهب، كيف شئت، وتشتري الذهب بالفضة كيف شئت، قال: فسأله رجل، فقال: يبدأ بيد؟ قال: هكذا سمعت، انتهى. والحديث رواه البخاري، لكن ليس فيه سؤال الرجل.

الحديث الرابع: قال عليه السلام في الحديث المعروف: يبدأ بيد، ثم قال المصنف: ومعنى قوله: يبدأ بيد أى عيناً بعين، وكذا رواه عبادة بن الصامت؛ قلت: تقدم حديث: يبدأ بيد في حديث عبادة، وقوله: عيناً بعين هو في حديث عبادة أيضاً عند مسلم؛ إنى سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والمخ بالمخ، إلا سواء بسواء، عيناً بعين، فمن زاد واستراد، فقد أربى، وفيه قصة، واحتج ابن الجوزي في "التحقيق" على أبي حنيفة في تجوزيه التفرق قبل القبض، في بيع ما يجري فيه الربا، بعة واحدة، كالمكيل بالمكيل، والموزون بهذا الحديث، ويحدث زيد بن أرقم، والبراء، قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع الذهب بالورق ديناً، أخرجه في "الصحيحين"، ويحدث مالك بن أوس أنه اصطرف من طلحة بن عبيد الله صرفاً بمكة، بمائة دينار، فأخذ طلحة الذهب يقلبها في يده، ثم قال: حتى يأتي غارني من الغابة، وعمر يسمع ذلك، فقال: والله لا يفارقه حتى يأخذ منه، قال رسول الله ﷺ: «الذهب بالورق ربا، إلا هاه وهاء، والبر بالبر ربا، إلا هاه وهاء، والشعير بالشعير ربا، إلا هاه وهاء، والتمر بالتمر ربا، إلا هاه وهاء، انتهى. أخرجه أيضاً، قال: وفي لفظ أخرجه البرقاني على "الصحيحين": «والذهب بالذهب ربا، إلا هاه وهاء، انتهى كلامه.

(١) عند البخاري في "الليبر" - باب بيع التمر بالتمر، ص ٢٩٠ - ج ١، وفيه، وعند مسلم في "الربا"، ص ٢٤ - ج ٢، وعند أبي داود في "الليبر" - باب الصرف، ص ١١٩ - ج ٢، وعند الترمذي في "اليبوع" - باب ما جاء في الصرف، ص ١٦١ - ج ١، وعند مالك في "اليبوع" فيه، ص ٢٦٢ (٢) عند مسلم في "اليبوع" - باب الربا، ص ٢٥ - ج ٢، وعند البخاري فيه "باب بيع القمح بالورق يبدأ بيد"، ص ٢٩١ - ج ١

أحاديث لمحمد بن الحسن في منعه بيع اللحم بالحيوان : أخرجه النارقطي في "سنه" (١) عن يزيد بن مروان ثنا مالك بن أنس عن الزهري عن سهل بن سعد ، قال : نهى رسول الله ﷺ عن بيع اللحم بالحيوان ، انتهى . قال النارقطي : فقد به يزيد بن مروان عن مالك ، والصواب فيه عن ابن المسيب مرسل ، انتهى . قال ابن الجوزي في "التحقيق" : قال ابن معين : يزيد بن مروان كذاب ، وقال ابن حبان : يروى الموضوعات عن الآثبات ، لا يحمل الاحتجاج به بحال ، انتهى .

حديث آخر : قال في "التنقيح" : قال ابن خزيمة : حدثنا أحمد بن حفص السلي حدثني أبي حدثني إبراهيم بن طهمان عن الحجاج بن الحجاج عن قتادة عن الحسن عن سمرة نحوه ، قال البيهقي (٢) : إسناده صحيح ، ومن أثبت سماع الحسن من سمرة عنه موصولا ، ومن لم يثبت فهو مرسل جيد ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه البزار في "مسنده" عن ثابت بن زهير عن نافع عن ابن عمر نحوه . حديث آخر : رواه مالك في "الموطأ" (٣) ، وأبو داود في "المراسيل" عن زيد بن أسلم عن سعيد بن المسيب نحوه ، وفي لفظ ، نهى عن بيع الحى بالميت .

حديث آخر : روى البيهقي (٤) من طريق الشافعي ثنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن القاسم ابن أبي بزة عن رجل من أهل المدينة أن رسول الله ﷺ نهى أن يباع حى بميت ، انتهى . قال البيهقي : وهذا مرسل يؤكد مرسل ابن المسيب ، ومن طريق الشافعي بسنده عن أبي بكر الصديق أنه نهى عن بيع اللحم بالحيوان ، ومن طريق الشافعي أيضاً بسنده عن سعيد بن المسيب ، والقاسم ابن محمد ، وعروة بن الزبير ، وأبي بكر بن عبد الرحمن أنهم كرهوا ذلك ، قال الشافعي : ولا نعلم أحداً من الصحابة قال بخلاف ذلك ، وإرسال ابن المسيب عندنا حسن ، انتهى .

الحديث الخامس : روى أن النبي ﷺ نهى عن بيع الكالى بالكالى : قلت : روى من حديث ابن عمر ، ومن حديث رافع بن خديج .

(١) عند النارقطي في "البيوع" ، ص ٣١٨ ، قال : وصوابه في "الموطأ" ، من ابن المسيب مرسل ، ثم أخرج من المعنى عن مالك عن زيد بن أسلم عن سعيد بن المسيب مرسل ، الحديث .

(٢) قال البيهقي : هذا إسناده صحيح ، ومن أثبت سماع الحسن البصري من سمرة بن جندب عنه موصولا ، ومن لم يثبت فهو مرسل جيد ، يعم إلى مرسل سعيد بن المسيب ، والقاسم بن أبي بزة ، ونول أبي بكر الصديق رضى الله عنه ، ذكره : ص ٢٩٦ - ج ٥ "باب بيع اللحم بالحيوان" ،

(٣) عند مالك "باب بيع الحيوان بالعم" ، ص ٢٧١ (٤) عند البيهقي في "السنن" - باب بيع اللحم بالحيوان ، ص ٢٩٧ - ج ٥

حديث ابن عمر : رواه ابن أبي شيبة ، وإسحاق بن راهويه ، والبرار في "مسانيدهم" من حديث موسى بن عبيدة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر ، قال : نهى رسول الله ﷺ أن يباع بكالى بكالى - يعنى ديناً بدين - ، انتهى . ولفظ البرار قال : نهى رسول الله ﷺ عن بيع الفرر ، وعن بيع كالى بكالى ، وعن بيع عاجل بأجل ، فالفرر أن تبيع ما ليس عندك ، والكالى بالكالى دين بدين ، والعاجل بالأجل أن يكون له عليك ألف درهم مؤجل ، فتجعل عنها بخمسةائة ، انتهى . ورواه ابن عدى في "الكامل" ، وأعله بموسى بن عبيدة ، ونقل تضعيفه عن أحمد ، قال : قليل لأحمد : إن شعبة يروى عنه ، قال : لو رأى شعبة ما رأينا منه لم يرو عنه ، قال ابن عدى : والضنف على حديثه بين ، انتهى . ورواه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرني إبراهيم بن أبي يحيى الأسلى عن عبد الله ابن دينار به ، باللفظ الأول ، وهو معلول بالأسلى ؛ ورواه الحاكم في "المستدرک" ، والدارقطنى في "سننه" ^(١) عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ نهى عن بيع الكالى بالكالى ، وقال : هو النسيئة بالنسيئة ، انتهى . قال الحاكم : حديث صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه ، انتهى . وغلطهما البيهقي ، وقال : إنما هو موسى بن عبيدة الربنى .

وأما حديث رافع بن خديج : فرواه الطبرانى في "معجمه" حدثنا أحمد بن عبد الله البرار التستري أنبا محمد بن أبي يوسف المسيكى ثنا محمد بن يعلى بن زنبور عن موسى بن عبيدة عن عيسى ابن سهل بن رافع بن خديج عن أبيه عن جده ، قال : نهى رسول الله ﷺ عن المحاقلة ، والمزابنة ، ونهى أن يقول الرجل للرجل : أبيع هذا بنقد ، وأشتريه بنسيئة ، حتى يتناعه ، ويحرزه ، وعن كالى بكالى ، دين بدين ، انتهى .

الحديث السادس : سئل عليه السلام عن التمر بالرطب ، فقال : أبتقص إذا جف ؟ قليل : نعم ، فقال عليه السلام : فلا إذن ، قال المصنف : ومدايره على زيد بن عياش ، وهو ضعيف عند النقلة ؛ قلت : رواه مالك في "الموطأ" ^(٢) عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان عن زيد بن عياش عن سعيد بن أبي وقاص أنه سئل عن البيضاء بالسلت ، فقال له سعد : أهما أفضل ؟

(١) عند الدارقطنى في "البيوع" ، ص ٣١٩ ، وفي "المستدرک" - في البيوع - باب النهى عن بيع الكالى بالكالى ، ص ٥٧ - ج ٢

(٢) عند مالك في "الموطأ" - في البيوع - باب ما يكره من بيع التمر ، ص ٢٥٦ ، وعند الترمذى في "البيوع" - باب لمياء في التمر عن المحاقلة والمزابنة ، ص ١٥٩ - ج ١ ، وفي "المستدرک" - في البيوع - باب النهى عن بيع الرطب بالتمر ، وقال الترمذى في "تحفيظه" : ، رواه السفيان عن إسحاق بن أمية عن عبد الله بن يزيد ، وقال الحاكم : وهذا بهما يحيى بن أبي كثر على روايته عن عبد الله بن يزيد ، انتهى .

قال: البيضاء، قال: فنهأ عن ذلك، وقال: سمعت رسول الله ﷺ يسأل عن شراء التمر بالربط، فقال عليه السلام: أينقص الربط إذا يس؟ قال: نعم، فنهأ عن ذلك، انتهى. ومن طريق مالك رواه أصحاب السنن الأربعة، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح؛ ورواه أحمد في "مسنده"، وابن حبان في "صحيحه"، والحاكم في "المستدرک"، ولفظهما: أن النبي ﷺ سئل عن بيع الربط بالتمر، فقال: أينقص الربط إذا جف؟ قالوا: نعم، قال: فلا إذن، انتهى. قال الحاكم: هذا حديث صحيح لا إجماع أئمة النقل على إمامة مالك بن أنس، وأنه محكم لكل ما يرويه في الحديث، إذ لم يوجد في رواياته إلا الصحيح، خصوصاً في حديث أهل المدينة، والشيخان لم يخرجاه لما خشيانه من جهالة زيد أبي عياش، وقد تابع مالكاً في روايته إياه عن عبد الله بن يزيد لإسماعيل بن أمية، ويحيى بن أبي كثير، ثم أخرج حديثهما، وسكت عنهما، وفي لفظ حديث يحيى بن أبي كثير زيادة، وسيأتي. قال الخطابي: وقد تكلم بعض الناس في إسناد هذا الحديث، وقال: زيد أبو عياش مجهول، ومثل هذا الإسناد على أصل الشافعي لا يحتاج به، وليس الأمر على ما روى، فإن أبا عياش هذا مولى لبني زهرة معروف، وقد ذكره مالك في "الموطأ"، وهو لا يروى عن رجل متروك الحديث بوجه، وهذا من شأن مالك وعادته، انتهى. وقال المنذرى في "مختصره": وقد حكى عن بعضهم أنه قال: زيد أبو عياش مجهول، وكيف يكون مجهولاً، وقد روى عنه اثنان هتات: عبادة ابن يزيد مولى الأسود بن سفيان، وعمران بن أبي أنس: وهما ممن احتج به مسلم في "صحيحه"، وقد عرفه أئمة هذا الشأن، فالإمام مالك قد أخرج حديثه في "موطأه"، مع شدة تحربه في الرجال، وقنده، وتبعمه لأحرامهم، والترمذي قد صحح حديثه، وكذلك الحاكم في "كتاب المستدرک"، وقد ذكره مسلم بن الحجاج في "كتاب الكنى"، وكذلك ذكره النسائي في "كتاب الكنى"، وكذلك ذكره الحافظ أبو أحمد الكرايى في "كتاب الكنى"، وذكروا أنه سمع من سعد بن أبي وقاص، وما علمت أحداً ضمه، انتهى. وقال ابن الجوزى في "التحقيق": قال أبو حنيفة: زيد أبو عياش مجهول، فإن كان هو لم يعرفه، فقد عرفه ^(١) أئمة النقل، ثم ذكر ما قاله المنذرى سواء؛ قلت: وعلى تقدير صحة الحديث، فقد ورد في بعض طرقه أنه عليه السلام نهى

(١) قال الحافظ ابن حجر في "التهذيب"، ص ٢٣ - ج ٣: زيد بن عياش أبو عياش الزرقى، وقال: الخوزى مولى بني زهرة، المدني، وقال ابن عبد البر: قيل: إنه مجهول، وقد قيل: إنه أبو عياش الزرقى، وقال الطحاوى: قيل فيه: أبو عياش الزرقى، وهو محال، لأن أبا عياش الزرقى من جهة الصحابة، لم يدركه ابن يزيد، قلت: وقد فرق الحاكم بين زيد أبي عياش الزرقى الصحابى، وبين زيد أبي عياش الزرقى التابعى، وأما البغارى، فلم يذكر التابعى جهة، بل قال: زيد أبو عياش هو زيد بن الصامت من صفات الصحابة، وقال أبو حنيفة: مجهول، وضمه الخطابى، وكذلك قال ابن حزم: إنه مجهول، انتهى.

عن بيع الرطب بالتمر نسيته ، هكذا أخرجه أبو داود في "سننه" ^(١) عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن يزيد أن أبا عياش أخبره أنه سمع سعد بن أبي وقاص يقول : نهى رسول الله ﷺ عن بيع الرطب بالتمر نسيته ، انتهى . وبهذا اللفظ رواه الحاكم ، وسكت عنه ، وكذلك رواه الدارقطني في "سننه" ، وقال : خالفه مالك ، وإسماعيل بن أمية . والضحاك بن عثمان ، وسلبة بن زيد ، فرواه عن عبد الله بن يزيد لم يقلوا فيه : نسيته ، واجتماع هؤلاء الأربعة على خلاف ما رواه ابن أبي كثير يدل على ضبطهم للحديث ، ورواه عمران بن أبي أنس ^(٢) عن أبي عياش أيضاً نحو رواية مالك بدون هذه الزيادة ، انتهى . قلت : لحديث مالك تقدم ، وحديث إسماعيل بن أمية عند النسائي ، والحاكم ^(٣) ، وأعلم أن شيخنا علاء الدين نسب المصنف إلى الروم في قوله : ومداره على زيد بن عياش ، قال : وإنما هو زيد أبو عياش ، كما في الحديث ، وشيخنا قد غيره في ذلك ، وليس ذلك بصحيح ، قال صاحب "التتبع" : زيد بن عياش أبو عياش الزرقى ، ويقال : الخزومي ، ويقال : مولى بني زهرة المدني ، ليس به بأس ^(٤) ، وقال ابن حزم : مجهول ، انتهى .

أحاديث الباب : أخرج الدارقطني في "سننه" ^(٥) عن يحيى بن أنيسة عن الزهري عن سالم عن أبيه قال : نهى رسول الله ﷺ أن يباع الرطب بالتمر الجاف ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه الدارقطني أيضاً عن موسى بن عبيدة الردي عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر ، قال : نهى رسول الله ﷺ عن المزبابة أن يباع الرطب باليابس ، انتهى . قال ابن الجوزي : موسى بن عبيدة ، ويحيى بن أبي أنيسة متروكان ، انتهى .

(١) عند أبي داود في "البيوع" ، باب في التمر بالتمر ، ص ١٢١ - ج ٢ ، وعند الدارقطني في "البيوع" ، ص ٣٠٩ - ج ٢ ، فذكر الحديث من معاوية بن سلام عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن يزيد ، قال : تأبى حرب ابن عدياد عن يحيى ، وخالفه ، الخ .

(٢) لم أجده عليه العبارة في "الدارقطني" ، تحت العبارة المذكورة ، ولكن ذكره البيهقي في "السنن" ، في حقه مذكرو الدارقطني ، ثم ذكر رواية عمران بن أبي أنس ، راجع "السنن" - باب ما جاء في النهي عن بيع الرطب بالتمر ، ص ٢٩٥ - ج ٥ . (٣) وعند الدارقطني أيضاً في "البيوع" ، ص ٣١٠ ، والبيهقي في "السنن" - باب النهي عن بيع الرطب بالتمر ، ص ٢٩٤ - ج ٥ .

(٤) قال ابن الملم في "الفتح" ، ص ٢٩٢ - ج ٥ : يمكن من أبي حنيفة أنه دخل بغداد ، وكانوا أعداء عليه ، لخالفته الخبر ، فسأوه عن التمر ، قال : الرطب ، إما أن يكون تمراً ، أو لم يكن ، فإن كان تمراً جاز للمد عليه لقوله صلى الله عليه وسلم : « التمر بالتمر » وإن لم يكن جاز لقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا اختلف التوتان فيسوا كيف شئتم » فأورد عليه الحديث ، فقال : هذا الحديث دائر على زيد بن عياش ، وزيد بن عياش ممن لا يجعل حديثه ، قال صاحب "الجمهر النقي" ، وفي "تهذيب الآثار" ، فلهي طلل الخبر بأن زيداً انفرد به ، وهو غير معروف في ثقة العلم ، انتهى . (٥) حديث موسى بن عبيدة عن عبد الله بن دينار ، وحديث يحيى بن أبي أنيسة ، عند الدارقطني في "البيوع" ، ص ٣٠٩ .

حديث آخر ، مرسل : أخرجه البيهقي في "سننه" ^(١) من طريق ابن وهب ثنا سليمان بن بلال حدثني يحيى بن سعيد عن عبد الله بن أبي سبرة أن رسول الله ﷺ سئل عن رطب بتمر ، قال : أيقص الرطب إذا بيع ؟ قالوا : نعم ، قال : لا يباع رطب يابس ، انتهى . قال صاحب "التنقيح" : وهنا مرسل جيد ، وهو شاهد لحديث سعد بن أبي وقاص ، انتهى .

الحديث السابع : قال المصنف رحمه الله : ولا يبي حنيفة أن الرطب تمر لقوله عليه السلام حين أهدى له عامل خيبر رطباً : أو كل تمر خيبر هكذا ؟ قلت : أخرج البخاري ، ومسلم ^(٢) عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ، وأبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ بعث أخا بني عدى الأنصاري فاستعمله على خيبر ، فقدم بتمر جنيب ، فقال له رسول الله ﷺ : أكل تمر خيبر هكذا ؟ قال : لا والله يا رسول الله ، إنا لنفترى الصاع بالصاعين من الجمع ، فقال رسول الله ﷺ : لا تفعلوا ، ولكن مثلاً بمثل ، يعوا هذا واشتروا بثمنه من هذا ، وكذلك الميزان ، وفي لفظ آخر : إنا لناخذ الصاع من هذا بالصاعين ، والصاعين بالثلاثة ، فقال رسول الله ﷺ : لا تفعل ، يع الجمع بالدرهم ^(٣) ، ثم ابتع بالدرهم جنيناً ، انتهى . والمصنف احتج بالحديث على جواز بيع الرطب بالتمر ، مثلاً بمثل ، بناء على تسميته في الحديث تمرأ ، وقد كشفت طرق الحديث ، وألفاظه ، فلم أجد فيه ذكر الرطب ، والبخاري ذكر الحديث في أربعة مواضع من "مصححه" ^(٤) في "البيوع" ، وفي "الوكالة" ، وفي "المنازى" ، وفي "الاعتصام" ؛ وهذا اللفظ رواه النسائي أيضاً .

قوله : ولأن الرطب إن كان تمرأ جاز البيع بأول الحديث ، وإن كان غير تمر فأخوه ، وهو قوله عليه السلام : «إذا اختلف النوعان فيموا كيف شئتم» ؛ قلت : يشير إلى حديث عبادة بن الصامت المتقدم ، أخرجه الجماعة عن أبي الأشعث عن عبادة ، قال : قال رسول الله ﷺ :

(١) عند البيهقي في "السنن" في البيوع - باب النبي من بيع الرطب بالتمر ، ص ٢٩٥ - ج ٥٥ ، وقال البيهقي : وهذا مرسل جيد ، شاهد لا يهمل ، انتهى . (٢) عند البخاري في مواضع منها في "البيوع" - باب إذا أراد بيع تمر بتمر خيبر منه ، ص ٢٩٣ - ج ١ ، وعند مسلم في "باب الربا" ، ص ٢٦ - ج ٢ ، وعند الدارقطني : ص ٢٩٦ ، ولفظه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث سواد بن غزوة أخا بني عدى من الأنصار ، الحديث (٣) قوله : يع الجمع ، ذكر في الدارقطني تحت هذا الحديث ، قال الشيخ أبو الحسن : يقال : كل شيء من النخل لا يعرف اسمه فهو جمع ، يقال : ما أكثر الجمع في أرض فلان - ينتهج الجمع - ، انتهى .

(٤) عند البخاري في "البيوع" - باب إذا أراد بيع تمر بتمر خيبر منه ، ص ٢٩٣ - ج ١ ، وفي "الوكالة" - باب الوكالة في الصرف والليزان ، ص ٣٠٨ - ج ١ ، وفي "المنازى" - باب استعمال النبي صلى الله عليه وسلم على أهل خيبر ، ص ٦٠٩ - ج ٢ ، وفي "الاعتصام" - باب إذا اجتهد العاقل أو الحاكم ، فأخطأ خلاف رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير علم ، تحفة محمود ، ص ١٠٩٢ - ج ٢

«الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل، سواء بسواء، يبدأ يد، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم، إذا كان يبدأ يد»، انتهى.

الحديث الثامن : قال عليه السلام : « لا ربا بين المسلم والحربي في دار الحرب » ؛ قلت : غريب ، وأسند البيهقي في " المروعة - في كتاب السير " عن الشافعي ، قال : قال أبو يوسف : إنما قال أبو حنيفة هذا لأن بعض المشيخة حدثنا عن مكحول عن رسول الله ﷺ أنه قال : لا ربا بين أهل الحرب ، أظنه قال : وأهل الإسلام ، قال الشافعي : وهذا ليس بثابت ، ولا حجة فيه ، انتهى كلامه .

باب الحقوق خال

باب الاستحقاق

حديث : « لا عتق فيها لا يملك ابن آدم ، أخرجه أبو داود ، والترمذي ^(١) في " الطلاق " ، واللفظ للترمذي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا نذر لابن آدم فيما لا يملك ، ولا عتق له فيما لا يملك ، ولا طلاق له فيما لا يملك » ، انتهى . وقال : حديث حسن صحيح ، وهو أحسن شيء روى في هذا الباب ، انتهى . وقد تقدم في " كتاب العتق " بجميع طرقه ، والكلام عليه .

باب السلم

قوله : روى عن ابن عباس أنه قال : أشهد أن الله تعالى أحل السلف المضمون إلى أجل ، وأزل فيه أطول آية في كتابه ، وتلا قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَعْتُمْ بَيْنَ إِلَى أَجَل مسمى فاكتبوه ﴾ ؛ قلت : رواه الحاكم في " المستدرک " ^(٢) - في تفسير سورة البقرة - عن أيوب عن قتادة عن أبي حسان الأعرج عن ابن عباس ، قال : أشهد أن السلف المضمون إلى أجل مسمى قد أحله الله في الكتاب ، وأذن فيه ، قال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَعْتُمْ بَيْنَ إِلَى

(١) عند أبي داود في " الطلاق - باب في الطلاق قبل النكاح " ، ص ٢٩٨ - ج ١ ، وعند الترمذي في " الطلاق - باب ما جاء لا طلاق قبل النكاح " ، ص ١٠٣ - ج ١ (٢) في " المستدرک - في تفسير سورة البقرة " ، ص ٢٨٦ - ج ٢

أجل مسمى فأكثروه) الآية ، انتهى . وقال : حديث صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، انتهى . وكذلك رواه الشافعي في "مسنده" ، ومن طريق الشافعي رواه البيهقي في "المعرفة" ، ورواه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا معمر عن قتادة به ، ورواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا وكيع عن هشام عن قتادة به ، ورواه الطبراني في "معجمه" من حديث همام عن قتادة به ، ورأيت بعض مصنفى زماننا عرا هذا الحديث البخارى ، وهو غلط ، ولم يخرج البخارى في "صحيحه" لأبي حسان الأعرج شيئاً ، واسمه مسلم .

الحديث الأول : روى أن النبي ﷺ نهى عن بيع ماليس عند الإنسان ، وخص في السلم ؛ قلت : غريب بهذا اللفظ ، وقوله : وخص في السلم هو من تمام الحديث ، لا من كلام المصنف ، صرح بذلك في كلامه ، وسأيت في "الحديث الخامس" ، ولكن رأيت في "شرح مسلم" للقرطبي ما يدل على أنه عثر على هذا الحديث بهذا اللفظ ، فقال : وما يدل على اشتراط الأجل في السلم الحديث الذى قال فيه : نهى رسول الله ﷺ عن بيع ماليس عندك ، وخص في السلم ، قال : لأن السلم لما كان بيع معلوم في الذمة كان بيع غائب ، فإن لم يكن فيه أجل كان هو البيع المنهى عنه ، وإنما استثنى الشرع السلم من بيع ماليس عندك ، لأنه بيع تدعو الضرورة إليه لكل واحد من المتبايعين ، فإن صاحب رأس المال محتاج إلى أن يشتري التمر ، وصاحب التمر يحتاج إلى ثمنه لينفقه عليه ، فظهر أن صفقة السلم من المصالح الحاجية ، وقد سماه الفقهاء : "بيع المحلويج" ، فإذا كان حالاً بطلت هذه الحكمة ، وارتفعت هذه المصلحة ، ولم يكن لاستثنائه من بيع ماليس عند قائمة ، انتهى كلامه . والذى يظهر أن هذا حديث مركب ، لحديث النهى عن بيع ماليس عند الإنسان ، أخرجه أصحاب السنن الأربعة ^(١) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص ، قال : قال رسول الله ﷺ : ولا يجل سلف وبيع ، ولا شرطان في بيع ، ولا ربح مالم يضمن ، ولا بيع ماليس عندك ، انتهى . قال الترمذى : حديث حسن صحيح ، وأخرجه أيضاً عن حكيم بن حزام أن النبي ﷺ قال له : ولا تبع ماليس عندك ، وحسنه الترمذى ، وقد تقدم في "خيار الميب" ، وأما الرخصة في السلم ، فأخرج الأئمة الستة في "كتبهم" عن أبي المنهال عن ابن عباس ، قال : قدم النبي ﷺ والناس يستلفون في التمر الستين والثلاث ، فقال : من أسلف

(١) عند الترمذى في "البيوع" - باب ما جاء في كراهية بيع ماليس عندك ، ص ١٥٩ - ج ١ ، وعند أبي داود "باب إلى الرجل يبيع ماليس عنده" ، ص ١٣٩ - ج ٢ ، وعند ابن ماجه "باب النهى عن بيع ماليس عندك" ، ص ١٥٩ ، وعند النسائي في "البيوع" - باب شرطان في بيع ، ص ٢٢٦ - ج ٢

في شيء، فليسف في كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم؛ وأخرج البخاري عن عبد الله بن أبي أوفى، قال: إن كنا لنسلف على عهد رسول الله ﷺ، وأبي بكر، وعمر في الخطة، والشعير، والتمر، والزبيب، وسألت ابن أبي أريز فقال مثل ذلك، انتهى.

الحديث الثاني: قال عليه السلام: «من أسلف منك فليسف في كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم»؛ قلت: أخرجه الأئمة السنة في «كتبهم»^(١) عن أبي المنهال، قال: سمعت ابن عباس يقول: قدم رسول الله ﷺ المدينة، وهم يسلفون في الثمار السنة، والستين، والثلاث، فقال رسول الله ﷺ: «من أسلف في تمر فليسف في كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم»، انتهى. ورواه أحمد في «مسنده» بلفظ: فلا يسلف إلا في كيل معلوم، قال البيهقي: قال الشافعي: معناه إذا أسلف أحدكم في كيل، فليسف في كيل معلوم، وإن أسلف في وزن، فليسف في وزن معلوم، وإذا سمي أجلاً، فليسف أجلاً معلوماً، انتهى.

الحديث الثالث: روى أن النبي ﷺ نهى عن السلم في الحيوان؛ قلت: أخرجه الحاكم في «المستدرک»، والدارقطني في «سننه»^(٢) عن إسحاق بن إبراهيم بن جوف ثنا عبد الملك الإماري ثنا سفيان الثوري عن معمر عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي ﷺ نهى عن السلم في الحيوان، انتهى. قال الحاكم: حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، انتهى. قال صاحب «التنقيح»: وإسحاق بن إبراهيم بن جوف قال فيه ابن حبان: منكر الحديث جداً، يأتي عن الثقات بالموثرات، لا يميل كتب حديثه إلا على جهة التعجب، وقال الحاكم: روى أحاديث موضوعة، انتهى.

أثر آخر: استدلل به محمد بن الحسن في «كتاب الآثار»، فقال: أخبرنا أبو حنيفة ثنا حماد ابن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي، قال: دفع عبد الله بن مسعود إلى زيد بن خويلد البكري مالا مضاربة، فأسلم زيد إلى عتريس بن عرقوب الشيباني في قلائص، فلما حلت أخذ بعضاً، وبقي بعض، فأعصر عتريس، وبلغه أن المال لعبد الله، فأتاه يسترقه، فقال عبد الله: أفعل زيد؟ قال: نعم، فأرسل إليه، فسأله، فقال عبد الله: اردد ما أخذت، وخذ رأس مالك، ولا تسلمن مالنا في شيء من الحيوان، انتهى. قال في «التنقيح»: فيه انقطاع، انتهى^(٣).

(١) عند البخاري في «السلم»، ص ٢٩٨، و ص ٢٩٩ ج ١، وعند مسلم في «اليبوع - باب السلم»، ص ٣١ - ج ٢

(٢) في «المستدرک» - في اليبوع - باب النهي عن السلم في الحيوان، ص ٥٧ - ج ٢، وعند الدارقطني في «اليبوع»، ص ٣١٩

(٣) قال ابن المظفر في «التنقيح»، ص ٣٢٩ ج ٥: يريد بين إبراهيم، وعبد الله، فله إما يروي عنه بواسطة طفلة، أو الأسود، إلا أن هذا غير واضح عندما، خصوصاً من إرسال إبراهيم، فقد تمارست الأحاديث، والطرق عن ابن عباس، وسيرة - وجار، وعبرهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في المطروب، انتهى.

أحاديث الخصوم : واستدل صاحب " التنقيح " لمذهبه في صحة السلم في الحيوان بحديث أخرجه أبو داود في " سننه " (١) عن محمد بن إسحاق عن يزيد بن أبي حبيب عن مسلم بن جبير عن أبي سفيان عن عمرو بن حريش عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ أمره أن يجهز جيشاً ، فنفتت الإبل ، فأمره أن يأخذ من قلائص الصدقة ، فكان يأخذ البعير بالبعيرين إلى لابل الصدقة ، انتهى . ورواه أحمد في " مسنده " ، والحاكم في " المستدرک " ، وقال : حديث صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه ، انتهى . قال ابن القطان في " كتابه " : هذا حديث ضعيف ، مضطرب الإسناد ، فرواه حماد بن سلمة عن ابن إسحاق عن يزيد بن أبي حبيب عن مسلم بن جبير عن أبي سفيان عن عمرو بن حريش عن ابن عمرو ، هكذا أورده أبو داود ، ورواه جرير بن حازم عن ابن إسحاق ، فأسقط يزيد بن أبي حبيب ، وقدم أبا سفيان على مسلم بن جبير قال فيه : عن ابن إسحاق عن أبي سفيان عن مسلم بن جبير عن عمرو بن حريش ، ذكر هذه الرواية الدارقطني ، ورواه عفان بن حماد بن سلمة ، فقال فيه : عن ابن إسحاق عن يزيد بن أبي حبيب عن مسلم بن أبي سفيان عن عمرو بن حريش ، ورواه عبد الأعلى عن ابن إسحاق عن أبي سفيان عن مسلم بن كثير عن عمرو بن الحريش ، فذكره ، ورواه عن عبد الأعلى ابن أبي شيبة ، فأسقط يزيد بن أبي حبيب ، وقدم أبا سفيان ، كما فعل جرير بن حازم ، إلا أنه قال في مسلم بن جبير : مسلم بن كثير ، ومع هذا الاضطراب فعمر بن حريش مجهول الحال ، ومسلم بن جبير لم أجده ذكره ، ولا أعلمه في غير هذا الإسناد ، وكذلك مسلم مجهول الحال أيضاً إذا كان عن أبي سفيان ، وأبو سفيان فيه نظر . انتهى كلامه . وقد يعترض على هذا الحديث بحديث النهي عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة ، رواه ابن عباس ؛ وسمرة بن جندب ؛ وجابر بن عبد الله ؛ وجابر بن سمرة ؛ وابن عمر .

الحديث : ابن عباس أخرجه ابن حبان في " صحيحه " في القسم الثاني منه ، عن سفيان عن معمر عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن ابن عباس ، أن النبي ﷺ نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة ، انتهى . ورواه عبد الرزاق في " مصنفه " حدثنا معمر به ، وكذلك رواه الدارقطني

(١) عند أبي داود في البيوع - بعد باب في الحيوان بالحيوان نسيئة ، ص ١٢١ - ج ٢ ، وفيه عن عمرو بن حريش عن عبد الله بن عمرو - بدون الواو - ، وفي " المستدرک - في البيوع - باب الثاني من السلم في الحيوان ، ص ٩٦ - ج ٢ عن يزيد بن أبي حبيب عن مسلم بن جبير عن أبي سفيان عن عبد الله بن عمرو ، ولم يذكر فيه عمرو بن حريش عن أبي سفيان ، وعبد الله ، وفي الدارقطني : ص ٣١٨ بطريقين . بطريق حماد بن سلمة بإسناد مارواه أبو داود ، وطريق جرير بن حازم فيه تقدم أبي سفيان على مسلم بن جبير .

في "سننه" (١)، والبخاري في "مسنده" قال البخاري: ليس في الباب أجل إسناداً من هذا، انتهى . قال البيهقي في "المعرفة": الصحيح في هذا الحديث عن عكرمة مرسل، هكذا رواه غير واحد عن معمر، وكذلك رواه علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير انتهى . قلت: أخرجه الطبراني في "معجمه" عن داود بن عبد الرحمن الطمار عن معمر به مستنداً .

وأما حديث سمرة: فأخرجه أصحاب السنن الأربعة (٢) عن الحسن عن سمرة أن النبي ﷺ نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة، انتهى . قال الترمذي: حديث حسن صحيح، قال البيهقي في "المعرفة": قال الشافعي: حديث النهي عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة غير ثابت، قال البيهقي: وأكثر الحفاظ لا يثبتون سماع الحسن من سمرة في غير حديث العقيقة، انتهى .

وأما حديث جابر بن عبد الله: فأخرجه الترمذي (٣) عن الحجاج بن أرطاة عن أبي الزبير عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: : الحيوان اثنين يواحد، لا يصلح نساء، ولا بأس به بدأ يده، انتهى . وقال: حديث حسن .

وأما حديث جابر بن سمرة: فرواه الطبراني في "معجمه" حدثنا أحمد بن زهير التستري ثنا إبراهيم بن راشد الأدي ثنا داود بن مهران ثنا محمد بن الفضل بن عطية عن سماك عن جابر بن سمرة أن النبي ﷺ نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة، انتهى .

وأما حديث ابن عمر: فأخرجه الطبراني أيضاً عن محمد بن دينار الطاحي ثنا يونس بن عبيد عن زياد بن جبير عن ابن عمر، نحوه سواء، قال البيهقي في "المعرفة": ومحمد بن دينار هذا ضعفه ابن معين، وقال الترمذي: سألت البخاري عن هذا الحديث، فقال: إنما يروى عن زياد بن جبير عن النبي ﷺ مرسلًا، انتهى . قلت: رواه أحمد في "مسنده" حدثنا حسين بن محمد ثنا خلف بن خليفة عن أبي حسان عن أبيه عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: : لا تبيعوا الدينار بالدينارين، ولا الدرهم بالدرهمين، فقال رجل: يا رسول الله أرأيت الرجل يبيع الفرس بالافراس،

(١) عند البارقي في "اليبوع"، ص ٣١٩ - ج ٢ (٢) عند أبي داود في "اليبوع" - باب في الحيوان بالحيوان نسيئة، ص ١٢١ - ج ٢، وعند الترمذي فيه "باب ما جاء في كراهية بيع الحيوان بالحيوان"، ص ١٦٠ - ج ١، قال الترمذي: والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم في بيع الحيوان بالحيوان نسيئة، وهو قول سفيان الثوري، وأهل الكوفة، وهو قول أحمد، إلخ . وعند ابن ماجه فيه "باب الحيوان بالحيوان نسيئة"، ص ١٦٥ - ج ٢، وعند النسائي "باب بيع الحيوان بالحيوان نسيئة"، ص ٢٢٥ - ج ٢ (٣) عند الترمذي في "اليبوع" - باب ما جاء في كراهية بيع الحيوان بالحيوان، ص ١٦٠

والبخينة بالأميل ، قال : لا بأس إذا كان يدأ يد ، انتهى . وذكر ابن الجوزي من هذه الأحاديث الثلاثة الأول ، ثم قال : وهذه الأحاديث محمولة على أن يكون النساء فيها من الطرفين ، فيبيع شيئاً في ذمته ، بشئ في ذمة الآخر ، انتهى .

الحديث الرابع : قال عليه السلام : « لا تسلفوا في الثمار حتى تبدو صلاحها » ؛ قلت : أخرجه أبو داود ، وابن ماجه ^(١) ، واللفظ له عن أبي إسحاق عن رجل نجراني ، قلت لمبد الله بن عمر : أسلم في نخل قبل أن يطلع ؟ قال : لا ، قلت : لم ؟ قال : لأن رجلاً أسلم في حديقة نخل على عهد رسول الله ﷺ قبل أن يطلع النخل فلم تطلع النخل شيئاً ذلك العام ، فقال المشتري : مولى حتى يطلع ، وقال البائع : إنما بعتك النخل هذه السنة ، فاختصما إلى رسول الله ﷺ ، فقال للبائع : أخذ من نخلك شيئاً ؟ قال : لا ، قال : بم تستحل ماله ؟ أردد عليه ما أخذت منه ، ولا تسلبوا في نخل حتى يبدو صلاحه ، انتهى . وغفل المنذرى في " مختصره " عن ابن ماجه ، فلم يمهز إليه ، وإنما قال : في إسناده رجل مجهول ، انتهى . وذكره عبد الحق في " أحكامه " من جهة أبي داود ، وقال : إسناده منقطع ، انتهى . وأخرج البخارى عن أبي البختري ، قال : سألت ابن عمر عن السلم في النخل ، فقال : نهى رسول الله ﷺ عن بيع النخل حتى يصلح ، وعن بيع الورق نساء بناجر ، وسألت ابن عباس عن السلم في النخل ، فقال : نهى النبي ﷺ عن بيع النخل حتى يؤكل منه ، انتهى . وأخرج الطبراني في " المعجم الوسيط " حدثنا أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو ثنا أبو الهيثم ثنا جرير بن عثمان عن حبيب بن صيد عن أبي بشر عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، قال : مغل الغنى ظلم ، وإن أحالك على مليء فاحتل ، ولا تقربوا حبال السبي حتى يضمن ، ولا تسلبوا في ثمرة حتى يأمن عليها صاحبها العاهة ، انتهى . ورواه في " مسند الشاميين " حدثنا أبو زرعة علي بن عباس ثنا جرير بن عثمان به .

أحاديث الخصوم : واحتج ابن الجوزي في " التحقيق " للشافعي ، وأحمد على جواز السلم في المدوم وقت المقد ، إذا كان موجوداً عند المحل بحديث ابن عباس المتقدم : من أسلف فليسلف في كيل معلوم ، إلى آخره ، وبحديث أخرجه البخارى ^(٢) في " صحيحه " عن محمد بن أبي المجالد ، مولى

(١) عند أبي داود في " البيوع - باب في السلم في ثمرة بيتها " ، ص ١٣٥ - ج ٢ ، وعند ابن ماجه في " البيوع - باب إذا أسلم في نخل بيته لم يطلع " ، ص ١٦٦ ، وحديث أبي البختري الآتي من ابن عمرو عن ابن عباس ، عند البخارى في " السلم - باب السلم إلى من ليس عنده أصل " ، ص ٢٩٩ - ج ١
(٢) عند البخارى في " السلم " ، ص ٢٩٩ ، و ص ٣٠٠ - ج ١

بنى هاشم، قال أرسلني بن شداد، وأبو بردة، وقالوا: انطلق إلى ابن أبي أوفى، قل له: إن عبد الله ابن شداد، وأبا بردة يقرنانك السلام، ويقولان: هل كنتم تسلفون في عهد رسول الله ﷺ في البر والشعير والزيت؟ قال: نعم كنا نصيب غنائم في عهد رسول الله ﷺ، فسلفها في البر والشعير والزيت والتمر، قللت: عند من كان له زرع، أو عند من لم يكن له زرع؟ قال: ما كنا نسألهم عن ذلك، فقالوا: انطلق إلى عبد الرحمن بن أبزى فأسأله، فانطلق فأسأله، فقال مثل ما قال ابن أبي أوفى، انتهى. وكان وجه الدلالة من الأول أنه استقصى شرائط السلم فيه، ولم يذكر فيه وجوده عند العقد، والمحل؛ ومن الثاني ترك الاستقصاء، فانه قال: ما كنا نسألهم عن ذلك، والله أعلم.

الحديث الخامس: قوله: ولا يجوز السلم إلا مؤجلاً، وقال الشافعي: يجوز لا إطلاق الحديث، ورخص في السلم؛ قلت: يشير إلى الحديث المتقدم أول الباب: نهى عن بيع ما ليس عند الإنسان، ورخص في السلم، وهذا يدل على أن المصنف جمعه حديثاً واحداً.

الحديث السادس: قال عليه السلام: «إلى أجل معلوم»؛ قلت: تقدم.

الحديث السابع: قال عليه السلام: «أرأيت لو أذهب الله الثمرة، بم يستحل أحدكم مال أخيه المسلم؟»؛ قلت: غريب في هذا المعنى، فإن المصنف قال: ولا يجوز السلم في طعام قرية بعينها، أو ثمرة نخلة بعينها، لأنه قد يعثره آفة فلا قدرة على التسليم؛ وإليه أشار عليه السلام حيث قال: أرأيت لو أذهب الله الثمرة، بم يستحل أحدكم مال أخيه المسلم؟، وهذا اللفظ إنما ورد في "البيع"، كما أخرجه البخاري، ومسلم^(١)، عن حميد عن أنس أن النبي ﷺ نهى عن بيع ثمر النخل حتى يزهو، قللت لأنس: ما زهوها؟ قال: تحمر وتصفّر، أرأيتك إن منع الله الثمرة، بم تستحل مال أخيك؟، انتهى. وأخرجه مسلم عن أبي الزبير عن جابر أن رسول الله ﷺ قال: «لو بعت من أخيك تمرأ فأصابته جائحة، فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئاً، ثم تأخذ مال أخيك بغير حق، انتهى. وأما في السلم فلا أعرف ورود هذا، لكن في "الصحيحين" أيضاً عن أنس أن النبي ﷺ قال: «إن لم يشرها الله فبم يستحل أحدكم مال أخيه؟»، انتهى. هل يؤخذ بإطلاق هذا اللفظ، فيدخل فيه السلم أيضاً أو يصرف إلى البيع، كالأول؟ فيه نظر، ويعاد فيه التأمل.

(١) عند البخاري و"البيوع" - باب إذا باع الثمار قبل أن يبدو صلاحها، ص ١٩٢ - ح ١، وعند مسلم في "البيوع" - باب وضع الجوانح، ص ١٦ - ج ٢، وكلنا حديث جابر عند مسلم: ص ١٦ - ج ٢.

الحديث الثامن : انتهى عن بيع الكالى بالكالى ، تقدم .

الحديث التاسع : قال عليه السلام : « لا تأخذ إلا سلك ، أو رأس مالك ، قلت : أخرج أبو داود ، وابن ماجه ^(١) عن أبي بدر شجاع بن الوليد ثنا زياد بن خيثمة عن سعد الطائي عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من أسلم في شيء فلا يصرفه إلى غيره » ، انتهى . وعزاه شيخنا علاء الدين الدارقطني عن أنس ، ولم أجده ، ورواه الترمذي في « علله الكبير » ، وقال : لا أعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه ، وهو حديث حسن ، انتهى . ورواه ابن ماجه أيضاً عن عطية عن النبي ﷺ مرسل ، لم يذكر فيه سعداً ، وأخرجه الدارقطني في « سننه » ^(٢) عن إبراهيم بن سعيد الجوهري ، وعلى بن الحسين الدرهمي قال : أنا أبو بدر به ، باللفظ المذكور ، ثم قال : اللفظ للدرهمي ، وقال إبراهيم بن سعيد : فلا يأخذ إلا ما أسلم فيه ، أو رأس ماله ، انتهى . قال عبد الحق في « أحكامه » : وعطية العوفي لا يحتاج به ، وإن كان الجملة قد رواها عنه ، انتهى . وقال في « التقيح » : وعطية العوفي ضعفه أحمد ، وغيره ، والترمذي يحسن حديثه ، وقال ابن عدى : هو مع ضعفه يكتب حديثه ، انتهى .

أثر آخر : قال عبد الرزاق في « مصنفه » : أخبرنا معمر بن قتادة عن ابن عمر ، قال : إذا أسلفت في شيء فلا تأخذ إلا رأس مالك ، والذي أسلفت فيه ، انتهى . أخبرنا ابن عينة عن عمرو ابن دينار ، قال : سمعت أبا الشعثاء يقول نحوه .

أثر آخر : رواه ابن أبي شيبة في « مصنفه » حدثنا محمد بن ميسرة عن ابن جريح عن عمرو بن شعيب عن أبيه شعيب أن عبد الله بن عمرو كان يسلف له في الطعام ، ويقول للذي يسلف له : لا تأخذ بعض رأس مالنا أو بعض طعامنا ، ولكن خذ رأس مالنا كله ، أو الطعام وافيأ ، انتهى .

الحديث العاشر : انتهى عن بيع الطعام حتى يجرى فيه الصاعان ، تقدم في « المراجعة والتولية »

(١) هند أبي داود في « البيوع - باب السلف لا يحوّل » ، ص ١٣٥ - ج ٢ ، وعد ابن ماجه في « البيوع - باب من أسلم في شيء فلا يصرفه إلى غيره » ، (٢) قلت : أخرجه الدارقطني في « البيوع » ، ص ٣٠٨ عن الحسن بن عرفة ، وإبراهيم بن سعيد الجوهري ، وعلى بن الحسين الدرهمي ، وأبي سعيد الأشج ، إلخ .

مسائل مثورة

الحديث الأول : قال عليه السلام : « إن من السحت مهر البنى ، وثمن الكلب » ؛ قلت : روى من حديث أبي هريرة ؛ ومن حديث السائب بن يزيد ؛ ومن حديث عمر بن الخطاب .

فحديث أبي هريرة : أخرجه ابن حبان في " صحيحه " في القسم الأول : عن حماد بن سلمة عن قيس بن سعد عن عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، قال : « إن مهر البنى ، وثمن الكلب ، وكسب الحجام من السحت » ، انتهى . وأخرجه الدارقطني في " سننه " (١) بسندين فهما ضنف : أحدهما : عن الوليد بن عبيد الله بن أبي رباح عن عمه عطاء عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، قال : ثلاث كلهن سحت : أجر الحجام ، ومهر البنى ، وثمن الكلب ، انتهى . الثاني : عن المنى عن عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً نحوه ، قال الدارقطني : والوليد بن عبيد الله بن أبي رباح ، والثمن ضعيفان ، انتهى .

وأما حديث السائب بن يزيد : فرواه أبو يعلى الموصلي في " مسنده " حدثنا سفيان بن وكيع ثنا محمد بن فضيل عن محمد بن إسماعيل عن عبد الرحمن بن محمد عن إبراهيم بن محمد ، قال : سمعت السائب بن يزيد قال : قال رسول الله ﷺ : « السحت ثلاث : مهر البنى ، وكسب الحجام ، وثمن الكلب » ، انتهى . ورواه ابن أبي حاتم في آخر " كتاب الملل " (٢) ، وقال أبي : وعبد الرحمن بن محمد هذا هو القلري ، وإبراهيم هو أخوه فيما أظن ، والناس يروون هذا الحديث عن السائب بن يزيد عن رافع بن خديج ، انتهى كلامه .

وأما حديث عمر : فرواه الطبراني في " معجمه " من حديث يزيد بن عبد الملك بن المغيرة النوفلي عن يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد عن عمر بن الخطاب أن رسول الله ﷺ قال : « ثمن الكلب سحت ، ومن نبت لحه من سحت ظه النار » ، مختصر ؛ ورواه ابن عدي في " الكامل " ، وأعله يزيد بن عبد الملك هنا ، وقال : إنه مضطرب الحديث لا يضبط ما يرويه ، وعامة ما يرويه غير محفوظ ، ثم أسند عن النسائي أنه قال فيه : متروك الحديث ، انتهى .

(١) هذا الدارقطني في " البيوع " ، ص ٣١٩ . (٢) في باب " الإجازات " ، ص ٤٤٤ - ج ٢

أحاديث الباب: أخرج البخارى، ومسلم^(١) عن أبي مسعود الأنصارى أن رسول الله ﷺ نهى عن ثمن الكلب، ومهر البنى، وحلوان الكاهن، انتهى. وأخرج مسلم عن رافع بن خديج أن رسول الله ﷺ قال: «ثمن الكلب خبيث، ومهر البنى خبيث، وكسب الحجام خبيث»، انتهى. وأخرج أيضاً عن جابر أن النبي ﷺ زجر عن ثمن الكلب، انتهى.

الحديث الثانى: روى عن النبي ﷺ أنه نهى عن بيع الكلب إلا كلب صيد أو ماشية؛ قلت: غريب هذا اللفظ، وأخرج الترمذى^(٢) عن أبي المهزم يزيد بن سفيان عن أبي هريرة، قال: نهى عن ثمن الكلب إلا كلب الصيد، انتهى. وقال: لا يصح من هذا الوجه، وأبو المهزم تكلم فيه شعبة، وقد روى عن جابر مرفوعاً نحو هذا^(٣)، ولا يصح إسناده أيضاً، انتهى. وحديث جابر هذا الذى أشار إليه أخرجه النسائى عن حجاج بن محمد عن حماد بن سلمة عن أبي الزبير عن جابر أن النبي ﷺ نهى عن ثمن الكلب، والسنور إلا كلب صيد، انتهى. وقال: حديث منكر، وقال مرة: ليس بصحيح، انتهى. وأخرجه الدارقطنى عن الحسن بن أبي جعفر عن أبي الزبير به، وأخرجه البيهقى^(٤) عن عبد الواحد بن غياث ثنا حماد ثنا أبو الزبير عن جابر، قال: نهى عن ثمن الكلب، والسنور إلا كلب صيد، قال البيهقى: هكذا رواه عبد الواحد، وسويد بن عمرو^(٥) عن حماد، ولم يذكر النبي ﷺ؛ ورواه عبيد الله بن موسى عن حماد بالشك في ذكر النبي ﷺ فيه؛ ورواه الهيثم بن جميل عن حماد، وقال فيه: نهى رسول الله ﷺ؛ ورواه الحسن بن أبي جعفر عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ، وليس بالقوى، والأحاديث الصحيحة عن النبي ﷺ في النهى عن ثمن الكلب غالية عن هذا الاستثناء، وإنما الاستثناء في أحاديث النهى عن الاقتناء، فاعلمه شبه على من ذكر في حديث النهى عن ثمنه من الرواة الذين هم دون الصحابة والتابعين، انتهى كلامه.

حديث آخر: رواه أبو حنيفة رضى الله عنه في "مسنده" عن الهيثم عن عكرمة عن

(١) عند البخارى في "البيوع - باب ثمن الكلب"، ص ٢٩٨ - ج ١، وعند مسلم فيه "باب تحريم ثمن الكلب، وحلوان الكاهن"، ص ١٩ - ج ٢، وكذا حديث رافع بن خديج، وحديث جابر، عند مسلم في هذا الباب، وحديث أبي مسعود الأنصارى، عند الترمذى أيضاً "باب ما جاء في ثمن الكلب"، ص ١٦٥ - ج ١.

(٢) عند الترمذى في "البيوع - باب ما جاء في كراهية ثمن الكلب والسنور"، ص ١٦٦ - ج ١.

(٣) قال الترمذى: ص ١٦٦ - ج ١، بعد ذكره حديث جابر: هذا حديث في إسناده اضطراب، وقد روى هذا الحديث عن الأعمش عن بعض أصحابه من جابر، واضطربوا على الأعمش في رواية هذا الحديث، انتهى.

وعند النسائى في "البيوع - باب ما استثنى - بعد باب بيع الكلب"، ص ٢٣٠ - ج ٢، وعند الدارقطنى في "البيوع"، ص ٣١٩ - ج ٢ (٤) هذا الحديث، وما بعده، عند البيهقى في "السنن - باب النهى عن ثمن الكلب"، ص ٥ - ج ٦.

(٥) أول: سويد بن عمرو هو الصواب، كما في البيهقى: ص ٥ - ج ٦، والدارقطنى، وليس هو ابن عبد البر، كما في النسخة - السعيدية -، ونسخة - البار -.

ابن عباس، قال: أرخص رسول الله ﷺ في ثمن كلب الصيد، انتهى. وهذا سند جيد، فإن المهيم ذكره ابن حبان في الثقات من أثبات التابعين، ورواه ابن عدى في "الكامل" حدثنا أحمد بن علي المدائني ثنا أبو علي أحمد بن عبد الله الكندي ثنا علي بن معبد ثنا محمد بن الحسن عن أبي حنيفة عن المهيم به، أن النبي ﷺ رخص في ثمن كلب الصيد، انتهى. وأعله بأبي علي الكندي، وهو المعروف بالجللاج، قال: وله أشياء يتفرد بها من طريق أبي حنيفة، انتهى. وقال ابن القطان: للجللاج لم تثبت عدلته، وقد حدث بأحاديث كثيرة لأبي حنيفة كلها مناكير لا تعرف، انتهى.

الحديث الثالث: قال عليه السلام في الخنزير: "إن الذي حرم شربها حرم بيعها، وأكل ثمنها؛ قلت: أخرجه مسلم^(١) عن عبد الرحمن بن وعة، قال: سألت ابن عباس عما يعصر من العنب، فقال ابن عباس: إن رجلاً أهدى إلى النبي ﷺ راوية خمر، فقال له رسول الله ﷺ: هل علمت أن الله حرم شربها؟ قال: لا، قال: فسار إنساناً، فقال له رسول الله ﷺ: بم ساررت؟ قال: أمرته ببيعها، فقال: إن الذي حرم شربها حرم بيعها، قال: ففتح المزايدة حتى ذهب ما فيها، انتهى. أحاديث الباب: أخرج البخاري، ومسلم^(٢) عن عطاء عن جابر أنه سمع رسول الله ﷺ عام الفتح يقول، وهو بمكة: "إن الله ورسوله حرم بيع الخمر، والميتة، والخنزير، والاصنام، قيل: يا رسول الله أرايت شعوم الميتة، فإنه يطل به السفن، ويدهن بها الجلود، ويستصبح بها الناس؛ فقال: لا، هو حرام، ثم قال: فأقل الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فحملوه، فباعوه، وأكلوا ثمنه، انتهى.

حديث آخر: أخرجه مسلم^(٣) عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري، قال: سمعت رسول الله ﷺ يحط بالمدينة يقول: يا أيها الناس إن الله يعرض بالخر، ولعل الله ينزل فيها أمراً، فمن كان عنده منها شيئاً فليبعه، وليتبع به، قال: فإلينا إلا يسيراً حتى قال النبي ﷺ: "إن الله حرم الخمر، فمن أدرسته هذه الآية، وعنده منها شيء، فلا يشرب، ولا يبيع، قال: فاستقبل الناس بما كان عندهم منها في طريق المدينة، ففكوها، انتهى.

حديث آخر: أخرجه أحمد في "مسنده" عن نافع بن كيسان أن أباه أخبره أنه كان يتجر في الخمر زمن رسول الله ﷺ، وأنه أقبل من الشام، ومعه زقاق خمر، يريد بها التجارة، فأتى

(١) عنه مسلم في "اليبوع - باب تحريم بيع الخمر"، ص ٢٢ - ج ٢ (٢) عنه مسلم في "اليبوع - باب تحريم بيع الخمر"، ص ٢٢ - ج ٢ (٣) عنه البخاري في "اليبوع - باب بيع الميتة"، ص ٢٦٧، و ص ٢٦٨ - ج ١، وفي تفسير "سورة الأنعام"، ص ٦٦٧ - ج ٢ (٤) عنه مسلم في "اليبوع - باب تحريم الخمر"، ص ٢٢ - ج ٢.

رسول الله ﷺ قال : يا رسول الله إني أتيتك بشراب جيد ، فقال عليه السلام : يا كيسان إنها قد حرمت بعدك ، قال : فأبيعها يا رسول الله ؟ قال : إنها حرمت ، وحرمت ثمنها ، فانطلق كيسان إلى الزقاق فأخذ بأرجلها ففراقتها ، انتهى . وأخرج أيضاً عبد الحميد بن جعفر عن شهر بن حوشب عن تميم الداري أنه كان يهدي كل عام راوية خمر ، فلما أنزل الله تحريم الخمر جاء بها ، فلما رآه رسول الله ﷺ ضحك ، قال : أشعرت أنها قد حرمت بعدك ؟ قال : يا رسول الله أفلا أبيعها ، وأتضع بثمنها ؟ قال : إن الله حرم الخمر وثمنها .

حديث آخر : حديث : لمن في الخمر عشرة ، رواه ابن عمر ، وابن عباس ، وابن مسعود ، وأنس ، وسأى الكلام عليها في "كتاب الكراهية" إن شاء الله تعالى .

الحديث الرابع : قال المصنف : وأهل الذمة في المبايعات كالمسلمين ، لقوله عليه السلام في ذلك الحديث : فأعلمهم أن لهم ما للمسلمين ، وعليهم ما عليهم ؛ قلت : لم أعرف الحديث الذي أشار إليه المصنف ، ولم يتقدم في هذا المعنى إلا حديث معاذ ، وهو في "كتاب الزكاة" ، وحديث بريدة ، وهو في "كتاب السير" ، وليس فيهما ذلك .

قوله : عن عمر رضي الله عنه أنه قال : ولوم يبعها ، وخذوا العشر من أثمانها ؛ قلت : رواه عبد الرزاق في "مصنفه - في البيوع" أخبرنا سفيان الثوري عن إبراهيم بن عبد الأعلى الجعفي عن سويد بن غفلة ، قال : بلغ عمر بن الخطاب أن عماله يأخذون الجزية من الخمر ، فناشدهم ثلاثاً ، فقال له بلال : إنهم يفعلون ذلك ، قال : فلا تفعلوا ، ولوم يبعها ، فإن اليهود حرمت عليهم الشحوم فباعوها ، وأكلوا أثمانها ، انتهى . ورواه كذلك أبو عبيد في "كتاب الأموال" ، وقال فيه : ولوم يبعها ، وخذوا أتم من الثمن ، فإن اليهود ، إلى آخره ، قال أبو عبيد : كانوا يأخذون من أهل الذمة الخمر ، والختازير في جزية رموسهم ، وخراج أرضهم بقيمتها ، ثم يتولى المسلمون يبعها ، فهذا الذي أنكره بلال ، ونهى عنه عمر ، ثم رخص لهم أن يأخذوا ذلك من أثمانها إذا كان أهل الذمة المتولين لبيعها ، لأنها مالهم ، وليست بمال للمسلمين ، انتهى .

كتاب الصرف

الحديث الأول : الذهب بالذهب ، مثلاً بمثل ، الحديث تقدم في "الربا".

الحديث الثاني : حديث : وجبها وردبها سواء ، تقدم فيه أيضاً .

قوله : عن عمر رضي الله عنه أنه قال : وإن استنظر ك أن يدخل بيته ، فلا تنظره ؛ قلت : رواه مالك في "الموطأ" ^(١) عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن عمر ، قال : لا تبيعوا الذهب بالذهب ، إلا مثلاً بمثل ، ولا تبيعوا الورق بالذهب أحدهما غائب ، والآخر ناجر ، وإن استنظر ك أن يلج بيته ، فلا تنظره إلا بدأ بيد ، مات ومات ، إلى أخشى عليكم الربا ، انتهى . ورواه أيضاً عن نافع عن ابن عمر ، فذكره ؛ وقال في آخره : إلى أخشى الرما ، والرما هو الربا ، انتهى بحروفه . ورواه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا معمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر ، قال : قال عمر : إذا صرف أحدكم من صاحبه فلا يفارقه حتى يأخذها ، وإن استنظره حتى يدخل بيته ، فلا ينظره ، إلى أخاف عليكم الربا ، انتهى .

أثر آخر : رواه البخاري في "كتابه المفرد في الأدب" حدثنا أحمد بن عيسى ثنا عبد الله بن وهب أخبرني عزمة بن بكير عن أبيه ، قال : سمعت يزيد بن عبد الله بن قسيط قال : أرسل عبد الله بن عمر غلاماً له ذهب أو ورق ، فصرفه ، فانظر في الصرف ، فرجع إليه ، فضربه ضرباً وجيحاً ، وقال : اذهب ، فلا تصرفه ، انتهى .

قوله : وعن ابن عمر رضي الله عنه أنه قال : وإن وثب من سطح ، قتب معه ؛ قلت : غريب جداً ^(٢) .

الحديث الثالث : قال عليه السلام : الذهب بالورق ربا ، إلا هام وهام ؛ قلت : أخرجه

(١) عند مالك في "اليبوع" باب بيع الذهب بالورق حياً وميتاً ، ص ٢٦١ ، ولفظه : لا تبيعوا الذهب بالذهب ، إلا مثلاً بمثل ، ولا تنفخوا بسخاً على بسخ ، الحديث . (٢) قال ابن الهمام في "الفتح" ، ٣٧١ ج ٥ : وحديث ابن عمر هذا غريب جداً من كتب الحديث ، وذكره في "المبسوط" ، قال : وعن أبي جبة ، قال : سألت عبد الله بن عمر ، قلت : إنا نهدم أرض الشام ومنا الورق النعالة ، ونهدم الورق الخفاف السكاسة ، فنباع وندهم الشرة بفسه وصف ، قال : لا تقل ، ولكن بع وركب بذهب ، واشتر وركب بالذهب ، ولا تماره حتى تستوي ، وإن وثب من سطح قتب معه ، وفي دليل وجوه من جواز التفاضل ، كما هو من ذهب ابن عباس ، وعن ابن عباس أيضاً رجوعه ، انتهى .

الأئمة الستة في "كتبهم" (١) عن مالك بن أوس بن الحدثان عن عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ :
الذهب بالورق ربا ، إلا هاء وهاء ، والبر بالبر ربا ، إلا هاء وهاء ، والشعر بالشعر ربا ، إلا هاء
وهاء ، والتمر بالتمر ربا ، إلا هاء وهاء ، انتهى . وقد تقدم في "الربا" .

الحديث الرابع : قال عليه السلام لمالك بن الحويرث ، وابن عمر : « إذا سافرتما فأذنا
وأقنيا » ؛ قلت : أخرجه الأئمة الستة في "كتبهم" (٢) مطولا ومختصرا عن مالك بن الحويرث ،
قال : أتيت النبي ﷺ أنا وصاحب لي ، وفي رواية : وابن عمر لي ، وفي رواية للنسائي : وابن عمر ،
فلما أردنا الانصراف ، قال لنا : إذا حضرت الصلاة ، فأذنا وأقنيا ، ويومكما أكبركما ، انتهى .
والمصنف ذكر الحديث على الصواب ، ووم فيه في "باب الأذان" ، فقال لقوله عليه السلام
لابن أبي مليكة : « إذا سافرتما ، الحديث : وقد بيناه هناك .

كتاب الكفالة

الحديث الأول : قال عليه السلام : « الزعيم غارم » ؛ قلت : روى من حديث أبي أمامة ؛
ومن حديث أنس ؛ ومن حديث ابن عباس .

فحديث أبي أمامة : أخرجه أبو داود في "أواخر البيوع" ، والترمذي "فيه - وفي الوصايا" (٣)
عن إسماعيل بن عياش عن شرحبيل بن مسلم عن أبي أمامة ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول :
« إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه ، فلا وصية لوارث ، لا تنفق المرأة شيئا من بيتها إلا بإذن
زوجها ، قيل : يا رسول الله ولا الطعام ؟ قال : ذلك أفضل أموالنا ، ثم قال : العارية مؤداة ، والمنحة
مردودة ، والدين مفضى ، والزعيم غارم » ، انتهى . زاد الترمذي في "الوصايا" : الولد للفراش ،
وللماهر حجر ، وحسابهم على الله ، ومن ادعى إلى غير أبيه ، أو اتى إلى غير مواليه ، فعليه
لعنة الله الثابتة إلى يوم القيامة ، لا تنفق امرأة من بيت زوجها ، إلى آخره . وقال : حديث
حسن ، انتهى . ورواه بهامة أحمد ، وأبو داود الطيالسي ، وأبو يعلى الموصلي في "مسانيدهم" ،

(١) قد مر تخريجه في "أحاديث الربا" ، (٢) قد مر تخريجه في "أحاديث الأذان" ،

(٣) عند أبي داود في "أواخر البيوع" - باب في قضين العارية ، ص ١٤٦ - ج ٢ ، وعند الترمذي فيه "باب
مجانا - أن العارية مؤداة" ، ص ١٦٤ - ج ١ ، وفي "الوصايا" - باب مجان - لا وصية لوارث ، ص ٣٤ - ج ٢ ، وعند
الدارقطني في "البيوع" ، ص ٣٠٦ ، قلت : وعند ابن ماجه في "الكفالة" ، بهذا اللفظ : ص ١٢٥ ، فصدق ما قلناه
"صاحب الجهرى" .

والدارقطني في "سننه"، ورواه ابن أبي شيبة، وعبد الرزاق في "مصنفهما" حدثنا إسماعيل بن عياش به: العارية مؤداة، والدين مقضى، والزعيم غارم، زاد ابن أبي شيبة - يعني الكفيل - انتهى .
 وروى شيخنا علاء الدين مقلداً لغيره، فعزاه هذا الحديث لابن ماجه، فان ابن ماجه روى هذا الحديث في موضعين من "سننه"، ولم يذكر فيهما قوله: والزعيم غارم، فرواه في "الاحكام" بلفظ: العارية مؤداة، والمنحة مردودة فقط؛ ورواه في "الوصايا" بلفظ: إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه، فلا وصية لوارث فقط، ولم ينصف المنذر في "مختصره" إذ قال: وأخرجه الترمذى، وابن ماجه مختصراً، فان الترمذى وإن كان اختصره في "اليعرب"، فقد طوله في "الوصايا"، إلا أن يجعل قوله: مختصراً حالاً من ابن ماجه فقط، وهو خلاف ظاهر اللفظ، والله أعلم . قال صاحب "التفحيح": رواية إسماعيل بن عياش عن الشاميين جيدة، وشرحيل من قعات الشاميين، قاله الإمام أحمد، ووثقه أيضاً المجلى، وابن حبان، وضعفه ابن معين، انتهى كلامه .

وأما حديث أنس: فرواه الطبراني في "كتاب مستند الشاميين" حدثنا أحمد بن أنس بن مالك ثنا هشام بن عمار ثنا محمد بن شعيب ثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أنس بن مالك، قال: إني لثحت ثافة رسول الله ﷺ يسيل على لعابها، فسمعتة يقول: إن الله جعل لكل ذي حق حقه، ألا لاوصية لوارث، لا تنفق المرأة، إلى آخر اللفظ الأول .

وأما حديث ابن عباس: فأخرجه ابن عدى في "الكامل" عن إسماعيل بن زياد السكوني ثنا سفيان الثوري عن سالم الأفلح عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي ﷺ، قال: الزعيم غارم، والدين مقضى، والعارية مؤداة، والمنحة مردودة، انتهى . وأعله بإسماعيل هذا، وقال: إنه منكر الحديث، لا يتابع على عامة ما يرويه، انتهى . وقال ابن طاهر: إسماعيل بن زياد، ويقال: ابن أبي زياد شيخ دجال:، لا يجل ذكره إلا على سبيل القدح، انتهى . وفي صحيح ابن حبان عن فضالة بن عبيد عن النبي ﷺ، قال: أنا زعيم لمن آمن بي، وأسلم، وهاجر، بيت في ربض الجنة، قال ابن حبان: الزعيم لغة أهل المدينة، والحيل لغة أهل العراق، والكفيل لغة أهل مصر .

الحديث الثاني: قال عليه السلام: «من ترك كلاً أو عيلاً، فألى»، قلت: روى مسلم، والبخاري (١) في "الفرائض" من حديث أبي حازم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال:

(١) عند مسلم في "الفرائض"، ٣٥ - ج ٢، وعند البخاري في "الفرائض" - باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «من ترك مالا فليأمله»، ص ٩٦٧ - ج ٢، قلت: وعند أبي داود أيضاً في "المخارج و أرواق القرية"، ص ٥٤ - ج ٢ عن أبي هريرة

من ترك مالا فلورثته، ومن ترك كلا، فالينا، انتهى. وأخرج أبو داود، والنسائي، وابن ماجه^(١) في "الفرائض" عن المقدم بن معد يكرب، قال: قال رسول الله ﷺ: "من ترك كلا فإلى، ومن ترك مالا، فلورثته، وأنا وارث من لا وارث له، أعقل منه، وأرثه، والحال وارث من لا وارث له، يعقل عنه ويرثه"، انتهى. ورواه ابن حبان في "محبته" في النوع السادس والستين، من القسم الثالث، وفي لفظ لأبي داود، قال: أنا أولى بكل مؤمن من نفسه، فمن ترك ديناً أو ضيعة، فإلى، الحديث: وأخرج أبو داود في "المخارج"^(٢)، وابن ماجه في "الأحكام" عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر، قال: كان رسول الله ﷺ يقول: أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم، من ترك مالا، فلائله، ومن ترك ديناً أو ضياعاً، فإلى، وعلى، انتهى. ورواه ابن حبان أيضاً في النوع الرابع والعشرين، من القسم الخامس، وزهد شيخنا علاء الدين، فعزاه مقلداً لنبيه لابن ماجه قطع، والله أعلم.

الحديث الثالث: قال عليه السلام: "لا كفالة في حد"، قلت: أخرجه البيهقي في "سننه"^(٣) عن بقية عن عمر بن أبي عمر الكلاعي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال: "لا كفالة في حد"، انتهى. وقال: تفرد به عمرو بن أبي عمر الكلاعي، وهو من مشايخ بقية المجهولين، وروايته منكورة، انتهى. ورواه ابن عدى في "الكامل" عن عمر الكلاعي، وأعله به، وقال: إنه مجهول، لا أعلم روى عنه غير بقية، كما يروى عن سائر المجهولين، وأحاديثه منكورة، وغير محفوظة، انتهى.

كتاب الحوالة

الحديث الأول: قال عليه السلام: "من أحيل على ملء فليتبع"، قلت: رواه أحمد في "مسنده" عن سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: "مطل الفتي ظلم، ومن أحيل على ملء فليحتل"، انتهى. وكذلك رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه"، ورواه الطبراني في "معجمه الوسط" عن محمد بن عجلان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة،

(١) عند أبي داود في "الفرائض" - باب ميراث ذوى الأرحام، ص ٤٥ - ج ٢، وعند ابن ماجه في "الفرائض"، فيه: ص ٢٠١ (٢) عند أبي داود في "المخارج" - باب أرزاق القرية، من جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر، ومن الزهري عن أبي سلفة عن جابر: ص ٥٤ - ج ٢، عند ابن ماجه في "الكفالة" - باب التشديد في الدين، ص ١٧٦ (٣) عند البيهقي في "السنن" - في الفهارس - باب ماجاء في الكفالة يبدل من طبعه حتى، ص ٧٧ - ج ٦

قال: قال رسول الله ﷺ: «مطل الفنى ظلم، ومن أحيل على مليه فليتبّع»، انتهى. ورواه البخارى، ومسلم (١) عن أبي الزناد به، بلفظ: «وإذا أتبع أحدكم على مليه، فليتبّع»، انتهى. وروى أحمد أيضاً أخبرنا شرح بن النعمان ثنا هشيم ثنا يونس بن عبيد عن نافع عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «مطل الفنى ظلم، وإذا أحلت على مليه فاتبه»، انتهى.

الحديث الثانى: نهى رسول الله ﷺ عن قرض سحر^(٢) نفعا؛ قلت روى الحارث بن أبى أسامة فى "مسنده" حدثنا حفص بن حمزة أنا سوار بن مصعب عن عمارة الهمداني، قال: سمعت علياً يقول: قال رسول الله ﷺ: «كل قرض جر منفعة فهو ربا»، انتهى. ومن جهة الحارث بن أبى أسامة ذكره عبد الحق فى "أحكامه - فى البيوع"، وأعله بسوار بن مصعب، وقال: إنه متروك، انتهى. ورواه أبو الجهم فى "جزئه المعروف" حدثنا سوار بن مصعب به، ولم يعزه صاحب "التفحيح" إلا - لجزء - أبى الجهم، وقال: إسناده ساقط، وسوار متروك الحديث، انتهى. وأخرج ابن عدى فى "الكامل" عن إبراهيم بن نافع الحلاب ثنا عمرو بن موسى ابن وجيه عن ممالك بن حرب عن جابر بن سمرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «الشفجات حرام»، انتهى. وأعله بعمر بن موسى بن وجيه، وضمفه عن البخارى، والنسائى، وابن معين، ووافقه، وقال: إنه فى حداد من يضع الحديث، انتهى. ومن طريق ابن عدى رواه ابن الجوزى فى "الموضوعات"، ونقل كلامه، وروى ابن أبى شيبه فى "مصنفه" حدثنا أبو خالد الأحمر عن حجاج بن عطاء، قال: كانوا يكرهون كل قرض سحر^(٣) منفعة، انتهى.

كتاب أدب القاضى

الحديث الأول: روى أن النبى ﷺ قلده علياً قضاء اليمن حين لم يبلغ حد الاجتهاد؛ قلت: روى من حديث على؛ ومن حديث ابن عباس.

فحديث على: أخرجه أبو داود (٤) عن شريك عن ممالك عن حنشل عن على، قال: بعثنى رسول الله ﷺ إلى اليمن قاضياً، فقلت: يا رسول الله ترسلنى، وأنا حديث السن، ولا علم لى

(١) حد مسلم "باب تحريم مطل الفنى"، ص ١٨ - ج ٢، وحد البخارى فى "المواضع"، ص ٣٠٥ - ج ١
(٢) حد أبى داود فى "الكفاة - باب كيف القضاء"، ص ١٤٨ - ج ٢، وقال الفرج: أخرجه الحاكم فى "المستدرک - فى الأحكام"، ص ٩٣ - ج ٤
قلت: حديث حنشل عن على فى "المستدرک - فى الأحكام"، ص ٩٣ - ج ٤

بالقضاء ٩١ قال : **« إن الله سيدي قلبك ، وثبت لسانك ، فإذا جلس بين يديك الخصمان ، فلا تقصين حتى تسمع من الآخر ، كما سمعت من الأول ، فإنه أحرى بك أن يتبين لك القضاء ، »** قال : **« فإزلت قضياً ، أو ما شككت في قضاء بعد ، انتهى . »** ورواه أحمد ، وإسحاق بن راهويه ، وأبو داود العلياني في **« مسانيدهم »** ، ورواه الحاكم في **« كتاب المستدرک - في كتاب الفضائل »** ، وقال : **« حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ، انتهى . »**

طريق آخر : أخرجه ابن ماجه في **« سننه »** ^(١) عن أبي البختري ، واسمه سعيد بن فيروز عن علي قال : **« بعث النبي ﷺ إلى اليمن ، وأنا شاب أفضى بينهم ، ولا أدري ما القضاء ، قال : ف ضرب في صدرى يده ، وقال : اللهم اهد قلبه ، وثبت لسانه ، قال : فما شككت بعد في قضاء بين اثنين ، انتهى . »** ورواه الحاكم في **« المستدرک »** ، وقال : **« حديث صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، انتهى . »** ورواه البزار في **« مسنده »** ، وقال : **« أبو البختري لا يصح سماعه من علي ، وقد رواه شعبة عن عمرو بن مرة عن أبي البختري حدثني من سمع علياً ، انتهى . »** ورأيت حاشيته على **« المستدرک »** ، قال شعبة : **« أبو البختري لم يدرك علياً ، وقال أبو حاتم : قتل في الجاهل ، لم يدرك علياً ، انتهى . »** والذي أشار إليه البزار أخرجه أبو يعلى الموصلي في **« مسنده »** عن غندر ثنا شعبة عن عمر ، قال : **« سمعت أبا البختري يقول : أخبرني من سمع علياً ، فذكره . »**

طريق آخر : أخرجه البزار في **« مسنده »** عن أبي إسحاق عن حارثة بن مضرب عن علي ، فذكره ، وقال : **« هذا أحسن إسناد فيه عن علي ، انتهى . »**

طريق آخر : أخرجه ابن حبان في **« صحيحه »** عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس عن علي ، قال : **« بعث رسول الله ﷺ برسالة ، فقلت : يا رسول الله تبغني وأنا غلام حديث السن ، فأسال عن القضاء ، ولا أدري ما أجيب ؟ قال : ما بد من ذلك ، أن أذهب بها أنا ، أو أنت ، فقلت : إن كان ولا بد ، فأنا أذهب ، قال : انطلق ، فإن الله تعالى يثبت لسانك ، ويهدي قلبك ، إن الناس يتفاضون إليك ، فإذا أتاك الخصمان فلا تقص لو احدثني تسمع كلام الآخر ، فإنه أجدر أن تعلم لمن الحق ، انتهى . »** وأما حديث ابن عباس : **« فأخرجه الحاكم في « المستدرک »** ^(٢) في أول كتاب الأحكام **« عن شيابة بن سوار ثنا ورقاء بن عمر عن مجاهد عن ابن عباس ، قال : بعث النبي ﷺ علياً إلى اليمن ، »**

(١) هذا ابن ماجه في « الأحكام - باب ذكر القضاء » ، ص ١٦٨ ، وفي « المستدرک - في الفضائل - في مناقب علي ابن أبي طالب كرم الله وجهه » ، ص ١٣٥ - ج ٣

(٢) في « المستدرک - في أوائل الأحكام » ، ص ٨٨ - ج ٤ عن شيابة بن سوار عن ورقاء بن عمر عن مسلم عن مجاهد به ، وهذا السنن « لخصه » ، فلهي ، فقط في نسخة التفرغ راو بن ورقاء بن عمر ، وبين مجاهد ، وهو مسلم

قال: عليهم الشرائع ، واقض بينهم ، فقال : لاعلم لي بالقضاء ، فدفع في صدره ، وقال : اللهم اهده للقضاء ، انتهى . وقال : صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، انتهى . وأخرجه أبو داود أيضاً في "مراسيله" حدثنا عبد الله بن محمد بن يحيى ثنا محمد بن المغيرة المدني المخذوم ثنا سليمان بن محمد بن يحيى بن عروة عن عبد الله بن عبد العزيز العمري ، قال : لما استعمل النبي ﷺ على بن أبي طالب على اليمن ، قال علي : دعاني ، وأعله عبد الحق في "أحكامه" بالإرسال ، قال ابن القطان : وفيه جماعة مجهولون - أعني لا يعرفون - محمد بن المغيرة ، وسليمان بن محمد ، لا يعرفان بغير هذا ، والعمري هو الزاهد المشهور ، وحاله في الحديث مجهولة ، ولا أعلم له رواية غير هذه ، انتهى كلامه .

الحديث الثاني : قال عليه السلام : « من قلد إنساناً عملاً ، وفي رعيته من هو أولى منه ، فقد خان الله ، ورسوله ، وجماعة المسلمين » ، قلت : روى من حديث ابن عباس بن حديث حذيفة .
حديث ابن عباس : أخرجه الحاكم في "المستدرك"^(١) في كتاب الأحكام " عن حسين بن قيس الرقي عن عكرمة عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من استعمل رجلاً على عصابة ، وفي تلك العصابة من هو أَرْضَى لله منه ، فقد خان الله ، ورسوله ، وجماعة المسلمين » ، انتهى . وقال : حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ، وتعبه شيخنا شمس الدين الذهبي في "مختصره" ، وقال : حسين بن قيس ضعيف ، انتهى . قلت : رواه ابن عدي في "الكامل" وضعف حسين بن قيس عن الثنائي ، وأحمد بن حنبل ، ورواه العقيلي أيضاً في "كتابه" ، وأعله بحسين بن قيس ، وقال : إنما يعرف هذا من كلام عمرو بن الخطاب ، انتهى . وأخرجه الطبراني في "معجمه" عن حمزة النصيبي عن عمرو بن دينار عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : من تولى من أمر المسلمين شيئاً فاستعمل عليهم رجلاً ، وهو يعلم أن فيهم من هو أولى بذلك ، وأعلم منه بكتاب الله ، وسنة رسوله ، فقد خان الله ورسوله ، وجماعة المسلمين ، مختصر . وأخرجه الخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" عن إبراهيم بن زياد القرشي عن خفيف عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً ، بلفظ الطبراني ، قال الخطيب : وإبراهيم بن زياد في حديثه نكرة ، وقال ابن معين : لا أعره . انتهى .
وأما حديث حذيفة : فرواه أبو يعلى الموصلي في "مسنده" حدثنا أبو وائل خالد بن محمد البصري ثنا عبد الله بن بكر السهمي ثنا خلف بن خلف عن إبراهيم بن سالم عن عمرو بن ضرار

(١) ل "المستدرك - ل الأحكام" ، ص ٩٢ - ج ٤ ، ولفظه : من استعمل رجلاً من عصابة ، الحديث ، ولم يذكره الذهبي في "تفصيله" ،

عن حذيفة عن النبي ﷺ ، قال : « إنما رجل استعمل رجلا على عشرة أنفس ، وعلم أن في العشرة من هو أفضل منه ، فقد غش الله ، ورسوله ، وجماعة المسلمين » ، انتهى .

قوله : روى عن الصحابة أنهم تقلدوا القضاء ، وكفى بهم قوة ؛ قلت : تقدم عند أبي داود ، والترمذى ، وابن ماجه ، أن علياً تقلد القضاء من النبي ﷺ ، وقال الترمذى : حديث حسن ؛ وأخرج البيهقي أن أبا بكر لما ولي عمر بن الخطاب القضاء ، وأبا عبيدة المال ، وأخرج أيضاً عن عن أبي وائل ، أن عمر استعمل عبد الله بن مسعود على القضاء ، ويد المال ؛ وأخرج ابن سعد في " الطبقات " أخبرنا عفان بن مسلم ثنا عبد الواحد بن زياد ثنا الحجاج بن أرطاة عن نافع ، قال : لما استعمل عمر بن الخطاب زيد بن ثابت على القضاء فرض له رزقا ، انتهى .

أحاديث الاجتهاد ، والقياس : أخرج البخارى ، ومسلم ^(١) عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : « إذا حكم الحاكم فاجتهد ، فأصاب ، فله أجران ، وإذا حكم وأخطأ ، فله أجر » ، انتهى . وأخرج أبو داود ، والترمذى ^(٢) عن الحارث ابن عمرو عن أناس من أهل حمص من أصحاب معاذ عن معاذ أن رسول الله ﷺ لما بعث إلى اليمن ، قال له : كيف تقضى إذا عرض لك قضاء ؟ قال : أقضى بكتاب الله ، قال : فإن لم تجد في كتاب الله ؟ قال : فبسنة رسول الله ، قال : فإن لم تجد في سنة رسول الله ، ولا في كتاب الله ؟ قال : أجتهد رأيي ، ولا آلو ، فضرب رسول الله ﷺ صدره ، وقال : الحمد لله الذى وفق رسول رسول الله لما يرضى رسول الله ، انتهى . وأخرجاه أيضاً عن أناس من أصحاب معاذ أن رسول الله ﷺ ، مرسل ، قال الترمذى : هذا حديث لا تعرفه ، إلا من هذا الوجه ، وليس لإسناده بمتمصل ، انتهى . وقال البخارى في " تاريخه الكبير " : الحارث بن عمرو بن أخى المغيرة بن شعبة الثقفى عن أصحاب معاذ عن معاذ ، روى عنه أبو عون ، ولا يصح ، ولا يعرف إلا بهذا ، مرسل ، انتهى . وفيه كتاب عمر إلى أبي موسى ، رواه الدارقطنى ^(٣) ، ثم البيهقي في " سننهما " ، وفيه : الفهم فيما يحتاج في صدرك ، بما لم يملك في الكتاب والسنة ، أعرف الأشباه والأمثال ، ثم قس الأمور عند ذلك ، فاعمل إلى أحبا إلى الله ، وأشبهها بالحق فيما ترى ، الحديث ، وسيأتى بتامه

(١) عند البخارى في " أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ " ، ص ١٠٩٢ - ج ٢ ، وعند مسلم في " الاتقية باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد " ، ص ٧٦ - ج ٢ .
(٢) عند أبي داود في " القضاء - باب اجتهد الرأى في القضاء " ، ص ١٤٩ - ج ٢ ، وعند الترمذى في " الأحكام - باب ملها في القاضى كيف يقضى " ، ص ١٧١ - ج ١ (٢) كتاب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، عند الدارقطنى في " الاتقية " ، ص ١٢ - ج ٢ ، وسيأتى في هذا الكتاب أيضاً ، والكتاب تطبيق فيه بحر بلاغته ، وأودع فيه من الحكمة وفصل الخطاب ، كيف لا وقد كان ينطق من لسان الوحى ، وإن لم يرح إليه

قريباً ، قال البيهقي : والاجتهاد هو القياس ؛ وأخرج عن جماعة من الصحابة أنهم اجتهدوا ، وفاسوا ، فأخرج عن سفيان حدثني عبد الله بن أبي يزيد ، قال : سمعت ابن عباس إذا مثل عن الشيء ، فإن كان في كتاب الله ، قال به ، وإن لم يجد ، وكان في سنة رسول الله ﷺ ، قال به ، فإن لم يجد ، وكان عن أبي بكر ، أو عمر ، قال به ، فإن لم يجد اجتهد رأيي . انتهى . وقال : إسناده صحيح ، وأخرج حديث ابن مسعود ، قال : لما قبض رسول الله ﷺ قالت الأنصار : منا أمير ، ومنكم أمير ، فبلغ ذلك عمر ، فأتاهم ، فقال لهم : يا معشر الأنصار ، أستم تعلون أن رسول الله ﷺ ، قال : مروا أبا بكر أن يصلي بالناس ؟ قالوا : نعم ، قال : فأياكم تطيب نفسه أن يتقدم أبا بكر ؟ قالت الأنصار : نؤذيه أنه أن يتقدم أبا بكر ، قال البيهقي : فقد قلص عمر الإمامة في سائر الأمور على إمامة الصلاة ، وقبله منه جميع الصحابة المهاجرين والأنصار ، وأخرج حديث ابن مسعود في قصة يروع بنت واشق ، أقول فيها برأني ، فإن كان صواباً فمن الله ، وإن كان خطأ فني ، وحديث أبي بكر في " الكلاله " أقول فيها برأني ، فإن يك صواباً فمن الله ، وإن يك خطأ فني ومن الشيطان ، وعن مالك بن أنس ، قال : أنزل الله كتابه ، وترك فيه موضعاً لسنة نبيه ، وسن نبيه ﷺ السنن ، وترك فيها موضعاً للرأى والقياس . انتهى .

الحديث الثالث : قال عليه السلام : « من جعل على القضاء ، فكأنما ذبح بغير سكين » ؛ قلت : روى من حديث أبي هريرة : ومن حديث ابن عباس .

لحديث أبي هريرة : أخرجه أصحاب السنن الأربعة ، والترمذي ^(١) عن عمرو بن أبي عمرو عن سعيد المقبري عن أبي هريرة ، والباقون عن عثمان بن محمد الأختي عن المقبري عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « من جعل قاضياً ، فقد ذبح بغير سكين » ، انتهى . قال الترمذي : حديث حسن غريب من هذا الوجه ، وبالسند الثاني رواه الحاكم في " المستدرک " في كتاب الأحكام ، وقال : صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ، وكذلك رواه الدارقطني في " سننه " ، وأحمد ، وابن أبي شيبة ، وأبو يعلى الموصلي في " مسانيدهم " ، ويسند الترمذي أيضاً رواه أحمد ، والبزار ، والدارقطني .

وأما حديث ابن عباس : فأخرجه ابن عدى في " الكامل " عن داود بن الزرقان عن عطاء

(١) عند الترمذي في " الأحكام " ، ص ١٧٠ - ج ١ ، وعند أبي داود " باب في طلب القضاء " ، ص ١٤٧ - ج ٢ ، بكلا السندين ، وفي " المستدرک " في الأحكام - باب من جعل قاضياً فكأنما ذبح بغير سكين ، ص ٩١ - ج ٤ ، وعند الدارقطني في " الأحكام " ، ص ٥١٦ عن عمرو بن أبي عمرو عن أبي هريرة ، وعن عثمان بن محمد الأختي عن الأخرج والمقبري عن أبي هريرة

ابن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي ﷺ، قال: من استقضى، فقد ذبح بغير سكنين، انتهى. قال ابن عدى: لا أعرف هذا الحديث عن عطاء بن السائب، إلا من حديث داود بن الزبرقان عنه، وأسند تضعيفه - أعنى داود عن النسائي، وابن معين.

قوله: وقد جاء في التحذير من القضاء آثار؛ وقد اجتنبه أبو حنيفة رضي الله عنه وصبر على الضرب واجتنبه كثير من السلف، وقيد محمد نيفاً وثلاثين يوماً، أو نيفاً وأربعين يوماً، حتى تقلده: قلت: فيه حديث أبي ذر^(١) أن النبي ﷺ قال له: يا أبا ذر إني أحب لك ما أحب لنفسى، لا تأمرن على اثنين، ولا تولين مال يتيم؛ أخرجه مسلم، ورواه الحاكم في "المستدرک" فرواه، وقال: صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، انتهى. وفيه حديث: من ولي القضاء، فقد ذبح بغير سكنين؛ وقد تقدم قبله.

وحديث بريدة: أخرجه أبو داود^(٢) عن ابن بريدة عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: القضاء ثلاثة: أثنان في النار، وواحد في الجنة، ورجل عرف الحق قضى به، فهو في الجنة، ورجل عرف الحق، فلم يقض به، وجار في الحكم فهو في النار، ورجل لم يعرف الحق، قضى للناس على جهل، فهو في النار، انتهى. ورواه الحاكم في "المستدرک" في الأحكام، وزاد فيه: قالوا يا رسول الله، فما ذنب هذا الذي يجهل؟ قال: ذنبه أن لا يكون قاضياً حتى يعلم؛ وقال فيه: حديث صحيح على شرط مسلم، انتهى.

حديث آخر: أخرجه ابن حبان في "صحيحه" عن عمران بن الحطان عن عائشة، قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: يدعى بالقاضى العادل يوم القيامة، فيلقى من شدة الحساب، ما يمتنى أنه لم يقض بين اثنين في عمره، انتهى.

حديث آخر: أخرجه الحاكم في "المستدرک"^(٣) عن أبي هريرة، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ليوشكن الرجل أنه يمتنى أنه خرم من الثريا، ولم يل من أمر الناس شيئاً، انتهى. وقال: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه.

حديث آخر: أخرجه الحاكم أيضاً^(٤) عن سعدان بن الوليد عن عطاء عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: من ولي على عشرة، لحكم بينهم بما أحبوا، أو كرهوا جىء به يوم القيامة

(١) في "المستدرک" في الأحكام،، ص ٩١ - ج ٤، قلت: وذكره مسلم في "الإمارة" باب كرامة الإمارة بغير ضرورة،، ج ٢ - ص ١٢١ (٢) عند أبي داود في "أوائل القضاء"،، ص ١٤٧ - ج ٢، وفي "المستدرک

في الأحكام" باب قاضيان في النار، وقاض في الجنة،، ص ٩٠ - ج ٤

(٣) في "المستدرک" في الأحكام،، ص ٩١ - ج ٤ (٤) في "المستدرک" في الأحكام،، ص ١٠٣ - ج ٤

منقولة يده إلى عنقه، فإن حكم بما أنزل الله، ولم يرتش في حكمه، ولم يحف فك الله عنه يوم لاغل إلا غله، وإن حكم بغير ما أنزل الله، وارتشى في حكمه، وحابى فيه شدت يساره إلى يمينه، ثم رمى به في جهنم، وسكت عنه؛ ثم قال: وسعدان بن الوليد البجلي كوفي، قليل الحديث، ولم يخرجاه عنه.

حديث آخر: رواه أبو يعلى الموصلي في "مسنده" عن معتمر بن سليمان عن عبد الملك ابن أبي حميلة عن عبد الله بن وهب عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: من كان قاضياً عالماً قضي بالجور، كان من أهل النار، ومن كان قاضياً، قضي بجهل، كان من أهل النار، ومن كان قاضياً عالماً قضي بعدل، فبالحرى أن ينقلب كفافاً، انتهى. قال أبو حاتم في "علاه" عبد الملك هذا بجهل، وعبد الله بن وهب أرى أنه ابن موهب الرمل، انتهى.

حديث آخر: روى الطبراني في "معجمه" حدثنا الحسين بن إسحاق التستري ثنا محمود بن خالد النمشقي ثنا سويد بن عبد العزيز ثنا يسار أبو الحكم عن أبي وائل شقيق بن سلمة عن أبي ذر، ويشرب بن حاصم رضى الله عنهما أنهما قالَا لعمر بن الخطاب، وقد أراد أن يستعمل بشر بن عاصم على عمل: سمعنا رسول الله ﷺ يقول: من ولي شيئاً من أمر المسلمين أتى به يوم القيامة حتى يوقف على جسر جهنم، فإن كان محسناً نجماً، وإن كان مسيئاً انحرق به الجسر، فهو في سبعين خريفاً، انتهى.

الآثار: روى النسائي في "كتاب الكنى" أخبرنا الهيثم بن مروان بن الهيثم بن عمران ثنا أبو عبد الله محمد بن بكر ثنا أبو عبد الرحمن يحيى بن حمزة، أخبرني الوليد بن أبي السائب أنه سمع مكحولاً يقول: لو خيرت بين ضرب عنق، وبين للقضاء لاخترت ضرب عنق، انتهى.

أثر آخر: روى ابن سعد في "الطبقات" (١) - في ترجمة أبي الدرداء: أخبرنا عفان بن مسلم ثنا معاذ بن زيد عن يحيى بن سعيد، قال: استعمل أبو الدرداء على القضاء، فأصبح الناس يهنونه، فقال: أتهنوتني بالقضاء، وقد جعلت على رأس مهواة منزلتها أبعد من عدن أئين، ولو علم الناس ما في القضاء، لأخذوه بالدول رغبة عنه وكرهية له، انتهى (٢).

(١) عند ابن سعد في "ترجمة أبي الدرداء"، ص ١١٧ - ج ٧ - الجزء الثاني منه - وتمامه: لو يعلم الناس ما في الأذان لأخذوه بالدول، رغبة فيه، وكرهياً عليه، انتهى.

(٢) قال ابن الهيثم في "الفتح"، ص ٤٦٠ - ج ٥: وأما ما في البخاري: «سبعة ينظم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله» إمام عادل، الحديث: «لا يتأذى بيعة أولاً» منقولة يده وحنه إلى أن يشكها عنه، فيظنه الله تعالى في عدله، «لا يمارض»، انتهى. قلت: يشهد لهذا ما أخرجه المصنف في "معجم الزوائد"، ص ١٦٢ - ج ٤ من أبي هريرة

الحديث الرابع : قال عليه السلام : « عدل ساعة خير من عبادة سنة » ؛ قلت : غريب بهذا اللفظ ، وروى إصحاق بن راهويه في " مسنده " أخبرنا جعفر بن عون الحرثي ثنا عفان بن جبيرة عن عكرمة عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : « يوم من إمام عادل ، أفضل من عبادة ستين سنة ، وحدث يقام في الأرض بحضه أزكى فيها من مطر أربعين يوماً » ، انتهى . وكذلك رواه الطبراني في " معجمه الوسيط " ، ورواه في " الكبير " عن عفان بن جبيرة الطائي عن أبي حريز الأزدي عن عكرمة به .

حديث آخر : روى أبو عبيد القاسم بن سلام في " كتاب الأموال " حدثنا هشيم عن زياد ابن عرق عن رجل عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « العادل في رعبته يوماً واحداً أفضل من عبادة العابد في أهله مائة سنة ، أو خمسين سنة » شك هشيم ، انتهى .

أحاديث الباب : فيه حديث : سبعة يظلهم الله في ظله إمام عادل ، أخرجه البخاري ، ومسلم ^(١) في " الزكاة " عن حفص بن عاصم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، قال : سبعة يظلهم الله في ظله ، يوم لا ظل إلا ظله : الإمام العادل ، وشاب نشأ بعبادة الله ، ورجل قلبه معلق في المساجد ، ورجلان تحابا في الله عز وجل ، اجتمعا عليه وتفرقا عليه . ورجل دعت امرأة ذات منصب وجمال ، فقال : إني أخاف الله ، ورجل تصدق فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه ، ورجل ذكر الله خالياً ففاضت عيناه ، انتهى . ولفظ مسلم : حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله ، والاول لفظ البخاري ، قال عبد الحق في " الجمع بين الصحيحين " : وهو المعروف ، وفي رواية لمسلم : ورجل قلبه معلق بالمسجد إذا خرج منه حتى يعود إليه ، والله أعلم .

حديث آخر : أخرجه مسلم ^(٢) عن عياض بن حماد أنه سمع النبي ﷺ يقول في خطبته : أصحاب الجنة ثلاث : ذو سلطان مقسط ، ورجل رحيم القلب لكل ذي قربى ، ومسلم عفيف

عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : مامن أمير عشرة إلا يؤتى به يوم القيامة مغلولاً لا يشك إلا العدل ، وقال : رواه أحمد ، ورواه رجال الصحيح ، انتهى . قال ابن المظفر في " المنتبه " ، ص ٤٦٠ - ج ٥ . وقد اجتنبه أبو حنيفة ، وصبر على الضرب والسجن حتى مات في السجن ، وقال : البحر عميق ، فكيف أجبره بالسباحة ؟ قال أبو يوسف : البحر عميق ، والسفينة وثقل ، والملاح ظالم ، قال أبو حنيفة : فكأنني بك فاضياً ، اه

(١) عند مسلم في " الزكاة " - باب فصل إغلاء الصدقة ، ص ٣٣١ - ج ١ ، وعند البخاري فيه " باب الصدقة باليمين " ، ص ١٩١ - ج ١ (٢) عند مسلم في " باب الصدقات التي يرف بها في الدنيا أهل الجنة " ، ص ٣٨٥ - ج ٢ ، وفي " المستدرک " في أوائل الأحكام ، ص ٨٨ - ج ٤

ذو عيال، مختصر، أخرجه قيل "الفتن"، وروى الحاكم في "المستدرک" فرواه في "الاحکام"، وقال: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه.

حديث آخر: عن عبدالله بن عمرو أن رسول الله ﷺ، قال: «إن المقسطين في الدنيا على منابر من نور عن يمين الرحمن، وكلنا يديه يمين، الذين يعدلون في حكمهم، وأهلهم، وما ولوا، انتهى. أخرجه مسلم^(١).

حديث آخر: أخرجه الترمذي^(٢) عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن أحب الناس إلى الله يوم القيامة، وأدناهم مجلساً منه إمام عادل، قال ابن القطان في "كتابه": وعطية العوفي مضعف، وقال ابن معين فيه: صالح، فالحديث به حسن، انتهى. حديث آخر: رواه البيهقي في "كتاب الاسماء والصفات" أخبرنا علي بن أحمد بن عبدان ثنا أحمد بن عبيد الصفار ثنا إبراهيم بن إسحاق ثنا أحمد بن يونس ثنا زهير ثنا سعد الطائي عن أبي مدلة أنه سمع أبا هريرة عن النبي ﷺ، قال: «ثلاثة لا ترد دعوتهم: الإمام العادل، والصائم حتى يفطر، ودعوة المظلوم»، انتهى.

حديث آخر: رواه البيهقي أيضاً من طريق ابن لميعة عن عبيد الله بن أبي جعفر عن عمرو ابن الأسود عن أبي أيوب، قال: قال رسول الله ﷺ: «يد الله مع القاضى حين يقضى»، وقال: فقد ترد به ابن لميعة، انتهى. وفي "الطبقات" لابن سعد^(٣) عن الشعبي، قال: كان مسروق قاضياً، وكان لا يأخذ على القضاء رزقاً، وقال: «لأن أقصى بقضية فأوافق الحق، أحب إلى من رباط سنة في سبيل الله، انتهى.

الحديث الخامس: قال عليه السلام: «من طلب القضاء، وكل إلى نفسه، ومن أجبر عليه نزل عليه ملك يسده»، قلت: أخرجه أبو داود، والترمذي، وابن ماجه^(٤) عن إسرائيل

(١) عند مسلم في "الإمامة" ص ١٢١ ج ٢ - باب فتنه الأمير العادل، ص ١٢١ ج ٢، وفي "المستدرک" في "الاحکام"، ص ٨٨ ج ٤، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، وقد أخرجاه جميعاً، ولكن قال الزيلعي المخرج: أخرجه مسلم فقط، ووافقه الحفاظ ابن حجر في "الدراية"،

(٢) عند الترمذي في "الاحکام" - باب ماجاء في الإمام العادل، ص ١٧١ ج ١

(٣) عند ابن سعد في "الطبقات" في ترجمة مسروق بن الأجاج، ص ٥٥ - الجزء الأول من الحصة السادسة -

(٤) عند أبي داود في "القضاء" - باب في طلب القضاء، ص ١٤٧ ج ٢، وعند الترمذي في "الاحکام" - باب ماجاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في القاضي، ص ١٧٠ ج ١، وعند ابن ماجه في "الاحکام" - باب ذكر القضاء، ص ١٦٨، وفي "المستدرک" في "الاحکام"، ص ٩٢ ج ٤، وصححه، وثبته القمي في "تفصيله"، فصحه

عن عبد الأعلى بن حامر الثعلبي عن بلال بن أبي موسى ، ويقال : ابن مرداس عن أنس ، قال : قال رسول الله ﷺ : من سأل القضاء ، وكل إلى نفسه ، ومن أجبر عليه نزل إليه ملك ففسده ، انتهى . ولفظ أبي داود فيه : من طلب القضاء ، واستعان عليه ، وكل إليه ، ومن لم يطلبه ، ولم يستعن عليه أنزل الله ملكا يسده ، انتهى . وأخرجه الترمذي أيضاً عن أبي عروثة عن عبد الأعلى الثعلبي عن بلال بن مرداس الفزاري عن خيشمة عن أنس مرفوعاً : من ابتغى القضاء ، وسأل فيه شفعه ، وكل إلى نفسه ، ومن أكره عليه أنزل الله عليه ملكا يسده ، انتهى ، وقال : حسن غريب ، وهو أصح من حديث إسرائيل ، انتهى . وبالسند الأول رواه أحمد ، وإسحاق بن راهويه ، والبراري "مسائديم" ، والحاكم في "المستدرک" ، وقال : حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ، انتهى . وذهل المنذرى في "مختصره" عن ابن ماجه ، فزاه للترمذي قطعاً ، قال ابن القطان في "كتابه" : هذا حديث يرويه أبو عروثة عن عبد الأعلى حامر الثعلبي عن بلال بن مرداس عن خيشمة عن أنس ، قال : وخيشمة بن أبي خيشمة البصري لم تثبت عدالته ، قال ابن معين : ليس بشيء ، وبلال ابن مرداس الفزاري مجهول الحال ، روى عنه عبد الأعلى بن حامر ، والسدّي ، وجد الأعلى ابن حامر ضعيف ، قال : والمجب من الترمذي ، فانه أورد الحديث من رواية إسرائيل عن عبد الأعلى عن بلال بن أبي موسى عن أنس ، ثم قال في رواية أبي عروثة المتقدمة : إنها أصح من رواية إسرائيل ^(١) ، قال : وإسرائيل أحد الحفاظ ، ولولا ضعف عبد الأعلى كان هذا الطريق خيراً من طريق أبي عروثة الذي فيه خيشمة ، وبلال ، انتهى كلامه .

قوله : روى أن الصحابة رضی الله عنهم تقلدوا القضاء من معاوية ، والحق كان يد على في نوبته ، والثابون تقلدوا القضاء من الحجاج وكان جائراً ؛ قلت : ترى أبو الرداء القضاء بالشام وبها مات ، وكان معاوية استشاره فيمن يولى بعده ، فأشار عليه بفضالة بن عبيد الأنصاري ، فولاه الشام بعده ، وأما إن الحق كان يد على في نوبته ، فالدليل عليه قول النبي ﷺ لعمار : "تفتك الفئة الباغية" ، ولا خلاف أنه كان مع على ، وقتله أصحاب معاوية ، قال إمام الحرمين في "كتاب الإرشاد" : وعلى رضي الله عنه كان إماماً حقاً في ولايته ، ومقاتلوه بغاة ، وحسن الظن بهم يقتضى أن يظن بهم قصد الخير ، وإن أخطأوه ، وأجمعوا على أن علياً كان مصيباً في قتال أهل الجمل ، وهم طلحة ، والزبير ، وعائشة ، ومن معهم . وأهل صفين ، وهم معاوية ، وعسكره ، وقد أظهرت عائشة الندم ،

(١) قال ابن المظفر في "الفتح" ، ص ٦٠ - ج ٥ : وأصح من الكل حديث البخاري ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا أيها الزمن بن سيرة لاتزال الامارة ، فانك إن أوتيتها من مسألة ، وكلت إليها ، وإن أوتيتها من غير مسألة أحتط عليها ، انتهى .

كما أخرجه ابن عبد البر في "كتاب الاستيعاب" عن ابن أبي عتيق، وهو عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن ابن أبي بكر الصديق، قال: قالت عائشة لابن عمر: يا أبا عبد الرحمن، مامنك أن تنهاني عن سيدي ١٩ قال: رأيت رجلاً غلب عليك - يعني ابن الزبير - فقالت: أما والله لو نبيتني ما خرجت، انتهى. وفي "الطبقات" لابن سعد أن عثمان أفرد معاوية بالشام، فلما ولي على بن أبي طالب الخلافة بعد عثمان، قال: معاوية: والله لا ألى له شيئاً أبداً، ولا أبايه، ولا أقدم عليه، حتى كانت الوقعة بينهما ببصين، في المحرم، سنة سبع وثلاثين، فاقتلوا قتالا شديداً، ورجع على الكوفة بأصحابه مختلفين عليه، ورجع معاوية إلى الشام بأصحابه متفقين عليه، وأقر فضالة بن عبيد الأنصاري على قضائه بالشام، مختصراً.

وأما تقلد الولاية من الحجاج: فروى البخاري في "تاريخه الوسيط" حدثنا عمرو بن علي ثنا أبو داود عن سليمان بن معاذ عن أبي إسحاق، قال: كان أبو بردة على قضاء الكوفة، فمزله الحجاج، وجعل أمه (٢) مكانه، انتهى. وقال في مكان آخر: حدثنا الحسن بن رافع ثنا ضمرة، قال استفتى الحجاج أبا بردة بن أبي موسى، وأجلس معه سعيد بن جبير، ثم قتل سعيد بن جبير، ومات الحجاج بعده بستة أشهر، ولم يقتل بعده أحداً، انتهى. وفي "تاريخ أصبهان" للحافظ أبي نعيم في "باب العين المهملة" عبد الله بن أبي مريم الأموي، ولي القضاء في أصبهان للحجاج، ثم عزله الحجاج، وأقام محبوساً بواسطة، فلما هلك الحجاج رجع إلى أصبهان، وتوفي بها، انتهى. وقال ابن القطان في "كتابه" في باب الاستسقاء: وطلحة بن عبد الله بن صوف أبو محمد الذي يقال له: طلحة الندي ابن أخي عبد الرحمن بن صوف تقلد القضاء من يزيد بن معاوية على المدينة، وهو تابعي، يروي عن ابن عباس، وأبي هريرة، وأبي بكرة، انتهى.

الحديث السادس: قال عليه السلام: وإنما بنيت المساجد لذكر الله تعالى وللحكم، قلت: غريب بهذا اللفظ؛ وأخرجه مسلم: ليس فيه: الحكم، رواه في "الطهارة" من حديث أنس (٣) قال: بينما نحن في المسجد مع رسول الله ﷺ إذ جاء أعرابي، فقام يبول في المسجد، فقال أصحاب رسول الله ﷺ: مه مه، فقال عليه السلام: لا ترزموه، دعوه، فتركوه حتى بال، ثم إنه عليه السلام دحاه، فقال له: إن هذه المساجد لا تصلح لشيء من هذا البول، ولا القذر، وإنما هي لذكر الله، والصلاة وقراءة القرآن، قال: وأمر رجلاً من القوم فدحا ببلو من ماء، فغسله عليه، انتهى.

(١) اسمه أبو بكر، كما في "الدرية"، (٢) عند مسلم في "الطهارة". باب وجوب غسل البول، وغيره. من التباينات إذا حصلت في المسجد، ص ١٣٨، وعنه ابن ماجه فيه "باب الأرض يسهها البول كيف تغسل"، ص ٤٠ - ج ١

ورواه ابن ماجه في "سننه" حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا علي بن مسهر عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، قال : دخل أعرابي المسجد ، فذكر نحوه ، وفي آخره : فقال : إن هذا المسجد لا يزال فيه ، وإنما بنى لذكر الله ، وللصلاة ، ثم أمر بسجل من ماء ، فأفرغ عليه ، انتهى .

الحديث السابع : روى أن النبي ﷺ كان يفصل الخصومات في معتكفه ؛ قلت : فيه أحاديث : فأخرج الجماعة ^(١) - إلا الترمذي - عن كعب بن مالك أنه قاضى بن أبي حنيفة ديناً كان له عليه في المسجد ، فارتفعت أصواتهما حتى سمعهما رسول الله ﷺ وهو في بيته ، فخرج إليهما حتى كشف بصف حجرته ، فنادى : يا كعب ، قال : ليلك يا رسول الله ، فأشار بيده أن يضع الشطر من دينك ، قال كعب : قد فعلت يا رسول الله ، قال : قم فاقضه ، انتهى . ذكره البخاري في "الأشخاص" ^(٢) - وفي "الشهادات" ، ومسلم في "اليروع" ، وأبو داود ، والنسائي في "القضاء" ، وابن ماجه في "الأحكام" ، قال ابن تيمية في "المتقى" : فيه جواز الحكم في المسجد .

حديث آخر : أخرجه في "الصحيحين" ^(٣) عن سهل بن سعد في - قصة اللعان - أن رجلاً ، قال : يا رسول الله أرأيت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً ، إلى أن قال : فلاعنا في المسجد ، وأما شاهد . حديث آخر : رواه الطبراني في "معجمه" حدثنا محمد بن أحمد بن البراء ثنا علي بن المديني ثنا هشام بن يوسف عن القاسم بن فياض عن خلاد ^(٤) بن عبد الرحمن عن سعيد بن المسيب عن ابن عباس ، قال : بينما رسول الله ﷺ يخطب يوم الجمعة إذ أتى رجل فتخطى الناس ، حتى قرب إليه ، فقال : يا رسول الله أقم عليّ الحد ، فقال له : اجلس ، اجلس ، وقام الثانية ، فقال : يا رسول الله أقم عليّ الحد ، فقال : اجلس ، اجلس ، وقام الثالثة ، فقال : يا رسول الله أقم عليّ الحد ، فقال : وما حدك ؟ قال : أتيت امرأة حراماً ، فقال عليه السلام لعل ، وابن عباس ، وزيد بن حارثة ، وعثمان بن عفان :

(١) عند البخاري في "الصلاة" - باب القضاء والملازمة في المسجد ، ص ٦٥ - ج ١ ، و "باب رفع الصوت في المسجد" ، ص ٩٧ - ج ١ ، و "باب الملازمة" ، ص ٣٢٧ - ج ١ ، و "باب الصلح" - باب هل يشتر الإمام بالصلح ، ص ٣٧٣ - ج ١ ، و "باب الصلح بالدين واليمين" ، ص ٣٧٤ - ج ١ ، وعند مسلم في "اليروع" - باب استحباب الوضوء من الدين ، ص ١٦ - ج ١ ، وعند أبي داود في "القضاء" - باب في الصلح ، ص ١٤٩ - ج ٢ ، وعند النسائي في "باب إشارة الحاكم على الخصم بالصلح" ، ص ٣٠٩ - ج ٢ ، وعند ابن ماجه في "الأحكام" - باب الحيس بالدين ، ص ١٧٧ - ج ٢

(٢) قلت : ليس الحديث عند البخاري في "باب ما يذكر في الأشخاص ، والخصومة بين المسلم واليهودي" ، ثم أخرجه في "باب الملازمة" ، ص ٣٢٧ - ج ١ ، وقد حررت قبيل هذا بخارج هذا الحديث ، عند البخاري

(٣) عند البخاري في "الطلاق" - باب التلاعن في المسجد ، ص ٨٠ - ج ٢ ، وعند مسلم في "الطلاق" ، ص ٢٨٩ - ج ١

(٤) خلاد بن عبد الرحمن بن جندب الصنعائي الأنباري روى عن سعيد بن المسيب ، وشقيق بن نور ، وسعيد ابن جبيرة ، وطاوس ، ومجاهد ، ذكره - ابن حبان ، وكان من الصالحين ، كذا في "البيان" ، ص ١١٣ - ج ٣

انطلقوا ، فاجلدوه مائة ، ولم يكن تزوج ، فقيل : يا رسول الله ، ألا تجلد التي خبت بها ؟ فقال له عليه السلام : من صاحبك ؟ قال : فلاة ، فدعاها ، ثم سأها ، فقالت : يا رسول الله كذب علي ، والله إني لأعرفه ، فقال له عليه السلام : من شاهدك ؟ قال : يا رسول الله مالي شاهد ، فأمر به ، فجلد حد الفرية ثمانين ، انتهى .

قوله : وروى أن الخلفاء الراشدين كانوا يجلسون في المساجد لفصل الخصومات ؛ قلت : غريب ؛ وفي " صحيح البخاري ^(١) " - في باب من قضى ولاعن في المسجد : ولاعن عمر عند منبر النبي ﷺ ، وقضى شرح ، والشعب ، ويحيى بن يعمر في المسجد ، وقضى مروان على زيد بن ثابت باليمين عند المنبر ، وروى النسائي في " كتاب الكنى " أخبرنا عمرو بن علي حدثني سليمان بن مسلم العجلي أبو المجل ، قال : رأيت الشعبي ، وابن أشوع يقضيان في المسجد ، انتهى . وروى ابن سعد في " الطبقات " أخبرنا معن بن عيسى ثنا مالك بن أنس عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه رأى أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم يقضى في المسجد عند القبر ، وكان على القضاء بالمدينة في ولاية عمر بن عبد العزيز ، انتهى . أخبرنا معن بن عيسى ثنا سعيد بن مسلم بن بابك ، قال : رأيت سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف يقضى في المسجد ، فكان قد ولي قضاء المدينة . انتهى . أخبرنا محمد بن عمر ، قال : لما ولي أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم إمرة المدينة لعمر بن عبد العزيز ، ولي أبا طوالة القضاء بالمدينة ، فكان يقضى في المسجد ، انتهى ، قال : وأبو طوالة يروى عن أنس ، وهو ثقة ، انتهى . أخبرنا عبد الله بن جعفر ^(٢) ثنا عبيد الله بن عمرو عن إسماعيل بن أبي خالد ، قال : رأيت شريحاً يقضى في المسجد ، انتهى . أخبرنا حجاج بن نصير ^(٣) ثنا الأسود بن شيبان ، قال : رأيت الشعبي ، وهو يومئذ قاضي الكوفة ، يقضى في المسجد ، انتهى .

الحديث الثامن : قال عليه السلام : « للمسلم على المسلم ست حقوق » ، وذكر منها شهود الجنائز ، وعود المريض ؛ قلت : أخرجه مسلم ^(٤) في " كتاب الأدب " عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « حق المسلم على المسلم خمس : رد السلام ، وتشميت العاطس ، وإجابة الدعوة ، وعيادة المريض ، واتباع الجنائز ، وإذا استنصحك فانصح له » ، انتهى .

(١) عند البخاري في " الأحكام - باب من قضى ولاعن في المسجد " ، ص ١٠٦٢ - ج ٢

(٢) عند ابن سعد في " الطبقات " ، ص ٩٦ - ج ٦ - الجزء الأول من السادس -

(٣) عند ابن سعد : ص ١٧٦ - ج ٦ في " ترجمة طاهر الشعبي " ، (٤) عند مسلم في " الآداب " ، ص ٢١٣ - ج ٢ ،

وعند البخاري في " الجنائز - باب الأسر باتباع الجنائز " ، ص ١٦٦ - ج ١

ورواه البخارى بلفظ : للمسلم على المسلم خمس ، فذكرها ليس فيه : وإذا استنصحك فانصح له ، ذكره في "الجتاز" ، ورواه ابن حبان في صحيحه في النوع الثالث والثلاثين ، من القسم الثالث عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً ، بلفظ مسلم سواء ، إلا أنه قال فيه : وإذا عطس ، الحمد لله ، فشمته .

حديث آخر : روى البخارى في "كتاب المفرد في الأدب" من حديث عبد الرحمن بن زياد ابن أنعم الأفریقی حدثني أبي قال : كنا غزاة في البحر زمن معاوية ، فانضم مركبنا إلى مركب أبي أيوب الأنصاري ، فلما حضر غداًنا أرسلنا إليه ، فأتانا ، فقال : دعوتوني وأنا صائم ، فلم يكن لي بد من أن أجيبكم ، لأنني سمعت رسول الله ﷺ يقول : إن للمسلم على أخيه ست خصال واجبة ، إن ترك منها شيئاً فقد ترك حقاً واجباً عليه لأخيه : يسلم عليه إذا لقاه ، ويحييه إذا دعاه ، ويشمته إذا عطس ، ويموده إذا مرض ، ويحضره إذا مات ، وينصحه إذا استنصحه ، انتهى . وفيه زيادة ذكر الوجوب .

الحديث التاسع : حديث النبي عن ضيافة أحد الخصمين ؛ قلت : رواه إسحاق بن راهويه في "مسنده" ، أخبرنا محمد بن الفضل عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن ، قال : جاء رجل ، فقول على علي فأضافه ، فلما قال له : إني أريد أن أعاصم ، فقال له علي : تحول ، فإن النبي ﷺ نهانا أن نصيف الخصم ، إلا ومعه خصمه ، انتهى . ورواه عبد الرزاق في "مصنفه" حدثنا يحيى بن العلاء عن إسماعيل بن مسلم به ، ورواه الدارقطني في "كتاب المتوفى والمختلف" عن جارية بن هرم أبي الشيخ الفقيهي عن إسماعيل بن مسلم به .

طريق آخر : رواه الطبراني في "معجمه الوسيط" ^(١) حدثنا علي بن سعيد الرازي ثنا موسى ابن سهل الرملي ثنا محمد بن عبد العزيز الواسطي ثنا القاسم بن غصن عن داود بن أبي هند عن حرب بن أبي الأسود الرملي عن أبيه عن علي ، قال : نهى النبي ﷺ أن يصيف أحد الخصمين دون الآخر ، انتهى . وقال : تهرد به الواسطي .

الحديث العاشر : قال عليه السلام : إذا ابتلى أحدكم بالقضاء ، فليُسوِّ بينهم في المجلس ، والإشارة ، والنظر ؛ قلت : رواه إسحاق بن راهويه في "مسنده" أخبرنا بقية بن الوليد

(١) قال المهيني في "معجم الزوائد" باب اللجوء بين الخصمين ، ١٦٧ - ج ٤ : رواه الطبراني في "الواسط"، وفيه : الميثم بن هزن ، ولم أجد من ذكره ، وبقيته رجاله عظام ؛ قلت : وللتفريح يده : القاسم بن هزن ، ولعل الصواب مقلد المهيني ، وراجع له "الاسان" .

عن إسماعيل بن عياش حدثني أبو بكر التميمي عن عطاء بن يسار عن أم سلة، قال: قال رسول الله ﷺ: «من ابتلى بالقضاء بين المسلمين، فليساو بينهم في المجلس، والإشارة، والنظر، ولا يرفع صوته على أحد الخصمين، أكثر من الآخر»، انتهى. وبهذا السند والمتن رواه الطبراني في "معجمه". طريق آخر: أخرجه الدارقطني في "سننه" (١) عن عباد بن كثير عن أبي عبد الله عن عطاء بن يسار عن أم سلة عن النبي ﷺ قال: «من ابتلى بالقضاء بين المسلمين (٢) فليعدل بينهم في لحظه، وإشارته، ومقعدته»، انتهى.

[بقية الأبواب والفصول ليس فيها شيء]

كتاب الشهادات

الحديث الأول: قال عليه السلام، للذي شهد عنده: «لو سترته بثوبك لكان خيراً لك»؛ قلت: الذي قاله له النبي ﷺ هذا القول لم يشهد عنده بشيء، ولكنه حل ماعزاً على أن اعترف عند النبي ﷺ بالزنا، كما رواه أبو داود، والنسائي (٣) عن سفيان عن زيد بن أسلم عن يزيد بن نعيم عن أبيه نعيم بن هزال أن ماعزاً أتى النبي ﷺ، فأقر عنده أربع مرات، فأمر برجمه، وقال لهزال: «لو سترته بثوبك كان خيراً لك»، انتهى. ثم أخرج أبو داود عن ابن المنكدر أن هزالاً أمر ماعزاً أن يأتي النبي ﷺ فيخبره، انتهى. بلفظ أبي داود، وذكره النسائي بهما؛ ورواه عبد الرزاق في "مصنفه"، ولفظه: أن النبي ﷺ قال لهزال: «لو سترته بثوبك كان خيراً لك»، قال: وهزال هو الذي كان أمره أن يأتي النبي ﷺ، انتهى. وأخرجه النسائي أيضاً من طريق أبي داود الطيالسي ثنا شعبة عن يحيى بن سعيد عن محمد بن المنكدر عن ابن هزال عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: «يا هزال لو سترته بثوبك كان خيراً لك»، انتهى. وكذلك رواه الحاكم

(١) عند الدارقطني في "الاصحاح"، ص ٥١١، وفي سننه أبو عبد الله، قال الحافظ ابن حجر في "الميزان - والتهذيب": «أبو عبد الله المصري مولد لإسماعيل بن عبيد بن عطاء بن يسار، وعنه بكر بن سوادة مجهول من السادسة، انتهى».

(٢) وفي "مسند فتح البدر"، ص ٤٦٩ - ج ٥، وفي أبي داود أن عبد الله بن الزبير خلع ماعزاً عن الزبير إلى سعيد بن النضر، وهو على السرير، فجلس عمرو بن الزبير على السرير، فلما جاء عبد الله بن الزبير وسع له سعيد من شقه الآخر، فقال: هات، فقال عبد الله: الأرض الأرض. فقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو قال: سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجلس الحصان بين يدي الناس، انتهى. قلت: لم أجد هذه القصة فيما عدا من نسخة أبي داود، وإن كان الحديث مذكوراً فيها (٣) عند أبي داود في "الحدود - باب السر على أهل الحدود"، ص ٢٤٥ - ج ٢، ولم أجد في "الصغرى"، فلنأتي هذا الحديث، والله أعلم.

في "المستدرک" (١) وزاد : قال شعبه : قال يحيى ، قد كرت هذا الحديث بمجلس فيه يزيد بن نعيم بن هزال ، فقال يزيد : هذا هو الحق ، هذا حديث جدى ، انتهى . وقال حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ، انتهى . وكذلك رواه البراء في "مسنده" ، وقال : لانتم لمزال غير هذا الحديث ، انتهى . ورواه أحمد في "مسنده" من طرق ، وسمى للمرأة في بعضها ، ولفظه عن هزال قال : كانت له جارية يقال لها : فاطمة قد أملكك ، وكانت ترعى غنما لهم ، وأن ماعزاً وقع عليها ، فأخذه هزال ، فطعنه ، وقال له : انطلق إلى النبي ﷺ ، الحديث ، ويراجع : ويسند الطيالسي أيضاً رواه الطبراني في "معجمه" ، ولفظه عن هزال أنه قال لماعز : اذهب إلى رسول الله ﷺ فأخبره خبرك ، فانك إن لم تخبره أنزل الله على رسوله خبرك ، ولم يزل به حتى انطلق إلى رسول الله ﷺ ، فأخبره ، الحديث . وفي آخره : ثم قال عليه السلام لمزال ، وضرب يده على ركبته : يا هزال لو سترته بثوبك كان خيراً لك ، ورواه ابن سعد في "الطبقات" (٢) أخبرنا محمد بن عمر - هو الواقدى - حدثني هشام بن عاصم عن يزيد بن نعيم بن هزال عن أبيه عن جده ، قال : أتى ماعز إلى النبي ﷺ فاعترف عنده بالزنا ، وكان محصناً ، فأمر به عليه السلام ، فأخرج إلى الحرة ، ورجم بالحجارة ، ففر يمدو ، فأدركه عبد الله بن أنيس بوظيف حمار ، فضر به حتى قتله ، وأخبر النبي ﷺ ، فقال : هلا تركتموه ؟ ثم قال : يا هزال بئس ما صنعت ، لو سترته بطرف ردائك لكان خيراً لك ، قال : يا رسول الله لم أدر أن في الأمر سعة ، ودعا رسول الله ﷺ المرأة التي أصابها ، فقال لها : اذهبي ، ولم يسألها عن شيء ، انتهى . ورواه مالك في "الموطأ" (٣) مرسل من رواية أبي مصعب ثنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ قال لرجل من أسلم ، يقال له هزال : يا هزال لو سترته بردائك لكان خيراً لك ، قال يحيى : قد كرت هذا الحديث في مجلس فيه يزيد بن نعيم بن هزال الأسلي ، فقال : يزيد هذا حديث جدى هزال ، وهذا الحديث حق ، انتهى . قال ابن عبد البر هزال روى عنه ابنه ، ومحمد بن المنكدر حديثاً واحداً ، وما أظن له غيره ، قول النبي ﷺ : يا هزال لو سترته بثوبك كان خيراً لك ، وكذلك قال البخارى في "معجمه" ، وقال ابن سعد في "الطبقات" : هزال الأسلي أبو نعيم بن هزال ، وهو الذى أمر ماعزاً الأسلي أن يأتي النبي ﷺ فيقر عنه بالذى صنع ، وماعز بن مالك الأسلي أسلم ، وصحب النبي ﷺ ، انتهى . وقال المنذرى في "حواشى السنن" :

(١) في "المستدرک" ، في "الحجود" ، ص ٣٦٣ - ج ٤ ، وعند أحمد : في "مسند هزال" ، ص ٢١٦ - ج ٥ ، وفي لفظ : فأخبر هزالاً ، بدل : فأخذه هزال ، كما في التنزيح (٢) عند ابن سعد في "تريجة هزال" ، ص ٥٢ - ج ٤ - القسم الثانى ، من الجزء الرابع - وفيه : ففر يمدو قبل الطبق ، فأدركه بالمكن ، انتهى . (٣) قلت : وعند مالك في "الموطأ" ، في نسخة يحيى أيضاً في "باب مله" في الجزء ، ص ٣٤٨

فمن بن هزال قيل : لاصحبه له ، وإنما الصحبة لأبيه هزال ، وهزال - بفتح الهاء ، وتقديد الزاى المفتوحة - أسلى له صحبة ، سكن المدينة ، وكان مالك أبو ماعز قد أوصى بابنه ماعزاً ، وكان في حجره يكفله ، وماعز بن مالك الأسلى له صحبة ، معدود في المدنيين ، كتب له النبي ﷺ كتاباً بإسلام قومه ، روى عنه ابنه عبدالله بن ماعز حديثاً واحداً ، وذكر البغوي أن الذي كتب له النبي ﷺ الكتاب غير صاحب الذنب ، وفي الرواة أيضاً ماعز القمي سكن البصرة ، وروى عن النبي ﷺ أن رجلاً سأل النبي ﷺ أى الأعمال أفضل ؟ قال : إيمان بالله وجهاد في سبيله ، ثم حجة بارة ، وصاحب الذنب اسمه ماعز ، وقيل : اسمه غريب ، وماعز لقبه ، والمرأة التي وقع عليها اسمها فاطمة جارية هزال ، انتهى كلامه .^(١)

الحديث الثاني : حديث تلقينه عليه السلام البرء ، وكذلك أصحابه ؛ قلت : أما تلقينه عليه السلام البرء ، فقد تقدم في " الحدود " للخيارى عن ابن عباس في حديث ماعز ، قال له عليه السلام : لمالك قلت ، أو غمزت ، أو نظرت ؟ قال : لا ، قال : أفنكته ؟ قال : نعم ، قال : فمئذ ذلك أمر برجه ، انتهى . وأخرج أبو داود ، والنسائي^(٢) ، وابن ماجه عن حماد بن سلمة عن إسحاق بن عبد الله ابن أبي طلحة عن أبي المنذر مولى أبي ذر عن أبي أمية الخزومي أن النبي ﷺ أتى بلصر قد اعترف اعترافاً ، ولم يوجد معه متاع ، فقال له رسول الله ﷺ : ما إخالك سرقت ، قال : بلى ، فأعاد عليه مرتين ، أو ثلاثاً ، فأمر به فقطع ، انتهى . ورواه أحمد في " مسنده " ، والطبراني في " معجمه " ، وفيه ضعيف ، فإن أبا المنذر هذا مجهول ، لم يرو عنه إلا إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة ، قاله المنذرى .

وله طريق آخر : عند الحاكم في " المستدرک " ^(٣) عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن يزيد بن خصيفة عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبي هريرة أن النبي ﷺ أتى بسارق سرق شملة ، فقال عليه السلام : ما إخاله سرق ، فقال السارق : بلى يا رسول الله ، فقال : اذهبوا به فاقطعوه ، وقال : على شرط مسلم ؛ ورواه أبو داود في " مراسيله " عن الثوري عن يزيد بن خصيفة به مرسلًا ، وقد تقدم في " السرقة - في حديث الحسم " .

(١) قلت : وفي " الطبقات " في ترجمة هزال الأسلى ، قال : كان أبو ماعز قد أوصى إلى بابنه ماعز ، وكان يجرى أكفله بأحسن ما يكفل به أحد أحداً ، فجاء يوماً ، فقال لي : إني كنت أطلب ميرة ، امرأة كنت أمرها ، حتى نلت منها الآن ما كنت أريد ، انتهى . فيعرف من هذا أن اسمها ميرة ، والله أعلم .
(٢) عند النسائي في " السرقة - باب تعقب السارق " ، ص ٢٥٤ - ج ٢ ، وعند أبي داود في " الحدود - باب في التطيع في الحد " ، ص ٢٤٦ - ج ٢ ، وعند أحمد في " مسند أبي أمية الخزومي " ، ص ٢٩٣ - ج ٥ .
(٣) في " المستدرک - في الحدود - باب ألحق عن الشفاعة في الحدود " ، ص ٣٨١ - ج ٤ ، وفي لفظه بمن اختصار .

وله طريق آخر : رواه الطبراني في "معجمه" حدثنا إبراهيم بن سويد الأصماني ثنا الحسين ابن حرب ثنا الفضل بن موسى عن جعفر بن عبد الرحمن أخبرني السائب بن يزيد ، قال : أتى برجل إلى النبي ﷺ ، قيل له : إن هذا سرق ، قال : ما إخاله فعل ، قالوا : يا بني الله إن هذا سرق ، قال : ما إخاله فعل ، حتى شهد على نفسه شهادات ، فقال : اذهبوا به فاقطعوه .

وأما تلقين الصحابة ، فقيه عن أبي بكر ، وعمر ، وعلي ، وابنه الحسن ، وأبي هريرة ، وأبي مسعود ، وأبي الدرداء ، وعمر بن العاص ، وأبي واقد الليثي .

لحديث أبي بكر : أخرجه أحمد في "مسنده" (١) عن عامر (٢) عن عبد الرحمن بن أبيزى عن أبي بكر الصديق ، قال : كنت عند النبي ﷺ جالسا فجاء ماض ، فاعترف عنده مرة ، ثم جاء فاعترف عنده الثانية ، فرده ، ثم جاء ، فاعترف الثالثة ، فرده ، فقلت له : إنك إن اعترفت الرابعة رجلك ، قال : فاعترف الرابعة ، فحبسه ، ثم سأل عنه ، فقالوا : لانم إلا خيرا ، فأمر به فرجم ، انتهى .

وحديث عمر : رواه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا ممر عن طلوس عن عكرمة بن خالد ، قال : أتى عمر بن الخطاب برجل ، فقال له : أسرقت ؟ فقال : لا ، فتركه ، انتهى . وروى ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا محمد بن بكر عن ابن جريج عن عكرمة بن أبي خالد ، قال : أتى عمر بسارق قد اعترف ، فقال عمر : إني لأرى يد رجل ما هي بيد سارق ، فقال الرجل : والله ما أنا بسارق ، فأرسله عمر ، ولم يقطعه ، انتهى .

وحديث علي : روى من وجوه : أحدها : عند أحمد ، والبيهقي عن الشعبي ، قال : جرى بشرaxe الهمدانية إلى علي بن أبي طالب ، فقال لها : لعل رجلا وقع عليك وأنت نائمة ؟ قالت : لا ، قال : لعله استكرهك ؟ قالت : لا ، يلقتها لعلها تقول : نعم ، وقد تقدم في "الحدود" .

آخر : روى أبو يعلى الموصلي في "مسنده" حدثنا عبيد الله بن عمر ثنا عثمان بن عمر ثنا شيخ من أهل الكوفة يقال له : أبو الحية التيمي ، قال : حدثنا أبو مطر ، قال : رأيت عليا أتى برجل ، قيل : إنه سرق جملا ، فقال له : ما أراك سرفت ، قال : بلى ، قال : فلعله شبه عليك ، قال : بلى سرفت ، قال : يا قنبر ، اذهب به فأوقد النار ، وادع الجزار ، وشد يده حتى أجمى ، فلما جاء إليه ، قال له : أسرفت ؟ قال : لا ، فتركه ، انتهى .

(١) عند أحمد في - مسند أبي بكر الصديق - ص ٨ - ج ١ (٢) طاهر هذا هو الذي الامام ، كما يعرف من ترجمة عبد الرحمن بن أبيزى ، وراجع ترجمة عبد الرحمن بن أبيزى في "التهذيب" ،

طريق آخر : روى عبد الرزاق في "مصنفه - في كتاب أهل الكتاب" أخبرنا معمر عن الأعمش عن أبي عمرو الشيباني ، قال : أتى علي بن أبي طالب ، فأسلم ، ثم ارتد عن الإسلام ، فقال له علي : لعلك ارتدلت لتصيب ميراثاً ، ثم ترجع إلى الإسلام ؟ قال : لا ، قال : فارجع ، فلعلك خطبت امرأة فأبوا أن ينكحوكها ، فأردت أن تزوجها ، ثم ترجع إلى الإسلام ؟ قال : لا ، قال : فارجع إلى الإسلام ، قال : أما حتى ألقى المسيح ، فلا ، فأمر به علي ، فضربت عنقه ، ودفع ميراثه إلى ولده من المسلمين ، انتهى ، وروى في "السرقة" أخبرنا ابن جريج قال : سمعت عطاء ، يقول : كان من معنى يؤتى إليه بالسارق ، فيقول : أسرقت ؟ قل : لا ، قل : لا ، علي أنه سمي أباً بكر ، وعمر ، وأخبرني أن علياً أتى بسارقين ، معهما سرقتهما ، فخرج فضرب الناس عنهما ، حتى تفرقا عنهما ، ولم يدعهما ، ولم يسألهما ، انتهى .

وحديث الحسن : رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا حميد بن عبد الرحمن عن حسن ابن صالح عن غالب أبي الهذيل ، قال : سمعت سيباً أبا سالم يقول : شهدت الحسن بن علي ، وأتى برجل أقر بسرقة ، فقال له الحسن : لعلك اختلست ؟ ، لكن يقول : لا ، انتهى .

وحديث أبي هريرة : رواه ابن أبي شيبة أيضاً حدثنا محمد بن بشر ثنا سعيد بن أبي عروبة عن سليمان التاجي عن أبي المتوكل أن أبا هريرة أتى بسارق ، وهو يومئذ أمير ، فقال : أسرقت أسرقت ؟ قل : لا ، قل : لا ، مرتين ، أو ثلاثاً ، انتهى .

وحديث أبي مسعود : رواه ابن أبي شيبة أيضاً حدثنا شريك عن جابر عن مولى لأبي مسعود عن أبي مسعود ، قال : أتى برجل سرق ، فقال : أسرقت ؟ قل : وجدته ، قال : وجدته ، غلطي سبله ، انتهى . ورواه محمد بن الحسن في "كتاب الآثار" أخبرنا أبو حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي ، قال : أتى أبو مسعود الأنصاري امرأة سرقته ، فقال : أسرقت ؟ فقلت : لا ، فقالت لا ، فتركها ، انتهى . وكذلك رواه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا الثوري عن حماد عن إبراهيم به .

وحديث أبي الدرداء : فرواه عبد الرزاق أيضاً أخبرنا الثوري عن علي بن الأقرع عن يزيد ابن أبي كبشة عن أبي الدرداء أنه أتى امرأة سرقته ، فقال لها : سلامة ، فقال لها : يا سلامة ، سرقته ؟ فقلت : لا ، قالت : لا ، فدرأ عنها ، انتهى . ورواه محمد بن الحسن أيضاً أخبرنا أبو حنيفة ثنا إبراهيم محمد بن المنتشر عن أبيه عن يزيد بن أبي بشر به : ورواه ابن أبي شيبة أيضاً حدثنا وكيع عن سفيان عن علي بن الأقرع به .

وحديث عمرو بن العاص : رواه ابن يونس في " تاريخ مصر " حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن يونس ثنا يعقوب بن إبراهيم النورقي ثنا يحيى بن أبي بكير ثنا شعبة ثنا عمرو بن شرحبيل من رجل ، قال : لما أراد (١) محمد بن أبي بكر الصديق أن يقتل ، قال له عمرو بن العاص : ادعيت أمانا ؟ ادعيت شيئا ! كأنه يلقنه ، فان رسول الله ﷺ ، قال : إنما يجير على الناس أديانهم ، فلم يدع شيئا ، فضرب عنقه ، انتهى .

وحديث أبي واقد : رواه مالك في " الموطأ " (٢) عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار عن أبي واقد الليثي أن عمر بن الخطاب أتاه رجل ، وهو بالشام ، فذكر له أنه وجد مع امرأته رجلا ، فبعث عمر بن الخطاب أبا واقد الليثي إلى امرأته ، يسألها عن ذلك ، فأثما وعندها نسوة ، فذكر لها الذي قال زوجها لعمر ، وأخبرها أنها لا تؤخذ بقوله ، وجعل يلقنها لتزعم ، فأبت أن تزعم ، وتمت على الاعتراف ، فأمر بها عمر ، فرجعت ، انتهى . وعن مالك رواه الشافعي في " مسنده " ، ومن طريق الشافعي رواه البيهقي في " المعرفة " .

الحديث الثالث : قال عليه السلام : من ستر على مسلم ستر الله عليه في الدنيا والآخرة ؛ قلت : أخرجه البخاري ، ومسلم عن أبي هريرة مرفوعا ، ومن ستر مسلما ستره الله في الدنيا والآخرة ، والله في عون العبد ما كان في عون أخيه ، وقد تقدم في " الحدود " .

الحديث الرابع : حديث الزهري : مضت السنة من لدن رسول الله ﷺ ، والخليفين من بعده أن لا شهادة للنساء في الحدود والفصاح ؛ قلت : رواه ابن أبي شيبة في " مصنفه " حدثنا حفص عن حجاج عن الزهري ، قال : مضت السنة من رسول الله ﷺ والخليفين من بعده أن لا تجوز شهادة النساء في الحدود ، انتهى . وأخرج عن الشعبي ، والنخعي ، والحسن ، والضحاك ، قالوا : لا تجوز شهادة النساء في الحدود ، وأخرج عبد الرزاق في " مصنفه " أخبرنا الحسن بن عماره عن الحكم بن عتيبة أن علي بن أبي طالب ، قال : لا تجوز شهادة النساء في الحدود والعماء ، انتهى .

(١) ذكر في " الاستيعاب " في ترجمة محمد بن أبي بكر الصديق ، أنه أتى به عمرو بن العاص فقتله ، ودوى شعبة ، وأبى حبيبة عن عمرو بن دينار ، قال : أتى عمرو بن العاص بمحمد بن أبي بكر أسيرا ، قال : هل ملك عهد ؟ هل ملك عهد من أحد ؟ قال : لا ، فأمر به قتل ، انتهى . وفي " الإصابة " في ترجمته ، ، وشهد محمد مع علي بن الجمل وصلبي ، ثم أرسله إلى مصر أميرا ، فدخلها في شهر رمضان سنة سبع وثلاثين ، فولد لها ولعا ، ثم جهز معاوية عمرو ابن العاص في عسكر إلى مصر ، فأتاهم محمد ، وأنهم ، ثم قتل في مصر سنة ثمان وثلاثين ، حكاه ابن يونس ، انتهى .

(٢) عند مالك في " الموطأ " في الحدود - باب ما جاء في الزعم - ص ٣٤٩

الحديث الخامس : قال عليه السلام : « شهادة النساء جائزة ، فيما لا يستطيع الرجال النظر إليه » ؛ قلت : غريب ؛ وروى عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا الحسن بن جريح عن ابن شهاب عن الزهري ، قال : مضت السنة أن تهموز شهادة النساء ، فيما لا يطلع عليه غيرهن ، من ولادات النساء ، وصيبرهن ، انتهى . ورواه ابن أبي شيبة ، وقد تقدم في "باب ثبوت النسب" ؛ وروى عبد الرزاق أيضاً أخبرنا أبو بكر بن أبي سبرة عن موسى بن عقبة عن القعقاع بن حكيم عن ابن عمر ، قال : لا تهموز شهادة النساء وحدهن ، إلا على ما لا يطلع عليه إلا هن ، من عورات النساء ، وما يشبه ذلك ، من حملهن وحضهن ، قال عبد الرزاق : وأخبرنا ابن جريح أنبا أبو بكر بن عمرو ابن سليم مولاهم حدثهم عن ابن المسيب ، مثل حديث ابن عمر هذا ، قال : وحدتي عن أبي النظر عن عروة بن الزبير مثل هذا ، وعن محمد بن عمرو عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن عبيد الله بن عبد الله عن عتبة مثله ، انتهى . والمصنف استدلل بهذا الحديث على أنه تقبل في الولادة ، والبراءة ، وما لا يطلع عليه الرجال ، شهادة امرأة واحدة ، قال : لأن النساء جمع على بالالف واللام ، فيتناول الأقل ، والشافعي يشترط أربعاً ، ومذهب أحمد كنفهنا ، ولنا حديث القابلة ، وفيه عن علي ؛ وعمر ، فحديث علي رواه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا الثوري عن جابر الجعفي عن عبيد الله بن يحيى أن علياً أجاز شهادة المرأة القابلة وحدها في الاستئلال ، انتهى . وهذا سند ضعيف ، فإن الجعفي ، وابن يحيى فهما مقال .

طريق آخر : أخرجه الدارقطني في "سننه" (١) - في كتاب الاضحية - عن محمد بن عبد الملك الواسطي عن الأعشى عن أبي وائل عن حذيفة أن النبي ﷺ أجاز شهادة القابلة ، انتهى . قال الدارقطني : محمد بن عبد الملك لم يسمع من الأعشى ، بينهما رجل مجهول ، وهو أبو عبد الرحمن المدائني ، ثم أخرجه عن محمد بن عبد الملك عن أبي عبد الرحمن المدائني عن الأعشى به ، قال في "التتبع" : هو حديث باطل لا أصل له ، انتهى . وأسند البيهقي في "المعرفة" إلى الشافعي ، قال : جرت بيني ، وبين محمد بن الحسن مناظرة ، عند هارون الرشيد ، فقلت له : أي شيء أخذت في شهادة القابلة وحدها ، قال : بقول علي بن أبي طالب ، فقلت له : إنما رواه عن علي رجل مجهول ، يقال له : عبد الله بن يحيى ، والذي رواه عن ابن يحيى جابر الجعفي ، وكان يؤمن بالرجعة ، قال البيهقي : ورواه سويد بن عبد العزيز بن غيلان بن جامع عن عطاء بن أبي مروان عن أبيه عن علي ،

(١) هذه الدارقطني في "الاضحية" ، ص ٥٢٤ - ج ٢ ، وقد مر في "النسب" .

وسيد هذا ضعيف، وروى محمد بن عبد الملك الواسطي عن أبي عبد الرحمن المدائني عن الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة أن النبي ﷺ أجاز شهادة القابلة، وهذا لا يصح، قال أبو الحسن الدارقطني، فيما أخبرني أبو عبد الرحمن السلي عن: أبو عبد الرحمن المدائني مجهول، وقال إسماعيل بن راهويه: لو صح حديث علي في القابلة لقلنا به، ولكن في سننه خلل، انتهى.

وأما حديث عمر: فرواه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا إبراهيم بن أبي يحيى الأسلي أخبرني إسماعيل بن ابن شهاب أن عمر بن الخطاب أجاز شهادة امرأة في الاستهلال، انتهى.

الحديث السادس: قال عليه السلام: "المسلمون صلوا بعضهم على بعض، إلا محدوداً في قنف"، قلت: رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" في البيوع حدثنا عبد الرحيم بن سليمان عن حجاج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، قال: قال رسول الله ﷺ: "المسلمون صلوا بعضهم على بعض، إلا محدوداً في فرية"، انتهى.

قوله: ومثله عن عمر: قلت: هو في كتاب عمر إلى أبي موسى رواه الدارقطني في "سننه" في الاقضية^(١) عن عبيد الله بن أبي حديد عن أبي المليح الهذلي، قال: كتب عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري، أما بعد: فإن القضاء فريضة محكمة، وسنة متبعة، فافهم إذا أدلى إليك، فانه لا ينفع تكلم بحق لا نقاذله، وآس بين الناس في وجهك، ومجلسك، وقضائك، حتى لا يأس الضعيف من عدلك، ولا يطمع الشريف في حيفك، البينة على من ادعى، واليمين على من أنكر، والصلح جائز بين المسلمين، إلا صلحاً أحل حراماً، أو حرم حلالاً، لا يملك قضاء قضيتته راجعت فيه نفسك، وهديت فيه لرشدك، أن تراجع الحق، فإن الحق قديم، ومراجعة الحق خير من التمادي في الباطل، الفهم فيما يحتلج في صدرك، بما لم يبلغك في الكتاب والسنة، اعرف الأشباه والأمثال، ثم قس الأمور عند ذلك، فاعمد إلى أحبا إلى الله، وأشبهها بالحق، فيما ترى، اجعل للدعي أمداً ينتهي إليه، فإن أحضر بينة أخذ بحقه، وإلا وجهت القضاء عليه، فإن ذلك أجل للعسى، وأبلغ في العذر، المسلمون صلوا بعضهم على بعض، إلا محدوداً في حد، أو مجرباً في شهادة زور، أو ظنيّاً في ولاء، أو قرابة، إن الله تعالى تولى منكم السرائر، ودرأ عنكم بالبينات، ثم إياك والقلق، والضجر، والتأذي بالناس، والتكرر للتخوض في مواطن الحق الذي يوجب الله بها الإجر، ويحسن بها الذكر، فانه من يصلح نيته فيما بينه وبين الله تعالى ولو على نفسه، يكفه الله ما بينه وبين الناس، ومن تزين للناس بما يعلم الله منه غير ذلك يشنه الله، فما ظنك بشواب غير الله في عاجل رزقه،

(١) عند الدارقطني في "الاقضية"، ١٢٠ ج ٢ بكتلة الطريقين

وخزائن رحمته ، والسلام عليك ورحمة الله وبركاته ، انتهى . وعبد الله بن أبي حميد ضعيف ، وأخرجه الدارقطني أيضاً من طريق أحمد ثنا سفيان بن عيينة ثنا إدريس الأودي عن سعيد بن أبي بردة ، وأخرج الكتاب فقال : هذا كتاب عمر ، ثم قرأ على سفيان : من ههنا إلى أبي موسى أما بعد ، فذكره ، ورواه البيهقي في " المعركة " أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا محمد بن إسماعيل الصغاني ثنا محمد بن عبد الله بن كناسة ثنا جعفر بن برقان عن معمر البصري عن أبي العوام البصري قال : كتب عمر ، فذكره .

الحديث السابع : قال عليه السلام : « إذا طلت مثل الشمس فاشهد ، وإلا فذع » ؛ قلت : أخرجه البيهقي في " سننه " ، والحاكم في " المستدرک - في كتاب الأحكام " (١) عن محمد ابن سليمان بن مشمول ثنا أبي ثنا عبيد الله بن سلمة بن وهرام عن أبيه عن طلوس عن ابن عباس أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن الشهادة ، فقال : هل ترى الشمس ؟ قال : نعم ، قال : على مثلها فاشهد ، أودع ، انتهى . قال الحاكم : حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ، وتعبه الذهبي في " مختصره " قال : بل هو حديث وإي ، فإن محمد بن سليمان بن مشمول ضعفه غير واحد ، انتهى . قلت : رواه كذلك ابن عدى في " الكامل " ، والعقيلي في " كتابه " ، وأعله بمحمد بن سليمان ابن مشمول ، وأسند ابن عدى تضعيفه عن النسائي ، وواقفه ، وقال : حامة ما يرويه لا يتابع عليه ، إسناداً ولا متناً ، انتهى .

باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل

الحديث الأول : قال عليه السلام : « لا تقبل شهادة الولد لو ألده ، ولا شهادة الوالد لو له ، ولا المرأة لزوجها ، ولا الزوج لامرأته ، ولا العبد لسيده ، ولا المولى لعبده ، ولا الأب لابنه ، ولا الابن لآبيه ، ولا الأب لابنه ، ولا المرأة لزوجها ، ولا الزوج لامرأته ، ولا الشريك لشريكه في شيء بينهما ، لكن في غيره ، ولا الأب لابنه ، ولا الابن لآبيه ، ولا العبد لسيده ، انتهى . وقال ابن أبي شيبة : حدثنا وكيع

ثنا سفيان به ، وأخرجنا نحوه عن إبراهيم النخعي ، وقال في " الخلاصة " : رواه الحنابلة بإسنادهم^(١) عن النبي ﷺ .

الحديث الثاني : قال عليه السلام : « لا شهادة للقانع بأهل البيت » ، قلت : أخرجه أبو داود في " سننه " ^(٢) عن محمد بن راشد عن سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب به عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ رد شهادة الحائن ، والحائنة ، وذى النفر على أخيه ، وشهادة القانع لأهل البيت ، وأجازها لغيرهم ، انتهى . قال أبو داود : والنمر الشحنة ، انتهى . وكذلك رواه عبد الرزاق في " مصنفه " ، وعن عبد الرزاق رواه أحمد في " مسنده " ، قال في " التقيح " : وعبد بن راشد وثقه أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، وغيرهما ، وتكلم فيه بعض الأئمة ، وقد تابعه غيره عن سليمان ، انتهى . ورواه أيضاً عن عمرو بن شعيب حجاج بن أرطاة ، وآدم بن قاتد ، وهما ضعيفان ، لحديث الحجاج في " سنن ابن ماجه " ^(٣) ، وحديث آدم بن قاتد في " سنن الدارقطني " وكلاهما لم يذكر فيه : القانع ، ولفظهما ، قال : قال رسول الله ﷺ : لا تجوز شهادة حائن ، ولا حائنة ، ولا عتود في الإسلام ، ولا ذى غر على آخر ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه الترمذي ^(٤) عن يزيد بن زياد الدمشقي عن الزهري عن هروة عن عائشة ، قالت : قال رسول الله ﷺ : « لا تجوز شهادة حائن ، ولا حائنة ، ولا جلود حدا ، ولا ذى غر على أخيه ، ولا مجرب بشهادة الزور » ^(٥) ، ولا القانع أهل البيت ، ولا ظنين في ولاء ، ولا قرابة ، انتهى . وقال : حديث غريب ، لا نعرفه إلا من حديث يزيد بن زياد الدمشقي ، وهو يضاف في الحديث ، ولا يصح هذا من قبل إسناده ، والنمر : العداوة ، انتهى . ورواه الدارقطني

(١) قوله : رواه الحنابلة بإسنادهم ، قال في " فتح القدير " ، ص ٣١ - ج ٦ : لكن الحنابلة ، وهو أبو بكر الرازي الذي شهد له أكابر المتأخرين كغيري في العلم ، رواه بسنده إلى عائشة رضي الله عنها ثنا صالح بن زريق - وكان ثقة - ثنا مروان ابن معاوية الزراري عن يزيد بن زياد الثاني عن الزهري عن هروة عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم ، الحديث ، انتهى . قلت : ويتهمة بصله وإفهامه ولفظه " كتاب أحكام القرآن " ، قاله وجه المذهب جراء الله حساباً (٢) عند أبي داود في " القضاء - باب من رد شهادته " ، ص ١٥١ - ج ٢ (٣) في " الشهادات " ، ص ١٢٢ ، وحديث آدم بن قاتد عند الدارقطني في " أواخر الألفية " ، ص ٥٢٩

(٤) عند الترمذي في " الشهادات " ، ص ٥٧ - ج ٢ ، ولفظه : لا تجوز شهادة حائن ولا حائنة ، ولا جلود حدا ، ولا جلود ، ولا ذى غر لأئمة ، أو لأخيه ، ولا مجرب شهادة ، ولا القانع بأهل البيت لهم ، قال للزراري : « القانع » ، التاج ، انتهى . وعند الدارقطني في " الألفية " ، ص ٥٢٩ - ج ٢ من يزيد بن أبي زياد القرشي ، وقال الحافظ ابن حجر في " التلخيص " ، ص ٣٢٨ - ج ١١ : يزيد بن زياد ، ويقال : أبي أبي زياد القرشي الدمشقي ، ويقال : إنها أمثال ، روى عن الزهري ، وسليمان بن حبيب ، انتهى (٥) وفي نسخة السجدة - ولا مجرب شهادة زور

في "سننه"، وأبو عبيد القاسم بن سلام في كتاب "غريب الحديث"، قال أبو عبيد : والغمر :
العداوة ، والقانع : التابع لأهل البيت ، كالمخادم لهم ، والظنين : المتهم في دينه ، انتهى .

الحديث الثالث : روى أن النبي ﷺ نهى عن الصوتين الأحمقين : النائحة ، والمغنية ؛

قلت : أخرجه الترمذي في "الجامع" (١) عن عيسى بن يونس عن ابن أبي ليلى عن عطاه عن جابر بن عبد الله ، قال : أخذ النبي ﷺ بيد عبد الرحمن بن عوف ، فانطلق به إلى ابنه إبراهيم ، فوجده يحمد بنفسه ، فأخذه النبي ﷺ فوضعه في حجره ، وبكى ، فقال له عبد الرحمن : أتبكي يا رسول الله ، وقد نهيت عن البكاء ؟ قال : لا ، إني لم أنه عن البكاء ، ولكنني نهيت عن صوتين أحمقين : صوت عند نعمة لعب ، ولهو ، ومزمارير شيطان ، وصوت عند مصيبة ، خمخ وجوه ، وشق جيوب ، ورة شيطان ، انتهى . وقال : حديث حسن ، انتهى . وكذلك رواه ابن أبي شيبة ، وإسحاق بن راهويه ، وعبد بن حيد ، وأبو داود الطيالسي في "مسانيدهم" ، قال ابن أبي شيبة ، حدثنا علي بن هاشم عن ابن أبي ليلى به ، وقال ابن راهويه : أخبرنا وكيع عن ابن أبي ليلى به ، وقال عبد بن حيد : أخبرنا عبيد الله بن موسى عن ابن أبي ليلى به ، وقال الطيالسي : حدثنا أبو حوالة عن ابن أبي ليلى به ، وكلهم ذكروه في - مسند جابر - ورواه البيهقي في "سننه" من طريق أبي حوالة به ، وزاد فيه : وإنما هذه رحمة ، ومن لا يرحم لا يرحم ، يا إبراهيم لولا أنه قول حق ، ووعد صدق ، وسيل مائي ، وقضاء مقضى ، وأن آخرنا سيلحق بأولنا لحزننا عليك حزناً أشد من هذا ، انتهى . ومنهم من جعل هذا الحديث من - مسند عبد الرحمن بن عوف - ، أخرجه كذلك البزار ، وأبو يعلى الموصلي في "مسنديهما" عن النضر بن إسماعيل عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عطاه عن جابر عن عبد الرحمن بن عوف ، قال : أخذ رسول الله ﷺ يدي ، فانطلق بي إلى ابنه إبراهيم ، إلى آخره ، ذكره في - مسند ابن عوف - ، وقال البزار : وهذا حديث لا نعلمه يروى عن عبد الرحمن ، إلا من هذا الوجه ، بهذا الإسناد ، انتهى . وكذلك رواه البيهقي في "شعب الإيمان" عن الحاكم بسنده عن يونس بن بكير عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى به ، قال النورى في "الخلاصة" : ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ضعيف ، ولعله اعتضد : ورة الشيطان - هي الغناء ، والمزمارير - هكذا جاء مبيئاً في رواية البيهقي ، انتهى كلامه . ورواه الحاكم في "المستدرک" - في فضائل مارية القبطية" (٢)

(١) هذه الترمذي في "الجامع" باب ما جاء في الرخصة في البكاء على الميت ، ص ١٣١ - ج ١ ، ولكن في لفظ المخرج بعض زيادة (٢) ص ٤٠ - ج ٤ ، عن إسرائيل عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عطاه عن جابر عن عبد الرحمن بن عوف ، فوقع الخط في إسناده في التفرغ

عن إسماعيل بن محمد بن عبد الرحمن بن حوف عن أبيه عن جده عبد الرحمن بن حوف ، قال : أخذ النبي ﷺ يدي ، الحديث ، وسكت عنه .

الحديث الرابع : روى أن النبي ﷺ أجاز شهادة النصارى بعضهم على بعض ؛ قلت : غريب هذا اللفظ ، وهو غير مطابق للحكمين ، فإن المصنف قال : وقيل شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض ، وإن اختلفت مللهم ، ثم استدل بالحديث ، ولو قال : أهل الكتاب ، عوض : النصارى ، لكان أولى ، وموافقاً للحكمين ، أعني اتحاد الملة واختلافها ، هكذا أخرجه ابن ماجه في "سننه" (١) عن مجالد عن الشعبي عن جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ أجاز شهادة أهل الكتاب ، بعضهم على بعض ، انتهى . ومجالد فيه مقال ، إلا أن يقال : إنهم إذا قبلوا عند اتحاد الملة قبلوا عند اختلافها ، لعدم القائل بالفصل ، فالله أعلم ؛ قال شيخنا علاء الدين : ويؤخذ من بعض نسخ "الهداية" اليهود ، عوض : النصارى ، واحتج له مقلداً لغيره ، بحديث رواه أبو داود في "الخطود" (٢) بهذا الإسناد ، قال : جاءت اليهود برجل وامرأة منهم زنيا ، فقال اتنونا بأهل رجلين منكم ، فأتوه بأبني صوريا ، فنشهدهما ، كيف تجدان أمر هذين في التوراة ؟ قالوا : نجد فيهما إذا شهد أربعة أنهم رأوا ذكره في فرجها ، كالميل في المكحلة رجما ، قال : فما يمتكما أن ترجوما ؟ قالوا : ذهب سلطاننا فكرهنا القتل ، فدعا رسول الله ﷺ باليهود .

قوله : فدعا باليهود ، كذا بخطه ، وبخطه في "الهامش" "الشهود عليه . فجاء أربعة فشهدوا أنهم رأوا ذكره في فرجها ، كالميل في المكحلة ، فأمر عليه السلام برجمهما ، انتهى . هكذا وجدته في نسخة علاء الدين بخط يده . وهو تصحيح ، وإنما هو : فدعا بالشهود ، كشفته من نحو عشرين نسخة ، ورواه كذلك إسحاق بن راهويه ، وأبو يعلى الموصلي ، والبخاري في "مسانيدهم" ، والدارقطني في "سننه" (٣) ، وكلهم قالوا : فدعا بالشهود ، قال الدارقطني : تفرد به مجالد عن الشعبي ، وليس بالقوى ، انتهى . ذكره في "آخر الرصايا" ، وقال في "التنقيح" : قوله في الحديث : فدعا بالشهود ، فشهدوا زيادة في الحديث ، تفرد بها مجالد ، ولا يمتح بما تفرد به ، قال ابن عدي : عامة ما يرويه غير محفوظ ، انتهى . قلت : أخرجه أبو داود أيضاً (٤) عن هشيم عن ابن شبرمة عن الشعبي بنحو مرسل ، لم يذكر فيه : فدعا بالشهود ، فشهدوا ، والله أعلم .

(١) عند ابن ماجه في "الاحكام" - باب شهادة أهل الكتاب بعضهم على بعض ، ص ١٧٣

(٢) باب في رجم اليهودي ، ص ٢٥٦ - ج ٢ ، وفي : فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم باليهود ، الحديث (٣) عند الدارقطني في "أواخر النور قبل الزلزال" ، ص ٩٦

(٤) عند أبي داود في "باب رجم اليهودي" ، ص ٢٥٦ - ج ٢ من هتيم من المتيرة من إبراهيم ، والنهي مرسل ، ومن هتيم من ابن شبرمة عن الشعبي به

حديث : يشكل على أحد الحكمين ، وهو اختلاف الملة ، أخرجه الدارقطني في "سننه" (١) عن عمر بن راشد النخعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : لا تجوز شهادة ملة على ملة ، إلا ملة محمد ، فانها تجوز شهادتهم على غيرهم ، انتهى . وذكره عبد الحق في "أحكامه" من جهة الدارقطني ، ثم قال : وعمر بن راشد ليس بالقوى ، ضعفه أحمد بن حنبل ، وأبو زرعة ، وابن معين ، انتهى . ورواه ابن عدى في "الكامل" ، وأعله بمعر بن راشد ، وأسند تضعيفه عن البخارى ، وأحمد ، والنسائي ، وابن معين .

قوله : روى أن عمر رضى الله عنه قبل شهادة علقمة الحصى ؛ قلت : رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" في الأفضية "حدثنا ابن علية عن ابن عون عن ابن سيرين أن عمر أجاز شهادة علقمة الحصى ، على ابن مظنون ، انتهى . ورواه أبو نعيم في "الحلية" في ترجمة عبد الرحمن بن مهدي "ثنا إسماعيل بن مسلم عن أبي الخثر أن الجارود شهد على قدامة أنه شرب الخمر ، قال عمر : هل معك شاهد آخر ؟ قال : لا ، فقال عمر : يا جارود ما أراك إلا جلوداً ، قال : يشرب خنتك ، وأجلد أنا ؟ فقال علقمة الحصى لعمر : أتجوز شهادة الحصى ؟ قال : وما بال الحصى لا تقبل شهادته ؟ قال : فاني أشهد أني قد رأيته يقيها ، فقال عمر : ما قلها حتى شربها ، فأقامه ، ثم جلده الحد ، انتهى . وأخرج عبد الرزاق في "مصنفه" حديث قدامة مطولا ، ليس فيه ذكر علقمة ، وتلخيصه عن عبد الله بن عامر بن ربيعة أن عمر بن الخطاب استعمل قدامة بن مظنون على البحرين ، وهو حال حفصة ، فقدم الجارود سيد عبد القيس من البحرين على عمر ، فشهد على قدامة أنه شرب ، فسكر ، قال : من يشهد معك ؟ قال : أبو هريرة ، فدعا ، فقال : بيم تشهد ؟ قال : رأيته سكران يقي ، فكتب عمر إلى قدامة يطلبه حتى قتم عليه ، فسأله ، فقال الجارود : يا أمير المؤمنين أقم على هذا كتاب الله ، فقال عمر : ما أراك إلا خصيا ، وما شهد معك إلا واحد ، فقال الجارود : أشدك الله ، فقال عمر : تسمكن لسانك ، أو لأسوءك ، فقال : والله ماذا بالحق أن يشرب خنتك الخمر ، وتسومنى أنا ، فقال أبو هريرة : يا أمير المؤمنين إن كنت تشك في شهادتنا ، فأرسل إلى امرأته هند ابنة الوليد ،

(١) هند الدارقطني في "الفرائض" ، ص ٤٥٤ ؛ قلت : وأخرج الدارقطني في "الأفضية" ، عن عبد الواحد ، قال : سمعت مجالداً يذكر عن النخعي ، قال : كان شرع يميز شهادة كل ملة على ملتها . ولا يميز شهادة اليهودى على النصراني ، ولا النصراني على اليهودى ، إلا للسلين ، فانه كان يميز شهادتهم على الملل كلها ، انتهى . وأخرج الهيثمي في "مجمع الزوائد" ، ص ٢٠١ - ج ٤ عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، فيما أحسب ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تترث ملة ملة ، ولا تجوز شهادة ملة على ملة ، إلا أنى تجوز شهادتهم على من سواهم » ، وقال : روى الطبراني ، وفيه عمر بن راشد ، وهو ضيف ، انتهى .

فأسألهما ، فأرسل عمر إلى هند ، فشهدت على زوجها ، فغضب عمر ، وغضب قدامة على عمر زماناً ، وحجا متغاضبين ، فلما قفلا من حجهما ، ونزل عمر بالسقيا ، فقام بها ، ثم استيقظ مرعوباً ، فقال : عجلوا على قدامة ، فواته إلى لأرى آتياً أتانى ، فقال لى : يا عمر سالم قدامة ، فانه أخوك ، فأبى قدامة أن يأتيه ، فأمر عمر أن يجره إليه ، فلما آتى به ، كله عمر ، واستغفر له ، انتهى .

قوله : وعن ابن عباس ، قال : لا تقبل شهادة الأقلف ، ولا تقبل صلاته ، ولا تؤكل ذبيحته ؛ قلت : هذا يوجد فى بعض نسخ " الهداية " ، وهو ما أخرجه ابن أبى شيبة فى " مصنفه - فى كتاب الأقضية " حدثنا محمد بن بشر ثنا سعيد عن قتادة عن جابر بن زيد عن ابن عباس قال : لا تجوز شهادة الأقلف ^(١) ، ولا تقبل له صلاة ، ولا تؤكل له ذبيحة ، قال : وكان الحسن لا يرى ذلك ، انتهى . ورواه عبد الرزاق فى " مصنفه - فى كتاب الحج " أخبرنا معمر عن قتادة ، قال : كان ابن عباس يكره ذبيحة الأرغل ^(٢) ، ويقول : لا تجوز صلاته ، ولا تقبل شهادته ؛ وفيه قصة ، ومن طريق عبد الرزاق رواه البيهقى فى " شعب الإيمان - فى الباب الستون - منه " .

باب " الاختلاف فى الشهادة - فصل : فى الشهادة على الإرث " : ليس فيها شيء .

باب الشهادة على الشهادة

قوله : عن على بن رضى الله عنه ، قال : لا تجوز على شهادة رجل لإشهادة رجلين ؛ قلت : غريب ؛ وروى عبد الرزاق فى " مصنفه " أخبرنا إبراهيم بن أبى يحيى الأسلمى عن حسين بن ضميرة عن أبيه عن جده عن على ، قال : لا يجوز على شهادة الميت إلا رجلان ، انتهى . وروى ابن أبى شيبة فى " مصنفه " حدثنا وكيع عن إسماعيل الأزرق عن الشعبي ، قال : لا تجوز شهادة الشاهد على الشاهد حتى يكونا اثنين ، انتهى .

(١) قال الحافظ : تجل شهادة الأقلف ، وتجوز صلاته وإبلت ، إلا إذا تركه على وجه الرغبة عن السنة ، لا خوفاً من الملاك ، وكل من يراه واجباً يطل على شهادته ، وعندنا هو سنة ، لا روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : الحنان لرجال سنة ، وللساء مكرمة ، وما عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال : لا تجل شهادته ، ولا تجل صلاته ، ولا تؤكل ذبيحته ، إنما أراد به الجوىس ، ألا ترى إلى قوله : ولا تؤكل ذبيحته ، اهـ . كذا فى " فتح القدير " ، ص ٤٥ - ج ٦

(٢) قال ابن الأثير فى " النهاية " ، لى - مادة : رغل - ص ٩٤ - ج ٢ : ولى حديث ابن عباس أنه كان يكره ذبيحة الأرغل ، أى الأقلف ، وهو مغلوب الأفرل ، كجند وجندب ، انتهى .

فصل في شاهد الزور

قوله : روى عن عمر رضی الله عنه أنه ضرب شاهد الزور أربعين سوطاً ، وحنم وجهه ^(١) ، قلت : رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه - في الحدود" حدثنا أبو خالد عن حجاج عن مكحول عن الوليد بن أبي مالك أن عمر كتب إلى عماله بالشام في شاهد الزور : يضرب أربعين سوطاً ، ويحنم وجهه ، ويحلق رأسه ، ويطال حبسه ، انتهى . وروى عبد الرزاق في "مصنفه" ^(٢) أخبرنا ابن جريج ، قال : حدثت عن مكحول أن عمر بن الخطاب ضرب شاهد الزور أربعين سوطاً ، انتهى . أخبرنا يحيى بن العلاء أخبرني الأحوص بن حكيم عن أبيه أن عمر بن الخطاب أمر بشاهد الزور أن يحنم وجهه ، وتلقى عمامته في عنقه ، ويطاف به في القبائل ، انتهى .

قوله : عن شريح رحمه الله أنه كان يشهر شاهد الزور ولا يضربه ، قال : والذي نقل عنه في ذلك أنه كان يبعث إلى سوقه إن كان سوقياً ، أو إلى قومه إن كان غير سوقى بعد العصر ، أجمع ما كانوا ، ويقول : إن شريحاً يقرئكم السلام ، ويقول : إنا وجدنا هذا شاهد زور ، فاحذروه وحذروا الناس منه ؛ قلت : رواه محمد بن الحسن في "كتاب الآثار" أخبرنا أبو حنيفة عن الهيثم ابن أبي الهيثم عن حنن عن شريح أنه كان إذا أخذ شاهد زور ، فإن كان من أهل السوق ، قال للرسول : قل لهم : إن شريحاً يقرئكم السلام ، ويقول لكم : إنا وجدنا هذا شاهد زور فاحذروه ، وإن كان من العرب أرسل به إلى مسجد قومه ، أجمع ما كانوا ، فقال للرسول مثل ما قال في المرة الأولى ، انتهى . ويقرب منه ما رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" ^(٣) حدثنا وكيع ثنا سفيان عن أبي حصين ، قال : كان شريح يبعث بشاهد الزور إلى مسجد قومه ،

(١) يقال سخم وجهه إذا سوده من السم ، وهو سواد القدر ، وقد جاء - بالحاء المهملة - من الأسخم ، وهو الأسود ، وروى "لغتي" ، ولا يحنم وجهه - بالحاء - والهاء - انتهى من "فتح القدير" ، ص ٨٥ - ج ٦

(٢) قال في "الفرایة" ، : ورواه عبد الرزاق من طريق أخرى عن مكحول لم يذكر الوليد ، انتهى . قلت : لم يذكر عبد الرزاق الوليد ، كما هو مذكور عند ابن أبي شيبة ، كما سراًفتاً (٣) وقال المصنف في "أدب القاضي" ، حدثنا وكيع قال : حدثنا سفيان عن أبي حصين ، قال : كان شريح يبعث بشاهد الزور ، الخ ، كلام من "فتح القدير" ، ص ٨٤ - ج ٦

أولاً سوقه ، ويقول : إنما قد زيفنا شهادة هذا ، انتهى . وفي لفظ ، كان يكتب اسمه عنده ، فإن كان من العرب بعث به إلى مسجد قومه ، وإن كان من الموالي بعث به إلى سوقه ، يعلمهم ذلك منه ، انتهى . وروى عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا الثوري عن الجعد بن ذكوان ، قال : أتى شريح بشاهد زور ، فزعه عمايته عن رأسه ، وخفقه بالدرة خفقات ، وبعث به إلى المسجد يعرفه الناس ، انتهى .

باب الرجوع عن الشهادة

حديث واحد : قال عليه السلام في "نقصان عقل النساء" : عدلت شهادة اثنتين منهن بشهادة رجل^(١) ، قلت : روى من حديث الحنظري ؛ ومن حديث ابن عمر ؛ ومن حديث أبي هريرة ؛ ومن حديث ابن مسعود .

فحديث الحنظري : أخرجه البخاري^(٢) في "الوضوء" ، وفي "العديد" ، وفي "الزكاة" ، وفي "الصوم" عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد الحنظري أن رسول الله ﷺ ، قال : يامعشر النساء تصدقن ، وأكثرن الاستغفار ، فإني رأيتكن أكثر أهل النار ، فقالت امرأة منهن : يا رسول الله ، وما لنا أكثر أهل النار ؟ قال : تكثرن اللعن ، وتكفرن العشير ، ما رأيت من ناقصات عقل ودين ، أغلب لدى لب منكن ، قالت : يا رسول الله ، وما نقصان العقل والدين ؟ قال : أما نقصان العقل ، فشهادة امرأة تعدل شهادة رجل ، فهذا نقصان العقل ، وتمسكت الليالي لاتصل ، وتقطر في رمضان ، فهذا نقصان الدين ، انتهى . ورواه مسلم^(٣) ، عيلاً على ما قبله ، لم يذكر النص فيه ، ورواه من حديث أبي هريرة أيضاً ، عيلاً على ما قبله ، فقال بعد حديث ابن عمر هذا : وعن أبي سعيد ، وأبي هريرة عن النبي ﷺ بمثله ، انتهى .

وأما حديث ابن عمر : فأخرجه مسلم في "كتاب الإيمان" عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر

(١) عند البخاري في "الحيض" - باب ترك الحائض الصوم ، ص ٤٤ - ج ١ ، وفي "الزكاة" - باب الزكاة على الأقارب ، ص ١٩٧ - ج ١ ، وفي "الصوم" - باب الحائض ترك الصوم والملاحة ، ص ٢٦٦ - ج ١ ، مختصراً ، وفي "العديد" - باب الخروج إلى العمل ، ص ١٣١ - ج ١ ، مختصراً جداً ، وفي "الشهادات" - باب شهادة للنساء ، ص ٣٦٣ - ج ١ ، مختصراً مختصراً على مقصود الترجمة (٢) عند مسلم في "الإيمان" - باب بيان نقصان الإيمان بنس الطاعات ، وبيان إطلاق لفظ الكفر على غير الكفر بالله تعالى ، ككفر النسوة ، والمقوق : ص ٦٠ - ج ١ ، وفي "المستدرک" - في النكاح - باب للنساء أكثر أهل جهنم ، ص ١٩٠ - ج ٢

أن النبي ﷺ، قال: يامعشر النساء تصدقن، وأكثرن الاستغفار، إلى آخره سواء، ثم ذكر بعده حديث الخدرى، وأبى هريرة، وميلا عليه، وقال بمثله.

وأما حديث ابن مسعود، فأخرجه الحاكم في "المستدرک" في النكاح، عنه مرفوعاً، نحوه سواء، إلا أنه قال: وأما نقصان دينهن، فإن إحداهن تعد ما شاء الله من يوم وليلة، لا تسجد لله سجدة، وقال: حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، انتهى.

كتاب الوكالة

الحديث الأول: صح أن النبي ﷺ وكل بالشراء حكيم بن حزام؛ قلت: رواه أبو داود في "اليبوع" (١) حدثنا محمد بن كثير عن سفيان حدثني أبو حصين عن شيخ من أهل المدينة عن حكيم بن حزام أن رسول الله ﷺ بعث معه بدينار يشتري له أضيحة، فاشتراها بدينار، وباعها بدينارين، فرجع واشتري أضيحة بدينار، وجاء بدينار إلى النبي ﷺ، فصدق به النبي ﷺ، ودعا له أن يبارك في تجارته، انتهى. في إسناده رجل مجهول؛ ورواه الترمذى حدثنا أبو كريب عن أبي بكر بن عياش عن أبي حسين عن حبيب بن أبي ثابت عن حكيم بن حزام، فذكره، وقال: لا نعرفه إلا من هنا الوجه. وحبيب لم يسمع عندي من حكيم، انتهى.

ومن أحاديث الباب: حديث عروة البارقي، أخرجه أبو داود في "سننه" (٢) عن شبيب بن غرقدة حدثني الحى عن عروة البارقي، قال: أعطاه النبي ﷺ ديناراً يشتري به أضيحة، أو شاة، فاشتري شاتين، فباع إحداهما بدينار، فأناه بشاة، ودينار، فدعا له بالبركة في بيعه، فكان لو اشتري ترايا لربح فيه، انتهى. وأخرجه أبو داود أيضاً، والترمذى، وابن ماجه، وأحمد في "مسنده" عن أبي ليلى، واسمه: ملازة بن زيار (٣) عن عروة، فذكره؛ وأخرجه ابن ماجه أيضاً عن شبيب بن غرقدة عن عروة، فذكره بنحوه؛ وذكر الخطابي أن الخبرين معاً غير متصلين، لأن في أحدهما،

(١) باب في العركة، ص ١٢٤ - ج ٢، وعند الترمذى في "اليبوع" - باب يمد يده إلى ما جاء في اشتراط الولاء والزجر عن ذلك، ص ١٦٣ - ج ١ (٢) عند أبي داود في "اليبوع" - في العركة، ص ١٢٤ - ج ٢، وعند الترمذى في "اليبوع"، ص ٦٣ - ج ١ من أبي ليلى عن عروة البارقي، وعند ابن ماجه من طريق شبيب بن غرقدة، وأبي ليلى ملازة بن زيار عن عروة البارقي: ص ١٧٥، قبل "باب الحرافة"، (٣) ملازة بن زيار الأزدى الجهمي أبو ليلى بصرى، قال في "التعريب"، ص ١١٠ - بكسر اللام، وتخفيف الميم، وبالنزاع - ، وزيار: - ينته الزاى، وتتميل المرحمة، وآخره - راء -

وهو خبر حكيم بن حزام ، رجلا مجهولا لا يدري من هو ، وفي خبر عروة أن الحى حدثوه ، وما كان هذا سبيله من الرواية ، لم تقم به الحجة ، انتهى . وقال المنذرى في " مختصره " : وأما تخرج البخارى له في " صحيحه " في صدر حديث " الخيل معقود في نواصيها الخير " فيحتمل أنه سمعه من على ابن المدينى ، على التمام ، لحدث به كما سمعه ، وذكر فيه إنكار شيب بن غرقدة ، سماعه من عروة حديث شراء الشاة ، وإنما سمعه من الحى عن عروة ، ولم يسمع عن عروة إلا قوله ﷺ : الخير معقود بنواصي الخيل ، ويشبه أن الحديث في الشراء ، لو كان على شرطه لأخرجه في " كتاب البيوع - وكتاب الوكالة " كما جرت عادته في الحديث المشتغل على أحكام أن يذكره في الأبواب التي تصلح له ، ولم يخرج إلا في هذا الموضع ، وذكر بعده حديث الخيل من رواية عبد الله بن عمر ، وأنس بن مالك ، وأبو هريرة ، فدل ذلك على أن مراده حديث الخيل فقط ، إذ هو على شرطه ، وقد أخرج مسلم حديث شيب بن غرقدة عن عروة ، مقتصرأ على ذكر الخيل ، ولم يذكر حديث الشاة ، وحديث الشاة من رواية أبى ليبد عن عروة طريق حسنة ، انتهى . قلت : لفظ البخارى فيه ^(١) حدثنا على بن عبد الله ثنا سفيان ثنا شيب بن غرقدة ، قال : سمعت الحى يتحدثون عن عروة أن النبي ﷺ أعطاه ديناراً يشتري له به شاة ، فاشتري له به شاتين ، فباع إحداها بدينار ، وأتاه بدينار وشاة ، فدعا له بالبركة في يمه ، وكان لو اشترى التراب ربح فيه ، قال سفيان ^(٢) : لو كان الحسن بن حمارة جاء بهذا الحديث عنه قال : سمعه شيب من عروة ، فأثبته ، فقال شيب : إني لم أسمع من عروة ، سمعت الحى يخبرونه عنه ، ولكنى سمعته يقول : سمعت النبي ﷺ يقول : الخير معقود بنواصي الخيل إلى يوم القيامة ، انتهى . ذكره في " كتاب بدء الخلق - في الباب الذى قبل باب فضائل الصحابة " قال ابن القفطان في " كتابه " ردأ على عبد الحق في قوله ، وأخرجه البخارى في " صحيحه " ، فقال : واعلم أن نسبة هذا الحديث إلى البخارى كما ينسب إليه ما يخرج من صحيح الحديث خطأ ، إذ ليس من مذهبه تصحيح حديث في إسناده من لم يسم ، كهذا الحديث ، فإن الحى الذين حدثوا به شيئاً لا يعرفون ، فإن هذا الحديث هكذا منقطع ، وإنما ساقه البخارى جارأ لما هو مقصوده في آخره ، من ذكر الخيل ، ولذلك

(١) حذ البخارى في " بدء الخلق - قبل باب فضائل الصحابة " ، ص ٥١٤ - ج ١ ، وعند مسلم في " الامارة - باب فضيلة الخيل " ، ص ١٣٢ - ج ٢ في - فضيلة الخيل - فقط .

(٢) قال سفيان : كان الحسن بن حمارة جاءنا بهذا الحديث عنه ، أى من شيب بن غرقدة ، قال : سمعه شيب من عروة القائل هو الحسن ، قوله : فأثبته ، أى قال سفيان : أثبت شيئاً ، قال و " فتح البارى " : أراد البخارى بذلك بيان ضعف رواية الحسن بن حمارة ، وأن شيئاً لم يسمع الخبر من عروة الباوق ، وإنما سمعه من الحى ، انتهى . من " هوامش البخارى " ، ص ٥١٤ - ج ١

أتبعه الأحاديث بذلك من رواية ابن عمر، وأنس، وأبي هريرة، كلها في الخيل، فقد تبين من هذا أن مقصد البخارى في الباب المذكور إنما هو سوق أخبار تتضمن أنه عليه السلام أخبر بمغيبات تكون بعده، فكان من جملة ذلك حديث: الخيل في نواصيها الخير، وكذلك القول فيما يورده البخارى في "صحيحه" من الأحاديث المعلقة، والمرسلة، والمنقطعة، لا ينبغي أن يعتقد أن مذهبه صحته، بل ليس هذا مذهبه إلا فيما يورده بإسناد موصول، على ما عرف من شرطه، وإنما اعتمد البخارى في هذا الحديث إسناد سفيان عن شبيب بن غرقدة، قال: سمعت عروة يقول: سمعت النبي ﷺ يقول: الخير معقود بنواصي الخيل إلى يوم القيامة، وجرى في سياق الحديث من قصة الدينار والشاة، ما ليس من مقصوده، ولا على شرطه عن شبيب عن الحى عن عروة، انتهى كلامه. قلت: وفات ابن القطان شيء آخر، وهو أن عبد الحق في "كتاب الجمع بين الصحيحين" فرق الحديثين شطرين، فذكر فصل الخيل في "الجهاد" وعزاء - الصحيحين -، وذكر فصل الشاة في "كتاب المناقب"، وجعله من مفردات البخارى، وهذا أيضاً خطأ منه، لأنه يوم أن فصل الشاة على شرطه، وليس كذلك، بل كان من الواجب أن لا يذكره بالكلية، أو يذكره في "كتاب التعاليف"، والله أعلم.

الحديث الثاني: وروى أنه عليه السلام وكل بالزوج عمر بن أبي سلمة: قلت: أخرجه النسائي في "سننه - في النكاح" (١) عن حماد بن سلمة ثنا ثابت حدثني ابن عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أم سلمة أن النبي ﷺ بعث إليها بمخلطها، فأرسلت إليه إلى امرأة مصيبة، وإلى غنيرة، وإنه ليس أحد من أوليائي شاهداً، فقال النبي ﷺ: أما كونك غنيرة، فسادص الله، فيذهب غنيرتك، وأما كونك مصيبة، فإن الله سيكفيك حبيباتك، وأما أن أحداً من أوليائك ليس شاهداً فليس أحد من أوليائك لاشاهد ولا غائب إلا سيرضاني، فقالت أم سلمة: قم يا عمر فزوج رسول الله ﷺ، فوجه إياها، انتهى. ورواه أحمد، وابن راهويه، وأبو يعلى في "مسانيدهم"، ورواه ابن جبان في "صحيحه" في النوع الرابع والتسعين، من القسم الأول، والحاكم في "المستدرک" - في فضائل أم سلمة (٢)، وقال: حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، واسم ابن عمر بن أبي سلمة سعيد، ولم يسمه حماد بن سلمة، وسماه غيره، انتهى. ورواه في "كتاب النكاح" من حديث يزيد بن هارون عن حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن عمر بن أبي سلمة عن أمه أم سلمة، فذكره

(١) "باب إنكاح الامه"، ص ٧٦ - ج ٢ (٢) "باب ذكر أم المؤمنين أم سلمة"، ص ١٦ - ج ٤،
 وفي "النكاح"، ص ١٧٨ - ج ٢

وقال : صحيح على شرط مسلم ، انتهى . وعجبت من عبد الحق كيف ذكر هذا الحديث في " النكاح " ، وعزاه لابن سنجر فقط ، وأهل هذه الكتب جميعها ، وقال : وابن عمر بن أبي سلة لا يعرف ، انتهى . قلت : قدم للحاكم أن اسمه سعيد ، وقال في " التنقيح " : ورواية ثابت عنه أقوى أمره ، انتهى . وأخرجه البيهقي من طريق الواقدي ^(١) حدثني يجمع بن يعقوب عن أبي بكر بن محمد بن عمر بن أبي سلة عن أبيه أن رسول الله ﷺ خطب أم سلة إلى ابنها عمر بن أبي سلة ، فزوجها رسول الله ﷺ ، وهو يومئذ غلام صغير ، انتهى . قال ابن الجوزي في " التحقيق " : في هذا الحديث نظر ، لأن عمر كان له من العمر يوم تزوجها رسول الله ﷺ ثلاث سنين ، فكيف يقال مثل هذا : زوج ؟ ويانه أن رسول الله ﷺ تزوجها في سنة أربع ، ومات عليه السلام ، ولعمر تسع سنين ، فلي هذا يحمل قولها لعمر : قم فزوج ، على المداعبة للصغير ، ولو صح أن الصغير زوجها ، فلائه عليه السلام لا يحتاج إلى ولي ، لأنه مقطوع بكفافته ، ويؤيده ما رواه الدارقطني ^(٢) عن أبي هارون العبدى عن أبي سعيد الخدري ، قال : لانكاح الإبول وشهود ومهر ، إلا ما كان من النبي ﷺ ، انتهى . وأبو هارون فيه مقال ، وقال صاحب " التنقيح " : قوله : إنه عليه السلام مات ولعمر تسع سنين بعيد ، وإن كان قد قاله الكلأباضى ، وغيره ، فإن ابن عبد البر قال : إنه ولد في السنة الثانية من الهجرة إلى الحيشة ، ويقوى هذا ما أخرجه مسلم في " صحيحه " عن عمر بن أبي سلة أنه سأل رسول الله ﷺ أقبّل الصائم ؟ فقال عليه السلام : سل عنه ، فأخبرته أم سلة أنه عليه السلام يصنع ذلك ، فقال عمر : يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر ، فقال : أما والله إنى لأتقاكم ته وأخشاكم له ، انتهى . وظاهر هذا أن عمر كان كبيراً ، وقد قيل : إن عمر المقول له : زوج رسول الله ﷺ هو عمر بن الخطاب ، والمعنى أنها رضىته ، والمزوج لها هو سلة بن أبي سلة ، يدل عليه ما رواه سعيد بن يحيى الأموى ، حدثني أبي ثنا محمد بن إسحاق عن عبد الله بن أبي نجيع ، وعن أبان بن صالح عن عطاة بن أبي دباح ، ومجاهد عن ابن عباس ، أن النبي ﷺ زوج ابنة حمزة بن عبد المطلب سلة بن أبي سلة ، فمات قبل أن يجتمعا ، فكان عليه السلام يقول : هل حزنت سلة ، وهو كان زوج رسول الله ﷺ أمه ، انتهى . وروى ابن سعد في " الطبقات - في ترجمة أم سلة " ^(٣) أخبرنا عبد الله بن نمير ثنا أبو حيان التميمي عن حبيب

(١) قلت : ما وجدته في " سنن البيهقي " ، هذا الحديث بهذا السند ، وهذا السند وجدته في " طبقات ابن سعد - في ترجمة أم سلة " ، (٢) قلت : سند الحديث عند الدارقطني في " النكاح " ، من ٣٨١ ثابن أبي داود حدثني عن ثابن الأصماني ثابريك عن الزهري عن أبي سعد مرفوعاً (٣) من ٦٣ - ج ٨

ابن أبي ثابت، قال: قالت أم سلة: لما انقضت حديق من أبي سلة أتاني رسول الله ﷺ فكلمني بينه وبينى حجاب، فخطب إلى نفسي، فقلت: يا رسول الله إنى امرأة أدبرنى سنن، وإنى أم أيتام، وإنى امرأة شديدة الغيرة، فقال عليه السلام: أما ما ذكرت من غيرتك فسيبها الله، وأما ما ذكرت من أيتامك، فعلى الله وعلى رسوله، قالت: فأذنت له فى نفسي، فتزوجنى، انتهى. وهذا من غريب حديث آخر: أخرجه أبو داود فى "كتاب القضاء" (١) عن ابن إسحاق حدثني وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله أنه سمعه يقول: أردت الخروج إلى خير، فأثبت رسول الله ﷺ فسلمت عليه، وقالت له: إنى أردت الخروج إلى خير، فقال: إذا أتيت وكبلى فخذ منه خمسة عشر وسقاً، فان ابنتى منك آية، فضع يدك على رقبة، انتهى. وأعله ابن القطان باب إسحاق، وأنكر على عبد الحق سكوته عنه، فهو صحيح عنده.

قوله: وقد صح أن علياً رضى الله عنه وكل عقيلًا، وبعد ما أسن، وكل عبد الله بن جعفر؛ قلت: أخرجه البيهقي (٢) عن عبد الله بن جعفر، قال: كان على يكره الخصومة، وكان إذا كانت له خصومة وكل فيها عقيل بن أبي طالب، فلما كبر عقيل وكلنى، وأخرج أيضاً عن على أنه وكل عبد الله بن جعفر بالخصومة (٣).

[بقية الأبواب ليس فيها شيء]

كتاب الدعوى

حديث واحد: قال عليه السلام: ذاك بينة؟ قال: لا، قال: فلك بينة، قلت: أخرجه البخارى، ومسلم (١) فى "القضاء" عن وائل بن حجر، قال: جاء رجل من حضرموت. ورجل من كندة إلى النبي ﷺ، فقال الحضرمي: يا رسول الله إن هذا غلبنى على أرض كانت لأبى، فقال الكندى: هى أرضى فى يدي أزورها ليس له فيها حق، فقال عليه السلام للحضرمي: ألك بينة؟ قال: لا، قال: فلك بينة، قال: يا رسول الله الرجل فاجر، لا يزال على ما حلف عليه، وليس يتورع

(١) "باب فى الركعة"، ص ١٥٥ - ج ٢ (٢) عند البيهقي فى "السنن" - فى الركعة - باب التوكيل فى الخصومات، ص ٨١ - ج ٦ (٣) وقال الزعفراني فى "العلاني" - إن علياً رضى الله عنه، وكل أخاه عقيلًا بالخصومة، ثم وكل بعده عبد الله بن جعفر رضى الله عنه، وكان لا يحضر الخصومة، ويقول: إن لما لهما، وإن الشياطين تخفها، أى ممالك وشعائد، وهم الطريق ماصب منه، وشق على سالكه، انتهى. خلا من مشكلة "الفتح"، (٤) عند مسلم فى "الآيمان" - باب وعيد من أطلع على مسلم يمين فاجرة بالناظر، ص ٨٠ - ج ١، قال فى "الدرية"، فى حديث وائل بن حجر: أخرجه مسلم: قلت: وعند الدارقطني فى "الانصبة"، ص ٥٤

من شيء، فقال: ليس لك منه إلا ذلك، فانطلق ليحلف، فقال عليه السلام، لما أدبر: أما تئن حلف على ماله ليأكله ظلماً، ليلقين الله، وهو عنه معرض، انتهى.

حديث آخر: أخرجه الأئمة الستة في "كتبهم" (١) عن الأشعث بن قيس، قال: كان بيني وبين رجل من اليهود أرض، فجمعتني، فقدمتني إلى النبي ﷺ، فقال لي عليه السلام: ألك بينة؟ قلت: لا، فقال عليه السلام اليهودي: احلف، قلت: يارسول الله إذا يحلف ويذهب بمالي، فأنزله الله تعالى: ﴿إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم﴾ إلى آخر الآية، انتهى. وفي لفظ البخاري في "الرمح" (٢)، ومسلم في "الآيمان" عن ابن مسعود، قال: قال رسول الله ﷺ: «من حلف على يمين صبر، يقطع بها مال امرئ مسلم، هو فيها فاجر، لقي الله، وهو عليه غضبان»، قال: فدخل الأشعث بن قيس، فقال: ما يحدثكم أبو عبد الرحمن؟ قالوا: كذا وكذا، قال صدق، في نزلت، كان بيني وبين رجل أرض باليمن، فخاصمتني إلى رسول الله ﷺ، فقال: شاهدك، أو يمينه، قلت: إذا يحلف ولا ييال، فقال عليه السلام: من حلف على يمين يستحق بها مالا هو فيها فاجر لقي الله وهو عليه غضبان، فأنزله الله تصديق ذلك ﴿إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً﴾ إلى قوله: ﴿ولهم عذاب أليم﴾، انتهى.

باب اليمين

الحديث الأول: قال عليه السلام: «الينة على المدعي، واليمين على من أنكر»؛

قلت: أخرجه البيهقي في "سننه" عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «لو يعطى الناس بدعواهم لادى رجال أموال قوم ودمائهم، لكن البينة على المدعي، واليمين على من أنكر»، انتهى.

(١) حديث الأشعث لم يجه في "البخاري"، إلا هكذا عيب حديث ابن مسعود تصديقاً له، ومواضع مواضعه، إلا في موضعين، أفرد فيها حديث ابن مسعود: أحدهما في "كتاب الأحكام" - باب الحكم في البئر، من ١٠٦٥ - ج ٢؛ والثاني في "كتاب الرد على الجهمية"، من ١١٠٩ - ج ٢، وهذا مسلم في "الآيمان" - باب وعيد من قطع حق مسلم يمين فاجرة، من ٨٠ - ج ١.

(٢) عند البخاري في "الرمح" - باب إذا اخطف الرهن والمرتهن، ونحوه، فالينة على المدعي، واليمين على المدعي عليه، من ٣٤٢ - ج ١، وهذا مسلم في "الآيمان" - باب وعيد من قطع حق مسلم، من ٨٠ - ج ١.

والحديث في "الصحيحين" (١) بلفظ لكن اليمين على المدعى عليه ، أخرجه عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس ، ومعناه تقدم في حديث الأشعث بن قيس : شاهدك ، أو يمينه ، في "الصحيحين" ، وأخرجه هو ، والدارقطني (٢) عن مسلم بن خالد الزنجي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال : «الينة على من ادعى ، واليمين على من أنكر» ، إلا في القسامة ، انتهى . وأخرجه الدارقطني أيضاً عن مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : «الينة على من ادعى ، واليمين على من أنكر» ، إلا في القسامة ، انتهى . قال في "التفصيح" : ومسلم بن خالد تكلم فيه غير واحد من الأئمة ، وقد اختلف عليه فيه ، فقبل عنه هكذا ، وقال بشر بن الحكم ، وغيره : عنه عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده به ، وقد رواه ابن عدى من الوجهين ، وقال : هذان الإسنادان يعرفان بمسلم بن خالد عن ابن جريج ، وفي المتن زيادة قوله : إلا في القسامة ، انتهى . وروى الواقدي في "كتاب المغازي" حديثي علي بن محمد بن عبيد الله عن منصور الجمعي عن أمه صفية بنت شيبة عن مرة بنت أبي تمزة ، قالت : أنا أنظر إلى رسول الله ﷺ حين خرج من البيت ، فوقف على الباب ، وأخذ بمضادتي الباب ، ثم أشرف على الناس ، وهم جلوس حول الكعبة ، وقال : الحمد لله الذي صدق وعده ، فذكر خطبة ، وفيها : والينة على من ادعى ، واليمين على من أنكر . مختصر . والمصنف استدلل بهذا الحديث على الشافعي في قوله : ترد اليمين على المدعى ، قال : لأنه قسم ، والقسمة تنافي الشريعة ، وينفي على هذا مسألة القضاء بشاهد ويمين ، قال به مالك ، وأحمد ، والشافعي ، وحجتهم في ذلك حديث ابن عباس ، أخرجه مسلم عن سيف بن سليمان أخبرني قيس بن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قضى يمينين وشاهد ، انتهى . وأخرجه أبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه (٣) ، وأخرجه أبو داود أيضاً عن عبد الرزاق أنا محمد بن مسلم عن عمرو بن دينار بإسناده ومعناه ، قال عمر : وفي الحقوق ، انتهى . قال النسائي : وقيس بن سعد ثقة ،

(١) عند مسلم في "الألفية" ، ص ٧٤ - ج ٢ ، وعند البيهقي في "التبصير" - باب قوله : (إن الذين يمتثلون بيمين الله وأيمانهم ثمناً قليلاً) ، ص ٦٥٣ - ج ٢ ، وغيره .

(٢) عند البيهقي في "السنن" - في أوائل كتاب المعرى واليمينات ، ص ٢٥٢ - ج ١٠ ، وعند الدارقطني في "الألفية" ، ص ٥١٧ عن مسلم بن خالد الزنجي (٣) عند مسلم في "الألفية" ، ص ٧٤ - ج ٢ ، وعند أبي داود فيه "باب القضاء باليمين وللشاهد" ، ص ١٥٢ - ج ٢ ، بإسناده المذكور ، وعن زيد بن الحباب عن سيف بن سليمان المكنى بـقيس بن سعد عن عمرو بن دينار به ، وعند ابن ماجه في "المعجم" - باب القضاء بالشاهد واليمين ، ص ١٧٣ .

وسيف بن سليمان ثقة؛ وأخرجه الدارقطني، ثم البيهقي في سننهما^(١)، ووثق البيهقي سيف بن سليمان نقلاً عن يحيى القطان^(٢)، وأسند عن الشافعي أنه قال: حديث ابن عباس ثابت عن رسول الله ﷺ، لا يرد أحد من أهل العلم مثله، لو لم يكن فيها غيره، مع أن غيره يشهد به، قال الشافعي^(٣)؛ واليمين مع الشاهد لا يخالف من ظاهر القرآن شيئاً، لأننا نحكم بشاهدين، وبشاهد، وامرأتين، ولا يمين، فإذا كان شاهد حكماً بشاهد ويمين، وليس هذا بخلاف ظاهر القرآن، لأنه لم يحرم أن يجوز أقل مما نص عليه في كتابه، ورسول الله ﷺ أعلم بمنى ما أراد الله، وقد أمرنا الله تعالى أن نأخذ ما أتانا، وننتهي عما نهانا، انتهى. وقال ابن عبد البر: هذا حديث صحيح، لا مطن لأحد في إسناده، ولا خلاف بين أهل العلم في صحته، وقد روى - القضاء باليمين، والشاهد - عن النبي ﷺ من حديث أبي هريرة، وعمر، وابن عمر، وعلي، وابن عباس، وزيد بن ثابت، وجابر بن عبد الله، وسعد بن عباد، وعبد الله بن عمرو بن العاص، والمنذرية بن شعبة، وعمارة بن حزم، ومشرق، بأسانيد حسان، انتهى. والجواب عن حديث ابن عباس من وجهين:

أحدهما: أنه معلول بالانقطاع، قال الترمذي في "عنه الكبير": وسألت عمداً عن هذا الحديث فقال: إن عمرو بن دينار لم يسمعه من ابن عباس، انتهى. قلت: ويدل على ذلك ما أخرجه الدارقطني^(٤) عن عبد الله بن محمد بن أبي ربيعة ثمة محمد بن مسلم عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس أن النبي ﷺ، قد كره؛ قال الدارقطني: وغالفه عبد الرزاق، فلم يذكر طاوساً، ومنهم من زاد جابر بن زيد^(٥)، ورواية الثقات لا تعلل برواية الضعفاء، انتهى. وقال الطحاوي^(٦): لا أعلم قيس بن سعد يحدث عن عمرو بن دينار بشيء - يعني فيصير فيه انقطاعاً - قال ابن القطان في "كتابه": وهذا الحديث - وإن كان مسلم قد أخرجه في "مجمعه" عن قيس بن سعد

(١) عند الدارقطني في "الآلفية"، ص ٥١٦ - ج ٢ عن محمد بن مسلم عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس، الحديث؛ وقال الدارقطني: خالفه عبد الرزاق، ولم يذكر طاوساً، وكذلك قال سيف بن قيس بن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس، انتهى. وحسن البيهقي في "السنن" - في الشهادات - باب القضاء باليمين مع الشاهد، ص ١٦٧، و ص ١٦٨ - ج ١٠

(٢) وكذا البيهقي في "السنن"، ص ١٦٨ - ج ١٠ عن البخاري، قال: قال يحيى القطان: كان سيف بن سليمان حياً سنة عشرين، وكان حديثاً ثقة، من يصدق ويحفظ، انتهى. (٣) راجع "السنن"، فبهقي ص ١٦٥ - ج ١٠ في "الشهادات"، (٤) ص ٥١٦ - ج ٢ قوله: ومنهم من زاد: جابر بن زيد، الخ؛ ليس في "الدارقطني"، بل هو في "السنن"، البيهقي في "الشهادات"، ص ١٦٨ - ج ١٠

(٥) قال الطحاوي في "شرح الآثار" - في باب القضاء باليمين مع الشاهد، ص ٢٨١ - ٢: وأما حديث ابن عباس، فنسكه، لأن قيس بن سعد لا يلقه يحدث عن عمرو بن دينار بشيء، فكيف يجوزون به في مثل هذا، انتهى.

عن عمرو بن دينار عن ابن عباس - فهو يرى بالانقطاع في موضعين ، قال الترمذی : قال البخاری : عمرو بن دينار لم يسمع من ابن عباس هذا الحديث ، وقال الطحاوی : قيس بن سعد لانعله يحدث عن عمرو بن دينار بشيء ؛ وقد أخرج الدارقطني في "سننه" ما يوافق قول البخاری عن عبد الله بن محمد بن ربيعة ثنا محمد بن مسلم عن عمرو بن دينار عن طلوس عن ابن عباس ، قال : قضى عليه السلام باليمن مع الشاهد الواحد ، ولكن هذه الرواية لاتصح من جهة عبد الله بن محمد بن ربيعة ، وهو القدابي ، يروي عن مالك ، وهو متروك ، قاله الدارقطني ، انتهى كلامه . وقال البيهقي في "المعرفة" : قال الطحاوی : لا أعلم قيس بن سعد يحدث عن عمرو بن دينار بشيء ، وهذا مدخول ، فان قيساً ثقة ، أخرج له الشيخان في "صحيحهما" ، وقال ابن المديني : هو أثبت ، وإذا كان الراوي ثقة وروى حديثاً عن شيخ يحتمله سنه ، ولفظه . وكان غير معروف بالتدليس ، وجب قبوله ، وقد روى قيس ابن سعد عن هو أكبر سنّاً ، وأقدم موتاً من عمرو بن دينار ، كطاه بن أبي رباح ، ومجاهد بن جبير ، وقد روى عن عمرو بن دينار من كان في قرن قيس ، وأقدم لقياً منه ، كأيوب السخيتي ، فانه رأى أنس بن مالك ، وروى عن سعيد بن جبير ، ثم روى عن عمرو بن دينار ، فكيف ينكر رواية قيس بن سعد عن عمرو بن دينار ؟ غير أنه روى ما يخالف مذهبه ، ولم يجد له موطناً سوى ذلك ؛ وقد روى جرير بن حازم - وهو ثقة - عن قيس بن سعد عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن رجلاً وقصته ثاق ، وهو محرم ، فذكر الحديث ، فقد علمنا قيساً روى عن عمرو بن دينار غير حديث : اليمن مع الشاهد ، ثم قد تابع قيساً على روايته هذه محمد بن مسلم الطائفي ، ثم ساقه من طريق أبي داود بسنده^(١) عن محمد بن مسلم الطائفي عن عمرو بن دينار عن ابن عباس بلفظ حديث قيس ، ثم قال : وقد روى من وجه آخر ، ثم ساق من طريق الشافعي^(٢) ثنا إبراهيم بن محمد الأسلي عن ربيعة بن عثمان عن معاذ بن عبد الرحمن عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قضى باليمن مع الشاهد ، انتهى .

الجواب الثاني^(٣) : أن الحديث على تقدير صحته ، لا يفيد العموم ، قال الإمام غفر الدين : قول الصحابي نهي النبي ﷺ عن كذا ، وقضى بكذا ، لا يفيد العموم ، لأن الحجة في المحكي

(١) عند أبي داود في "القصص" - باب القضاء باليمن والشاهد ، ص ١٥٢ - ج ٢

(٢) وعند البيهقي في "السنن" ، أيضاً في "الشهادات" ، ص ١٦٨ - ج ١٠

(٣) وأجاب الطحاوی بمجواب آخر في شرح الآثار - باب القضاء باليمن مع الشاهد ، ص ٢٨٢ - ج ٢ ، وقد يجوز أن يكون أريد به يمن المسمى مع شاهده الواحد ، لأن شاهده الواحد كل من يحمي بتمهاده وحده ، وهو خزعة ابن ثابت ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لكل عدل شهادة بتمهاده رجلين ، انتهى .

لا في الحكاية ، والمحكى قد يكون خاصاً ، وأيضاً فالقضاء له معان ، أقربها في هذا الموضع "فصل الخصومات" وهذا بما يمين فيه الخصوص ، إذ لا يتأتى فيه الحكم بكل شاهد من النبي ﷺ إلى قيام الساعة ، بل إنما يقضى بشاهد عاص ، وعلى هذا يكون الراوى قد اعتمد على قرينة الحال الدالة على أن المراد بالشاهد واليمين حقيقة الجنس ، لا استغراق الجنس ، ويكون معناه أنه عليه السلام قضى بجنس الشاهد ، وجنس اليمين . وقد يعترض على هذا بما وقع في الترمذى ، وسنن الدارقطنى ، ثم البيهقى ^(١) أنه عليه السلام قضى باليمين مع الشاهد الواحد ؛ وأخرج الدارقطنى ، ثم البيهقى ^(٢) عن علي أن النبي ﷺ قضى بشهادة شاهد واحد ، ويمين صاحب الحق ؛ وأخرج الدارقطنى ^(٣) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو ، قال : قال رسول الله ﷺ : " قضى الله ورسوله في الحق بشاهدين ، فإن جاء بشاهدين أخذ حقه ، وإن جاء بشاهد واحد حلف مع شاهده " .

بقية أحاديث الخصوم : فحديث أبي هريرة ، أخرجه أبو داود في " القضاء " ^(١) ، والترمذى ، وابن ماجه في " الأحكام " عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد ، انتهى . قال الترمذى : حديث حسن غريب ، وأخرجه أبو داود أيضاً عن سليمان بن بلال عن ربيعة بإسناده نحوه ، وزاد فيه : قال سليمان : فقلت سهيلاً فسأله عن هذا الحديث ، فقال : ما أعره ، قلت : إن ربيعة أخبرني به عنك ، فقال : إن كان ربيعة أخبرك به عنى ، لحثت به عن ربيعة عنى ، قال : وكان سهيل أصابته علة أذهبت بعض عقله ، ونسى بعض حديثه ، فكان سهيل بعد يحدث به عن ربيعة عنه عن أبيه ، انتهى .

(١) عند الترمذى في " الأحكام - باب ماجاء في اليمين مع الشاهد " ، ص ١٧٢ - ج ١ من حديث سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة ، وعند البيهقى في " السنن - باب القضاء باليمين مع الشاهد " ، ص ١٦٧ - ج ١٠ من حديث ابن عباس ، وعند الدارقطنى في " الألفية " ، ص ٥١٥ - ج ٢ من حديث جابر مرفوعاً ، ومن حديث علي بن أبي طالب مرفوعاً ؛ ومن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً ، كما سيأتى في التلخيص ؛ ومن حديث طاوس عن ابن عباس مرفوعاً في : ص ١٦٦ .

(٢) عند البيهقى في " السنن " ، ص ١٧٠ - ج ١٠ ، وعند الدارقطنى : ص ٥١٥ - ج ٢ .

(٣) عند الدارقطنى في " الألفية " ، ص ٥١٥ - ج ٢ .

(٤) في " باب القضاء باليمين والشاهد " ، ص ١٥٢ - ج ٢ عن الدراوردي عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سليمان بن بلال عن ربيعة ، إلخ . وعند الترمذى في " الأحكام - باب ماجاء في اليمين مع الشاهد " ، ص ١٧٢ - ج ١ ، وعند ابن ماجه في " الأحكام - باب القضاء بالشاهد واليمين " ، ص ١٧٣ - ج ٢ .

وحديث جابر : فأخرجه الترمذى ، وابن ماجه ^(١) عن عبد الوهاب الثقفى عن جعفر ابن محمد عن أبيه عن جابر أن النبى ﷺ قضى باليمين مع الشاهد ، انتهى . ثم أخرجه الترمذى عن إسماعيل بن جعفر عن جعفر بن محمد عن أبيه أن النبى ﷺ قضى باليمين مع الشاهد الواحد ، قال : وقضى به على فيكم ، قال الترمذى : وهذا أصح ، وهكذا روى سفيان الثورى عن جعفر بن محمد عن أبيه عن النبى ﷺ مرسلًا ، ورواه عبد العزيز بن أبى سلمة ، ويحيى بن سليم عن جعفر بن محمد عن أبيه عن على عن النبى ﷺ ، انتهى .

وحديث سعد بن عباد : رواه الترمذى ^(٢) حدثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقى عن عبد العزيز بن محمد الدراوردى عن ربيعة بن أبى عبد الرحمن ، قال : أخبرنى ابن سعد بن عباد ، قال : وجدنا فى - كتاب سعد - أن النبى ﷺ قضى باليمين مع الشاهد ، انتهى . ورواه الطبرانى فى "معجمه" .

وحديث سُرّقى : رواه ابن ماجه فى "سننه" ^(٣) حدثنا أبو بكر بن أبى شيبة عن يزيد بن هارون عن جويرية بن أسماء عن عباد بن يزيد مولى المنبعت عن رجل من أهل مصر عن سرق أن النبى ﷺ أجاز شهادة رجل ، وبين الطالب ، انتهى .

وحديث على ، الذى أشار إليه الترمذى : أخرجه الدارقطنى فى "سننه" ^(٤) عن عبد العزيز ابن أبى سلمة عن جعفر بن محمد عن أبيه عن على رضى الله عنه أن النبى ﷺ قضى بشهادة شاهد واحد ، وبين صاحب الحق ، وقضى به على رضى الله عنه بالعراق ، انتهى . وهذا إسناد منقطع ، فان محمد بن على بن الحسين لم يدرك جد أبيه على بن أبى طالب ، وقد أنطال الدارقطنى الكلام على هذا الحديث فى "كتاب العلل" ، قال : وكان جعفر بن محمد ربما أرسل هذا الحديث ، وربما وصله عن جابر ، لأن جماعة من الثقات حفظوه عن أبيه عن جابر ، والقول قولهم ، لأنهم زادوا ، وهم ثقات ، وزيادة الثقة مقبولة ، انتهى . وأخرجه الدارقطنى ^(٥) ، ثم البيهقى عن على أن رسول الله ﷺ ، وأبا بكر ، وعمر ، وعثمان كانوا يقضون بشهادة الشاهد الواحد ، وبين المدعى ^(٦) .

(١) عند الترمذى فى "الاحكام" - باب ملأه الى اليمين مع الشاهد ،، ص ١٧٢ - ج ١ ، وعند ابن ماجه فى "الشهادات" ، ص ١٧٣ - ج ١ (٢) عند الترمذى فى "الاحكام" ،، ص ١٧٢ - ج ١ ، وعند الدارقطنى فى "الافتقضية" ،، ص ١٦٦ (٣) عند ابن ماجه فى "الشهادات" ،، ص ١٧٣ (٤) عند الدارقطنى فى "الافتقضية" ،، ص ١٦٥ (٥) عند الدارقطنى فى "الافتقضية" ،، ص ١٦٦

(٦) قلت : وأخرج الدارقطنى عن عبد الله بن ماسر قال : حضرت أبا بكر ، وعمر ، وعثمان رضى الله عنهم يقضون باليمين مع الشاهد ، انتهى . وفى الباب سوى ما ذكر من بلال بن الحارث ، وأبى سعيد الخدرى ، عند الميشتى

قوله : لأن الصحابة رضى الله عنهم أجمعوا على القضاء بالنكول؛ قلت : يوجد هذا في بعض نسخ "الهداية"، وروى ابن أبي شيبة في "مصنفه - في الإقضية" حدثنا عباد بن العوام عن يحيى بن سعيد عن سالم أن ابن عمر باع غلاما له بثمانمائة درهم، فوجد به المشتري عيبا، فخاصمه إلى عثمان، فقال له عثمان : بعته بالبراءة؟ فأبى أن يحلف، فردّه عثمان عليه، انتهى. حدثنا حفص عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس أنه أمره أن يستحلف امرأة، فأبت أن تحلف، فأزنها، حدثنا شريك عن مغيرة عن الحارث، قال : نكل رجل عند شريح عن البين، فقضى شريح عليه، فقال الرجل : أنا أحلف، فقال شريح : قدمضى قضائي، انتهى. حدثنا جرير عن مغيرة، وابن شبرمة، قالوا : اشترى عبد الله غلاما لامرأى، فلما ذهب إلى منزله حم الغلام، فخاصمه إلى الشعبي، فقال لعبد الله : ينتك أنه دلس عليك عيبا؟ فقال : ليس لي بينة، فقال للرجل : احلف أنك لم تبعه، فأبى، فقال الرجل : اردد البين على عبد الله، فقضى الشعبي بالبين عليه فقال : إما أن تحلف، وإلا جاز عليك الغلام، انتهى. وأخرج الطحاوى في "مشكل الآثار" ^(١) عن عبد الله بن عون من أهل فلسطين، قال : أمرت امرأة وليدة لما أن تضطجع عند زوجها، لحسب أنها جارية، فوقع عليها، وهو لا يشعر، فقال عثمان : أحلفوه أنه ما شعر، فان أبى أن يحلف فارجموه، وإن حلف فاجلدوه مائة جلدة، واجلدوا امرأته مائة جلدة، واجلدوا الوليدة الحد، قال الطحاوى : لانلم له مخالفا من الصحابة، ولا منكرأ عليه - يعنى في الحكم بالنكول - وأنه كالإقرار.

في "مجمع الزوائد"، ص ٢٠٢ - ج ٤، وعن أبي بن كعب، وأبي بكر، وشبان، وكافى "الجمهور التقي"، وقال صاحب "الجمهور"، بجيباً عن حديث : القضاء بالبين، والشاهد الواحد، ص ١٧٤ - ج ١٠، قال صاحب "الاستدكار"، : روى هشيم أن المغيرة من الشعبي، قال : أهل المدينة يقولون بشهادة الشاهد، وبين الطالب، ونحن لا نقول به، وروى "مصنف ابن أبي شيبة"، ثنا سويد بن عمرو ثنا أيروانة عن مغيرة عن إبراهيم، والشعبى، في الرجل يقول له الشاهد مع بينته، قال : لا يجوز إلا شهادة رجلين، أو رجل وامرأتين، قال طبر : إذ أهدل المدينة يقولون شهادة الشاهد مع بين الطالب، وهذا السند رجاله على شرط مسلم، وقال ابن أبي شيبة : حدثنا حماد بن خالد عن ابن أبي ذئب عن الزهرى، قال : من بدعه، وأول من فنى بها مساوية، وهذا السند على شرط مسلم. وروى "مصنف"، عبد الرزاق ثنا مسر سألت الزهرى عن البين مع الشاهد، قال : هذا عيب - أحذره الناس - لا بد من شاهدين، وروى "الاستدكار"، وهو الأشهر من الزهرى : وقد روى عن عطاء أنه لا يقول بالشاهد، واليمين. قال صاحب "التبديد" : قال أيروخينة، وأصحابه، والقورى، والأوزاعى : لا يقضى بالبين مع الشاهد، وهو قول عطاء، والحكم، وطائفة، وزاد في "الاستدكار"، النخعي، وروى "الحلى"، لابن حزم : أول من فنى به عبد الملك ابن مروان، وأشار إلى إنكاره الحكم، وابن حينة، وروى عن عمر بن عبد العزيز الرجوع إلى ترك القضاء به، لأنه وجد أهل الشام على خلافه، ومنع منه ابن شبرمة، انتهى كلامه. وروى "التبديد"، تركه يحيى بن يحيى، ولا تدلس، وزعم أنه لم ير البين بن سعد يفتى به، ولا يذهب إليه، وقوله عليه السلام في "الصحيحين"، البين على اللدنى عليه، ورواية : البينة على اللدنى، واليمين على من أنكر، يردده، وكذا قوله عليه السلام في "الصحيحين"، : شاهدك أو بينته، مع ظاهر القرآن، الخ. (١) راجع "المختصر - باب في انتطاع الحق بالبين"، ص ٢٣٦

باب في كيفية اليمين

الحديث الثاني : حديث : « من كان حالاً فليحلف بالله ، أو لينذر ، تقدم في "الإيمان" .
الحديث الثالث : قال عليه السلام لابن سوريا الأعور : « أشدك بالله الذي أنزل
التوراة على موسى أن حكم الزنا في كتابكم هذا ؟ » : قلت : أخرجه مسلم في "المحذود" (١) عن
عبدالله بن مرة عن البراء بن عازب ، قال : مر على رسول الله ﷺ يهودى عجم ، فدعاهم ، فقال :
هكذا تجدون حد الزاني ؟ قالوا : نعم ، فدعا رجلاً من علمائهم ، فقال له : فشدتك بالله الذي أنزل
التوراة على موسى ، أن هكذا تجدون حد الزاني في كتابكم ؟ فقال : اللهم لا ، ولولا أنك نشدتنى
بهذا لم أخبرك به ، حد الزاني في كتابنا الرجم ، ولكنه كثر في أشرافنا ، فكنا إذا أخذنا الرجل
الشريف تركناه ، وإذا أخذنا الضعيف أقمنا عليه الحد ، قتلنا : تعالوا نجتمع على شيء نقيم على
الشريف والوضيع ، فاجتمعنا على التحميم ، والجلد ، وتركنا الرجم ، فقال : رسول الله ﷺ :
اللهم إني أول من أحيى أمرك إذ أماتوه ، فأمر به ، فرجم ، انتهى . قال الشراح : وهذا الرجل
هو عبدالله بن سوريا ، وكان أعلم من بقى منهم بالتوراة ، وقد صرح باسمه في "سنن أبي داود" (٢)
عن سعيد بن قتادة عن عكرمة أن النبي ﷺ ، قال له - يعنى لابن سوريا - : أذكركم بالله الذي
نحاكم من آل فرعون ، وأصلحكم البحر ، وظلل عليكم الغمام ، وأنزل عليكم المن والسلوى ، وأنزل
التوراة على موسى ، أتعبدون في كتابكم الرجم ؟ قال : ذكرتنى بعظيم ، ولا يسعنى أن أكذبك ،
وساق الحديث ، انتهى . وهو مرسل ، وجعله شيخنا علاء الدين مسنداً من رواية ابن
عباس ، مقلداً لنظيره في ذلك ، وهو وهم ، ولم يخرج أبو داود إلا مرسل ، هكذا ذكره في
"كتاب الأقضية" .

أحاديث الباب : أخرج أبو داود (٣) عن مجاهد عن الشعبي عن جابر بن عبد الله ، قال :
جاءت اليهود برجل وامرأة منهم زنيا ، فقال : اتنوني بأعلم رجلين منكم ، فأتوه باني سوريا ، فتشدهما
كيف تجدان أمر هذين في التوراة ؟ قالوا : نجد فيها ، إلى آخره . وقد تقدم في "الشهادات" ، قال
المنذرى في "مختصره" : وقوله : باني سوريا ، لعله أراد عبد الله بن صوري - بضم الصاد ، وفتح الراء - .

(١) حد مسلم في "المحذود" - باب حد الزنا ، ص ٧٠ - ج ٢ ، وعنه أبي داود في "المحذود" ، ص ٢٥٤ - ج ٢

(٢) عنه أبي داود في "المحذود" - باب التي كيف يستحلف ، ص ١٥٤ - ج ٢

(٣) حد أبي داود في "المحذود" - باب في رجم اليهوديين ، ص ٢٥٦ - ج ٢

وقيل : بكسرهما ، وكنانة بن صوريا - بضم الصاد ، وكسر الراء ، والمذ - فيكون قد ثنأهما على لفظ أحدهما : أو يكون عبد الله أيضاً يقال فيه : ابن صوريا ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه أبو داود أيضاً ^(١) عن عبد الرزاق ، أخبرنا معمر عن الزهري حدثنا رجل من مزينة ، ونحن عند سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ، قال : قال النبي ﷺ - يعني لليهود - : أنشدكم بالله الذي أنزل التوراة على موسى ما تجدون في التوراة على من زنى ؟ ، انتهى . وفيه انقطاع .

حديث آخر : رواه الطبراني في "معجمه" حدثنا بكر بن سهل ثنا عبد الله بن صالح حدثني معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى : (إن أوتيتم هذا فخذوه ، وإن لم تأتوه فاحذروا) ، قال : هم اليهود زنت منهم امرأة ، وقد كان الله تعالى يحكم في التوراة في الزنا الرجم ، فنفسوا أن يرجعوا ، وقالوا : اطلقوا إلى عمد ، فمضى أن يكون عنده رخصة ، فاقبلوها ، فأتوه ، فقالوا : يا أبا القاسم إن امرأة منا زنت ، فما تقول فيها ؟ فقال عليه السلام : كيف حكم الله في التوراة في الزاني ؟ فقالوا : دعنا من التوراة ، فما عندك في ذلك ؟ قال : اتقوا بأعلمكم بالتوراة التي أنزلت على موسى ﷺ ، فأتوه ، فقال لهم : بالذي نجاكم من آل فرعون ، وبالذي فلق البحر فأنجاكم ، وأغرق آل فرعون ، إلا أخبرتموني ما حكم الله في التوراة في الزاني ؟ فقالوا : حكم الله الرجم ، انتهى .

قوله : وهو مأثور عن عثمان رضي الله عنه - يعني جواز الفداء عن العيمين بالمال - ؛ قلت : قال البيهقي في "كتاب المعرفة" - في كتاب أدب القاضي : قال الشافعي رحمه الله : بلغني أن عثمان بن عفان ردت عليه العيمين فافتداهما بمال ، وقال : أعاف أن يوافق قدر بلاء ، فيقال : هذا يمينته ، وقال في آخر الباب وفي "كتاب المستخرج" لأبي الوليد بإسناد صحيح عن الشعبي : وفيه إرسال ، أن رجلاً استقرض ^(٢) من عثمان بن عفان سبعة آلاف درهم ، فلما قضاه ، قال له : إنما

(١) عند أبي داود في "الفضاء" ، ص ١٥٤ - ج ٢

(٢) وذكر الأمام المصنوع تمام القصة ، فقال : روى أن الفداء بن الأسود استقرض من عثمان رضي الله عنهما سبعة آلاف درهم ، ثم قضاه أربعة آلاف ، فقرأنا إلى عمر رضي الله عنه وخلافه ، قال الفداء : لحلف بإمر المؤمنين أن الأمر كما يقول ، ولما أخذ سبعة آلاف ، فقال عمر لعثمان : أضفك الفداء ، لتحلف أنها كما جعل ، وغلها ، فلم يحلف عثمان ، فلما خرج الفداء ، قال عثمان لسر : إنها كانت سبعة آلاف ، قال : فما منعك أن تحلف ، وقد جعل ذلك إليك ؟ قال عثمان ، عند ذلك ما قاله ، ثم قال في "الميسرة" ، وتأويل حديث الفداء أنه ادعى الإيلاء على عثمان رضي الله عنه ، وبه قول ، انتهى . من تكملة "فتح القدير" ،

هي أربعة آلاف ، غلاصمه إلى عمر ، فقال : تحلف ^(١) أنها سبعة آلاف ؟ فقال عمر : أنصفك ، فأبى عثمان أن يحلف ، فقال له عمر : خذ ما أعطاك . انتهى .

وفي الباب عن جماعة ، فروى عبد الرزاق في "مصنفه" ^(٢) حدثنا إسماعيل بن عياش عن شريك بن عبد الله ثنا الأسود بن قيس عن رجل من قومه ، قال : عرف حذيفة بعيده مع رجل غلاصمه ، فقتل حذيفة بالبعير ، وأن عليه اليمين ، فقال حذيفة : أقدى يميني منك بعشرة دراهم ، فأبى الرجل ، فقال حذيفة : بعشرين ، فأبى ، قال : ثلاثين ، فأبى ، قال : بأربعين ، فأبى ، فقال حذيفة : أقتلن أنى لا أحلف على مالى ، تحلف عليه حذيفة ، انتهى . وأخرجه الدارقطني في "سننه" عن الحسن بن صالح عن الأسود بن قيس عن حسان بن ثمامة ، قال : زعموا أن حذيفة عرف جملته له سرق ، غلاصم فيه إلى قاضى المسلمين ، فصارت على حذيفة يمين ، فأراد أن يفتدى يمينه بعشرة دراهم ، فأبى الرجل ، فقال : عشرون ، فأبى ، قال : ثلاثون ، فأبى ، قال : أربعون ، فأبى ، قال حذيفة : أترك جملي ١٢٠ تحلف أنه جملة ما باعه ، ولا وهبه ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه الدارقطني في "سننه" ^(٣) ، والطبراني في "معجمه الوسيط" عن معاوية بن يحيى عن الزهرى عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه أنه فدا يمينه بعشرة آلاف درهم ، ثم قال : ورب هذا البيت لو حلفت لحلفت صادقاً ، وإنما شئى اقتديت به يميني ، انتهى . ومعاوية ابن يحيى هذا هو الصدوق ، ضعفه .

حديث آخر : أخرجه الطبراني في "معجمه" عن الأشعث بن قيس ، قال : لقد اقتديت يميني مرة بسبعين ألف درهم ، وذلك أنى سمعت رسول الله ﷺ يقول : " من اقتطع حق مسلم يميني لقي الله وهو عليه غضبان ، انتهى .

حديث آخر : في "الصحيحين" ^(٤) عن أبي قلابة أن عمر بن عبد العزيز سأله عن القسامة ، فذكر حديث القسامة ، إلى أن قال : وقد كانت هذيل خلعوا خليعاً لم فى الجاهلية ، فطرق أهل بيت بالبطحاء ، فأتته له رجل منهم ، لحذفه بالسيف قتله ، فجاءت هذيل ، وأخذوا اليماني ، فرفعوه إلى عمر رضى الله عنه بالموسم ، فقالوا : قتل صاحبنا ، فقال : يقسم خسون من هذيل ما خلعوه ، قال :

(١) وفى "الدرية" ، تحلف بزيادة المدة

(٢) وعند البيهقى في "السنن" ، فى الشهادات ، ص ١٧٩ - ج ١٠ ، وأرجل المجهول فى سند عبد الرزاق هو حسان بن ثمامة (٣) عند الدارقطني في "اللائحة" ، ص ٢٢٨ - ج ٢ (٤) عند البخارى في "البيت" - باب القسامة ، ص ١٠١٩ - ج ٢ ، وقال الحافظ في "الدرية" ، : وروى البخارى من طريق أبي قلابة ، الحديث

فأقسم منهم تسعة وأربعون رجلاً ، وقدم رجل منهم من الشام فسأله أن يقسم ، فافتدى يمينه منهم بألف درهم ، فأدخلوا مكانه رجلاً آخر ، انتهى .

حديث آخر : روى عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا معمر ، قال : سئل الزهري عن الرجل يقع عليه اليمين ، فيريد أن يفتدى يمينه ، فقال : كانوا يفعلون ذلك ، وقد افتدى عبيد السهام - وكان من الصحابة - يمينه بمشرة آلاف ، وكان ذلك في إمارة مروان ، والصحابة بالمدينة كثير ، انتهى .

حديث آخر : روى ابن سعد في "الطبقات" ^(١) أخبرنا قبيصة بن عقبة ثماليفيان عن جابر عن الشعبي أن مسروقاً افتدى يمينه بمسكين درهمين ، انتهى .

باب التحالف

الحديث الأول : قال عليه السلام : « إذا اختلف المتبايعان ، والسلعة قائمة بيمينها ، تحالفا ، وترادا ، قلت : يأتي في الحديث بعده .

الحديث الثاني : قال عليه السلام : « إذا اختلف المتبايعان ، فالقول ما قاله البائع » : قلت : أخرجه أصحاب السنن الأربعة من حديث ابن مسعود ، وله طرق : فأوردوا في "اليبوع" ^(٢) عن أبي عيسى عن عبد الرحمن بن قيس بن محمد بن الأشعث عن أبيه عن جده أن عبد الله بن مسعود باع للأشعث بن قيس رقيقاً من رقيق الحبس بمسكين ألف درهم ، فأرسل عبد الله إليه في ثمنهم ، فقال : إنما أخذتهم بمشرة آلاف ، فقال عبد الله : إن شئت حدثك بحديث سمعته من رسول الله ﷺ ، سمعته يقول : « إذا اختلف المتبايعان ليس بينهما يمين ، فالقول ما يقول رب السلعة ، أو يتاركان » ، انتهى . ورواه الحاكم في "المستدرک" - في اليبوع ، وقال : صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ، قال ابن القطان : وفيه انقطاع بين محمد بن الأشعث ، وابن مسعود ، ومع الانقطاع فعبد الرحمن بن قيس مجهول الحال ، وكذلك أبوه قيس ، وكذلك جده محمد ، إلا أنه أشهرهم ، وهو

(١) عند ابن سعد في "تريجة سروق" ، ص ٥٣ - ج ٦ (٢) عند أبي في "اليبوع" - باب إذا اختلف البيعان والمبيع قائم ، ص ١٣٩ - ج ٢ ، وفي "المستدرک" - في اليبوع ، ص ٤٥ - ج ٢

أبو القاسم بن الأشعث^(١)، عداه في الكوفيين، روى عنه مجاهد، والشعي، والزهرى، وعمر ابن قيس الماصر^(٢)، وسليمان بن يسار، وروى عن عائشة؛ وأما روايته عن ابن مسعود فمقطعة، انتهى.

طريق آخر: أخرجه أبو داود، وابن ماجه^(٣) عن ابن أبي ليلى عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن ابن مسعود عن النبي ﷺ بمعناه، ولم يذكر أبو داود نصه، وإنما أحال على اللفظ المتقدم، قال: والكلام يزيد وينقص، وذكر ابن ماجه فيه النص، وزاد فيه: والمبيع قائم بعينه، فالقول ما قاله البائع، أو يترادان البيع؛ ورواه أحمد، والدارمي، والبخاري، وابن أبي عمير، وأهل يوجين: أحدهما: أن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود لم يسمع من أبيه، فهو منقطع؛ والثاني: أن محمد بن أبي ليلى ضعيف، قال البيهقي في "المعرفة"^(٤): أهل العلم بالحديث لا يقبلون ما تفرده به لكثرة أوهامه، وقد رواه أبو عميس، وممن بن عبد الرحمن، وعبد الرحمن المسعودي، وأبان بن تغلب، كلهم عن القاسم عن عبد الله منقطعاً، وليس فيه: والمبيع قائم بعينه؛ وأصح إسناد روى في هذا الباب رواية أبي العميس عن عبد الرحمن بن قيس بن محمد بن الأشعث عن أبيه عن جده به، انتهى.

طريق آخر: أخرجه الترمذي^(٥) عن عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن مسعود، قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا اختلف البيعان، فالقول قول البائع، والمبتاع بالخيار"، انتهى. وقال: حديث مرسل، فإن عون بن عبد الله لم يدرك ابن مسعود، انتهى.

طريق آخر: أخرجه النسائي^(٦) عن عبد الملك بن عبيد، قال: حضرت أبا عبيدة ابن عبد الله بن مسعود، وقد أتاه رجلان تباعا سلعة، فقال أحدهما: أخذتها بكذا، وقال هذا: بعثتها بكذا، فقال أبو عبيدة: أتى ابن مسعود في مثل هذا، فقال: حضرت رسول الله ﷺ، وقد أتى في مثل هذا، فأمر البائع أن يستحلف، ثم يختار المتبايع، فان شاء أخذ، وإن شاء ترك، انتهى. ورواه أحمد في "مسنده" عن الشافعي، إلا أنه قال: عن عبد الملك بن حمير - بالميم والراء - ومن طريق أحمد رواه

(١) قال في "التلخيص" - في ترجمة محمد بن الأشعث الكندي، ص ٦٤ - ج ٩: هو أبو القاسم الكوفي، أمه أخت أبي بكر الصديق، روى عنه ابنه قيس، والشعي، ومجاهد، والزهرى، وقال ابن سعد: أمه أم فروة بنت أبي قحافة، أخت أبي بكر الصديق، انتهى. (٢) عمر بن قيس الماصر بن أبي مسلم الكوفي، روى من زيد بن وهب، وشريح ابن الحارث اللخاسي، ومجاهد بن جبر. (٣) ومحمد بن الأشعث بن قيس، وغيرهم، انتهى من "التلخيص"، ص ١٨٩ - ج ٢. (٤) عبد أبي داود في "اليبوع" - باب إذا اختلف البيعان، والمبيع قائم، ص ١٤٠ - ج ٢. وعنه ابن ماجه في "اليبوع" - باب البيعان يختلفان، ص ١٠٩.

(٥) وعنه ما ذكر في "السنن"، ص ٣٣٣ - ج ٥ في "باب اختلاف المتبايعين"، (٦) عنه النسائي في "اليبوع" - باب ملجاء إذا اختلف البيعان، ص ١٦٥ - ج ١. (٧) عنه النسائي في "اليبوع" - باب خلاف المتبايعين في اثنين، ص ٢٢٩ - ج ٢.

الدارقطني في "سننه"^(١)، ومن طريق الثنافي رواه الحاكم في "المستدرک- في البيوع"، وقال: حديث صحيح، إن كان المحفوظ في إسناده عبد الملك بن عمير، انتهى. وعن الحاكم رواه البيهقي في "كتاب المعرفة"، فقال: أخبرنا أبو عبد الله الحاكم في "كتاب المستدرک" به، قال البيهقي: وهو مرسل، فإن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه شيئاً، وعبد الملك بن عمير هو الصواب، انتهى. وقال صاحب "التنقيح": هكذا وقع في رواية النسائي عبد الملك بن عبيد، وهو لا يعرف، وفي رواية الإمام أحمد: عبد الملك بن عمير، وكأنه وهم، فإن عبد الله بن أحمد قال بعد ذكر الحديث: قرأت على أبي، قال: أخبرت عن هشام بن يوسف في -اليامين-. في حديث ابن جريج عن إسماعيل بن أمية عن عبد الملك بن عبيد، وقال أبي: قال حجاج الأعور: عبد الملك بن عبيدة، كذا قال ابن عبيدة، فصار في روى هذا الحديث ثلاثة أقوال، والله أعلم بالصواب، انتهى كلامه. قال المنذرى في "مختصره": وقد روى هذا الحديث من طرق عن عبد الله بن مسعود كلها لا ثبت، وقد وقع في بعضها: إذا اختلف اليعنان، والمبيع قائم بعينه، وفي لفظ: والسلة قائمة، وهو لا يصح، فإنها من رواية ابن أبي لبيلى، وهو ضعيف، وقيل: لأنه من قول بعض الرواة، والله أعلم بالصواب؛ وقال ابن الجوزى في "التحقيق": أحاديث هذا الباب فيها مقال، فإنها مراسيل وضاعف، أبو عبيدة لم يسمع من أبيه^(٢)، ولا عبد الرحمن؛ والقاسم لم يسمع من ابن مسعود، ولا عون بن عبد الله؛ وقد رواه الدارقطني بألفاظ مختلفة، وبأسانيد ضعيفة، فيها ابن عياش، ومحمد بن أبي لبيلى، والحسن بن عمار، وابن المزيان، وكلهم ضعاف، انتهى. وقال صاحب "التنقيح": والذي يظهر أن حديث ابن مسعود مجموع طرقة له أصل، بل هو حديث حسن يخرج به، لكن في لفظه اختلاف، والله أعلم، انتهى. قلت: ويدل على ذلك أن مالكا أخرجه في "الموطأ"^(٣) بلافا، قال أبو مصعب عن مالك: بلغني أن عبد الله بن مسعود كان يحدث أن رسول الله ﷺ، قال: أيما يعين تبايما، فالقول ما قال البائع، أو يترادان، انتهى.

الحديث الثالث: حديث القسامة بالله ما قتلتم، سيأتى في موضعه إن شاء الله تعالى.

(١) عند الدارقطني في "البيوع"، ص ٢٩٧-ج ٢، وفي "المستدرک"، فيه: ص ٢٨-ج ٢، ولكن في نسخة "المستدرک"، غلط يظهر أن يخص طرق هذا الحديث في الدارقطني، والكلام المذكور عن عبد الله بن أحمد كور في الدارقطني، و"المستدرک"، و"السنن"، البيهقي (٢) قوله: أبو عبيدة لم يسمع من أبيه، أي عبد الله بن مسعود، وقوله: ولا عبد الرحمن، أي عبد الرحمن لم يسمع من أبيه، وهو القاسم، وقوله: والقاسم لم يسمع من ابن مسعود، ولا عون بن عبد الله، أي كما لم يسمع للقاسم من ابن مسعود، لم يسمع عون بن عبد الله عن أبيه ابن مسعود، كما صرح به القزويني (٣) عند مالك في "الموطأ"- في البيوع- باب بيع الجاهل، ص ٢٧٨

باب ما يدعيه الرجلان

الحديث الأول: قال عليه السلام: «اللهم أنت الحكم بينهما، حين أفرع في البيتين؛ قلت: رواه الطبراني في "معجمه الوسط" حدثنا علي بن سعيد الرازي ثنا أبو مصعب ثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أسامة بن زيد عن بكير بن عبد الله بن الأشج ثنا سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ، لجاد كل واحد منهما بشهود عدول، وفي عدة واحدة، فسام بينهما رسول الله ﷺ، وقال: «اللهم اقض بينهما»، انتهى. وقال: تفرد به أبو مصعب، انتهى. ورواه أبو داود في "مراسيله" حدثنا ثنية بن سعيد عن ليث بن سعد ثنا بكير بن عبد الله بن الأشج أنه سمع سعيد بن المسيب، قال: اختصم رجلان، الحديث، ورواه عبد الرزاق في "مصنفه" - في "اليوم" أيضاً مرسلًا، أخبرنا إبراهيم بن أبي يحيى الأسدي عن عبد الرحمن بن الحارث عن ابن المسيب، فذكره، وبه أن رسول الله ﷺ قضى أن الشهود إذا استؤوا أفرع بين الخصمين، انتهى. ومن جهة ذكره عبد الحق في "أحكامه"، وقال: هذا مرسل وضعيف، قال: إن إبراهيم بن أبي يحيى الأسدي متروك، انتهى كلامه. قال المصنف: وحديث القرع كان في ابتداء الإسلام، ثم نسخ؛ قلت: بينه الطحاوي (١).

الحديث الثاني: روى تميم بن طرفة أن رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ في ناقة، وأقام كل واحد منهما البيعة، فقضى بها بينهما نصفين؛ قلت: رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا أبو الأحوص عن سماك عن تميم بن طرفة أن رجلين ادعيا بغيراً، فأقام كل واحد منهما البيعة أنه له فقضى النبي ﷺ به بينهما، انتهى. ذكره في أئمه "اليوم"، وفي أواخر "الحدود"؛ ورواه عبد الرزاق أيضاً في "مصنفه" - في "اليوم" أخبرنا الثوري، وإسرائيل عن سماك به؛ ورواه البيهقي

(١) وذكر الطحاوي في "المشكّل"، مرسل سعيد بن المسيب، وقال: فرجنا الفرمة فكانت في أول الإسلام، قال علياً أفرع بين الثور الثلاثة الذين وثقوا الرأفة في طهر واحد، فرجع ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فصحك حتى بدت نواجيده، ثم إنه ترك العمل بها بعد وقته صلى الله عليه وسلم، في رجلين ادعيا ولدًا، قضى به بينهما، وأنه لم يبق منها، ولا يظن بقي ترك الأفرع الذي حكم به، واستحسنه النبي صلى الله عليه وسلم، إلا أنه هو أول بالعمل، فاقضى القصاص بالفرمة، وانقسخ، انتهى. كملنا في "مختصر المختصر"، ص ٢٤٥، و ص ٢٤٦.

في "كتاب المعرفة" ^(١) عن الحاكم بسنده عن أبي حوالة ثما سماك بن حرب به، وقال: هذا منقطع، انتهى. وعزاه شيخنا علاء الدين لمراسل أبي داود، وهم من ذلك، وليس عند أبي داود نعيم بن طرفة إلا حديث واحد في "الجهاد"، وقد تقدم في حديث: إن وجدته قبل القسمة فهو لك بغير شيء، وهو من أوامره التي استبد بها.

أحاديث الباب: فيه أحاديث مستندة: عن أبي موسى؛ وأبي هريرة؛ وجابر بن سمرة.

لحديث أبي موسى: أخرجه أبو داود ^(٢)، عن همام عن قتادة به، وكذلك رواه أحمد في "مسنده"، والحاكم في "المستدرک" - في الأحكام، وقال: صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، انتهى. وقال المنذرى: إسناده كلهم قات، ولفظهم عن همام عن قتادة عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن جده أبي موسى الأشعري أن رجلين ادعيا بغيراً على عهد النبي ﷺ، فبعث كل واحد منهما شاهدين، فقسمه النبي ﷺ بينهما نصفين، انتهى.

واعلم أن هنا حديثاً آخر: أخرجه أبو داود، والنسائي، وابن ماجه عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة به، أن رجلين ادعيا بغيراً، أو دابة إلى النبي ﷺ ليست لواحد منهما بيعة، فجعله النبي ﷺ بينهما، انتهى. وهذا المتن مخالف للتمن الأول، فإنه في الأول أقام كل واحد منهما البيعة. وفي الثاني لم يتم أحد منهما بيعة، والأول هو حديث الكتابين الثاني، قال المنذرى في "حواشيه": قيل: يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الْقِصَّةُ وَاحِدَةً، وَقِيلَ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَاتَتَيْنِ، انتهى. ولقوة اشتباههما في السند والمتن جعلهما ابن صاكر في "أطرافه" حديثاً واحداً، وعزاه للثلاثة، وأخطأ في ذلك، فإن النسائي، وابن ماجه ^(٣) لم يخرجا الأول - أعني حديث: أقاما البيعة - لم يخرجا إلا حديث: ليس لأحدهما بيعة.

وأما حديث أبي هريرة: فرواه إسحاق بن راهويه في "مسنده"، ومن طريقه ابن حبان في "صحيحه" في النوع السادس والثلاثين، من القسم الخامس، أخبرنا عبد الصمد ثما حماد بن سلمة عن قتادة عن أنس عن بشير بن نبيك عن أبي هريرة أن رجلين ادعيا دابة، فأقام كل واحد منهما شاهدين، فقضى بها رسول الله ﷺ بينهما نصفين، انتهى.

(١) ومثله في السنن للبيهقي - في كتاب الدعوى - باب المتناهيين في الدعوى ما لم يكن في يد واحد منهما شيء، الخ من ٢٥٩ - ج ١٠ (٢) عند أبي داود في ١١ للقصا - باب الرجل يدعيان شيئاً، وليست لهما بيعة، من ١٥٣ - ج ٢ وكلا المتنين في هذا الباب، وفي "المستدرک" - في الأحكام، من ٩٥ - ج ٤ (٣) عند النسائي في "أدب القضاة" - باب القضاء بين من لم تكن له بيعة، من ٣١٠ - ج ٢، وعند ابن ماجه في "الأحكام" باب الرجل يدعيان السلة، وليست بينهما بيعة، من ١٦٩

وأما حديث جابر بن سمرة : فرواه الطبراني في "معجمه" حدثنا إبراهيم بن محمد بن عوف الحمصي ثنا محمد بن مصفى حدثنا سويد بن عبد العزيز عن الحجاج بن أرطاة عن سماك بن حرب عن تميم بن طرفة عن جابر بن سمرة أن رجلين اختصما إلى النبي ﷺ في بغير ، فأقام كل واحد منهما شاهدين بأنه له ، فجعله النبي ﷺ بينهما ، انتهى . حدثنا أحمد بن سليمان ^(١) بن يوسف العقيلي الأصماني حدثني أبي ثنا الحسين بن حفص عن يس الزيات عن سماك به ، نحوه سواء .

أثر آخر : رواه إسماعيل بن راهويه في "مسنده" أخبرنا وكيع ثنا سفيان عن علقمة بن مرثد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، قال : جاء رجلان مختصمان إلى أبي الدرداء في فارس ، أقام كل واحد البينة أنها تحت عنده ، ففضي به بينهما نصفين ، ثم قال : ما أخرجكما إلى مثل سلسلة بني إسرائيل ، كانت تنزل فتأخذ حق الظالم ، انتهى .

باب دعوى النسب

حديث : مارية النبطية أعتقها ولدها ، تقدم في "الاستبلاذ" .

حديث أنه عليه السلام قبل شهادة القابلة على الولادة ، تقدم في "الشهادات" .

قوله : وولد المنور حر بالقيمة ، بإجماع الصحابة ؛ قلت : غريب ؛ وروى ابن أبي شيبة في "مصنفه - في البيوع" حدثنا أبو بكر بن عياش عن مطرف عن طاهر عن علي في رجل اشترى جارية فولدت منه أولاداً ، ثم أقام رجل البينة أنها له ، قال : ترد عليه ، ويقوم عليه ولدها فيغرم الذي باعها ما غررها ، انتهى . حدثنا سفيان بن عيينة عن أيوب بن موسى عن ابن قسيط عن سليمان ابن يسار أن أمة أنت قوما فغرتهم ، وزعمت أنها حرة ، فتزوجها رجل ، فولدت له أولاداً فوجدوها أمة ، ففضى عمر بقيمة أولادها ، في كل مغرور غرة ، انتهى . حدثنا عبد الأعلى عن سعيد عن قتادة عن خلاص أن أمة أنت طلياً فزعمت أنها حرة ، فتزوجها رجل ، ثم إن سيدها ظهر عليها ، ففضى عثمان أنها وأولادها لسيدها ، وجعل لزوجها ما أدرك من متاعه ، وجعل فيهم السنة ، في كل رأس رأسين ^(٢) ، انتهى . حدثنا يزيد بن هارون عن أشعث عن الشعبي ، قال : سألت عن جارية أنت

(١) قال الميشتي في "مجمع الزوائد - في قصصه" - باب في الحمصي يقيم كل واحد منهما بينة ، ص ٢٠٣ - ج ٤ :
رواه الطبراني في "معجمه" وفيه يس الزيات ، وهو متروك ، انتهى . (٢) في "الدرية" ، وجعل فيهم في كل رأس رأسين

قوما، فرعمت أنها حرة، فرغب فيها رجل، فتزوجها، فولدت له أولاداً، ثم علموا أنها أمة، فجاء مولاهما فأخضاها، قال: يأخذ المولى أمته، ويفدى الأب أولاده، بفترة غرة، انتهى. حدثنا الفضل ابن دكين عن هشام بن سعد عن شعبة بن نصاح عن سعيد بن المسيب، قال: في ولد كل مفرور غرة، انتهى. وفي "الموطأ" (١) - في كتاب الأتنية "مالك أنه بلغه أن عمر بن الخطاب، أو عثمان ابن عفان، قضى أحدهما في أمة غرت رجلاً بنفسها، فذكرت أنها حرة، فتزوجها، فولدت له أولاداً، فقضى أن يفدى ولده بمثلهم، قال مالك: وتلك القيمة عندى، انتهى.

كتاب الإقرار

حديث - ماعز والعامدية - تقدم في "الحدود".

باب إقرار المريض

قوله: عن عمر رضي الله عنه أنه قال: إذا أقر المريض بدينٍ جاز ذلك عليه في جميع تركته؛ قلت: غريب.

حديث: قال عليه السلام: لا وصية لوارث، ولا إقرار له بدين،؛ قلت: أخرجه الدارقطني في "سننه" (٢) - في كتاب الوصايا - عن نوح بن دراج عن أبان بن تغلب عن جعفر بن محمد عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: لا وصية لوارث، ولا إقرار له بدين،؛ انتهى. وهو مرسل، ونوح بن دراج ضعيف، نقل عن أبي داود أنه قال فيه: كان يضع الحديث، انتهى. وأسند أبو نعيم الحافظ في "تاريخ أصبهان" - في ترجمة أشعث بن شداد الخراساني - ثايحي بن يحيى ثا نوح بن دراج به، ثم ذكر ما معناه أنه روى مرسلًا أيضاً. قال ابن القطان في "كتابه": وهو الصواب، انتهى. وسند أبي نعيم حدثنا أبو محمد بن حبان ثا أبو عبد الرحمن المقدسي ثا أشعث ابن شداد الخراساني ثا يحيى بن يحيى ثا نوح بن دراج عن أبان بن تغلب عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ، فذكره إلى آخره، وزاد: قال أبو عبد الرحمن: وحدثنا به في موضع آخر، فلم يذكر جابراً، انتهى.

(١) عند مالك في "القيضاء - باب القضاء بالخلق الوالد بأبيه،،،،، ٣١٠، وقال مالك: والتهمة فيه، أحسن إن شاء الله تعالى (٢) عند الدارقطني و "الوصايا"، ص ٨٩.

كتاب الصلح

حديث قال عليه السلام : «الصلح جائز بين المسلمين ، إلا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً» ؛ قلت : روى من حديث أبي هريرة ؛ ومن حديث عمرو بن عوف .

فحديث أبي هريرة : أخرجه أبو داود في "القضاء" ^(١) عن كثير بن زيد عن الوليد بن رباح عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : «الصلح جائز ، إلى آخره سواء ، ورواه ابن حبان في "محبته" في النوع السادس والستين ، من القسم الثالث ؛ والحاكم في "المستدرک" - في البيوع ، وسكت عنه ، قال الذهبي في "مختصره" ، كثير بن زيد ضعفه النسائي ، ومشاه غيره ، انتهى .

وأما حديث عمرو بن عوف : فأخرجه الترمذي ، وابن ماجه ^(٢) في "الأحكام" عن كثير ابن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال : «الصلح جائز ، إلى آخره سواء ، زاد الترمذي : والمسلمون على شروطهم ، إلا شرطاً أحل حراماً ، أو حرم حلالاً ، انتهى . وقال : حديث صحيح ، انتهى . ورواه بنهامة الحاكم أيضاً في "المستدرک" ، وسكت عنه ، وقال الذهبي : هو حديث واهٍ .

فصل

قوله : عن ابن عباس في قوله تعالى : (فن عني له من أخيه شيء) قال : نزلت في الصلح .

فصل

قوله : روى أن عثمان رضي الله عنه صالح تناصر الأشجعية - امرأة عبد الرحمن بن عوف - على ريع ثمنها على ثمانين ألف دينار ؛ قلت : غريب بهذا اللفظ ، وروى عبد الرزاق في "مصنفه" - في البيوع "أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار ، أن امرأة عبد الرحمن بن عوف أخرجها أهلها من ثلث الثمن بثلاثة وثمانين ألف درهم ، انتهى . وفي "الطبقات" لابن سعد في "ترجمة عبد الرحمن

(١) عنه أبي داود في "القضاء" - باب الصلح ، ص ١٥٠ - ج ٢ ، وفي "المستدرک" - في البيوع - باب المسلمون على شروطهم والصلح جائز ، ص ٤٩ - ج ٢ ، وقال الحاكم : رواة هذا الحديث مدنيون ، ولم يخرجوا ، وهذا أصل في الكتاب . انتهى . (٢) عنه الترمذي في "الأحكام" - باب ما ذكر من رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلح بين الناس ، ص ١٧٢ - ج ١ ، وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح ، وعنه ابن ماجه في "الأحكام" - باب الصلح ، ص ١٧١ ، وفي "المستدرک" - في الأحكام - باب الصلح جائز بين المسلمين إلا ما حرم حلالاً ، ص ١٠١ - ج ٤

ابن عوف^(١) أخبرنا الواقدي حدثني سعيد بن مسلم بن قاذين عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عمر، قال: بعث رسول الله ﷺ عبد الرحمن بن عوف في سبعمائة إلى دومة الجندل في شعبان سنة ست من الهجرة، فدعاهم إلى الإسلام، فأبوا ثلاثاً، ثم أسلم رأسهم الأصم بن عمرو الكلبي، فبعث عبد الرحمن إلى النبي ﷺ فأخبره، فكتب إليه أن تزوج تماضر بنت الأصم، فتزوجها، ورجع بها، وهي أم أبي سلمة بن عبد الرحمن لم تلد له غيره، انتهى. أخبرنا عارم^(٢) بن الفضل ثنا حماد بن زيد عن أيوب عن محمد أن عبد الرحمن بن عوف توفي، وكان فيما ترك، ذهب، قطع بالقوس، حتى جملت منه أيدي الرجال^(٣)، وترك أربع نسوة، فأخرجت منهن امرأة من ثمنها ثمانين ألفاً، انتهى. أخبرنا الواقدي ثنا أسامة بن زيد الليثي عن صالح بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، قال: أصاب تماضر بنت الأصم ربع الثمن، فأخرجت بمائة ألف، وهي إحدى الأربع، انتهى. أخبرنا أبو نعيم الفضل بن دكين ثنا كامل أبو العلاء سمعت أبا صالح قال: مات عبد الرحمن بن عوف، وترك ثلاث نسوة، فأصاب كل واحدة ما ترك ثمانون ألفاً، ثمانون ألفاً، انتهى. أخبرنا يزيد بن هارون^(٤) ثنا إبراهيم بن سعد عن أبيه عن جده، قال: كان في تماضر سوء خلق، وكانت على تطليقتين، فلما مرض عبد الرحمن طلقها الثالثة، فورثها عثمان رضي الله عنه منه بعد انقضاء العدة، انتهى.

كتاب المضاربة

حديث: أنه عليه السلام بعث، والناس يتعاملون بها، فقرم عليها؛ قلت:^(٥) قوله: وروى أن الصحابة تعاملوا بها؛ قلت: روى مالك في "الموطأ"^(٦) عن زيد بن أسلم عن أبيه أن عبد الله، وعبيد الله ابني عمر بن الخطاب، خرجا إلى العراق، فأعطاهما أبو موسى الأشعري من مال الله على أن يتابعا به متاعاً، وينعاهانه بالمدينة، ويؤديا رأس المال لأمير المؤمنين

(١) في "الطبقات" في ترجمة عبد الرحمن بن عوف، ص ٩١ - القسم الأول من الجزء الثالث - وفيه، ففرض عامته يده، ثم معه مائة سوداء، فأرخت بين كتفيه منها، فقدم دومة الجندل، الحديث.
(٢) هند ابن سعد: ص ٩٦ - القسم الأول من الجزء الثالث - (٣) قوله: حتى جملت منه أيدي الرجال، قال ابن الأثير في "النهاية"، في: مادة: جمل - ص ٨٥ - ج ٤: يقال: جملة يده، تجمل جملاً، إذا سخن جلده، وتعبير، وظهر فيها ما يشبه البثر من اللبل بالأشياء الصلبة، ومث حديث قاطبة: أنها شكت إلى علي بن جمل يدها من الطعن، وحديث حذيفة: فيظن أثرها مثل أثر الجمل، انتهى. (٤) هند ابن سعد في "ترجمة تماضر بنت الأصم" ابن عمرو، ص ٢١٩ - ج ٨ (٥) هند مالك في "الموطأ" في الفرائض، ص ٢٨٥ يعني للتغيير

(٥) هكذا في النسخ التي بأيدينا وفي - نسخة الدار - أيضاً [الجنوري]

والريح لها، فلما قدما المدينة رجعا، فقال عمر: أكل الجيش أسلفه كما أسلفكما؟ قالا: لا، فقال ابنا أمير المؤمنين فأسلفكما، أديا المال ورجعه، فراجعه عبيد الله، وقال: ما ينبغي هذا يا أمير المؤمنين، لو هلك المال، أو نقص لضمناه، فقال له بعض جلسائه: لوجعته قراضاً، فأخذ عمر المال ونصف ربحه، وأعطاهما النصف، انتهى. وعن مالك رواه الشافعي في "مسنده"، ومن طريق الشافعي رواه البيهقي في "المعرفة"، وأخرجه الدارقطني في "سننه"^(١) - في البيوع عن عبد الله بن زيد بن أسلم عن أبيه عن جده، قد ذكره.

أثر آخر: أخرجه مالك أيضاً^(٢) عن يعقوب الجهمي أنه عمل في مال لثمان على أن الريح بينهما، انتهى. قال مالك: أخبرنا الملاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه عن جده، قد ذكره.

أثر آخر: أخرجه الدارقطني^(٣) عن حيوة، وابن لهيعة قالا: ثنا أبو الأسود عن عروة بن الزبير، وغيره أن حكيم بن حزام صاحب رسول الله ﷺ، كان يشترط على الرجل إذا أعطاه مالا مقارضة، يضرب له به، أن لا تجعل مالى في كبد رطبة، ولا تجعله في بحر، ولا تنزل به في بطن مسيل، فان فعلت شيئاً من ذلك، فقد ضمنت مالى، انتهى.

أثر آخر: البيهقي^(٤) أن ابن عمر كان يركي مال اليتيم، ويعطيه مضاربة، ويستقرض فيه.

أثر آخر: وأخرج عن جابر أنه لم ير بالقراض بأساً.

أثر آخر: وضعف سنده، أن العباس كان إذا دفع مالا مضاربة اشترط على صاحبه أن لا يسلك به جراً، ولا ينزل به وادياً، ولا يشتري به ذات كبد رطبة، فان فعل فهو ضامن، فرفع الشرط إلى رسول الله ﷺ فأجازه، انتهى.

أثر آخر: أخرجه البيهقي في "المعرفة" من طريق الشافعي أنه بلغه عن حميد بن عبد الله بن عبيد

(١) عند الدارقطني في "البيوع"، ص ٣١٥ - ج ٢ عن زيد بن أسلم عن أبيه عن جده أن عبد الله، وعبيد الله ابني عمر رضي الله عنه سرّاً بأبي موسى الأشعري، وهو على العراق فغلب من أرض فارس، قال: مرجعاً بأبي أخي، لو كان عندي شيء، أو كنت أهدر على شيء، الحديث. (٢) عند مالك في "القراض"، ص ٢٨٥ مالك بن الملاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن جده (٣) عند الدارقطني في "البيوع"، ص ٣١٥

(٤) الآثار الثلاثة عند البيهقي في "السنن - القراض"، ص ١١١ - ج ٦

الأنصاري عن أبيه عن جده أن عمر بن الخطاب أعطى مال يتيم مضاربة، وكان يعمل به بالعراق، ولا يندري كيف قاطمه على الربح.

أثر آخر: وأخرجه أيضاً عن عبد الله بن علي عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه أن عثمان أعطى مالا مقارضة - يعني مضاربة - .

أثر آخر: أخرج أيضاً عن حماد عن إبراهيم أن ابن مسعود أعطى زيد بن خليفة مالا مقارضة

كتاب الوديعة

حديث: «ليس على المستعير، غير المثل ضمان، ولا على المستودع، غير المثل ضمان»؛ قلت: أخرجه الدارقطني، ثم الباقى في «سنيهما»^(١) عن عمرو بن عبد الجبار عن عبدة بن حسان عن عمر بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال: «ليس على المستودع، غير المثل ضمان، ولا على المستعير، غير المثل ضمان»، انتهى. قال الدارقطني: عمرو، وعبيدة ضعيفان، وإنما يروى هذا من قول شريح غير مرفوع، ثم أخرجه من قول شريح، ولم يروه عبد الرزاق في «مصنفه» إلا من قول شريح؛ وقال ابن حبان في «كتاب الضعفاء»: عبدة يروى الموضوعات عن الثقات، انتهى.

ومن أحاديث الباب: ما أخرجه ابن ماجه في «سننه»^(٢) عن المثني بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ، قال: «من أودع وديعة فلا ضمان عليه»، انتهى. ورواه ابن حبان في «كتاب الضعفاء» من حديث ابن لبيعة عن عمرو بن شعيب به، وأعله بابن لبيعة، قال: وعمر بن شعيب وإن كان ثقة، ولكن في حديثه المناكير، إذا كان من رواية أبيه عن جده، فإنه لا يخلو أن يكون مرسلًا ومنقطعًا، فإنه إن أراد جده الأصل، وهو عبد الله بن عمرو، فشعيب لم يلق عبد الله، فالتجر منقطع، وإن أراد جده الأدنى، فهو محمد بن عبد الله، وهو لا صحة له، فهو مرسل، وكلاهما لا تقوم به الحجة، وقد كان بعض شيوخوا تقول: إذا سمي جده عبد الله ابن عمرو فهو صحيح، وقد اعتبرت مقالته، فلم أجده من رواية الثقات المقتنين عن عمرو بن شعيب، وإنما ذلك شيء يقوله محمد بن إسحاق، وبعض الرواة، ليعلم أن جده اسمه عبد الله، فأدرج في الإِسْنَاد، فليس الحكم عندى في عمرو بن شعيب، إلا بجانب ما روى عن أبيه عن جده، والاحتجاج بما روى عن الثقات غير أبيه، انتهى كلامه، والله أعلم.

(١) عند الدارقطني في «البيوع»، ص ٣٠٦ - ج ٢، وعند الباقى في «السنن» - في كتاب الطارية - باب من قال: لا يبرم، ص ٩١ - ج ٦ (٢) عند ابن ماجه في «الأحكام» - باب الوديعة، ص ١٢٥

كتاب العارية

الحديث الأول: روى أن النبي ﷺ استعار دروعاً من صفوان؛ قلت: أخرجه أبو داود^(١)، والنسائي عن شريك عن عبد العزيز بن رفيع عن أمية بن صفوان بن أمية عن أبيه صفوان بن أمية أن النبي ﷺ استعار منه دروعاً يوم حنين، قال: أغضب يا محمد؟ قال: بل عارية مضمونة، انتهى. ورواه أحمد في "مسنده"، والحاكم في "المستدرک - في البيوع"، وسكت عنه، وإنما قال: وله شاهد صحيح، ثم أخرجه عن خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ استعار من صفوان بن أمية أدراعاً وسلاحاً في غزوة حنين، قال: يارسول الله أعارية مؤداة؟ قال: نعم عارية مؤداة، انتهى. وقال: حديث صحيح على شرط مسلم، انتهى. وأخرجه البارقلى، ثم البيهقي عن إسحاق بن عبد الواحد ثنا خالد بن عبد الله عن خالد الحذاء، قال في "التنقيح": قال أبو علي الحافظ: إسحاق بن عبد الواحد متروك الحديث، انتهى. وأخرجه الحاكم أيضاً في "المغازي"^(٢) من طريق ابن إسحاق حدثني حاصم بن عمر بن قتادة عن عبد الرحمن بن جابر عن أبيه جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ لما أراد المسير إلى حنين بعث رسول الله ﷺ إلى صفوان بن أمية فسأله أدراعاً، مائة درع، وما يصلحها من عدتها، قال: أغضب يا محمد؟ قال: بل عارية مضمونة حتى تؤديها إليك، ثم خرج رسول الله ﷺ، مختصر، وقال: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، انتهى. وله طريق أخرى مرسلة في "السنن" فأخرجه أبو داود^(٣) عن جرير عن عبد العزيز بن رفيع عن أناس من آل عبد الله بن صفوان أن رسول الله ﷺ قال: يا صفوان، هل عندك من سلاح؟ الحديث؛ وعن أبي الأحوص عن عبد العزيز بن رفيع عن عطاء عن ناس من آل صفوان، قال: استعار رسول الله ﷺ، وأخرجه النسائي^(٤) عن إسرائيل عن عبد العزيز بن رفيع عن ابن أبي مليكة عن عبد الرحمن بن صفوان بن أمية أن النبي ﷺ استعار من صفوان،

(١) هند أبي داود في "البيوع - باب في تضييع العارية"، ص ١٤٥ - ج ٢، وفي "المستدرک - في البيوع"، ص ٤٧ - ج ٢، وحديث إسحاق بن عبد الله، هند البارقلى في "البيوع"، ص ٣٠٥، وفي "السنن"، لبيبي في "كتاب العارية - باب العارية مؤداة"، ص ٨٨ - ج ٦ (٢) في "المستدرک - في المغازي"، ص ٤٨ - ج ٣ (٣) هند أبي داود في "البيوع - باب في تضييع العارية"، ص ١٤٥، و ص ١٤٦ - ج ٢ (٤) وعنه البارقلى عن عيسى بن الربيع عن عبد العزيز بن رفيع عن ابن أبي مليكة، وفيه: فضاع بعضها، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: إن شئت هربتها، قال: لا، إلا أن في ظلي من الإسلام غير ما كان يومئذ، انتهى.

وعن هاشم عن حجاج عن عطاء أن النبي ﷺ، فذكره، يبقى الإشكال في الروایتين، إحداهما قال: بل عارية مضمونة، والآخرى قال: بل عارية مؤداة، والروایتان عند أبي داود، والنسائي، كلاهما في "عارية صفوان"، قال صاحب "التنقيح" بعد ذكره الروایتين: وهذا دليل على أن العارية منقسمة إلى مؤداة، ومضمونة، قال: ويرجع ذلك إلى المعير، فإن شرط الضمان كانت مضمونة، وإلا فهي أمانة، قال: وهو مذهب أحمد، وعنه أنها مضمونة بكل حال، وقال أبو حنيفة: لا يضمن إلا إذا فرط فيها، وحجته: ليس على المستعير، غير المخل ضمان، انتهى. قلت: بل هما واقعتان، يدل عليه ما رواه عبد الرزاق في "مصنفه" في أثناء "اليوم" أخبرنا معمر عن بعض بني صفوان عن صفوان أن النبي ﷺ استعار منه عاريتين: إحداهما بضمان، والآخرى بغير ضمان، انتهى.

أحاديث الباب: أخرج أبو داود (١)، والنسائي عن قتادة عن عطاء بن أبي رباح عن صفوان بن يعلى بن أمية عن أبيه يعلى بن أمية، قال: قال رسول الله ﷺ: إذا أتيك رسل فأعطهم ثلاثين بعيراً، وثلاثين درهماً، قال: قلت: يا رسول الله أعارية مضمونة، أو عارية مؤداة؟ قال: بل مؤداة، انتهى. ورواه ابن حبان في "مصححه" في النور الحادي عشر، من القسم الرابع، قال عبد الحق في "أحكامه": حديث يعلى بن أمية أصح من حديث صفوان بن أمية، قال ابن القطان: وذلك لأن حديث صفوان هو من رواية شريك عن عبد العزيز بن رفيع، ولم يقل: حدثنا، وهو مدلس، وأما أمية بن صفوان فخرج له مسلم، انتهى كلامه. وقال في موضع آخر: وهم ثلاثة ولوا القضاء، فساء حفظهم بالاشتغال عن الحديث: محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وشريك، وقيس ابن الربيع، ثم إن شريكاً مدلس، ولم يذكر السماع، انتهى.

حديث آخر: أخرجه البخاري، ومسلم (٢) عن شعبة عن قتادة عن أنس، قال: كان فزع بالمدينة، فاستعار النبي ﷺ فرساً من أبي طلحة، يقال له: المنتوب: فركب، فلما رجع، قال: ما رأينا من شيء، وإن وجدناه لبحراً، انتهى. رواه البخاري في "الجهاد"، ومسلم في "الفضائل".

حديث آخر: رواه الطبراني في "معجمه" حدثنا أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة الحوطي ثنا عبد الوهاب بن الضحاك ثنا إسماعيل بن عياش عن الأوزاعي عن الزهري عن أبي سلمة عن الشفاء

(١) عند أبي داود في "اليوم - باب في تضييق البارية"، ص ١٤٦ - ج ٢

(٢) قلت: عند البخاري في "المبة"، ص ٣٥٨ - ج ١، وفي "الجهاد - باب اسم للفرس والحمار"،

ص ٤٠٠ - ج ١، وعند مسلم في "الفضائل - باب شجاعة النبي صلى الله عليه وسلم"، ص ٣٥٢ - ج ٢

بنت عبد الله قالت : أتيت رسول الله ﷺ أسأله ، فجعل يعتذر إلى ، وأنا ألومه ، لحضرت الصلاة ، فخرجت فدخلت على ابنتي وهي تحت شرحبيل بن حسنة ، فوجدت شرحبيل في البيت ، فقلت : قد حضرت الصلاة ، وأنت في البيت ؟ فجعلت ألومه ، فقال : يا غالة لا تلومني ، فإنه كان لنا ثوب ، فاستعاره النبي ﷺ ، فقلت : بأبي وأمي ، كنت ألومه منذ اليوم ، وهذه حاله ، ولا أشعر ؟ فقال شرحبيل : ما كان إلا درع دفنناه ، انتهى .

الحديث الثاني : قال ﷺ : « المنحة مردودة ، والعارية مؤداة » ؛ قلت : روى من حديث أبي أمامة ؛ ومن حديث ابن عمر ؛ ومن حديث ابن عباس ؛ ومن حديث أنس .

لحديث أبي أمامة : أخرجه أبو داود ^(١) عن إسماعيل بن عياش عن شرحبيل بن مسلم عن أبي أمامة ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه ، فلا وصية لوارث ، إلى أن قال : العارية مؤداة ، والمنحة مردودة ، قال الترمذي : حديث حسن ، وأخرجه ابن حبان في " صحيحه " في النوع السادس والستين ، من القسم الثالث عن الجراح بن مليح النهراني ثنا حاتم بن حريث الطائي ، سمعت أبا أمامة يقول : قال رسول الله ﷺ : « العارية مؤداة ، والمنحة مردودة » ، انتهى . وكذلك أخرجه الطبراني في " معجمه " ، وقد تقدم الكلام على الحديث في " الكفالة " .

وأما حديث ابن عمر : فرواه البزار في " مسنده " حدثنا عبد الله بن شبيب ثنا إسحاق بن محمد ثنا عبيد الله بن عمر عن زيد بن أسلم عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « العارية مؤداة » ، انتهى . وقال : لأنمله يروى عن ابن عمر إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد .

وأما حديث ابن عباس : فأخرجه ابن عدى في " الكامل " عن إسماعيل بن أبي زياد السكوني قاضي الموصل ثنا سفيان الثوري عن سالم الأفطس عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : « الزعيم غارم ، والدين مقضى ، والعارية مؤداة ، والمنحة مردودة » ، انتهى . وأعله بإسماعيل هذا ، وقال : إنه منكر الحديث ، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه .

(١) عند أبي داود في " البيوع - باب في تضيق العارية " ، ص ١٤٦ - ج ٢ ، وعند الترمذي في " البيوع - باب ما جاء أن العارية مؤداة " ، ص ١٦٤ - ج ١ ، وعند الدارقطني في " البيوع " ، ص ٣٠٦ .

وأما حديث أنس : فرواه العبراني في "مسند الشاميين"، وقد تقدم في "الكفالة".

حديث آخر : مرسل ، أخرجه الدارقطني ، ثم البيهقي في "سنيهما" (١) في البيوع عن عطلة ابن أبي رباح ، قال : أسلم قوم في أيديهم عواري المشركين ، فقالوا : قد أحرز لنا الإسلام ما بأيدينا من عواري المشركين ، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقال : « إن الإسلام لا يحرز لكم ما ليس لكم ، العارية مؤداة » ، فأدى القوم ما بأيديهم من العواري ، انتهى . قال الدارقطني : هذا مرسل ، ولا تقوم به حجة ، انتهى .

أحاديث ضمان العارية : لا محابنا في القول بعدم الضمان حديث : « ليس على المستعير ، غير المثل ضمان » ، وقد تقدم ، وأخرج عبد الرزاق في "مصنفه" عن عمر بن الخطاب ، قال : العارية بمنزلة الوديعة ، لا ضمان فيها ، إلا أن يتعدى ، انتهى . وأخرج عن علي ، قال : ليس على صاحب العارية ضمان .

أحاديث الخوصوم : استدلوا بحديث أخرجه الترمذي (٢) عن شريك ، وقيس بن الربيع عن أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة : قال : قال رسول الله ﷺ : « أذا الأمانة إلى من ائتمنك ، ولا تخن من خانك » ، انتهى . وقال : حسن غريب : قال ابن القطان : والمانع من تصحيحه أن شريكا ، وقيس بن الربيع مختلف فيهما ، انتهى . وبحديث الحسن عن سمرة مرفوعا (٣) : على اليد ما أخذت حتى تؤدي ، قال ابن القطان في "كتابه" : وهذا يمكن الاستدلال به لإغرام القيم في المتلفات من العواري ، قال : وقد رواه ابن أبي شيبة عن عبدة بن سليمان عن سعيد بن أبي عروبة بإسناده ، فقال فيه : حتى يؤديه ، فهو بزيادة الماء ، موجب لرد العين بحسب ما كانت قائمة ، كقوله : « العارية مؤداة » ، ذكر ذلك البزار ، انتهى كلامه . وأخرج عبد الرزاق في "مصنفه" عن أبي هريرة قال : العارية تعرم ، وأخرج ابن عباس نحوه .

(١) عند الدارقطني في "البيوع" ، ص ٣٠٦ ، وعند البيهقي في "السنن" - في باب العارية مؤداة ، ص ٨٨ - ج ٦

(٢) عند الترمذي في "البيوع" - في باب قبل - باب ما جاء أن العارية مؤداة ، ص ١٦٤ - ج ١

(٣) عند الترمذي في "البيوع" - باب ما جاء أن العارية مؤداة ص ١٦٤ - ج ١

كتاب الهبة

الحديث الأول: قال عليه السلام: «تهادوا تحابوا»؛ قلت: تكلف شيخنا علاء الدين مقلداً لغيره، فعزاه للفرندوس دون غيره، وهذا عجز، فقد أخرجه أصحاب الكتب المشهورة من حديث أبي هريرة؛ ومن حديث ابن عمرو؛ ومن حديث ابن عمر؛ ومن حديث عائشة؛ وروى مرسلًا.

لحديث أبي هريرة: رواه البخاري في «كتابه المفرد في الأدب» وترجم عليه «باب قبول الهدية» حدثنا عمرو بن خالد ثنا ضمام بن إسماعيل سمعت موسى بن وردان عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، قال: «تهادوا تحابوا»، انتهى. وأخرجه النسائي في «كتاب الكنى» عن أبي الحسين محمد بن بكير الحضرمي عن ضمام بن إسماعيل به، وكذلك رواه أبو يعلى الموصلي في «مسنده»، والبيهقي في «شعب الإيمان» في الباب الحادي والستين، ورواه ابن عدي في «الكامل»، وأعله بضمام بن إسماعيل، وقال: إن أحاديثه لا يروها غيره، انتهى.

وأما حديث ابن عمرو: فرواه الحكم في «كتاب علوم الحديث»^(١)، فقال: سمعت أبا زكريا العنبري، قال: سمعت أبا عبد الله البوشنجي عن يحيى بن بكير عن ضمام بن إسماعيل عن أبي قبيل للمعافري عن عبد الله بن عمرو أن النبي ﷺ قال: «تهادوا تحابوا»، انتهى. قال الحاكم: وتحابوا إما - بتشديد الباء - من الحب، وإما بالتخفيف من المحابة، انتهى. قلت: يترجح الأول بما أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» عن صفية بنت حرب عن أم حكيم بنت وداع، أو قال: وداع، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: تهادوا تزيدوا في القلب حباً، انتهى. قال ابن طاهر في كلامه على أحاديث الثعالب: حديث: تهادوا تحابوا، رواه ضمام بن إسماعيل، واختلف عليه، فروى عنه موسى بن وردان عن أبي هريرة، وبهذا الإسناد أخرجه مسلم حديث أبي التثميز، وروى عنه أبو قبيل عن عبد الله بن عمرو، فيحتمل أن يكون لضمام فيه طريقان: عن أبي قبيل، وعن موسى بن وردان، وقد روى من طريق ضعيف عن ابن عمر، رواه إسماعيل بن إسحاق الراشدي بالإسناد الذي يأتي.

(١) أخرجه الحاكم في «كتابه معرفة علوم الحديث»، في النوع للمعري، من علوم الحديث: ص ٨٠.

وأما حديث ابن عمر : فرواه ابن القاسم الاصبهاني في " كتاب التزيين والترتيب " من حديث إسماعيل بن إسحاق الراشدي ثما محمد بن داود بن عبد الجبار عن أبيه عن العوام بن حوشب عن شهر بن حوشب عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : تهادوا تحابوا ، انتهى .

وأما حديث عائشة : فرواه الطبراني في " معجمه الوسط " حدثنا محمد بن يحيى ثنا يحيى ابن محمد بن السكن ثماريخان بن سعيد ثمارعرة بن اليزيد ثما المتي أبو حاتم الطار عن عبيد بن العيزار عن القاسم بن محمد بن أبي بكر عن عائشة ، قالت : قال رسول الله ﷺ : تهادوا تحابوا ، وهاجروا تورثوا أولادكم محبداً ، وأقبلوا الكرام عثراتهم ، انتهى . حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي ثما إسحاق ابن زيد الخطابي ثما محمد بن سليمان بن أبي داود ثما المتي أبو حاتم الطار به .

وأما الحديث المرسل : فرواه مالك في " الموطأ " ^(١) عن عطاء بن عبد الله الخراساني ، قال : قال رسول الله ﷺ : « تصالحوا يذهب الفل ، وتهادوا تحابوا ، وتذهب الشحناء » ، انتهى . ذكره في " أواخر الكتاب - في باب ما جاء في المهاجرة " ، وفي نسخة - الهجرة - .

أحاديث الباب : أخرج البخاري في " صحيحه " ^(٢) عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، قال : لو دعيت إلى ذراع أو كراع لأجبت ، ولو أهدى إلى ذراع أو كراع لقبلت ، انتهى . وأخرج أيضاً ^(٣) عن عائشة قالت : كان رسول الله ﷺ يقبل الهدية ويثيب عليها ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه الترمذي ^(٤) في " الولاء " عن أبي معشر نعيم السدي عن سعيد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، قال : تهادوا ، فإن الهدية تذهب وحر الصدر ، ولا تحقرن جارة لجارتها ولو فرسن شاة ، انتهى . وقال : غريب ، ورواه أحمد في " مسنده " ، قال ابن القطان في " كتابه " : وأبو معشر هذا مختلف فيه ، فمنهم من يضعفه ، ومنهم من يوثقه ، فالحديث من أجله حسن ، انتهى .

الحديث الثاني : قال عليه السلام : « لا تجوز الهبة إلا مقبوضة » ، قلت : غريب ، ورواه عبد الرزاق من قول النخعي ، رواه في " آخر الوصايا - من مصنفه " فقال : أخبرنا سفيان الثوري عن منصور عن إبراهيم ، قال : لا تجوز الهبة حتى تقبض ، والصدقة تجوز قبل أن تقبض ، انتهى .

(١) عند مالك في " أواخر الموطأ - باب ما جاء في المهاجرة " ، ص ٢٦٥ (٢) عند البخاري في " باب الليل من الهبة " ، ص ٣٤٩ - ح ١ ، وفي " الأنظمة - باب من أجاب إلى كراع " ، ص ٧٧٨ - ج ٢ .
(٣) عند البخاري في " الهبة - باب المكافأة في الهبة " ، ص ٣٥٢ - ج ١ (٤) عند الترمذي في " الولاء - باب ما جاء في حديث النبي صلى الله عليه وسلم على الهدية " ، ص ٣٦ - ج ٢ .

وفي الباب آثار : منها ما رواه مالك في "الموطأ" (١) - في كتاب القضاء - عن ابن شهاب الزهري عن عروة عن عائشة قالت : إن أبا بكر كان نخلها جداد عشرين وسقاً بالمالية ، فلما حضرته الوفاة قال : ما من الناس أحد أحب إلي غني بعمدي منك ، ولا أحر على فقراً منك ، وإن كنت نخلتك جداد عشرين وسقاً ، فلو كنت حزيتك كان لك ، وإنما هو اليوم مال وارث ، وإنما هو ، هما أخواك ، وأختك ، فاقسموه على كتاب الله ، قالت : يا أبت والله لو كان كذا وكذا لتركته ، إنما هي أسماء ، فمن الأخرى ؟ قال : ذو بطن بنت خارجة ، وأراها جارية ، فولدت جارية أخوها عبد الرحمن ، ومحمد ، وبنت خارجة هي حبيبة بنت خارجة بن زيد زوجة أبي بكر ، كانت ذلك الوقت خارجة ، فولدت أم كلثوم ، انتهى . وعن مالك رواه محمد بن الحسن في "موطأه" ، ورواه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا ابن جريج أخبرني بن أبي مليكة أن القاسم بن محمد بن أبي بكر أخبره أن أبا بكر قال لعائشة : يا بنية إن كنت نخلتك نخلًا من خير ، وإنني أخاف أن أكون أثرتك على ولدي ، وإنك لم تكوني حزيتك فريدي على ولدي ، فقالت : لو كانت لي خير بجدادها لرددتها ، انتهى .

أمر آخر : رواه عبد الرزاق أيضاً أخبرنا معمر عن الزهري عن عروة بن الزبير ، قال : أخبرني المسور بن مخرمة ، وعبد الرحمن بن عبد القاري أنها سمعا عمر بن الخطاب يقول : ما بال أقوام ينحلون أولادهم ، فإذا مات الابن قال الأب : مالي وفي يدي ، وإذا مات الأب ، قال : مالي كنت نخلت ابني إلى كذا وكذا ، ألا لا يحل إلا لمن حازه وقبضه ، انتهى (٢) .

أمر آخر : قال عبد الرزاق : أخبرنا ابن جريج ، قال : زعم سليمان بن موسى أن عمر بن عبد العزيز كتب : أيما رجل نحل من قد بلغ الحوز ، فلم يدفعه إليه ، فذلك النحلة باطلة ، وزعم أن عمر أخذه من نحل أبي بكر عائشة ، فلم يبقها بأفراذه حين حضره الموت ، انتهى .

الحديث الثالث : حديث أكل أولادك نخلت مثل هذا ؟ قلت : أخرجه الأئمة الستة (٣) عن النعمان بن بشير ، قال : إن أباه أتى النبي ﷺ فقال : إني نخلت ابني هذا غلاماً كان لي ، فقال

(١) عند مالك في "الموطأ" - في القضاء - باب ما لا يجوز من النحل ، ص ٣١٤ ، وفيه أن أبا بكر نخلها جداد عشرين وسقاً بالمالية ، وفي "الموطأ" ، لمحمد بن الحسن الشيباني - بالمالية - كما في التصريح ، وافة أعلم .

(٢) قال الأمام محمد في "الموطأ" - في باب النحل ، أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سيب بن المسيب أن عثمان ابن عفان قال : من نحل ولداً له سنيراً لم يقع أن يجوز نخله ، فأعلن بها ، وأشهد عليها ، فهي جائزة ، وإن وليها أبوها ، قال محمد : وبهذا كله فأخذ ، وهو قول أبي حنيفة ، والامة من قها فتنا

(٣) عند البخاري في "الملة" - باب الملة قوله ، ص ٣٥٢ - ج ١ ، وعند مسلم في "الملة" - باب كراهية تفضيل بعض الأولاد في الملة ، ص ٣٦ - ج ٢ ، وعند الدارقطني في "اليبوع" ، ص ٣٠٦ - ج ٢

النبي ﷺ : "أكل" ولدك نخلته مثل هذا ؟ قال : لا ، قال رسول الله ﷺ : فارجه ، زاد مسلم في لفظ : أسرك أن يكونوا لك في البر سواء ؟ قال بلى ، قال : فلا إذن ، انتهى . أخرجه البخارى ، ومسلم في "الهبة" ، وأبو داود في "اليبوع" ، والنسائي في "النخل" ، والترمذى ، وابن ماجه في "الاحكام" أخرجه من غير وجه عن النعمان بن بشير بألفاظ مختلفة ، والمعنى واحد ، وفي لفظ للدارقطنى : أن الذى نخله أبو النعمان للنعمان كان حائطاً من نخل ، قال أبو عبيد القاسم بن سلام في "كتاب الأموال" : الحائط هو المخرف ذو النخل والشجر والزرع ، انتهى . قال البيهقي في "المعرفة" : في الحديث دلالة على أمور : منها حسن الأدب في أن لا يفضل أحد بعض ولده على بعض في كل ، فيعرض في قلبه شيء ينمعه من برّه ، لأن كثيراً من قلوب الناس جبلت على القصور في البر إذا أثر عليه ؛ ومنها أن نخل الوالد بعض ولده دون بعض جائز ، وإلا لكان عطاؤه وتركه سواء ، قال الشافعى : وقد فضل أبو بكر عائشة بنخل ، وفضل عمر ابنة حاصماً بشيء أعطاه ، وفضل عبد الرحمن بن عوف ولد أم كلثوم ؛ ومنها رجوع الوالد في هبة للولد ، انتهى . ومذهب أحمد وجوب التساوى بين الولد ، وإن نخل بعضهم وجب الرجوع فيه ، أخذاً بظاهر الحديث ، هكذا نقله ابن الجوزى في "التحقيق" ، واستدل للقاتلين بعدم وجوب بما رواه سعيد ابن منصور حدثنا إسماعيل بن عياش عن سعيد بن يوسف عن يحيى بن أبى كثير عن عكرمة عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : ساووا بين أولادكم فى العطية ، فلو كنت مفضلاً أحداً لفضلت النساء ، انتهى . ورواه ابن عدى ، وقال : لا أعلم برويه عنه غير إسماعيل بن عياش ، وهو قليل الحديث ، وروايته بإسناد لا بأس بها ، ولا أعرف له شيئاً أنكر مما ذكرت من حديث عكرمة عن ابن عباس ، وذكره ابن حبان فى "الثقات" ، قال فى "التفحيح" : وسعيد ابن يوسف تكلم فيه أحمد ، وابن معين ، والنسائي ، انتهى .

الحديث الرابع : قال عليه السلام : «من أعر عمرى فهو للممر له ، ولورثته من بعده» ؛ قلت : أخرجه الجماعة - إلا البخارى - عن جابر ، قال : قال رسول الله ﷺ : «من أعر رجلاً عمرى له ولعقبه ، فقد قطع» .

قوله : حقه فيها وهي لمن أعر ولعقبه ، انتهى . وسأيت قريباً .

باب الرجوع في الهبة

الحديث الأول : قال عليه السلام : « لا يرجع الواهب في هبته ، إلا الوالد فيما يهب لولده » ، قلت : أخرجه أصحاب السنن الأربعة ^(١) عن حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن طلوس عن ابن عمر ، وابن عباس عن النبي ﷺ ، قال : « لا يحل لرجل أن يعطي عطية أو يهب هبة فيرجع فيها ، إلا الوالد فيما يعطي ولده ، ومثل الذي يعطي العطية ثم يرجع فيها ، كمثل الكلب يأكل ، فإذا شبع قام ، ثم عاد في قيته » ، انتهى . قال الترمذي : حديث حسن صحيح ؛ ورواه ابن حبان في « صحيحه » في النوع السابع والثمانين ، من القسم الثاني ، والحاكم في « المستدرک » في كتاب البيوع ، وقال : حديث صحيح الإسناد ، ولا أعلم خلافا في عدالة عمرو بن شعيب ، إنما اختلفوا في سماع أبيه من جده ، انتهى . ورواه أحمد في « مسنده » ، والطبراني في « معجمه » ، والدارقطني في « سننه » ، ورواه عبد الرزاق في « مصنفه » ، أخبرنا ابن جريج عن الحسن بن مسلم عن طلوس عن النبي ﷺ مرسلًا .

طريق آخر : أخرجه النسائي ، وابن ماجه ^(٢) عن عامر الأحول عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ ، قال : « لا يرجع في هبته إلا الوالد من ولده ، زاد النسائي : والعائد في هبته ، كالكلب يعود في قيته » ، انتهى . قال الدارقطني في « علله » ^(٣) : هذا الحديث يرويه عمرو بن شعيب ، واختلف عليه فيه ، فرواه حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن طلوس عن ابن عمر ، وابن عباس ، ورواه عامر الأحول عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، ولعل

(١) عند أبي داود في « البيوع - باب الرجوع في الهبة » ، ص ١٤٣ - ج ٢ ، وعند الترمذي « باب ما جاء في كراهية الرجوع في الهبة » ، ص ٣٦ - ج ٢ ، وفي « المستدرک - في البيوع » ، ص ٤٦ - ج ٢ .
(٢) عند ابن ماجه في « الأحكام - باب من أعطى ولده » ، ثم رجع فيه ، ص ١٧٣ ، وعند النسائي في « الهبة - باب رجوع الوالد فيما يعطي ولده » ، ص ١٣٦ - ج ٢ .

(٣) قلت : وعنه قال الدارقطني في « السنن » ، طبع حديث عامر الأحول في « البيوع » ، ص ٣٠٧ : تأييده إبراهيم بن طهمان ، وعبد الوارث عن عامر الأحول ؛ ورواه أسامة بن زيد ، والمحتاج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم ، في « العائد في الهبة » ، دون ذكر الوالد يرجع في هبته ، انتهى . قلت : حديث أسامة بن زيد عن عمرو بن شعيب عند أبي داود في « باب الرجوع في الهبة » ، ص ١٤٣ - ج ٢ ، وحديث حجاج عن أبي الزبير عن عمرو بن شعيب ، عند النسائي في « الهبة » ، ص ١٣٧ - ج ٢ ، وحديث الحسن بن مسلم عن طلوس مرسلًا ، عند النسائي أيضًا في « الهبة » ، ص ١٣٧ - ج ٢ .

الإسنادين محفوظان ؛ ورواه أسامة بن زيد ، والحجاج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ في العائد في هبته دون ذكر الوالد يرجع في هبته ؛ ورواه الحسن بن مسلم عن طاوس مرسلًا ، وتابعه إبراهيم بن طهمان ، وعبد الوارث عن عامر الأحول ، انتهى كلامه . وما استدلل به الخصوم على منع الرجوع في الهبة حديث قتادة^(١) عن سعيد بن المسيب عن ابن عباس مرفوعا : العائد في هبته كالعائد في قبته ، انتهى . زاد أبو داود : قال قتادة : لا نعلم التي إلا حرما ، انتهى . وهو أقوى في الحجة من حديث طاوس عن ابن عباس مرفوعا : العائد في هبته كالكلب يعود في قبته ، انتهى . قال ابن القطان : أخرجهما البخاري ، ومسلم^(٢) .

الحديث الثاني : قال عليه السلام « الوهاب أحق بهبته ما لم يثب منها » ؛ قلت : روى من حديث أبي هريرة ؛ ومن حديث ابن عباس ؛ ومن حديث ابن عمر .

فحديث أبي هريرة : أخرجه ابن ماجه^(٣) في « الأحكام » عن إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع ابن جارية عن عمرو بن دينار عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « الرجل أحق بهبته ما لم يثب منها » ، انتهى . وأخرجه الدارقطني في « سننه » ، وابن أبي شيبة في « مصنفه » ، وإبراهيم ابن إسماعيل بن جارية ضعفوه .

وأما حديث ابن عباس : فله طريقان : أحدهما : عند الطبراني في « معجمه » حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة حدثني أبي قال : وجدت في كتاب أبي عن ابن أبي ليلى عن عطاء عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من وهب هبة ، فهو أحق بهبته ما لم يثب منها ، فإن رجع في هبته ، فهو كالذي بقى . ثم يأكل قبته » ، انتهى .

الطريق الثاني : عند الدارقطني في « سننه »^(٤) عن إبراهيم بن أبي يحيى الأسلمي عن محمد ابن عبيد الله عن عطاء عن ابن عباس عن النبي ﷺ ، قال : « من وهب هبة فارتجع فيها ، فهو أحق بها ما لم يثب منها ، ولكنه كالكلب يعود في قبته » ، انتهى . وأعله عبد الحق في « أحكامه » بمحمد ابن عبيد الله العرزمي قال ابن القطان كالمتعقب عليه : وهو لم يصل إلى العرزمي إلا على لسان كذاب ، وهو إبراهيم بن أبي يحيى الأسلمي ، فلعن الجناية منه ، انتهى .

(١) عند أبي داود في « البيوع » ، ص ١٤٣ - ج ٢ (٢) قلت : كلا الحديثين عند البخاري ، فأما حديث طاوس فنسجه في « باب هبة الرجل لامرأته ، والمرأة لزوجها » ، ص ٣٥٢ ، وحديث قتادة عنده في « باب لا يجل لأحد أن يرجع في هبته » ، ص ٣٥٧ - ج ١ ، وكلا الحديثين ، عند مسلم في « كتاب الهبة » ، ص ٣٦ - ج ٢ (٣) عند ابن ماجه في « أبواب الشهادات - باب من وهب هبة رجلا ثوبا » ، ص ١٢٤ ، وعند الدارقطني في « البيوع » ، ص ٣٠٧ (٤) عند الدارقطني في « البيوع » ، ص ٣٠٧

وأما حديث ابن عمر : فرواه الحاكم في "المستدرک - في البیوع" ^(١) حدثنا أحمد بن حازم ابن أبي عذرة ثنا عبد الله بن موسى ثنا حنظلة بن أبي سفيان ، قال : سمعت سالم بن عبد الله يحدث عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال : « من وهب هبة فهو أحق بها ما لم يثب منها » ، انتهى . وقال : حديث صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، إلا أن يكون الحمل فيه على شيخنا ، انتهى . ورواه الدارقطني في "سننه" ، وعن الحاكم رواه البيهقي في "المعرفة" ، وقال : غلط فيه عبد الله بن موسى ، والصحيح رواية عبد الله بن وهب عن حنظلة عن سالم عن أبيه عن عمر من قوله ، وإسناد حديث أبي هريرة أئني إلا أن فيه إبراهيم بن إسماعيل ، وهو ضعيف عند أهل الحديث ، فلا يعتمد منه الغلط والصحيح رواية سفيان بن عيينة ^(٢) عن عمرو بن دينار عن سالم عن أبيه عن عمر ، فرجع الحديث إلى عمر من قوله ، والله أعلم ، انتهى كلامه .

وفي الباب حديث : إذا كانت الهبة لدى رحم محرم لم يرجع فيها ، وسيأتي قريباً ، وحجتنا فيه بمفهوم الشرط ، لأن معناه : وإذا كانت لغير محرم فله الرجوع ، بل هو مصرح به في أثر عن عمر ، ورواه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا سفيان الثوري عن منصور عن إبراهيم ، قال : قال عمر : من وهب هبة لدى رحم ، فليس له أن يرجع فيها ، ومن وهب هبة لغير ذي رحم ، فله أن يرجع فيها ، إلا أن يثاب منها ، انتهى .

الحديث الثالث : قال عليه السلام : « العائد في هبته كالعائد في قيمه » ، قلت : أخرجه الجماعة - إلا الترمذي - عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن ابن عباس عن النبي ﷺ ، قال : العائد في هبته كالعائد في قيمه ، ، انتهى . زاد أبو داود قال قتادة : ولا نعلم الشيء إلا حراماً ، انتهى . ويرجح في بعض نسخ "الهداية" العائد في هبته ، كالكلب يعود في قيمه ، وهو كذلك في غالب كتب أصحابنا ، أخرجه البخاري ، ومسلم عن طاوس عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال : العائد في هبته ، كالكلب يعود في قيمه ، انتهى .

الحديث الرابع : قال عليه السلام : « إذا كانت الهبة لدى رحم محرم لم يرجع فيها » ،

(١) في "المستدرک - في البیوع" ، ص ٥٢ - ج ٢ ، وعند الدارقطني فيه : ص ٣٠٧ ، وفي "السنن للبيهقي" - في باب المكافاة بالهبة ، ص ١٨١ - ج ٦ (٢) وقال البيهقي في "السنن" ، ص ١٨١ - ج ٦ : وعمر بن دينار عن أبي هريرة منقطع ، والمعروف عن عمرو بن دينار عن سالم عن أبيه عن عمر ، الحديث ، وحكى عن البخاري أن هذا أصح ، انتهى .

قلت : أخرجه الحاكم في "المستدرک - في البيوع" ، والدارقطني ، ثم البيهقي في "سننهما" ^(١) عن عبد الله بن جعفر عن عبد الله بن المبارك عن حماد بن سلمة عن قتادة عن الحسن عن سمرة قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا كانت الحبة لدى رحم محرم لم يرجع فيها » ، انتهى . قال الحاكم : الحديث صحيح على شرط البخاري ، ولم يخرجها ، انتهى . وقال الدارقطني : تفرد به عبد الله بن جعفر ، انتهى . ووقع للحاكم مثل هذا في حديث علي : اليد مأخضت ، حتى تؤدي ، وتعبه الشيخ تقي الدين في "الاملام" ، وقال : بل هو على شرط الترمذي ، انتهى ، وقال ابن الجوزي في "التحقيق" : وعبد الله بن جعفر هذا ضعيف ، وخطأه صاحب "التتبع" وقال : بل هو ثقة من رجال - الصحيحين - والضعيف هو والد علي بن المديني ، وهو متقدم على هذا ، وهو الرقي ثقة ، ورواة هذا الحديث كلهم ثقات ، ولكنه حديث منكر ، وهو من أنكر ما روى عن الحسن عن سمرة ، انتهى . الحديث الخامس : روى أنه عليه السلام أجاز العمري ، وأبطل شرط المعمر :

قلت : قال البخاري ، ومسلم ^(٢) عن أبي سلمة عن جابر أن النبي ﷺ كان يقول : «العمري لمن وهبت له» ، انتهى . أخرجه مسلم عن أبي الزبير عن جابر ، قال : قال رسول الله ﷺ : «أمسكوا عليكم أموالكم لا تعمروها ، فإنه من أعمر عمري ، فإنها للذي أعمرها حياً وميتاً ، ولعقبه» ، انتهى . وأخرج أيضاً ^(٣) عن أبي الزبير عن جابر ، قال : أعمرت امرأة بالمدينة حائطاً لها ابناً لها ، ثم توفي ، وتوفيت بعده ، وترك ولداً له ، وله إخوة بنون للمعمرة ، فقال ولد المعمرة : رجع الحائط إلينا ، وقال بنو المعمر : بل كان لا يينا حياته وموته ، فاختصموا إلى طارق مولى عثمان ، فدعا جابراً ، فشهد على رسول الله ﷺ بالعمري لصاحبها ، فقضى بذلك طارق ، ثم كتب إلى عبد الملك ، فأخبره بذلك ، وأخبره بشهادة جابر ، فقال عبد الملك : صدق جابر ، فأعطى ذلك طارق ، فان ذلك الحائط لبنى المعمر حتى اليوم ، انتهى . وأخرجه أبو داود ، والنسائي ^(٤) عن عروة عن جابر أن النبي ﷺ ، قال : «من أعمر عمري فهي له ولعقبه ، يرثها من يرث من عقبه» ، انتهى . وأخرجه أبو داود ^(٥) عن طارق المكي عن جابر بن عبد الله ، قال : قضى رسول الله ﷺ في امرأة من الأنصار أعطاهما

(١) في "المستدرک - في البيوع" ، ص ٥٢ - ج ٢ ، وعند الدارقطني في "البيوع" ، ص ٣٠٧ ، وفي "السنن البيهقي - باب المكافأة في الحبة" ، ص ١٨١ - ج ٦ (٢) عند البخاري في "المكافآت - باب ما قيل في العمري والرمي" ، ص ٣٥٧ - ج ١ ، وعند مسلم في "المكافآت - باب العمري" ، ص ٣٧ ، و ص ٣٨ - ج ٢ (٣) عند مسلم في "المكافآت - باب في العمري" ، ص ٣٨ - ج ٢ (٤) عند أبي داود في "البيوع - باب في العمري" ، ص ١٤٤ - ج ٢ ، وعند النسائي في "العمري" ، ص ١٣٩ - ج ٢ (٥) عند أبي داود في "البيوع - باب من قال فيه : ولعقبه" ، ص ١٤٤ - ج ٢

ابننا حديقة من نخل ، فانت ، فقال ابنها : إنما أعطيتها حياتها ، وله إخوة ، فقال عليه السلام : هي لما حياتها وموتها ، قال : كنت تصدقت بها عليها ، قال : ذلك أبعد لك منها ، انتهى . قال ابن القطان : إسناده كلهم ثقات ، وطارق المكي هو قاضي مكة ، مولى عثمان بن عفان ، وهو ثقة ، قاله أبو زرعة ، انتهى كلامه . ورواه أحمد في " مسنده " حدثنا روح ثنا سفيان الثوري عن حميد بن قيس عن محمد بن إبراهيم عن جابر أن رجلاً من الأنصار أعطى أمه حديقة من نخل حياتها ، فانت ، فجاء إخوته ، فقالوا : نحن فيه شرع سواء ، فأبى ، فاختصموا إلى النبي ﷺ ، قسمها بينهم ميراثاً ، انتهى . قال في " التنقيح " : رواه كلهم ثقات ، انتهى . وأخرج البخاري ، ومسلم ^(١) عن بشير بن نبيك عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « المعمرى جائرة » ، انتهى . ويشكل على هذا ما أخرجه مسلم ^(٢) عن الزهري عن أبي سلبه عن جابر بن عبد الله ، قال : إنما المعمرى التي أجاز رسول الله ﷺ أن يقول : هي لك ولعقبك ، فأما إذا قال : هي لك ما عشت ، فإنها ترجع إلى صاحبها ، قال معمر : كان الزهري يفتي به ، انتهى .

الحديث السادس : حديث نهى عن بيع وشرط ، تقدم " أوائل البيوع " .

الحديث السابع : روى أنه عليه السلام أجاز المعمرى ، ورد الرقي ، قلت : غريب ؛ ومذهب أحمد كقول أبي يوسف في جواز الرقي ، قياساً على المعمرى ، واستدل لما ابن الجوزي في " التحقيق " بأحاديث : منها ما أخرجه النسائي ، وابن ماجه ^(٣) عن عطاء عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن عمر مرفوعاً : لا عمرى ولا رقي ، فمن أعر شيئاً ، أو أرقبه ، فهو له حياته وعيانه ، انتهى . وصحح الترمذى في " كتابه " حديثاً من رواية حبيب عن ابن عمر ، وهو حديث : بنى الإسلام على خمس ، وفيه اختلاف ، يئنه النار قلنى في " علله " قال : هذا حديث يرويه عطاء بن أبي رباح عن حبيب عن ابن عمر مرفوعاً كذلك ، ورواه يزيد بن أبي زياد عن حبيب عن ابن عمر مرفوعاً في الرقي دون المعمرى ، ورواه مسعر عن حبيب به في المعمرى دون الرقي ، ورواه أيوب السخيتاني ، وعمر بن دينار ، وكامل أبو علاء عن حبيب به موقوفاً ، وهو أشبه بالصواب ، انتهى .

وبحديث أخرجه أبو داود ، والنسائي ^(٤) عن ابن جريج عن عطاء عن جابر عن النبي ﷺ قال : لا ترقبوا ، ولا تتمرروا ، فمن أعر عمرى ، أو أرقب رقي ، فهو سبيل الميراث ، انتهى .

(١) عند البخاري في " الجلبات - باب ما يلبى في المعمرى " ، ص ٣٥٧ - ج ١ ، وعند مسلم فيه : ص ٣٨ - ج ٢

(٢) عند مسلم في " الجلبات - باب المعمرى " ، ص ٣٨ - ج ٢ (٣) عند النسائي في " المعمرى " ، ص ١٣٩ - ج ٢ ،

وعند ابن ماجه فيه : ص ١٧٣ ، وزاد ابن ماجه قال : والرقي أن يقول هو للأخر مني ، ومنك موتاً ، انتهى .

(٤) عند أبي داود في " البيوع - باب من قال فيه : ولعبي ، ص ١٤٥ - ج ٢ ، ولروايته : فمن أرقب شيئاً ،

أو أعره ، فهو لورثته ، وعند النسائي في " كتاب المعمرى " ، ص ١٣٩ - ج ٢

وأخرجه النسائي عن عبد الكريم عن عطاء مرسلًا ، وأخرجه الأربعة ^(١) عن أبي الزبير عن جابر ، وفي سنده ومثله اختلاف .

وبحديث : أخرجه أبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه ^(٢) ، وأحمد في "مسنده" ، وابن حبان في "صحيحه" عن عمرو بن دينار عن طاوس عن حجر للمدري عن زيد بن ثابت ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من أعر شيئاً فهو لمعمره حياته ومماته ، ولا ترقبوا ، فمن أرقب شيئاً فهو سليله » ، انتهى . وأخرجه النسائي عن ابن طاوس عن أبيه به ، بلفظ : المعمرى للوارث ، و بلفظ : المعمرى جائزة . وبحديث : أخرجه النسائي ^(٣) عن حجاج بن أرطاة عن أبي الزبير عن طاوس عن ابن عباس مرفوعاً : من أعر عمرى ، فهو لمن أعرها جائزة ، ومن أرقب رقبى ، فهو لمن أرقبها جائزة ، وفيه اختلاف ذكره النسائي في "سننه" .

كتاب الإجازات

الحديث الأول : قال عليه السلام : « أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه » ؛ قلت : روى من حديث ابن عمر ؛ ومن حديث أبي هريرة ؛ ومن حديث جابر ؛ ومن حديث أنس . فحديث ابن عمر : أخرجه ابن ماجه في "سننه" ^(١) - في كتاب الأحكام - في باب أجر الأجراء " عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « أعطوا الأجير أجره ، قبل أن يجف عرقه » ، انتهى . وهو معلول بعبد الرحمن بن زيد . وأما حديث أبي هريرة : فرواه أبو يعلى الموصلي في "مسنده" حدثنا إصحاق بن إسرائيل ثنا عبد الله بن جعفر أخبرني سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً ، نحوه سواء ،

(١) عند الترمذى في "الأحكام" - باب ماجه - في الرقي ، ، ص ١٧٣ - ج ١ عن داود بن أبي هند عن أبي الزبير عن جابر ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « للمعمرى جائزة لأهلها ، والرقي جائزة لأهلها » انتهى . وعند ابن ماجه في "الشهادات" - باب الرقي ، ، ص ١٧٣ بالسند السابق مرفوعاً : للمعمرى جائزة لمن أعرها ، والرقي جائزة لمن أرقبها ، وعند أبي داود في "باب الرقي" ، ، ص ١٤٥ - ج ٢ به مرفوعاً ، مثل متن الترمذى ، وعند النسائي بأسانيد ومتون مختلفة ، فراجع .

(٢) عند النسائي في "المعمرى" ، ، ص ١٣٨ - ج ٢ ، وعند أبي داود "باب في الرقي" ، ، ص ١٤٥ - ج ٢ ، وعند ابن ماجه في "باب المعمرى" ، ، ص ١٧٣ (٣) عند النسائي في "الرقي" ، ، ص ١٣٨ - ج ٢ ، ويظهر الاختلافات - النسائي - (٤) ص ١٧٨

ورواه ابن عدى فى "الكامل"، وأعله بمعد الله بن جعفر هذا، وهو والد على بن المدينى، وأسند تضعيفه عن النسائى، والسعدى، وابن معين، والفلاس، ولينه ابن عدى، فقال: عامة ما يرويه لا يتابع عليه، ومع ضعفه يكتب حديثه، انتهى. ورواه أبو نعيم الحافظ فى "كتاب الحلية" فى ترجمة سفيان الثورى "حدثنا محمد بن عمر بن مسلم ثنا أحمد بن الحسن بن إسماعيل السكوئى بالكوفة - من كتابه - ثنا أحمد بن بلال ثنا عبد العزيز بن أبان عن سفيان عن سهيل به، وقال: غريب لم يكتبه إلا من هذا الوجه، انتهى. وروى شيخنا علاء الدين مقلداً لغيره، فزاه للبخارى.

وأما حديث أنس: فرواه أبو عبد الله الترمذى الحكيم فى "كتاب نوادر الأصول" فى الأصل الثانى عشر، حدثنا موسى بن عبد الله بن سعيد الأزدي ثنا محمد بن زياد بن ريان الكلبي عن بشر بن الحسين ^(١) الهلالى عن الزبير بن عدى عن أنس بن مالك مرفوعاً، نحوه سواء.

حديث آخر: مرسل، رواه أبو أحمد بن زعيمويه النسائى فى "كتاب الأموال" حدثنا مسلم بن إبراهيم ثنا عثمان بن عثمان القطفانى عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن النبى ﷺ، قال: أعطوا الأجير أجره، إلى آخره.

وأما حديث جابر: فرواه الطبرانى فى "معجمه الصغير" حدثنا أحمد بن محمد بن الصلت البندادى بمصر ثنا محمد بن زياد بن ريان الكلبي ثنا شرقى بن القطامى عن أبى الزبير عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ، فذكره، وقال: تفرد به محمد بن زياد، قال ابن طاهر: هذا حديث روى من حديث ابن عمر، ومن حديث أبى هريرة، ومن حديث جابر.

حديث ابن عمر: رواه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر، وعبد الرحمن ضعيف.

وحديث أبى هريرة: له طرق، فرواه أبو إسحاق الكورى عن زيد بن أسلم عن عطاء عن أبى هريرة، والكورى هذا ضعيف؛ ورواه عبد الله بن جعفر المدينى عن سهيل عن أبيه عن أبى هريرة، وعبد الله هذا هو والد على بن المدينى، وليس بشيء فى الحديث؛ ورواه محمد بن عمار المؤذن عن المقبرى عن أبى هريرة، والحديث يعرف بابن عمار هذا، وليس بالمحفوظ؛ وحديث جابر، رواه محمد بن زياد بن ريان الطائى عن شرقى القطامى عن أبى الزبير عن جابر، وشرقى منكر.

(١) قلت: يهر بن الحسين أبو عبد الله الأنصبانى الملالى، صاحب الزبير بن عدى، راجع له "الإنسان

الحديث ، انتهى كلامه . ومعنى الحديث في "الصحيح" أخرجه البخاري (١) عن المقبري عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة : رجل أعطى بي ، ثم غدر ، ورجل باع حراً ، فأكل ثمنه ، ورجل استأجر أجيراً ، فاستوفى منه ، ولم يعطه أجره ، انتهى .

الحديث الثاني : قال عليه السلام : « من استأجر أجيراً فليعمله أجره » ، قلت : رواه عبد الرزاق في "مصنفه - في البيوع" حدثنا معمر ، والثوري عن حماد عن إبراهيم عن أبي هريرة ، وأبي سعيد الخدري ، أو أحدهما أن النبي ﷺ قال : « من استأجر أجيراً ، فليس له أجرته » ، قال عبد الرزاق : قلت للتوري يوماً : سمعت حماداً يحدث عن إبراهيم عن أبي سعيد أن النبي ﷺ قال : « من استأجر أجيراً فليس له أجرته » ؟ قال : نعم ، وحدث به مرة أخرى ، فلم يبلغ به النبي ﷺ ، انتهى . ورواه محمد بن الحسن في "كتاب الآثار" أخبرنا أبو حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي عن أبي سعيد الخدري ، وأبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « من استأجر أجيراً فليعمله أجره » ، انتهى . وعن عبد الرزاق رواه إسحاق بن راهويه في "مسنده" ، قال : أخبرنا عبد الرزاق ثنا معمر عن حماد عن إبراهيم عن الخدري عن رسول الله ﷺ ، قال : « من استأجر أجيراً فليين له أجرته » ، انتهى . أخبرنا النضر بن شميل ثنا حماد بن سلمة عن حماد عن إبراهيم عن الخدري أن النبي ﷺ نهى أن يستأجر الرجل حتى يبين له أجره ، انتهى . وبهذا اللفظ الأخير رواه أحمد في "مسنده" ، وأبو داود في "مراسيله" ، ومن جهة أبي داود ذكره عبد الحق في "أحكامه" ، قال : وإبراهيم لم يدرك أبا سعيد ، انتهى (٢) . وسند أبي داود حدثنا موسى بن إسماعيل عن حماد بن سلمة عن حماد ابن أبي سليمان ، ورواه النسائي في "المزارعة" موقوفاً على الخدري (٣) : إذا استأجرت أجيراً فأعطه أجره ، ولم يذكره ابن حساكر في "أطرافه" ، ورواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" موقوفاً على الخدري ، وأبي هريرة ، قال : حدثنا وكيع عن سفيان عن حماد عن إبراهيم عن أبي هريرة ، وأبي سعيد ، قالاً : « من استأجر أجيراً فليعمله أجره » ، انتهى . ذكره في "البيوع" قال ابن أبي حاتم في "كتاب العلل" (٤) : سألت أبا زرعة عن حديث رواه حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ أنه نهى أن يستأجر حتى يعلم أجره ، ورواه الثوري

(١) عند البخاري في "الاجارات - باب إثم من منع أجر الاجراء" ، ص ٣٠٢ - ج ١ ، وعند ابن ماجه في "الأحكام - باب أجر الاجراء" ، ص ١٧٨
(٢) قوله : وإبراهيم لم يدرك أبا سعيد ، انتهى . قال الحافظ ابن حجر في "الدرر النيرة" ، ص ١٤٣ - ج ٢
(٣) عند النسائي في "المزارعة" ، ص ١٥٠ - ج ٢ (٤) في "الاجارات" ، ص ١٤٣ - ج ٢

عن حماد عن إبراهيم عن أبي سعيد موقفا ، قال أبو زرعة : الصحيح موقوف ، فان الثوري أحفظ ، انتهى كلامه .

أحاديث الباب : قال المصنف : وقد شهدت بصحتها الآثار - يعني الإجازة - ثم ذكر الحديثين المتقدمين ، وفيها أحاديث صحيحة : منها حديث أبي هريرة : ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة : رجل أعطى بي ثم غدرى ، ورجل باع حراً فأكل ثمنه ، ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ، ولم يعطه أجره ، انتهى . رواه البخارى .

حديث آخر : حديث اللديغ ، رواه الأئمة السنة في " كتبهم " ، وسيأتى قريباً .

حديث آخر : أخرجه البخارى ، ومسلم عن ابن عباس أن النبي ﷺ احتجم وأعطى الحجام أجره ، انتهى . وسيأتى قريباً .

حديث آخر : أخرجه البخارى^(١) عن عمرو بن يحيى عن جده عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : ما بعث الله نبياً إلا رعى النعم ، فقال أصحابه : وأنت يا رسول الله ؟ قال : نعم ، كنت أرهاها على قراريط لأهل مكة ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه البخارى أيضاً^(٢) عن عروة عن عائشة ، قالت : استأجر رسول الله ﷺ ، وأبو بكر رجلاً من الدليل ، هادياً خريئاً ، وهو على دين كفار قريش ، فدفعنا إليه راحتيهما ، ووعدها غار ثور بعد ثلاث ليال براحتيهما صبح ثلاث ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه ابن حبان في " صحيحه " عن سويد بن قيس ، قال : جلبت أنا وغزمة العبدى برأ من يهر ، فأثانا رسول الله ﷺ فساومنا سراويل ، وعنده وزان يزن بالأجر ، فقال له النبي ﷺ : زن وأرجح ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه ابن ماجه^(٣) عن حنشل عن عكرمة عن ابن عباس ، قال : أصاب نبي الله ﷺ خصاصة ، فبلغ ذلك علياً رضي الله عنه ، فخرج يلتمس عملاً يصيب فيه شيئاً لينبئ به رسول الله ﷺ ، فأتى بستاناً لرجل من اليهود ، فاستقى له سبعة عشر دلواً ، كل دلو بتمرة ، ثم جاء بها إلى النبي ﷺ ، انتهى . وأعله في " التقيق " بحنشل ، قال : واسمه حسين بن قيس ، وقد

(١) عند البخارى في " الإجازات - باب رمى النعم على قراريط ،،، ص ٣٠١ - ج ١

(٢) عند البخارى في " الإجازات - باب استئجار المشركين عند الضرورة ،،، ص ٣٠١ - ج ١

(٣) عند ابن ماجه في " الأحكام - باب الرجل يستقى كل دلو بتمرة ، ويشترط جلة ٢٠ ، ص ١٧٨

نصفوه إلا الحاكم ، فانه وثقه ، وقد رواه أحمد في "مسنده" أخبرنا إسماعيل ثنا أيوب عن مجاهد ، قال : قال علي رضي الله عنه : جمعت مرة بالمدينة جوعاً شديداً فخرجت أطلب العمل في عوالي المدينة ، فإذا أنا بامرأة تريد الماء ، فقاطعتها كل ذنوب بتمرة ، فعدت ستة عشر ذنوباً حتى قحلت يداي ، ثم أتيتها فقلت بكفى - هكذا بين يديها - فعدت لست عشرة تمرة ، فأتيت النبي ﷺ فأخبرته ، فأكل معي منها ، انتهى . قال في "التفحيح" : فيه انقطاع ، قال أبو زرعة : مجاهد عن علي مرسل : وقال أبو حاتم : مجاهد أدرك علياً ، ولا نعلم له رواية ولا سماعاً ، انتهى كلامه .

باب الإجارة الفاسدة

الحديث الأول : قال عليه السلام : « ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن » ؛ قلت : غريب مرغوا ، ولم أجده إلا موقوفاً على ابن مسعود ، وله طرق : أحدها : رواه أحمد في "مسنده" حدثنا أبو بكر بن عياش ثنا عاصم عن زر بن حبيش عن عبد الله بن مسعود ، قال : إن الله نظر في قلوب العباد بعد قلب محمد ﷺ ، فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد ، فجعلهم وزراء نبيه ، يقفون على دينه ، فأرآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن ، وما رآه سيئاً فهو عند الله سيئ ، انتهى . ومن طريق أحمد رواه الحاكم في "المستدرک" (١) - في فضائل الصحابة " وزاد فيه : وقد رأى الصحابة جميعاً أن يستخلف أبو بكر ، انتهى . وقال صحيح الإسناد ، ولم يخرجناه ، انتهى . وكذلك رواه البزار في "مسنده" ، والبيهقي في "كتاب المدخل" ، وقالوا : لا نعلم رواه من حديث زر عن عبد الله خير أبي بكر بن عياش ، وغير أبي بكر يرويه عن عاصم عن أبي وائل عن عبد الله ، زاد البيهقي : ورواية ابن عياش أشبه ، انتهى .

طريق آخر : رواه أبو داود الطيالسي في "مسنده" حدثنا المسعودي عن عاصم عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود ، فذكره ، إلا أنه قال عوض : سي ، قبيح ؛ ومن طريق أبي داود رواه أبو نعيم في "الحلية" - في ترجمة ابن مسعود ، والبيهقي في "كتاب الاعتقاد" ، وكذلك رواه الطبراني في "معجمه" ، والمسعودي ضعيف

طريق آخر : رواه البيهقي أيضاً في " المدخل " أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ثنا أبو العباس الأصم ثنا محمد بن إسحاق الصنائي ثنا أبو الجواب ثنا عمار بن زريق عن الأعمش عن مالك بن الحارث عن عبد الرحمن بن يزيد ، قال : قال عبد الله ، قدكره .

الحديث الثاني : روى أنه عليه السلام احتجم ، وأعطى الحمام أجره ؛ قلت : أخرجه البخاري ، ومسلم ^(١) عن طاوس عن ابن عباس أن النبي ﷺ احتجم ، وأعطى الحمام أجره ، انتهى . زاد البخاري في لفظ : ولو كان حراماً لم يعطه ، وفي لفظ : ولو علم كراهية لم يعطه ، ولمسلم : ولو كان محتملاً لم يعطه ، وأخرجه مسلم عن الشعبي عن ابن عباس أن النبي ﷺ دعا غلاماً لبنى يباضة ، لحجمه ، وأعطاه أجره مداً ونصفاً ، وكلم مواله ، لحطوا عنه نصف مد ، وكان عليه مدان ، انتهى . وأخرج مسلم عن حميد ، قال : سئل أنس عن كسب الحمام ، فقال : احتجم رسول الله ﷺ ، حجه أبو طيبة ، فأمر له بصاعين من طعام ، وكلم أهله فوضعوا عنه من خراجه ، انتهى .

أحاديث الخصوم : ولاحد في منع الاستجار على الحمامة أحاديث : منها ما أخرجه مسلم ^(٢) عن رافع بن خديج أن رسول الله ﷺ قال : كسب الحمام خبيث ، انتهى .

حديث آخر : رواه أبو داود ، والترمذي ^(٣) من طريق مالك عن ابن شهاب الزهري عن ابن محبة عن أبيه أنه كان له غلام حمام ، فجره النبي ﷺ عن كسبه ، فقال : ألا أعلمه أيتاماً لي ؟ قال : لا ، قال : أفلا أتصدق به ، قال : لا ، فرخص له أن يلقه بأخيه ، انتهى . قال الترمذي : حديث حسن ، ورواه ابن ماجه ^(٤) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة عن شابة عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن حرام بن محبة عن أبيه نحوه ؛ ورواه أحمد في " مسنده " ^(٥) حدثنا سفيان عن الزهري عن حرام بن سعد بن محبة ، أن محبة سأل النبي ﷺ عن كسب حمام له ، فنهاه عنه ، فلم يزل يكلمه ، حتى قال : أعلقه بأخيه ، أو أطمعه رقيقك ، انتهى . حدثنا حجاج بن محمد ^(٦) ثنا ليث أخير بن يزيد بن أبي حبيب عن أبي عفيف عن محمد بن سهل بن أبي حثمة عن محبة بن مسعود

(١) عند البخاري في مواضع ، قوله : ولو كان حراماً لم يعطه ، عند البخاري في " البيوع - باب ذكر الحمام ، ص ٢٨٣ - ج ١ ، وقوله : ولو علم كراهية لم يعطه ، عنده في " الإجازات - باب خراج الحمام ، ص ٣٠٤ - ج ١ . وعند مسلم في " البيوع - باب حل أجرة الحمامة ، ص ٢٢ - ج ٢ (٢) عند مسلم في " البيوع - باب تحريم بيع الجمل والميتة ، ص ٢٣ - ج ٢ (٣) عند أبي داود في " البيوع - باب في كسب الحمام ، ص ١٣٠ - ج ١ ، وعند الترمذي فيه : ص ١٦٥ - ج ١ (٤) عند ابن ماجه في " البيوع - باب في كسب الحمام ، ص ١٥٧ .

(٥) عند أحمد في " مسند محبة بن مسعود ، ص ٤٣٦ - ج ٥

(٦) عند أحمد في " مسند محبة بن مسعود ، ص ٤٣٥ ، و ص ٤٣٦ - ج ٥

الأنصاري أنه كان له غلام حجام ، يقال له : نافع أبو طيبة ، فأنطلق إلى رسول الله ﷺ يسأله عن خراجها ، فقال : لا تقربه ، فردد عليه القول فقال : اعلف به الناضح ، حدثنا عبد الصمد ^(١) ثنا هشام عن يحيى بن محمد عن أيوب أن رجلا من الأنصار يقال له : محبصة ، بلفظ أبي داود ، قال في "التنقيح" : وقد رواه محمد بن إسحاق عن الزهري عن حرام بن سعد بن محبصة عن أبيه عن جده ، ومع الاضطراب ففيه من يجهل حاله ، انتهى .

الحديث الثالث : قال عليه السلام : «إن من السحت عصب التيس» ؛ قلت : غريب بهذا اللفظ ، ومعناه أخرجه البخاري ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي ^(٢) عن علي بن الحكم عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ نهي عن عصب الفحل ، انتهى . وهو في "مسند أحمد" عن ثمن عصب الفحل ، وروى الحاكم في "المستدرك" فرواه في "اليروع" وقال : إنه على شرط البخاري ، ولم يخرجاه ، انتهى . وأعجب منه أن المنذرى عزاه في "مختصره" للترمذي ، والنسائي ، ولم يعزه للبخاري ، والبخاري ذكره في "الإجازة" ، والباقر في "اليروع" ، وأخرج البرار في "مسنده" عن أشعث بن سوار عن ابن سيرين عن أبي هريرة أن النبي ﷺ نهي عن ثمن الكلب ، وعصب التيس ، انتهى . وعزاه عبد الحق للنسائي ، وما وجدته ؛ ونقل ابن الجوزي في "التحقيق" عن مالك لإباحة أجرة عصب التيس ، واحتج له بما أخرجه الترمذي ، والنسائي ^(٣) عن إبراهيم بن حميد الرواسي عن هشام بن عروة عن محمد بن إبراهيم التيمي عن أنس بن مالك أن رجلا من كلاب سأل النبي ﷺ عن عصب الفحل ، فقهاه ، فقال : يا رسول الله إنا نطرق الفحل ، فنكركم ، فرخص له في الكرامة ، انتهى . قال الترمذي : حديث حسن غريب ، لا نعرفه إلا من حديث إبراهيم بن حميد ، انتهى . قال في "التنقيح" : وإبراهيم بن حميد وثقه النسائي ، وابن معين ، وأبو حاتم ؛ وروى له البخاري ، ومسلم ، انتهى .

الحديث الرابع : قال عليه السلام : «أقروا القرآن ، ولا تأكلوا به» ؛ قلت : روى من حديث عبد الرحمن بن شبل ؛ وأبي هريرة ؛ وعبد الرحمن بن عوف .

(١) قلت : صورة السند في "المستدرك" ، ص ٤٣٦ - ج ٥ هكذا : حدثنا عبد الصمد ثنا هشام بن يحيى عن محمد بن أيوب أن رجلا من الأنصار حدثه يقال له : محبصة ، الخ . فليحذر ، لعل الصواب ما لا يخرج ، والله أعلم .
(٢) عند البخاري في "الإجازات" باب عصب الفحل ، ص ٣٠٥ - ج ١ ، وعند الترمذي في "اليروع" - باب ما جاء في كراهية عصب الفحل ، ص ١٦٥ - ج ١ ، وعند أبي داود "باب في عصب الفحل" ، ص ١٣٠ ، وعند النسائي فيه : "باب بيع ضراب الجمل" ، ص ٢٣١ - ج ٢ ، وفي "المستدرك" - باب النهي عن عصب الفحل ، ص ٤٢ - ج ٢ ، عند النسائي في "اليروع" - باب ضراب الجمل ، ص ٢٣١ - ج ٢ ، ولفظه : جاء رجل من بني الصنم ، أحد بني كلاب الخ ، وعند الترمذي فيه "باب ما جاء في كراهية عصب الفحل" ، ص ١٦٥ - ج ١

فحديث عبد الرحمن بن شبل : رواه أحد في "مسند" (١) حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن هشام الدستوائي حدثني يحيى بن أبي كثير عن أبي راشد الخبراني ، قال : قال عبد الرحمن بن شبل : سمعت رسول الله ﷺ يقول : اقربوا القرآن ولا تأكلوا به ، ولا تجفوا عنه ، ولا تغفلوا فيه . ولا تستكثروا به ، انتهى . وكذلك رواه إسحاق بن راهويه ، وابن أبي شيبة في "مصنفه" في باب التراويح "حدثنا وكيع عن هشام الدستوائي به ، ورواه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا معمر عن يحيى بن أبي كثير عن زيد بن سلام عن جده أبي راشد الخبراني به ؛ ومن طريق عبد الرزاق رواه كذلك عبد بن حميد ، وإسحاق بن راهويه ، وأبو يعلى الموصلي في "مسانيدهم" ، وكذلك الطبراني في "معجمه" .

وأما حديث عبد الرحمن بن عوف : فأخرجه البزار في "مسند" عن حماد بن يحيى عن يحيى ابن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبيه عبد الرحمن بن عوف مرفوعاً ، نحوه سواء ، ثم قال : هذا خطأ ، أخطأ فيه حماد بن يحيى ، والصحيح عن يحيى بن أبي كثير عن زيد بن سالم عن أبي راشد عن عبد الرحمن بن شبل عن النبي ﷺ ، انتهى .

وأما حديث أبي هريرة : فأخرجه ابن عدى في "الكامل" عن الضحاك بن نبراس البصري عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ ، نحوه سواء ، وأسند عن ابن معين أنه قال في الضحاك بن نبراس هذا : ليس بشيء ، وعن الترمذي قال : متروك الحديث .

أحاديث الباب : منها حديث القوس ، وقد روى من حديث عبادة بن الصامت ؛ ومن حديث أبي بن كعب .

فحديث عبادة ، له طريقان : أحدهما : أخرجه أبو داود (٢) في "اليبوع" ، وابن ماجه في "التجارات" عن المغيرة بن زياد الموصلي عن عبادة بن نسي عن الأسود بن ثعلبة عن عبادة ابن الصامت ، قال : علبت ناساً من أهل الصفة القرآن ، فأهدى إلى رجل منهم قوساً ، فقلت : ليست بمال ، وأرى بها في سبيل الله ، فسألت النبي ﷺ عن ذلك ، فقال : إن أردت أن يطوقك الله طوقاً من نار فاقبلها ، انتهى . ورواه الحاكم في "المستدرک" في "اليبوع" ، وقال : حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ، انتهى . قال صاحب "التنقيح" : والحاكم قد تناقض كلامه في المغيرة ابن زياد ، فإنه صحح حديثه هنا ، وقال في موضع آخر : المغيرة بن زياد صاحب مناكير ، لم يختلفوا

(١) عند أحمد في - مسند عبد الرحمن بن شبل - ص ١٧٨ - ج ٣ (٢) عند أبي داود في "اليبوع" - باب وكعب الملقب ، ص ١٧٨ ، وعند ابن ماجه في "التجارات" - باب الاخير على تعليم القرآن ، ص ١٥٧

في تركه ، وهذا خطأ منه ، وتنافس ، والمنيرة يختلف فيه ، ووثقه ابن معين ، والعجلي ، وغيرهم ، وتكلم فيه أحمد ، والبخاري ، وأبو حاتم ، وغيرهم ، انتهى . وقال ابن القطان في " كتابه " : الأسود ابن ثعلبة مجهول الحال ، ولا نعرف روى عنه غير عبادة بن نسي ، والمنيرة بن زياد مختلف فيه ، انتهى . وقال ابن حبان في " كتاب الضعفاء " : المنيرة بن زياد الموصلي يروى عن عطاء ، وعبادة بن نسي ، كنيته أبو هشام ، روى عنه الثوري ، وكيع كان يفرد عن الثقات ، بما لا يشبه حديث الآثبات لا يحتج بما خالف فيه الآثبات ، وإنما يحتج بما وافق فيه الثقات ، انتهى .

الطريق الثاني : أخرجه أبو داود ^(١) عن ثقة عن بشر بن عبد الله بن يسار حدثني عبادة ابن نسي عن جنادة بن أبي أمية عن عبادة بن الصامت ، قال : كان النبي ﷺ إذا قدم الرجل مهاجراً دفعه إلى رجل منا يعلمه القرآن ، فدفع إلى رجلا كان معي ، وكنت أقرأه القرآن ، فانصرفت يوما إلى أهلي ، فرأى أن عليه حقاً ، فأهدى إلى قوساً مارأيت أجود منها عوداً ، ولا أحسن منها عطايا ، فأتيته النبي ﷺ فاستغنيته ، فقال : جرة بين كنفك تعلدتها ، أو تعلقتها ، انتهى . وأخرجه الحاكم في " المستدرک - في كتاب الفضائل " عن أبي المنيرة عبد القدوس بن الحجاج عن بشر بن عبد الله ابن يسار به سنداً ومثلاً ، وقال : حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه .

وأما حديث أبي بن كعب : فأخرجه ابن ماجه في " التجارات " ^(٢) عن ثور بن يزيد حدثني عبد الرحمن بن سلم عن علية الكلاعي عن أبي بن كعب ، قال : علمت رجلا القرآن ، فأهدى إلى قوساً ، فذكرت ذلك للنبي ﷺ ، فقال : إن أخذتها أخذت قوساً من نار ، قال : فرددتها ، انتهى . قال البيهقي في " المعرفة - في كتاب النكاح " : هذا حديث مختلف فيه على عبادة بن نسي ، فقبل : عنه عن جنادة بن أبي أمية عن عبادة بن الصامت ، وقيل : عنه عن الأسود بن ثعلبة عن عبادة ، وقيل : عنه عن علية بن قيس عن أبي بن كعب ، ثم إن ظاهره متروك عندنا ، وعندهم ، فإنه لو قبل الهدية ، وكانت غير مشروطة لم يستحق هذا الوعيد ، ويشبه أن يكون منسوخاً بحديث ابن عباس ، وحديث الحذري ، وأبو سعيد الأصطخري من أصحابنا ، ذهب إلى جواز الأخذ فيه على مالا يضمن فرضه على معلمه ، ومنعه فيما يضمن عليه تعليمه ، وحمل على ذلك اختلاف الآثار ؛ وقد روى عن عمر بن الخطاب أنه كان يرزق المعلمين ، ثم أسند عن إبراهيم بن سعد عن أبيه أن عمر بن الخطاب كتب إلى بعض عماله : أن أعط الناس على تعليم القرآن ، انتهى كلامه . وقال ابن القطان في " كتابه " : حديث أبي

(١) هند أبي داود في " التلخيص - باب في كتب العلم " ، ص ١٢٩ - ج ٢ ، وفي " المستدرک - في الفضائل - باب مناقب عبادة بن الصامت " ، ص ٣٠٦ - ج ٣ (٢) " باب الأجر على تعليم القرآن " ، ص ١٠٧ - ج ٢

هذا روى من طرق، وليس فيها شيء يلتفت إليه، ذكرها يقي بن غنم، وغيره، انتهى. وقال في "التنقيح": عبد الرحمن بن مسلم ليس بالمشهور، روى له ابن ماجه هذا الحديث الواحد، وذكره شيخنا المزني في "الأطراف"، وبينه وبين نور خالده بن معدان، وهو وهم منه، انتهى كلامه.

حديث آخر: رواه البيهقي في "شعب الإيمان" في آخر الباب التاسع عشر، من حديث علي بن قادم الخزازي عن سفيان الثوري عن علفمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: «من قرأ القرآن يتأكل به الناس جاء يوم القيامة ووجهه عظم، ليس عليه لحم»، انتهى. وأسند عن حمزة الزيات أنه مر على باب قوم بالبصرة، فاستسقى منهم، فلما أخرج إليه الكوز رده، فقيل له في ذلك، فقال: أخشى أن يكون بعض صبيان هذه الدار قرأ على فيكون ثوابي منه، انتهى.

حديث آخر: قال في "التنقيح": قال عثمان بن سعيد الناري: ثنا عبد الرحمن بن يحيى ابن إسماعيل بن عبد الله ثنا الوليد بن مسلم ثنا سعيد بن عبد العزيز عن إسماعيل بن عبيد الله عن أم الدرداء عن أبي الدرداء أن رسول الله ﷺ، قال: «من أخذ قوساً على تعليم القرآن، قلده الله قوساً من نار، انتهى». وقال: ليس فيه إلا عبد الرحمن هذا، قال ابن أبي حاتم: روى عنه أبي، وسأله عنه، فقال: صدوق، ما حديثه بأس، وقال البيهقي: ضعيف، وبقية السند صحيح، روى مسلم في "صحيحه" عن الوليد بن مسلم بهذا السند في - الصوم في السفر -، انتهى كلامه. وذكر ابن الجوزي في الباب حديثاً آخر من رواية ابن عباس مرفوعاً: لا تستأجروا المعلمين، وفي إسناده أحمد بن عبد الله المروزي، قال: وهو دجال يضع الحديث، وهذا من صنعه، وواقعه صاحب "التنقيح" على ذلك، والله أعلم.

أحاديث الخصوم في الرخصة: أخرج البخاري، ومسلم^(١) عن أبي المتوكل عن أبي سعيد الخدري، قال: بعثنا رسول الله ﷺ في غزوة، فأبتينا على رجل لديغ في جبينه، فداؤوه فلم ينفعه شيء، فقال بعضهم: لو أقيم هؤلاء الرهط الذين نزلوا بكم، لعله يكون عندهم شيء ينفع، فأقونا، فقالوا: أيها الرهط إن سيدنا لديغ، فأبتينا له كل شيء، فلم ينفعه، فهل عندكم من شيء؟ فقال بعضهم: نعم، والله إنى لأرق، لكن والله لقد استعصناكم فلم تصيفونا، لأنرق حتى نجعلوا لنا جعلاً، فصارهم على قطع من النعم، فاضلن، فجعل يتفل عليه، ويقرأ: الحمد لله رب العالمين

(١) عند البيهقي في "الاجازات" باب ما يسهل في الرقية على أشياء للحرب، ص ٣٠٤، وفي مواضع أخرى، وهذه مسلم في "الأدب" - باب جواز أخذ الأجرة على الرقية بالآذكار والقرآن، ص ٢٢٤ - ٢٢٥، وقال النووي: إن هذا الراوي هو أبو سعيد الخدري الراوي، كما جاء ميثاقاً في رواية أخرى، في غير مسلم، انتهى.

- يعنى فاتحة الكتاب - حتى برا ، فكأما نخط من عقال ، فقام يمشى مابه قلبه ، فوفوم جعلهم ، فقال بعضهم : اقسموا ، قال الذى رقى : لا تفعلوا حتى تأتى رسول الله ﷺ ، فذكر له الذى كان ، فنظر ما يأمرنا به ، فندوا على رسول الله ﷺ فذكروا له ذلك ، فقال : أصبتم ، اقسموا ، واضربوا الى معكم بسهم ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه البخارى ^(١) فى " كتاب الطب " عن ابن أبى مليكة عن ابن عباس أن نفراً من أصحاب رسول الله ﷺ مروا ببلد فيهم لديغ ، أو سليم ، فعرض لهم رجل من أهل الماء ، فقال : هل فيكم من راق ؟ فان فى الماء رجلاً لديغاً ، أو سليماً ، فانطلق رجل منهم ، فقرأ بفاتحة الكتاب ، على شاء ، فجاء بالشاء الى الصحابة ، فكهوا ذلك ، وقالوا : أخذت على كتاب الله أجراً ! حتى قموا المدينة ، فقالوا : يا رسول الله أخذ على كتاب الله أجراً ، فقال رسول الله ﷺ : إن أحق ما أخذتم عليه أجر كتاب الله ، انتهى . وروى ابن الجوزى فى " التحقيق " فزاه " للصحيحين " ، وهو من مفردات البخارى ، نبه عليه صاحب " التنقيح " ، قال ابن الجوزى : وقد أجاب أصحابنا عن هذين الحديثين بثلاثة أجوبة : أحدها : أن القوم كانوا كفاراً ، فجاء أخذ أموالهم ، والثانى أن حتى الضيف واجب ، ولم يضيفهم ؛ والثالث : أن الرقية ليست بقرية محضة ، فجاء أخذ الأجرة عليها ، انتهى . قال القرطبي فى " شرح مسلم " : ولا نسلم أن جواز الأجر فى الرقى . يدل على جواز التعليم بالأجر ، والحديث إنما هو فى الرقية ، والله أعلم .

الحديث الخامس : وفى آخر ما عهد رسول الله ﷺ عثمان بن أبى العاص : وإن اتخذت مؤذناً فلا تأخذ على الأذان أجراً ؛ قلت : أخرجه أصحاب السنن الأربعة ^(٢) ، بطرق مختلفة ، فأبو داود ، والنسائى عن حماد بن سلمة عن سعيد الجريرى عن أبى العلاء عن مطرف بن عبد الله عن عثمان بن أبى العاص ، قال : قلت : يا رسول الله اجعلنى إمام قومى ، قال : أنت إمامهم ، واتخذ مؤذناً لا يأخذ على أذانه أجراً ، انتهى . وكذلك رواه أحمد فى " مسنده " ، والحاكم فى " المستدرک " ، وقال : على شرط مسلم ، انتهى . وأخرجه الترمذى ، وابن ماجه ^(٣) عن أشعث بن سوار عن الحسن عن عثمان بن أبى العاص ، قال : إن من آخر ما عهد إلى رسول الله ﷺ أن اتخذ مؤذناً لا يأخذ

(١) عند البخارى فى " الطب - باب الشرط فى الرقية بطبع من الدم " ، ص ٨٠٤ - ج ٢

(٢) عند أبى داود فى " الصلاة - باب أخذ الأجر على التأذين " ، ص ٧٩ - ج ١ ، وعند النسائى فى " الأذان - باب اتخاذ المؤذن الذى لا يأخذ على أذانه أجراً " ، ص ١٠٩ ، وللفهنا : قال : أنت إمامهم ، واتد بأعضهم ، واتخذ مؤذناً ، الحديث (٣) عند الترمذى فى " الصلاة - باب ما جاء فى كرامة أن يأخذ المؤذن على الأذان أجراً " ، ص ٣٦ - ج ١ ، وعند ابن ماجه فى " الصلاة - باب السنة فى الأذان " ، ص ٥٢ - ج ١

على الأذان أجراً، انتهى. قال الترمذى: حديث حسن؛ وأخرجه ابن ماجه أيضاً من طريق محمد بن إسحاق عن سعيد بن أبي هند عن مطرف به؛ ورواه ابن سعد في "الطبقات" (١) مرسلًا، فقال: أخبرنا محمد بن عبيد الطنافسي حدثني عمرو بن عثمان عن موسى بن طلحة، قال: بعث رسول الله ﷺ عثمان بن أبي العاص على الطائف، وقال له: صل بهم صلاة أضعفهم، ولا يأخذ مؤذناك على الأذان أجراً، انتهى. ذكره في "ترجمة عثمان".

حديث آخر: رواه البخارى في "تاريخه" عن شبابه بن سوار حدثني المغيرة بن مسلم عن سعيد بن طهمان القطيعي عن مغيرة بن شعبة، قال: قلت: يا رسول الله اجعلني إمام قومى، قال: قد فعلت، ثم قال: صل بصلاة أضعف القوم، ولا تتخذ مؤذنا يأخذ على الأذان أجراً، انتهى. ذكره في "ترجمة سعيد بن طهمان".

أثر آخر: أخرجه ابن عدى في "الكامل" عن حماد بن زيد عن يحيى البكاء، قال: سمعت رجلاً، قال لابن عمر: إني أحبك في الله، فقال له ابن عمر: وأنا أبغضك في الله، قال: سبحان الله! أنا أحبك في الله، وأنت تبغضني في الله؟ قال: نعم، فإنك تأخذ على أذنك أجراً، انتهى. قال ابن عدى: ويحيى البكاء ليس بذلك المعروف، ولا له كثير رواية، انتهى.

الحديث السادس: روى أن التعامل باستئجار الظن كان في عهد رسول الله ﷺ وقبله، وأقرم عليه؛ قلت: (٢)

الحديث السابع: قال المصنف: وقد نهى النبي ﷺ عنه - يعنى قهيز الطحان -؛ قلت: أخرج الدارقطني، ثم البيهقي في "سنتهما" (٣) - في كتاب البيوع - عن عبيد الله بن موسى ثنا سفيان عن هشام أبي كليب عن عبد الرحمن بن أبي نم الجلي عن أبي سعيد الخدري، قال: نهى عن عصب الفعل، وعن قهيز الطحان، انتهى. وأخرجه أبو يعلى الموصلي في "مسنده" عن ابن المبارك ثنا سفيان به، وذكره عبد الحق في "أحكامه" من جهة الدارقطني، وقال فيه: نهى رسول الله ﷺ،

(١) عند ابن سعد في "الطبقات" في ترجمة عثمان بن أبي العاص، ص ٢٦ - ج ٧ - القسم الأول.

(٢) عند الدارقطني في البيوع، ص ٣٠٨ - ج ٢، وعند البيهقي في "السنن" في البيوع. باب النهي عن عصب الفعل، ص ٣٣٩ - ج ٥، وقال: ورواه عطاء بن السائب عن عبد الرحمن بن أبي نم، قال: نهى رسول الله ﷺ.

هكذا مبيناً للفاعل ، كما قاله المصنف ، وتعبه ابن القطان في " كتابه " ، وقال : إني تتبعته في " كتاب الدارقطني " من كل الروايات ، فلم أجده إلا هكذا : نهي عن عصب الفحل ، وقدير الطحان ، مبيناً للفعول ، قال : فان قيل : لعله يعتمد ما يقوله الصحابي مرفوعاً ؛ قلت : إنما عليه أن ينقل لنا روايته لا رأيها ، ولعل من يبلغه يرى غير ما يراه من ذلك ، فانما يقبل فيه فعله لا قوله ، انتهى كلامه .

باب ضمان الأجير

قوله : روى عن عمر ، وعلى رضي الله عنهما : أنهما كانا يضمنان الأجير المشترك ؛ قلت : روى البيهقي ^(١) من طريق الشافعي أخبرنا إبراهيم بن أبي يحيى عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي أنه كان يضمن الصباغ والصانغ ، وقال : لا يصلح للناس إلا ذلك ، انتهى . وأخرج أيضاً عن خلاص عن علي أنه كان يضمن الأجير ، قال البيهقي : الأول فيه انقطاع بين أبي جعفر ، وعلي ؛ والثاني يضمنه أهل الحديث ، ويقولون : أحاديث خلاص عن علي من كتاب ، قال : ورواه جابر الجعفي عن الشعبي عن علي ، وجابر الجعفي ضعيف ، ولكن إذا ضمت هذه المراسيل بعضها إلى بعض قوية ، انتهى . وروى محمد بن الحسن في " كتاب الآثار " ^(٢) أخبرنا أبو حنيفة عن علي بن الأقر ، قال : أتى شريحاً رجلاً ، وأنا عنده ، فقال : دفع لي هذا ثوباً لاصبغه ، فاحترق يتي ، فاحترق ثوبه في يتي ، قال : ادفع إليه ثوبه ، قال : كيف أدفع إليه ثوبه ، وقد احترق يتي ؛ قال : أرأيت لو احترق يتيته أكنت تدع له أجرك ؟ انتهى . واستدل ابن الجوزي في " التحقيق " على أنه لا ضمان على الأجير المشترك ، بما رواه الدارقطني ^(٣) حدثنا الحسين بن إسماعيل ثنا عبد الله بن شبيب حدثني إسماعيل بن محمد ثنا يزيد بن عبد الملك عن محمد بن عبد الرحمن الحجبي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ ، قال : « لا ضمان على مؤتمن » ، انتهى . قال في " التقيح " : هذا إسناد لا يعتمد عليه ، فان يزيد بن عبد الملك ضعفه أحمد ، وغيره ؛ وقال النسائي : متروك الحديث ، وعبد الله بن شبيب ضعفه ، انتهى . والمسألة فيها ثلاثة مذاهب : أحدها : يضمن مطلقاً ، وبه قال مالك ؛ الثاني : لا يضمن مطلقاً ، وهو مذهبتنا ؛ الثالث : يضمن ما تلقى بضمنه ، ولا يضمن بغير صنعه ، وبه قال أحمد ، والله أعلم .

(١) وغازبه ما في " السنن - البيهقي - في الإجمارات - باب ما جاء في تصديق الأجراء " ، ص ١٢٢ - ج ٦

(٢) ومثله في " السنن البيهقي - باب ما جاء في تصديق الأجراء " ، ص ١٢٢ - ج ٦ عن أبي اللباس الأسدي أنها

الريح ي سلبان من الشافعي ، الخ . (٣) عند الدارقطني في " البيوع " ، ص ٢٠٦ - ج ٢

فائدة: قال البخارى في " صحيحه (١) - في كتاب الاجارات - باب إذا استأجر أرضاً فأت أحدهما: " وقال ابن عمر: أعطى النبي ﷺ خبير بالشرط ، فكان ذلك على عهد النبي ﷺ ، وأبى بكر ، وصدرأ من خلافة عمر ، ولم يذكر أن أبى بكر ، وعمر جددا الاجارة بعد ما قبض النبي ﷺ ، حدثني موسى بن إسماعيل ثنا جويرية بن أسماء عن نافع عن عبد الله بن عمر ، قال : أعطى رسول الله ﷺ خبير اليهود أن يعملوها ، ويررعوها ، ولم شرط ما يخرج منها ، وأن ابن عمر حدثه أن المزارع كانت تكرى على شيء سماه نافع لا أحفظه ، وأن رافع بن خديج حدث أن رسول الله ﷺ نهى عن كراء المزارع ، وقال عبيد الله ، عن نافع عن ابن عمر : حتى أجلام عمر ، انتهى . وكان البخارى رحمه الله قصد التشنيع على أصحابنا في هذه المسألة ، ولا حجة له في هذا الحديث ، لأن مذهبنا أن الإجارة لا تنسخ بموت أحد المتعاقدين ، إلا إذا كانت الإجارة لنفسه ، أما إذا كانت لغيره ، كالوكيل ، والوصى ، وقيم الوقف ، والإمام ، فانها لا تنسخ ، والنبي ﷺ هو إمام المسلمين كلهم ، والله أعلم .

[بقية الأبواب ليس فيها شيء]

كتاب المكاتب

الحديث الأول: قال عليه السلام : «أيا عبد كوتب على مائة دينار ، فأداها إلا عشرة دنائير ، فهو عبد ، قلت : أخرجه أصحاب السنن الأربعة (٢) : أبو داود ، والنسائي في "العتق" ، والترمذى في "البيع" ، وابن ماجه في "الأحكام" عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال : «أيا عبد كاتب على مائة أوقية ، فأداها إلا عشر أواق ، فهو عبد ، وأيا عبد كاتب على مائة دينار ، فأداها إلا عشرة دنائير ، فهو عبد ، انتهى . بلفظ أبي داود ، ولفظ الترمذى : سمعت رسول الله ﷺ يقول : من كاتب عبده على مائة أوقية ، فأداها إلا عشر أواق ، أو قال : عشرة دراهم ، ثم عجز فهو رقيق ، انتهى . وقال : غريب ، ولفظ ابن ماجه : أيا عبد كوتب على

(١) ذكره البخارى في "الاجارات - قبل باب الحوالة" ، من ٣٠٠ - ج ١١ وتام قوله هكذا : " باب إذا استأجر أرضاً فأت أحدهما " ، قال ابن سيرين : ليس لأمه أن يخرجوه إلا تمام الأجل ، وقال الحسن ، والحكم ، وإبراهيم بن مسوية : تنقضي الاجارة إلى أجلها : وقال ابن عمر ، الخ .

(٢) عند أبي داود في "العتق - باب في المكاتب يؤدى بمس كتابته ، فيعجز أو يموت" ، من ١٩١ - ج ٢ ، وعند الترمذى في "البيع - باب ماله في المكاتب إذا كان عبده ما يؤدى" ، من ١٦٣ ، وعند ابن ماجه في "العتق - باب المكاتب" ، من ١٨٤ ، وعند الهارثى في "المكاتب" ، من ٤٧٥ - ج ٢ .

مائة أوقية، فأداها إلا عشر أواق، ثم عجز، فهو رقيق، انتهى. وأخرجه الدارقطني في "سننه" عن عباس الجريري عن عمرو بن شعيب به؛ وكذلك الحاكم في "المستدرک"، وقال: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، كلاهما بلفظ أبي داود، وأخرج النسائي في "سننه" عن ابن جريج عن عطاه عن عبد الله بن عمرو أنه قال: يا رسول الله إنا نسمع منك أحاديث أفئذ لنا أن نكتبها؟ قال: نعم، فكان أول ما كتب كتاب النبي ﷺ إلى أهل مكة: لا يجوز شرطان في بيع، ولا بيع وسلف جيماً، ولا بيع مالم يضمن، ومن كان مكاتباً على مائة درهم، فقضاها إلا عشرة دراهم، فهو عبد، أو على مائة أوقية، فقضاها إلا أوقية، فهو عبد، انتهى. ورواه ابن حبان في "صحيحه" في النوع السادس والستين، من القسم الثالث، قال النسائي: هذا حديث منكر، وهو عندي خطأ، انتهى. وذكره عبد الحق في "أحكامه" من جهة النسائي، ثم قال: وعطاه هذا هو الخراساني، ولم يسمع من عبد الله بن عمرو شيئاً، ولا أعلم أحداً ذكر لعطاه سماعاً من عبد الله بن عمرو، انتهى. وأعلم أن النسائي، وابن حبان لم ينسباه - أعني عطاه - وذكره ابن عساکر في "أطرافه" - في ترجمة عطاه بن أبي رباح - عن عبد الله بن عمرو، لم يذكر في كتابه لعطاه الخراساني عن عبد الله بن عمرو شيئاً، وكأنه وهم في ذلك، فقد ذكر عبد الحق أنه عطاه الخراساني، وهو جاحنسونياً في "مصنف عبد الرزاق"، فقال: أخبرنا ابن جريج عن عطاه الخراساني عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ، فذكره.

الحديث الثاني: قال عليه السلام: «المكاتب عبد مابق عليه درهم»؛ قلت: أخرجه أبو داود في "العتاق" (١) عن إسماعيل بن عياش عن سليمان بن سليم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ، قال: المكاتب عبد مابق عليه من كتابته درهم، انتهى. وفيه إسماعيل بن عياش، لكنه عن شيخ شامي ثقة، وأخرج ابن عدي في "الكامل" عن سليمان بن أرقم عن الزهري عن أبي سلة بن عبد الرحمن عن أم سلة، أنها قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: المكاتب عبد مابق عليه درهم، أو أوقية، انتهى. وضعف سليمان بن أرقم عن أحمد، وأبي داود، والنسائي، وابن معين، وقالوا كلهم فيه: إنه متروك، قال ابن عدي: ولسل البلا في من المسيب بن شريك، وهو الذي رواه عن سليمان، فانه شر من سليمان، انتهى. وروى مالك في "الموطأ" (٢) عن نافع عن ابن عمر، موقوفاً: المكاتب عبد مابق عليه شيء من كتابته، انتهى. وأخرجه ابن أبي شيبة موقوفاً على عمرو بن عمر، وعلى، وزيد بن ثابت، وعائشة، لم يروه مرفوعاً أصلاً.

(١) عند أبي داود في "أول العتق"، ص ١٩١ - ج ٢ (٢) عند مالك في "المكاتب" - باب العتاق في

قوله : وفيه اختلاف الصحابة - يعني في المكاتب - يبق عليه شيء ، وأن زيدا قال : لا يمتق ولو ببق عليه درهم ؛ قلت : أما حديث زيد ، فرواه الشافعي في "مسنده" أخبرنا ابن عينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد ، أن زيد بن ثابت ، قال في "المكاتب" : هو عبد مانيق عليه درهم ، انتهى . ورواه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا سفيان الثوري عن ابن أبي نجيح به سواء ، ومن طريق الشافعي رواه البيهقي في "سننه" ^(١) ، ورواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" ، أخبرنا وكيع عن سفيان به ، وذكره البخاري في "صحيحه" ^(٢) تعليقا ، وقال زيد بن ثابت : هو عبد مانيق عليه درهم ، انتهى . وأما اختلاف الصحابة ، فقال البخاري في "صحيحه" : وقالت عائشة : هو عبد مانيق عليه شيء ، وقال ابن عمر : هو عبد إن عاش ، وإن مات ، وإن جن ، مانيق عليه شيء ، وقال زيد بن ثابت : هو عبد مانيق عليه درهم ، انتهى . وروى عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه قال : المكاتب عبد مانيق عليه درهم . انتهى . ورواه ابن أبي شيبة حدثنا إسماعيل بن علية عن أيوب عن نافع به .

حديث آخر : قال عبد الرزاق أيضا : أخبرنا معمر عن عبد الرحمن بن عبد الله عن القاسم ابن عبد الرحمن عن جابر بن سمرة أن عمر بن الخطاب ، قال : إذا أدى المكاتب ، إلا الشطر فلا رق عليه ، انتهى ^(٣) . ورواه ابن أبي شيبة بخلاف هذا ، فقال : حدثنا أبو وهاب الأحمر عن ابن أبي عروبة عن قتادة عن معبد الجهني عن عمر ، قال : المكاتب عبد مانيق عليه درهم ، انتهى . قال البيهقي : والقاسم لا يثبت سماعة من ابن سمرة .

حديث آخر : قال عبد الرزاق أيضا : أخبرنا الثوري عن مغيرة أخبرني إبراهيم أن ابن مسعود قال : إذا أدى قدر ثمنه فهو حر ، انتهى .

حديث آخر : قال عبد الرزاق أيضا : أخبرنا معمر عن قتادة أن عائشة قالت : هو عبد مانيق عليه شيء ، انتهى . ورواه ابن أبي شيبة حدثنا وكيع عن جعفر بن برقان عن ميمون أن عائشة قالت لمكاتب لها ، يكنى أبا مريم : ادخل ، وإن لم يبق عليك إلا أربعة دراهم ، انتهى . وأخرجه البيهقي في "المعرفة" ^(٤) عن أبي معاوية عن عمرو بن ميمون بن مهران عن سليمان

(١) عند البيهقي في "السنن" - باب المكاتب عبد مانيق عليه درهم ، ص ٣٢٤ - ج ١٠ (٢) عند البخاري في "المكاتب" - باب بيع المكاتب إذا رضى ، ص ٣٤٨ (٣) قال البيهقي في "السنن" - في المكاتب ، ص ٣٢٥ - ج ١٠ : القاسم بن عبد الرحمن لا يثبت سماعة من جابر بن سمرة ، وهو إن صح ، فكأنه أراد أنه قرب أن يمتق ، فلا أول أن يحمل حتى يكتسب مانيق ، ولا يرد إلى الرق بالجزء من الباقي ، والله أعلم .

(٤) عند البيهقي في "السنن" - في كتاب المكاتب ، ص ٣٢٤ - ج ١٠

ابن يسار عن عائشة ، قال : استأذنت عليا ، فقالت : من هذا ؟ قلت : سليمان ، قالت : كم بقي عليك من مكاتبتك ؟ قلت عشرة أواق ، قالت : ادخل ، فانك عبد مائقي عليك درهم ، انتهى .

حديث آخر قال ابن أبي شيبة : حدثنا يزيد بن هارون عن عباد بن منصور عن حماد ابن إبراهيم عن عثمان ، قال : المكاتب عبد مائقي عليه درهم ، انتهى .

حديث آخر : قال عبد الرزاق : أخبرنا سفيان الثوري عن طارق بن عبد الرحمن عن الشعبي ^(١) أن علياً ، قال في المكاتب يعجز ، قال : يمتق بالحساب ، وقال زيد : هو عبد مائقي عليه درهم ، وقال عبد الله بن مسعود : إذا أدى الثلث ، فهو غريم ، انتهى .

حديث آخر : قال عبد الرزاق أيضاً أخبرنا ابن جريج أخبرني عبد الكريم بن أبي المخارق أن زيد بن ثابت ، وابن عمر ، وعائشة كانوا يقولون : المكاتب عبد مائقي عليه درهم ، غلامهم زيد بأن المكاتب يدخل على أمهات المؤمنين مائقي عليه شيء ، قال ابن جريج : وحدث أن عثمان قضى بأنه عبد مائقي عليه شيء ، انتهى .

حديث آخر : قال عبد الرزاق أيضاً أخبرنا أبو معشر عن سعيد المقبري عن أم سلة زوج النبي ﷺ ، قالت : المكاتب عبد مائقي عليه درهم ، انتهى .

حديث آخر : قال عبد الرزاق أيضاً : أخبرنا عكرمة بن حمار عن يحيى بن أبي كثير أن ابن عباس قال : إذا بقي على المكاتب خمس أواق ، أو خمس خود ، أو خمسة أوسق ، فهو غريم ، انتهى .

حديث آخر : قال ابن أبي شيبة : حدثنا حفص عن ليث عن مجاهد ، قال : كن أمهات المؤمنين لا يمتجن عن المكاتب ، مائقي عليه من مكاتبته مثقال ، أو دينار ، انتهى .

[فصل في " المكاتب الفاسدة " ، وباب " ما يجوز للمكاتب أن يفعله " خاليان]

(١) منه البيهقي في " السنن - في كتاب المكاتب " ، ص ٣٢٦ - ج ١٠

فصل

الحديث الثالث : حديث "أعتقها ولها" تقدم في "الاستيلاء"، وإجماع الصحابة على أن ولد المغرور حر بالقيمة، تقدم في "الدعوى".

[فصل — باب "من يكتب عن العبد" — باب "كتابة العبد المشترك" عالية]

باب موت المكاتب وعجزه

قوله : قال على رضي الله عنه : إذا قوال على المكاتب نجهان ، رد في الرق ؛ قلت : رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (١) - في البيوع "حدثنا عباد بن العوام عن حجاج عن حصين الحارثي عن على ، قال : إذا تابع على المكاتب نجهان فلم يؤد نجومه ، رد في الرق ، انتهى . ورواه البيهقي في "سننه" من حديث الحارث عن على .

قوله : روى عن ابن عمر أن مكاتبه له عجزت عن نهم ، فردما ؛ قلت : غريب ؛ وروى ابن أبي شيبة في "مصنفه" "حدثنا وكيع ، وابن أبي زائدة عن أبان بن عبد الله البجلي عن عطاء أن ابن عمر كاتب غلاما له على ألف دينار ، فأداها إلا مائة ، فرده في الرق ، انتهى .

قوله : قال على ، وابن مسعود في المكاتب يموت وله مال : يقضى ما عليه من ماله ، ويعتق في آخر جزء من أجزاء حياته ، وعن زيد بن ثابت تبطل الكتابة بموت عبد ؛ قلت : أخرج البيهقي (٢) عن الشعبي ، قال : كان زيد بن ثابت يقول : المكاتب عبد ما بقي عليه درهم ، لا يرث ولا يورث ، وكان على يقول : إذا مات المكاتب وترك مالا ، قسم ماترك على ما أدى ، وعلى ما بقي ، فما أصاب ما أدى فللورثة ، وما أصاب ما بقي فله عليه ، وكان عبد الله يقول : يؤدي إلى مواله ما بقي من مكاتبته ، ولورثته ما بقي ؛ وروى أيضاً من طريق الشافعي ثنا عبد الله بن الحارث عن ابن جريح ، قال : قلت لعطاء : المكاتب يموت وله وله أحرار ، ويدع أكثر ما بقي عليه من كتابته ، قال :

(١) قلت : ول "السنن البيهقي" - ل باب عجز المكاتب ، ص ٣٤٢ ، وذاد فيه للشعي بن حميد ، وبن الحارث

(٢) هذا كله عند البيهقي في "السنن" - باب موت المكاتب ، ص ٣٣١ - ج ١٠

يقضى عنه ما بقى من كتابته ، وما كان من فضل قلبيه ، فقلت : أبلفك هذا عن أحد ؟ قال : زعموا أن علي بن أبي طالب كان يقضى به ، وروى أيضاً من طريق الشافعي ثنا عبد الله بن الحارث عن ابن جريج أخبرني ابن طلوس عن أبيه أنه كان يقول : يقضى عنه ما عليه ، ثم لبني ماني ، وقال عمرو ابن دينار : ما أراه لبني ، وإنما لسيد^(١) ، قال الشافعي : ويقول عمرو بن دينار يقول ، وهو قول زيد بن ثابت ، قال البيهقي : وهو أيضاً قول ابن عمر ، وعائشة ، وإحدى الروایتين عن عمر ، انتهى . وروى ابن يونس في " تاريخ مصر " حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن يونس ثنا هناد بن السري ثنا أبو الأحوص أبي إسحاق عن قابوس بن المخارق ، قال : كنت عند محمد بن أبي بكر ، وهو على مصر ، لعل بن أبي طالب ، فكتب محمد إلى علي في مكاتب مات ، وترك مالا ، فكتب إليه علي : خذ منه بقية مكاتبته ، فادفعها إلى مواليه ، وما بقى فلخصبته ، انتهى . وروى عبد الرزاق في " مصنفه " في الحدود " أخبرنا سفيان الثوري عن سماك بن حرب عن قابوس بن مخارق أن محمد بن أبي بكر كتب إلى علي يسأله عن مسلمين زننقا ، وعن مسلم ذى نصرانية ، وعن مكاتب مات وترك بقية من كتابته ، وأولاداً أحراراً ، فكتب إليه علي : أما الذين زننقا ، فإن تابا ، وإلا فاضرب أعناقهما ، وأما المسلم ، فأقم عليه الحد ، وادفع النصرانية إلى أهل دينها ، وأما المكاتب ، فيؤدى بقية كتابته ، وما بقى فلولاه الأحرار ، انتهى .

الحديث الرابع : قال عليه السلام في حديث بريرة : " هو لها صدقة ، ولنا هدية " ؛ قلت : أخرجه البخاري ، ومسلم عن عائشة^(٢) ، قالت : كان في بريرة ثلاث سنين : عتقت ثغيرت ، وقال رسول الله ﷺ : " الولاء لمن أعتق " ، ودخل النبي ﷺ وبريرة على النار ، فحرق إليه خبز ، وإدام من آدم البيت ، فقال : ألم أر البريرة ؟ فقيل : لحم تصدق به علي بريرة ، وأنت لا تأكل الصدقة ، قال : " هو لها صدقة ، ولنا هدية " ، انتهى .

(١) وقال صاحب " الجوهر " ، في تأييد إن ما بقى من مال المكاتب كان لولاه : وقال الخطابي : هو قول طلاء . وطلوس ، والحسن ، وقال مالك : نحواً من ذلك ، وفي " المحلى " ، لا يبن حزم ، قال : وبه يقول مبيد ، والحسن البصري ، وابن سيرين ، والنخعي ، والشافعي ، وعمرو بن دينار ، والثوري ، وأبو حنيفة ، والحسن بن حي ، وإسحاق ابن راهويه ، انتهى . وهو خلاف ما ذكره البيهقي عن عمرو بن دينار ، انتهى .

(٢) عند البخاري في مواضع ، وهذا اللفظ في " التنقيح " باب في المرأة تحت العبد ، ص ٢٦٦ - ج ٢ ، وعند مسلم في " المتن " باب أن الولاء لمن أعتق ، ص ٤٩٤ - ج ١

كتاب الولاء

الحديث الأول : قال عليه السلام : « إن مولى القوم منهم ، وحليفهم منهم » ؛ قلت : روى من حديث رفاع بن رافع الزرقى ؛ ومن حديث أبي هريرة ؛ ومن حديث عمرو بن عوف ؛ ومن حديث عتبة بن غزوان .

لحديث رفاع بن رافع ^(١) : رواه أحمد في "مسنده" ، وابن أبي شيبة في "مصنفه" . في كتاب الأدب "حدثنا وكيع عن سفيان عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن إسماعيل بن عبيد بن رفاع بن رافع الزرقى عن أبيه عن جده ، قال : قال رسول الله ﷺ : « مولى القوم منهم ، وابن أختهم منهم ، وحليفهم منهم » ، انتهى . ومن طريق ابن أبي شيبة ، رواه الطبراني في "معجمه" ، ورواه الحاكم في "المستدرك" في تفسير سورة الأَنْفَال " ، وقال : حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ، انتهى . ورواه البخارى في "كتابه المغرد في الأدب" حدثنا عمرو بن خالد الحراني ثنا زهير ثنا عبد الله بن عثمان به ، وذكر فيه قصة ؛ ونظفه : أن النبي ﷺ قال لعمر : إجمع لى قومك ، لجمعهم ، فلما حضروا باب النبي ﷺ دخل عليه عمر ، فقال : قد جمعت لك قومي ، فسمع ذلك الأنصار ، قالوا : قد نزل في قريش الوحي ، لجد المستمع ، والناطر ، ما يقال لهم ، فخرج النبي ﷺ فقام بين أظهرهم ، قال : هل فيكم من غيركم ؟ قالوا : نعم ، فينا حليفنا ، وابن أختنا ، وموالينا ، فقال النبي ﷺ : حليف القوم ، إلى آخره . ورواه أحمد أيضاً حدثنا عفان ثنا بشر بن المفضل ثنا عبد الله بن عثمان بن خثيم به .

وأما حديث أبي هريرة : فرواه البزار في "مسنده" حدثنا زريق بن السحت ثنا محمد بن عمر بن واقد عن كثير بن زيد عن الوليد بن رباح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، قال : حليف القوم منهم ، وابن أختهم منهم ، انتهى . وسكت عنه .

وأما حديث عمرو بن عوف : فرواه الدارمي ^(٢) ، وابن أبي شيبة ، وإسحاق بن راهويه

(١) حدث أحمد في "مسند رفاع بن رافع الزرقى" ، ص ٣٤٠ - ج ٤ ، وفي "المستدرك" في تفسير سورة الأَنْفَال ، ص ٣٢٨ - ج ٢ ، وكذا الحديث الآخر من عثمان بن بشر بن المفضل ، حدث أحمد في "مسند رفاع" ، ص ٣٤٠ - ج ٤ .
(٢) حدث الدارمي في "الجهاد - باب مولى القوم" ، وابن أختهم منهم ، ص ٣٣٦ .

في "مسانيدهم"، والطبراني في "معجمه" من حديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده عمرو بن عوف أن رسول الله ﷺ كان قاعداً معهم ، فدخل بينهم ، ثم قال : أدخلوا علي ، ولا يدخل علي إلا قرشي ، قال : فتسالت فدخلت ، فقال رسول الله ﷺ : يا معشر قريش هل معكم أحد ليس منكم ؟ قالوا : يا رسول الله معنا ابن الأخت ، والمولى ، والحليف ، فقال رسول الله ﷺ : ابن أخت القوم منهم ، وحليفهم منهم ، ومولاهم منهم ، انتهى . ومن طريق ابن أبي شيبة رواه إبراهيم الحربي في "كتابه غريب الحديث" ، ثم قال : والحليف أي مان كانوا يتحالفونها على أن يلزم بعضهم بعضاً ، انتهى .

وأما حديث عتبة بن غزوان : فرواه الطبراني في "معجمه" حدثنا الحسن بن علي العمري ثنا عبد الملك بن بشير الشامي ثنا عمر أبو حفص ثنا عتبة بن إبراهيم بن عتبة بن غزوان عن أبيه عن عتبة بن غزوان أن رسول الله ﷺ ، قال يوماً لقريش : هل فيكم من ليس منكم ؟ قالوا : ابن أختنا عتبة بن غزوان ، قال : ابن أخت القوم منهم ، وحليف القوم منهم ، انتهى . ورواه ابن سعد في "الطبقات" (١) ، أخبرنا محمد بن عمر الواقدي ثنا إبراهيم بن محمد بن شرحبيل القبدي عن مصعب بن محمد بن شرحبيل عن محمد بن شرحبيل بن حسنة عن عتبة بن غزوان ، فذكره . ورد بعض الناس هذا القول - أئني التوارث - بالخلف بقوله عليه السلام : « لا حلف في الإسلام » ، أخرجه مسلم (٢) في "آخر الفضائل" عن جبير بن مطعم .

الحديث الثاني : قال عليه السلام : « الولاء لمن أعتق » ، قلت : أخرجه الأئمة الستة عن عائشة أنها لما اشترت برة اشترط أهلها أن ولاها لهم ، فسألت عائشة النبي ﷺ فقال : أعتقها ، فأما الولاء لمن أعتق ، انتهى . أخرجه البخاري (٣) في "المكاتب" ، ومسلم ، وأبو داود في "العتق" ، والترمذي في "الولاء" ، والنسائي ، وابن ماجه في "الأحكام" ، وأخرج مسلم عن أبي صالح عن أبي هريرة ، قال : أرادت عائشة أن تشتري جارية تمتعها ، فأبى أهلها إلا أن يكون لهم الولاء ، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ ، فقال : لا يملك ذلك ، فأما الولاء لمن أعتق ، انتهى . قال عبدالحق في "الجمع بين الصحيحين" : وأخرجه البخاري من حديث ابن عمر (٤) في "المكاتب - وفي القرائض"

(١) لك : ول "المستدرک" في الفضائل - في مناقب عتبة بن غزوان ، ص ٢٦٢ - ج ٣

(٢) عند مسلم في "الفضائل" - باب مؤاخاة النبي صلى الله عليه وسلم بين أصحابه ، ص ٣٠٨ - ج ٢

(٣) عند البخاري في "المكاتب" ، ص ٣٤٨ - ج ١ ، وعند مسلم في "العتق" ، ص ٤٩٤ - ج ١ ، وحديث أبي صالح عن أبي هريرة ، عند مسلم في "العتق" ، ص ٤٩٤ - ج ١

(٤) لك : حديث ابن عمر هذا ، عند البخاري في "المكاتب" - باب ما يجوز من شروط المكاتب ، ص ٣٤٨ ،

وفي "اليهود - باب الفراء والبيع مع النساء" ، ص ٢٨٩ - ج ١ ، وفيه "باب إذا اشترط في البيع شروطاً لا تعمل ،

ص ٢٩٠ - ج ١ ، وفي "القرائض - باب ما يثبت النكاح من الولاء" ، ص ١٠٠٠ - ج ٢

الحديث الثالث : روى أنه مات معق لابنة حمزة عنها ، وعن بنت ، لجعل النبي ﷺ المال بينهما نصفين ؛ قلت : روى من حديث أمانة ابنة حمزة ؛ ومن حديث ابن عباس .

فحديث أمانة : أخرجه النسائي ، وابن ماجه في "سنيهما" (١) - في الفرائض" عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن الحكم بن عتيبة عن عبد الله بن شداد عن ابنة حمزة بن عبد المطلب ، قالت : مات مولى لي ، وترك ابنة له ، قسم رسول الله ﷺ ماله بيني وبين ابنته ، لجعل لي النصف ولها النصف ، انتهى . ثم أخرجه النسائي عن عبد الله بن عون عن الحكم بن عتيبة عن عبد الله بن شداد أن ابنة حمزة اعتقت مملوكا لها ، فأتت وترك ابنته ومولاته ، الحديث . قال : وهذا أولى بالصواب من حديث ابن أبي ليلى ، وابن أبي ليلى كثير الخطأ ، انتهى . وابنة حمزة هذا اسمها أمانة ، صرح به الحاكم في "المستدرک" (٢) ، فرواه في "كتاب الفضائل" عن ابن أبي ليلى عن الحكم عن عبد الله بن شداد ، وهو أخو أمانة بنت حمزة لأمها عن أخته أمانة بنت حمزة بن عبد المطلب ، فذكره بلفظ النسائي ، وسكت عنه ، هكذا وقع في "المستدرک" اسمها أمانة ، قال ابن الأثير : وهو الصحيح ، وقال ابن عساكر في "أطرافه" : إن لم تكن ابنة حمزة هذه أمانة ، فلا أدري من هي ، انتهى . قلت : رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا حسين الجعفي عن زائدة عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن الحكم عن عبد الله بن شداد عن فاطمة بنت حمزة بن عبد المطلب ، قالت : مات مولى لي وترك ابنته ، قسم رسول الله ﷺ ماله بيني وبين ابنته ، لجعل لي النصف ولها النصف ، انتهى . ومن طريق ابن أبي شيبة رواه الطبراني في "معجمه" ، ورواه ابن أبي شيبة أيضاً حدثنا عبد الله بن إدريس ثنا أبو إسحاق الشيباني عن عبيد بن أبي الجعد عن عبد الله بن شداد عن فاطمة بنت حمزة ، فذكره ، هكذا وجدته في هذين الكتابين : اسمها فاطمة ، والله أعلم ، ورواه أبو داود في "المراسيل" عن شعبة عن الحكم عن عبد الله بن شداد ، قال : أتدرون ما ابنة حمزة ؟ كانت أختي لأمي ، وأنها لا تعتق مملوكا لها ، فتوفي ، وترك ابنته ومولاته ، لجعل رسول الله ﷺ ميراثه بينهما نصفين ، انتهى . ورواه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا الثوري عن سلة بن كهيل عن عبد الله بن شداد ، فذكره ، قال الثوري : وأخبرني ابن أبي ليلى عن الحكم عن عبد الله بن شداد عن النبي ﷺ بنحوه ، ورواه ابن أبي شيبة أيضاً حدثنا وكيع عن سفيان عن منصور بن حبان عن عبد الله بن شداد ، فذكره .

(١) عند ابن ماجه في "الفرائض" باب ميراث الولاء ، ص ٢٠١ - ج ٢ (٢) في "المستدرک" في الفضائل - في مناقب أمانة بنت حمزة بن عبد المطلب ، ص ٦٦ - ج ٤ ، قال : وأما سلمى بنت عيسى بن عبد بن تيم أخت أسماء بنت عميس ، فاشتت بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد روت عنه

وأما حديث ابن عباس : فأخرجه الدارقطني في " سننه ^(١) " في الفرائض " عن سليمان بن داود المنقري ثنا يزيد بن زريع ثنا سعيد عن قتادة عن جابر بن زيد عن ابن عباس أن مولى لحرمة توفي وترك ابنته ، وابنة حمزة ، فأعطى النبي ﷺ ابنته النصف ، ولابنة حمزة النصف ، انتهى . قال صاحب " التفتيح " : وسليمان بن داود هذا هو الشاذكوني . وقد ضعفوه ، وكذب ابن معين ، وغيره ؛ وقال أبو حاتم : متروك الحديث ؛ وقال البخاري : هو عندى أضعف من كل ضعيف ، انتهى . وفي هذا المتن أن المولى لحرمة ، وفي متن النسائي أن المولى لابنته ، وأنها التي أعطته ، فافقه أعلم ؛ وفي " مراسيل أبي داود " عن إبراهيم قال : توفي مولى لحرمة بن عبد المطلب ، فأعطى النبي ﷺ بنت حمزة النصف ، وقبض النصف ، انتهى . وهذا يخالف لما تقدم .

الحديث الرابع : قال عليه السلام : « الولاء لمة كلحمة النسب ، لا تباع ، ولا توهب ، ولا تورث » ؛ قلت : روى من حديث ابن عمر ؛ ومن حديث ابن أبي أوفى ؛ ومن حديث أبي هريرة ، استدلل به المصنف على أن الأب يهر ولأه ، وفي " الموطأ " عن مالك ^(٢) عن ربيعة ابن أبي عبد الرحمن أن الزبير بن العوام اشترى عبداً فأعتقه ، وللمد بَنُون من امرأة حرة ، فقال الزبير : هم موالى ، وقال : موالى أهمهم هم موالينا ، فأختصموا إلى عثمان بن عفان ، فقضى للزبير مولاهم ، انتهى . مالك عن هشام بن عروة ^(٣) عن أبيه عن الزبير ، نحوه .

أما حديث ابن عمر : فله طرق : أحدها عند ابن جبان في " صحيحه " في القسم الثاني عن بشر بن الوليد عن يعقوب بن إبراهيم عن عبيد الله بن عمر عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « الولاء لمة كلحمة النسب ، لا يباع ، ولا يوهب » ، انتهى . ورواه الشافعي في " مسنده " أخبرنا محمد بن الحسن عن أبي يوسف القاضي يعقوب بن إبراهيم عن عبد الله ابن دينار به ؛ ومن طريق الشافعي رواه الحاكم في " المستدرک ^(٤) " في كتاب الفرائض " وقال :

(١) عند الدارقطني في " الفرائض " ، ص ١٦٠ ، وفتح الدارقطني في " مسنده " في الولاء ، ص ٣٩٨ ، ولفظه : إن ابنة حمزة أعطت عبداً لها ، الحديث . وفتح البيهقي في " طائفة " في الفرائض - باب الميراث بالولاء ، ص ٢٤١ - ج ٦ ، وقال : وابن شداد أخرجه حرمة من الرضاة ، ثم قال : وكل هؤلاء الرواة أجمعوا على أن ابنة حمزة هي الممتعة ، وقال إبراهيم النخعي : قول مولى لحرمة بن عبد المطلب ، الخ . وهذا خطأ ، وقد قال شريك : حكم إبراهيم هذا القول جميعاً ، إلا أن يكون سبع شيئاً ، فرواه ، انتهى .

(٢) عند مالك في " كتاب الملق والولاء " - باب جر الميراث بالولاء إذا أعتق ، ص ٢٢٩

(٣) قلت : لم أجد في نسخة " الموطأ للطبري بالهند " ، هذا الخبر عن هشام بن عروة

(٤) في " المستدرک " في الفرائض ، ص ٣٤١ - ج ٤ : قلت : قد صحح الحاكم هذا الحديث ، وتبعه القمي في " تنقيحه " ، ومن رجاله الشافعي عن محمد بن الحسن عن أبي يوسف القاضي " النجوم للثواب " ،

حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه. انتهى. وعن الحاكم رواه البيهقي في "المعرفة" (١)، بسنده ومثته، ثم قال: وكان الشافعي رواه عن محمد بن الحسن من حفظه، فزل عن ذكر عبيد الله بن عمر في إسناده، وقد رواه محمد بن الحسن في "كتاب الولاء" عن أبي يوسف عن عبيد الله بن عمر عن عبيد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي ﷺ باللفظ الذي رواه عنه الشافعي، وهو حديث غير محفوظ، وقد رواه جماعة عن عبيد الله بن دينار عن ابن عمر أن النبي ﷺ نهى عن بيع الولاء، وعن هبته، هكذا رواه عبيد الله بن عمر، فيما رواه عنه مالك، وعبد الوهاب الثعني، والثوري، وشعبة، والضحاك ابن عثمان، وسفيان بن عيينة، وسليمان بن بلال، وإسماعيل بن جعفر، وغيرهم؛ وروى عن يحيى ابن سليم الطائفي عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر، وهو وم على عبيد الله في المتن والإسناد جميعاً، وأصح ما فيه حديث هشام بن حسان عن الحسن، قال: قال رسول الله ﷺ: «الولاء لمة كلعمة النسب، لا تباع ولا توهب»، وهو مرسل، انتهى كلامه.

طريق آخر: أخرجه الحاكم أبو عبد الله في "كتاب مناقب الشافعي" عن علي بن سليمان الأحيمي ثنا محمد بن إدريس الشافعي ثنا محمد بن الحسن ثنا أبو يوسف عن أبي حنيفة عن عبد الله ابن دينار به، قال الحاكم: هكذا قال فيه: عن أبي حنيفة، وهو وم، فإن الشافعي رواه عن محمد ابن الحسن عن أبي يوسف عن ابن دينار نفسه، انتهى.

طريق آخر: أخرجه الطبراني في "معجمه الوسط" عن محمد بن زياد ثنا يحيى بن سليم الطائفي عن إسماعيل بن أمية عن نافع عن ابن عمر به، وقال: لم يروه عن إسماعيل بن أمية إلا يحيى بن سليم، انتهى.

وأما حديث ابن أبي أوفى: فأخرجه الطبراني في "معجمه" عن عبيد بن القاسم الأسدي عن إسماعيل بن أبي خالد عن ابن أبي أوفى، قال: قال رسول الله ﷺ: «الولاء لمة كلعمة النسب، لا يباع، ولا يوهب»، انتهى. ورواه ابن عدي في "الكامل"، وأعله بعبيد بن القاسم، ونقل عن ابن معين أنه قال فيه: كان كذاباً.

وأما حديث أبي هريرة: فأخرجه ابن عدي في "الكامل" عن يحيى بن أبي أنيسة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «الولاء لمة»، إلى آخره سواء، وأعله يحيى بن أبي أنيسة، وأسنده تضييفه عن البخاري، والنسائي، وأحمد، وابن المديني، وابن معين،

(١) وقريب منه في "السنن"، ٤ من ٢٩٢، ومن ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥.

قال : وأخوه زيد بن أبي أنيسة ثقة ؛ وقال في أخيه يحيى هذا : إنه كذاب ، وواقفهم ابن عدى على ذلك ؛ وقال : هذا الحديث ليس بمحفوظ ، انتهى . قال الدارقطني في " كتاب العلل " : روى أبو إسماعيل الفارسي عن الثوري عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر مرفوعاً : الولاء كلمة للنسب . لا يباع ، ولا يوهب ، لم يروه عن الثوري بهذا اللفظ غيره ، وغيره يرويه أن النبي ﷺ نهى عن بيع الولاء ، وهبته ؛ ورواه محمد بن زياد الزرادي^(١) عن يحيى بن سليم الطائفي عن إسماعيل ابن أمية عن نافع به ، ورواه محمد بن زياد في قوله : لإسماعيل بن أمية ، وخالفه يعقوب بن كاسب ، فرواه عن يحيى بن سليم عن عبيد الله بن عمر عن نافع به ، وهذا أشبه^(٢) ؛ ورواه أيوب بن سليمان الأحمور عن عبد العزيز بن مسلم القسمل عن عبد الله بن دينار به : لا يباع الولاء ، ولا يوهب ، ولا يورث ، فزاد فيه : ولا يورث ؛ ورواه الشافعي عن محمد بن الحسن عن أبي يوسف عن عبد الله بن دينار به ، وقبل فيه : عن أبي يوسف عن أبي حنيفة عن عبد الله بن دينار ، ولا يصح فيه ذكر أبي حنيفة ؛ ورواه بشر بن الوليد عن أبي حنيفة عن عبيد الله بن عمر عن ابن دينار ، وهو أشبه ، انتهى كلامه . ولم أجد في شيء من طرق الحديث : ولا يورث .

الحديث الخامس : قال عليه السلام للذي اشترى عبداً فأعتقه : « هو أخوك ، ومولاك ، إن شكرك هو خير له ، وشرك لك ، وإن كفرك ، فهو خير لك ، وشرك له ، وإن مات ، ولم يترك وارثاً ، كنت أنت حصته » ؛ قلت : رواه الفارسي في " مسنده " ^(٣) أخبرنا يزيد بن هارون عن الأشعث عن الحسن أن رجلاً أتى النبي ﷺ برجل ، فقال : إني اشتريت هذا فأعتقته ، فأتى فيه ؟ قال : أخوك ومولاك ، إن شكرك فهو خير له ، وشرك لك ، وإن كفرك فهو شرك له ، وخير لك ، قال : فأتى في ماله ؟ قال : إن مات ولم يدع وارثاً فلك ماله ، انتهى . ورواه عبد الرزاق في " مصنفه " أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن عبيد عن الحسن ، قال : أراد رجل أن يشتري عبداً ، فلم يقض بينه وبين صاحبه بيع ، وحلف رجل من المسلمين بعتقه ، فأشتراه ، فأعتقه ، فذكره النبي ﷺ ، قال : إن شكرك فهو خير له ، وشرك لك ، وإن كفرك فهو شرك له ، وخير لك ؛ قال : فكيف يبرأه ؟ فقال عليه السلام : إن لم تكن له عصة ، فهو لك ، انتهى .

(١) قلت : وفي " مواهب السنن الكبرى " ، ص ٢٩٣ - ج ١٠ ، وجد مكتوباً بخط الحافظ أبي القاسم بن حاكم : إنما هو محمد بن زياد بن عبيد الله الزبدي البصري ، فهو شيخ ابن خزيمة ، يروى عنه ، وليس بأبي حسان الحسن بن عثمان الزبدي ، كما قال البيهقي في " السنن " ، (٢) قلت : قوله : وهذا أشبه ، يردده قول البيهقي في " السنن " ، ص ٢٩٣ ، وهذا وهم من يحيى بن سليم . أو من دونه في الاستناد ، قال الحافظ إنما روي عن عبيد الله بن عمر عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن بيع الولاء وهبته ، انتهى .

(٣) عند الدارقطني في " مسنده " في الولاء ، ص ٣٩٨ .

الحديث السادس: روى أنه عليه السلام ورث ابنة حمزة على سبيل العvisية مع قيام وارث؛ قلت: تقدم قريباً بجميع طرقه.

قوله: روى عن علي تقديمه على ذوى الأرحام - يعني مولى العتاقة -؛ قلت: غريب عن علي، وأخرجه عبد الرزاق عن زيد بن ثابت، فقال: أخبرنا معمر عن قتادة عن زيد بن ثابت كان يورث الموال دون ذوى الأرحام، انتهى. وأخرج عن علي خلاف ذلك، فقال: أخبرنا الثوري أخبرني منصور عن حصين عن إبراهيم، قال: كان عمر، وابن مسعود يورثان ذوى الأرحام دون الموال؛ قلت: فلي بن أبي طلب؟ فقال: كان أشدهم في ذلك، انتهى.

الحديث السابع: قال عليه السلام: «ليس للنساء من الولاء إلا ما أعتقن، أو أعتق من أعتقن، أو كاتبن، أو كاتب من كاتبن، أو دبرن، أو دبر من دبرن، أو جرولاء ممتعتن»؛ قلت: غريب؛ وأخرجه البيهقي^(١) عن علي، وابن مسعود، وزيد بن ثابت أنهم كانوا يجعلون الولاء الكبير من العvisية، ولا يورثون النساء من الولاء إلا ما أعتقن، أو أعتق من أعتقن، انتهى. وأخرج أيضاً عن إبراهيم، قال: كان عمر، وعلي، وزيد بن ثابت لا يورثون النساء من الولاء، إلا ما أعتقن، وأخرج ابن أبي شيبة في "مصنفه" عن الحسن أنه قال: لا يرث النساء من الولاء إلا ما أعتقن، أو أعتق من أعتقن؛ وأخرج عن عمر بن عبد العزيز، قال: لا يرث النساء من الولاء إلا ما أعتقن، أو كاتبن؛ وأخرج نحوه عن ابن سيرين، وابن المسيب، وعطاء، والنخعي، وأخرج عن علي، وعمر، وزيد أنهم كانوا لا يورثون النساء من الولاء، إلا ما أعتقن، انتهى. وروى عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا الحسن بن عمار عن الحكم عن يحيى بن الجزار عن علي بن أبي طالب، قال: لا يرث النساء من الولاء إلا ما كاتبن، أو أعتقن، قال الحاكم؛ وأخبرني إبراهيم عن ابن مسعود مثله، قال الحاكم: وكان شريح يقوله، وأخرج عن الشعبي، والنخعي، كقول الحسن المتقدم.

قوله: لأن الولاء الكبير هو للمروى عن عدة من الصحابة منهم عمر، وعلي، وابن مسعود، وغيرهم؛ قلت: تقدم قريباً للبيهقي عن علي، وابن مسعود، وزيد بن ثابت أنهم كانوا يجعلون الولاء الكبير من العvisية، ورواه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا الثوري عن منصور عن إبراهيم أن عمر، وعلياً، وزيد بن ثابت كانوا يجعلون الولاء الكبير، انتهى. ورواه الدارمي في

(١) عند البيهقي في "السف" - وكتاب الولاء - باب لا يرث النساء الولاء، ١٠، ص ٣٠٦ - ج ١٠

”مسند“ (١) أخبرنا يزيد بن هارون ثنا أشعث عن الشعبي عن عمر، وعلى، وزيد أنهم قالوا: الولاء للكبير، قال: يعنون بالكبير ما كان أقرب بأب وأب، انتهى. ورواه من طريق أخرى، وزاد فيه ابن مسعود، ورواه القاسم بن حزم السرقسطي في ”كتاب غريب الحديث“ أخبرنا محمد بن علي ثنا سعيد بن منصور ثنا أبو عوانة عن مغيرة عن إبراهيم عن علي، وزيد، وعبد الله أنهم كانوا يقولون: الولاء للكبير، انتهى. قال: وممنه لا فقد الناس بالمعتق يوم يموت المعتق، انتهى. وقال في موضع آخر: قال يعقوب: الولاء للكبير - بضم الكاف - وهو أكبر ولد الرجل المعتق، انتهى. وفي ”الموطأ“ (٢) مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبيه أنه أخبره أن العاص بن هشام هلك، وترك ثلاث بنين: اثان لأم، ورجل لمة، فهلك أحد اللذين لأم، وترك مالا وموالى، فورثه أخوه الذي لآيه وأمه، ماله ومواليه، ثم هلك الذي ورث المال، وولاء الموالى، وترك ابناً، وأخاً لآيه، فقال ابنه: قد أحرزت ما كان أبي أحرز من المال، وولاء الموالى، وقال: أخوه ليس كذلك، إنما أحرزت المال، وأما ولاء الموالى فلا، أرايت لو هلك أخى اليوم ألسأ أرمه؟ فاختصا إلى عثمان بن عفان، ففضى لآخيه بولاء الموالى، انتهى. وينظر في مطابقتها للفظ الكتاب.

الحديث الثامن: سئل رسول الله ﷺ عن رجل أسلم على يد آخر، وولاه، فقال: هو أحق الناس به، بحياه وجماله؛ قلت: أخرجه أصحاب السنن الأربعة في ”كتبهم“ (٣) - في الفرائض، فأبو داود عن يحيى بن حمزة عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز، قال: سمعت عبد الله ابن موهب يحدث عمر بن عبد العزيز عن قبيصة بن ذؤيب عن تميم الداري، قال: قال: يا رسول الله ما السنة في الرجل يسلم على يد رجل من المسلمين؟ قال: هو أولى الناس بحياه وجماله، انتهى. وأخرجه الترمذي (٤) عن أبي أسامة، وابن نمير، وكيع ثلاثهم عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن عبد الله بن موهب عن تميم الداري، فذكره، وقال: هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن موهب، ويقال: وهب عن تميم الداري، وقد أدخل بعضهم بين عبد الله بن موهب، وبين تميم الداري قبيصة بن ذؤيب، هكذا رواه يحيى بن حمزة، وهو عندي ليس

(١) عند الداريمى لى ”مسند باب الولاء الكبير“، ص ٣٩٩، وقال: وأحببه ذكر عبد الله أيضاً
(٢) عند مالك في ”الموطأ“ - باب ميراث الولاء، ص ٢٣٠، والفاظ للتخرج مطابقة لالفاظ ”الموطأ“، وعند البيهقي لى ”السنن“ - فى الولاء - باب الولاء الكبير من حصة المتق، ص ٣٠٣ - ج ١٠ (٣) عند أبى داود فى ”الفرائض“ - باب فى الرجل يسلم على يدى الرجل، ص ١٨ - ج ٢
(٤) عند الترمذى لى ”الفرائض“ - باب ما جاء فى الرجل يسلم على يدى الرجل، ص ٣٣ - ج ٢

بمتصل . انتهى . وأخرجه النسائي ^(١) عن أبي إسحاق عن عبد الله بن وهب عن تميم نحوه ، وعن عبد الله بن داود عن عبد العزيز بن عمر عن عبد الله بن موهب عن تميم نحوه ؛ وأخرجه ابن ماجه ^(٢) عن وكيع عن عبد العزيز بن عمر عن عبد الله بن موهب عن تميم نحوه ، وأخرجه الحاكم في "المستدرک" ^(٣) - في كتاب المكاتب - عن عبد الله بن وهب القرشي عن قبيصة بن ذؤيب عن تميم الدارمي ، قال : سألت رسول الله ﷺ عن الرجل يسلم على يد الرجل ، فقال : هو أولى الناس بحياه وعامته ، انتهى . وقال : على شرط مسلم ، وعبد الله بن وهب هو ابن زمعة ، انتهى . وتعبه الذهبي في "مختصره" ، قال : لم يخرج له إلا ابن ماجه فقط ؛ ثم هو وهم من الحاكم ، فإن ابن زمعة لم يرو عن تميم الدارمي ؛ وصوابه عبد الله بن موهب ، وكذا جاء في "كتاب النسائي" عن عبد الله بن وهب ، انتهى كلامه . ورواه أحمد ، وابن أبي شيبة ، والدارمي ^(٤) وأبو يعلى الموصلي في "مسانيدهم" بالسند المنقطع فقط ؛ وكذلك الدارقطني في "سننه" ، ورواه عبد الرزاق في "مصنفه" - في الولاء - حدثنا ابن المبارك أخبرني عبد العزيز بن عمر عن عبد الله بن وهب عن تميم ، وذكره البخاري في "صحيحه" ^(٥) تعليقا في "الفرائض" قال : باب "إذا أسلم على يديه" ، ويذكر عن تميم الدارمي رفعه ، قال : هو أولى الناس به ، بحياه وعامته ، وقد اختلفوا في صحة هذا الخبر ، انتهى . وأخرجه الطبراني في "معجمه" عن يحيى بن حمزة بسند أبي داود ، ثم أخرجه عن حفص بن غياث عن عبد العزيز ابن عمر بسند الترمذي ، قال البيهقي في "اللمعة" : قال الشافعي ؛ هذا حديث ليس عندنا بثابت ، إنما يرويه عبد العزيز بن عمر عن ابن موهب عن تميم الدارمي ، وابن موهب ^(٦) ليس بالمعروف

(١) قلت : لم أجد هذه الرواية في "العمري" ، لها في "الكبرى" ، وفي "السان الكبرى" ، فبين من يونس ابن أبي إسحاق عن أبيه عن عبد الله بن وهب ، الحديث ، وكذا في "المستدرک" ، عن يونس بن أبي إسحاق ؛
(٢) عند ابن ماجه في "الفرائض" - باب الرجل يسلم على يد الرجل ، ص ٢٠٢ - (٣) في "المستدرک" - في كتاب المكاتب ، ص ٢١٩ - ج ٢

(٤) عند الدارمي في "الفرائض" - باب الرجل يوالى الرجل ، ص ٤٠٠ ، عن أبي تميم عن عبد العزيز بن عمر عن عبد الله بن موهب ، قال : سمعت تميم الدارمي ، الحديث ، وعند أحمد في "مسند تميم الدارمي" ، ص ١٠٣ - ج ٤ عن وكيع عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن عبد الله بن موهب ، قال : سمعت تميم الدارمي ، الحديث ؛ وعند الدارقطني في "الرضاع" ، ص ٥٠١ - ج ٢ ، وعن عبد العزيز بن عمر ، وعبد العزيز بن صبيد الله عن عبد الله بن موهب ؛
(٥) ذكره البخاري في "الفرائض" - باب إذا أسلم على يديه ، ص ١٠٠٠ - ج ٢

(٦) قال صاحب "المجهر" ، ص ٢٩٧ - ج ١٠ : قلت : أخرجه الحاكم من طريق ابن موهب عن تميم ، ثم قال : صحيح على شرط مسلم ، وعبد الله بن موهب بن زمعة مشهور ، وشاهده عن تميم حديث قبيصة ، ثم ذكر حديث قبيصة بسنده ، وأخرج ابن أبي شيبة الحديث في "المصنف" ، عن وكيع عن عبد العزيز ، وصرح فيه بإسناد ابن موهب من تميم ، كرواية أبي تميم ، وأخرجه ابن ماجه في "سننه" ، عن ابن أبي شيبة كذلك ، فهذا تيمان جليلان صرحا بإسناد ابن موهب من تميم ، وأدخل يزيد بن خالد ، ومقام ، وابن يوسف فيها قبيصة ، قال كان الأمر كما ذكر أبو تميم ،

عندنا ، ولا لقي تمياً فيما نعلم ، ومثل هذا لا يثبت عندنا ، وقال يعقوب بن سفيان النسوي : هذا خطأ ، ابن موهب لم يسمع من تميم ، ولا لحقه ، انتهى . وقال البيهقي في "كتاب مناقب الشافعي" : وقد صرح بعض الرواة فيه بسماع ابن موهب من تميم ، وضعفه البخاري ، وأدخل بعضهم بينه وبين تميم قبصة ، وهو أيضاً ضعيف ، وقد يئنه في "كتاب السنن" ، انتهى . وقال ابن القطان في "كتابه" : وعلّة هذا الحديث الجهل بحال عبد الله بن موهب ، فإنه لا يعرف حاله ، وكان قاضي فلسطين ، ولم يعرفه ابن معين ، وقد اختلفوا فيه على عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز ، فرواه الترمذي من حديث أبي أسامة ، وابن نمير ، ووکیع عنه عن عبد الله بن موهب عن تميم الداري ، ورواه يحيى بن حمزة عنه ، فأدخل بينهما قبصة بن ذؤيب ، وهو الأصوب ، وعبد العزيز هذا ليس به بأس ، والحديث من أجل عبد الله بن موهب هذا لا يصح ، انتهى كلامه . وقال الخطابي : وقد ضعف أحمد بن حنبل هذا الحديث ، وقال : إن راويه عبد العزيز ليس من أهل الحفظ والإتقان ، وقال ابن المنذر : لم يروه غير عبد العزيز بن عمر ، وهو شيخ ليس من أهل الحفظ ، وقد اضطربت روايته فيه ؛ قلت : عبد العزيز هذا من رجال "الصحيحين" ، وقال ابن معين : ثقة ، روى يسيراً ؛ وقال أبو زرعة : لا بأس به ، وقال أبو نعیم : ثقة ، وقال ابن عمار : ثقة ، لا اختلاف فيه .

أحاديث الباب : روى الطبراني في "معجمه" ، والدارقطني في "سننه" ^(١) من حديث معاوية ابن يحيى الصدفي عن القاسم بن عبد العزيز عن أبي أمامة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من أسلم على يديه رجل ، فولاؤه له » ، انتهى . ورواه ابن عدي في "الكامل" ، وأعله بمعاوية بن يحيى ، وأسند تضعيفه عن ابن معين ، والنسائي ، وابن المديني ، ووافقهم ، وقال : في رواياته نظر ، انتهى . ورواه ابن عدي أيضاً من حديث جعفر بن الزبير عن القاسم عن أبي أمامة ، وأعله بجعفر بن الزبير ، وذكره عبد الحق في "أحكامه" من جهة ابن عدي ، وقال : جعفر متروك ، وكان رجلاً صالحاً ، انتهى .

حديث آخر : رواه إسحاق بن راهويه في "مسنده" حدثنا بقية بن الوليد حدثني كثير

ووکیع جل على أنه سح منه بواسطة ، وبدونها ، وإن ثبت أنه لم يسمع منه ولا لحقه ، فإرواسه - وهو قبصة - ثقة ، أدرك زمان تميم بلا شك ، فمنته محولة على الاتصال ، فلا أدري لمنقول البيهقي : فإد الحديث مع ذكره إلى الإرسال ، وقال صاحب الكمال : ابن موهب ولاء عمر بن عبد العزيز قضاة فلسطين ، وروى عنه عبد العزيز - والزهري ، وابنه يزيد ابن عبد الله ، وعبد الملك بن أبي جهلة ، وعمر بن حاجر ، وقال يعقوب بن سفيان : ثنا أبو نعیم ثنا عبد العزيز بن عمر ، وهو ثقة عن ابن موهب الهذلي ، وهو ثقة ، قال : سمعت تميم ، وكذا ذكر الصريفي بن خطه في "كتابه" ، انتهى .

(١) عند الدارقطني في "الرضاع" ، ص ٥٠٢

ابن مرة النهراني ثنا شيخ من باهلة عن عمرو بن العاص أنه أتى رسول الله ﷺ، فقال: إن رجلاً أسلم على يدي، وله مال، وقد مات، قال: فلك ميراثه، انتهى. ومن طريق إسحاق رواه الطبراني في "معجمه".

أثر: رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (١) - في الديات "حدثنا عبد السلام بن حرب عن خضيف عن مجاهد أن رجلاً أتى عمر، فقال: إن رجلاً أسلم على يدي، فأتى وترك ألف درهم، فخرجت منها، قال: أرأيت لو جنى جناية على من تكون؟ قال: على، قال: فميراثه لك، انتهى.

كتاب الإكراه

الحديث الأول: حديث عمار بن ياسر، لما ابتلى بالإكراه، قال له النبي ﷺ: «كيف وجدت قلبك؟ قال: مطمئناً بالإيمان، قال: فان عادوا فعد، قلت: رواه الحاكم في "المستدرک" (٢) - في تفسير سورة التحل "من حديث عبيد الله بن عمرو الرقي عن عبد الكريم بن مالك الجوزي عن أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر عن أبيه، قال: أخذ المشركون عمار بن ياسر، فلم يتركوه حتى سب النبي ﷺ، وذكر آلهتهم بخير، ثم تركوه، فلما أتى رسول الله ﷺ، قال له عليه السلام: ما وراءك؟ قال: شر يارسول الله، ما تركت حتى نلت منك، وذكرت آلهتهم بخير، قال: فكيف تجد قلبك؟ قال: مطمئناً بالإيمان، قال: فان عادوا فعد، انتهى. وقال: حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، وكذلك رواه البيهقي في "اللمعة"، وأبو نعيم في "الحلية" - في ترجمة عمار، ورواه عبد الرزاق في "مصنفه" أنا معمر عن عبد الكريم الجوزي به، وعن عبد الرزاق رواه

(١) قلت: وهل هذا الاثر صاحب "المجموع"، ص ٢٩٨ - ج ١٠ عن "تهذيب الآثار"، لابن جرير الطبري، ثم قال: ورواه مسروق عن ابن مسعود، والله لإبراهيم، وابن السبب، والسنن، ومكحول، وعمر ابن عبد العزيز، ورواه الاستاذ، وهو قول أبي حنيفة، وصاحبه، ورواية، وقال يحيى بن سعيد في الكافي الحري إذا أسلم على يد مسلم، وروى عن عمر، وهشام، وعط، وابن مسعود أنهم أجازوا الموالاة، وودعوا بها، والله الأيت، وعن عطاء، والأزمري، ومكحول نحوه، وعن ابن السبب: أيما رجل أسلم على يديه رجل، فمحل عنه ورثته، وإن لم يمل عنه لم يرثه، وقال به طائفة، وعند أبي حنيفة، وأصحابه إذا أسلم على يديه، ولم يمل عنه، ولم يرثه لم يرثه، ولم يمل عنه، وإن وآلاه على أن يمل عنه، ويرثه، ورثته، وهو قول الحكم، وحاد، وإبراهيم، وهذا كله إذا لم تكن له حصة، انتهى. (٢) ص ٣٥٧ - ج ٢

إسحاق بن راهويه في "مسنده" - في مسند عمار بن ياسر، "ولم يعزه شيخنا علاء الدين، مقلداً لغيره - إلا للاستيعاب..

الحديث الثاني: روى أن خبيلاً رضى الله عنه صبر على الإكراه حتى صلب، وسماه النبي ﷺ سيد الشهداء، وقال فيه: هو رفيق في الجنة؛ قلت: غريب، وقتل خبيب في "صحيح البخاري" (١) في مواضع، وليس فيه أنه صلب، ولا أنه أكره، ولا أن النبي ﷺ سماه سيد الشهداء، ولا قال فيه: هو رفيق في الجنة، أخرجه في "المجاهد" عن عمرو بن أبي سفیان الثقفي عن أبي هريرة، قال: بعث النبي ﷺ سرية حينا، وأمر طليم حاصم بن ثابت، فاضلقلوا حتى إذا كانوا بين عسفان ومكة، ذكروا الحى من هذيل: يقال لهم - بنو لحيان -، فتبعهم بقریب من مائة رجل رام، فاتصوا آثارهم حتى أتوا منزلاً نزولهم، فوجدوا فيه نوى تمر تزودوه من المدينة، فقالوا: هذا تمر يثرب، فتبعوا آثارهم حتى لحقوهم، فلما انتهى حاصم، وأصحابه لجأوا إلى فدغد، وجاء القوم فأحاطوا بهم، فقالوا: لكم العهد والميثاق إن زلتم إلينا أن لا تقتل منكم رجلاً، قال حاصم: أما أنا فلا أزل في ذمة كافر، اللهم أخبر عنا نيك، فقاتلهم فرمهم، حتى قتلوا حاصماً في سبعة نفر بالنبل، وبقي خبيب، وزيد بن الدثنة، ورجل آخر، فأعطوهم العهد والميثاق، فزولوا إليهم، فلما استمكنوا منهم حلوا أوتار قسيهم فربطوهم بها، فقال الرجل الثالث الذي معهما: هذا أول الغدر، فأبى أن يصحبهم، فجزروه، وعالجوه على أن يصحبهم، فلم يفعل، فقتلوه، واضلقلوا بخبيب، وزيد حتى باعوهما بمكة، فاشتري خبيلاً بنو الحارث بن عامر بن نوفل، وكان خبيب قتل الحارث يوم بدر، فكث عندم أسيراً حتى إذا أجمعوا على قتله استعار موسى من بعض بنات الحارث ليستحد بها، فأعارته، قالت: فنفلت عن صبي لى قد رجع إليه، حتى أتاه، فوضعه على نخله، فلما رأته فرعت فرقة عرف ذلك منى، وفي يده للموسى، فقال: آتمنشين أن أكله؟، ما كنت لأفعل ذلك إن شاء الله، وكانت تقول: ما رأيت أسيراً قط خيراً من خبيب، لقد رأيت يوماً يأكل من قطف عنب، وما بمكة يومئذ تمر، وأنه لم يلق في الحديد، وما كان إلا رزقا رزقه الله، فخرجوا به من الحرم ليقتلوه. فقال: دعوني أصلى ركعتين، فعلى، ثم رجع إليهم، فقال:

(١) قلت: هذا الحديث، عند البخاري في "المجاهد" - باب هل يتأسر الرجل، ومن لم يتأسر -، ومن ركع ركعتين عند القتل،، ص ٤٢٧ - ج ١، وفي "المنازى" - في باب بعد بطلان من شهد بدراً،، ص ٥٦٨ - ج ٢، وفي "فرقة الرجيع"،، ص ٥٨٥ - ج ٢، ولفظ التفرغ، عند البخاري في "فرقة الرجيع"، وأخرج الحديث في التوحيد أيضاً "باب ما يدكرى القاتل والنعت والأسماء"، ص ١١٠٠ - ج ٢

لولا أن تروا أن مابي جزع من الموت لزدت ، فكان أول من سن الركعتين عند القتل هو ،
ثم قال : اللهم أحصهم عدداً ، واقتلهم بندا ، ولا تبق منهم أحداً ، ثم قال :

ولست أبالي حين أقتل مسلماً ، • على أى شق كان لله مصرعى ،

وذلك في ذات الإله وإن يشأ • يبارك على أوصال شلور بمزع

ثم قام إليه عقبة بن الحارث فقتله ، ويعتق قريش إلى عاصم بن ثابت ليأتوا بشيء من جسده
يعرفونه ، وكان عاصم قتل عظيماً من عظمائهم يوم بدر ، فبعث الله عليه مثل الظلة من الدبر ، لحمته
من رسلهم ، فلم يقتلوه منه على شيء ، انتهى . قال عبد الحق : وقصة خبيب كانت في غزوة الربيع ،
وغزوة الربيع كانت بعد أحد ، وأخرجه أبو داود (١) ، والنسائي عن عمرو بن جارية الثقفي عن
أبي هريرة ، فذكره ، لكن ورد أنه أكره ، ذكره الواقدي في "المغازي" ، فقال بعد أن رواه
بلفظ البخاري مطولاً : وحدثني قدامة بن موسى عن عبد العزيز بن زمامة عن عروة بن الزبير
عن نوفل بن معاوية السبلي ، قال : لما صلى خبيب الركعتين حلوه إلى خشبة ، فأوثقوه ورباطاً ، ثم
قالوا له : ارجع عن الإسلام ، قال : لا والله لا أفعل ، ولو أن لي مافي الأرض جميعاً ، قال :
لجملوا يقولون له : ارجع عن الإسلام ، وهو يقول : والله لا أرجع أبداً ، فقالوا له : واللوات
والعزى لن لم تفعل لنقتلك ، قال : إن قتلي في الله لقليل ، ثم قال : اللهم إني لا أرى هنا إلا وجه
عدو ، وليس ههنا أحد يبلغ رسوأك عن الإسلام ، فبلغه أنت عن السلام ، قال : وحدثني أسامة
ابن زيد عن أبيه أن رسول الله ﷺ كان جالساً مع أصحابه ، إذ قال : وعليه السلام ورحمة الله ،
فقيل له في ذلك ، فقال : هذا جبرئيل يقرئني السلام من خبيب ، قال : ثم دعوا من أبناء من قتل يدير
أربعين غلاماً ، فقالوا لهم : هذا الذي قتل أباكم ، فطعنوه برماحهم حتى قتلوه ، قال : وكان عقبة
ابن الحارث يقول : والله ما أنا بالذي قتلت خبيباً ، أن كنت يومئذ لغلماً صغيراً ، ولكن رجلاً
من بني عبد الدار يقال له : أبو ميسرة أمسك يدي على الحرية ، ثم جعل يطعته حتى قتله ، انتهى .
والمعروف في قوله عليه السلام : سيد الشهداء ، أنه في حمزة رواه الحاكم في "المستدرک" (٢) .
في القضايل " من حديث جابر : ومن حديث علي .

فحديث جابر : أخرجه عن طريقين (٣) : أحدهما عن حميد الصفار عن إبراهيم الصائغ عن
عطاء بن أبي رباح عن جابر عن النبي ﷺ ، قال : سيد الشهداء حمزة بن عبد المطلب ، ورجل قام

(١) عند أبي داود في "الجماد - باب في الرجل يستأجر" ، ص ٤ - ج ٢ (٢) في "المستدرک" في مناقب
حمزة ، ص ١٩٢ - ج ٣ (٣) قلت : وفي "المستدرک" ، ص ١٩٥ - ج ٣ من حميد الصفار ، بدل : حميد الصفار ،
والطريق الثاني لهذا الحديث في "المستدرک" ، ص ١٩٦ - ج ٣

إلى إمام جائر فأمره ونهاه ، فقتله ، انتهى . وقال : حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ، وتعقبه الذهبي في "مختصره" فقال : حميد الصغار لا يدرى من هو ، انتهى . الثاني : عن عبد الله بن محمد بن عقيل ، قال : سمعت جابر بن عبد الله يقول : قال : قال رسول الله ﷺ : سيد الشهداء عند الله يوم القيامة حمزة ، وذكر فيه قصة ، وقال : صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ، انتهى . وأقره الذهبي عليه .

وحديث علي : أخرجه هو ، والطبراني في "معجمه" عن أبي إسحاق الشيباني عن علي بن حرور^(١) عن الأصمعي بن نباتة عن علي قال : إن أفضل الخلق يوم يجمعهم الله الرسل ، وأفضل الناس بعد الرسل الشهداء ، وأفضل الشهداء حمزة بن عبد المطلب ، وقد تكلم به رسول الله ﷺ ، فقال : سيد الشهداء حمزة بن عبد المطلب ، انتهى . وسكت عنه .

حديث آخر : ورد نحو ذلك في بلال ، رواه البزار في "مسنده" من حديث زيد بن أرقم أن النبي ﷺ قال : نعم المرم بلال ، وهو سيد الشهداء ، والمؤذنون أطول أضعافاً يوم القيامة ، وينظر بقية السند والمثن .

كتاب الحجر

الحديث الأول : قال عليه السلام : « كل طلاق واقع إلا طلاق الصبي والمعتوه » ؛ قلت : غريب بهذا اللفظ ؛ وأخرج الترمذي^(٢) في "الطلاق" عن عطاء بن عجلان عن عكرمة ابن خالد المخزومي عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « كل طلاق جائز ، إلا طلاق المعتوه المغلوب على عقله » ، انتهى . وقال : حديث لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث عطاء بن عجلان ، وهو ضعيف ، ذاهب الحديث ، انتهى . وتقدم الحديث في "الطلاق" .

حديث : « رفع القلم عن ثلاث » ، روى من حديث عائشة ؛ ومن حديث علي ؛ ومن حديث أبي قتادة ؛ ومن حديث أبي هريرة ؛ ومن حديث ثوبان ، وشداد بن أوس .

حديث عائشة : أخرجه أبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه عن حماد بن سلمة عن حماد

(١) قلت : في «هامش التلخيص» ، ص ٢٩٦ - ج ٢ فلا من «التقريب» ، الخور - منتج لليلة ، والزاوي ، والراو للشدة ، بهذا را - انتهى . (٢) عند الترمذي في «الطلاق» باب ملجاء في طلاق المعتوه ، ص ١٥٤ - ج ١

- وهو ابن أبي سليمان - عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال : رفع القلم عن ثلاثة : عن التائم حتى يستيقظ ، وعن المبلى حتى يبرأ ، وعن الصبي حتى يكبر ، انتهى . أخرجه أبو داود في " الحدود " ، والنسائي ، وابن ماجه ^(١) في " الطلاق " ، ورواه الحاكم في " كتاب المستدرک " ^(٢) . في أواخر الصلاة ، وقال : حديث صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه ، انتهى ، ولم يعله الشيخ في " الإمام " بنحوه ، وإنما قال : هو أقوى إسناداً من حديث علي ، وقال صاحب " التنقيح " : حماد بن أبي سليمان وثقه النسائي ، والسجلى ، وابن معين ، وغيرهم ، وتكلم فيه ابن سعد ، والأعمش ؛ وروى له مسلم مقروناً بنخيره .

وحديث علي له طرق : فأما ما رواه أبو داود ^(٣) من طريق ابن وهب عن جرير بن حازم عن سليمان بن مهران - وهو الأعمش - عن أبي ظبيان حسين بن جندب عن ابن عباس ، قال : مر علي بن أبي طالب بمجنونة بنى فلان ، وقد زنت ، فأمر عمر بن الخطاب برجمها ، فردها علي ، وقال لعمر : يا أمير المؤمنين أترجم هذه ؟ قال : نعم ، قال : أو ما تذكر أن رسول الله ﷺ قال : رفع القلم عن ثلاث : عن المجنون المغلوب على عقله ، وعن التائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يحتلم ؟ قال : صدقت ، غلغل فيها ، انتهى . ورواه الحاكم في " المستدرک - في الصلاة - وفي البيوع " ، وقال : صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ؛ وقال الدارقطني في " كتاب الملل " : هذا حديث يرويه أبو ظبيان ، واختلف عنه ؛ فرواه سليمان الأعمش عنه ، واختلف عليه ، فرواه جرير بن حازم عن الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس ، فرفعه إلى النبي ﷺ عن علي ، وعمر ، وتفرّد به ابن وهب عن جرير بن حازم ، وعائفة ابن فضيل ، ووكيع ، فرواه عن الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس عن علي ، وعمر موقوفاً ، ورواه عمار بن رزيق عن الأعمش عن أبي ظبيان موقوفاً ، ولم يذكر ابن عباس ؛ وكذلك رواه سعيد بن عبيدة ^(٤) عن أبي ظبيان موقوفاً ، ولم يذكر ابن عباس ؛ ورواه أبو حصين عن أبي ظبيان عن ابن عباس عن علي ، وعمر موقوفاً ، واختلف عنه ، فقيل :

(١) عند أبي داود في " الحدود - باب من المجنون يسرق أو يصيب حداً " ، ص ٢٤٨ - ج ٢ . وعند ابن ماجه في " الطلاق - باب طلاق الخوة ، والصغير ، والتائم " ، ص ١٤٨ - ج ١ . وعند النسائي في " الطلاق - باب من يبيع طلاق الصبي " ، ص ١٠٣ - ج ٢ . قلت : لم يذكر في " المستدرک - في أواخر الصلاة " ، ص ٢٥٨ - ج ١ إلا حديث علي ، وأما حديث عائشة ، فقد ذكره في " البيوع " ، ص ٥٩ - ج ٢ ، وأما فيه حديث علي أيضاً .

(٢) عند أبي داود في " الحدود - باب من المجنون يسرق أو يصيب حداً " ، ص ٢٤٨ - ج ٢ . وفي " المستدرک - في الصلاة " ، ص ٢٥٨ - ج ١ . وفي " البيوع " ، ص ٥٩ - ج ٢ . وفي " الحدود " ، ص ٣٨٩ - ج ٤ .

(٣) قلت : وفي " الدراية " ، سعد بن أبي حبيدة ، وألفه أحم

عن أبي ظليان عن علي مرفوعاً، قاله أبو بكر بن عياش، وشريك عن أبي حصين، ورواه عطاء بن السائب عن أبي ظليان عن علي، وعمر مرفوعاً، حدث به عنه حماد بن سلمة، وأبو الأحوص، وجريز بن عبد الحميد، وعبد العزيز بن عبد الصمد، وغيرهم، وقول وكيع، وابن فضيل أشبه بالصواب، انتهى.

طريق آخر: أخرجه أبو داود^(١) عن أبي الضحى، وهو مسلم بن صبيح - بضم الصاد، وفتح الباء الموحدة - عن علي، قال: قال رسول الله ﷺ: «رفع القلم عن ثلاثة: عن التائب حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يعقل»، انتهى. وهو منقطع، قال الشيخ تقي الدين تاباً لشيخه زكي الدين المنذرى: أبو الضحى لم يدرك علي بن أبي طالب، انتهى.

طريق آخر: أخرجه أبو داود^(٢) عن أبي الأحوص، وجريز كلاهما عن عطاء بن السائب عن أبي ظليان، قال: أتى عمر امرأة قد لجرت، فأمر برجمها، فأتى علي، فأخذها، غلغلي سليلها، فأخبر عمر، فقال: ادعوا لي علياً، فجاء، فقال: يا أمير المؤمنين لقد علمت أن رسول الله ﷺ، قال: «رفع القلم عن ثلاث: عن الصبي حتى يبلغ، وعن التائب حتى يستيقظ، وعن المعتوه حتى يبرأ»، وأن هذه معتوهة بنى فلان، لعل الذي أتاها أتاها وهي في بلائها، قال: فقال عمر: لا أدري، قال علي: وأنا أدري، وأخرجه النسائي في «الرجم» عن عبد العزيز بن عبد الصمد عن عطاء بن السائب به: وأخرجه أحمد في «مسنده» عن حماد بن سلمة عن عطاء به، وقال في آخره: فلم يبرجمها، قال الشيخ تقي الدين: وهذه الرواية يتوقف اتصالها على لقاء أبي ظليان لعلي، وعمر، لأنه حكى واقعة، ولم يذكر أنه شاهدها، فهي محتملة الانقطاع، ولكن الدارقطني أثبت لقاءهما، فسل في «عنه» هل لقي أبو ظليان علياً، وعمر؟ فقال: نعم، قال: وعلى تقدير الاتصال، فعطاء بن السائب اختلط بآخره، قال الإمام أحمد، وابن معين: من سمع منه - حدثنا - حديثاً، فليس بشيء، ومن سمع منه قديماً قبل، فليظن في هؤلاء المذكورين، وحال سماعهم منه، وأيضاً فهو معلول بالوقف، كما رواه النسائي من حديث أبي حصين - بفتح الحاء، وكسر الصاد - عن أبي ظليان عن علي، قوله: قال النسائي: وأبو حصين أثبت من عطاء بن السائب، انتهى.

طريق آخر: أخرجه ابن ماجه^(٣) عن القاسم بن يزيد عن علي، قال: قال رسول الله ﷺ:

(١) عند أبي داود في «المحدود»، ص ٢٤٩ - ج ٢، قال أبو داود: رواه ابن جريج عن الطسم بن يزيد عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم، زاد فيه: والحرف، انتهى (٢) عند أبي داود في «المحدود»، ص ٢٤٩ - ج ٢ (٣) عند ابن ماجه في «الطلاق» - باب طلاق المتوعدة، والمعتبر، والتائب، ص ١٤٨

«يرفع القلم عن الصغير، والمجنون، والنائم»، انتهى. قال الشيخ تقي الدين، تابعاً لشيخه المنذرى: «القائم هذا لم يدرك علياً. وكذلك في "أطراف ابن عساكر"».

طريق آخر: أخرجه الترمذى^(١) في "الحدود"، والنسائى في "الرجم" عن ممام عن قتادة عن الحسن عن علي أن رسول الله ﷺ قال: رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يشب، وعن المعتوه حتى يعقل، انتهى. قال الترمذى: حديث حسن غريب من هذا الوجه، وقد روى عن علي من غير وجه، ولا نعرف للحسن سماعاً من علي، وفي الباب عن عائشة، انتهى. وأخرجه النسائى عن يزيد بن ذريح عن يونس عن الحسن عن علي.

قوله: ثم قال: وحديث يونس أشبه بالصواب من حديث ممام، انتهى. قال ابن صاكر في "أطرافه": قلت: قد رواه سعيد عن قتادة عن الحسن مرفوعاً، ورواه هشيم عن يونس عن الحسن، رفعه أيضاً، انتهى. قلت: الروايتان في "مسند أحمد" عن سعيد عن قتادة عن الحسن أن عمر أراد أن يرمم مجنونة، فقال له علي: سمعت رسول الله ﷺ يقول: رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الطفل حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يبرأ، أو يعقل، فدرأ عنها عمر، انتهى. وعن هشيم عن يونس عن الحسن عن علي، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصغير حتى يبلغ، وعن المصاب حتى يكشف عنه، انتهى.

وأما حديث أبي قتادة: فأخرجه الحاكم في "المستدرک"^(٢) في "الحدود" عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن عبد الله بن أبي رباح عن أبي قتادة، أن النبي ﷺ قال: رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن المعتوه حتى يصح، وعن الصبي حتى يحتلم، انتهى. وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه.

وأما حديث أبي هريرة: فرواه البزار في "مسنده" حدثنا حمدان بن عمر، ثنا سعد بن عبد الحميد ثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر عن سبيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «رفع القلم عن ثلاث: عن الصغير حتى يكبر، وعن النائم حتى يستيقظ، وعن المجنون حتى يفقه»، انتهى. وسكت عنه.

(١) عند الترمذى في "أوائل الحدود"، ص ١٨٣ - ج ١، وفي "المستدرک" في "الحدود"، ص ٣٨٩ - ج ٤

(٢) في "المستدرک" في "الحدود" - باب ذكر من رفع عنهم القلم، ص ٣٨٩ - ج ٤

وأما حديث ثوبان، وشداد: فرواه الطبراني في "كتاب مسند الشاميين" حدثنا عبد الرحمن ابن مسلم الرازي ثنا عبد المؤمن بن علي الزعفراني ثنا عبد السلام بن حرب عن برد بن سنان عن مكحول عن أبي إدريس الخولاني، قال: أخبرني غير واحد من أصحاب رسول الله ﷺ، منهم ثوبان، وشداد بن أوس أن رسول الله ﷺ قال: «رفع القلم عن ثلاث»، إلى آخر لفظ - السنن - في حديث عائشة، ولم يذكر الشيخ في "الإمام" إلا حديث علي، وعائشة.

الحديث الثاني: قال عليه السلام: «لا يملك العبد والمكاتب شيئاً إلا الطلاق»؛ قلت: غريب؛ وأخرج ابن ماجه في "سننه" (١) - في الطلاق - عن ابن لمية عن موسى بن أيوب الغافقي عن عكرمة عن ابن عباس، قال: أتى النبي ﷺ رجل، فقال: يا رسول الله إن سيدي زوجني أمته، وهو يريد أن يفرق بيني وبينها، قال: فصد النبي ﷺ المنبر، وقال: يا أيها الناس ما بال أحدكم يزوج عبده أمته، ثم يريد أن يفرق بينهما، إنما الطلاق لمن أخذ بالساق، انتهى. وابن لمية ضعيف، وأخرجه الدارقطني في "سننه" عن بقية عن أبي الحجاج المهرى، وبقية غالب شيوخه مجاهيل، وهذا منهم؛ وأخرجه ابن عدي في "الكامل" عن الفضل بن المختار عن عبيد الله بن موهب عن حصمة بن مالك، قال: جاء بملوك إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله إن سيدي زوجني أمته، الحديث.

باب الحجر للفساد

قوله: ومن مذهب ابن عرقي - القارن - لا يجرئه إلا بنية، وهي جزور، أو بقر، ولا يجرئه شاة؛ قلت: غريب؛ وروى الطبراني في "كتاب مسند الشاميين" حدثنا أبو زرعة ثنا أبو النجيان الحكم بن نافع أخبرني شعيب عن الزهري أخبرني سالم بن عبد الله بن عمر، كان يقول: لا أعلم الهدى إلا من الإبل، والبقر، وكان عبد الله بن عمر لا ينحر في الحج إلا الإبل والبقر، فإن لم يجد لم يذبح لذلك شيئاً، انتهى. ورواه مالك في "الموطأ" (٢) - في الحج - أخبرنا مالك عن نافع

(١) عند ابن ماجه في "الطلاق" باب طلاق الميعة، ص ١٥١، وعند الدارقطني في "الطلاق"، ص ٤٠، من بقية بن الوليد عن الحجاج المهرى عن موسى بن أيوب الغافقي به، وعن الفضل بن المختار عن عبيد الله بن موهب عن حصمة بن مالك، كما أخرج منهم ابن عدي في "كلمه"،.

(٢) قال: في النسخة المطبوعة "الموطأ في الهند"، مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر كان يقول: - ما استيسر من الهدى - شاة، أو بقر، انتهى. ولكن في "الموطأ"، للإمام محمد بن الحسن التميمي: ص ١٧٠ أخبرنا مالك أخبرنا نافع أن ابن عمر، كان يقول: - ما استيسر من الهدى - بقر أو بقر، قال محمد: ويقول على تأخذ - ما استيسر من الهدى - شاة، وهو قول أبي حنيفة، والامة من قهاجا، انتهى.

عن ابن عمر كان يقول :- ما استيسر من الهدى - ، بدنة ، أو بقرة ، انتهى . يعنى قوله تعالى : ﴿ فَنَتَمَتَّ بِالْعِمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ، فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾

فصل فى حد البلوغ

قوله : عن ابن عباس فى قوله تعالى : ﴿ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ ﴾ أن أشد الصبي ثمان عشرة سنة ؛ قلت : غريب ؛ ونقل عن البغوى ^(١) أنه قال عن ابن عباس : ﴿ حَتَّى إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ ﴾ نهاية قوته ، وغاية شبابه ، واستوائه ، وهو ما بين ثمانى عشرة سنة إلى أربعين ؛ وروى الطبرانى فى "معجمه الوسط" حدثنا محمد بن أحمد بن لييد ثنا صفوان بن صالح ثنا الوليد بن مسلم ، ثنا صدقة بن يزيد عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس فى قوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ ﴾ قال : ثلاث وثلاثون سنة ، وهو الذى رفع عليه عيسى ابن مريم ، انتهى . ورواه ابن مردويه فى "تفسيره" عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن مجاهد عن ابن عباس فى قوله : ﴿ حَتَّى إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ ﴾ قال : تسماً وثلاثين سنة .

باب الحجر بسبب الدين

حديث واحد : قال عليه السلام : « لصاحب الحق يد ولسان » ؛ قلت : رواه الدارقطنى فى "سننه" ^(٢) حدثنا أبو على الصفار ثنا عباس بن محمد ثنا أبو حاتم ثنا ثور بن يزيد عن مكحول ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إن لصاحب الحق اليد واللسان » ، انتهى . وهو مرسل ؛ ورواه ابن عدى فى "الكامل" عن محمد بن معاوية أبى معاوية النيسابورى ثنا بقية عن محمد بن زياد عن أبى عتبة الخولانى ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لصاحب الحق اليد واللسان » ، انتهى . وأخرج البخارى ^(٣) فى "الاستقراض" ، ومسلم فى "اليوم" عن أبى سلمة عن أبى هريرة ، قال : أتى النبى ﷺ رجل يتقاضاه ، فأغلظ له ، فهم به أصحابه ، فقال : دعوه ، فإن لصاحب الحق مقالا ، انتهى .

كتاب المأذون

حديث واحد : قال عليه السلام : « الزارع مأجور به » ؛ قلت : غريب جداً .

(١) قال الحافظ ابن حجر فى "الدرر النيرة" ، بعد ذكر قول ابن عباس : لم أجد ، ثم فى "تفسير البغوى" ،
بغير إسناده ، الخ (٢) عند الدارقطنى فى "الأنصبة" ، ص ٢٣٠ (٣) عند البخارى فى "الاستقراض" - باب
لصاحب الحق مقال ، ص ٣٢٣ - ح ١

كتاب الغصب

الحديث الأول : قال عليه السلام : « على اليد ما أخذت حتى ترد » ؛ قلت : أخرجه أصحاب السنن الأربعة عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن سمرة : قال : قال رسول الله ﷺ : « على اليد ما أخذت ، حتى تؤدي » ، ثم نسي الحسن ، فقال : هو أمينك لا ضمان عليه ، انتهى . قال الترمذي حديث حسن ، أخرجه أبو داود ، والترمذي في « البيوع » ، والنسائي في « العارية » ، وابن ماجه في « الأحكام »^(١) ، وليس في حديث قصة الحسن ، ورواه أحمد في « مسنده » ، والطبراني في « معجمه » ، والحاكم في « المستدرک » في « البيوع » ، وقال : حديث صحيح على شرط البخاري ، انتهى . وعلقه الشيخ تقي الدين في « الإمام » فقال : وليس كما قال ، بل هو على شرط الترمذي ، انتهى . قال المنذرى : وقول الترمذي فيه : حديث حسن ، يدل على أنه ثبت سماع الحسن عن سمرة ، انتهى . ورواه ابن أبي شيبة في « مصنفه - في البيوع » ، وقال فيه : حتى تؤديه - بالهاء - قال ابن القطان في « كتابه » : وهو بزيادة الهاء موجب لرد العين ما كانت قائمة ، انتهى . وقال ابن طاهر ، في كلامه على أحاديث الشباب : إسناده حسن متصل ، وإنما لم يخرجناه في « الصحيح » لما ذكر من أن الحسن لم يسمع من سمرة إلا حديث العقيقة ، انتهى .

الحديث الثاني : قال عليه السلام : « لا يحمل لأحد أن يأخذ مال أخيه ، لأجراً ، ولا جاداً ، . فان أخذه فليرده عليه » ؛ قلت : روى من حديث يزيد بن السائب ؛ ومن حديث ابن عمر .

حديث يزيد : أخرجه أبو داود في « كتاب الأدب - في باب المراح » ، والترمذي في « أول الفتن »^(٢) عن ابن أبي ذئب عن عبد الله بن السائب بن يزيد عن أبيه عن جده يزيد بن السائب ،

(١) حنبل أبي داود في « البيوع - باب في قضيب العارية » ، ١٤٥ - ج ٢ ، وعند الترمذي في « البيوع - باب ملجاء أن العارية مؤداة » ، ١٦٤ - ج ١ ، وعند ابن ماجه في « الأحكام - باب العارية » ، ص ١٧٥ .
(٢) حنبل أبي داود في « الأدب - باب من يأخذ الشيء من مزاح » ، ص ٣٢٧ ، وعند الترمذي في « الفتن » ، باب ملجاء لا يحمل لاسم أن يروع مسلماً ، ص ٤١ - ج ٢ ، وقال الحافظ ابن حجر في « الدرر » ، في الباب من ابن عمر : قال : غلبت زيد بن ثابت حينما لقيه المنفق ، جاء عمارة بن حزم ، فأخذ سلاحه ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا بلال قد نمت حتى ذهب سلاحك ؟ ثم قال صلى الله عليه وسلم : من له علم بسلاح هذا الغلام ؟ فقال عمارة : أما أخذه ، قال : فردته ، ثم نسي صلى الله عليه وسلم أن يروع المؤمن ، وأن يأخذ مظاعه لأجراً ، أو جاداً ، أخرجه الحاكم ، وروى إسناده الواقدي ، انتهى .

قال : قال رسول الله ﷺ : « لا يأخذن أحدكم متاع أخيه جاداً ، ولا لاعباً ، وإذا أخذ أحدكم ممتاعاً ، فليردها عليه » ، انتهى . قال الترمذى : حديث حسن غريب ، لا نعرفه إلا من حديث ابن أبي ذئب ، والسائب بن يزيد له صحبة ، سمع من النبي ﷺ ، وهو غلام ، وقبض عليه السلام ، والسائب ابن سبع سنين ، وأبوه يزيد بن السائب هو من أصحاب النبي ﷺ ؛ وروى عنه أحاديث ، انتهى . ورواه أحمد ، وابن أبي شيبة ، وإسحاق بن راهويه ، وسمى ابن راهويه في "مسنده" ابن أبي ذئب محمد بن عبد الرحمن ، وأبوداود الطيالسى في "مسانيدهم" ، والبخارى في "كتابه المفرد في الأدب" ، والحاكم في "المستدرک" في الفضائل^(١) ، وسكت عنه ، قال الحاكم : وابنه السائب ابن يزيد أدرك النبي ﷺ ، وروى عنه ، ثم أسند إلى السائب بن يزيد ، قال : حجج أبي مع النبي ﷺ حجة الوداع ، وأنا ابن سبع سنين ، قال ابن نمير : وفيها مات ، وهى سنة إحدى وتسعين ، انتهى .

الحديث الثالث : قال عليه السلام في الشاة المذبوحة المصلية بغير رضا صاحبها :

« أطعموها الأسارى » ، قلت : روى من حديث رجل من الأنصار ؛ ومن حديث أبي موسى .

حديث الرجل : رواه أبو داود في "سننه"^(٢) - في أول البيوع "حدثنا محمد بن العلاء ثنا ابن إدريس أن أبا حاصم بن كليب عن أبيه عن رجل من الأنصار ، قال : خرجنا مع رسول الله ﷺ في جنازة ، فرأيت رسول الله ﷺ ، وهو على القبر يوصى الخافر : أوسع من قبل رجله ، أوسع من قبل رأسه ، فلما رجع استقبله داعى امرأة ، فجاء وجىء بالطعام ، فوضع يده ، ثم وضع القوم ، فأكلوا ، فنظر أبونا رسول الله ﷺ يلوك لقمة في فيه ، ثم قال : إني أجد لحم شاة أخذت بغير إذن أهلها ، فأرسلت المرأة ، يا رسول الله ، إني أرسلت إلى البقيع ليشتري شاة ، فلم أجد ، فأرسلت إلى جارلى قد اشتري شاة أن أرسل إلى شمنها ، فلم يوجد ، فأرسلت إلى امرأته ، فأرسلت بها إلى ، فقال عليه السلام : أطعميه الأسارى ، انتهى . ورواه أحمد في "مسنده" حدثنا معاوية بن عمرو ثنا أبو إسحاق عن زائدة عن حاصم بن كليب عن أبيه أن رجلاً من الأنصار ، قال ، فذكره ، وهذا سند الصحيح ، إلا أن كليب بن شهاب^(٣) ، والد حاصم لم يخرج له في "الصحيح" ، وخارج له البخارى في "جزئته" - في رفع اليدين "وقال فيه ابن سعد : ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات ، ولا يضره قول أبي داود : حاصم بن كليب عن أبيه عن جده ، ليس بشيء ، فإن هذا ليس من روايته عن أبيه عن جده ، والله أعلم ؛ ورواه محمد بن الحسن في "كتاب الآثار" أخبرنا أبو حنيفة عن حاصم بن كليب به ، قال محمد بن الحسن :

(١) ص ٦٢٧ - ج ٣ ، وقال : وفيها ملك السائب بن يزيد - حتى سنة إحدى وتسعين - انتهى .

(٢) عند أبي داود في ١٠ البيوع - باب في اجتناب الشيات ، ص ١١٦ - ج ٢ (٣) كليب بن شهاب بن المنجد الجري ، قال ابن سعد : ثقة ، ورأيتهم يمتنعون حديثه ، ويحجرون به ، انتهى .

ولو كان هذا اللحم باقياً على ملك مالكة الأول، لما أمر به النبي ﷺ أن يطعم للأسارى، ولكن لما رآه خرج من ملك الأول، وصار مضموناً على الذي أخذه، أمر بإطعامه لأن من ضمن شيئاً فصار له من وجهه غصب، فان الأول أن يتصدق به، ولا يأكله، وكذلك ربحه، انتهى كلامه. وأخرجه الدارقطني في "سننه" (١) - في الضحايا - عن حميد بن الربيع ثنا ابن إدريس به، وحميد بن الربيع هو الخزاز - بضم معجمة، وزاي مكررة - قال ابن الجوزي في "التحقيق": كتاب، وقع به صاحب "التنقيح" قال: وثقه عثمان بن أبي شيبة، وقد تابعه محمد بن العلاء، كما رواه أبو داود. انتهى. وأخرجه أيضاً عن عبد الواحد بن زياد عن عاصم بن كليب به، ثم أخرج عن عبد الواحد بن زياد، قال: قلت لأبي حنيفة: من أين أخذت قولك في الرجل يعمل في مال الرجل بغير إذنه: إنه يتصدق بالربح؟ قال: أخذه من حديث عاصم بن كليب هذا، انتهى.

وأما حديث أبي موسى: فرواه الطبراني في "معجمه" حدثنا أحمد بن القاسم الطائي ثنا بشر بن الوليد ثنا أبو يوسف القاضي عن أبي حنيفة عن عاصم بن كليب عن أبي بردة عن أبي موسى أن رسول الله ﷺ زار قوماً من الأنصار في دارهم، فقبضوا له شاة، فغصموا له منها طعاماً، فأخذ من اللحم شيئاً يأكله، فغضه ساعة لا يسيغه، فقال: ما شأن هذا اللحم؟ قال: شاة لفلان ذبحناها، حتى يجي نرضه من ثمنها، فقال عليه السلام: أطعموها الأسارى، انتهى. ورواه في "معجمه الوسط" حدثنا أحمد بن القاسم الطائي ثنا بشر بن الوليد به، والمصنف استدلل بالحديث على أن الغاصب يملك العين المنصوبة إذا غيرها تغيراً يخرجها عن أصلها، ووجه الحجة أن ملك صاحبها زال عنها بذلك، ولولا ذلك لكان يأمر بردها عليه، واحتج الخصم بحديث: لا يملك مال امرئ مسلم إلا بطيب نفسه، أخرجه الدارقطني في "سننه" - في البيوع - عن حمارة بن حارثة الضميري عن عمرو بن يثرب، قال: شهدت رسول الله ﷺ في حجة الوداع بمنى، فسمعت يقول: لا يملك لامرئ من مال أخيه شيء إلا ما طابت به نفسه، قلت له: يا رسول الله أ رأيت إن لقيت غنم ابن عم لي، فأخذت منها شاة، فاجتزتها (٢)، أملى في ذلك شيء، قال: إن لقيتها تحمل شفرة وأزناداً، فلا تمسها، انتهى. وإسناده جيد، وأخرج نحوه عن أنس بن سنادين في الأول بمجاهيل، وفي الثاني عن علي بن زيد بن جدعان، واهه أعلم.

الحديث الرابع: قال عليه السلام: "ليس لمرق ظالم حق"، قلت: روى من حديث

(١) عند الدارقطني في، الصيد والقبائح، ص ٤٥٥ (٢) قال ابن الأثير في "النهاية"، ص ١٨٨ - ج ١
في - مادة الميم مع الزاي - : وفيه أ رأيت إن لقيت غنم ابن عمي، أجزرت منها شاة؟ أي أخذ منها شاة أذبحها، انتهى

سعيد بن زيد ؛ ومن حديث رجل ؛ ومن حديث عائشة ؛ ومن حديث عبادة بن الصامت ؛ ومن حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ؛ ومن حديث عمرو بن عوف المزني .

فحديث سعيد بن زيد : أخرجه أبو داود في " الخراج " ، والترمذي في " الأحكام " (١) ، والنسائي في " إحياء الموات " عن عبد الوهاب الثقفي ثنا أيوب عن هشام بن عروة عن عروة عن سعيد بن زيد ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من أحيا أرضاً ميتة ، فهي له ، وليس لعرق ظالم حق » ، انتهى . قال الترمذي : حديث حسن غريب ؛ وقد رواه جماعة عن هشام بن عروة عن أبيه مرسلًا ، انتهى . قلت : منهم مالك في " الموطأ " (٢) قال ابن عبد البر في " التقيي " : أرسله جميع الرواة عن مالك لا يختلفون في ذلك ، انتهى . وقال أبو داود : قال هشام : العرق الظالم أن يفرس الرجل في أرض غيره ، فيستحقها بذلك ، وقال مالك : العرق الظالم كل ما أخذ ، واحتفر ، وغرس بغير حق ، انتهى . وأخرجه النسائي عن يحيى بن سعيد عن هشام بن عروة عن عروة مرسلًا ، وقال الدارقطني في " كتاب العلل " : تفرد به عبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن هشام عن أبيه عن سعيد بن زيد ، واختلف فيه على هشام ، فرواه الثوري عن هشام عن أبيه ، قال : حدثني ما لأتهم عن النبي ﷺ ، وتابعه جرير بن عبد الحميد ، وقال : يحيى بن سعيد ، ومالك بن أنس ، وعبد الله بن إدريس ، ويحيى بن سعيد الأموي عن هشام عن أبيه مرسلًا ، انتهى .

وأما حديث الرجل : فأخرجه أبو داود (٣) عن محمد بن إسحاق عن يحيى بن عروة عن أبيه مرفوعاً نحوه ، قال عروة : فلفظ خبرني الذي حدثني بهذا الحديث ، وفي لفظ : قال رجل من أصحاب رسول الله ﷺ - وأكثر غني أنه أبو سعيد - : إن رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ في أرض ، غرس أحدهما فيها نخلاً ، والأرض للأخر ، فقضى رسول الله ﷺ بالأرض لصاحبها ، وأمر صاحب النخل أن يخرج نخله ، وقال : ليس لعرق ظالم حق ، قال : فلفظ أخبرني الذي حدثني بهذا الحديث أنه رأى النخل تطلع أصولها بالقنوس ، انتهى .
وأما حديث عائشة : فرواه أبو داود الطيالسي في " مسنده " (٤) حدثنا زمعة عن الزهري

(١) عند أبي داود في " الخراج - باب إحياء الموات " ، ص ٨١ - ج ٢ ، وعند الترمذي في " الأحكام - باب ما ذكر في إحياء أرض الموات " ، ص ٧٨ - ج ١ ، وعن محمد بن المنذر ، قال : سألت أبا الوليد الطيالسي عن قوله : وليس لعرق ظالم حق ، قال : العرق الظالم الناصب الذي يأخذ ما ليس له ، قلت : هو الرجل الذي يفرس في أرض غيره ؟ قال : هو ذلك ، انتهى . (٢) في " الموطأ - في الألفاظ - باب القضاء في عمارة الموات " ، ص ٣١١ - (٣) عند أبي داود في " الخراج - باب إحياء الموات " ، ص ٨٢ - ج ٢ (٤) قلت : وعند أبي داود السجستاني أيضاً في " مسنده - في الخراج - باب إحياء الموات " ، ص ٨٢ - ج ٢ عن عبد الله بن المبارك عن نافع بن عمر عن ابن أبي مليكة عن عروة ، وعند الدارقطني في " القضاء " ، ص ١٧ عن زمعة بن صالح عن الزهري به

عن عروة عن عائشة ، قالت : قال رسول الله ﷺ : « البلاد بلاد الله ، والعباد عباد الله ، ومن أحيى من موات الأرض شيئاً فهو له ، وليس لعرق ظالم حق » ، انتهى . ومن طريق الطيالسي الدارقطني في «سننه» ، والبراز في «مسنده» ، وأخرجه الطبراني في «معجمه الوسيط» عن رواد بن الجراح ثنا نافع بن عمر عن ابن أبي مليكة عن عروة بن الزبير عن عائشة نحوه .

وأما حديث عبادة : فرواه الطبراني في «معجمه» حدثنا يوسف القاضي ثنا عبد بن أبي بكر المقدسي ثنا الفضل بن سليمان عن موسى بن عقبة حدثنا إسحاق بن يحيى بن الوليد بن عبادة بن الصامت عن عبادة بن الصامت ، قال : إنا من قضاء رسول الله ﷺ أنه ليس لعرق ظالم حق ، انتهى .

وأما حديث عمرو بن عوف : فأخرجه إسحاق بن راهويه ، والبراز في «مستديهما» ، والطبراني في «معجمه» ، وابن عدي في «الكامل» عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني حدثني أبي أن أباه أخبره أنه سمع النبي ﷺ يقول : من أحيى أرضاً مواتاً من غير أن يكون فيها حق مسلم ، فهي له ، وليس لعرق ظالم حق ، انتهى : وأعله ابن عدي بكثير بن عبد الله ، وضعفاه عن النسائي ، وأحمد ، وابن معين تضعيفاً شديداً .

وأما حديث عبد الله بن عمرو : فأخرجه الطبراني في «معجمه» عن مسلم بن خالد الزنجي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً باللفظ الأول ، قال أبو عبيد في «كتاب الأموال»^(١) : وقد جاء عن النبي ﷺ ما يخالف ذلك ، ثم أخرج عن شريك عن أبي إسحاق عن عطاه بن أبي رباح عن رافع بن خديج عن النبي ﷺ ، قال : من زرع في أرض قوم بنيهم لأذنبهم فله نفقته ، وليس له من الزرع شيء ، قضى على رب الأرض بنفقة الزارع ، وجعل الزرع لرب الأرض ، قال : والفرق بين الزرع والنخل أن الزرع إنما يمكث في الأرض سنة ، فإذا انقضت السنة رجعت الأرض إلى ربها ، وصار للآخر نفقته ، فصار هذا أرشد من قلع الزرع بقلا ، وليس النخل كذلك ، فإنه مؤبد في الأرض ، ولا وقت ينتظر لقلعه ، فلم يكن لتأخير زرعها وجه ، انتهى كلامه .

(١) في «أحكام الأرضين في إقطاعها وإحيائها» ، ص ٥٧٥ ، قال أبو عبيد : في هذا الحديث وجهان : أحدهما أن يكون أراد به أنه لا يطيب لزراع من ريع ذلك الزرع شيء إلا بقدر نفقته ، ويصدق بقضيه على للساكنين ، وهذا على وجه التثنية ، ولوجه الآخر ، أنه والمرجع لحس كلامه تلخيصاً

كتاب الشفعة

الحديث الأول : قال عليه السلام : « الشفعة لشريك لم يقاسم » ؛ قلت : غريب ؛ وأخرجه مسلم ^(١) عن عبد الله بن إدريس عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر ، قال : قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل شركة لم تقسم ربة ، أو حائط لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه ، فإن شاء أخذ ، وإن شاء ترك ، فإذا باع ، ولم يؤذنه ، فهو أحق به ، انتهى . وأخرجه الدارقطني في "سننه" ، وقال : لم يقل في هذا الحديث : لم يقسم ، إلا ابن إدريس ، وهو من الثقات الحفاظ ، انتهى ، وأخرجه مسلم أيضاً عن ابن وهب عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « الشفعة في كل شرك في أرض أو ريع أو حائط ، لا يصلح أن يبيع حتى يعرض على شريكه ، فيأخذ أو يدع ، فإن ألبى ، فشريكه أحق به حتى يؤذنه » ، انتهى .

الحديث الثاني : قال عليه السلام : « جار الدار أحق بالدار والأرض ، ينتظر له ، وإن كان غائباً إذا كان طريقتهما واحداً » ؛ قلت : هو مركب من حديثين ، فصدر الحديث أخرجه أبو داود في "اليؤع" ، والترمذي في "الاحكام" ^(٢) ، والنسائي في "الشروط" ، فأبو داود ، والنسائي عن شعبة عن قتادة عن الحسن بن سمرة ، والترمذي عن إسماعيل بن علية عن سعيد عن قتادة به ، أن النبي ﷺ قال : جار الدار أحق بدار الجار ، والأرض ، انتهى . قال الترمذي : حديث حسن صحيح ؛ ورواه أحمد في "مسنده" ، والطبراني في "معجمه" ، وابن أبي شيبة في "مصنفه" ، وفي بعض الفاظهم : جار الدار أحق بشفعة الدار ، وأخرجه النسائي أيضاً عن عيسى بن يونس عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن بن سمرة ، وأخرجه أيضاً عن عيسى بن يونس عن سعيد ابن أبي عروبة عن قتادة عن أنس مرفوعاً : جار الدار أحق بالدار ، انتهى . وهذا الإسناد رواه ابن حبان في "صحيحه" في النوع السادس والثلاثين ، من القسم الثالث ، ثم قال : وهذا الحديث إنما ورد في الجار الذي يكون شريكاً ، دون الجار الذي ليس بشريك ، يدل عليه ما أخبرنا ، وأسند عن عمرو الشريد ، قال : كنت مع سعد بن أبي وقاص ، والمسور بن مخزومة ، لجاء أبو رافع

(١) حذ مسلم في "الشفعة" ، ص ٣٢ - ج ٢ ، وكذا ما روى عن ابن وهب عن ابن جريج ، وعند الدارقطني في "المصنف" ، ص ٢٠ . (٢) حذ أبو داود في "الشفعة" ، ص ١٤٠ - ج ٢ ، وعند الترمذي فيه : ص ١٧٦ - ج ٢ ، ولفظه : جار الدار أحق بالدار

مولى رسول الله ﷺ، قال لسعد بن مالك^(١) : اشترى منى الذى فى دارك ، فقال : لا ، إلا بأربعة آلاف منجاة ، فقال : أما والله لولا أنى سمعت رسول الله ﷺ يقول : الجار أحق بشفعة ما يشتكها ، لقد أعطيت بها بخمسةائة دينار ، انتهى . قلت : هذا معارض بما أخرجه النسائى ، وابن ماجه^(٢) عن حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن عمرو بن الشريد عن أبيه أن رجلا ، قال : يا رسول الله أَرْضِ لى فيها لأحد شرك ، ولا قسم ، إلا الجوار ، فقال : الجار أحق بشفعة ما كان ، انتهى . ورواه البزار فى " مسنده " ، وقال : وروى هذا الحديث عن الحسن عن سمرة ، وعيسى بن يونس جمع بين الطريقين ، أعنى عن سعيد بن أبى عروبة عن قتادة عن الحسن عن سمرة ، وعن ابن أبى عروبة عن قتادة عن أنس ، انتهى . ورواه الدارقطنى فى " سننه " ^(٣) ، وقال : وهم فيه عيسى بن يونس ، وغيره يرويه عن قتادة عن الحسن عن سمرة ، هكذا رواه شعبة ، وغيره ، وهو الصواب ، انتهى . قال ابن القطان فى " كتابه " : وقد مالا بهذا القول على عيسى بن يونس ، فإنه ثقة ، ولا يبعد أن يكون جمع بين الروایتين ، أعنى عن أنس ، وعن سمرة ، وقد ورد ما يعضد ذلك . قال قاسم بن أصبغ : حدثنا محمد بن إسماعيل ثنا نعيم بن حماد ثنا عيسى بن يونس عن أبى عروبة عن قتادة عن أنس ، وبه عن قتادة عن الحسن عن سمرة مرفوعا ، قد كره ، قال : وعيسى بن يونس ثقة ، فوجب تصحيح ذلك عنه ، انتهى .

حديث آخر : رواه أحمد فى " مسنده " ^(٤) حدثنا عفان ثنا همام أنبا قتادة عن عمرو ابن شعيب عن الشريد بن سويد الثقفى أن النبى ﷺ قال : جار الدار أحق بالدار من غيره ، انتهى . وبقية الحديث أخرجه أصحاب السنن الأربعة ^(٥) عن عبد الملك بن أبى سليمان عن عطاء بن أبى رباح عن جابر بن عبد الله ، قال : قال رسول الله ﷺ : الجار أحق بشفعة جاره ، ينتظرها ، وإن كان غائبا إذا كان طريقهما واحد ، انتهى . قال الترمذى : حديث حسن غريب ، ولا نعلم أحداً روى هذا الحديث غير عبد الملك بن أبى سليمان عن عطاء عن جابر ، وقد تكلم شعبة فى عبد الملك من أجل هذا الحديث ، وعبد الملك ثقة مأمون عند ،

(١) قلت : سعد بن مالك هو سعد بن أبى وقاص ، قاسم أبى وقاص مالك ، راجع " المطبوعات " ، لا بن سعد فى ١٠ ترجمة سعد بن أبى وقاص ، ، هذا (٢) عند النسائى فى " البيوع " فى الشفعة ، ، ص ٢٣٤ - ج ٢ ، ولفظه : الجار أحق بشفعة ، وعند ابن ماجه فى " الشفعة " ، ص ١٨٢ ، ولفظه : الجار أحق بشفعة ، اهـ (٣) لم أجد هذا القول فى نسخة الدارقطنى المطبوعة عندنا . وافته أطع . (٤) عند أحمد فى - مسند شريد بن سويد الثقفى - ص ٣٨٨ - ج ٤ (٥) عند ابن ماجه فى " أبواب الشفعة " ، وعند أبى داود فى " الشفعة " ، ص ١٤٠ - ج ٢ ، وعند الترمذى " باب ماجاء فى الشفعة لغائب " ، ص ١٧٦ - ج ١

أهل الحديث لأنهم أحداً تكلم فيه غير شعبة من أجل هذا الحديث^(١)، انتهى . وقال المنذرى في "مختصره": قال الشافعى: يخاف أن لا يكون محفوظاً، وأبو سلة حافظ، وكذلك أبو الزبير، ولا يمارض حديثهما بحديث عبد الملك، وسئل الإمام أحمد عن هذا الحديث، قال: هو حديث منكر؛ وقال يحيى: لم يحدث به إلا عبد الملك، وقد أنكره الناس عليه؛ وقال الترمذى: سألت محمد بن إسماعيل البخارى عن هذا الحديث فقال: لا أعلم أحداً رواه عن عطاء غير عبد الملك، تفرد به، ويروى عن جابر خلاف هذا، انتهى كلامه. وقال صاحب "التفحيح": واعلم أن حديث عبد الملك بن أبى سليمان حديث صحيح، ولا منافاة بينه وبين رواية جابر المشهورة، وهى الشفعة فى كل مالم يقسم، فإذا وقمت الحدود فلا شفعة، فإن فى حديث عبد الملك إذا كان طريقها واحداً، وحديث جابر المشهور لم ينف فيه استحقاق الشفعة، إلا بشرط تصرف الطرق، فيقول: إذا اشترط الجاران فى المنافع، كالبر، أو السطح، أو الطريق، فالجار أحق بصقب جاره، لحديث عبد الملك، وإذا لم يشتركا فى شيء من المنافع، فلا شفعة لحديث جابر المشهور، وطعن شعبة فى عبد الملك بسبب هذا الحديث، لا يفتح فيه، فإنه ثقة، وشعبة لم يكن من الخناق فى الفقه، ليجمع بين الأحاديث، إذا ظهر تعارضها، إنما كان حافظاً، وغير شعبة إنما طعن فيه تبعاً لشعبة؛ وقد احتج بعبد الملك مسلم فى "مصححه"، واستشهد به البخارى، ويشبه أن يكونا إنما لم يخرجوا حديثه هذا لتفرده به، وإنكار الأئمة عليه فيه، وجعله بعضهم رأياً لعطاء، أدرجه عبد الملك فى الحديث، ووثقه أحمد، والنسائى، وابن معين، والسجلى، وقال الخطيب: لقد أساء شعبة، حيث حدث عن محمد بن عبيد الله العزمى، وترك التحديث عن عبد الملك بن أبى سليمان، فإن العزمى لم يختلف أهل الأثر فى سقوط روايته، وعبد الملك ثابته عليه مستفيض، واثقه أعلم، انتهى كلامه.

الحديث الثالث: قال عليه السلام: «الجار أحق بسقبه، قيل: يا رسول الله، ماسقبه؟ قال: شفعتي»، ويروى: أحق بشفعتي؛ قلت: أخرج البخارى فى "مصححه"^(٢) عن عمرو بن الشريد عن أبى رافع مولى النبى ﷺ أنه سمع النبى ﷺ يقول: الجار أحق بسقبه، انتهى. وقوله: ويروى: أحق بشفعتي، تقدم فى حديث جابر، عند الترمذى: الجار أحق بشفعتي ينتظر بها، وإن كان غائباً، الحديث، وبالروایتين رواه إسحاق بن راهويه فى "مسنده"، فقال: أخبرنا سفيان عن إبراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد عن أبى رافع عن النبى ﷺ، قال: الجار

(١) وقال الترمذى بهذا: وروى عن ابن المبارك عن سفيان الثوري، قال: عبد الملك بن أبى سليمان ميزان - يبنى على العلم - انتهى. (٢) عند البخارى فى "البيوع" فى الشفعة، ص ٣٠٠ - ج ٢، وعند النسائى أيضاً فى "الشفعة"، ص ٢٣٤ - ج ٢

أحق بسبقه، انتهى. أخبرنا المحاربي، وغيره عن سفيان الثوري عن إبراهيم بن ميسرة عن عمرو ابن الشريد عن أبي رافع أن النبي ﷺ قال: «الجار أحق بشفعته»، انتهى. وقوله: قيل: يا رسول الله، ليس في الحديث^(١)، وفي «معجم الطبراني» قيل لعمرو بن الشريد: ما السبق؟ قال: الجوار، وفي «مسند أبي يعلى الموصلي» قال: الجار أحق بسبقه - يعني شفعته -، انتهى. قال إبراهيم الحارثي في «كتابه غريب الحديث»: «الصقب بالصاد، ما قرب من الدار، ويجوز أن يقال: سقب، فيكون السين عوض الصاد، لأن في آخر الكلمة قاف، وكذا لو كان في آخر الكلمة خاء، أو غين، أو طاء، فيقول: صخر، وصخر، وصدخ وصدخ، ووسطر، فان تقدمت هذه الحروف الأربعة السين لم يجر ذلك، فلا يقال: خصر وخصر، ولا قصب ولا قصب، ولا غرس ولا غرس، انتهى كلامه^(٢)».

الحديث الرابع: قال عليه السلام: «الشفعة فيما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود، وضربت الطرق، فلا شفعة»؛ قلت: أخرجه البخاري^(٣) عن أبي سبله عن جابر بن عبد الله. قال: قضى النبي ﷺ بالشفعة في كل ما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود، وصرفت الطرق، فلا شفعة، انتهى. وفي لفظ البخاري: إنما جعل النبي ﷺ الشفعة في كل ما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود، الحديث. وأخرجه النسائي عن أبي سبله عن النبي ﷺ مرسلًا، وكذلك مالك في «الموطأ»، ولو كان ثابتًا، ففي نفي الشفعة بعد الأمرين دليل على ثبوتها قبل صرف الطرق، وإن حدثت الحدود فقد وافق ما رواه الأربعة من حديث جابر المتقدم: الجار أحق بشفعته، ينتظر به، وإن كان غائبًا إذا كان

(١) ثم عند البارطقي في «التصانيف»، ص ٢٠ في حديث عمرو بن الشريد قيل: ما السبق؟ قال: الجوار، انتهى.
(٢) قال سيويه في «كتابه»، ص ٤٢٧ - ج ٢: هذا باب ما يطلب السين صادقاً، في بعض اللغات، تملأها اللغات إذا كانت يدها في كلمة واحدة، وذلك نحو صفت، وصبت، والصلقي، إلى قوله: والهاء والذي يميزه اللغات، وما من حروف الحلق يميزه اللغات من حروف اللين، ولربها من اللين كعرب اللغات من الحلق، نحو صاتم في ساتم، واصلع في صلح، انتهى. وقال السيوطي في «الزهراء»، ص ٢٧٧ - ج ١: قال أبو عبد الله البطليوسي في «كتاب الفرق بين الأحرف الحقة»، من هذا الباب ما يتلوه، ومنه ما هو معروف على السجاء، كل سين وقعت يدها عين، أو فحس، أو خاء، أو قاف، أو طاء جاز لها صادقاً، مثل ياقون ويصاقون، وصقر وسقر، وصخر وسخر، مصدر سخرت منه إذا مزأت، فأما المجازة في الصاد لاخير، وقال: شرط هذا الباب أن تكون السين متصلة على هذه الأحرف لا متاخرة يدها، وأن تكون هذه الأحرف مغايرة لما لا يتابعدها، وأن لا تكون السين في الأصل، لأن كانت هي الأصل لم يجر فيها شيئاً، لأن الأضف يطلب إلى الأقوى، ولا يطلب الأقوى إلى الأضعف، اهـ. ومنه صرح به الزعشمري في أواخر «المفصل»، وابن الحارثي في «مقدمته» في التصريف،

(٣) عند البخاري في «الشفعة»، ص ٣٠٠ - ج ١، واللفظ في الآخر: «باب بيع الأرض والحدود والمروء مثلاً غير مقسوم»، ص ٢٩٤ - ج ١، وفي «الشركة» باب الشركة في الأرض وغيرها، ص ٣٣٩ - ج ١

طريقهما واحداً؛ ورواه مالك في "الموطأ"^(١) من حديث ابن شهاب عن أبي سلمة عن النبي ﷺ مرسلًا، قال الطحاوي^(٢): "الآيات من أصحاب مالك رويها مرسلًا، ثم رفعها عن أبي هريرة . وقوله: فإذا وقعت الحدود، هو رأى من أبي هريرة .

الحديث الخامس: قال عليه السلام: "الشريك أحق من الخليط، والخليط أحق من الشفيع؛ قلت: غريب؛ وذكره ابن الجوزي في "التحقيق"، وقال: إنه حديث لا يعرف، وإنما المعروف ما رواه سعيد بن منصور ثنا عبد الله بن المبارك عن هشام بن المغيرة الثقفي، قال: قال الشعبي: قال رسول الله ﷺ: "الشفيع أولى من الجار، والجار أولى من الجنب، انتهى. قال في "التفيع": وهشام وثقه ابن معين، وقال أبو حاتم: لا بأس بحديثه، انتهى. قلت: هذا الحديث رواه عبد الرزاق في "مصنفه" عن ابن المبارك به؛ وروى بن أبي شيبة في "مصنفه"^(٣) في أثناء البيوع "ثنا أبو معاوية عن عاصم عن الشعبي عن شريح، قال: الخليط أحق من الشفيع، والشفيع أحق من الجار، والجار بمن سواه، انتهى. ورواه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا معمر عن أيوب عن ابن سيرين عن شريح، قال: الخليط أحق من الجار، والجار أحق من غيره، انتهى. وأخرج ابن أبي شيبة عن إبراهيم النخعي، قال: الشريك أحق بالشفعة، فإن لم يكن شريك، فالجار، والخليط أحق من الشفيع، والشفيع أحق بمن سواه، انتهى .

باب طلب الشفعة

حديث واحد: قال عليه السلام: "الشفعة لمن وأنها؛ قلت: غريب؛ وأخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" من قول شريح: إنما الشفعة لمن وأنها، وكذلك ذكره القاسم بن ثابت السرقسطي في "كتاب غريب الحديث" في باب كلام التابعين - وهو آخر الكتاب .

ومن أحاديث الباب: ما أخرجه ابن ماجه في "سننه"^(١) عن محمد بن الحارث عن محمد ابن عبد الرحمن بن اليلهاني عن أبيه عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: الشفعة لكل العقال، انتهى .

(١) عند مالك في "الموطأ" في الشفعة، ص ٢٩٧ من ابن شهاب عن سعيد بن المسيب، ومن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف مرسلًا (٢) قال في "شرح الآثار" - في الشفعة، ص ٢٦٦ ج ٢ (٣) قلت: وأخرج الطحاوي في "شرح الآثار"، ص ٢٦٨ ج ٢ عن الشعبي عن شريح منه، وأيضاً أخرج من الشعبي عن شريح، قال: الشفعة شفتان: شفعة لغيرك، وشفعة لنفسك، انتهى . (٤) عند ابن ماجه "باب في طلب الشفعة"، ص ١٨٢، وبهذا السند عنه عن ابن عمر، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا شفعة لشريك على شريك إذا سببه بالنزاع، الحديث .

أخرجه في "الأحكام"؛ ورواه البزار في "مسنده"، ومن طريق البزار رواه ابن حزم في "المحلى"، وزاد فيه: ومن مثل بعده فهو حر، وهو مولى الله، ورسوله، والناس على شروطهم ما وافق الحق، قال ابن القطان في "كتابه": وهذه الزيادة ليست عند البزار في حديث الشفعة، ولكنه أورد حديث العبد، بالإسناد المذكور حديثاً، وأورد أمر الشروط حديثاً، وأظن أن ابن حزم لما وجد ذلك كله بإسناد واحد لفقه حديثاً، وأخذ تشبيهاً على الخصوم الأخذين لبعض ما روى بهذا الإسناد، التاركين لبعضه، انتهى. ورواه ابن عدى في "الكامل" بلفظ ابن ماجه، وضعف محمد بن الحارث عن البخارى، والنسائي، وابن معين، وضعف شيخه أيضاً، قال ابن القطان: واعلم أن محمد بن الحارث هذا ضعيف جداً، وهو أسوأ حالاً من ابن الليثاني، وأيه، قال فيه الفلاس: متروك الحديث، وقال ابن معين: ليس بشيء، وضعفه أبو حاتم، ولم أر فيه أحسن من قول البزار فيه: رجل مشهور، ليس به بأس، وإنما أعله بمحمد بن عبد الرحمن بن الليثاني، انتهى كلامه.

باب ما تجب فيه الشفعة

الحديث الأول: قال عليه السلام: «الشفعة في كل شيء، عقار، أو ربع، أو قلت: روى إصحاق بن راهويه في "مسنده" (١) أخبرنا الفضل بن موسى ثنا أبو حنيفة السكري عن عبد العزيز بن ربيع عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ، قال: «الشريك شفع، والشفعة في كل شيء»، انتهى. وروى الطحاوى في "تهذيب الآثار" (٢) حدثنا محمد بن خزيمة بن راشد ثنا يوسف بن عدى ثنا ابن إدريس هو عبد الله الأودى عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس، قال: قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل شيء، انتهى. ومن جهة الطحاوى ذكره عبدالحق في "أحكامه"، وزاد في إسناده: هو القراطيسي - يعنى يزيد بن عدى - قال ابن القطان: وهو وهم فيه، ليس في "كتاب الطحاوى"، ولكنه قلده فيه ابن حزم، وقد وجدنا لابن حزم في "كتابه" كثيراً من ذلك، مثل تفسيره حماد، بأنه ابن زيد، ويكون ابن سلة، والراوى عنه موسى بن إسماعيل، وتفسيره شيان، بأنه ابن فروخ، وإنما هو النحوى، وهو قبيح، فإن طبقتهما ليست واحدة، وتفسيره داود عن

(١) قلت: وعند الطحاوى أيضاً في شرح الآثار، في الشفعة، ص ٢٦٨ - ج ٢ (٢) قلت: هذا الحديث عند الطحاوى في شرح الآثار - في الشفعة، ص ٢٦٨ - ج ٢، ولعل تيسره - تهذيب الآثار - من تصحيح الناسخ، والله أعلم.

الشحي، بأنه الطائي؛ وإنما هو ابن أبي هند، ومثل هذا كثير قديناه. وضمناه باباً مفرداً، فيما نظرنا به معه "كتاب المحلى". والقراطيسي إنما هو يوسف بن يزيد، وهذا يوسف بن عدي أخو زكريا ابن عدي، كوفي، نزل مصر، يروى عن مالك بن أنس، وغيره؛ وروى عنه الرازيان، قاله أبو حاتم، ووثقه هو، وأبو زرعة؛ وأما يوسف بن يزيد أبو يزيد القراطيسي، وهو أيضاً ثقة، جليل مصري، ذكره ابن يونس في "تاريخ المصريين" توفي سنة سبع وثمانين ومائتين، وقد رأى الشافعي، ومولده سنة سبع وثمانين ومائة، انتهى كلامه.

الحديث الثاني: قال عليه السلام: «لا شفعة إلا في ربيع، أو حاطط»؛ قلت: رواه البزار في "مسنده" حدثنا عمرو بن علي ثنا أبو عاصم ثنا ابن جريح عن أبي الزبير عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا شفعة إلا في ربيع أو حاطط»، ولا ينفى له أن يبيع حتى يستأمر صاحبه، فإن شاء أخذ، وإن شاء ترك، انتهى. وقال: لأنعم أحداً يرويه بهذا اللفظ إلا جابر، انتهى.

كتاب القسمة

الحديث الأول: روى أن النبي ﷺ باشر القسمة في المغنم والموارث، وجرى التوارث بها من غير تكبير؛ قلت: أما قسمة المغنم، وأما قسمة الموارث، فهذا ما أخرج البخاري^(١) عن هذيل بن شرحبيل، قال: سئل أبو موسى الأشعري عن ابنة، وابنة ابن، وأخت، فقال: لبنت النصف، وللاخت النصف، وأخت ابن مسعود، فسئل ابن مسعود، وأخبر بقول أبي موسى، فقال: (لقد ضلكت إذاً، وما أنا من المهتدين)، أفضى فيها بما قضى النبي ﷺ: للابنة النصف، ولبنت الابن السنس، فكلتة الثلثين، وما بقي فلاخت، فأوتينا أبا موسى، فأخبرناه بقول ابن مسعود، فقال: لا تسألوني مادام هذا الخبر فيكم، انتهى.

حديث آخر: أخرجه أبو داود، والترمذي، وابن ماجه^(٢) عن عبد الله بن محمد بن فضيل عن جابر بن عبد الله أن امرأة سعد بن الربيع، قالت: يا رسول الله إن سعداً هلك، وترك ابنتين،

(١) عند البخاري في "الفرائض" - باب ميراث ابنة ابن مع ابنة، ص ٩٩٧ - ج ٢

(٢) عند الترمذي في "الفرائض" - باب ما جاء في ميراث البنات، ص ٣١ - ج ٢، وعند أبي داود في "الفرائض"

- باب ما جاء في ميراث الصلب، ص ٢٤ - ج ٢، وعند ابن ماجه في "الفرائض" - باب فرائض الصلب، ص ١٩٩ - ج ١

و"المستدرک" في "الفرائض"، ص ٣٣٣ - ج ٤

حدیث آخر : أخرجه النسائي عن عبد الله بن شداد عن ابنة حمزة ، قالت : مات مولی لی ، وترك ابنة ، قسم رسول الله ﷺ ماله بينی وبين ابنته ، فجعل لی النصف ، ولها النصف ، انتهى . وفيه كلام ، تقدم فی " الولاء " .

الحديث الأول: روى أن النبي ﷺ عامل أهل خيبر على نصف ما يخرج من ثمر ، أو زرع ؛ قلت : أخرجه الجماعة - إلا النسائي - عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ عامل أهل خيبر يشطر ما يخرج منها من ثمر ، أو زرع ، وفي لفظ : لما فتح خيبر سأل اليهود رسول الله ﷺ أن يقرم فيها على أن يعملوا على نصف ما يخرج منها من الثمر والزرع ، فقال رسول الله ﷺ : نفرمكم فيها على ذلك ما شئنا ، واقتص الحديث ، ذكره البخاري في مواضع من " كتابه " (١) ومسلم ، وأبو داود في " البيوع " ، والترمذي ، وابن ماجه في " الأحكام " ، وفي لفظ (٢) أن رسول الله ﷺ لما ظهر على خيبر أراد إخراج اليهود منها ، فسألت اليهود رسول الله ﷺ أن يقرم بها على أن يكفوه عملها ، ولم نصف الثمر ، قال عليه السلام : نفرمكم بها على ذلك ما شئنا ، فقروا بها حق أجلام عمر إلى ثيابه وأربعه ، انتهى . وأخرج البخاري في " كتاب الشروط " (٣) عن أبي هريرة ،

(٢) هذا القبط عند مسلم في «الزراعة»، ج ١٥ - ج ٢، وعند البخاري في: ج ٣١٥ - ج ١
 (٣) «باب الشروط في المأمة»، ج ٣٧٦ - ج ١، قلت: وعند في - الحث والحرارة - أبناً «باب إذا قال:
 أكنى مؤنة للخل»، ج ٣١٢ - ج ١، وفي «المناقب» - باب إطاء النبي صل الله عليه وسلم بين المهاجرين والأنصار،
 ج ٥٣٤ - ج ١، قوله: قال: فتكفوتنا، ليس في «الشروط» و«الزراعة»، بل في «المناقب»،

قال : قالت الانتصار للنبي ﷺ : أقسم بيتا وبين إخواننا النخل ، قال : لا ، قال . فكفونا المؤنة ، ونشرككم في الثمرة ، قالوا : سمعنا وأطعنا ، انتهى .

الحديث الثاني : روى أنه عليه السلام نهى عن المخابرة ؛ قلت : روى من حديث جابر ؛ ومن حديث رافع بن خديج .

فحديث جابر : أخرجه مسلم ^(١) عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله ، قال : نهى رسول الله ﷺ عن المخابرة ، والمحاقلة ، والمزابنة ، قال عطاء : فسرها لنا جابر ، قال : أما المخابرة : فالأرض البيضاء يذهبها الرجل إلى الرجل ، فينفق فيها ، ثم يأخذ من الثمر ، والمحاقلة : بيع الزرع القائم بالحب ، كيلا ؛ والمزابنة : بيع الرطب في النخل بالتمر ، كيلا ، مختصر .

وحديث رافع : أخرجه مسلم أيضاً ^(٢) عن ابن عمر ، قال : كنا نخابر ، ولا نرى بذلك بأساً ، حتى زعم رافع بن خديج أن رسول الله ﷺ نهى عنه ، فتركناه ، انتهى . قال ابن الجوزي في "التحقيق" : والجواب عن هذين الحديثين من ثلاثة أوجه :

الأول : أنه إنما نهى عنه لأجل خصومات وقعت بينهم ، بدليل ما أخرجه البخاري ، ومسلم ^(٣) عن نافع عن ابن عمر أنه كان يكرى مزارعه على عهد رسول الله ﷺ ، وأبي بكر ، وعمر ، وصداً من إمارة معاوية ، ثم حدث عن رافع بن خديج أنه عليه السلام نهى عن كراء المزارع ، فذهب ابن عمر إلى رافع ، فذهب معه ، فسأله ، فقال : نهى عليه السلام عن كراء المزارع ، فقال ابن عمر : قد علمت أنا كنا نكرى مزارعنا على عهد رسول الله ﷺ بما على الأربلاء ، وبشيء من الثبن ، انتهى . وأخرجنا أيضاً عن حنظلة بن قيس سمع رافع بن خديج ، قال : كنا أكثر أهل المدينة مردداً ، كنا نكرى الأرض بالتاحية منها مسمى لسيد الأرض ، فربما يصاب ذلك ، وتسلم الأرض ، وربما يسلم ذلك ، وتصاب الأرض ، فتهبنا ، وأما الذهب والورق فلم يكن يومئذ ، انتهى . وأخرج أبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه ^(٤) عن عبد الرحمن بن إصحاق عن أبي عبيدة بن محمد بن عمار عن الوليد بن أبي الوليد عن عروة بن الزبير ، قال : قال زيد بن ثابت : يغفر الله لرافع بن خديج

(١) عند مسلم في "اليبوع" - باب التني من الحاقلة والمزابنة ، ص ١١ - ج ٢

(٢) عند مسلم في "اليبوع" - باب كراء الأرض ، ص ١٢ - ج ٢ (٣) عند مسلم "باب كراء الأرض" ،

ص ١٢ - ج ٢ ، وعند البخاري في "الحديث" ، والمزارعة - باب ما كان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يواسي بعضهم

بعضاً في الزرعة والتمر ، ص ٣١٥ - ج ١ ، واللفظ البخاري (٤) عند أبي داود في "اليبوع" - باب في المزارعة

ص ١٢٥ - ج ٢ ، وعند ابن ماجه في "الأحكام" - باب ما يكره من المزارعة ، ص ١٦٩ ، وعند النسائي في

"المزارعة" ، ص ١٥٦ - ج ٢

أنا والله أعلم بالحديث منه ، إنما أتى رجلان قد اقتتلا ، فقال عليه السلام : إن كان هذا شأنكم فلا تكروا المزارع ، فسمع رافع قوله : لا تكروا المزارع ، انتهى . وهذا حديث حسن .
الثاني : أنهم كانوا يكرون بما يخرج على الأربعاء ، وهو جوانب الأنهار ، وما على الماذنات وذلك يفسد العقد .

الثالث : أنه محمول على التنزيه ولهذا قال ﷺ : لأن يمنح أحدكم أخاه أرضه خير له من أن يأخذ عليها أجراً معلوماً ، انتهى كلامه . وفي " الصحيحين " أحاديث أخرى في النهي عن المزارعة في - مسلم - عن ثابت بن الضحاك ، أن رسول الله ﷺ نهى عن المزارعة ، وأمرنا بالمواجرة ، وقال : لا بأس بها ، انتهى .

كتاب المساقاة

حديث : " معاملة أهل خير " تقدم .

كتاب الذبائح

الحديث الأول : قال عليه السلام : " ذكاة الأرض يسها ، " تقدم في " الأنعام " .
الحديث الثاني : قال عليه السلام : " سنوا بهم سنة أهل الكتاب ، غير ناكح نسائهم ، ولا آكل ذبائحهم " ؛ قلت : غريب بهذا اللفظ ؛ وأخرج عبد الرزاق ، وابن أبي شيبة في " مصنفهما " عن قيس بن مسلم عن الحسن بن محمد بن علي أن النبي ﷺ كتب إلى مجوس هجر يعرض عليهم الإسلام ، فن أسلم قبل منه ، ومن لم يسلم ضربت عليه الجزية ، غير ناكح نسائهم ، ولا آكل ذبائحهم ، انتهى . قال ابن القطان في " كتابه " : هذا مرسل ، ومع إرساله فقيه قيس بن مسلم ، وهو ابن الربيع ، وقد اختلف فيه ، وهو ممن ساء حفظه بالقضاء ، كشريك ، وابن أبي ليلى ، انتهى . وروى ابن سعد في " الطبقات " (١) أخبرنا محمد بن عمر الواقدي حدثني عبد الحكم بن عبد الله بن أبي فروة عن عبد الله بن عمرو بن سعيد بن العاص ، أن رسول الله ﷺ كتب إلى مجوس هجر

(١) عند ابن سعد في ذكر بثة رسول الله صلى الله عليه وسلم بكتبه : ص ١٩ - ح ١ - القسم الثاني ، من الجزء الأول - ولكن بتغير الاستاد الذي لا يخرج ، والله أعلم

يعرض عليهم الإسلام ، فان أبوا عرض عليهم الجزية ، بأن لا تتكح نساءهم ، ولا توكل ذبايحهم ، وفيه قصة ؛ والواقدي متكلم فيه .

قوله : وإنما الخلاف في متروك التسمية حامداً ، فنذهب ابن عمر ، أنه يحرم ، ومنه ذهب ابن عباس ، وعلى أنه يحل ؛ قلت : ذكر أبو بكر الرازي في "كتاب أحكام القرآن" أن قصاباً ذبح شاة ، ونسى أن يذكر اسم الله عليها ، فأمر ابن عمر غلاماً له أن يقوم عنده ، فإذا جاء إنسان يشتري ، يقول له : إن ابن عمر يقول لك : إن هذه شاة ، لم تذك ، فلا تشتري منها شيئاً ، وذكر عن علي ، وابن عباس ، ومجاهد ، وعطاء ، وابن المسيب ، والزهري ، وطائوس ، وقالوا : لا بأس بأكل ما نسي أن يسمي عليه عند الذبح ، وقالوا : إنما هي على الملة ، انتهى . وفي "الموطأ" ^(١) مالك عن يحيى ابن سعيد أن عبد الله بن عباس سئل عن الذي ينسى أن يسمي الله تعالى على ذبيحته ، فقال : يسمي الله ويأكل ، ولا بأس ، انتهى .

الحديث الثالث : قال عليه السلام : «المسلم يذبح على اسم الله تعالى ، سمي أو لم يسم ؛ قلت : غريب بهذا اللفظ ، وفي معناه أحاديث : منها ما أخرجه الدارقطني ^(٢) ، ثم البيهقي عن محمد ابن يزيد بن سنان عن معقل بن عبيد الله الجعفي عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس ، أن النبي ﷺ قال : المسلم يكفيه اسمه ، فان نسي أن يسمي حين يذبح فليسم ، وليذكر اسم الله ، ثم ليأكل ، انتهى . قال ابن القطان في "كتابه" : ليس في هذا الإسناد من يتكلم فيه غير محمد بن يزيد ابن سنان ، وكان صدوقاً صالحاً ، لكنه كان شديد العقلة ، انتهى . وقال غيره : معقل بن عبيد الله - وإن كان من رجال مسلم - لكنه أخطأ في رفع هذا الحديث ، وقد رواه سعيد بن منصور ^(٣) ، وعبد الله بن الزبير الحميدي عن سفيان بن عيينة ^(٤) عن عمرو بن أبي الشعثاء عن عكرمة عن ابن عباس .

قوله : ذكره البيهقي ، وغيره ، فرادا في إسناده أبا الشعثاء ، ووفقاً ، والله أعلم . وقال ابن الجزري في "التحقيق" : معقل هذا مجهول ، ولحقه صاحب "التتبع" ، فقال : بل هو مشهور ، وهو ابن عبيد الله الجعفي ، أخرج له مسلم في "صحيفة" ، واختلف قول ابن معين فيه ، فرة وثقه ،

(١) قلت : لم أجد هذه الرواية في نسخة يحيى ، والله أعلم (٢) عند الدارقطني في "الصعيد والقبائح" ، ص ٥٤٩ - ج ٢ (٣) وعند الدارقطني في "الصعيد" ، ص ٥٤٩ - ج ٢ عن محمد بن بكر بن خالد عن سليمان ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء عن عكرمة - عن ابن عباس ، قال : إذا ذبح المسلم ، فلم يذكر اسم الله ، فليأكل ، فان المسلم فيه اسماً من أسماء الله ، انتهى . (٤) قلت : الصواب - عن سفيان بن عيينة عن عمرو ابن دينار عن عمرو بن أبي الشعثاء - كما هو الظاهر من السياق ، والباقي ، والله أعلم

ومرة ضعفه، وقد ذكره ابن الجوزي في "الضعفاء" فقال: معقل بن عبيد الله الجوزي يروى عن عمرو بن دينار، قال يحيى: ضعيف، لم يرد على هذا، ومحمد بن يزيد بن سنان الجوزي هو ابن أبي فروة الزهراوي، قال أبو داود: ليس بشيء، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال الدارقطني: ضعيف، وذكره ابن حبان في الثقات، والصحيح أن هذا الحديث موقوف على ابن عباس، هكذا رواه سفيان عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس، انتهى كلامه. قلت: أخرجه كذلك عبد الرزاق في "مصنفه" - في الحج - حدثنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء حدثنا عيينة - يعني عكرمة - عن ابن عباس، قال: إن في المسلم اسم الله، فإن ذبح ونسي أن يذكر اسم الله، فليأكل، وإن ذبح الجوسي، وذكر اسم الله، فلا تأكل، انتهى.

حديث آخر: أخرجه الدارقطني أيضاً^(١) عن مروان بن سالم عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة. قال: سألت رجلاً من النبي ﷺ: الرجل منا يذبح ويضيء أن يسمى الله، قال: اسم الله على كل مسلم، وفي لفظ: على فم كل مسلم، انتهى. قال الدارقطني: ومروان بن سالم ضعيف، وأعله ابن القطان أيضاً به، وقال: هو مروان بن سالم الغفاري، وهو ضعيف، وليس بمروان بن سالم المكي، انتهى. ورواه ابن عدي في "الكامل"، وأسنده تضعيفه عن أحمد، والنسائي، ووافقه، وقال: عامة ما يرويه لا يتابعه الثقات عليه، انتهى.

حديث آخر: مرسل، رواه أبو داود في "المراسيل" فقال: حدثنا مسدد ثنا عبد الله بن داود عن ثور بن يزيد عن الصلت عن النبي ﷺ: قال: ذبيحة المسلم حلال ذكر اسم الله أو لم يذكر، انتهى. قال ابن القطان: وفيه مع الإرسال أن الصلت السدوسي لا يعرف له حال، ولا يعرف بغير هذا، ولا يروى عنه غير ثور بن يزيد، انتهى. ولم يعلمه ابن الجوزي في "التحقيق" - وتبعه صاحب "التفحيح" - إلا بالإرسال، واستدل ابن الجوزي في "التحقيق" "الحنفية" أيضاً بحديث أخرجه البخاري^(٢) عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، أن قوماً قالوا للنبي ﷺ: إن قوماً يأتوننا باللحم، لاندري أذكروا اسم الله عليه، أم لا، فقال: سموا أتم عليه وكلوا، قالت:

(١) عند الدارقطني في "الصيد"، ص ٥٤٩. وقال الهيثمي في "معجم الزوايد"، ص ٣٠ - ج ٤: رواه الطبراني في "الأوسط"، وفيه مروان بن سالم الغفاري، وهو متروك، انتهى. (٢) وفي "معجم الزوايد"، ص ٣٠ - ج ٤: عن ساذ بن جبيل، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من أكل أو شرب أو رمي سبداً، قلبي أن يذكر اسم الله، فليأكل منه ما لم يدع البسطة متسداً، رواه الطبراني في "الكبير"، وفيه عتبة بن السكن، وهو متروك، انتهى. (٣) عند البخاري في "القبائح والصيد" - باب ذبيحة الأعراب، ص ٨٢٨ - ج ٢: وهذا الدارقطني فيه: ص ٥٤٩، وعند ابن ماجه في "القبائح"،

وكانوا حديثي عهد بكفر، انتهى. ثم قال: والظاهر أنهم كانوا يسمون، انتهى كلامه.

الحديث الرابع: حديث عدى بن حاتم: فإنك إنما سميت على كلبك، ولم تسم على كلب غيرك؛ قلت: أخرجه الأئمة الستة في "كتبهم" ^(١) عن عدى بن حاتم، قلت: يا رسول الله إني أرسل كلبى، وأسمى، فقال: إذا أرسلت كلبك، وسميت، فأخذ، فقتل، فكل، فإن أكل منه، فلا تأكل، فإنما أمسك على نفسه، قلت: إني أرسل كلبى فأجد معه كلباً آخر، لا أدري أيهما أخذه، فقال: لا تأكل فإنك إنما سميت على كلبك، ولم تسم على كلب آخر، انتهى. وسيأتى في "الصيد".

الحديث الخامس: روى عن النبي ﷺ، أنه قال بعد الذبح: اللهم تقبل هذه، عن أمى ممن شهد لك بالرحمانية، ولى بالبلاغ؛ قلت: أخرجه مسلم في "الضحايا" ^(٢) عن يزيد بن قسيط عن عروة بن الزبير عن عائشة أن رسول الله ﷺ أمر بكبش أقرن يعلأ في سواد، ويبرك في سواد، وينظر في سواد، فأق به ليضحي به، فقال لها: يا عائشة هلى المذبة، ثم قال: استجديها بحجر، ففعلت، فأخذها وأخذ الكبش، فأضجعه، ثم ذبحه، ثم قال: بسم الله، اللهم تقبل من محمد، وآل محمد، ومن أمة محمد، ثم طمى به، انتهى. وهو عند أبي داود بالواو، وقال: فأضجعه وذبحه، وقال: بسم الله، وليس فيه مقصود المصنف.

حديث آخر: أخرجه الحاكم في "المستدرک" ^(٣) عن أبي رافع أن رسول الله ﷺ كان إذا ضحى اشترى كبشين. أملحين، أقرنين، فإذا خطب وصل، ذبح أحد الكبشين بنفسه بالمذبة، ثم يقول: اللهم هذا عن أمى جميعاً، من شهد لك بالتوحيد، وشهد لي بالبلاغ، ثم أتى بالآخر، فذبحه، وقال: اللهم هذا عن محمد، وآل محمد، ثم يطعمهما المساكين، ويأكل هو وأهله منهما، فكنتا ستين قد كفانا الله الفرم، والمؤنة، ليس أحد من بنى هاشم يضحى، وقال: حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، انتهى.

قوله: عن ابن مسعود أنه قال: جردوا التسمية؛ قلت: غريب.

قوله: وما تداوله الألسن عند الذبح، وهو قوله: بسم الله، والله أكبر، منقول عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ طَيِّبًا صَوَافٍ﴾؛ قلت: رواه الحاكم في

(١) عند البخارى في "الذبايح والصيد" باب إذا وجد مع الصيد كلباً آخر،، ص ٨٢٤ - ج ٢، وعند مسلم ل الصيد والذبايح - باب الصيد بالكلاب الملهة،، ص ١٤٦ - ج ٢ (٢) باب استجاب استعصان الضعفة وذبحها مباشرة بلا توكيل،، ص ١٥٠ - ج ٢، وعند أبي داود في "الضحايا" - باب ما يستحب من الضحايا،، ص ٣٠ - ج ٢ (٣) في "المستدرک" - حميد سورة الحج،، ص ٣٩١ - ج ٢، بلا إسناد

"المستترك- في الذبايح" (١) من حديث شعبة عن سليمان عن أبي ظبيان عن ابن عباس في قوله تعالى : (فاذكروا اسم الله عليها صواف) ، قال : قياما على ثلاثة قوائم معقولة ، يقول : بسم الله ، والله أكبر ، اللهم منك وإليك ، انتهى . وقال : حديث صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، انتهى . وعنده فيه رواية أخرى ، أخرجه في "التفسير" عن جرير عن الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس في قوله : (فاذكروا اسم الله عليها صواف) ، قال : إذا أردت أن تنحر البدنة ، فأقها ، ثم قل : الله أكبر ، الله أكبر ، منك ولك ، ثم سم ، ثم انحرها ، وقال : صحيح على شرط الشيخين أيضاً ، ولقد حذر المصنف على نفسه ، فقيه حديث مرغوع ، أخرجه الأئمة الستة في "كتبهم" (٢) - في الضحايا - عن قتادة عن أنس أن النبي ﷺ كان يضحى بكبشين أملحين أقرنين ، يذبحهما يده ، ويسمى ، ويكبر ، ويضع رجله على صفاحهما ؛ وفي لفظ لمسلم ، والبخاري (٣) . ويقول : بسم الله ، والله أكبر ، انتهى . إلا أن يكون أراد الاستدلال بالقرآن مفسراً بقول صحابي ، فيكون حسناً ، والله أعلم .

الحديث السادس : قال عليه السلام : « الزكاة ما بين البة واللحين » ؛ قلت : غريب بهذا اللفظ ؛ وأخرج الدارقطني في "سننه" (٤) عن سعيد بن سلام الطار ثنا عبد الله بن بديل الخزاعي عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ، قال : بعث رسول الله ﷺ بديل ابن ورقاء الخزاعي على جبل أورو ، يصيح في الجبل مني : ألا إن الذكاة في الحلق والبة ، انتهى . قال في "التفقيح" : هذا إسناد ضعيف بكرة ، وسعيد بن سلام أجمع الأئمة على ترك الاحتجاج به ، وكتبه ابن نمير ، وقال البخاري : يذكر بوضع الحديث ، وقال الدارقطني : يحدث بالأباطيل ، متروك ، انتهى . وأخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" موقوفاً على ابن عباس ، وعلى عمر : الذكاة في الحلق والبة ، انتهى .

الحديث السابع : قال عليه السلام : « أفر الأوداج بما شئت » ؛ قلت : غريب ، لم يحسن شيخنا علاء الدين مقلداً لغيره إذ استشهد له بحديث أخرجه أبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه (٥)

(١) في أول "الذبايح" ، ص ٢٣٣ - ج ٤ ، وفي "تفسير سورة الحج" ، عن جرير عن الأعمش ، ومنصور عن أبي ظبيان به : ص ٣٨٩ - ج ٢ (٢) عند البخاري في "الضحايا" - باب التكبير عند الذبح ، ص ٨٣٥ - ج ٢ ، وعند مسلم في "الأضاحي" ، ص ١٥٦ - ج ٢ (٣) قلت : لم أجد في لفظ البخاري : ويقول بسم الله ، والله أكبر ، وقال الحافظ في "التهذيب" ، ص ٥٤٤ ، وفي هذا الحديث ، ألا ولا تمجلوا للنفس أن يزهد ، وألم من ألم أكل وشرب ومجال ، انتهى (٤) عند أبي داود في "الضحايا" - باب الذبحة بالمرءة ، ص ٣٤ - ج ٢ ، وعند ابن ماجه في "الذبايح" - باب ما يذبح به ، وعند النسائي في "الضحايا" - باب لإحالة الذبح بالودع ، ص ٢٠٥ - ج ٢

عن علي بن حاتم ، قلت : يا رسول الله أرايت أحدا يصيب صيدا ، وليس معه سكين ، أيدبح بالرموة ، وشقة العصا ؟ فقال : أمرد الدم بما شئت ، واذكر اسم الله ، انتهى . فان مقصود المصنف من هذا الحديث الاستدلال على قطع العروق الأربعة ، أو الثلاثة ، قال : لأن الأوداج جمع ، وأقله ثلاث ، وإنما استدلل على إراقة الدم بتغير السكين بالحديث الذي بعد هذا الحديث ، وروى ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا أبو خالد الأحمر عن ابن جريج عن حماد بن عمار عن رافع بن خديج ، قال : سألت رسول الله ﷺ عن الذبح بالبطيخة ، فقال : كل ما أفرى الأوداج ، إلا سناً أو ظفراً ، انتهى . وأخرجه الطبراني في "معجمه" ^(١) عن عبيد الله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة ، قال : قال رسول الله ﷺ : كل ما أفرى الأوداج مالم يكن قرص سن ، أو جز ظفر ، وفيه قصة . الحديث الثامن : قال عليه السلام : كل ما أنهر الدم ، وأفرى الأوداج ، ما خلا الظفر ، والسن ، فانها مدى الحبشة ، قلت : هو مطلق من حديثين ، فروى الأئمة الستة ^(٢) من حديث رافع بن خديج ، قال : كنا مع النبي ﷺ في سفر ، فقلت : يا رسول الله إنا نكون في "المنزى" فلا تكون معنا مدى ، فقال : ما أنهر الدم ، وذكر اسم الله عليه ، فكلوا ، مالم يكن سناً أو ظفراً ، وسأحدثكم عن ذلك ، أما السن فعظم ، وأما الظفر فندى الحبشة ، انتهى . أخرجه مختصراً ، ومطولاً . الثاني : رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا أبو خالد الأحمر عن ابن جريج ، عن حماد بن عمار عن رافع بن خديج ، قال : سألت رسول الله ﷺ عن الذبح بالبطيخة ، فقال : كل ما أفرى الأوداج إلا سناً أو ظفراً ، انتهى . وقد تقدم في السابغ ، قال ابن القطان في "كتابه" بعد أن ذكره باللفظ الأول من جهة مسلم : هذا حديث يرويه مسلم من حديث سفيان الثوري عن أبيه سعيد بن مسروق عن عباية ابن رفاعة بن رافع بن خديج عن جده رافع بن خديج ، قال : كنا ، الحديث ، قال : وهكذا رواه عمر ابن سعيد أخو سفيان الثوري . قال : والشك فيه في شيئين : في اتصاله ، وفي قوله : أما السن فعظم ، هل هو من كلام النبي ﷺ ، أو لا ؟ فقد رواه أبو داود ^(٣) عن أبي الأحوص عن سعيد بن مسروق ، والد سفيان الثوري ، عن عباية بن رفاعة بن رافع عن أبيه عن جده رافع بن خديج ، قال : أتيت النبي ﷺ فقلت له : يا رسول الله إنا نلقى العدو غداً ، وليس عندنا مدى ، أفذبح بالرموة ، وشقة العصا ؟ فقال عليه السلام : ما أنهر الدم ، وذكر اسم الله عليه ، فكلوه ، مالم يكن سناً ، أو ظفراً ،

(١) قال الميثقي في "معجم الزوائد" ، ص ٣٤ - ج ٤ : رواه الطبراني في "الكبير" ، وفيه طي بن يزيد ، وهو ضيف ، وقد وثق ، ولفظه : هل أفرى الأوداج ؟ قال : نعم ، قال : كل ما أفرى الأوداج مالم يكن مرمى سن أو حد ظفر ، انتهى . (٢) حذ الطبراني في مواضع منها في "أواخر الدلائل" ، ص ٨٣٢ - ج ٢ ، وعند مسلم في "الصعيد والقبائح" ، ص ١٥٦ - ج ٢ (٣) حذ أبي داود في "الغنيمة" باب الذبيحة بالرموة ، ص ٣٤ - ج ٢ عن سعيد بن مسروق عن عباية بن رفاعة عن أبيه عن جده ، وليس في نسخة أبي داود المطبوعة : قال رافع ، اهـ .

قال رافع : وسأحدثكم عن ذلك ، أما السن فظم ، وأما الظفر فعدى الحبشة ، قال : فهذا كما ترى ، فيه زيادة رفاة بين عباية وجده رافع ، وفيه إثبات قوله : أما السن من كلام رافع ، وليس في حديث مسلم من رواية الثوري ، وأخيه عن أبيهما ذكر لسماع عباية من جده رافع ، إنما جاء به منعناً ، فبين أبو الأحوص أن بينهما واحداً ، وإن كان الترمذى قد قال : إن عباية سمع من جده رافع ، ولكن ليس في ذلك أنه سمع منه هذا الحديث ، ولم يكن أيضاً في حديث مسلم أن قوله : أما السن من كلام النبي ﷺ نصاً ، فبينه أبو الأحوص من قول رافع ، لأنه محتمل ، قال : وليس لأحد أن يقول : أخطأ أبو الأحوص ، إلا كان الآخر أن يقول : أخطأ من خالفه ، لأنه همة انتهى .

الحديث التاسع : قال عليه السلام : أنهر الدم بما شئت ، وروى : أفر الأوداج بما شئت ؛ قلت : أخرجه أبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه عن سماك بن حرب عن مري بن قطرى عن عدى ابن حاتم ؛ قلت : يارسل الله أرايت أحدنا أصاب صيداً ، وليس معه سكين ، أنذبح بالرموة ، وشقة العصا ؟ فقال : أمرد الدم بما شئت ، واذكر اسم الله ، انتهى . وفي لفظ النسائي : أنهر ، وكذلك أحمد في "مسنده" قال الخطابي : وروى : أمرد ، قال : والصواب أمر - ساكن الميم ، خفيف الراء - أى أسله ، انتهى . قلت : وبهذا اللفظ رواه ابن حبان في "مصححه" في النوع الخامس والستين ، من القسم الثالث ؛ والحاكم في "المستدرک" ، وقال : صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه ، قال السهيلي في "الروض الأثف" : أمر الدم - بكسر الميم - أى أسله ، يقال : دم مائر : أى سائل ، قال : هكنا رواه النقاش ، وفسره ، ورواه أبو عبيد^(١) - يسكون الميم - جعله من مريت الضرع ، والأول أشبه بالمعنى ، انتهى . وجمع الطبراني في "معجمه" بين الروايات الثلاثة ، وفيه رواية رابعة عند النسائي في "سننه الكبرى" أهرق .

الحديث العاشر : قال عليه السلام : إن الله كتب الإحسان على كل شيء ، فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة ، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة ، وليحد أحدكم شفرته ، وليرح ذبخته ، ؛ قلت : أخرجه الجماعة^(٢) - إلا البخارى - عن شراحيل بن آدة عن شداد بن أوس عن النبي

(١) قلت : قال ابن الأثير في "التبایه" في مادة : ليم مع الراء ، ص ٩٧ - ج ٤ : وفيه : أسرفهم بما شئت ، أى استخرجوه وأجره بما شئت ، يريد الذبح ، وهو من مري الضرع بمريه ، وروى أمر الدم ، من مار يمور ، إذا جرى ، وأما وهبه ، قال الخطابي : أصحاب الحديث يروونه متدد الراء ، وهو غلط ، وقد جاء في "مسند أبي داود" ، والنسائي : أمر برأين مطهرين ، ومثله أجل الدم يمر ، أى يذهب ، فقل هذا من رواه متدد الراء يكون قد أدهم ، وليس بخلط ، انتهى . (٢) عند مسلم في "الذبايح" - باب الأمر بإحسان الذبح ، ص ١٥٢ - ج ٢ ، وعند أبي داود في "الذبايح" ، ص ٣٣ - ج ٢ ، وعند النسائي في "الذبايح" - باب الأمر بإحسان الشفرة ، ص ٢٠٦ - ج ٢ ، وعند الترمذى في "المصنف" - باب ما جاء في النهي عن الخطة ، ص ١٨١ - ج ١ ، وعند ابن ماجه في "الذبايح" - باب إذا ذبحتم فأحسنوا الذبح ، ص ٢٣٦ - ج ٢

ﷺ، قال: إن الله كتب الإحسان على كل شيء، فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة، وليحد أحكم شفرته، وليرح ذبيحته، انتهى. أخرجه في "الذبايح" - إلا الترمذي - فإنه أخرجه في "القصاص".

الحديث الحادى عشر: روى أن النبي ﷺ رأى رجلاً أضجع شاة، وهو يحد شفرته، فقال: ولقد أردت أن تيمتها موتاً، فلا حدثتها قبل أن تضجها ١٤؛ قلت: أخرجه الحاكم في "المستدرك" (١) في الضحايا عن حماد بن زيد عن عاصم عن عكرمة عن ابن عباس، أن رجلاً أضجع شاة يريد أن يذبحها، وهو يحد شفرته، فقال له النبي ﷺ: أتريد أن تيمتها موتاً! فلا حدثت شفرتك قبل أن تضجها ١٤، انتهى. وقال: حديث صحيح على شرط البخاري، ولم يخرجاه، وأعادته في "الذبايح"، وقال: على شرط الشيخين؛ ورواه الطبراني في "معجمه" (٢) عن عبد الرحمن ابن سليمان عن عاصم الأحول به، ورواه عبد الرزاق في "مصنفه" - في الحج - حدثنا معمر عن عاصم عن عكرمة أن النبي ﷺ رأى رجلاً أضجع شاة، الحديث مرسل.

حديث آخر: أخرجه ابن ماجه في "سننه" (٣) عن ابن لمية عن قره بن حيوئيل عن الزهري عن سالم عن ابن عمر، قال: أمر رسول الله ﷺ أن تحد الشفار، وأن توارى عن البهائم، وقال: إذا ذبح أحدكم فليجهز، انتهى. ورواه أحمد في "مسنده" عن ابن لمية عن عقيل عن الزهري به، وكذلك رواه الدارقطني في "سننه"، والطبراني في "معجمه"، وابن عدى في "الكامل"، وأعله باب لمية، ومن جهة الدارقطني، ذكره عبد الحق في "أحكامه"، وقال: الصحيح في هذا عن الزهري مرسل، والذي أسنده لا يحتاج به، انتهى. وفي "الموطأ" مالك عن هشام عن عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب أن رجلاً أحد شفرة، وقد أخذ شاة لينجها، فضربه عمر بن الخطاب بالدرّة، وقال: أتعذب الروح! فلا فلت هذا قبل أن تأخذها؟، انتهى.

الحديث الثانى عشر: روى أنه عليه السلام نهى أن تمنع الشاة إذا ذبحت، وفسره

المصنف أن يبلغ بالسكين النخاع؛ قلت: غريب، ويمتنع ما رواه الطبراني في "معجمه" حدثنا أبو خليفة الفضل بن الحباب ثنا أبو الوليد الطيالسي ثنا عبد الحميد بن بهرام عن شهر بن حوشب عن ابن عباس أن النبي ﷺ نهى عن الذبيحة أن تفرس، انتهى. ورواه ابن عدى في "الكامل"،

(١) في "المستدرك" - في الضحايا، ص ١٣١ - ج ٤، وروى أوائل الذبايح، ص ٢٣٣ - ج ٤

(٢) قال الهيثمي في "معجم الزوائد" - في باب إحداث الشفرة، ص ٣٢ - ج ٤، رواه الطبراني في "الكبير" - والوسط، ورجال رجال الصحيح، انتهى (٣) هذا ابن ماجه في "الذبايح"، ص ٢٣٦ - ج ٢

وأعله بشهر ، وقال : إنه من لا يحتج بحديثه ، ولا تدن به ، انتهى . قال إبراهيم الحربي في " غريب الحديث (١) " : القرمس أن يذبح الشاة فتنتع ، انتهى .

الحديث الثالث عشر : حديث - انتهى عن تعذيب الحيوان - تقدم في " النفقات " .
قوله : والمستحب في الإبل النحر ، وفي البقر والغنم الذبح ، وذلك لمواظفة السنة المتوارثة ، ويكره العكس لمخالفة السنة ؛ قلت : تقدم ذلك في " الحج " .

الحديث الرابع عشر : قال عليه السلام : « ذكاة الجنين ذكاة أمه » ؛ قلت : روى من حديث الحنظلي ، ومن حديث جابر ؛ ومن حديث أبي هريرة ؛ ومن حديث ابن عمر ؛ ومن حديث أبي أيوب ؛ ومن حديث ابن مسعود ؛ ومن حديث ابن عباس ؛ ومن حديث كعب بن مالك ؛ ومن حديث أبي البرداء ، وأبي أمامة ؛ ومن حديث علي .

فحديث الحنظلي : أخرجه أبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه (٢) عن مجاهد عن أبي الوداك عن الحنظلي أن النبي ﷺ قال : « ذكاة الجنين ذكاة أمه » ، انتهى . قال الترمذي : حديث حسن ، وهذا لفظه ، ولفظ أبي داود ، قال : قلنا : يا رسول الله ، تضر الناقة ، وتذبح البقرة ، أو الشاة ، في بطنها الجنين ، أنفقيه أم ناكل ؟ قال : كلوه إن شئتم ، فإن ذكاته ذكاة أمه . انتهى . ورواه ابن حبان في " صحيحه " . وأحمد في " مسنده " في النوع الثالث والأربعين ، من القسم الثالث عن يونس بن أبي إسحاق عن ابن أبي الوداك به ، ورواه الدارقطني في " سننه " ، وزاد : أشعر ، أو لم يشعر ، وقال : الصحيح أنه موقوف ، قال المنذري : إسناده حسن ، ويونس - وإن تكلم فيه - فقد احتج به مسلم في " صحيحه " ، انتهى .

وأما حديث جابر : فأخرجه أبو داود (٣) عن عبيد الله بن أبي زياد القنداح المكي عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله عن رسول الله ﷺ . قال : ذكاة الجنين ذكاة أمه . انتهى . وعبيد الله بن أبي زياد القنداح فيه مقال ؛ ورواه أبو يعلى الموصلي في " مسنده " حدثنا عبد الأعلى ثنا حماد بن شعيب عن أبي الزبير عن جابر ، مرفوعاً نحوه .

(٣) وقال ابن الأثير في " النهاية - في مادة : قرس ، ص ٢٠٨ - ج ٣ في رواية : نسي عن القرمس في القديحة ، وهو كسر ربتها ، قيل أن مجرد ، انتهى . (٤) عند أبي داود في " الضعفاء - في باب ما جاء في ذكاة الجنين ، ص ٣٤ - ج ٢ ، وعند الترمذي في " الصيد - في باب في ذكاة الجنين ، ص ١٩١ - ج ١ ، وعند ابن ماجه في " الأديان - في باب ذكاة الجنين ذكاة أمه ، ص ٢٣٨ ، وعند الدارقطني في " الصيد والذبائح ، ص ٥٣٩ ، ولكن زيادة : أشعر ، أو لم يشعر في رواية ابن عمر فقط (٥) عند أبي داود في " الضعفاء ، ص ٣٥ - ج ٢ ، وعند الدارقطني من جابر بمجناه ، وعند الحاكم في " المستدرک ، ص ١١٤ - ج ٤

وأما حديث أبي هريرة : فأخرجه الحاكم في "المستدرک" ^(١) عن عبد الله بن سعيد المقبري عن جده عن أبي هريرة مرفوعاً نحوه ، وقال : إسناده صحيح ، وليس كما قال ، فعبد الله بن سعيد المقبري متفق على ضعفه ، وأخرجه الدارقطني عن عمر بن قيس عن عمرو بن دينار عن طلوس عن أبي هريرة ، قال عبد الحق : لا يحتاج بإسناده ، قال ابن القطان : وعلة عمر بن قيس ، وهو المعروف بسندل ، فإنه متروك .

وأما حديث ابن عمر : فأخرجه ^(٢) أيضاً عن محمد بن الحسن الواسطي عن محمد بن إسحاق عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً ، ورجاله رجال الصحيح ، وليس فيه غير ابن إسحاق ، وهو مدلس ، ولم يصرح بالسباع ، فلا يحتاج به ، ومحمد بن الحسن الواسطي ذكره ابن حبان في "الضعفاء" ، وروى له هذا الحديث ، وله طريق آخر عند الدارقطني عن عصام بن يوسف عن مبارك ابن مجاهد عن عبيد الله بن عمر عن نافع به ، قال ابن القطان : وعصام رجل لا يعرف له حال ، وقال في "التنقيح" : مبارك بن مجاهد ضعفه غير واحد .

وأما حديث أبي أيوب : فرواه الحاكم أيضاً ^(٣) عن شعبة عن ابن أبي ليلى عن أخيه عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبي أيوب مرفوعاً ^(٤) قال الحاكم : ربما توهم متوهم أن حديث أبي أيوب صحيح ، وليس كذلك ، ومن تأمل هذا الباب قضى فيه السحب أن الشيخين لم يخرجاه في "الصحيح" ، انتهى .

وأما حديث ابن مسعود : فأخرجه الدارقطني ^(٥) عن علقمة عنه ، قال : أراه رضعه ، ورجاله رجال الصحيح ، إلا أن شيخه شيخه أحمد بن الحجاج بن الصلت قال : شيخنا الذهبي في "ميزانه" : هو آفة .

(١) في "المستدرک" في الألفية ، ص ١١٤ - ج ٤ ، وهذه الدارقطني في "الفتح" ، ص ٤١ .

(٢) في "المستدرک" في الألفية ، ص ١١٤ - ج ٤ ، ولفظه : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ذكاة الجنين إذا أضر ذكاة أمه ، ولكنه يذبح حتى ينساب مائه من الدم ، انتهى . ولفظه الدارقطني ، قال في الجنين : ذكاة ذكاة أمه ، أضر أو لم يضر ، قال عبيد الله : ولكنه إذا أخرج من بطن أمه يؤسر بذبحه ، حتى يخرج الدم من جوفه ، انتهى .

(٣) في "المستدرک" في الألفية ، ص ١١٤ - ج ٤ .

(٤) قلت : سند هذا الحديث في "المستدرک" ، ص ١١٤ - ج ٤ : عن شعبة عن ابن أبي ليلى عن أخيه من عبد الرحمن بن أبي ليلى ، وقال الحافظ ابن حجر في "ذيل الكنى من التهذيب" ، ص ٣٠٨ - ج ١٢ : ابن أبي ليلى هو محمد بن عبد الرحمن ، وأخوه عيسى ، وأبو عبد الرحمن ، وابن أخيه عبد الله بن عيسى ، قالوا بطلان "المستدرک" ، من شعبة عن ابن أبي ليلى عن أخيه من عبد الرحمن ، بزيادة لفظه : عن ، بين أخيه ، وبين عبد الرحمن .

(٥) عند الدارقطني في "الفتح" ، ص ٤١ .

وأما حديث ابن عباس : فأخرجه الدارقطني أيضاً ^(١) عن موسى بن عثمان الكندي عن أبي إسحاق عن عكرمة عن ابن عباس ، وموسى هذا قال ابن القطان : هو مجهول .

وأما حديث كعب بن مالك : فأخرجه الطبراني في "معجمه" ^(٢) عن إسماعيل بن مسلم عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه كعب بن مالك ، مرفوعاً نحوه ، قال ابن حبان في "كتاب الضعفاء" : إسماعيل بن مسلم المكي أبو ربيعة ضعيف ، ضعفه ابن المبارك ، وتركه يحيى ، وعبد الرحمن بن مهدي ، روى عن الزهري عن عبد الله بن كعب بن مالك عن أبيه مرفوعاً ، فذكره . قال : وإنما هو عن الزهري ، قال : كان أصحاب رسول الله ﷺ يقولون : إذا أشعر الجنين فذكاه ذكاة أمه ، هكذا قاله ابن عينة ، وغيره من الثقات ، وليس هذا هو إسماعيل بن مسلم البصري العبدى ، صاحب المتوكل ، ذاك ثقة ، انتهى .

وأما حديث أبي أمامة ، وأبي الدرداء : فأخرجه البزار في "مسنده" ^(٣) عن بشر بن عماره عن الأحوص بن حكيم عن خالد بن معدان عن أبي الدرداء ، وأبي أمامة ، قالوا : قال رسول الله ﷺ : ذكاة الجنين ذكاة أمه ، انتهى . قال البزار : وقد روى هذا الحديث من وجوه عن أبي سعيد ، وأبي أيوب ، وغيرهما ، وأعل من رواه أبو الدرداء ، انتهى . ورواه الطبراني في "معجمه" إلا أنه قال : عن راشد بن سعد ، عوض خالد بن معدان ، وكذلك فعل ابن عدي في "الكامل" ، ولين بشر ابن عماره ، ثم قال : وهو عندى حديثه إلى الاستقامة أقرب ، ولا أعرف له حديثاً منكراً ، انتهى .
وأما حديث علي : فأخرجه الدارقطني ^(٤) عن الحارث عنه ، والحارث معروف ، وفيه أيضاً موسى بن عثمان الكندي ، قال ابن القطان : مجهول ، قال عبد الحق في "أحكامه" : هذا حديث لا يمتنع بأسانيده كلها ، وأقره ابن القطان عليه ، وقال المنذرى في "مختصره" : وقد روى هذا الحديث بعضهم لغرض له ^(٥) : "ذكاة الجنين ذكاة أمه" ، ينصب ذكاة الثانية ، لتوجب ابتداء الذكاة

(١) عنه الدارقطني في "القبائح" ، ص ٤١٠ (٢) قال الميثقي في "معجم الزوائد" ، ص ٣٥ - ج ٤ : رواه الطبراني في "الكبير" - والأوسط ، وفيه إسماعيل بن مسلم ، وهو ضعيف ، اهـ . (٣) قال الميثقي في "معجم الزوائد" ، ص ٣٥ - ج ٤ : رواه البزار ، والطبراني في "الكبير" ، وفيه بشر بن عماره ، وقد وثق ، وفيه ضعف ، انتهى . (٤) عنه الدارقطني في "القبائح" ، ص ٤١٠ (٥) قلت : كيف الغرض ، وقد صححه ابن الأثير ، ص ٥٠ - ج ٢ ، إذ قال : ذكاة الجنين ذكاة أمه ، ويرى هذا الحديث بالرفع والنصب ، فمن رفعه جهل خبر المبتدأ أى هو ذكاة الجنين ، فتكون ذكاة الأم هي ذكاة الجنين ، فلا يحتاج إلى ذبح مبتدأ ، ومن نصب كان التقدير ذكاة الجنين كذكاة أمه ، فلا حذف الجار نصب ، أو لم يحدده يذكى تذكية ، مثل ذكاة أمه ، لحذف المدروسة ، وأقام الحذف إلى مقامه ، فلا بد عنه من ذبح الجنين إذا أخرج حياً ، ومنهم من يرويه ينصب الذكابين ، أى ذكاة الجنين ذكاة أمه ، انتهى

فيه إذا خرج ، ولا يكتفى بذكاة أمه ، وليس بشيء ، وإنما هو بالرفع ، كما هو المحفوظ عن أئمة هذا الشأن ، وأبطله بعضهم بقوله : فإن ذكاته ذكاة أمه ، لأنه تعليل لا يباحثه من غير إحداث ذكاة ، وقال ابن المنذر : لم يرو عن أحد من الصحابة والتابعين ، وسائر العلماء أن الجنين لا يؤكل إلا باستئاف الذكاة فيه ، إلا ما روى عن أبي حنيفة ، ولا أحسب أصحابه ، واقفوه عليه ، انتهى .

فصل فيما يحل أكله ، وما لا يحل

الحديث الخامس عشر : روى أنه عليه السلام نهى عن أكل كل ذي غلب من الطيور ، وأكل كل ذي ناب من السباع ؛ قلت : روى من حديث ابن عباس ؛ ومن حديث خالد بن الوليد ؛ ومن حديث علي .

الحديث ابن عباس : أخرجه مسلم ^(١) في " الصيد " عن ميمون بن مهران عن ابن عباس ، قال : نهى رسول الله ﷺ عن كل ذي ناب من السبع ، وعن كل ذي غلب من الطير ، انتهى . قال ابن القطان في " كتابه " : وهذا الحديث لم يسمعه ميمون بن مهران من ابن عباس ، بل بينهما سعيد بن جبير ، هكذا رواه أبو داود في " سننه " من حديث علي بن الحكم عن ميمون بن مهران عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ، وكذلك رواه البزار في " مسنده " ، وقال : لا نعلم أحدا رواه عن ميمون عن سعيد بن جبير عن ابن عباس إلا علي بن الحكم ، وقد رواه أبو بشر ^(٢) ، والحكم عن ميمون عن ابن عباس ، ولم يذكروا سعيداً بينهما ، انتهى كلام البزار . قال ابن القطان : وذكر البخاري في " تاريخه " عن علي الأرقط ، أنه قال : أظن بين ميمون ، وابن عباس سعيد بن جبير . - يعني في هذا الحديث - قال : وعلي بن الحكم ثقة ، وثقه النسائي ، وأخرج له البخاري ، ومسلم ، انتهى كلام ابن القطان .

وحديث خالد بن الوليد : أخرجه أبو داود عنه ^(٣) مرفوعاً : وحرام عليكم الحمر الأهلية وخيلها ، وبناتها ، وكل ذي ناب من السباع ، وكل ذي غلب من الطير ، مختصر ، وسيأتي الكلام عليه قريباً .

(١) هند مسلم في " الصيد - في باب يحرم أكل كل ذي ناب ، ص ١٤٧ - ج ٢ ، وندت أبي داود في " الألطمة - في باب ما لا يؤكل من السباع ، ص ١٧٧ - ج ٢ (٢) رواية أبي بشر ، هند مسلم ، وأبو داود ، ورواية الحكم . هند مسلم قط . (٣) نندت أبي داود في " الألطمة - في باب ما لا يؤكل من السباع ، ص ١٧٧ - ج ٢

وحديث علي : في "مسند أحمد" عن عاصم بن ضمرة عنه أن النبي ﷺ نهى عن كل ذى ناب من السباع ، وكل ذى غلب من الطير ، مختصر ، وليس من رواية أحمد ^(١) ، وشطر الحديث في "الكتب الستة" ^(٢) من حديث أبي ثعلبة الخشني أن رسول الله ﷺ نهى عن كل ذى ناب من السبع ، انتهى . ورواه مسلم ^(٣) من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : كل ذى ناب من السباع فأكله حرام ، انتهى .

قوله : أما الضبع فلما ذكرنا ، يريد به حديث النهي عن كل ذى ناب من السباع ؛ قلت : وفي تحريمه أحاديث : منها ما أخرجه الترمذي ^(٤) في "كتاب الأطعمة" عن إسماعيل بن مسلم المكي عن عبد الكريم بن أبي المخارق عن حبان بن جزء عن أخيه خزيمة بن جزء قال : سألت رسول الله ﷺ عن أكل الضبع ، فقال : أو يأكل الضبع أحد فيه خير ؟ ، انتهى . قال الترمذي : هذا حديث ليس إسناده بالقوى ، ولا نعرفه إلا من حديث إسماعيل عن ابن أبي المخارق ، وقد تكلم بعضهم فيهما ، انتهى . وضعفه ابن حزم بأن إسماعيل بن مسلم ضعيف ، وابن أبي المخارق ساقط ، وحبان ابن جزء مجهول ، انتهى . وأخرجه ابن ماجه عن ابن إسحاق عن عبد الكريم بن أبي المخارق به ، فقال : ومن يأكل الضبع ؟ ، انتهى .

حديث آخر : رواه أحمد ، وإسحاق بن راهويه ، وأبو يعلى الموصلي في "مسانيدهم" حدثنا جرير عن سويل بن أبي صالح عن عبد الله بن يزيد السعدي رجل من بني سعد بن بكر ، قال : سألت سعيد بن المسيب أن ناساً من قومي يأكلون الضبع ، فقال : إن أكلها لا يجل ، وكان عنده شيخ أبيض الرأس واللحية ، فقال الشيخ : يا عبد الله ألا أخبرك بما سمعت أبا الدرداء يقول فيه ؟ قلت : نعم ، قال : سمعت أبا الدرداء يقول : نهى رسول الله ﷺ عن أكل كل ذى خبطة ونبيه وجثمته ، وكل ذى ناب من السباع ، قال سعيد : صدق ، انتهى .

أحاديث الخصوص : فيه حديث جابر أخرجه الترمذي ^(٥) في "الحج- والأطعمة" ، والنسائي

(١) قال الحافظ ابن حجر في "الدرية" ، ص ٣٢٠ : وفي الباب من علي ، عن عبد الله بن أحمد في "روايد المست" ، انتهى (٢) قال في "الدرية" ، ص ٣٢٠ : وأصل الحديث في "المنطق" ، من أبي ثعلبة ، دون ذكر الطير ، اهـ . قلت : أما عند مسلم في "الصعيد" ، ص ١٤٧ - ج ٢ ، وعند البهاري في "الصعيد" باب أكل كل ذى ناب من السباع ، ص ٨٣٠ - ج ٢ (٣) عند مسلم في "الصعيد" ١٤٧ - ج ٢ ، وعند ابن ماجه في "الأطعمة" ، وعند النسائي في "الصعيد" - باب تحريم أكل السباع ، (٤) عند الترمذي في "الأطعمة" - في باب ما جاء في أكل الصبيح ، ص ١ - ج ٢ ، وعند ابن ماجه في "الأطعمة" - في باب الضبع ، ص ٢٤٠ - ج ٢ (٥) عند الترمذي ، في "الحج" - في باب ما جاء في الصبيح يصيبها الحرم ، ص ١١٢ - ج ١ ، وفي "الأطعمة" - في باب ما جاء في أكل الضبع ، ص ١ - ج ٢ ، وعند ابن ماجه في "الأطعمة" - في باب الصبيح ، ص ٢٤٠ ، وعند النسائي في "الصعيد" ، ص ١٩٨ - ج ٢

في "الصيد - والذباح"، وابن ماجه في "الأطعمة" كلهم عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن عبد الرحمن ابن أبي عمار، قال: سألت جابر بن عبد الله عن الضئيع أصيد هي؟ قال: نعم، قلت: آكلها؟ قال: نعم، قال: أشيء سمعته من رسول الله ﷺ؟ قال: نعم، انتهى. قال الترمذى: حديث حسن صحيح، وقال في "عله": قال البخارى: حديث صحيح، انتهى. ورواه ابن حبان في "مصححه" بهذا السند والمتن في النوع الخامس والستين، من القسم الثالث، ورواه الحاكم في "المستدرک" (١) عن إبراهيم الصائغ عن عطاء عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: الضئيع صيد، فإذا أصابه المحرم فقيه كبش مسن، ويؤكل، انتهى. وقال: حديث صحيح، ولم يخرجاه، انتهى.

واعلم أن أبا داود (٢) رواه بسند السنن، ولم يذكر فيه الاكل، ونظفه: قال: سألت رسول الله ﷺ عن الضئيع، فقال: هو صيد، ويحصل فيه كبش إذا صاده المحرم، انتهى. أخرجه في "الأطعمة" وروى صاحب "التنقيح" إذ عزاه باللفظ الأول للسنن الأربعة، ولكن أخذوا من هذا اللفظ لإباسة أكله، زاعمين أن الصيد اسم للما كول، ومنشأ الخلاف في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ فعند الشافعى لو قتل السبع أو نحوه، بما لا يؤكل لا يجب عليه شيء، وعندنا يجب عليه الجواز، لأن الصيد اسم للمتع المتوحش في أصل الخلقة، قالوا: لو كان هذا مراداً لخلا عن الفائدة، إذ كل أحد يعرف أن الضئيع ممتعة متوحشة، وإنما سأل جابر عن أكلها، سيما وقد ورد التصريح بأكلها، كما تقدم، قلنا: هذا ينمكس عليهم، لأنه لما سأله أصيد هي؟ قال له: نعم، ثم سأله آكلها؟ قال: نعم، فلو كان الصيد هو الما كول لم يعد السؤال، واستدل الإمام غفر الدين في "تفسيره" على أن الصيد اسم للما كول بقوله تعالى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعاً لَكُمْ وَلِلْغَنَةِ﴾ وحرّم عليكم صيد البر ما دمتم حراماً قال: فهذا يقتضى حل صيد البحر دائماً، وحل صيد البر في غير وقت الإحرام، وفي البحر مالا يؤكل، كالسمك، وفي البر مالا يؤكل، كالسباع، قال: ثبت أن الصيد اسم للما كول، انتهى. ولا محذور أن يقولوا: الصيد في الآية مصدر بمعنى الاصطياد، وتكون الإضافة بمعنى - في - أى أحل لكم الصيد في البحر، وحرّم عليكم الصيد في البر بدليل أن المحرم يجوز له أكل لحم اصطاده حلال عندنا وعندهم، فلم أن المراد بالصيد في الآية الاصطياد لا الحيوان؛ وقد ذكره المصنف كذلك فيما بعد، في مسألة أكل السمك، وقال: إن المراد بالصيد في قوله تعالى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ﴾ (أحل لكم صيد البحر) الاصطياد، وإلى هذه المسألة أشار صاحب الكتاب بقوله في آخر "كتاب الصيد": والصيد لا يختص بما كول اللحم، قال قائلهم:

(١) في "المستدرک - في الملج"، ص ٤٥٣ - ج ١ (٢) عند أبي داود "باب في أكل الضئيع"، ص ١٧٧ - ج ٢

صيد الملوك أرناب ونالاب • وإذا ركبت فصيدى الأبطال
وهذا القائل هو علي بن أبي طالب ، قاله الإمام غفر الدين ، والله أعلم .

الحديث السادس عشر : روى أن النبي ﷺ نهى عائشة عن الضب حين سأله عن أكله ؛

قلت : غريب ؛ وأخرج أبو داود في "الأطعمة" ^(١) عن إسماعيل بن عياش عن ضمضم بن زرعة عن
شرح بن عبيد عن أبي راشد الجبرائي عن عبد الرحمن بن شبل أن رسول الله ﷺ نهى عن أكل
لحم الضب ، انتهى . وضمضم بن زرعة شامي ، ورواية ابن عياش عن الشاميين صحيحة ، قال المنذري
في "مختصره" : وإسماعيل بن عياش ، وضمضم فيهما مقال ؛ وقال الخطابي : ليس إسناده بذلك ، وقال
البيهقي : لم يثبت إسناده ، إنما تفرد به إسماعيل بن عياش ، وليس بحجة ، انتهى .

أحاديث الخصوم : أخرج البخاري ، ومسلم ^(٢) عن خالد بن الوليد أنه دخل مع رسول الله
ﷺ على ميمونة وهي عاتية ، فوجد عندها ضباً محنوداً ، فأهوى رسول الله ﷺ يده إلى الضب ،
فقال امرأة من النسوة الحضور : أخبرن رسول الله ﷺ بما قدمن به ، قلن : هو الضب
يا رسول الله ، فرفع رسول الله ﷺ يده ، فقال خالد : أحرام الضب يا رسول الله ؟ قال : لا ، ولكن
لم يكن بأرض قومي ، فأجذني أعافه ، فأحترزته ، فأكلته ورسول الله ﷺ ينظر ، فلم ينهي ، انتهى .
حديث آخر : أخرجه البخاري ، ومسلم أيضاً ^(٣) عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ، قال :
أهدت عاتية أم حفيد إلى النبي ﷺ أقطاً وممتناً وأضباً ، فأكل من الأقط ، والسمن ، وترك
الأضب تقدراً ، قال ابن عباس : فأكل على مائدته ، ولو كان حراماً لما أكل على مائدة رسول الله
ﷺ ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه البخاري ، ومسلم أيضاً ^(٤) عن الشعبي عن ابن عمر ، قال : كان ناس
من أصحاب النبي ﷺ ، فيهم سعد ، فذهبوا يأكلون من لحم ، فذاثهم امرأة من بعض أصحاب
النبي ﷺ ، أنه لحم ضب ، فأسكروا ، فقال رسول الله ﷺ : كلوا ، وأطعموا ، فإنه حلال ، أو
قال : لا بأس به ، ولكنه ليس من طعمي ، انتهى .

(١) عند أبي داود في "الأطعمة" في باب من أكل الضب ، ص ١٧٦ - ج ٢ (٢) عند البخاري في "الصيد
- في باب الضب ، ص ٨٣١ - ج ٢ ، وعند مسلم في : ص ١٥١ - ج ٢ (٣) عند البخاري في "الأطعمة" - في باب
الأقط ، ص ٨١٣ - ج ٢ ، وعند مسلم في "الصيد" ، ص ١٥١ - ج ٢ (٤) عند مسلم في "الصيد" - في باب
إباحة الضب ، ص ١٥٠ - ج ٢ ، وعند البخاري في "كتاب أخبار الآحاد" ، ص ١٠٧٩ - ج ٢ ، وقال الخطابي
"الدرية" : وعن ابن عمر سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الضب ، فقال : لا آكله ، ولا أحرمه ، متفق عليه ، اهـ

حديث آخر : روى أبو يعلى الموصلى في "مسنده" ^(١) حدثنا زهير ثنا جرير عن يزيد ابن أبي زياد عن يزيد بن الأصم عن عاتكة ميمونة ، قالت : أهدى لنا ضب ، وعدنى رجلان من قومي ، فضمته ، ثم قربته إليهما ، فأكلانه ، ثم دخل رسول الله ﷺ وهما يأكلان ، فوضع يده فيه ، وقال : ما هذا ؟ قلنا له : ضب ، فوضع مافي يده ، وأراد الرجلان أن يضعنا مافي أفواههما ، فقال لهما عليه السلام : لا تفعلوا ، إنكم أهل نجد تأكلونها ، وأنا أهل تهامة نعالها ، انتهى .

الحديث السابع عشر : روى خالد بن الوليد أن النبي ﷺ نهى عن لحوم الخيل ، والبغال ، والخيول ؛ قلت : أخرجه أبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه ^(٢) عن بقية حدثني ثور بن يزيد عن صالح بن يحيى بن المقدم بن معدى كرب عن أبيه عن جده عن خالد بن الوليد ، قال : نهى رسول الله ﷺ عن لحوم الخيل ، والبغال ، والخيول ، انتهى . بلفظ ابن ماجه ، ولفظ أبي داود ^(٣) ، قال : غزوت مع رسول الله ﷺ خيبر ، فأتت اليهود ، فشكوا أن الناس قد أسرعوا إلى حظائرهم ، فقال رسول الله ﷺ : ألا لأتصل أموال المعاهدين إلا بعقها ، وحرام عليكم الحر الأهلية ، وخيلها ، وبغالها ، وكل ذى ناب من السباع ، وكل ذى غلب من الطير ، انتهى . وعنده بقية عن ثور لم يقل فيه : حدثني ، وكذلك رواه الواقدي في "المغازي" حدثني ثور بن يزيد عن صالح به ، بلفظ أبي داود ، ثم قال الواقدي : ثبت عندنا أن خالداً لم يشهد خيبر ، وأسلم قبل الفتح ، هو ، وعمر بن العاص ، وعثمان بن أبي طلحة ، أول يوم من صفر سنة ثمان ، انتهى كلامه . ورواه أحمد في "مسنده" ، والطبراني في "معجمه" ، والدارقطني في "سننه" ، قال أبو داود : هذا منسوخ ، وقال النسائي : لا أعلم رواه غير شعبة ، ويشبه - إن كان صحيحاً - أن يكون منسوخاً ، لأن قوله : في حديث جابر ، وأذن في لحوم الخيل دليل على ذلك ، انتهى . وأخرجه الطبراني في "معجمه" أيضاً عن أبي سلفة سليمان بن سليم عن صالح به ؛ وأخرجه أيضاً عن سعيد بن غزوان عن صالح به ، وأخرجه الدارقطني أيضاً ^(٤) عن الواقدي ثنا ثور بن يزيد به ، ونقل عن موسى بن هارون أنه قال : لا يعرف صالح بن يحيى ، ولا أبوه إلا بعده ، وهذا حديث ضعيف ، وزعم الواقدي أن خالد بن الوليد أسلم بعد فتح خيبر ، انتهى . ثم أخرجه عن عمرو بن هارون البلخي ثنا ثور بن يزيد عن يحيى بن المقدم عن أبيه عن خالد بن الوليد ، فذكره ، قال : لم يذكر في إسناده صالحاً ، وهذا إسناده

(١) قال الحافظ ابن حجر في "الترغيب" ، أخرجه أبو يعلى بإسناد حسن ، انتهى . (٢) عند ابن ماجه في "القبائح" - باب لحوم الحر الأهلية ، ص ٢٣٨ ؛ وعند أبي داود في "الأطعمة" - باب في أكل لحوم الخيل ، ص ١٢٥ - ج ٢ (٣) عند أبي داود : ص ١٧٧ - ج ٢ عن أبي سلفة سليمان بن سليم عن صالح بن يحيى به (٤) عند الدارقطني في "القبائح والأطعمة" ، ص ٤٦ .

مضطرب، وقال البخارى في "تاريخه": صالح بن يحيى بن المقدم فيه نظر، وقال البيهقي في "المعرفة": إسناده مضطرب، وهو مخالف لحديث الثقات، انتهى. وقال صاحب "التفحيح": وقد تابع شعبة (١) على رواية هذا الحديث الواقدي، وعمر بن حمير عن ثور، فقال: عن صالح سمع جده، وقال الواقدي: عن أبيه عن جده، ورواه عمرو بن هارون البلخي عن ثور عن يحيى بن المقدم عن أبيه عن خالد، وقد رواه عن صالح سليمان بن سليم، وهو ثقة، وصالح هذا روى عنه جماعة، وقال البخارى: فيه نظر، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: يخطئه، انتهى.

حديث آخر: في تحريم البغال والحير، أخرجه الحاكم في "المستدرک" في الذبايح عن يزيد بن هارون أنا حماد بن سلمة عن أبي الزبير، وعمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله أنهم ذبحوا يوم خيبر الحر، والبغال، والحيل، فهام النبي ﷺ عن الحر، والبغال، ولم ينهم عن الحيل، انتهى (٢). وقال: حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه.

الحديث الثامن عشر: روى على رضي الله عنه أن النبي ﷺ أهدر المنة، وحرّم لحوم الحر الأهلية يوم خيبر؛ قلت: أخرجه البخارى، ومسلم (٣) عن عبد الله، والحسن ابني محمد بن علي عن أبيهما عن علي بن أبي طالب أن رسول الله ﷺ نهى عن متعة النساء يوم خيبر، وعن أكل الحر الأنسية، انتهى. ذكره البخارى في "غزوة خيبر"، ومسلم في "الذبايح"، وأخرجاه في "النكاح" أيضاً كذلك، وفي لفظ للبخارى: عام خيبر، وفي لفظ له: زمن خيبر.

حديث مخالف: أخرج أبو داود (٤) في "الاطعمة" عن منصور عن عبيد أبي الحسن عن عبد الله بن معقل عن غالب (٥) بن أبهر، قال: أصابتنا سنة، فلم يكن في مالى شيء أطعم أهلى إلا شيئاً من حر، وكان رسول الله ﷺ حرم لحوم الحر الأهلية، فأنتهت قلت: يارسول الله، أصابتنا السنة، ولم يكن عندى ما أطعم أهلى إلا سمان حر، وأنتك حرمت لحوم الحر الأهلية، فقال: أطعم أهلك من سمين حر، فأتانا حرمتها من أجل جوال القرية، انتهى. وفي إسناده اختلاف كثير، فمنهم من

(١) قوله: وقد تابع شعبة، اه، قلت: لعل الصواب وقد تابعه، اه، كما يظهر من طرق هذا الحديث (٢) إلى للصبر في الذبايح،، ص ٢٣٥ - ج ٤ (٣) عند البخارى في "الغزوة" إلى باب غزوة خيبر، ص ٦٠٦ - ج ٢، وإلى "النكاح" - في باب نهى رسول الله ﷺ صلى الله عليه وسلم عن نكاح المتعة،، ص ٦٦٧ - ج ٢، وإلى "الذبايح" - في باب لحوم الحر الأنسية،، ص ٨٣٠ وإلى "ترك الحيل" في باب يهد باب إلى الزكاة،، ص ١٠٣٩ - ج ٢، وعند مسلم في "نكاح المتعة"، ص ٤٥٧ - ج ١ وإلى "الذبايح" - في باب تحريم أكل الحر الأنسية،، ص ١٤٩ - ج ٣ (٤) عند أبي داود في "الاطعمة" - باب إلى أكل لحوم الحر الأهلية،، ص ١٩٧ - ج ٢ (٥) قلت: وعند أبي داود: عن منصور عن عبيد أبي الحسن عن جده الزعن عن غالب.

يقول : عن عبيد أبي الحسن ، ومنهم من يقول : عبيد بن الحسن ، ومنهم من يقول : عن عبد الله ابن معقل ، ومنهم من يقول : عبد الرحمن بن معقل ، ومنهم من يقول : عن ابن معقل ، وغالب بن أبجر ، ويقال : أبجر بن غالب ، ومنهم من يقول : غالب بن ذريح ، ومنهم من يقول : غالب بن ذريح ، ومنهم من يقول : عن أناس من مزينة عن غالب بن أبجر ، ومنهم من يقول : عن أناس من مزينة أن رجلا أتى النبي ﷺ ، ومنهم من يقول : إن رجلين سألا النبي ﷺ ، وهذه الاختلافات بعضها في "معجم الطبراني" ، وبعضها في "مصنف ابن أبي شيبة - وعبد الرزاق" ، وبعضها في "مسند البزار" ، وقال البزار : ولا يعلم لغالب بن أبجر غير هذا الحديث ، وقد اختلف فيه ، فبعض أصحاب عبيد بن الحسن يقول : عن غالب بن أبجر ، وبعضهم يقول : عن أبجر بن غالب ، وبعضهم يقول : عن غالب بن ذريح^(١) ، وبعضهم يقول : عن غالب بن ذريح . انتهى . وكذلك اختلف في مته ، فهم من يقول : كل من سمين مالك ، وأطعم أهلك ، ومنهم من يقول : كل من سمين مالك فقط ، ومنهم من يقول : أطعم أهلك من سمين مالك فقط ، قال البيهقي في "المعرفة" : حديث غالب بن أبجر لإسناده مضطرب ، وإن صح ، فأنما رخص له عند الضرورة ، حيث تباح الميتة ، كما في لفظه ، انتهى .

الحديث التاسع عشر : وعن جابر ، قال : نهى رسول الله ﷺ عن لحوم الحمر الأهلية ، وأذن في لحم الخيل يوم خيبر ؛ قلت : أخرجه البخاري في "غزوة خيبر - وفي الدبايح" ، ومسلم في "الدبايح"^(٢) عن عمرو بن دينار عن محمد بن علي عن جابر بن عبد الله ، قال : نهى رسول الله ﷺ يوم خيبر عن لحوم الحمر الأهلية ، وأذن في لحوم الخيل ، انتهى . ولفظ البخاري : ورخص في لحوم الخيل .

قوله : وحديث جابر هذا معارض بحديث خالد ، والترجيح للحرم ؛ قلت : يشير إلى حديث خالد المتقدم أنه عليه السلام نهى عن لحوم الخيل ، والبغال ، والحمر ؛ وهذا فيه نظر ، فإن حديث جابر صحيح ، وحديث خالد بن الوليد متكلم فيه لإسناده ومتناً ، كما تقدم ، ومنهم من ادعى نسخه بحديث جابر ، لأنه قال فيه : وأذن ، وفي لفظ : ورخص ، قال الحازمي في "كتابه"^(٣) : والاذن

(١) قال المافظ في "التلخيص" : في ترجمة غالب بن أبجر ، ، ص ٢٤١ - ج ٨ ، ويقال : غالب بن ذريح ، ويقال ابن ذريح ، وفي هامش عن الترمذي ، ويقال ابن ذريح - بكسر الهمزة ، وهذا في نسخة ، ثم معجمة ، وذكر في "المنش" ، غالب بن ذريح - بكسر معجمة ، وسكون تحتانية ، وإعجام خاء - والله أعلم .

(٢) عند مسلم في "الدبايح" - باب لياحة أكل لحم الخيل ، ، ص ١٥٠ - ج ٢ ، وعند البخاري في "غزوة خيبر" ، ص ٦٠٦ - ج ٢ ، وفي "الدبايح" - في باب لحوم الخيل ، ، ص ٨٢٩ - ج ٢ ، وفي "باب لحوم الحمر الأهلية" ، ص ٨٣٠ - ج ٢ (٣) قال الحازمي في كتابه "الاختصار" ، ص ١٦٣ قالوا : والرخصة تستدعي سابقة منع ، وكذلك لفظ : الاذن ، قالوا : ولو لم يرد لفظ الرخصة والاذن ، لكان يمكن أن يقال : القطع بفسخ أحد الحكمين مستلزم لاستيفاء التاريخ في الجائز ، وإذا ورد لفظ الاذن تبين أن الخطر عليهم والرخصة متأخرة ، فمن الميراث إليها ، اهـ .

والرخصة تستدعى سابقة المتع، ولو لم يرد هذا اللفظ لتعذر القطع بالنسخ، لعدم التاريخ، فوجب
المسير إليه، وفي "الصحيح" عن أسماء بنت أبي بكر، قالت: نحرنا على عهد رسول الله ﷺ
فرساً، فأكلناه، وفي رواية: أكلنا لحم فرس عند رسول الله ﷺ، فلم ينكره، ثم نقل الحازمي
عن بعضهم أنه قال: ليس فيه نسخ، ولكن الاعتماد على أحاديث الإباحة لصحتها، وكثرة روايتها،
قالوا: وحديث خالد إنما ورد في قضية معينة، وهو أن سبب التحريم في الخيل، وفي البغال،
والخير مختلف، وذلك أنه نهى عن البغال والخير لذاتها، وعن الخيل لأنهم سارعوا في طبخها يوم
خير قبل أن يغرس، فأمر عليه السلام بإكفائها، تنليظاً عليهم، فلما رأوا نهيهم عليه السلام من
تناول لحوم الخيل، والبغال، والخير اعتقدوا أن سبب التحريم واحد، حتى نادى منادى رسول الله
ﷺ: أن الله تعالى ورسوله ينهاكم عن لحوم الحر الأهلية، فأنهار جرس، لحيتهم فهموا أن سبب
التحريم مختلف، وأن الحكم بتحريم الحمار الأهلي على التأيد، وأن الخيل إنما كان نهيًا عن تناول
لحمها يغرس، فيكون قوله: أذن، ورخص، دفعاً لهذه الشبهة؛ إلا أنه رافع لحكم أول، ثم استدلل
عليه بحديث أبي داود، أن الناس قد أسرعوا إلى حظائرهم، الحديث.

الحديث العشرون: روى أنه عليه السلام أكل من الأرنب حين أهدى إليه مشويًا،
وأمر أصحابه بالأكل منه؛ قلت: كأنهما حديثان: فالأول رواه البخاري في "صحيحه" (١) في كتاب
الهيئة "من هشام بن زيد بن أنس بن مالك عن أنس، قال: أفجعنا أرنباً بجر الظهران، ففسى القوم
فلقبوا، فأدركتها، فأخذتها، فأتيت بها أبا طلحة، فذبحها، وبعث بوركها إلى رسول الله ﷺ،
أو قال: غلظها، قبله، قلت: وأكل منه؟ قال: وأكل منه، ثم قال بعد: قبله، انتهى. وكذلك
رواه أحمد في "مسنده" حدثنا محمد بن جعفر، وحجاج، قالوا: ثنا شعبة عن هشام بن زيد عن أنس،
بلفظه سواء، وفي آخره: قال حجاج: قال شعبة: فقلت له: أكله؟ قال: نعم أكله، ثم قال لي بعد:
قبله، انتهى. ورواه البخاري في "الذبايح" فلم يذكر فيه الأكل، ولا ذكر فيه غيره من أصحاب
الكتب الستة، الحديث، ورواه النسائي في "سننه" (٢) في الصوم "عن عبد الملك بن عمير عن موسى بن
طلحة عن أبي هريرة، قال: جاء أعرابي إلى النبي ﷺ بأرنب قد شواها، فوضعها بين يديه، فأمسك
رسول الله ﷺ، فلم يأكل، وأمر القوم أن يأكلوا، وزاد في لفظ: وقال: فإني لو اشتيتها

(١) عند البخاري في "الهيئة" في باب قول هدية الصيد، ص ٣٥٥ - ج ١، وفي "الذبايح" في باب ما جاء في
التصيد، ص ٨٢٥ - ج ٢، وفي "باب الأرنب"، ص ٨٣٠ - ج ٢ (٢) عند النسائي في "الصوم
في باب كيف يصوم ثلاثة أيام من كل شهر"، ص ٣٢٨، و ص ٣٢٩ - ج ١، وفي "الصيد" في باب الأرنب،
ص ١٩٧ - ج ٢

أكتنبا، ثم أخرجه عن طلحة بن يحيى بن طلحة عن موسى بن طلحة، قال: جاء أعرابي، مرسلًا، وبالسند الأول والمتن، رواه أحمد في "مسنده"، وأبو حبان في "مصيحه" في النوع الأول، من القسم الأول، ثم قال: وقد سمع هذا الخبر موسى بن طلحة عن أبي هريرة، وسمعه عن ابن الحوتكية عن أبي ذر، والطريقان جميعاً محفوظان، انتهى. (١)، ورواه البزار في "مسنده"، وقال: وقد اختلف فيه على ابن طلحة، فروى عنه عن ابن الحوتكية عن أبي ذر، وروى عنه عن ابن الحوتكية عن عمر، انتهى. وحديث عمر هذا الذي أشار إليه رواه البيهقي في "شعب الإيمان" في الباب الثالث والعشرين عن أبي نعيم يحيى بن واضح عن محمد بن إسحاق عن عبد الملك بن أبي قيس عن محمد بن عبد الرحمن، مولى آل طلحة عن موسى بن طلحة عن ابن الحوتكية عن عمر بن الخطاب أن أعرابياً جاء إلى النبي ﷺ بأرنب يهديها إليه، فقال: ماهذه؟ قال: هدية، وكان رسول الله ﷺ لا يأكل من الهدية حتى يأمر صاحبها، فبأكل منها - من أجل الشاة التي أهديت إليه بغير - فقال له النبي ﷺ: كل، قال: إني صائم، قال: تصوم ماذا؟ قال: ثلاثاً من كل شهر، قال: فاجعلها البيض الفر: ثلاث عشرة، وأربع عشرة، وخمس عشرة، انتهى. ورواه إسحاق بن راهويه في "مسنده" حديثاً يحيى بن واضح ثنا محمد بن إسحاق عن عبد الملك بن أبي بكر بن حفص بن عمر بن سعد بن أبي وقاص عن محمد بن عبد الرحمن، مولى آل طلحة به سواء، وزاد: فأهوى رسول الله ﷺ يده إلى الأرنب ليأخذ منها، فقال الأعرابي: أما إني رأيتها تدمي، فأمسك رسول الله ﷺ يده، انتهى. وهو في - مسند الحارث بن أبي أسامة - أما إني رأيتها تدمي، أي تحيض، فقال للقوم: كلوا، ولم يأكل.

حديث آخر: أخرجه ابن حبان في "مصيحه" في النوع الخامس والستين، من القسم الثالث عن حاتم الأحول عن الشعبي عن محمد بن صفوان الأنصاري أنه صاد أرنبين، فرعى النبي ﷺ وهو معلقهما، فقال: يا رسول الله إني أتيت غم أهلي، فأصطدت هاتين، فلم أجد حديدة أدكيهما بهما، وإنني كيتهما بمروءة، فأطعمتهما؟ قال: نعم، انتهى. ورواه الترمذي في "علاؤه الكبرى" حديثاً محمد بن يحيى القطعي البصري ثنا عبد الأعلى عن سعيد عن قتادة عن الشعبي عن جابر بن عبد الله أن رجلاً من قومه صاد أرنبين، الحديث. قال الترمذي: وقابله شعبة عن جابر الجعفي عن الشعبي عن جابر، وقال: داود بن أبي هند عن الشعبي عن محمد بن صفوان عن النبي ﷺ،

(١) رواية موسى بن طلحة عن أبي هريرة، ورواها عن ابن الحوتكية، هند للسائي في "باب كيف يصوم ثلاثة أيام"، ص ٣٢٩ - ج ١، ورواية ابن الحوتكية عن عمر أيضاً، هند للسائي في "الصيد" في باب الأرنب، ص ١٩٧ - ج ٢

وثابه حسين ، وسألت البخارى عنه ، فقال : حديث محمد بن صفوان أصح ، وحديث جابر غير محفوظ ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه الدارقطنى فى " سفته ^(١) - فى الضحايا " عن يزيد بن عياض عن عبد المجيد بن سهيل بن عبد الرحمن بن عوف عن عكرمة عن ابن عباس عن طلثة ، قالت : أهدى إلى رسول الله ﷺ أرب وأنا ثامة ، ثغبأ لى منها العجز ، فلأقت ، أطمعنى ، انتهى . ويزيد بن عياض ضعيف .

الحديث الحادى والعشرون : قال عليه السلام فى البحر : هو الطهور ماؤه ، الحل ميتته ؛ قلت : تقدم فى " الطهارة " .

الحديث الثانى والعشرون : نهى رسول الله ﷺ عن دواء يتخذ فيه الضفدع ؛ قلت : أخرجه أبو داود فى " الطب - وفى الأدب " ، والنسائى فى " الصيد " عن ابن أبى ذئب عن سعيد بن خالد عن سعيد بن المسيب عن عبد الرحمن بن عثمان القرشى أن طبيباً سأل رسول الله ﷺ عن الضفدع يجعلها فى دواء ، فنهى عن قتلها ، انتهى . ودرواه أحمد ، وإسحاق بن راهويه ، وأبو داود الطيالسى فى " مسانيدهم " ، والحاكم فى " المستدرک ^(٢) - فى الفضائل " عن عبد الرحمن ابن عثمان التيمى ، وسكت عنه ، وأعادته فى " الطب " ، وقال : صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ، وقال البيهقى : هو أقوى ماورد فى الضفدع ، وسعيد بن خالد هو القارظى ضعفه النسائى ، ووقعه ابن حبان ، وقال الدارقطنى : مدنى ، يحتج به ، قال المنذرى فى " حواشيه " : فيه دليل على تحريم أكل الضفدع ، لأن النبى ﷺ نهى عن قتله ، والنهى عن قتل الحيوان ، إما لحريمته ، كالأدمى ، وإما لتحريم أكله كالصرد ، والمدهمد ، والضفدع ، ليس بمحترم ، فكان النهى منصرفاً إلى الوجه الآخر ، انتهى كلامه . وجهل من عرا هذا الحديث لليبى ، وترك سنن أبى داود ، والنسائى ، والله أعلم .

الحديث الثالث والعشرون : روى أنه عليه السلام نهى عن بيع السرطان ؛ قلت : غريب جداً .

الحديث الرابع والعشرون : قال عليه السلام : أحلت لنا ميتتان ودمان : أما الميتتان

(١) عند الدارقطنى فى " الصيد والذبائح " ، ص ٤٧ (٢) فى " المستدرک - فى مناقب عبد الرحمن بن عثمان التيمى " ، ص ٤٤٥ - ج ٤ ، وفى " الطب - فى باب التيمى عن قتل الضفدع " ، ص ٤١١ - ج ٤ ، وعند أبى داود فى " الطب فى باب لى الأدوية المكروهة " ، ص ١٨٥ - ج ٢ ، وفى " الأدب - فى باب قتل الضفدع " ، ص ٣٥٨ - ج ٢ ، وعند النسائى فى " الصيد - فى باب الضفدع " ، ص ٢٠١ - ج ٢

قالسك، والجراد، وأما الدمان، فالكبد والطحال؛ قلت: أخرجه ابن ماجه^(١) في "كتاب الإطعمة" عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: أحلت لنا، إلى آخره سواء. ورواه أحمد، والشافعي، وعبد بن حميد في "مسانيدهم"؛ ورواه ابن حبان في "كتاب الضعفاء"، وأعله بعبد الرحمن، وقال: إنه كان يقلب الأخبار، وهو لا يعلم، حتى كثر ذلك في روايته من رفع الموقوفات، وإسناد المراسيل، فاستحق الترك، انتهى. وأخرجه الدارقطني في "سننه"^(٢) عن عبد الله، وعبد الرحمن ابني زيد بن أسلم عن أبيهما، وأخرجه ابن عدى في "الكامل" عن عبد الله قتل، وعبد الله، وعبد الرحمن ضعيفان، إلا أن أحمد وثق عبد الله، أسند ابن عدى إلى أحمد بن حنبل أنه قال: عبد الله ثقة، وأخوه عبد الرحمن، وأسامة ضعيفان، قال ابن عدى: وهذا الحديث يدور على هؤلاء الإخوة الثلاثة، وأسند ابن معين أنه قال: ثلاثهم ضعفاء، ليس حديثهم بشيء، وأسند عن السمعاني أنه قال: هم ضعفاء في غير خربة في دينهم، قال ابن عدى: وابن وهب يرويه عن سليمان بن بلال موقوفاً قال في "التفحيح": وهو موقوف في حكم المرفوع، وقال الدارقطني في "عله": وقد رواه المسور بن الصلت عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ، وعافيه بن زيد بن أسلم، فرواه عن أبيه عن ابن عمر مرفوعاً، وغير بن زيد يرويه عن زيد بن أسلم عن ابن عمر موقوفاً، وهو الصواب، انتهى. قال في "التفحيح": وهذه الطريق رواها الخطيب بإسناد إلى المسور بن الصلت، والمسور ضعفه أحمد، والبخاري، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وقال النسائي: متروك الحديث، انتهى. قلت: وله طريق آخر، قال ابن مردويه في "تفسيره" - في سورة الأنعام: حدثنا عبد الباقي ابن قانع ثنا محمد بن بشر بن مطر ثنا داود بن راشد ثنا سويد بن عبد العزيز ثنا أبو هشام الأيلي، قال: سمعت زيد بن أسلم يحدث عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: يدخل من الميتة اثنان، ومن المم اثنان: فأما الميتة فالسك، والجراد، وأما المم، فالكبد والطحال، انتهى.

الحديث الخامس والعشرون: روى جابر عن النبي ﷺ أنه قال: «ما نضب عنه الماء فكلوا وما لفظه الماء فكلوا، وما طفا فلا تأكلوا»؛ قلت: غريب بهذا اللفظ، وأخرج أبو داود، وابن ماجه^(٣) عن يحيى بن سليم عن إسماعيل بن أمية عن أبي الزبير عن جابر أن رسول الله ﷺ قال: ما لقاها

(١) هند ابن ماجه في «الصيد» - في باب صيد الحيتان والجراد، ص ٢٣٩ (٢) عند الدارقطني في «الصيد والقبائح»، ص ٤٠ (٣) عند أبي داود في «الإطعمة» - في باب في أكل الطحال من السك، ص ١٧٨ ج ٢، وعند ابن ماجه في «القبائح» - في باب الطحال من صيد البحر، ص ٢٤١

البحر، أو جزر عنه، فكلوه، ومأماث فيه، وعلقا، فلا تأكلوه، انتهى. وضعفه البيهقي، فقال: ويحيى بن سليم كثير الوهم، سوي الحفظ، وقد رواه غيره موقوفا، انتهى. وفيه نظر، فإن يحيى بن سليم أخرج له الشيخان، فهو ثقة، وزاد فيه الرفع، ونقل ابن القطان في "كتابته" عن ابن معين، قال: هو ثقة، ولكن في حفظه شيء، ومن أجل ذلك تكلم الناس فيه، انتهى. وإسماعيل بن أمية هذا هو القرشي الأموي، روى له الشيخان في "مصححهما"، وظنه ابن الجوزي غيره، فقال: هو متروك، وليس كما قال، بل ذاك آخر ليس في طبقة، قال البيهقي: وقد رواه يحيى بن أبي أيمنه أيضا عن أبي الزبير مرفوعا، ويحيى متروك لا يحتج به، ورواه بقية بن الوليد عن الأوزاعي عن أبي الزبير عن جابر مرفوعا، ولا يحتج بما تفرد به بقية، فكيف بما يخالف فيه، انتهى. وقال أبو داود: رواه الثوري، وأيوب، وسماك عن أبي الزبير موقوفا على جابر، وقد أسند من وجه ضيف عن ابن أبي ذئب عن أبي الزبير عن جابر، وهذا الذي أشار إليه أخرجه الترمذي عن ابن أبي ذئب عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ، قال: ما أصعدتموه وهو حي، فكلوه، وما وجدتم ميتا طافيا فلا تأكلوه، قال الترمذي: سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث، فقال: ليس بمحفوظ، ويروى عن جابر خلاف هذا، ولا أعرف لابن أبي ذئب عن أبي الزبير شيئا، انتهى. وقول البخاري: لا أعرف لابن أبي ذئب عن أبي الزبير شيئا، هو على مذهبه في اشتراط ثبوت السماع، للإسناد الممنون، وقد أنكره مسلم، وزعم أن المتفق عليه أنه يكفي للاتصال إمكان اللقاء، وابن أبي ذئب أدرك زمان أبي الزبير بلا خلاف، فسأله عنه يمكن، والله أعلم، ورواه الطحاوي في "أحكام القرآن" من طريق عبد العزيز بن عبد الله عن وهب بن كيسان عن جابر مرفوعا، وعبد العزيز هذا صحيح الحاكم في "مستدرکه" حديثه، وضعفه ابن القطان في "كتابته" قال ابن أبي حاتم في "علله" (١): سألت أبا زرعة من حديث رواه إسماعيل بن عياش عن عبد العزيز بن عبد الله عن وهب بن كيسان، ونعيم بن عبد الله عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ، قال: ما حصر عنه البحر، فكل، وما ألقى البحر، فكل، وما طفا على الماء، فلا تأكل، فقال أبو زرعة: هذا خطأ، إنما هو موقوف على جابر، وعبد العزيز بن عبيد الله وأما الحديث، انتهى. وأخرجه الدارقطني في "سننه" (٢) عن أبي أحمد الزبيري ثنا سفيان الثوري عن أبي الزبير عن جابر مرفوعا، نحوه، ثم قال: لم يستند عن الثوري غير أبي أحمد، وخالفه وكيع، وعبد الرزاق، ومؤمل، وأبو عاصم، وغيرهم عن الثوري، فرووه موقوفا، وهو الصواب، قال: وكذلك رواه أيوب

(١) في "كتاب الطل"، ص ٤٦ - ج ٢ (٢) عند الدارقطني في "السيد والقبائح"، ص ٣٨
عن أبي هريرة أنه سأل ابن عمر، قال: أكل ما طفا على الماء؟ قال: لا، طافيه ميتة، انتهى

السختياني، وعبيد الله بن عمر، وابن جريج، وزهير، وحمام بن سلة، وغيرهم عن أبي الزبير موقوفا، وروى عن إسماعيل بن أمية، وابن أبي ذئب عن أبي الزبير مرفوعا، ولا يصح رفعه، يحيى بن سليم عن إسماعيل بن أمية، ووقفه غيره، ثم رواه من طريق أبي داود بسنده ومته، ثم أخرجه عن إسماعيل بن عياش عن إسماعيل بن أمية به موقوفا، وقال: هو الصحيح، وأخرجه أيضاً عن إسماعيل بن عياش عن عبد العزيز بن عبد الله عن وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ، قال: كلوا ما حصر عنه البحر، وما ألقاه، وما وجدتموه طافياً فوق الماء، أو ميتاً، فلا تأكلوه، انتهى. وقال: تفرد به عبد العزيز عن وهب، وعبد العزيز ضعيف لا يمتنع به، انتهى. وأخرجه ابن عدى في "الكامل" عن عبد العزيز بن عبد الله بن حمزة بن صبيب عن وهب به، وضعفه، وقال: لا أعلم أحداً يروى عنه غير إسماعيل بن عياش، انتهى.

ومن حجج الخصوم في إباحة أكل الطافي حديث العنبر، وهو في "الصحيح" من طرق عن جابر، وحديث: «هو الظهور ماؤه الحل ميتة»، وحديث: «أحلت لنا ميتتان، ودمان»، والله أعلم.

فحديث العنبر أخرجه البخاري، ومسلم^(١) في "الصيد - والذباح" عن جابر، قال: بشنا رسول الله ﷺ وأمر علينا أبا عبيدة، تلتقى عمراً لقريش، وزودنا جراباً من تمر لم يجد لنا غيره، فكان أبو عبيدة يعطينا ثمرة تمر، فكنا نمصها كما يمص الصغير، ثم نشرب عليها من الماء فيكفيها إلى الليل، وكنا نضرب بعصينا الحبط، ثم نبه بالماء فنأكله، قال: فاضلقتنا على ساحل البحر، فأتى لنا البحر دابة يقال لها: العنبر، قال أبو عبيدة: ميتة، ثم قال: لا بل نحن رسل رسول الله ﷺ وفي سبيل الله، وقد اضطررتم فكلوا، قال: فاقنا عليه شهراً، ونحن ثلاثمائة حتى سمنا، ولقد كنا نفترف الدهن من وقب عينيه بالقلال، وأخذ أبو عبيدة ثلاثة عشر رجلاً فأقدم في وقب عينه، وأخذ ضلماً من أضلاعه فأقامه، ثم رحل أعظم بغير معنا، فر من تصبها، وتزودنا من لحمه وشاتق^(٢)، فلما قدمنا المدينة أتينا رسول الله ﷺ، فذكرنا ذلك له، فقال: هو رزق أخرجه الله لكم، فهل معكم من لحمه شيء، فقلتمونا: قال: فأرسلنا إلى رسول الله ﷺ منه فأكله، انتهى.

وفيه حديث آخر: أخرجه مسلم^(٣) في حديث جابر الطويل في آخر - صحيح مسلم - ونفظه

(١) منه البخاري في مواضع: منها في "الصيد والذباح" - باب قول الله (وأحل لكم ميتة البحر)، ص ٨٢٦ - ج ٢، وعند مسلم في "باب إباحة ميتات البحر"، ص ١٤٧ - ج ٢، واللفظ له (٢) الوشيعة أن يؤخذ اللحم، فيفيل قليلاً، ولا يمتنع: ويحمل في الأسفار، وقيل: هو اللب، كما في حديث: عيسى الحبط، وتزودنا من لحمه وشاتق، انتهى. كذا في "النهاية" - في باب الواو مع الشين، ص ٢٣٠ - ج ٤ (٣) (٣) ص ٤١٨ - ج ٢

قال : سرنا مع رسول الله ﷺ ، وكان قوت كل رجل مناكل يوم تمره ، فكان يصحبها ، ثم يصرها في ثوبه ، وكنا نخبط بقسنا ، ونأكل حتى قرحت أشداقنا ، إلى أن قال : وشكى الناس إلى رسول الله ﷺ الجوع ، فقال : عسى الله أن يطعمكم ، فأتيننا سيف البحر ، فزخر البحر زخرة ، فألقى دابة ، فأورينا على شقها النار ، فأطبختنا ، واشتوينا ، وأكلنا ، وشبعنا ، قال جابر : فدخلت أنا ، وفلان ، وفلان ، حتى عد خمسة في حجاج عنها ما يرانا أحد ، حتى خرجنا ، ثم أخذنا ضلعاً من أضلاعها ، فقوسناه ، ثم دعونا بأعظم رجل في الركب ، وأعظم رجل في الركب ، وأعظم كفل في الركب ، فدخل تحته ما يطأه رأسه ، مختصر ، وهذه واقعة أخرى غير تلك ، فإن هذه كانت بحضرة النبي ﷺ دون الأولى ، قاله عبد الحق .

قوله : وعن جماعة من الصحابة مثل مذهبنا - يعني كراهة أكل الطافي - ؛ قلت : روى ابن أبي شيبة في "مصنفه" في الصيد كراهية عن جابر بن عبد الله ، وعلى ، وابن عباس ، وكنا عن ابن المسيب ، وأبي الشعثاء ، والنخعي ، وطاوس ، والزهرى ، وكذلك فعل عبد الرزاق في "مصنفه" ، وأخرج الدارقطني في "سنه" (١) إباحته عن أبي بكر ، وأبي أيوب .

قوله : سئل على عن الجراد يأخذه الرجل من الأرض ، وفيها الميت . وغيره . فقال : كله كله ؛ قلت : غريب بهذا اللفظ ؛ وروى عبد الرزاق في "مصنفه" (٢) أخبرنا سفيان الثوري عن جعفر ابن محمد عن أبيه عن علي ، قال : الحيتان والجراد ذكي كله ، انتهى . ثم أخرج عن معاذ بن هشام حدثني أبي عن قتادة عن جابر بن زيد ، قال : قال عمر بن الخطاب : الحوت ذكي كله ، والجراد ذكي كله ، انتهى . وروى الطبراني في "معجمه" (٣) حدثنا محمد بن الحسين الأنماطي ثنا داود بن رشيد ثنا سويد بن عبد العزيز عن أبي هاشم الأيلي عن زيد بن أسلم عن ابن عمر عن النبي ﷺ ، قال : كل دابة من دواب البر والبحر ليس لها دم ينقعد ، فليس لها ذكاة ، انتهى .

(١) عند الدارقطني "الصيد والذبايح" ، ص ٥٣٩ (٢) وعند الدارقطني في "الصيد والذبايح" ،

ص ٥٣٩ عن عمر بن الخطاب ، قال : الحوت ذكي كله ، والجراد ذكي كله ، انتهى (٣) قال المصنف في "معجم الروايد" ، ص ٣٥ - ج ٤ : حديث ابن عمر ، رواه أبو يعلى ، والطبراني في "الكبير" ، وفيه سويد بن عبد العزيز ، وهو متروك ، انتهى .

كتاب الأضحية

الحديث الأول: قال عليه السلام: «من أراد منكم أن يضحي، فلا يأخذ من شعره وأظفاره»؛ قلت: أخرجه الجماعة^(١) - إلا البخاري - عن سعيد بن المسيب عن أم سلة عن النبي ﷺ، قال: «من رأى هلال ذي الحجة منكم، وأراد أن يضحي، فليمسك عن شعره، وأظفاره، انتهى. وروى الحاكم في "المستدرک"، فرواه، وقال: صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، انتهى. قال البيهقي في "المعرفة": قال الشافعي: في هذا الحديث دليل على علم وجوب الأضحية، لأنه حلقه بالإرادة، والإرادة تنافي الوجوب، وبذلك أيضاً استدلل ابن الجوزي في "التحقيق" لمنهأ أحد، ولم يتعقبه صاحب "التتبع"، ولكن تعقبه في "كتاب الوصايا" حين احتج على داود في اختياره وجوب الوصية، بقوله عليه السلام: «ما حق امرئ أن يبيت ليثين، وله مال، يريد أن يوصي فيه إلا وصيته مكتوبة عنده»، قال: والإرادة تنافي الوجوب، فقال في "التتبع": «لا حاجة فيه، لأن الواجب قد تعلق على الإرادة، والله أعلم، انتهى».

أحاديث الباب: روى أحمد في "مسنده"، والحاكم في "المستدرک"^(٢)، وسكت عنه من حديث أبي جناب الكلبي يحيى بن أبي حبة عن عكرمة عن ابن عباس، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ثلاث من علي فرائض، وهن لكم تطوع: الوتر، والنحر، وصلاة الضحى، انتهى. قال الذهبي في "مختصره": سكت الحاكم عنه، وفيه أبو جناب الكلبي، وقد ضعفه النسائي، والدارقطني، انتهى. وقد تقدم في "الوتر"، وأخرجه الدارقطني عن جابر الجعفي عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً: كتب علي النحر، ولم يكتب عليكم الحديث، وجابر الجعفي ضعيف، قال صاحب "التتبع": «وروى من طرق أخرى، وهو ضعيف على كل حال، انتهى».

الأثار: قال السرقسطي في "كتابه": أخبرنا محمد بن علي ثنا سعيد بن منصور ثنا سفيان

(١) عند مسلم في "الأضحية"، ص ١٦٠ - ج ٢، وعند أبي داود في "الأضحية" في باب الرجل يأخذ من شعره في الشعر، وهو يريد أو يضحي، ص ٣٠ - ج ٢، وعند الترمذي في "أواخر الضحى"، ١٦٦ - ج ١، وعند ابن ماجه في "الأضحية" في باب من أراد أن يضحي، فلا يأخذ من الشعر من شعره وأظفاره، ص ٢٣٤. وعند النسائي في "أواخر الضحى"، ص ٣٠١ - ج ٢ (٢) في "المستدرک في الوتر"، ص ٣٠٠ - ج ١، وعند الدارقطني في "الصيغ والقبائح"، ص ٥٤٣ - ج ٢.

عن منصور عن أبي وائل عن أبي مسعود الأنصاري، قال : إني لأدع الأضحية وأنا من أيسركم، كراهية أن يعلم الناس أنها حتم واجب، انتهى .

الحديث الثاني : قال عليه السلام : « من وجد سعة ، ولم يضح ، فلا يقرب مصلانا ؛ قلت : أخرجه ابن ماجه في " سنته " (١) عن زيد بن الحباب عن عبد الله بن عياش عن عبد الرحمن ابن الأعرج عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من كان له سعة ، ولم يضح ، فلا يقرب مصلانا ، انتهى . ورواه أحمد ، وابن أبي شيبة ، وإسحاق بن راهويه ، وأبو يعلى الموصلي في " مسانيدهم " ، والدارقطني في " سنته " ، والحاكم في " المستدرک " (٢) - في تفسير سورة الحج " ، وقال : صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ، وأخرجه في " الضحايا " عن عبد الله بن يزيد المقرئ ثنا عبد الله بن عياش به مرفوعا ؛ وقال : صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ، ثم رواه من حديث ابن وهب أخبرني عبد الله بن عياش ، فذكره موقوفا ، قال : هكذا وقفه ابن وهب ، والزيادة من الثقة مقبولة ، وعبد الله بن يزيد المقرئ فوق الثقة ، انتهى . قال في " التتبع " : حديث ابن ماجه رجاله كلهم رجال - الصحيحين - إلا عبد الله بن عياش القتباني ، فإنه من أفراد مسلم ، قال : وكذلك رواه حيوة بن شريح ، وغيره عن عبد الله بن عياش به مرفوعا ، ورواه ابن وهب عن عبد الله بن عباس به موقوفا ، وكذلك رواه جعفر بن ربيعة ، وعبد الله بن أبي جعفر عن الأعرج عن أبي هريرة موقوفا ، وهو أشبه بالصواب ، انتهى . وذهل شيخنا علاء الدين مقلدا لغيره ، فمرا هذا الحديث للدارقطني فقط ، قال ابن الجوزي في " التحقيق " : وهذا الحديث لا يدل على الوجوب ، كما في حديث من : أكل الثوم ، فلا يقرب مصلانا .

حديث آخر : أخرجه البخاري ، ومسلم (٣) عن البراء بن عازب عن أبي بردة بن نيار ، قال : يا رسول الله إن عندى جذعة ، قال : اذبحها ، ولن تجزى عن أحد بعدك ، ومثل هذا لا يستعمل إلا في الواجب ، قال ابن الجوزي : ومعناه تجزى في إقامة السنة بدليل أنه ورد في الحديث ، فن فعل ذلك ، فقد أصاب سقتنا .

حديث آخر : حديث محنف بن سليم : على كل أهل بيت في كل عام أضحية وحيترة ،

(١) عند ابن ماجه في " الأضحية " - في باب الأضحية واجبة أم لا ،، ص ٢٢٢ ، عند الدارقطني في " الصيد والبايع " ،، ص ٥٤٥ - ج ٢ (٢) في " المستدرک - في تفسير سورة الحج " ،، ص ٣٨٩ - ج ٢ ، وفي " الأضحية " ،، ص ٢٣١ و ٢٣٢ - ج ٢ (٣) عند البخاري و مواضع ، وهذا الحديث في " أوّل الأضحية " ،، ص ٨٢٢ - ج ٢ ، وعند مسلم في " الأضحية " ،، ص ١٥٤ - ج ٢

وسأقي، قال ابن الجوزي: وهذا متروك الظاهر، إذ لا يسن العتيرة أصلاً، ولو قلنا بوجود الإصحية كانت على الشخص الواحد، لا على جميع أهل البيت، انتهى.

حديث آخر: أخرجه الدارقطني^(١) عن المسيب بن شريك ثا عبيد المكتب عن الشعبي عن مسروق عن علي عن النبي ﷺ، قال: نسخ الإصحى كل ذبح، ورمضان كل صوم، قال البيهقي: إسناده ضعيف بمرة، والمسيب بن شريك متروك، وقال في "التنقيح": قال العلاس: أجمعوا على ترك حديث المسيب بن شريك، انتهى.

حديث آخر: أخرجه الدارقطني^(٢) عن هرير بن عبد الرحمن بن رافع بن خديج عن عائشة قالت: يا رسول الله أستدين وأصحى؟ قال: نعم، فإنه دين مقضى، انتهى. قال: وهرير ضعيف، ولم يدرك عائشة.

قوله: والعتيرة منسوخة، وهي شاة تمام في رجب على ما قيل؛ قلت: روى الأئمة الستة في "كتبهم"^(٣) من حديث الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا فرع ولا عتيرة»، انتهى. زاد أحد في "مسنده - في الإسلام"، وفي لفظ للنسائي أن النبي ﷺ نهى عن الفرع والعتيرة، وفي "الصحيحين" قال: والفرع أول التاج، كان يتبع لهم، فيذبحوه لعلواغيتهن، والعتيرة في رجب، انتهى. وأسند أبو داود عن سعيد بن المسطب، قال: الفرع أول التاج كان يتبع لهم، فيذبحونه، انتهى. وقال الترمذي: والعتيرة ذبيحة كانوا يذبحونها في رجب يعظمونه، لأنه أول الأشهر الحرم، والفرع أول التاج، كان يتبع لهم، فيذبحونه، انتهى. وأخرج الدارقطني^(٤)، ثم البيهقي في "سننهما - في الإصحية" عن المسيب بن شريك عن عتبة بن يقظان عن الشعبي عن مسروق عن علي، قال: قال رسول الله ﷺ: «نسخت الزكاة كل صدقة، ونسخ صوم رمضان كل صوم، ونسخ غسل الجنابة كل غسل، ونسخت الأصاحي كل ذبيح»، انتهى. وضعفاه، قال الدارقطني: المسيب بن شريك، وعتبة بن يقظان متروكان، انتهى. ورواه عبد الرزاق في "مصنفه - في أواخر التكاح" موقوفاً على علي.

(١) عند الدارقطني في "المعجم"، ص ٥١٣ - ج ٢ (٢) عند الدارقطني في "المعجم"، ص ٥٤٤ - ج ٢

(٣) عند البخاري في "الطائفة - في باب الفرع"، وفي باب العتيرة، ص ٨٢٢ - ج ٢، وعند مسلم في "الأصاحي"،

فيه: ص ١٥٩ - ج ٢، وعند أبي داود فيه: ص ٣٥ - ج ٢، وعند النسائي فيه: ص ١٨٨ - ج ٢،

وعند الترمذي فيه: ص ١٩٥ - ج ١

(٤) عند الدارقطني في "المعجم - والتاريخ"، ص ٥٤٣ - ج ٢

الحديث الثالث : روى عن جابر قال : نحرنا مع رسول الله ﷺ البقرة عن سبعة ،
والبدنة عن سبعة ؛ قلت : أخرجه الجماعة ^(١) - إلا البخارى - عن مالك بن أنس عن أبي الزبير
عن جابر ، قال : نحرنا مع رسول الله ﷺ بالأخدية ، البدنة عن سبعة ، والبقرة عن سبعة ، انتهى .
وفى لفظ لمسلم : عن زهير عن أبي الزبير عن جابر ، قال : خرجنا مع رسول الله ﷺ مهلين بالحج ،
فأمرنا رسول الله ﷺ أن نشترك في الإبل ، والبقرة ، كل سعة منا في بدنة ، انتهى . أخرجه مسلم ،
والنسائي في " الحج " ، والباقرن في " الضحايا " ، وأخرج أبو داود ^(٢) ، في " الأخية " ، والنسائي
في " الحج " عن قيس عن عطاء عن جابر أن النبي ﷺ ، قال : البقر عن سبعة ، والجزور عن
سبعة ، انتهى . وأخرجه الدارقطني في " سننه " ^(٣) عن مجاهد عن الشعبي عن جابر مرفوعا ، نحوه
سواء ؛ وأخرج الطبراني في " معجمه " عن جعفر بن جميع ^(٤) عن مغيرة عن إبراهيم عن علقمة
عن ابن مسعود مرفوعا ، نحوه سواء ؛ ويشكل على المنصب في منهم البدنة عن عشرة ما أخرجه
الترمذى ، والنسائي ^(٥) ، وأحمد في " مسنده " ، وابن حبان في " صحيحه " عن علي بن أحمد عن
عكرمة عن ابن عباس ، قال : كنا مع النبي ﷺ في سفر ، لحضر الأخية ، فاشتركتنا في البقرة
سبعة ، وفى الجزور عشرة ، انتهى . قال الترمذى : حديث حسن غريب ، قال البيهقي في " المعرفة " :
وحديث زهير عن أبي الزبير عن جابر في اشتراكمهم - وهم مع النبي ﷺ - فى الجزور عن سبعة
أصح ، أخرجه مسلم ، ثم روى من طريق ابن إسحاق عن الزهري عن عروة عن مروان بن الحكم ،
والمسور بن غزمية أن رسول الله ﷺ خرج يريد زيارة البيت ، وساق معه الهدى سبعين بدنة
عن سبعائة رجل ، كل بدنة عن عشرة ، قال البيهقي ^(٦) : وقد رواه معمر ، وسفيان بن عيينة عن

(١) عند مسلم في " الحج " - باب جواز الاشتراك في الهدى ، ص ٤٢٤ - ج ١ ، وعند أبي داود في " الصحاح
- باب البقر والجزور عن كم تجزى " ، ص ٣٢ - ج ٢ ، وعند الترمذى في " الأخية " - باب في الاشتراك في
الأخية ، ص ١٩٤ - ج ١ ، وعند ابن ماجه في " الأخية " - باب من كم تجزى البدنة والبقرة ، ص ٢٣٣ ،
ولم أجد هذا الحديث في " الصغرى " ، للنسائي ، وافته أهل .

(٢) عند أبي داود في " الصحاح " ، ص ٣٢ - ج ٢ ، ولم أجد في " النسائي " ، وافته أهل ، ثم عند النسائي في
" الصحاح " ، من عبد الملك بن عطاء عن جابر ، قال : كنا نتشع مع النبي صلى الله عليه وسلم ، فلدخ البقرة عن سبعة
ونشترك فيها ، انتهى . (٣) عند الدارقطني في " سننه " ، ص ٢٦٥ - ج ٤ : قلت : للصواب - حصص بن جميع ،
وقال الهيثمي في " مجمع الزوائد " ، ص ٢٠ - ج ٤ : رواه الطبراني في " الثلاثة " ، وفيه : حسن بن جميع ، وهو ضعيف ، اه
(٥) عند الترمذى في " الأخية " - باب في الاشتراك في الأخية ، ص ١٩٤ - ج ١ ، وعند النسائي
في " الحج " - باب ما تجزى عنه البدنة في الضحايا ، ص ٢٠٤ - ج ٢ ، وعند ابن ماجه في " الأخية " - باب من كم تجزى البدنة
والبقرة ، ص ٢٣٣ - ج ١ : قال البيهقي في " المسند " ، ص ٢٣٥ - ج ٥ : وقد رواه جابر بن عبد الله في رواية أبي الزبير
عنه أنهم نحرُوا البدنة عن سبعة ، والبقرة عن سبعة ، فكانهم نحرُوا ، اه

الزهري بهذا الإسناد ، أن النبي ﷺ خرج عام الحديبية في بضعة عشرة مائة ، وعلى ذلك يدل رواية جابر ، وسلسلة بن الأكوع ، ومفضل بن يسار ، والبراء بن عازب ، وكلهم شهدوا الحديبية ، وكانهم نَحَرُوا السبعين عن بعضهم ، ونَحَرُوا البقر عن الباقين ، عن كل سبعة بقرة ، انتهى . وقال الراقي في "المنزى" : رواية من روى البدنة عن سبعة أثبت من الذين رَوَوْا عن عشرة ، فإن الهدى كان يومئذ سبعين بدنة ، والقوم كانوا ست عشرة مائة ، انتهى : وأخرج الحاكم في "المستدرک" ^(١) عن محمد بن بشار ثنا عبد الرحمن عن سفيان عن أبي الزبير عن جابر ، قال : نَحَرْنَا يوم الحديبية سبعين بدنة ، البدنة عن عشرة ، وقال رسول الله ﷺ : لبشرك البقر في الهدى ، انتهى . وقال صحيح : على شرط مسلم ، ثم أخرجه ^(٢) عن الحسين بن واقد عن عكرمة عن ابن عباس ، قال : كنا مع رسول الله ﷺ في سفر ، فحضر النحر ، فاشتركتنا في البقرة عن سبعة ، وفي الجوزور عن عشرة ، انتهى . وقال : على شرط البخاري ، ويشكل على المذهب أيضاً في منعهم الشاة لأكثر من واحد ، بالأحاديث المتقدمة أن النبي ﷺ نَحَى بكبش عنه ، وعن أمته ، وأخرج الحاكم ^(٣) عن أبي عقيل زهرة بن معبد عن جده عبد الله بن هشام ، وكان قد أدرك النبي ﷺ ، وذهبت به أمه زينب بنت حميد إلى رسول الله ﷺ ، وهو صغير ، ففسح رأسه ، ودعا له ، قال : كان رسول الله ﷺ يضحى بالشاة الواحدة عن جميع أهله ، انتهى . وقال : صحيح الإسناد ، وهو خلاف من يقول : إنها لا تجزى إلا عن الواحد ، انتهى كلامه .

الحديث الرابع : قال عليه السلام : على كل أهل بيت في كل عام أضحية ، وحيترة : قلت : أخرجه أصحاب السنن الأربعة ^(٤) عن ابن حنبل عن أبي رملة ثنا عثف بن سليم ، قال :

(١) في "المستدرک في الأضاحي" ، ص ٢٣٠ - ج ٤ ، وقال الترمذي في "تحفيظه" ، : وخالفه ابن جرير ، وذهب عن أبي الزبير ، قالوا : البدنة من سبعة ، وجاء من سليمان كنفك ، انتهى . وقال البيهقي في "السنن" ، ص ٢٣٦ - ج ٥ : وسأروى عن سفيان بن أنس البدنة تجزى عن عدة لأحسب إلا وما ، قد رَوَاهُ الفرياني من الثوري ، وقال : البدنة من سبعة ، وكذلك قال مالك بن أنس ، وابن جرير ، وذهب بن ماجة ، وغيرهم عن أبي الزبير عن جابر ، قالوا : البدنة من سبعة ، وكذلك قاله عطاء بن أبي رباح عن جابر ، ورجع مسلم في الحجاج روايتهم ، لا يخرجها دون رواية غيرهم ، انتهى .

(٢) في "المستدرک" ، ص ٢٣٠ - ج ٤ ، وقال البيهقي في "السنن" ، ص ٢٣٦ - ج ٥ ، وحديث مكرمة ينفرد به الحسين بن واقد عن عطية بن آخر ، وحديث جابر أصح من جميع ذلك ، وقد شهد الحديبية ، وشهد الحج ، والعمرة ، وأخبرنا بأن النبي صلى الله عليه وسلم أسهم بالاشتراك سبعة في بدنة ، فهو أولى بالقبول ، انتهى .

(٣) في "المستدرک" في الأضاحي ، ص ٢٢٩ - ج ٤ (١) عند السائي في "الفرع والشجرة" ، ص ١٨٨ - ج ٢ وعند أبي داود في "أوائل الضحايا" ، ص ١٩ - ج ٢ ، وعند ابن ماجه في "باب الأضاحي وأجبة أم لا" ، ص ٢٣٣ ، وعند الترمذي في "الأضاحي" في باب يهد باب الأضاحي في أذن المولود ، ص ١٩٦ - ج ١

كنا وقوفاً مع رسول الله ﷺ بعرفات ، فقال : يا أيها الناس على كل أهل بيت في كل عام أضحية ، وعثيرة ، أتدرون ما العثيرة ؟ هي التي يقول الناس : إنها الرجبية ، انتهى . ذكره النسائي في "الفرع والعثيرة" ، والباقون في "الضحايا" ، قال الترمذي : حديث حسن غريب ، لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه ، من حديث ابن عون ، انتهى . ورواه أحمد ، وابن أبي شيبة ، وأبو يعلى الموصلي ، والبخاري في "مسانيدهم" ، والبيهقي في "سننه" ، والطبراني في "معجمه" ، وقال عبدالحق : إسناده ضعيف ، قال ابن القطان : وحلته الجهل بحال أبي رملة ، واسمه حار ، فإنه لا يعرف إلا بهذا ، يرويه عنه ابن عون ، وقد رواه عنه أيضاً ابنه حبيب بن غطفان ، وهو مجهول أيضاً ، كأيّاه ^(١) ، انتهى . قلت : رواه من هذه الطريق عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا ابن جريج أخبرني عبد الكريم عن حبيب بن غطفان بن سليم عن أبيه ، قال : انتهبت إلى النبي ﷺ يوم عرفة ، وهو يقول : هل تعرفونها ؟ فلا أدري ما رجعوا إليه ، فقال النبي ﷺ : على أهل كل بيت أن يذبحوا شاة في رجب ، وفي كل أضحية شاة ، انتهى . ومن طريق عبد الرزاق رواه الطبراني في "معجمه" بسنده ومثله . وقال البيهقي في "المعرفة" : إن صح هذا ، فالمراد به على طريق الاستحباب ، بدليل أنه قرن بين الأضحية والعثيرة ، غير واجبة بالإجماع ، انتهى . قوله : وروى : على كل مسلم في كل عام أضحية وعثيرة : قلت : رواية غريبة ، وجهل من استشهد بحديث غطفان بن سليم المتقدم .

قوله : روى أن أبا بكر ، وعمر كانا لا يضحيان إذا كانا مسافرين : قلت : غريب . قوله : وعن علي رضي الله عنه : ليس على المسافر جمعة ، ولا أضحية : قلت : غريب ، وجهل من قال : إنه تقدم في الجمعة ، والذي تقدم في الجمعة إنما حديث علي مرفوعاً : لا جمعة ، ولا تشریق ، ولا أضحية ، ولا فطر إلا في مصر جامع ، لم يتقدم غيره .

الحديث الخامس : قال عليه السلام : « من ذبح قبل الصلاة ، فليدع ذبيحته ، ومن ذبح بعد الصلاة فقد تم نكح » ، وأصاب سنة المسلمين ، ! قلت : أخرجه البخاري ، ومسلم ^(٢) عن البراء بن عازب ، قال : ضحى خالي أبو بردة قبل الصلاة ، فقال رسول الله ﷺ : تلك شاة لحم ، فقال : يا رسول الله إن عندي جذعة من اللوز ، فقال : ضح بها ، ولا تصلح لغيرك ، ثم قال : من ضحى قبل

(١) غطفان بن سليم بن الحارث الأزدي النخعي ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في "الأضحية والعثيرة" ، وعنه ابنه حبيب ، ومأثور برملة ، قال ابن سعد : أسلم ، وصحب النبي صلى الله عليه وسلم ، ونزل الكوفة بعد ذلك ، اه
(٢) عند مسلم في "الأضحية" ، ص ١٥٤ - ج ٢ ، وعند البخاري في "الأضحية" ،

الصلاة، فانما ذبح لنفسه، ومن ذبح بعد الصلاة، قد تم نسكه، وأصاب سنة المسلمين، انتهى.
وأخرجه البخارى^(١) عن أنس أن النبي ﷺ، قال: من ذبح قبل الصلاة، فليعد، ومن ذبح بعد الصلاة، قد تم نسكه، وأصاب سنة المسلمين، انتهى.
الحديث السادس: قال عليه السلام: «إن أول نسكنا في هذا اليوم الصلاة، ثم الأضحية»؛

قلت: أخرجه البخارى، ومسلم^(٢) بمعناه عن البراء بن عازب، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن أول ما نبأ به في يومنا هذا أن فصل، ثم ترجع، فتحر، فن فعل ذلك، فقد أصاب سنتنا، ومن ذبح قبل فانما هو لحم، قدمه لأمله، ليس من النسك في شيء، انتهى. احتج به المصنف وبالذى قبله على الشافعى، ومالك في منعهما الأضحية بعد الصلاة قبل نحر الإمام، واستدل عليهما ابن الجوزى أيضاً بما أخرجه في «الصحيحين»^(٣) عن جندب بن سفيان البجلي أنه صلى مع رسول الله ﷺ يوم أضحى، قال: فأنصرف رسول الله ﷺ، فاذا هو بالحم، وذباح الأضحية، فعرف رسول الله ﷺ أنها ذبحت، قبل أن يصلى، فقال عليه السلام: من كان ذبح قبل أن يصلى فليذبح مكانها أخرى، ومن لم يكن ذبح حتى صلينا، فليذبح باسم الله، انتهى. واحتج لها بما رواه مسلم في «صحيحه»^(٤) عن ابن جريج أخبرني، أبو الزبير، سمع جابر بن عبد الله يقول: صلى بنا رسول الله ﷺ يوم النحر بالمدينة، فقدم رجال فنعروا، وظنوا أن النبي ﷺ قد نحر، فأمر النبي ﷺ: من كان نحر قبله أن يبعد نحر آخر، ولا تنعروا حتى ينحر النبي ﷺ، انتهى.

الحديث السابع: قال عليه السلام: «أيام التشريق كلها أيام ذبح»؛ قلت: رواه أحمد في «مسنده»، وابن جبان في «صحيحه» في النوع الثالث والأربعين، من القسم الثالث من حديث عبد الرحمن^(٥) بن أبي حسين عن جبير بن مطعم عن النبي ﷺ، قال: كل أيام التشريق ذبح، وعرفة كلها موقف، إلى آخره، وقد ذكرناه بتمامه في «الحج»، ورواه البزار في «مسنده»، وقال: ابن أبي حسين لم يلق جبير بن مطعم، ورواه البيهقي في «المعرفة»، ولم يذكر فيه انقطاعاً، وأخرجه الدارقطنى في «مسنده»^(٦) عن أبي معبد عن سليمان بن موسى عن عمرو بن دينار عن جبير بن مطعم مرفوعاً،

(١) حند البطارى في «أوائل الأضاحى»، ص ٨٣٢ - ج ٢، وحند مسلم فيه: ص ١٥٤ - ج ٢، إلى قوله: من كان ذبح قبل الصلاة، فليعد، انتهى (٢) حند البطارى في «أوائل الأضاحى»، ص ٨٣٢ - ج ٢، وحند مسلم فيه: ص ١٥٤ - ج ٢ (٣) حند البطارى في «القبائح» في باب قول النبي صلى الله عليه وسلم «فليذبح حل اسم الله»، ص ٨٢٢ - ج ٢، وحند مسلم في «الأضاحى»، ص ١٥٣ - ج ٢ (٤) حند مسلم في «الأضاحى»، ص ١٥٥ - ج ٢ (٥) الصواب: عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين، كما في «التلخيص»، ص ٢٩٠ - ج ١٢ (٦) قلت: حند الدارقطنى في «الميد والقبائح»، ص ٤٤٤ بطريقين، وأبو معبد هذا هو حماد بن غيلان الرضى، كما في «التلخيص».

وأبو معبد بثناء، فيه لين؛ وأخرجه هو، والبخاري عن سويد بن عبد العزيز عن سليمان بن موسى عن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه مرفوعاً، قال البخاري: لا تقبل قال فيه: عن نافع بن جبير عن أبيه إلا سويد بن عبد العزيز، وهو ليس بالحافظ، ولا يحتاج به إذا انفرد، وحديث ابن أبي حسين هو الصواب؛ مع أن ابن أبي حسين لم يلق جبير بن مطعم، انتهى. وأخرجه أحمد أيضاً، والبيهقي عن سليمان بن موسى عن جبير بن مطعم عن النبي ﷺ، قال البيهقي: وسليمان بن موسى لم يدرك جبير بن مطعم؛ وأخرجه ابن عدي في "الكامل" عن معاوية بن يحيى الصدفي عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ، قال: أيام التشريق كلها ذبح، انتهى. وضعف معاوية بن يحيى عن النسائي، والسعدي، وابن معين، وعلى بن المديني، وقال ابن أبي حاتم في "كتاب العلل" (١) قال أبي: هذا حديث موضوع بهذا الإسناد، انتهى. وقيل: معاوية محمد بن شعيب.

قوله: روى عن عمر، وعلى، وابن عباس أنهم قالوا: أيام النحر ثلاثة، أفضلها أولها؛ قلت: غريب جداً، وتقدم نحوه في "الحج" في الحديث الرابع والستين، وروى مالك في "الموطأ" (٢) عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول: الأضحية، يومان بعد يوم الأضحية، انتهى. مالك أنه بلغه أن علي بن أبي طالب كان يقول مثل ذلك، انتهى.

الحديث الثامن: قال عليه السلام: ولا يجزى في الضحايا أربعة: العوراء البين عورها، والعرجاء البين عرجها، والمريضة البين مرضها، والمجنونة التي لا تتق، قلت: أخرجه أصحاب السنن الأربعة (٣) عن شعبة أخبرني سليمان بن عبد الرحمن سمعت عبيد بن فيروز، قال: سألت البراء بن عازب عما نهى النبي ﷺ عنه من الأضحية، فقال: قام فينا رسول الله ﷺ، وأصابني أقصر من أصابعه، وأنا لم أقصر من أنامله، فقال: أربع لا تجوز في الضحايا: العوراء البين عورها، والمريضة البين مرضها، والعرجاء البين ظلمها، والكسير التي لا تتق، انتهى.

(١) ذكره في "كتاب العلل"، ص ٣٨ - ج ٢

(٢) حقه مالك في "الضحايا" في باب الضحية مما يطن المرأة، ص ١٨٨ - ج ٢

(٣) حقه الترمذي في "الأضحية" في باب ما لا يجوز من الأضحية، ص ١٩٤ - ج ١، وحقه أبي داود في "باب ما يكره من الضحايا"، ص ٣١ - ج ٢، وفيه: "الكسيرة التي لا تتق" بدل الكسيرة، وحقه النسائي في "الضحايا" في باب ما نهى عنه من الأضحية العوراء، ص ٢٠٢ - ج ٢، وفي رواية عنه: "والكسيرة التي لا تتق" - وحقه مالك في "الموطأ" في باب ما نهى عنه من الضحايا، ص ١٨٧، وفي "المستدرک في الحج"، ص ٤٦٨ - ج ١، وفيه: "الكسيرة التي لا تتق"، وفي "الأضحية"، ص ٢٢٣ - ج ٤، وفيه: "المجنونة التي لا تتق"

وقال الترمذى : العجفاء ، عرض : الكبير ، وقال : حديث حسن صحيح ، لانعرفه إلا من حديث عبيد بن فيروز عن البراء ، انتهى . ورواه أحمد في "مسنده" ، ومن طريق أحمد رواه الحاكم في "المستدرک" - في الحج ، ورواه مالك في "الموطأ" عن عمرو بن الحارث عن عبيد بن فيروز عن البراء ، وقال : العجفاء ، وأخرجه الحاكم أيضاً ^(١) عن أيوب بن سويد ثنا الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن البراء ، بمثله ، وقال : صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ، إنما أخرج مسلم حديث سلمان بن عبد الله عن عبيد بن فيروز عن البراء ، وهو ما أخذ على مسلم ، لاختلاف الناقلين فيه ، وأصح حديث يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة إن سلم من أيوب بن سويد ، انتهى كلامه . قال الذهبي في "مختصره" : وأيوب بن سويد ضعفه أحمد ، انتهى . قلت : وعلى الحاكم ههنا اعتراضان : أحدهما أن حديث عبيد بن فيروز عن البراء لم يروه مسلم ، ولما رواه أصحاب السنن ، والآخر أنه صحيح حديث أيوب بن سويد ، ثم جرحه .

الحديث التاسع : قال عليه السلام : «استشرفوا العين والأذن» ، قلت : روى من حديث علي ؛ ومن حديث حذيفة .

لحديث علي : أخرجه أصحاب السنن الأربعة ^(٢) عن أبي إسحاق عن شريح بن النعمان عن علي ، قال : أمرنا رسول الله ﷺ أن نستشرف العين والأذن ، انتهى . قال الترمذى : حديث حسن صحيح ، ورواه الحاكم في "المستدرک" وقال : إسناده صحيح ، ورواه أيضاً ^(٣) - إلا أبا داود - عن سلمة بن كهيل عن حجة بن عدي عن علي بنحوه ، وقال الترمذى : حديث حسن صحيح ، ورواه ابن حبان في "صحيحه" في النوع السادس والثمانين ، من القسم الأول ؛ والحاكم في "المستدرک" ، وصححه إسناده أيضاً ، وقال : لم يحتج الشيخان بحجة بن عدي ، وهو من كبار أصحاب علي .

وأما حديث حذيفة : فأخرجه البزار في "مسنده" ^(٤) ، والطبراني في "معجمه الوسيط"

(١) في "المستدرک" في الأضاحي ، ص ٢٢٣ - ج ٤

(٢) عند أبي داود في "باب ما يكره من الضحايا" ، ص ٣٢ - ج ٢ ، وعند النسائي في "الضحايا" - في باب الضحايا ، ص ٢٠٢ - ج ٢ ، وعند الترمذى في "باب ما يكره من الأضاحي" ، ص ١٩٤ - ج ١ ، وعند ابن ماجه في "باب ما يكره أن يضحى به" ، ص ٢٣٤ ، وفي "المستدرک" في الأضاحي ، ص ٢٢٤ - ج ٤

(٣) عند الترمذى في "باب في الاشتراك في الأضحية" ، ص ١٩٤ - ج ١ ، وعند ابن ماجه في "باب ما يكره أن يضحى به" ، ص ٢٣٤ ، وعند النسائي في "الأضاحي" - في باب الشرفاء وهي متفقاة الأذن ، ص ٢٠٣ - ج ٢ ، وفي "المستدرک" في الأضاحي ، ص ٢٢٥ - ج ٤ (٤) قال الهيثمي في "مجمع الزوائد" ، ص ١٩ - ج ٤ : رواه البزار ، والطبراني في "الأوسط" ، وفيه محمد بن كثير القرضي الملقب ، ووجه ابن معين ، وضبطه جماعة ، انتهى .

عن محمد بن كثير الملائى القرشى ثنا أبو سنان سعيد بن سنان عن أبي إسحاق الشيبانى عن صلة بن زفر عن حذيفة، قال: أمرنا رسول الله ﷺ: أن نستشف العيون والأذن، انتهى. بلفظ البرار، قال الطبرانى: قال: قال رسول الله ﷺ: استشفوا العين والأذن، انتهى. وقال: لا يروى عن حذيفة إلا بهذا الإسناد، وكذلك قال البرار: وزاد، وقد روى عن علي من غير وجه، انتهى. الحديث العاشر: حديث سعد بن أبي وقاص: «والتلك كثير، أخرجه الأئمة الستة، وسيأتى فى "الوصايا".

الحديث الحادى عشر: وقد صح أن النبى ﷺ ضعى بكبشين، أملحين، موجهين؛ قلت: روى من حديث جابر؛ ومن حديث عائشة؛ ومن حديث أبي هريرة؛ ومن حديث أبي رافع؛ ومن حديث أبي الدرداء.

أما حديث جابر: فأخرجه أبو داود، وابن ماجه^(١) عن ابن إسحاق عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي عياش الماعرى عن جابر بن عبد الله، قال: ذبح رسول الله ﷺ يوم النحر كبشين أقرنين أملحين موجهين، الحديث، وقد تقدم فى "باب الحج عن الغير".

وأما حديث عائشة، وأبي هريرة: فرواه ابن ماجه فى "سننه"^(٢) من طريق عبد الرزاق أنبأ سفيان الثورى عن عبد الله بن محمد بن حنبل عن أبي سلمة عن عائشة، وأبي هريرة، أن النبى ﷺ كان إذا أراد أن يضعى اشترى كبشين عظيمين، سميتين، أقرنين أملحين موجهين، الحديث. ورواه أحمد فى "مسنده"، ورواه أيضاً حدثنا إسحاق بن يوسف ثنا سفيان عن عبد الله بن محمد بن حنبل عن أبي سلمة عن أبي هريرة، أن عائشة، قالت: كان رسول الله ﷺ، فذكره، حدثنا وكيع عن سفيان عن عبد الله بن محمد بن حنبل عن أبي سلمة عن أبي هريرة، وعائشة، فذكره، وهذا الإسناد الأخير رواه الحاكم فى "المستدرک"^(٣) من طريق أحمد، وسكت عنه؛ وأخرج أبو نعيم فى "الحلية" فى ترجمة ابن المبارك عنه عن يحيى بن عبيد الله عن أبيه، سمعت أبا هريرة يقول: ضعى رسول الله ﷺ بكبشين أملحين موجهين، الحديث، وقال: مشهور من غير وجه، غريب من حديث يحيى، انتهى.

وأما حديث أبي رافع: فأخرجه أحمد، وإسحاق بن راهويه فى "مسنديهما"، والطبرانى

(١) عنه أبى داود فى "باب ما يشرب من الصفايا"، ص ٣٠ - ج ٢، وحدث ابن ماجه فى "أوائل الاضاحي"، ص ٢٢٢ - ج ٢
(٢) عنه ابن ماجه فى "أوائل الاضاحي"، ص ٢٢٢ - ج ٢
(٣) فى "المستدرک" فى الاضاحي، ص ٢٢٧ - ج ٤

في "معجمه" عن شريك عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن علي بن حسين عن أبي رافع، قال :
 ضحى رسول الله ﷺ بكبشين ، أملحين ، موجوين ، خصيين ، الحديث .

وأما حديث أبي الدرداء : فأخرجه أحمد في "مسنده" عنه ، قال : ضحى رسول الله ﷺ
 بكبشين جذعين ، موجوين ، انتهى . قال المنذرى في "حواشيه" : المحفوظ موجوين^(١) ، أى
 مزروعى الاثنين - قاله أبو موسى الأصبهاني ، وقال الجوهري ، وغيره : الوجاء - بالكسر ، والمد -
 رض عرق الاثنين ، قال الهروي : والاثنيان بحالهما ، وقال في "النهاية" : ومنهم من يرويه موجيين
 بغير همز ، على التخفيف ، ويكون من وجيته وجياً ، فهو موجي ، قال : وهذا الذي ذكره هو الذي
 وقع في سماعنا ، انتهى . وذهل شيخنا علاء الدين مقلداً لغيره عن - السنن - فمزا هذا الحديث لأحمد
 عن أبي رافع فقط .

قوله : لم ينقل عن النبي ﷺ ، ولا الصحابة رضى الله عنهم التضحية بغير الإبل ، والبقر ،
 والغنم ؛ قلت : أما الإبل ، ففي مسلم في حديث جابر الطويل أن النبي ﷺ نحر بيده يوم النحر
 ثلاثاً وستين بدنة ، وأما البقر ففي "الصحيحين"^(٢) عن جابر ، وعائشة أن النبي ﷺ ضحى عن
 نسائه بالبقر ، وأما الغنم ففي "الصحيحين" أيضاً عن أنس أن النبي ﷺ ضحى بكبشين أملحين ،
 فلم ينقل خلافة .

الحديث الثاني عشر : قال عليه السلام : « ضحوا بالثنايا ، إلا أن يعسر على أحدكم ، فليذبح
 الجذع من الضأن » ؛ قلت : أخرجه مسلم^(٣) عن أبي الزبير عن جابر ، قال : قال رسول الله ﷺ :
 « لا تذبحوا إلا مسنة ، إلا أن يعسر عليكم ، فتذبحوا جذعة من الضأن » ، انتهى .

الحديث الثالث عشر : قال عليه السلام : « نعمت الأضحية المذبح من الضأن » ؛
 قلت : أخرجه الترمذي^(٤) عن عثمان بن واقد عن كدام بن عبد الرحمن عن أبي كباش ، قال :
 جلبت غنماً جذعاً إلى المدينة ، فكسدت على ، فلقيت أبا هريرة ، فسأله ، فقال : سمعت رسول الله

(١) قال ابن الأثير في "النهاية" في باب الواو مع الجيم ، ص ٢٠٦ - ج ٤ : ومنه الحديث أنه ضحى
 بكبشين موجوين - أى خصيين - ومنهم من يرويه : موجيين - يؤذن مكرمين ، وهو خطأ ، ومنهم من يرويه : موجيين ،
 بغير همز على التخفيف ، ويكون من وجيته وجياً ، فهو موجي ، انتهى .

(٢) حديث عائشة ، عند البخاري في "الجامع" - في باب ذبح الرجل البقر عن نسائه ، ص ٢٣١ - ج ١ ، وحديث
 جابر ، عند مسلم في "المسالك" - في باب الاشتراك في الهدى ، ص ٤٢٤ - ج ١ (٣) عند مسلم في "الأنصاف" - في
 باب سن الأضحية ، ص ١٥٥ - ج ٢

(٤) عند الترمذي في "الأنصاف" - في باب في الجذع من الضأن ، ص ١٩٤ - ج ١

ﷺ يقول : نعم ، أو نعمت الأضحية المذبح من الضأن ، قال : فاتبه الناس ، انتهى . وقال : حديث غريب ، وقد روى عن أبي هريرة موقوفاً ، قال وكيع : المذبح يكون ابن سبعة أشهر ، أو ستة أشهر ، انتهى . وقال في "عله الكبير" : سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فقال : رواه عثمان بن واقد ، فرفعه إلى النبي ﷺ ، ورواه غيره ، فوقفه على أبي هريرة ، وسأله عن اسم أبي كباش ، فلم يعرفه ، انتهى .

أحاديث الباب : أخرج البخاري ، ومسلم^(١) عن عقبة بن حامر ، قال : قسم النبي ﷺ بين أصحابه ضحايا ، فصارت لي جذعة : قلت : يا رسول الله صارت لي جذعة ، فقال : ضح بها ، انتهى . قال المنذرى في "مختصره" : وقد وقع لنا حديث عقبة بن حامر هذا من رواية يحيى بن بكير عن الليث بن سعد ، وفيه : ولا رخصة لأحد فيها بعدك ، قال البيهقي : فهذه الزيادة إذا كانت محفوفة كانت رخصة له ، كما رخص لأبي بردة بن نيار ، حين قال : عندي جذعة خير من مسنة ، فقال عليه السلام : اذبحها ، ولن تجزى عن أحد بعدك ، أخرجاه في "الصحاحين" ، قال : وعلى هذا يحمل حديث زيد بن خالد الذي أخرجه أبو داود^(٢) ، قال : قسم رسول الله ﷺ في أصحابه ضحايا ، فأعطاني عتوداً جذعاً ، قال : فرجعت به إليه ، قلت : إنه جذع ، قال : ضح به ، فضحيت به ، وفي سننه محمد بن إسحاق ، وقال غيره : حديث عقبة منسوخ بحديث أبي بردة ، لقوله : ولن تجزى عن أحد بعدك ، قال المنذرى : وفي هذا نظر ، فإن في حديث عقبة أيضاً : ولا رخصة لأحد فيها بعدك ، وأيضاً ، فإنه لا يعرف المتقدم منهما من المتأخر ، وقد أشار البيهقي إلى أن الرخصة أيضاً لعقبة ، وزيد بن خالد ، كما كانت لأبي بردة ، انتهى . قلت : وفاتهم حديث أبي زيد الأنصاري - واسمه عمرو بن أخطب - رواه ابن ماجه في "سننه" حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة عن عبد الأعلى عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي زيد الأنصاري ، قال : مر رسول الله ﷺ بدار من دور الأنصار ، فوجد ريح قار ، فقال : من هذا الذي ذبح ؟ فخرج إليه رجل منا ، فقال : أنا يا رسول الله ذبحت قبل أن أصلي لأطمع أهلي ، وجيران ، فأمره أن يعيد ، فقال : لا والله الذي لا إله إلا هو ، ما عندي إلا جذع ، أو حمل من الضأن ، قال : اذبحها ، ولن تجزى عن أحد بعدك ، انتهى .

حديث آخر : روى ابن ماجه في "سننه"^(٣) حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم دحيم عن أنس

(١) عند البخاري في "باب قصة الأضحية بين الناس" ، ص ٨٣٢ - ج ٢ ، وعند مسلم في "باب الأضحية" - ج ٢ - ص ١٥٥ - ج ٢ (٢) وعند ابن ماجه في "باب الأضحية" - ج ٢ - ص ٢٣٣ - ج ٢ (٣) عند ابن ماجه في "باب ما يجزى من الأضحية" ، ص ٢٣٣

ابن عياض عن محمد بن أبي يحيى ، مولى الأسليين عن أمه عن أم بلال بنت هلال عن أبيها هلال الأسلي أن رسول الله ﷺ ، قال : « يجوز الجذع من الضأن أضحية » ، انتهى .
الحديث الرابع عشر : روى أنه عليه السلام ضحى عن أمه ؛ قلت : تقدم في الحج - وغيره .

الحديث الخامس عشر : قال عليه السلام : « كنت نهيتكم عن لحوم الأضاحي ، فكلوا منها وادخروا » ؛ قلت : أخرج مسلم^(١) عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ ، أنه نهى عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث ، ثم قال بعد : كلوا ، وتزودوا ، وادخروا ، انتهى . وأخرج أيضاً عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري ، قال : قال رسول الله ﷺ : يا أهل المدينة لا تأكلوا اللحم الأضاحي ، فوق ثلاث ، فشكوا إلى رسول الله ﷺ أن لهم عيالا ، وحشياً ، وخداما ، فقال : كلوا ، وأطعموا ، واحبسوا ، وادخروا ، انتهى . وروى الحاكم في « المستدرک » ، فرواه ، وقال : على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، وأخرج مسلم أيضاً عن عائشة ، قالوا : يا رسول الله إن الناس يتخفون الأسقية من ضحاياهم ، ويعملون فيها الودك ، قال : وما ذاك ؟ قالوا : نهيت أن نؤكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث ، فقال : إنما نهيتكم من أجل الدابة التي دفت ، فكلوا ، وادخروا ، وتصدقوا ، انتهى . وأخرج البخاري عن سلمة بن الأكوع^(٢) قال : قال رسول الله ﷺ : « من ضحى منكم ، فلا يصحب بعد ثلاثة ، وفي بيته منه شيء » ، فلما كان العام المقبل ، قالوا : يا رسول الله ففعل كما فعلنا عام الماضي ؟ قال : كلوا ، وأطعموا ، وادخروا ، فإن ذلك العام كان بالناس جهد ، فأردت أن تعينوا فيها ، انتهى . وأخرج أبو داود^(٣) عن نبيشة الهذلي ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إنما كنا نهيناكم عن لحومها أن تأكلوها فوق ثلاث ، لكي تسمعكم ، جاء الله بالسعة ، فكلوا ، وادخروا ، وانجسوا ، ألا وإن هذه الأيام أيام أكل وشرب ، وذكر الله عز وجل » ، انتهى .

الحديث السادس عشر : قال عليه السلام : « من باع جلد أضحية فلا أضحية له » ؛ قلت : رواه الحاكم في « المستدرک »^(٤) في تفسير سورة الحج « من حديث زيد بن الحباب عن عبد الله بن عياش المصري عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً ، بلفظه سواء ؛ وقال : حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه » ، ورواه البيهقي في « سننه » .

(١) الأحاديث الثلاثة الرواية عن جابر ، وأبي سعيد ، وعائشة ، عند مسلم في « الأضاحي - قبل باب الفروع والعترة » ، ص ١٥٨ - ج ٢ ، وعند الحاكم في « المستدرک - في الأضاحي » ، ص ٢٢٢ - ج ٤ ، وحديث عائشة ، عند أبي داود في « باب حبس لحوم الأضاحي » ، ص ٣٢ - ج ٢

(٢) عند البخاري في « الأضاحي - في باب ما يؤكل من لحوم الأضاحي » ، وما يتردد منها ، ص ٨٣٥ - ج ٢

(٣) عند أبي داود في « باب حبس لحوم الأضاحي » ، ص ٣٣ - ج ٢ (٤) ص ٣٨٩ - ج ٢

الحديث السابع عشر : قال عليه السلام لعل : « تصدق بجلالها وخطاها ، ولا تنطأ أجزر الجزر منها » ؛ قلت : أخرجه الجماعة - إلا الترمذي - عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي ، قال : أمرني رسول الله ﷺ أن أقوم على بدنته ، وأقسم جلودها وجلالها ، وأمرني أن لا أعطى الجزر منها شيئاً ، وقال : نحن نعطيه من عندنا ، انتهى . وقد تقدم في الهدى ، والمصنف احتج به ، وباللهي قبله على كراهية بيع جلد الأضحية ، مع جوازه ، وهو خلاف ظاهر اللفظ ، وقد احتج ابن الجوزي بظاهر هذا الثاني على التحريم ، والله أعلم .

الحديث الثامن عشر : قال عليه السلام لفاطمة : « قومي فاشهدى أضحيتك ، فانه يغفر لك بأول قطرة من دمه كل ذنب » ؛ قلت : روى من حديث عمران بن حصين ؛ ومن حديث أبي سعيد الخدري ؛ ومن حديث علي بن أبي طالب .

أما حديث عمران : فرواه الحاكم في « المستدرک » ^(١) من حديث أبي حنيفة النخعي عن سفيان بن عيينة عن عمران بن حصين أن النبي ﷺ قال لفاطمة : قومي إلى أضحيتك فاشهدى بها ، فانه يغفر لك عند أول قطرة من دمه كل ذنب علمته ، وقولي : (إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله) إلى قوله : (من المسلمين) ، قال : عمران ، قلت : يا رسول الله هذا لك ، ولأهل بيتك خاصة ، أم للمسلمين عامة ؟ قال : لا ، بل للمسلمين عامة ، انتهى . ورواه البيهقي في « مسنده » ، والطبراني في « معجمه » ، قال البيهقي : في إسناده مقال ، وقال الذهبي في « مختصره للمستدرک » : « أبو حنيفة النخعي ضعيف جداً ، انتهى . ورواه إسماعيل بن راهويه في « مسنده » أخبرنا يحيى بن آدم ، وأبو بكر بن عياش عن ثابت عن أبي إسحاق عن عمران بن حصين ، فذكره .

وأما حديث الخدري : فرواه الحاكم أيضاً ^(٢) من حديث عمرو بن قيس عن عطية عن أبي سعيد الخدري ، قال : قال رسول الله ﷺ « يا فاطمة قومي إلى أضحيتك فاشهدى بها فان لك بأول قطرة تقطر من دمه أن يغفر لك ما سلف من ذنوبك ، فقالت فاطمة : يا رسول الله هذا لنا أهل البيت خاصة ، أو لنا وللمسلمين عامة ؟ قال : لا ، بل لنا وللمسلمين عامة ، انتهى . وسكت عنه ؛ ورواه البزار في « مسنده » ، قال الذهبي : وعطية واه ، قال البزار : لانتم له طريقاً عن أبي سعيد أحسن من هذه الطريق ، وعمرو بن قيس كان من أفاضل الكوفة وعبادهم ، ممن يكتب حديثه ، انتهى .

(١) في « المستدرک - في الأضحية » ، ص ٢٢٢ - ج ٤ ، وقال الهيثمي في « مجمع الزوائد » ، ص ١٧ - ج ٤ : رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه أبو حنيفة النخعي ، اهـ (٢) في « المستدرک - في الأضحية » ، ص ٢٢٢ - ج ٤ ، وقال الهيثمي في « مجمع الزوائد » ، ص ١٧ - ج ٤ : رواه البزار ، وفيه عطية بن قيس ، وفيه كلام كثير ، وهه وحده ، انتهى .

وأما حديث علي : فأخرجه أبو القاسم الأصبهاني في "كتاب الترغيب والترهيب" ، وأبو الفتح سليم بن أيوب الفقيه الشافعي في "كتاب الترغيب" عن مسلم بن إبراهيم ثنا سعيد بن زيد ثنا عمرو بن خالد مولى بني هاشم عن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب أن النبي ﷺ قال : يا فاطمة ، إلى آخره ، قال أبو الفتح : وسعيد بن زيد هو أبو حماد بن زيد ، انتهى .

كتاب الكراهية

الحديث الأول : قال عليه السلام في الذي يشرب من إناء الذهب والفضة : وإنما يجرجر في بطنه نار جهنم ؛ قلت : أخرجه البخاري ، ومسلم ^(١) عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق عن أم سلمة أن النبي ﷺ قال : الذي يشرب في آنية فضة ، وإنما يجرجر في بطنه نار جهنم ، انتهى . وفي لفظ لمسلم : من شرب في إناء ذهب أو فضة ، وفي لفظ له : الذي يأكل ويشرب في آنية الذهب والفضة ، ولم يذكر البخاري الأكل ، ولا ذكر الذهب ، أخرجه البخاري في "الآشربة" ، ومسلم في "أول اللباس" . وأخرجه الدارقطني ^(٢) ، ثم البيهقي عن يحيى بن محمد الجاربي ثنا زكريا بن إبراهيم بن عبد الله بن مطيع عن أبيه عن عبد الله بن عمر بنحوه ؛ وزاد في آنية الذهب والفضة ، أو فيه شيء من ذلك ، ويحيى الجاربي فيه مقال ، أخرجه في "الطهارة" قال في "الإمام" : الآنية جمع إناء ، نحو حمار وأحمره ، لا كما يظن العامة أنها واحدة ، وهو غلط ، ويوضحه قوله في صفة الخوض : آنية مثل نجوم السماء .

الحديث الثاني : روى أن أبا هريرة أتى بشراب في إناء فضة ، فلم يقبله ، وقال : نهانا عنه رسول الله ؛ قلت : غريب عن أبي هريرة ، وهو في الكتب الستة عن حذيفة من رواية عبد الرحمن ابن أبي ليلى ، قال : استسقى حذيفة ، فسقاه مجوس في إناء من فضة ، فقال : إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا تلبسوا الحرير ولا الديباج ، ولا تشربوا في آنية الذهب والفضة ، ولا تأكلوا في

(١) عند البخاري في "الآشربة" - في باب آنية الفضة ، ص ٨٤٢ - ج ٢ ، وعند مسلم في "أوائل اللباس" ، ص ١٨٧ - ج ٢ (٢) عند الدارقطني في "الطهارة" - في باب أوائل الذهب والفضة ، ص ١٥ - ج ١ ، وقال : إسناده حسن ، انتهى . وفي سنن يحيى بن محمد الجاربي ، قال الحافظ في "التلخيص" ، ص ٢٧٤ - ج ١١ : يحيى بن محمد ذكره ابن حبان في الثقات ، ورواه للعللي ، وابن عدي ، وقال البخاري : يتكلمون فيه ، والجاربي - بالجمع - نسبة إلى بلدة على الساحل بجزيرة المدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وقد رأيت ، انتهى .

صحافها ، فانها لم في الدنيا ، ولكم في الآخرة . انتهى . أخرجه البخارى ^(١) في "الأشربة" - والاطعمة واللباس ، ومسلم في "الاطعمة" ، وأبو داود ، والترمذى في "الأشربة" ، وابن ماجه في "الأشربة" - واللباس ، والنسائى في "الزينة" - وفي الوليمة .

الحديث الثالث : قال عليه السلام : « من لم يجب الدعوة فقد عصى أبا القاسم » ؛ قلت : أخرج مسلم ^(٢) بمعناه الصحيح في "النكاح" عن ثابت بن عياض الأعرج على أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : شر الطعام طعام الوليمة ، يتمتعها من يأتمها ، ويدعى إليها من بأباها ، ومن لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله ، انتهى . هكذا رواه مسلم مرفوعاً ، ورواه الباقر - إلا الترمذى - موقوفاً من حديث ابن شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة أنه كان يقول : شر الطعام طعام الوليمة ، يدعى إليها الأغنياء ، ويترك الفقراء ، ومن لم يجب دعوة ، فقد عصى الله ورسوله ، انتهى . أخرجه البخارى ، وابن ماجه في "النكاح" ، وأبو داود في "الاطعمة" ، والنسائى في "الوليمة" ، ولكنه موقوف في حكم المرفوع .

حديث آخر : رواه أبو داود ^(٣) في "الاطعمة" حدثنا مسدد بن مسرهد عن درست بن زياد عن أبان بن طارق عن نافع عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من دعى فلم يجب ، فقد عصى الله ورسوله ، ومن دخل على غير دعوة دخل سارقاً ، وخرج مغيراً ، انتهى . وأبان بن طارق ، قال أبو ذرعة : هو شيخ مجهول ، وقال ابن عدى : لا يعرف إلا بهذا الحديث ، ولا الحديث إلا به ، ودرست بن زياد أيضاً لا يحتج بحديثه ، وقيل : هو درست بن حمزة ، وقيل : بل هما اثنان ضعيفان ، قاله المنذرى ، لكن رواه أبو يعلى الموصلى في "مستند" حدثنا زهير ثنا يونس بن محمد ثنا عبد الله

(١) عند البخارى في "الأشربة" - في باب العرب في آنية القصب ،، ص ٨٤١ - ج ٢ مرجع . وفي "الاطعمة" - في باب الأسكل في إلقاء مفضض ،، ص ٨٦٦ - ج ٢ ، وفي "اللباس" - في باب لبس الحرير ،، ص ٨٦٧ - ج ٢ ، وفي "إقراض الحرير" ،، ص ٨٦٨ - ج ٢ ، وعند مسلم في "الأشربة" - في باب تحريم استعمال إناء القصب واللغة ،، ص ٨٨٩ - ج ٢ ، وعند أبي داود في "باب في التراب في آنية القصب واللغة" ،، ص ١٦٧ - ج ٢ ، وعند الترمذى في "الأشربة" - في باب ما جاء في كراهية للشرب في آنية القصب واللغة ،، ص ١٠ - ج ٢ ، قال : وفي الباب عن أم سلمة ، والبراء ، واثنته هذا حديث صحيح حسن ، انتهى . وعند ابن ماجه في "الأشربة" - في باب الشرب في آنية القصب ،، ص ٢٥٢ - ج ٢ ، وفي "اللباس" - في باب كراهية لبس الحرير ،، ص ٢٦٥ - ج ٢ ، وعند النسائى في "الزينة" - في باب ذكر النبي عن لبس الديباج ،، ص ٢٩٦ - ج ٢ (٢) عند مسلم في "النكاح" - في باب الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة ،، ص ٤٦٣ - ج ١ ، وعند البخارى في "النكاح" - في باب من ترك الدعوة ، فقد عصى الله ورسوله ،، ص ٧٧٨ - ج ٢ ، وعند ابن ماجه في "النكاح" - في باب إجابة الداعي ،، ص ١٣٩ ، وعند أبي داود في "أوائل الأطعمة" ،، ص ١٦٩ - ج ٢ ، وقال الحافظ ابن حجر في "الدراية" : إسناده ضعيف ، انتهى .

ابن عمر عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ، قال: إذا دعى أحدكم إلى ولية فليجها، ومن لم يجب الدعوة فقد عمى الله ورسوله، انتهى.

فصل في اللبس

الحديث الرابع: روى أنه عليه السلام نهى عن لبس الحرير والدياج، وقال: «إنما يلبسه من لا خلق له في الآخرة»؛ قلت: هما حديثان؛ فالأول أخرجه الجماعة عن حذيفة، وعن البراء بن عازب، لحذيفة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تلبسوا الحرير، ولا الدياج، ولا تشربوا في آنية الذهب والفضة، ولا تأكلوا في صحافها، فإنها لهم في الدنيا، ولكم في الآخرة» انتهى. وقد تقدم قريباً، وحديث البراء بن عازب^(١) قال: أمرنا رسول الله ﷺ ببيع، ونهانا عن بيع، وفيه: وعن الدياج والحرير؛ والثاني: أخرجه البخاري، ومسلم^(٢) عن نافع عن عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب رأى حلة سيرة عند باب المسجد، فقال: يا رسول الله لو اشتريت هذه فلبستها يوم الجمعة، وللوفد إذا قدموا عليك، فقال رسول الله ﷺ: «إنما يلبس الحرير في الدنيا من لا خلق له في الآخرة»؛ ثم جاء رسول الله ﷺ منها حلل، فأعطى عمر منها حلة، فقال عمر: يا رسول الله كسوتها، وقد قلت ما قلت؟ فقال رسول الله ﷺ: «إني لم أ كسكها لتلبسها، فكساها عمر أخاه مشركاً، انتهى. وهذا الأخ، كان أماً عمر من أمه. صرح بذلك في الحديث عند النسائي، قال: فكساها عمر أخاه من أمه مشركاً، قيل: إن اسمه عثمان بن حكيم، فأما أخوه زيد بن الخطاب فإنه أسلم قبل عمر، رواه في «الجمعة واللباس».

الحديث الخامس: روى عن عدة من الصحابة: منهم علي رضي الله عنه أنه عليه السلام خرج ويلحد في يديه حرير، وبالأخرى ذهب؛ وقال: هذان حرامان علي ذكور أمتي، حلال لأمثاليهم؛ قلت: حديث علي رواه أبو داود، وابن ماجه في «اللباس»، والنسائي في «الزينة»^(٣)

(١) حديث البراء، عند البخاري في مواضع: منها في «الآثارية - والطلب - واللباس»، وعند مسلم في «اللباس» - في باب تحريم استعمال إناة الذهب والفضة، ص ١٨٨ - ج ٢ (٢) عند البخاري في مواضع: منها في «اللباس»، ص ٨٦٩ - ج ٢، وفي «الأدب» - في باب صلة الأخ المشرك، ص ٨٨٥ - ج ٢، وعند مسلم في «اللباس»، ص ١٨٩ - ج ٢، وعند أبي داود في «اللباس» - في باب ما جاء في لبس الحرير، ص ٢٠٤ - ج ٢، وعند النسائي في «باب الميعة للجمعة»، ص ٢٠٥ - ج ١، وفي «الزينة» - في باب ذكر النبي من لبس السراويل، ص ٢٩٥ - ج ٢ (٣) عند أبي داود في «اللباس» - في باب الحرير للنساء، ص ٢٠٥ - ج ٢، وعند ابن ماجه في «باب لبس الحرير والقصب للنساء»، ص ٢٦٥، وعند النسائي في «الزينة» - في باب تحريم القصب على الرجال، ص ٢٨٤ - ج ٢ بأربعة طرق، كما في التفرع

وأحد في "مسنده"، وابن حبان في "صحيحه" في النوع الثامن عشر، من القسم الثاني منه عن عبد الله بن زهير النافعي عن علي بن أبي طالب أن النبي ﷺ أخذ حرراً ألقاه في يمينه، وأخذ ذهباً، فجعل في شماله، ثم قال: إن هذين حرام علي ذكور أمي، زاد ابن ماجه: حل لا نأثم. انتهى. والحديث على هذا وجهان: أحدهما: من جهة الليث، واختلف عليه فيه، فرواه قتيبة عنه عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي أظح الهمداني عن عبد الله بن زهير أنه سمع علي بن أبي طالب هكذا، هكذا أخرجه أبو داود، والنسائي، ورواه ابن المبارك عن الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن ابن أبي الصعبة عن رجل من همدان، يقال له: أظح عن ابن زهير، ورواه عيسى بن حماد عن أبيه عن يزيد عن ابن أبي الصعبة عن رجل من همدان يقال له: أبو أظح (١) عن ابن زهير، هكذا أخرجه النسائي، وقال: وحديث ابن المبارك أولى بالصواب، إلا قوله: عن أظح، فإن أبا أظح، أولى بالصواب، انتهى. الوجه الثاني: من جهة ابن إسحاق عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد العزيز بن أبي الصعبة عن أبي أظح الهمداني، رواه عن محمد بن إسحاق يزيد بن هارون، ومن جهته أخرجه النسائي، وعبد الرحيم بن سليمان، ومن جهته أخرجه ابن ماجه، وقال: عن أبي الأظح بالتحريف، وذكر عبد الحق في "أحكامه" هذا الحديث من جهة النسائي، ونقل عن ابن المديني أنه قال فيه: حديث حسن، ورجاله معروفون، قال ابن القطان في "كتابه": هكذا قال: وأبو أظح مجهول، وعبد الله بن زهير مجهول الحال، قال الشيخ في "الإمام": وعبد الله بن زهير ذكره ابن سعد في "الطبقات" (٢)، ووثقه، وقال: توفي سنة إحدى وثمانين، في خلافة عبد الملك بن مروان، انتهى. ولم يمهز شيخنا علاء الدين إلا للنسائي فقط، وقد غيره في ذلك، وكأنه نظر "أحكام عبد الحق"، فإنه ذكره من جهته فقط.

وأما حديث أبي موسى: فأخرجه الترمذي (٣)، والنسائي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن سعيد بن أبي هند عن أبي موسى الأشعري أن رسول الله ﷺ قال: حرم لباس الحرير، والذهب على ذكور أمي، وأحل لا نأثم، قال الترمذي: حديث حسن صحيح، وفي الباب عن عمر، وعلي، وعقبة بن عامر، وأم هانئ، وأنس، وحذيفة، وعبد الله بن عمرو، وعمران بن حصين، وعبد الله بن الزبير، وجابر، وأبي ربحانة، وابن عمر، والبراء، انتهى. ورواه أحمد في "مسنده"، وابن أبي شيبة في "مصنفه"، قال ابن حبان في "صحيحه": وخبر سعيد بن أبي هند

(١) قلت: الصواب في رواية عيسى بن حماد: عن رجل من همدان، يقال له: أبو صالح. كما في النسائي في "الترغيب"، ص ٢٨٤ - ج ٢ (٢) عنه ابن سعد في "تاريخه" عبد الله بن زهير النافعي، ص ٢٠٠ - القسم الثاني من الجزء السابع. (٣) عنه الترمذي في "أوائل الألبان"، ص ٢١٩ - ج ١، وقال: هذا حديث حسن صحيح، انتهى. وعند النسائي في "باب تحريم القمح على الرجال"، ص ٢٨٤ - ج ٢

عن أبي موسى في هذا الباب معلول لا يصح، انتهى. وقال الدارقطني في "كتاب العلل": وقد رواه أسامة بن زيد عن سعيد بن أبي هند عن أبي مرة، مولى عقيل عن أبي موسى، ورواه عبيد الله بن عمر العمري عن نافع عن سعيد بن أبي هند عن رجل عن أبي موسى، قال: وهذا أشبه بالصواب، لأن سعيد بن أبي هند لم يسمع من أبي موسى شيئاً؛ ورواه سويد بن عبد العزيز عن عبيد الله عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي موسى، وروم في موضعين: في قوله: سعيد المقبري، وإنما هو سعيد بن أبي هند، وفي تركه نافعاً من الاستناد، انتهى كلامه. وقال في "باب مسند ابن عمر": وقد روى هذا الحديث عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر، واختلف عنه، فرواه يحيى بن سليم الطائفي عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: أحل الذهب والحرير، لأننا نأمن، وحرّم على ذكورها، وتابعه بقية بن الوليد عن عبيد الله، وكلاهما وهم، فقد روى طلق بن حبيب، قال: قلت لابن عمر: سمعت من النبي ﷺ في الحرير شيئاً؟ قال: لا، فهذا يدل على وهمهما، وإنما الصحيح عن عبيد الله عن نافع عن سعيد بن أبي هند عن أبي موسى، وسعيد لم يسمعه من أبي موسى، كما يتناه في - مسند أبي موسى - والله أعلم، انتهى.

وأما حديث عبد الله بن عمرو: فرواه إسحاق بن راهويه، والبخاري، وأبو يعلى الموصلي في "مسانيدهم"، وابن أبي شيبة في "مصنفه"، والطبراني في "معجمه" من حديث عبد الرحمن بن زياد بن أنس الأفرقي عن عبد الرحمن بن رافع عن عبد الله بن عمرو، قال: خرج النبي ﷺ، وفي إحدى يديه ثوب من حرير، وفي الأخرى ذهب، فقال: إن هذين محرّم على ذكور أمتي، حل لأنثاهم، انتهى.

وأما حديث عمر: فأخرجه البخاري في "مسنده" ^(١) عن عمرو بن جرير عن إسماعيل بن خالد عن قيس بن أبي حازم عن عمر، بنحو حديث عبد الله بن عمرو سواء، قال البخاري: وعمر بن جرير لين الحديث، وقد روى هذا عن غير عمر، ولا نعلم فيه حديثاً ثابتاً، انتهى.

وأما حديث ابن عباس: فرواه البخاري في "مسنده" ^(٢) أيضاً حدثنا إبراهيم بن زياد الصائغ ثنا محمد بن عبد الله الأنصاري ثنا إسماعيل بن مسلم عن عمرو بن دينار عن طلوس عن ابن عباس، بنحوه سواء؛ ورواه الطبراني في "معجمه" عن إسماعيل بن مسلم به.

(١) قال المصنف: "يجمع الزوائد"، ص ١٤٣ - ج ٥: رواه البخاري في "الصغير - والأوسط"، وفيه عمرو بن جرير، وهو متروك، انتهى. (٢) قال المصنف: "يجمع الزوائد"، ص ١٤٣ - ج ٢: رواه البخاري في "الأوسط - والكبير"، بإسنادين، في أحدهما إسماعيل بن مسلم المكي، ضعيف، وقد قيل فيه: صدوق، بهم، وفي الآخر: سلام الطويل، وهو متروك، وبقيّة رجالها مات، انتهى.

وأما حديث زيد بن أرقم : فرواه ابن أبي شيبة في "مسنده" ^(١) حدثنا سعيد بن سليمان ثنا عباد ثنا سعيد بن أبي عروبة ثنا ابن زيد بن أرقم أخبرني أنيسة بنت زيد عن أبيها ، قال : قال رسول الله ﷺ : الذهب والحرير حل لأنثاء أمي ، حرام على ذكورها ، انتهى .

وأما حديث وائلة بن الأسقع : فرواه الطبراني في "معجمه" حدثنا إسماعيل بن قيراط ثنا سليمان بن عبد الرحمن ثنا محمد بن عبد الرحمن حدثني أسماء بنت وائلة عن أبيها ، بنحو حديث زيد ابن أرقم ، سواء .

وأما حديث عتبة بن عامر الجهني : فرواه أبو سعيد بن يونس في "تاريخ مصر" حدثنا أحمد بن حماد زغبة ثنا سعيد بن أبي مرزوم ثنا يحيى بن أيوب حدثني الحسن بن ثوبان ، وعمرو ابن الحارث عن هشام بن أبي رقية سمعت مسلة بن غنم سمعت عتبة بن عامر الجهني ، يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول ، بلفظ حديث زيد بن أرقم .

الحديث السادس : روى أنه عليه السلام نهى عن لبس الحرير ، إلا موضع إصبعين ، أو ثلاثة ، أو أربعة : قلت : أخرجه مسلم ^(٢) عن قتادة عن الشعبي عن سويد بن غفلة أن عمر بن الخطاب خطب بالجمالية ، فقال : نهى رسول الله ﷺ عن لبس الحرير ، إلا موضع إصبعين ، أو ثلاث ، أو أربع ، انتهى . قال الدارقطني : لم يرفعه عن الشعبي غير قتادة ، وهو مدلس ، فلعله بلغه عنه ، وقد رواه بيان ، ودلود بن أبي هند ، وابن أبي السفر عن الشعبي عن سويد عن عمر : قوله ، انتهى . قلت : رواه النسائي موقوفا ، وأخرج الجماعة ^(٣) - إلا الترمذي - عن أبي عثمان النهدي ، قال : أئانا كتاب عمر ، ونحن مع عتبة بن فرقد بأذربيجان : أن رسول الله ﷺ نهى عن الحرير ، إلا هكنا ، وأشار بإصبعين التين تليان الإبهام ، قال أبو عثمان : فيها علينا ^(٤) أنه يعني الإعلام ، انتهى . زاد أبو داود ، وابن ماجه فيه : إلا هكنا ، وهكذا ، إصبعين ، وثلاثة ، وأربعة .

(١) قال المحشي في "تجميع الروايات" ، ص ١٤٣ - ج ٥ : رواه الطبراني . وفيه ثابت بن زيد بن ثابت بن أرقم ، وهو ضعيف ، انتهى . (٢) عند مسلم في "اللباس" ، (٣) عند النسائي في "الزينة" - في باب التي عن الثياب النسائية ، ص ٢٩٦ - ج ٢ ، وعند مسلم في "اللباس" ، ص ١٩١ - ج ٢ ، وعند البيهقي في "اللباس" - في باب لبس الحرير ، ص ٨٦٧ - ج ٢ ، وعند أبي داود في "باب ملاب" ولبس الحرير ، ص ٢٠٤ - ج ٢ ، وعند ابن ماجه في "اللباس" - في باب الرخصة في العلم في الثوب ، ص ٢٦٥ - ج ٢ .
(٤) قلت : ولكن عند مسلم : فاحشنا ، أنه يعني الإعلام - أي ما يطأنا في معرفة أنه أراد الإعلام - يقال : ضم الشيء إذا أبطأ وتأخر ، وفتح إذا أخرته ، انتهى . هكذا في "شرح مسلم" ، فتدوى

الحديث السابع : روى أن النبي ﷺ كان يلبس جبة مكفوفة بالحرير ؛ قلت : أخرجه مسلم ^(١) عن عبد الله أبي عمر ، مولى أسماء بنت أبي بكر ، قال : رأيت ابن عمر في السوق ، وقد اشترى ثوبا شاميا ، فرأى فيه خيطا أحمر ، فرده ، فأثيت أسماء ، فذكرت ذلك لها ، فقالت : يا جارية ناوليني جبة رسول الله ﷺ ، فأخرجت لي جبة طيالة كسروانية ، لها لينة ديباج ، وفرجها مكفوفان بالديباج ، فقالت : كانت هذه عند عائشة ، حتى قبضت ، فلما قبضت ، أخذتها ، وكان النبي ﷺ يلبسها ، فنحن نغسلها للمرضى تستشفى بها ، انتهى . ورواه أبو داود ، ولفظه : فأخرجت لي جبة مكفوفة الجيب ، والكمين ، والفرجين بالديباج ، ورواه البخاري في " كتابه المفرد في الأدب " ، ولفظه : قال : أخرجت لي أسماء جبة من طيالة عليها لينة ، شبر من ديباج ، وأن فرجها مكفوفان به ، فقالت : هذه جبة رسول الله ﷺ كان يلبسها للوفد وللجمعة ، انتهى .

وفي الباب : حديث خفيف عن عكرمة عن ابن عباس ، قال : نهى رسول الله ﷺ عن المصمت من الحرير ، فأما العلم وشبهه ، فلا بأس به ، انتهى . قال السرقسطي : المصمت للمبهم الذي ليس معه غيره ، انتهى .

قوله : عن عمر رضي الله عنه أنه قال : لياكم وزى الأعاجم ؛ قلت : رواه ابن حبان في " صحيحه " في النوع التاسع ، من القسم الرابع ، من حديث شعبة عن قتاده ، قال : سمعت أبا عثمان يقول : أئانا كتاب عمر ، ونحن بأذربيجان مع عتبة بن فرقد ، أما بعد : فاتزروا ، وارتدوا ، وانتعلوا ، وارموا بالخفاف ، واقطعوا السراويلات ، وعليكم بلباس أيكم لإسماعيل ، ولياكم والتنم ، وزى العجم ، وعليكم بالشمس ، فانها حمام العرب ، واخشوشنوا ، واخشوشنوا ، واخولقوا ، وارموا الأغراض ، وانزوا نزوا ، وأن النبي ﷺ نانا عن الحرير ، إلا هكنا ، وضم إصبعيه : السبابة والوسطى ، انتهى . ورواه البيهقي في " شعب الإيمان " في الباب التاسع والثلاثين ، عن الحاكم بسنده إلى الحارث بن أبي أسامة ثنا أبو النضر ثاشعبة به ، سواء ، وأخرجه مسلم في " صحيحه " بلفظ : ولماكم والتنم ، وزى أهل الشرك ، ولبوس الحرير ، والمصنف استدلل بهذا الأثر للصاحبين على كراهية توسد الحرير ، ولو استدلل على ذلك بمحدث حذيفة لكان أولى ، أخرجه البخاري ^(٢) عن ابن أبي ليلى عن حذيفة ، قال : نهانا النبي ﷺ أن نشرب في آنية الذهب والفضة ، وأن نأكل فيها ،

(١) عند مسلم في " القياس " ص ١٦٠ - ج ٢ ، وعند أبي داود في " القياس " في باب الرخصة في الثلم وخيط الحرير ، ص ٢٠٥ - ج ٢ ، وصدر الحديث بلفظ أبي داود ، وآخره بلفظ مسلم

(٢) حديث حذيفة بهذا اللفظ ، عند البخاري في " القياس " في باب اقتراض الحرير ، ص ٨٦٨ - ج ٢

وعن لبس الحرير والدياج، وأن يجلس عليه، انتهى. وهو من مفردات البخارى، ولم أجد الحيدى ذكره، وذكره عبد الحق فى "الجمع بين الصحيحين".

الحديث الثامن : روى أن النبي ﷺ جلس على مرقعة حرير؛ قلت : غريب جداً . قوله : وروى أنه كان على بساط ابن عباس مرقعة حرير؛ قلت : يشكل على المذهب حديث حذيفة، قال : نهانا رسول الله ﷺ أن نشرب فى آنية الذهب والفضة، وأن نأكل فيها، وعن لبس الحرير والدياج، وأن يجلس عليه، انتهى. أخرجه البخارى رواه ابن سعد فى "الثقات" - فى ترجمة ابن عباس، "وهى فى أول الطبعة الخامسة من مات مع النبي ﷺ، وم أحداث الأستان، فقال : حدثنا أبو نعيم الفضل بن دكين ثنا مسعر بن راشد، مولى لبنى عامر، قال : رأيت على فراش ابن عباس مرقعة حرير، انتهى. أخبرنا عبد الوهاب بن عطاء ثنا عمرو بن أبى المقدام عن مؤذن بنى وادعة، قال : دخلت على عبد الله بن عباس، وهو متكئ على مرقعة حرير، وسعيد بن جبير عند رجليه، وهو يقول له : انظر كيف تحدث عنى، فانك حفظت عنى كثيراً، انتهى.

الحديث التاسع : روى الشعبي أن النبي ﷺ رخص فى لباس الحرير عند القتال؛ قلت : غريب عن الشعبي، ورواه ابن عدى فى "الكامل" من حديث بقة عن عيسى بن إبراهيم ابن طهمان الهاشمى عن موسى بن أبى حبيب عن الحكم بن عيمر، وكان من أصحاب النبي ﷺ، قال : رخص رسول الله ﷺ فى لباس الحرير عند القتال، انتهى. وأعله عبد الحق فى "أحكامه" بعيسى هذا، وقال : إنه ضعيف عندهم، بل متروك، قال ابن القطان فى "كتابه" : وبقة لا يحتاج به، وعيسى ضعيف، وموسى بن أبى حبيب ضعيف أيضاً، انتهى. وروى ابن سعد فى "الطبقات" (١) - فى ترجمة عبد الرحمن بن عوف "أخبرنا القاسم بن مالك المزنى عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن، قال : كان المسلمون يلبسون الحرير فى الحرب، انتهى.

قوله : روى أن الصحابة كانوا يلبسون الخز؛ قلت : فيه آثار : منها ما رواه البخارى فى "كتابه المفرد" (٢) - فى القراءه خلف الإمام، "حدثنا مسدد ثنا أبو عروبة عن قتادة عن زرار، قال : رأيت عمران بن حصين يلبس الخز، انتهى.

(١) عند ابن سعد "ترجمة عبد الرحمن بن عوف"، ص ١٢ - القسم الأول من الجزء الثالث.

(٢) قلت : ولى "الدرية"، أخرجه البخارى و "الأدب للرد"، انتهى. وأخرجه الهيثمى فى "معجم الزوائد"، ص ١٤٥ - ج ٥، وقال : رواه الطبرانى، ورجه رجال الصحيح، انتهى.

حديث آخر: رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا إسماعيل بن علي عن يحيى بن أبي إسحاق، قال: رأيت علي أنس بن مالك مطرف خز، انتهى^(١). ورواه عبد الرزاق، وأخبرنا معمر عن عبد الكريم الجزري، قال: رأيت علي أنس بن مالك جبة خز، وكساء خز، وأنا أطوف بالبيت مع سعيد بن جبير، انتهى. ومن طريق عبد الرزاق رواه البيهقي في "شعب الإيمان" في الباب التاسع والثلاثين.

حديث آخر: قال ابن أبي شيبة أيضاً: حدثنا أبو الأحوص عن أبي إسحاق عن العيزار بن حريث، قال: رأيت الحسين بن علي، وعليه كساء خز، انتهى^(٢). ورواه الطبراني في "معجمه" حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي ثنا يحيى بن عبد الحميد الحماني ثنا المطلب بن زياد عن السدي، قال: رأيت الحسين بن علي، وعليه عمامة خز، وقد أخرج شعره من تحت العمامة، انتهى.

حديث آخر: أخرجه الحاكم في "المستدرک" عن سفيان عن عمرو بن دينار سمع صفوان ابن عبد الله بن صفوان يقول: استأذن سعد علي بن عامر، ونحته مرافق من حرير، فأمر بها، فرفعت فدخل سعد، وعليه مطرف خز، فقال له ابن عامر: استأذنت علي، وتحتي مرافق من حرير، فأمر بها فرفعت، فقال له: نعم الرجل أنت يا ابن عامر، وقال: حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه. حديث آخر: قال عبد الرزاق: عن عبد الله بن عمر العمري أخبرني وهب بن كيسان، قال: رأيت سنة^(٣) من أصحاب رسول الله ﷺ يلبسون الخز: سعد بن أبي وقاص، وابن عمر، وجابر بن عبد الله، وأبو سعيد، وأبو هريرة، وأنس بن مالك، انتهى. ومن طريق عبد الرزاق رواه البيهقي في "شعب الإيمان".

حديث آخر: أخرجه البيهقي^(٤) في "الشعب" أيضاً عن عبد السلام بن حرب

(١) وعن سالم بن عبد الله العسكري، قال: رأيت أنس بن مالك عليه جبة خز، وكساء، ومطرف خز- أدكن، الحديث، قال الميشتي: ص ١٤٤- ج ٥: رواه الطبراني، وسالم هذا لم أمره، وبجبة رجاله ثياب، انتهى.

(٢) أخرجه الميشتي في "مجمع الزوائد"، ص ١٤٤- ج ٥: عن العيزار بن حريث بسند صحيح، وعن السدي بسند رجاله ثقات، وعن الثعلبي بسند رجاله ثقات، وعن أبي عكاشة المديني بسند رجاله رجال الصحيح- سوى أبي عكاشة، قاله مجهول- أن الحسين كان يلبس الخز، وعن مستقيم بن عبد الملك، قال: رأيت علي الحسن، والحسين، وعليه الله عنهما جواب خز من صور، الحديث. وقال الميشتي: رواه الطبراني عن شيخه إبراهيم بن محمد الحلال، ولم أمره، وبجبة رجاله ونجم ابن حبان، انتهى.

(٣) وعن هشام بن هرو، قال: رأيت علي عبد الله بن الزبير مطرفاً من خز أخضر، كستة فائقة، قال الميشتي في "مجمع الزوائد"، ص ١٤٥- ج ٥: رواه الطبراني، ورجالهم رجال الصحيح، انتهى. وعن أسماء بنت أبي بكر، قالت: هدي لزبير ساعدان للديباج، من ديباج كان لثني صلى الله عليه وسلم أعطاهما إياه، فأتاهن بها، قال الميشتي في "مجمع الزوائد"، ص ١٤٤- ج ٥: رواه أحمد، وفيه ابن لهيعة، وبجبة رجال أحمد رجال الصحيح، انتهى.

(٤) وفي "المستدرک" في الباب ١٩٢- ج ٤: عن ابن عباس، مثله مرغوباً، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، انتهى.

عن مالك بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس، أنه كان يلبس الخنزير، وقال: إنما يكره المصمت من الحرير، انتهى.

حديث آخر: قال ابن أبي شيبة: حدثنا أبو داود الطيالسي عن عمران القطان أخبرني عمار، قال: رأيت علي بن أبي قتادة مطرف خنزير، ورأيت علي بن أبي هريرة مطرف خنزير، ورأيت علي بن عباس، مالا أحصى، انتهى.

حديث آخر: قال ابن أبي شيبة حدثنا علي بن مسهر عن الشيباني، قال: رأيت علي بن عبد الله بن أبي أوفى مطرف خنزير، انتهى. ورواه ابن سعد في "الطبقات" (١) أخبرنا عبد الحميد بن عبد الرحمن الحناقي عن أبي سعد البقال، قال: رأيت عبد الله بن أبي أوفى، وعليه برنس خنزير، انتهى. حديث آخر: وقال أيضاً: حدثنا وكيع عن عينة بن عبد الرحمن عن أبيه، قال: كان لأبي بكر مطرف خنزير، سداه حرير، فكان يلبسه، انتهى. ورواه ابن سعد في "الطبقات" (٢) أخبرنا يزيد بن هارون أن أبا عينة بن عبد الرحمن به.

حديث آخر: قال الطبراني في "معجمه": حدثنا زكريا بن يحيى الساجي ثنا زيد بن أحرم ثمامة بن هشام حدثني أبي عن يونس عن عمار بن أبي عمار، قال: رأيت زيد بن ثابت، وابن عباس، وأبا هريرة، وأبا قتادة يلبسون مطارف الخنزير، انتهى. ذكره في "ترجمة أبي قتادة"، واسمه الحارث بن ربي.

حديث آخر: أخرجه البيهقي في "الشعب" أيضاً عن عبد الله بن محمد بن أسماء، قال: حدثني جويرية بن أسماء عن نافع أن ابن عمر كان ربما لبس مطرف الخنزير، ثم نه خشيته درهم، انتهى.

حديث آخر: رواه إصحاق بن راهويه في "مسنده" أخبرنا الفضل بن موسى ثنا الجعيد بن عبد الرحمن، قال: رأيت السائب بن يزيد - وهو ابن أربع وسبعين سنة (٣) - وكان جليداً معتدلاً، وكان عليه كساء خنزير، ووجهه خنزير، وقطيفة خنزير، ملتصقة بها عليه.

حديث آخر: قال إصحاق أيضاً: أخبرنا الفضل بن دكين الملائي ثنا قطر بن خليفة، مولى عمرو بن حريث، قال: رأيت علي بن عمرو بن حريث مطرف خنزير، انتهى.

(١) عند ابن سعد في "ترجمة عبد الله بن أبي أوفى"، ص ٣٦ - القسم لثاني من الجزء الرابع -

(٢) عند ابن سعد: ص ٩ - القسم الأول من الجزء السابع - عن يزيد بن هارون. ومحمد بن عبد الله الأنصاري، قال: أخبرنا عينة بن عبد الرحمن به (٣) وفي نسخة [س] - ابن أربع وتسعين سنة،

حديث آخر : رواه الترمذي في "كتاب الكنى" أخبرنا أحمد بن علي بن سعيد ثنا يحيى بن معين ثنا محمد بن يزيد ثنا أبو جارية بن بلع^(١) قال : رأيت لبي^(٢) بن لبا^(٣) - رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ - وعليه مطرف خز ، انتهى .

حديث آخر : رواه ابن سعد في "الطبقات"^(٤) أخبرنا عفان بن مسلم ثنا حماد بن سلمة ثنا ثابت البناني أن عاتذ بن عمرو المزني كان بلبس الخنز ، انتهى .

حديث آخر : رواه الطبراني في "كتاب مسند الشاميين" حدثنا يحيى بن عبد الباقي^(٥) ثنا إدريس ابن أبي الرباب ثنا رديح بن حطية ثنا إبراهيم بن أبي عيلة ، قال : رأيت أبا أبي^(٦) ابن أم حرام ، وأخبرني أنه صلى مع القليلين مع رسول الله ﷺ ، وعليه كساء خز ، انتهى . وابن أم حرام اسمه عبد الله ، وهو ابن امرأة عبادة بن الصامت ، انتهى .

حديث آخر : وروى فيه أيضاً حدثنا موسى بن عيسى بن المنذر ثنا أبي ثنا بقية عن إبراهيم بن أبي عيلة ، قال : أدركت رجلاً من أصحاب النبي ﷺ ، يقال له : الألفلس ، فرأيت عليه ثوب خز ، انتهى .

(١) أبو بلع الصغير ، اسمه جارية بن بلع انتهى الواسطي ، روى عنه محمد بن يزيد ، ويزيد بن هارون ، انتهى . "تهذيب" ، ص ٤٧ - ج ١٢

(٢) لبي بن لبا - الأول بموحدة صغرى ، وأبوه بموحدة غليظة ، وذن صا ، قال البخاري : له صحبة ، روى عنه أبو بلع الصغير ، وأخرج البخاري ، وابن أبي خنيفة ، والبيهقي ، وابن السكن من طريق محمد بن يزيد الواسطي عن أبي بلع من لبي بن لبا ، الحديث ، كذا في "الإصابة" ، ص ٣٢٥ - ج ٣

(٣) قلت : أهلب المتن والمسنود التفرغ ، قاله المذكور في التفرغ منته عند ابن سعد في "ترجمة عاتذ ابن عمرو المزني" ، ص ٢٠ - القسم الثاني من الجزء السابع - هكذا : إن عاتذ بن عمرو أوصى أن يسل على أبو بردة ، فركب مبد الله بن يزيد ليصل عليه ، فلما بلغ دار مسلم قيل له : إنه أوصى أن يسل عليه أبو بردة ، فكذب دابته راجعاً ، اهـ . ولتن المذكور في التفرغ سننه عند ابن سعد هكذا : أخبرنا عمرو بن حاتم السكاني ، قال : حدثنا حماد ابن يحيى ، قال : حدثنا قتادة ، الحديث .

(٤) كان هذا قد صدحاً ، فصحناه من كتب الرجال ، فقيه - إدريس بن أبي الرباب - هو الثاني ، وقال في "اللسان" ، ص ٣٣٥ - ج ١ : ذكره ابن حبان في الثقات ، يروى عن رديح بن حطية ، انتهى . - وروى عن حطية الفرعي - قال في "التهذيب" ، ص ٢٧٢ - ج ٣ : ذكره ابن حبان في الثقات ، روى عن إبراهيم بن أبي عيلة ، انتهى . وإبراهيم بن أبي عيلة ، قال في "التهذيب" ، ص ١٤٧ - ج ١ : هو شمر بن عطاء بن عبد الله المرحل ، أبو إسحاق ، روى عن أبي أبي^(٦) ابن أم حرام بن امرأة عبادة ، انتهى . وأبو أبي^(٦) ابن أم حرام - قال في "الإصابة" ، ص ٣٠٢ - ج ٢ : عبد الله بن عمرو بن عيسى بن زيد بن سودة بن مالك بن هثم بن مالك بن النجار ، أبو أبي^(٦) ابن أم حرام ، أمه خلة أنس ابن مالك ، وقال في "الاستيعاب" ، ابن أم حرام ، هو ابن خلة أنس بن مالك ، أمه أم حرام بنت ملحان ، وربيعة عبادة ابن الصامت ، انتهى . وقال الحافظ في "التهذيب" ، ص ١٢ - ج ١٢ : وقيل : إنه ابن أخت عبادة ، وقيل : ابن أخيه ، انتهى .

حديث آخر : روى ابن سعد في "الطبقات" (١) - في ترجمة عثمان "أخبرنا الواقدي ثنا ابن أبي سبرة عن مروان بن أبي سعيد بن المعلى حدثني الأخرج عن محمد بن ربيعة بن الحارث ، قال : رأيت علي عثمان بن عفان مطرف خز ، ثمنه مائتي درهم ، انتهى .

حديث آخر : رواه أبو داود في "سننه" (٢) من حديث عبد الله بن سعد الدمشقي عن أبيه قال : رأيت رجلاً يخار على بقة يعض ، عليه عمامة خز سوداء ، وقال : كسانها رسول الله ﷺ ، انتهى . وذكره عبد الحق في "أحكامه" من جهة أبي داود ، وسكت عنه ، وتعبه ابن القطان ، فقال : وعبد الله بن سعد ، وأبوه ، والرجل الذي ادعى الصحة ، كلهم لا يعرفون ، أما سعد والد عبد الله فلا يعرف ، روى عنه غير ابنه عبد الله هذا الحديث الواحد ، وأما أبوه عبد الله فقد روى عنه جماعة ، وله ابن يقال له : عبد الرحمن بن عبد الله بن سعد الدمشقي ، مروزي ، صدوق ، وله ابن اسمه أحمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن سعد ، وهو شيخ لأبي داود ، وعنه يروى هذا الحديث ، انتهى .

الأحاديث المرفوعة : أخرج أبو داود في "سننه" (٣) عن خفيف عن عكرمة عن ابن عباس قال : إنما نهى النبي ﷺ عن الثوب المصمت من الحرير ، فأما العلم من الحرير ، وسدا الثوب فلا بأس به ، انتهى . وخفيف بن عبد الرحمن ضعفه غير واحد .

حديث مخالف لما تقدم : أخرج أبو داود في "سننه" (٤) عن عطية بن قيس عن عبد الرحمن بن غنم حدثني أبو حامر ، أو أبو مالك الأشعري عن النبي ﷺ ، قال : ليكون من أمتي أقوام يستحلون الحر والحرير ، وذكر كلاماً ، قال : يمسح منهم آخرين قردة وغنازير إلى يوم القيامة ، انتهى . وذكره البخاري في "صحيحه" (٥) تعليقاً ، قال في "كتاب الأشربة" : وقال هشام بن عمار : ثنا صدقة بن خالد عن عبد الرحمن بن يزيد عن عطية بن قيس عن عبد الرحمن بن غنم به ، قيل : ورواه البرقاني ، والإسماعيلي في "صحيحهما" أخرجهما عن علي الصحيح بهذا الإسناد ، قال عبد الحق في "أحكامه" : وقد روى هذا بوجهين : يستحلون الحر - بحاء مهملة ، وراء مهملة - قال : وهو الزنا ؛ وروى - بخاء ، وزاي - قال : والأول هو الصواب ، انتهى . ورأيت في "حاشيته" قال الإسماعيلي : الحر

(١) عنه ابن سعد في "ترجمة عثمان بن عفان" ، ص ٤٠ - العلم الأول من الجزء الثالث .

(٢) عنه أبي داود في "اللباس" - في باب ملاباء في الحر ، ص ٢٠٣ - ج ٢ (٣) عنه أبي داود في "اللباس" - في باب الرخصة في العلم ، وخطب الحرير ، ص ٢٠٥ - ج ٢ (٤) عنه أبي داود في "اللباس" - في باب ملاباء في الحر ، ص ٢٠٣ - ج ٢ (٥) عنه البخاري في "الأشربة" - في باب ملاباء فيس يستحل الحر ، ويسميه بغير اسمه ، ص ٨٢٧ - ج ٢

بكر الحاء ، وتخفيف الراء المهملتين - وأصله حرح ، فتقصوا في الواحد ، وأثبتوا في الجمع ، فقالوا : حر ، وثلاث أحراج ، انتهى .

قوله : ولا يجوز للرجال التحل بالذهب والفضة إلا بالخاتم ، والمنطقة ، وحلية السيف ، ثم قال : وقد جاء في إباحة ذلك آثار ؛ قلت : أما الخاتم فأخرج الأئمة الستة في " كتبهم " ^(١) عن ابن شهاب الزهري عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ اتخذ خاتماً من فضة ، له فص حبشي ، ونقش فيه " محمد رسول الله " ، انتهى . وأخرجه ^(٢) - إلا ابن ماجه - عن قتادة عن أنس أن رسول الله ﷺ أراد أن يكتب إلى بعض الأمراء قبيل له : إنهم لا يقرهون كتاباً إلا بخاتم ، فاتخذ خاتماً من فضة ، ونقش فيه " محمد رسول الله " فكان في يده حتى قبض ، وفي يد أبي بكر حتى قبض ، وفي يد عمر حتى قبض ، وفي يد عثمان حتى سقط منه في بئر أريس ، ثم أمر بها فزحمت ، فلم يقدر عليه ، انتهى .

أحاديث السيف : أخرج أبو داود ، والترمذي في " الجهاد " ^(٣) ، والنسائي في " الزينة " عن جرير بن حازم عن قتادة عن أنس ، قال : كانت قيعة سيف رسول الله ﷺ فضة ، وفي لفظ للنسائي كان نعل سيف رسول الله ﷺ من فضة ، وقيعة سيفه فضة ، وما بين ذلك حلق فضة . انتهى . قال الترمذي : حديث حسن غريب ، وهكذا روى همام عن قتادة عن أنس ، وبعضهم رواه عن قتادة عن سعيد بن أبي الحسن ، قال : كانت قيعة سيف رسول الله ﷺ من فضة ، انتهى . وحديث همام الذي أشار إليه هو عند النسائي ^(٤) أخرجه عن عمرو بن حاصم عن همام ، وجرير عن قتادة به ، قال النسائي : هذا حديث منكر . والصواب قتادة عن سعيد مرسل ، ومارواه عن همام غير عمرو بن حاصم ، انتهى . وهذا المرسل الذي أشار إليه أخرجه أبو داود . والنسائي ^(٥) عن هشام الدستوائي عن قتادة عن سعيد بن أبي الحسن ، قال : كانت ، فذكره ؛ وقال عبد الحق في " أحكامه " : الذي أسنده ثقة ، وهو جرير بن حازم ، انتهى . وقال الدارقطني في " علله " :

(١) عند مسلم في " باب تحريم خاتم الذهب " ، ص ١٦٦ - ج ٢ ، وعند البخاري في " باب فص الخاتم ، وغيره " ، ص ٨٧٢ - ج ٢ ، ولم أر عند البخاري قوله : له فص حبشي . (٢) عند البخاري في " باب الفص - في باب نقش الخاتم " ، ص ٨٧٢ - ج ٢ ، وعند مسلم في " باب الفص " ، ص ١٦٦ - ج ٢ ، وعند الترمذي في " الدعاء " ، وتظهر البنية . (٣) عند أبي داود في " الجهاد - في باب السيف يحل " ، ص ٣٤٨ - ج ١ عن قتادة ، وعثمان بن سعد عن أنس ، وعند الترمذي في " الجهاد - في باب ملهات في السيوف " ، ص ٦٦٦ - ج ١ ، ولم أجده رواية أنس عند النسائي في " الصغرى " ، نعم عنده في " الزينة - في باب حلية السيف " ، ص ٣٠١ - ج ٢ عن أبي أمامة بن سهل ، بهذا اللفظ . (٤) عند النسائي في " الزينة - في باب حلية السيف " ، ص ٣٠١ - ج ٢ ، ولم أجده فيه ؛ قوله : قال النسائي ، اه : (٥) عند أبي داود في " الجهاد - في باب السيف يحل " ، ص ٣٤٨ - ج ١ ، وفيه : قال قتادة : ما علمت أحداً تابعه على ذلك ، وعند النسائي في " باب حلية السيف " ، وعند الترمذي في " الدعاء " ،

هذا حديث قد اختلف فيه على قتادة ، فرواه جرير بن حازم عن قتادة عن أنس . قال : كان حلية سيف رسول الله ﷺ من فضة ، وكذلك رواه عمرو بن حاصم عن همام عن قتادة عن أنس ، ورواه هشام الدستوائي ، ونضر بن ظريف عن قتادة عن سعيد بن أبي الحسن أخى الحسن مرسلا ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه الترمذى ^(١) عن طالب بن حجير عن هود بن عبد الله بن سعد عن جده مزينة المصرى ، قال : دخل رسول الله ﷺ يوم الفتح ، وعلى سيفه ذهب وفضة . انتهى . وقال : حديث حسن غريب ^(٢) . قال ابن القطان فى " كتابه " : وإنما حسنه الترمذى ، لأنه لا يقبل المسانيد على عادته فى ذلك ، وهو عندى ضعيف لا حسن ، فإن هود بن عبد الله بن سعيد بصرى ، لا مرید فيه على ما فى الإسناد من رواية عن جده ، ورواية طالب بن حجير عنه ، فهو مجهول الحال ، وطالب بن حجير أبو حجير كذلك ، وإن كان قد روى عنه أكثر من واحد ، وشئ عنه الرازيان . فقالا : شيخ ، يمينان بذلك أنه ليس من أهل العلم ، وإنما هو صاحب رواية ، انتهى كلامه ملخصاً . وقال شيخنا الذهبى فى " ميزانه " : وصدق ابن القطان فى تضعيفه لهذا الحديث ، فإنه منكر ، فيه طالب ابن حجير ، وقد تردد به ، فما علمنا فى حلية سيف النبی ﷺ ذهباً ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه الطبرانى فى " معجمه " ^(٣) عن محمد بن حماد ثنا أبو الحكم حدثنى مرزوق الصيقل ، أنه سئل سيف رسول الله ﷺ ذا الفقار ، وكانت له قبيعة من فضة ، وحلق من فضة ، انتهى . قال الشيخ فى " الإمام " : وأبو الحكم هذا لم يذكر الحاكم فى " كتابه " ما يدل على التعريف بحاله ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه عبد الرزاق فى " مصنفه - فى الجهاد " عن جعفر بن محمد قال : رأيت سيف رسول الله ﷺ قائمته من فضة ، ونعله من فضة ، وبين ذلك حلق من فضة ، وهو عند هؤلاء - يعنى بنى العباس - ، انتهى .

الآثار : أخرج البخارى فى " صحيحه " عن هشام بن عروة عن أبيه ، قال : كان سيف الزبير على بفضة ، وكان سيف عروة على بفضة ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه البيهقى عن المسعودى ، قال : رأيت فى بيت القاسم بن عبد الرحمن سيفاً قبيعته من فضة ، قلت : سيف من هذا ؟ قال : سيف عبد الله بن مسعود ، انتهى .

(١) عند الترمذى فى " الجهاد - فى باب ما جاء فى السيف " ، ص ٢١٦ - ج ١

(٢) قلت : وى - نسخة الترمذى المطبوعة بالهند - : هذا حديث غريب غير التصحيح . ثم ذكر هذا بعد الحديث الذى

على هذا الحديث (٣) قال الميشتى فى " مجمع الزوائد " ، ص ٢٧١ - ج ٥ : رواه الطبرانى ، ونيه أبو الحكم الصيقل .

ولم أمره ، وبهجة رجاله مات ، انتهى .

حديث آخر: وأخرج البيهقي أيضاً عن عثمان بن موسى عن نافع عن ابن عمر أنه تقلد سيف عمر يوم قتل عثمان، وكان على، قلت: كم كانت حليته؟ قال: أربعمائة، انتهى. وأما المنطقة في "كتاب عيون الأثر" للشيخ أبي الفتح بن سيد الناس اليعمرى، قال: وكان للنبي ﷺ منطقة من أديم منشور ثلاث، حلقتها وأربعها^(١)، وطرفها فضة، انتهى. وروى الواقدي في "كتاب المغازي" حديثي ابن أبي سبرة عن إسحاق بن عبد الله عن عمر بن الحكم، قال: قال: ما علينا أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ الذين أغاروا على الذهب يوم أحد، فأخذوا ما أخذوا من الذهب، بقي معه من ذلك شيء، رجع به حيث فضينا المشركون، واختلطوا، إلا رجلين، أحدهما حاصم ابن ثابت بن أبي الأفلح، جاء بمنطقة وحدها في العسكر، فيها خسون ديناراً، شدها على حقيقه، من تحت ثيابه، وعباد بن بشر جاء بصرة فيها ثلاثة عشر مثقالاً، ففعلهما رسول الله ﷺ ذلك، ولم يخصه، انتهى.

الحديث العاشر: روى أن النبي ﷺ رأى على رجل خاتم صفر، فقال: مالي أجد منك رائحة الأصنام؟ ورأى على آخر خاتم حديد، فقال: مالي أرى عليك حلية أهل النار؟ قلت: أخرجه أبو داود^(٢) في "كتاب الخاتم"، والترمذي في "اللباس"، والنسائي في "الزينة" عن زيد بن الحباب عن عبد الله بن مسلم السلمي عن عبد الله بن بريدة عن أبيه، قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ وعليه خاتم من حديد، فقال: مالي أرى عليك حلية أهل النار؟ ثم جاءه وعليه خاتم من شبه، فقال: مالي أجد منك ريح الأصنام؟ فقال: يا رسول الله من أي شيء أتخذ؟ قال: أتخذه من ورق، ولا تتمه مثقالاً، انتهى. زاد الترمذي: ثم جاءه، وعليه خاتم من ذهب، فقال: مالي أرى عليك حلية أهل الجنة؟ وقال: صفر، عرض: شبه. وقال حديث غريب، وعبد الله بن مسلم، يكنى أبا طيبة، انتهى. ورواه أحمد، والبخاري، وأبو يعلى الموصلي في "مسانيدهم"، وابن حبان في "مجموعه" في النوح السادس والثمانين، من القسم الثاني، وذكر أحد فيه زيادة الترمذي، دون الباقيين.

وقوله في الكتاب: ورأى على آخر، ليس كذلك، بل هو رجل واحد، كما هو في الحديث.

(١) قلت: وفي "القاموس"، ص ٨٠ ج ٤ - الإبرام، والأبريم - بكسرهما القى في رأس المنطقة، وما أشبهه، وهو ذو لسان يدخل فيه الطرف الآخر، انتهى. وراجع "شرح المواهب الدنية"، للزرقاني في باب سلاح النبي صلى الله عليه وسلم، (٢) عند مسلم في "أثرية" - في باب مقدار ما يجلب في الخاتم من الفضة، ص ٢٨٨ ج ٢، والمقطوع. وعنده أبي داود في "كتاب الخاتم" - في باب ما جاء في خاتم الحديد، ص ٢٢٤ ج ٢، وفي أوله زيادة ليست في التخریج، وعنده الترمذي في "أواخر القياس"، ص ٢٢٤ ج ١.

الحديث الحادى عشر : عن على رضى الله عنه أنه عليه السلام نهى عن التخنم بالذهب ؛ قلت : رواه الجماعة ^(١) - إلا البخارى - من حديث عبد الله بن حنين عن على بن أبى طالب أن رسول الله ﷺ نهى عن التخنم بالذهب ، وعن لباس القس ، والمعصر ، وعن القراءة فى الركوع والسجود ، انتهى . وأخرجه أصحاب السنن الأربعة ^(٢) عن هيرة بن يريم عن على بن أبى طالب ، قال : نهى رسول الله ﷺ عن خاتم الذهب ، وعن القس ، وعن الميثة الحمراء ، وعن الجمعة ، انتهى . قال الترمذى : حديث حسن صحيح ، ورواه ابن حبان فى " صحيحه " فى القسم الثانى منه - وهو قسم النواهى - ذكره الترمذى فى " الاستئذان " ، والباقون فى " اللباس " ، ولقد أبدع شيخنا علاء الدين إذا استشهد لهذا الحديث بما أخرجه مسلم ^(٣) عن كريب عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ رأى فى يد رجل خاتماً من ذهب ، فزعه فطرحه ، وقال : يعمد أحدكم إلى جرة من نار فيجعلها فى يده ، فليل للرجل بعد ما ذهب رسول الله ﷺ : خذ خاتمك اتضع به . قال : لا والله ، لا آخذه أبداً ، وقد طرحه رسول الله ﷺ ، والذي قلنه الشيخ قال : حديث على أنه عليه السلام نهى عن التخنم بالذهب رواه الطحاوى عن على ، قال : نهى رسول الله ﷺ عن التخنم بالذهب ، وهو فى " الصحيح " من حديث ابن عباس ، انتهى كلامه . وهذا جهل فاحش ، فهو فى " الصحيح - وفى السنن " بلفظ الطحاوى ، وليه استشهد بما أخرجه مسلم ^(٤) عن بشير بن نبيك عن أبى هريرة أنه عليه السلام نهى عن خاتم الذهب ، انتهى . وفى حديث البراء بن عازب أن رسول الله ﷺ سبيع ، ونهانا عن سبيع ، وفيه : ونهانا عن خواتيم ، أو عن تحنم بالذهب ، أخرجه فى " الصحيحين " ^(٥) .

الحديث الثانى عشر : روى أن عرجة بن أسعد أصيب أفه يوم الكلاب ، فأتته ، فأمره

(١) عنه مسلم فى " اللباس - والزينة " فى باب التنى من لبس المعصر ، ص ١٩٣ - ج ٢ ، وعند الترمذى فى " اللباس - ما جاء فى كراهية خاتم الذهب " ، ص ٢٢٠ - ج ١ ، وعند أبى داود " فيه - فى باب من كرهه " ، ص ٢٠٤ - ج ٢ ، وعند النسائى فى " الزينة - فى باب خاتم الذهب " ، ص ٢٨٦ - ج ٢ . وعند ابن ماجه فى " اللباس - فى باب التنى من خاتم الذهب " ، ص ٢٦٨ - ج ٢ (٢) عنه ابن ماجه فى " اللباس - فى باب خاتم الذهب " ، ص ٢٦٨ ، وعند أبى داود " فيه - فى باب من كرهه " ، ص ٢٠٠ - ج ٢ ، وعند النسائى فى " اللباس - فى باب خاتم الذهب " ، ص ٢٨٦ - ج ٢ ، وعند الترمذى فى " الاستئذان - فى باب ما جاء فى كراهية لبس المعصر " ، ص ١٠٩ - ج ١ (٣) عنه مسلم فى " اللباس - فى باب تحريم خاتم الذهب على الرجال " ، ص ١٩٥ - ج ٢ (٤) عنه مسلم فى " اللباس " ، ص ١٩٥ - ج ٢ (٥) عنه البخارى فى " باب خواتيم الذهب " ، ص ٨٧١ - ج ٢ ، وعند مسلم فى " اللباس - فى باب تحريم استعمال إفاه الذهب " ، ص ١٨٨ - ج ٢

النبي ﷺ أن يتخذ أنفاً من ذهب؛ قلت: أخرجه أبو داود (١) في "الحاتم"، والترمذي في "اللباس"، والنسائي في "الزينة" عن أبي الأشهب عن عبد الرحمن بن طرفة أن جده عرجلة ابن أسعد أصيب أنفه يوم الكلاب، فأتخذ أنفاً من ورق، فأمن عليه، فأمره النبي ﷺ فأتخذ أنفاً من ذهب، انتهى. هكذا رواه أبو داود عن موسى بن إسماعيل عن أبي الأشهب به، ورواه أيضاً عن إسماعيل بن علي عن أبي الأشهب به، ورواه أيضاً عن يزيد بن هارون عن أبي الأشهب عن عبد الرحمن بن طرفة عن عرجلة بنحوه، وزاد: قال يزيد: فقلت لأبي الأشهب: أدرك عبد الرحمن بن طرفة جده عرجلة؟ قال: نعم، وأخرجه الترمذي عن علي بن هاشم بن البريد عن أبي الأشهب عن عبد الرحمن بن طرفة عن عرجلة، قال: أصيب أنفي، فذكره؛ وعن محمد بن يزيد الواسطي عن أبي الأشهب بنحوه، وقال: حديث حسن، إنما نعرفه من حديث عبد الرحمن بن طرفة، رواه عنه أبو الأشهب، وقد رواه سلم بن زرير عن عبد الرحمن بن طرفة، نحو حديث أبي الأشهب، وقد روى عن جماعة من السلف أنهم شدوا أسنانهم بالذهب، وفي هذا الحديث حجة لهم، انتهى. وبوب عليه "باب ما جاء في شد الأسنان بالذهب"، ورواية سلم بن زرير التي أشار إليها الترمذي أخرجهما النسائي عنه ثنا عبد الرحمن بن طرفة عن جده عرجلة، فذكره، وأخرجه أيضاً عن يزيد بن زريع عن أبي الأشهب حدثني عبد الرحمن بن طرفة عن عرجلة بن أسعد - وكان جده - وحدثني أنه رأى جده، قال: أصيب أنفه، الحديث، ورواه أحمد في "مسنده"، وحدثنا يزيد بن هارون ثنا أبو الأشهب عن عبد الرحمن بن طرفة أن جده عرجلة بن أسعد أصيب أنفه، الحديث، ورواه ابن حبان في "مصححه" في النوع الثامن والتسعين، من القسم الأول عن أبي الوليد الطيالسي ثنا أبو الأشهب عن عبد الرحمن بن طرفة أن جده عرجلة، ورواه أبو داود الطيالسي في "مسنده" حدثنا أبو الأشهب جعفر بن حيان به؛ قال ابن القطان في "كتابه": وهذا حديث لا يصح، فانه من رواية أبي الأشهب، واختلف عنه، فالأكثر يقول: عنه عن عبد الرحمن بن طرفة بن عرجلة عن جده. وابن علي يقول: عنه عن عبد الرحمن بن طرفة عن أبيه عن عرجلة، قال: فعلى طريقة المحدثين ينبغي أن تكون رواية الأكثرين منقطعة، فانها منقطعة، وقد زاد فيها ابن علي واحداً، ولا يدري هذا قولهم: إن عبد الرحمن بن طرفة سمع جده، وقول يزيد ابن زريع: إنه سمع من جده، فان هذا الحديث لم يقل فيه: إنه سمعه منه، وقد أدخل بينهما فيه الأب،

(١) طرق هذا الحديث عنه أبي داود في "الحاتم" - في باب ما جاء في شد الأسنان بالذهب، ص ٢٢٥ - ج ٢، وعند الترمذي في "لباس" - في باب ما جاء في شد الأسنان بالذهب، ص ٢٢٣ - ج ١، وعند النسائي في "الزينة" - في باب من أصيب أنفه هل يتخذ أنفاً من ذهب، ص ١٥ - ج ٢.

وعلى هذا فإن عبد الرحمن بن طرفة المذكور لا يعرف بغير هذا الحديث ، ولا يعرف روى عنه غير أبي الأشهب ، وإن احتج فيه إلى أبيه طرفة على ما قال ابن عليه عن أبي الأشهب كان الحال ، فإنه ليس بمعروف الحال ، ولا مذكوراً في رواية الأخبار ، انتهى كلامه .

وفي الباب أحاديث مرفوعة ، وموقوفة : روى الطبراني في "معجمه الوسيط" حدثنا موسى ابن زكريا ثنا شيخان بن فروخ ثنا أبو الربيع السمان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن عمران أباه سقطت ثقبته ، فأمره النبي ﷺ أن يشدها بذهب ، انتهى . وقال : لم يروه عن هشام ابن عروة إلا أبو الربيع السمان ، انتهى .

حديث آخر : رواه ابن قانع في - معجم الصحابة - حدثنا محمد بن الفضل بن جابر ثنا إسماعيل بن ذرارة ثنا عاصم بن عمار عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن أبي ابن سلول ، قال : اندقت ثلثي يوم أحد ، فأمرني النبي ﷺ أن آخذ ثقبته من ذهب ، انتهى .

الآثار : روى الطبراني في "معجمه" حدثنا أحمد بن زيد بن هارون القزاز المكي ثنا إبراهيم ابن المنذر الحزامي ثنا محمد بن سعدان عن أبيه . قال : رأيت أنس بن مالك يطوف به بنوه حول الكعبة على سواعدهم ، وقد شدوا أسنانه بذهب ، انتهى .

حديث آخر : في "مسند أحمد" (١) : عن واقد بن عبد الله التميمي عن رأي عثمان بن صفان أنه ضبب أسنانه بذهب ، انتهى . وليس من رواية أحمد .

حديث آخر : روى النسائي في "كتاب الكنى" حدثنا النفيلي ثنا هشيم ثنا إبراهيم بن عبد الرحمن أبو سهيل ، مولى موسى بن طلحة ، قال : رأيت موسى بن طلحة بن عبد الله قد شد أسنانه بذهب ، انتهى .

حديث آخر : روى ابن سعد في "الطبقات" (٢) - في ترجمة عبد الملك بن مروان " أخبرنا حجاج بن محمد عن ابن جريج أن ابن شهاب الزهري سئل عن شد الأسنان بالذهب ، فقال : لا بأس به ، قد شد عبد الملك بن مروان أسنانه بالذهب ، انتهى .

حديث آخر : قال ابن سعد أيضاً (٣) : أخبرنا عمرو بن الهيثم أبو قطن ، قال : رأيت بعض أسنان عبد الله بن عون مشدودة بالذهب ، انتهى . قال ابن سعد : وعبد الله بن عون بن أربطبان ،

(١) قلت : وأخرج ابن سعد : ص ٤٠ - في القسم الأول من الجزء الثالث - في ترجمة عثمان بن عفان ، عن الواهدي عن واقد بن أبي ياسر أن عثمان كان يشد أسنانه بالذهب ، انتهى . (٢) عند ابن سعد في "ترجمة عبد الملك بن مروان" ، ص ١٧٤ - ج ٥ - ثلاثة طرق (٣) عند ابن سعد في "ترجمة عبد الله بن عون بن أربطبان" ، ص ٢٩ - القسم الثاني من الجزء السابع -

مولى عبد الله بن درة، يكنى أبا عون، كان ثقة ورعاً عابداً، توفى في خلافة أبي جعفر، سنة إحدى وخمسين ومائة، وكان بلال (١) قد ضربه بالسياط، لكونه تزوج امرأة عرية، فقيل له يوماً: إن بلالاً فعل وفعل، فقال: دعونا، فإن الرجل ليكون مظلوماً، فلا يزال يقول حتى يكون ظالماً، انتهى.

الحديث الثالث عشر: روى أن النبي ﷺ أمر بعض أصحابه بذلك - يعني ربط الخيط في الإصبع - لذكره الحاجة؛ قلت: غريب، وفيه أحاديث عن النبي ﷺ نفسه أنه كان يربط في إصبعه خيطاً لذكره الحاجة، فروى أبو يعلى الموصلي في "مسند" من حديث سالم بن عبد الأعلى أبي الفيض عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ كان إذا أشفق من الحاجة أن ينساها يربط في إصبعه خيطاً لذكرها، انتهى. ورواه ابن عدى في "الكامل"، والمعقل في "ضعفاته"، وابن حبان في "كتاب الضعفاء"، وأسند ابن عدى عن ابن معين، والبخاري، والنسائي في سالم هذا أنه متروك، وأسند المعقل عن البخاري فقط؛ وقال ابن حبان: كان سالم هذا يضع الحديث، لا يحمل كتب حديثه، ولا الرواية عنه، انتهى. وقال الترمذي في "عله الكبرى": سألت البخاري عن هذا الحديث، فقال: سالم بن عبد الأعلى، ويقال: سالم بن غيلان منكر الحديث، انتهى. وقال ابن أبي حاتم في "عله" (٢): سألت أبي عن هذا الحديث، فقال: حديث باطل، وسالم هذا ضعيف، وهذا منه، انتهى.

حديث آخر: أخرجه الطبراني في "معجمه الوسيط" عن بشر بن إبراهيم الأنصاري ثنا الأوزاعي عن مكحول عن واثلة بن الأسقع أن النبي ﷺ كان إذا أراد الحاجة أوتق في عاتقه خيطاً، انتهى. ورواه ابن عدى في "الكامل"، وأعله يبشر هذا، وقال: إنه عندي بمن يضع الحديث، انتهى.

حديث آخر: أخرجه الطبراني في "معجمه" عن غياث بن إبراهيم الكوفي ثنا عبد الرحمن ابن الحارث بن عياش بن أبي ربيعة عن سعيد المقبري عن رافع بن خديج، قال: رأيت رسول الله ﷺ يربط في إصبعه خيطاً، قلت: يا رسول الله ما هذا؟ فقال: شيء أستذكر به، انتهى. وذكر ابن الجوزي في "الموضوعات" الأحاديث الثلاثة، ونقل في الأول كلام ابن حبان في سالم، ونس

(١) بلال هنا، هو بلال بن أبي ردة، راجع ابن سعد: ص ٢٧ - القسم الثاني من الجزء السابع -

(٢) ص ٢٥٢ - ج ٢، سألت أبي عن حديث رواه محمد بن يعلى السلي، قال: حدثنا سالم بن الأعلى أبو الفيض، اه. قال أبي: هذا حديث باطل، ومحمد بن يعلى هذا هو المعروف بزيور، وكان جسيماً، انتهى.

في الثاني كلام ابن عدى في بشر، وقتل في الثالث عن السعدى، وابن حبان في غياث هذا أنه كان يضع الحديث، وعن أحمد، والبخارى أنه متروك الحديث، انتهى. ورواه الطبرانى أيضاً حدثنا محمد بن عبدوس بن كامل ثنا عبد الجبار بن حاصم ثنا بقة بن الوليد ثنا أبو عبد الرحمن، مولى بنى نعيم عن سميد المقبرى عن رافع بنحوه.

حديث مخالف لما تقدم: أخرج ابن عدى في "الكامل" عن بشر بن الحسين الأصماني عن الزبير بن عدى عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «من حول خاتمه، أو عمامته، أو علق خيطاً ليزكره، فقد أشرك بالله، إن الله هو يذكر الحاجات»، انتهى. وأعله ببشر هذا.

فصل في الوطء، والنظر، والمس

قوله: روى عن علي، وابن عباس رضى الله عنهما في قوله تعالى: ﴿ولا يبدن زيتن إلا ماظهر منها﴾ قال: هي الكحل والخاتم؛ قلت: الرواية عن ابن عباس رواه الطبرانى في "تفسيره" (١) حدثنا أبو كريب ثنا مروان بن معاوية ثنا مسلم الملائي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿ولا يبدن زيتن إلا ماظهر منها﴾ قال: هي الكحل والخاتم، انتهى. وأخرجه البيهقي عن جعفر بن عون ثنا مسلم الملائي به، ثم أخرجه عن خصيف عن عكرمة عن ابن عباس نحوه سواء وأخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" في النكاح عن عكرمة، وأبي صالح، وسعيد بن جبير عن قولهم؛ وأخرجه عبد الرزاق في "تفسيره" عن قتادة، وأما الرواية عن علي فغريب.

ماخالف ذلك: أخرج البيهقي عن حفص بن غياث عن عبد الله بن مسلم بن هرمز عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿ولا يبدن زيتن إلا ماظهر منها﴾، قال: الوجه والكفان، ثم أخرجه عن عقبه الأصم عن عطاء بن أبي رباح عن عائشة، قالت: ﴿ماظهر منها﴾ الوجه والكفان، قال: وعقبه الأصم تكلم فيه، انتهى. وأخرج الطبرانى في "تفسيره" من طرق جيدة عن ابن مسعود، قال: هي الثياب، انتهى.

الحديث الرابع عشر: قال عليه السلام: «من نظر إلى محاسن امرأة أجنبية عن شهوة

(١) ذكر الطبرانى في "تفسير الزينة"، أمراً لا يختلف، ثم قال: وأول الأقوال في ذلك بالصواب قول من قال: من ذلك الوجه والكفان، يدخل في ذلك - إذا كان كذلك - الكحل، والخاتم، والسوار، والخصاب، ورجحه بأن الأصل يجب على سائر المودة في الصلاة، إلا أن المرأة وشعرها، أن تبتدى وجهها، إلى نصف القراع، فلم أن الوجه والكفان من الزينة البادية، انتهى.

صب في عينيه الآنك يوم القيامة ؛ قلت : غريب ؛ والمعروف : من استمع إلى حديث قوم ، وهم له كارهون ، صب في أذنه الآنك يوم القيامة ، أخرجه البخاري في صحيحه ^(١) - في كتاب التعمير - عن أيوب السخيتي عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً : من تعلم بحلم لم يره ، وكلف أن يعقدين شعيرتين ، ولن يفعل ، ومن استمع إلى حديث قوم ، وهم له كارهون - أو يفرون منه - صب في أذنيه الآنك يوم القيامة ، ومن صور صورة عذب ، وكلف أن ينفخ فيها ، وليس ينفخ ، انتهى .

الحديث الخامس عشر : قال عليه السلام : من مس كف امرأة ليس منها بسيل وضع على كفه حجرة يوم القيامة ؛ قلت : غريب .

قوله : وروى أن أبا بكر كان يصافح العجائز ؛ قلت : غريب أيضاً .

قوله : روى أن عبداً لله بن الزبير استأجر عجزاً لقرضه ، وكانت تغمز رجله ، وتقل رأسه ؛ قلت : غريب أيضاً .

الحديث السادس عشر : قال عليه السلام : أبصرها فإنه أخرى أن يؤدم بينكما ؛ قلت : أخرجه الترمذي ، والنسائي ^(٢) في "النكاح" عن حاصم بن سليمان عن بكر بن عبد الله المزني عن المنيرة بن شعبة أنه خطب امرأة فقال له النبي ﷺ : و انظر إليها ، فإنه أخرى أن يؤدم بينكما ، انتهى . قال الترمذي : حديث حسن ، ومعنى قوله : أخرى أن يؤدم بينكما ، أي أخرى أن تدوم المودة بينكما ، وفي الباب عن أبي هريرة ، وجابر ، وأنس ، ومحمد بن مسلبة ، وأبي حميد ، انتهى . ورواه ابن ماجه من طريق عبد الرزاق أخبرنا معمر عن ثابت عن بكر به .

أما حديث أبي هريرة : فأخرجه مسلم ^(٣) عن أبي حازم سليمان عن أبي هريرة ، قال : خطب رجل امرأة من الأنصار ، فقال له رسول الله ﷺ : اذهب فانظر إليها ، فإن في أعين الأنصار شيئاً ، انتهى .

وأما حديث جابر : فرواه أبو داود ^(٤) من طريق ابن إسحاق عن داود بن الحصين عن واقد ابن عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله ، قال : قال رسول الله ﷺ : إذا خطب أحدكم المرأة ،

(١) في "باب من كلف في حلقه" ، ص ١٠٤٧ - ج ٢ (٢) حقه الترمذي في النكاح - في باب ما جاء في النظر إلى المحلوبة ، ص ١٤٠ - ج ١ ، وهذا الساق في "النكاح" - في باب إباحة النظر قبل التزويج ، ص ٧٢ - ج ٢

(٣) حقه مسلم في "النكاح" - في باب من أراد نكاح امرأة إلى أن ينظر إليها ، ص ٤٥٦ - ج ١ ، من أبي حازم عن هريرة ، وأبو حازم هذا اسمه : سليمان الأشجعي الكوفي ، قلت : وأخرجه النسائي أيضاً : ص ٧٢ - ج ٢

(٤) حقه أبي داود في "النكاح" - في باب الرجل ينظر المرأة ، وهو يردد تحريمها ، ص ٢٨٤ - ج ١

فإن استطاع أن ينظر إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل ، غلطت جارية ، فكنت أنخبأ لها ، حتى رأيت منها مادعاني إلى نكاحها ، انتهى . قال ابن القفال في " كتابه " : وهذا حديث لا يصح ، فإن واقداً هذا لا يعرف حاله ^(١) ، وواقداً المعروف إنما هو واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ أبو عبد الله الأنصاري الأشيلي ، الذي يروى عنه يحيى بن سعيد ، وداود بن الحصين أيضاً ، ومحمد بن زياد ، وغيرهم من المدنيين ، وروى مالك عن يحيى بن سعيد عنه ، وهو مدني ثقة ، قاله أبو زرعة ، فأما واقد بن عبد الرحمن بن سعد بن معاذ فلا أعرفه ، انتهى كلامه .

وأما حديث أنس : فرواه ابن حبان في " صحيحه " في النوع الخامس والتسعين ، من القسم الخامس : والحاكم في " المستدرک " ^(٢) - في النكاح ، وقال : على شرط الشيخين ، وأحمد ، والبخاري ، وأبو يعلى الموصلي ، وعبد بن حميد ، والداري في " مسانيدهم " ، والطبراني في " معجمه " ، والدارقطني في " سننه " كلهم من طريق عبد الرزاق ثنا معمر عن ثابت عن أنس أن المغيرة بن شعبة خطب امرأة ، فقال له النبي ﷺ : اذهب فانظر إليها ، فإنه أجد أن يؤدم بينكما ، انتهى .

وأما حديث محمد بن مسلمة : فرواه ابن حبان في " صحيحه " أيضاً في النوع السادس عشر ، من القسم الرابع ، أخبرنا أبو يعلى ثنا محمد بن حازم عن محمد بن سليمان بن أبي حشمة عن عمه محمد ابن مسلمة ، قال : خطبت امرأة ، فجعلت أنخبأ لها ، حتى نظرت إليها في نخل لها ، فقيل له : أقضل هذا وأنت صاحب رسول الله ﷺ ؟ قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : إذا أتني الله في قلب امرئ منكم خطبة امرأة ، فلا بأس أن ينظر إليها ، انتهى ، ورواه الحاكم في " المستدرک " ^(٣) - في كتاب الفضائل " من حديث إبراهيم بن صرمة عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد بن سليمان ابن أبي حشمة عن عمه سبيل بن أبي حشمة ، قال : كنت جالساً مع محمد بن مسلمة ، فمرت ابنة الضحاك ابن خليفة ، فجعل يطارد ما يبصره ، الحديث - إلى آخره . وقال : هذا حديث غريب ، وإبراهيم بن صرمة ليس من شرط هذا الكتاب ، انتهى . قال الذهبي في " مختصره " : إبراهيم بن صرمة ضعفه

(١) قلت : في " التلخيص " ، ص ١٠٦ - ج ١١ ، ذكره ابن حبان في الفوائد ، وفرق بينه وبين واقد بن عمرو ابن سعد بن معاذ الأنصاري الأشيلي ، قلت : وروى البخاري الحديث انتهى أخرجه له أبو داود ، وقال : ما أئند واقد بن عبد الرحمن من جابر إلا هذا الحديث ، انتهى . قلت : وأخرجه الحاكم في " المستدرک " في النكاح ، ص ١٦٥ - ج ٢ من واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ

(٢) في المستدرک - في النكاح ، ص ١٦٥ - ج ٢ ، وعند الدارقطني في " النكاح " ، ص ٣٩٥

(٣) في " المستدرک " في فضائل محمد بن مسلمة الأنصاري ، ص ٤٣٤ - ج ٣ ، وعند ابن ماجه في " النكاح " - في باب النظر إلى المرأة إذا أراد أن يتزوجها ، ص ١٣٥ ، وعند أحمد في - مستند محمد بن مسلمة - وفيه : بيتة ، دون نية ، والله أعلم .

الدارقطني، انتهى. وأخرجه ابن ماجه في "سننه" عن الحجاج بن أرطاة عن محمد بن سليمان بن أبي حنيفة عن عمه سهيل عن محمد بن مسلمة، بنحوه، ورواه أحمد، وإسحاق بن راهويه، وأبو داود الطيالسي في "مسانيدهم"، وابن أبي شيبة، وعبد الرزاق في "مصنفهما"، وسمى المرأة في "مسند أحمد"، نيفة بنت الضحاك، وسماها - عند ابن أبي شيبة - نيشة، وفي - نسخة أخرى - بثينة.

وأما حديث أبي حميد: فرواه الطبراني في "معجمه" ^(١) حدثنا أحمد بن يحيى الحلواني ثنا سعيد بن سليمان ثنا زهير بن معاوية ثنا عبد الله بن عيسى عن موسى بن عبد الله بن يزيد عن أبي حميد الساعدي، قال: قال رسول الله ﷺ: إذا خطب أحدكم امرأة، فلا جناح عليه أن ينظر إليها إذا كان إنما ينظر إليها للخطبة، انتهى. ورواه إسحاق بن راهويه في "مسنده" من حديث عبد الله بن عيسى الأنصاري به.

الحديث السابع عشر: روى أبو هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: الركبة من العورة؛ قلت: غريب من حديث أبي هريرة، وتقدم في "شروط الصلاة" من حديث علي عند الدارقطني، وفيه ضعف.

الحديث الثامن عشر: وأبدي الحسين بن علي سرته، قبلها أبو هريرة؛ قلت: رواه أحمد في "مسنده"، وابن حبان في "مصححه"، والبيهقي في "سننه" عن ابن عون عن عمار بن إسحاق، قال: كنت أمتي مع الحسن بن علي في بعض طرق المدينة، فلقينا أبو هريرة، فقال الحسن: اكشف لي عن بطنك - جعلت فداك - حتى أقبل حيث رأيت رسول الله ﷺ يقبله، قال: فكشف عن بطنه، فقبل سرته، ولو كانت من العورة ما كشفها، انتهى. وكذلك رواه ابن أبي شيبة في "مسنده"، ومن طريقه ابن حبان أخبرنا شريك عن ابن عون به، وسند أحمد حدثنا إسماعيل عن ابن عون به، وفي "معجم الطبراني" خلاف هذا، حدثنا أبو مسلم الكشي ^(٢) ثنا أبو عاصم عن أبي عون عن عمار بن إسحاق أن أبا هريرة لقي الحسن بن علي رضي الله عنهم، فقال له: ارفع ثوبك حتى أقبل حيث رأيت رسول الله ﷺ يقبل، فرفع عن بطنه ووضع يده على سرته، انتهى.

الحديث التاسع عشر: روى أن النبي ﷺ قال لجرهد: أما علمت أن الفخذ عورة؟؛

(١) قال الميشتي في "معجم الزوائد"، ص ٢٢٦ - ج ٤، رواه أحمد، والبخاري، والطبراني في "الأوسط والكبير"، ورجال أحمد رجال الصحيح، انتهى. (٢) أبو مسلم الكشي ذكره في "التهذيب"، ص ٣٠٤ - ج ٥ في "ترجمة عبد الله بن عبد الوهاب الميشتي"، فراجع إليه.

قلت : رواه أبو داود (١) في "الحام" من طريق مالك عن أبي النضر عن زرعة بن عبد الرحمن ابن جرهه عن أبيه ، قال : كان جرهد من أصحاب الصفة أنه قال : جلس رسول الله ﷺ عندنا ، ونظني منكشفة ، فقال : « أما علمت أن الفخذ عورة ؟ » ، انتهى . وأخرجه الترمذي في "الاستئذان" عن سفيان عن أبي النضر عن زرعة بن مسلم بن جرهد عن جده جرهد ، قال : مرّ النبي ﷺ بجرهد في المسجد ، وقد انكشف فخذه ، فقال : إن الفخذ عورة ، انتهى ، وقال : حديث حسن ، وما أرى إسناده يتصل ، ثم أخرجه عن عبد الرزاق ثمامة عن أبي الزناد ، قال : أخبرني بن جرهد عن أبيه أن النبي ﷺ مرّ به - وهو كاشف عن فخذه - فقال له النبي ﷺ : غط فخذك ، فأنما من العورة ، انتهى - وقال أيضاً : حديث حسن ، ثم أخرجه عن عبد الله ابن محمد بن عقيل عن عبد الله بن جرهد الأسدي عن أبيه عن النبي ﷺ ، قال : الفخذ عورة ، انتهى . وقال : حديث حسن غريب من هذا الوجه ، انتهى . ويسند أبي داود رواه أحمد في "مسنده" ، وابن حبان في "صحيحه" في النوع الثامن والسبعين ، من القسم الأول ، وزرعة بن عبد الرحمن ابن جرهد الأسدي وقته الثنائي ، وذكره ابن حبان في "الثقات" ، وقال : من زعم أنه زرعة ابن مسلم بن جرهد فقد وهم ، انتهى . ورواه الدارقطني في "سننه" في آخر الطهارة " من حديث سفيان بن عيينة عن أبي الزناد حدثني آل جرهد عن جرهد ، ورواه الحاكم في "المستدرک" - في كتاب اللباس " عن سفيان عن سالم أبي النضر عن زرعة بن مسلم بن جرهد عن جده جرهد ، فذكره ؛ وقال : صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ، انتهى . قال ابن القطان في "كتاب" : وحديث جرهد له طتان : إحداهما : الاضطراب المؤدى لسقوط الثقة به ، وذلك أنهم يختلفون فيه ، فمنهم من يقول : زرعة بن عبد الرحمن ، ومنهم من يقول : زرعة بن عبد الله ، ومنهم من يقول : زرعة ابن مسلم ، ثم من هؤلاء من يقول عن أبيه عن النبي ﷺ ، ومنهم من يقول : عن أبيه عن جرهد عن النبي ﷺ ، ومنهم من يقول : زرعة عن آل جرهد عن جرهد عن النبي ﷺ ، قال : وإن كنت لا أرى الاضطراب في الإسناد ، فإنما ذلك إذا كان من يدور عليه الحديث ثقة ، فحينئذ لا يضره اختلاف الثقة عليه إلى مرسل ومسند ، أو رافع وواقف ، أو واصل ، وقاطع ؛ وأما إذا كان الذي اضطرب عليه الحديث غير ثقة ، أو غير معروف ، فالاضطراب يوهنه ،

(١) عند أبي داود في "الحام" - في باب النهي عن التبرى ١١ من ٢٠١ - ج ٢ ، وعند الترمذي و

"الاستئذان" - في باب ما جاء من الفخذ عورة ، من ١٠٨ - ج ٢ ، وعند الدارقطني في "أواخر الطهارة" ، من ٨٣ و

في "المستدرک" - في اللباس - في باب أن الفخذ عورة ، من ١٨٠ - ج ٤

أو يزيد هنا وهذه حال هذا الخبر ، وهي العلة الثانية أن زرعة ، وأباه خير معروفى الحال ، ولا مشهورى الرواية ، انتهى كلامه .

أحاديث الباب : أخرج أبو داود^(١) عن حجاج عن ابن جريج ، قال : أخبرت عن حبيب بن أبي ثابت عن عاصم بن ضمرة عن علي ، قال : قال رسول الله ﷺ : لا تكشف غفلك ، ولا تنظر إلى غفد حى ولا ميت ، انتهى . قال أبو داود : حديث فيه نكارة ، انتهى . وأخرجه ابن ماجه فى "الجنائز" عن روح بن عبادة عن ابن جريج عن حبيب به ، قال الشيخ فى "الإمام" : ورواية أبي داود تقتضى أن ابن جريج لم يسمعه من حبيب ، وأن بينهما رجلاً مجهولاً ، انتهى . ويستند ابن ماجه رواه الحاكم فى "المستدرک"^(٢) فى اللباس ، وسكت عنه ، ورواه الدارقطنى فى "سننه"^(٣) . وفى آخر الصلاة ، وفيه أخبرنى حبيب بن أبي ثابت ، وراجع ، قال ابن القطان فى "كتابه" : وقد ضعف هذا الحديث أبو حاتم فى "عله" ، وقال : إن ابن جريج لم يسمعه من حبيب ، ولا حبيب من عاصم ، وعاصم وقته العجلى ، وابن المدينى ، وابن معين ، وقال النسائى : ليس به بأس ، وتكلم فيه ابن عدى ، وابن حبان ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه الترمذى^(٤) عن إسرائيل عن أبي يحيى القنات عن مجاهد عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال : الفخذ عورة ، انتهى . وقال : حديث حسن غريب ، انتهى . وأخرجه الحاكم فى "المستدرک" ، ولفظه : قال : مر النبي ﷺ على رجل فرأى غفده مكشوفة ، فقال : خط غفلك ، فان غفد الرجل من عورته ، انتهى . وسكت عنه ، قال ابن القطان فى "كتابه" : وأبو يحيى القنات اختلف فى اسمه ، فقيل : زاذان ، وقيل : دينار ، وقيل : عبد الرحمن ، وقيل : غير ذلك ، ضعفه شريك ، ويحيى فى رواية ، ووقته فى رواية أخرى ، وقال أحمد : روى عنه إسرائيل أحاديث كثيرة ، مناكير جداً ، وقال النسائى : ليس بالقوى ، وقال ابن حبان : لحش خطؤه ، وكثر وهمه ، حتى سلك غير مسلك العلول فى الروايات ، انتهى . ورواه أحمد فى "مسنده" ، والبيهقى فى "سننه" ، والطبرانى فى "معجمه" .

حديث آخر : رواه أحمد فى "مسنده"^(٥) حدثنا هشيم ثنا حفص بن ميسرة عن العلاء

(٣) هند أبى داود فى "الجم" ، ص ٢٠١ - ج ٢ ، وند ابن ماجه فى "الجامع" - فى باب ما جاء فى غسل الميت ، ص ١٠٦ (١) فى "المستدرک" فى اللباس ، ص ١٨٠ - ج ٤ (٢) عند الدارقطنى فى "السنن" فى آخر الطهارة ، ص ٨٣ (٣) عند الترمذى فى "الاستبصار" - فى باب ما جاء أن الفخذ عورة ، ص ١٠٨ - ج ٢ ، وفى "المستدرک فى اللباس" ، ص ١٨١ - ج ٤ (٤) عند أحمد فى "مسند محمد بن عبد الله بن جهم" - ص ٢٨٩ - ج ٥ ، وفى "المستدرک فى اللباس" ، ص ١٨٠ - ج ٤ ، وفى "الفضائل" - فى مناقب محمد بن عبيدة بن جهم ، ص ٦٣٧ - ج ٣

ابن عبد الرحمن عن أبي كثير مولى محمد بن عبد الله بن جحش، عن محمد بن عبد الله بن جحش، قال: كنت مع رسول الله ﷺ، فرأيت علياً - وهو جالس على باب داره، وغفده مكشوفة - فقال له: يا معمر غط غفدك، فإن الغفد عورة، انتهى. وهذا مستند صالح، ورواه الطبراني في "معجمه" من ست طرق، دائرة على العلاء قبل، ورواه الطحاوي، وصححه، ورواه الحاكم في "المستدرک" في الفضائل، وسكت عنه، ورواه البخاري في "تاريخه الكبير".

حديث عاتق لما تقدم: أخرجه البخاري في "صحيفة" (١) عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس ابن مالك أن رسول الله ﷺ غزا خيبر، فصلينا عندها صلاة الغداة بفس، فركب نبي الله ﷺ، وركب أبو طلحة، وأتارديف أبي طلحة، فأجرى نبي الله ﷺ في زقاق خيبر، ثم حصر الإزار عن غفده، حتى أني لأنظر إلى ياض غفد النبي ﷺ، فلما دخل القرية قال: الله أكبر خربت خيبر، إنا إذا نزلنا بساحة قوم، فساء صباح المنذرين، انتهى. ورواه مسلم بلفظ: فانحصر الإزار، وليس فيه شيء، قال النووي في "الحلاصة": وهذه الرواية تبين رواية البخاري، وأن المراد انحصر بغير اختياره، لضرورة الاجراء، انتهى. أخرجه مسلم في "النكاح" وفي المغازي.

الحديث العشرون: قال عليه السلام: «غض بصرك إلا عن أمتك وامرأتك»؛ قلت: أخرجه أصحاب السنن الأربعة (٢) أبو داود في "الحمام"، والترمذي في "الاستئذان"، والنسائي في "عشرة النساء"، وابن ماجه في "النكاح" عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده معاوية ابن حيدة، قلت: يارسول الله عوراتنا مائآت منها، وما ندر؟ قال: احفظ حورتك إلا من زوجتك أو ماملكت يمينك، قال: قلت: يارسول الله أرايت لو كان القوم بعضهم في بعض؟ قال: إن استطعت أن لاترينها، فلا ترينها، قال: قلت: يارسول الله إذا كان أحدنا غالياً، قال: الله أحق أن يُستحي من الناس، انتهى. قال الترمذي: حديث حسن، ورواه الحاكم في "المستدرک" في اللباس وقال: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه.

أحاديث الباب: روى الطبراني في "معجمه" (٣) أخبرنا إسحاق بن إبراهيم الديري

(١) عند البخاري في الصلاة - في باب ما يذكر في اللغة، ص ٥٣ - ج ١، وعند مسلم في النكاح - في باب فضيلة إحصائه أمته، ثم يتزوجها، ص ٤٥٨ - ج ١، وفي الجهاد - في باب غزوة خيبر، ص ١١١ - ج ٢، وعند النسائي في النكاح - في باب ما يلبس من اللبس، ص ٩١ - ج ٢، ولفظه: وأذكري نفسك غفد رسول الله صلى الله عليه وسلم، انتهى. (٢) عند أبي داود في "الحمام" - في باب للثري، ص ٢٠١ - ج ٢، وعند الترمذي في "الاستئذان" - في باب ما جاء في الغفد عورة، ص ١٠٨ - ج ٢، وعند ابن ماجه في "النكاح" - في باب للفسر هذا الجماع، ص ١٣٩ - ج ١، وفي "المستدرک" - في اللباس، ص ١٧٩ - ج ٤ (٣) أخرجه المعشي في "جمع الزوائد"، ص ٢٩٤ - ج ٤، وفيه: فقام يرونه من وراءهم بالذكور، وقال: روى الطبراني، وفيه يحيى بن علاء، وهو شريك. انتهى.

عن عبد الرزاق عن يحيى بن العلاء عن ابن أنعم عن سعد بن مسعود الكندي ، قال : أتى عثمان بن مظعون رسول الله ﷺ ، فقال : يا رسول الله إني استحي أن يرى أهل عورتي ، قال : ولم ! وقد جعلك الله لهم لباساً ، وجعلهم لك لباساً ؟ قال : أكره ذلك ، قال : فانهن يرينه مني ، وأراه منهن ، قال : أنت يا رسول الله ؟ قال : أنا ، قال : فمن بعدك إذا يا رسول الله ؟ قلنا أدبر عثمان قال عليه السلام : إن ابن مظعون لحبي ستر ، انتهى . وسعد بن مسعود هذا مصري ، ذكره ابن أبي حاتم ، وقال : روى عنه عبد الرحمن الأفريقي ، قال الشيخ في "الإمام" : ويجب أن ينظر في هذا الحديث ، أمسند هو ، أم مرسل ؟ ، انتهى . ورواه عبد الرزاق في "مصنفه" في النكاح "أخبرنا يحيى بن العلاء به . الحديث الحادى والعشرون : قال عليه السلام : « إذا أتى أحدكم أهله ، فليستر

ما استطاع ، ولا يتجردان تجرد العير » ؛ قلت : روى من حديث عتبة بن عبد السلى ؛ ومن حديث عبد الله بن سرجس ؛ ومن حديث ابن مسعود ؛ ومن حديث أبي هريرة ؛ ومن حديث أبي أمامة . فحديث عتبة : أخرجه ابن ماجه ^(١) في "النكاح" حدثنا إسحاق بن وهب الواسطي عن الوليد بن القاسم الهمداني عن الأحوص بن حكيم عن أبيه ، وراشد بن سعد ، وعبد الأعلى بن عدى عن عتبة بن عبد السلى ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا أتى أحدكم أهله فليستر ، ولا يتجرد تجرد العير » ، انتهى . ورواه الطبراني في "معجمه" حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة ثنا محمد بن عمران ابن أبي ليلى ثنا بشر بن عمار عن الأحوص بن حكيم عن عبد الله بن غابر عن عتبة بن عبد .

وأما حديث ابن سرجس : فأخرجه النسائي في "عشرة النساء" عن صدقة بن عبد الله السمين عن زهير بن محمد عن عاصم الأحول عن عبد الله بن سرجس أن النبي ﷺ قال : « إذا أتى أحدكم أهله فليلق على عجزه وعجزها شيئاً ، ولا يتجردان تجرد العيرين ، انتهى . قال : حديث منكر ، وصدقة يضعف . انتهى . ورواه ابن عدى في "الكامل" عن زهير بن محمد عن ابن جريج عن عاصم الأحول به ، ويراجع النسائي ، وأعله عبد الحق في "أحكامه" بصدقة ، وقال : إنه ليس بالقوى ، وأعله ابن القطان بعمد زهير ، وقال : إنه ضعيف ؛ قلت : رواه الطبراني في "معجمه" حدثنا الحسين بن إسحاق التستري ثنا زيد بن أكرم ثنا محمد بن عباد الهنائي ثنا عباد بن كثير عن عاصم الأحول به .

وأما حديث ابن مسعود : فأخرجه ابن أبي شيبة ، والبزار في "مستديهما" . وابن عدى ، والعقيلي في "كتابهما" ، والطبراني في "معجمه" عن مندل بن علي عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله مرفوعاً ، بلفظ النسائي ، قال البزار : لا تعلم رواه عن الأعمش هكذا إلا مندل ، وأخطأ فيه ،

(١) عند ابن ماجه في "النكاح" - باب اللستر عند الجماع ، ص ١٣٩

وذكر شريك أنه كان عند الأعمش، وعنده حاصم، ومندل، فحدث به حاصم عن أبي قلابة عن النبي ﷺ، قال: إذا أتى أحدكم أهله، الحديث مرسل، انتهى. قلت: هكذا رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا أبو معاوية عن حاصم عن أبي قلابة عن النبي ﷺ مرسل؛ ورواه عبد الرزاق في "مصنفه" في النكاح" حدثنا الثوري عن حاصم به كذلك، وأعله ابن عدي بمندل. وأسند تضعيفه عن أبي معين، والسعدي، والنسائي؛ وقال ابن أبي حاتم في "عنه": قال أبو زرعة: أخطأ فيه مندل، انتهى. ونقل العقيلي عن الأعمش أنه كذب فيه مندل بن علي، وقال: أنا أخبرت به عن حاصم عن أبي قلابة، انتهى. قلت: رواه الطبراني في "معجمه" حدثنا علي بن عبد العزيز ثنا أبو غسان ثنا إسرائيل عن الأعمش عن أبي وائل عن ابن مسعود مرفوعاً، باللفظ المذكور سواء. وأما حديث أبي هريرة: فرواه الطبراني في "معجمه الوسط" (١) حدثنا أحمد بن حنبل بن زغبة ثنا سعيد بن أبي مرزوم ثنا يحيى بن أيوب حدثني عبيد الله بن زحر عن أبي المنيب عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلة عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: إذا أتى أحدكم أهله، فليستر، فإنه إذا لم يستر استجبت الملائكة فخرجت، وبقي الشيطان، فإذا كان بينهما ولد، كان للشيطان فيه نصيب، انتهى. ورواه البزار في "مسنده" حدثنا عمر بن الخطاب السجستاني ثنا سعيد بن أبي مرزوم به، وقال: إسناده ليس بالقوي، ولا نعله يروى عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد. انتهى. وأما حديث أبي أمامة: فرواه الطبراني في "معجمه" حدثنا أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة الحارثي ثنا أبو المغيرة ثنا عفير بن معدان عن سليم بن عامر عن أبي أمامة، قال: قال رسول الله ﷺ: إذا أتى أحدكم أهله، فليستر، ولا يتجردان تجرد العيرين، انتهى.

حديث آخر: لم يذكر الترمذي في هذا الباب غيره، فقال في "الاستئذان" (٢) - باب ما جاء في الاستئذان عند الجماع: حدثنا أحمد بن محمد بن نيزك البغدادي ثنا أسود بن عامر ثنا ابن عبيدة عن ليث عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: إياكم والتعري، فإن معكم من لا يفارقكم إلا عند الحاجة، وحين يفضى الرجل إلى أهله، انتهى. وقال: حديث غريب، لا نعرفه إلا من

(١) قال المصنف في "مجمع الزوائد"، ص ٢٩٣ - ٤٢: رواه البزار، والطبراني في "الوسط"، وإسناد الدرر ضعيف، وسند الطبراني أبو المنيب، صاحب يحيى بن أبي كثير، ولم أجده من ترجمه. انتهى. قلت: هو أبو المنيب - بالنون - وراجع له في "اللسان"، ص ٤٤٢ - ج ١٠٦. أوى - سند الطبراني - أحمد بن حنبل بن زغبة، وهو أخو يحيى بن حماد ربيعة، كما في، التهذيب، ص ٢٥٠ - ج ١٠٦. وفيه - بضم الزاي - وسكون المعجمة - بعدها موحدة - فبه له، وهو لقب أبيه أيضاً، كذا في - حاشيته من التعريب -

(٢) عند الترمذي في "الاستئذان" - في باب ما جاء في الاستئذان عند الجماع، ص ١٠٩ - ج ٢

هذا الوجه ، وأبو عياة اسمه يحيى بن يعلى ، انتهى . وفى دخول هذا الحديث فى هذا الباب نظر ، يظهر بالتأمل ، والله أعلم .

قوله : ولأن ذلك - يعنى النظر إلى العورة يورث النسيان ، لورود الأثر - : قلت : غريب ؛ وورد أنه يورث العمى فى حديثين ضعيفين : أحدهما : أخرجه ابن عدى فى "الكامل" ، وابن حبان فى "كتاب الضعفاء" عن بقية عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : إذا جامع أحدكم زوجته ، فلا ينظر إلى فرجها ، فإن ذلك يورث العمى ، انتهى . وجعلناه من منكرات بقية ، قال ابن عدى : ويشبه أن يكون بين بقية ، وابن جريج بعض الضعفاء ، أو المجبولين ، انتهى . ومن طريق ابن عدى رواه ابن الجوزى فى "الموضوعات" ، وقال : قال ابن حبان : كان بقية يروى عن كذايين وثقات ، ويدلس ، وكان له أصحاب يسقطون الضعفاء من حديثه ، ويسوونه ، فيشبه أن يكون سمع هذا من بعض الضعفاء عن ابن جريج ، ثم دلس عنه ، فالتزق به ، وهذا موضوع ، انتهى . وقال ابن أبى حاتم فى "كتاب العلل" : سألت أبى عن حديث رواه بقية عن ابن جريج بسنده ومثته ، فقال أبى : هذا حديث موضوع ، وبقية كان يدلس ، انتهى . والحديث الآخر رواه ابن الجوزى فى "الموضوعات" من طريق أبى الفتح الأزدى ثنا زكريا بن يحيى المقدسى ثنا إبراهيم بن محمد الفريابي ثنا محمد بن عبد الرحمن القشيري عن جعفر بن كمام عن سعيد المقبرى عن أبى هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : إذا جامع أحدكم ، فلا ينظر إلى الفرج ، فإنه يورث العمى ، ولا يكثر الكلام ، فإنه يورث الحرس ، انتهى . ثم قال : قال الأزدى : إبراهيم بن محمد بن يوسف الفريابي ساقط ، انتهى .

قوله : وكان ابن عمر يقول : الأولى أن ينظر ، ليكون أبلغ فى تحصيل معنى اللذة ؛ قلت : غريب جداً .

الحديث الثانى والعشرون : قال عليه السلام : والعينان تزنيان ، وزناهما النظر ، واليدان تزنيان ، وزناهما البطش ، ؛ قلت : أخرجه مسلم ^(١) فى "كتاب القدر" عن سهيل بن أبى صالح عن أبيه عن أبى هريرة عن النبي ﷺ ، قال : كتب على ابن آدم نصيه من الزنا ، مدرك ذلك لا محالة ، فالعينان زناهما النظر ، والأذنان زناهما الاستماع ، واللسان زناهما الكلام ، واليدان تزنيان

(١) هند مسلم فى "القدر" - فى باب قدر على ابن آدم حله من الزنا ، ص ٣٣٦ - ج ٢ ، وعند البيهقى فى "الاستبان" - فى باب زنا الجوارح دون الفرج ، ص ٩٢٢ - ج ٢ ، وفى "القدر" - فى باب قول الله : (وحرّام على قرية أهلكناها) ، ص ٩٧٨ - ج ٢

وزناها البعلش، والرجلان تزيان وزناها المشى والقلب يهوى ويتنى، ويصدق ذلك الفرج، أو يكذبه، انتهى. وأخرج البخارى، ومسلم فيه عن ابن عباس، قال: ما رأيت شيئاً أشبه باللمع ما قال أبو هريرة: إن النبي ﷺ قال: إن الله كتب على ابن آدم حظه من الزنا، أدرك ذلك لأعالة، فزنا العينين النظر، وزنا اللسان النطق، والنفس تمنى، وتشتى، والفرج يصدق ذلك أو يكذبه، انتهى.

الحديث الثالث والعشرون: قال عليه السلام: «لا تسافر المرأة فوق ثلاثة أيام إلا ومعها زوجها أو ذو رحم محرم منها»، قلت: أخرجه مسلم^(١) عن قوقة عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تسافر المرأة فوق ثلاث، إلا ومعها زوجها، أو ذو رحم محرم منها»، انتهى. وفي لفظ له: ثلاثاً؛ ورواه البخارى بلفظة: يومين، وأخرجنا عن ابن عمر مرفوعاً: لا تسافر المرأة، فوق ثلاث، وفي لفظ للبخارى: ثلاثة أيام، وأخرجنا عن أبي سعيد عن أبي هريرة مرفوعاً: لا يبعث لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم وليلة، إلا مع ذي عزم عليها، وفي لفظ لمسلم: مسيرة ليلة، وفي لفظ: يوم، وفي لفظ لأبي داود^(٢): «بريداً، وهى عند ابن حبان في "مصحح"، والحاكم في "المستدرک"، وقال: صحيح على شرط مسلم، والله أعلم؛ والمصنف استدلل بهذا الحديث على جواز السفر مع النساء للمحرم، وبإحدى بعده للخلوة بهن، قال المنذرى في "مختصر السنن": ليس في هذه الروايات تباین، ولا اختلاف، وباقى الكلام تقدم في "المج".

الحديث الرابع والعشرون: قال عليه السلام: «لا يخلطون رجل بامرأة، ليس منها بسبيل، فإن الشيطان ثالثهما»، قلت: غريب بهذا اللفظ، وقد روى من حديث عمر، وابن عمر؛ وجابر بن سمرة؛ وطامرين ربيعة؛ وليس فيه: قوله: «ليس منها بسبيل»، وهو محل الاستدلال. لحديث عمر: أخرجه الترمذى^(٣) في "أوائل الفتن"، والنساقى في "عشرة النساء" عن جده الله ابن عمر، أن عمر خطب بالجمالية، فقال: يا أيها الناس، قمت فيكم كقام رسول الله ﷺ فينا،

(١) حديث أبي سعيد، عنه مسلم في "المج" - في باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره، ص ٤٣٣ - ج ١، وفي لفظ له: يومين - كما عند البخارى - وعند البخارى في "المج" - في باب حج النساء، ص ٢٥٩ - ج ١ وحديث ابن عمر، عند البخارى في "الصلاة" - في باب في كم تحضر للصلاة، ص ١٤٧ - ج ١، وكنا حديث أبي هريرة، عنه في هذا الباب: ص ١٤٨ - ج ١ (٢) عنه ابن داود في "أوائل الحج"، ص ٢٤١ - ج ١، وفي "المستدرک" - في "المج"، ص ٤٤٢ - ج ١ (٣) عنه الترمذى في "الفتن" - في باب في لزوم الجماعة، ص ٤١ - ج ٢، وفي "المستدرک" - في كتاب العلم، ص ١١٤ - ج ١

قال: أوصيكم بأصحابي، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يفشو الكذب، حتى يحلف الرجل ولا يستحلف، ويشهد الشاهد ولا يستشهد، ألا لا يظنون رجل بأمرأة، إلا كان ثالثهما الشيطان، عليكم بالجماعة، وإياكم والفرقة، فإن الشيطان مع الواحد، وهو من الاثنين أبعد، انتهى . قال الترمذي: حديث حسن صحيح غريب، وأخرجه ابن حبان في "محبته" في النوع الثامن والستين، من القسم الثالث، والحاكم في "المستدرک" في كتاب العلم، وسكت عنه، وأعاده عن سعد بن أبي وقاص عن عمر، فذكره؛ وقال: صحيح الإسناد .

وحديث جابر بن سمرة: أخرجه ابن حبان في "محبته" أيضاً عن عبد الملك بن عمير عن جابر بن سمرة عن النبي ﷺ: ولا يظنون رجل بأمرأة، فإن الشيطان ثالثهما، مختصر .

وحديث عامر: أخرجه أحمد في "مسنده" عن عاصم بن عبيد الله عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه، مرفوعاً نحوه .

وحديث ابن عمر: أخرجه الطبراني في "معجمه الوسط" عن حجاج بن محمد عن ابن جريج عن ابن أبي نجیح عن مجاهد عن ابن عمر، مرفوعاً بنحوه، وقال: ترد به حجاج بن محمد .

وحديث الكتاب: أخرج مسلم^(١) معناه من حديث جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: لا يبيتان رجل عند امرأة، إلا أن يكون ناكحاً، أو ذا محرم .

قوله: وكان عمر إذا رأى جارية متقبّة علاها بالدرة، وقال: ألقى عنك الخمار، يادفار، تتشبهن بالحرائر؛ قلت: غريب؛ وأخرج البيهقي عن نافع أن صفية بنت أبي عبيد حدثته، قالت: خرجت امرأة محترمة، متجلية، فقال عمر: من هذه المرأة؟ فقيل له جارية لفلان - رجل من بيته - فأرسل إلى حفصة، فقال: ماحلك على أن تخرى هذه الأمة، وتجلّيبها حتى صمت أن أقع بها، لا أحسبها إلا من المحصنات، لا تقبها الإمام بالمحصنات، انتهى . قال البيهقي: والآثار بذلك عن عمر صحيحة، وقد تقدم في "شروط الصلاة" .

قوله: قالت عائشة رضي الله عنها: الحشاء مثله؛ قلت: غريب؛ وأخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" عن ابن عباس، قال: ثنا أسباط بن محمد، وابن فضال عن مطرف عن رجل عن ابن عباس، قال: حشاء البهائم مثله، ثم تلا: ﴿ولأمرنهم فليؤثروا خلق الله﴾، انتهى . أخرجه في

(١) عند مسلم في "الآداب" في باب تحريم الخمر بالاجنية، ص ٢١٥ - ج ٢

"وأخر كتاب الفضائل"، وأخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" عن مجاهد، وعن شهر بن حوشب :
الخصام مثله ، ذكره في "كتاب الحج" ، والمصنف استدل به على أن نظر الخصم إلى الأجنبية
كالفحل ، وليس بدليل ناجح .

قوله : وقال سعيد ، والحسن ، وغيرهما : ولا تفرنكم "سورة النور" فانها في الاثناث دون
الذكور ؛ قلت : غريب بهذا اللفظ ، وبمعناه ما رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" - في كتاب النكاح "
حدثنا أبو أسامة ثنايونس عن أبي إسحاق عن طارق عن سعيد بن المسيب ، قال : لا تفرنكم الآية
(إلا ما ملكت أيمانكم) إنما عني به الإماء ، ولم يعن به العبيد ، انتهى . حدثنا عبد الأعلى عن
هشام عن الحسن أنه كره أن يدخل المملوك على مولاته بغير إذننا ، انتهى .

الحديث الخامس والعشرون : روى أنه عليه السلام نهى عن العزل عن الحرة
إلا بإذننا ، وقال لمولى أمة : « اعزل عنها إن شئت » ؛ قلت : هما حديثان : فالأول : أخرجه
ابن ماجه في "سننه" (١) - في النكاح "عن إسحاق بن عيسى عن ابن لهيعة عن جعفر بن ربيعة عن الزهري
عن حمز بن أبي هريرة عن أبيه عن عمر بن الخطاب أن النبي ﷺ نهى عن أن يعزل عن الحرة
إلا بإذننا ، انتهى . ورواه أحمد في "مسنده" ، والدارقطني ، ثم البيهقي في "سنيهما" ، قال الدارقطني :
تفرد به إسحاق الطباع عن ابن لهيعة عن جعفر بن ربيعة عن الزهري عن حمز بن أبي هريرة عن
أبيه عن عمر ، قال : ووم فيه أيضاً ، خالفه عبد الله بن وهب ، فرواه عن ابن لهيعة عن جعفر بن
ربيعة عن الزهري عن حمزة بن عبد الله بن عمر عن أبيه ، ووم فيه أيضاً ، والصواب عن حمزة عن
عمر مرسل ، ليس فيه عن أبيه ، انتهى .

الحديث الثاني : أخرجه مسلم أيضاً (٢) في "النكاح" عن أبي الزبير عن جابر ، قال : جاء
رجل من الأنصار إلى رسول الله ﷺ ، فقال : إن لي جارية أطوف عليها ، وأنا أكره أن تحمل ،
فقال : اعزل عنها إن شئت ، فانه سيأتها ما قدر لها ، فلبث الرجل ، ثم أتاه ، فقال : إن الجارية
قد حملت ، قال : قد أخبرتك أنها سيأتها ما قدر لها ، انتهى .

(١) عند ابن ماجه في "النكاح" - في باب العزل ، ص ١٤٠ (٢) عند مسلم في "النكاح" - في باب نحر وطء
الحامل المسبية ، ص ٤٦٥ - ج ١

فصل في الاستبراء

الحديث السادس والعشرون : قال عليه السلام في سيايا أوطاس : « ألا لاتوطأ الحبالى حتى يضمن حملهن ، ولا الحبالى حتى يستبرئن بحبضة » ؛ قلت : أخرجه أبو داود (١) في "التكاح" عن شريك عن قيس بن وهب عن الوداك عن الحدرى ، ورفع أنه قال في سيايا أوطاس : لاتوطأ حامل حتى تضع ، ولا غير ذات حمل حتى تحيض حبضة ، انتهى . ورواه الحاكم في "المستدرک" ، وقال : حديث صحيح ، على شرط مسلم ، ولم يخرجاه ، وأعله ابن القطان في "كتابه" بشريك ، وقال : إنه مدلس ، وهو عن ساء حفظه بالقضاء ، وعن الحاكم رواه البيهقي في "المرقعة" في السير "وله طريق أخرى مرسله ، قال ابن أبي شيبة في "مصنفه" : حدثنا أبو عاصم الأحرع عن داود ، قال : قلت للشعبي : إن أبا موسى نهى يوم فتح نستر ، أن لاتوطأ الحبالى ، ولا يشارك المشركون في أولادهم ، فإن الماء يزيد في الولد ، هو شيء قاله برأيه ، أو رواه عن النبي ﷺ ، فقال : نهى رسول الله ﷺ يوم أوطاس أن توطأ حامل حتى تضع ، أو حائل حتى تستبرأ ، انتهى . وكذلك رواه عبد الرزاق في "مصنفه" : أخبرنا سفيان الثوري عن زكريا عن الشعبي ، قال : أصاب المسلمون نساء يوم أوطاس ، فأمرهم النبي ﷺ أن لايقعوا على حامل حتى تضع ، ولا على غير حامل حتى تحيض حبضة ، انتهى .

أحاديث الباب : روى أبو داود (٢) حدثنا النفيلي ثنا محمد بن سلمة عن محمد بن إسحاق حدثني يزيد بن أبي حبيب عن أبي مرزوق عن حنش الصنعاني عن ربيعة بن ثابت الأنصاري ، قال : قام فينا خطيباً ، فقال : أما إني لا أقول لكم إلا ما سمعت رسول الله ﷺ ، يقول يوم حنين قال : لا يحمل لأمري . يؤمن بالله واليوم الآخر يسقى ماءه زرع غيره . يعني إثبات الحبالى - ولا يحمل لأمري . يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقع على امرأة من السبي حتى يستبرئها ، ولا يحمل لأمري . يؤمن بالله واليوم الآخر أن يبيع مغنياً حتى يقسم ، انتهى . حدثنا سعيد بن منصور ثنا أبو معاوية عن ابن إسحاق بهذا الحديث ، وقال : حتى يستبرئها بحبضة ، انتهى . قال أبو داود : الحبضة ليست بمحفوظة ، انتهى . ورواه ابن جبان في "مصححه" في النوع التاسع والمائة ، من القسم الثاني ، ويراجع . حديث آخر : قال ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا حفص عن حجاج عن عبد الله

(١) عند أبي داود في "التكاح" - ل يلب في وطء البيايا ، ص ٢٩٣ - ج ١ ، و "المستدرک" - ل التكاح ، ص ١٦٥ - ج ٢ ، وعند الدارقطني "السير" ، ص ٤٧٢ (٢) عند أبي داود في "باب وطء البيايا" ، ص ٢٩٣ - ج ١

ابن زيد عن علي ، قال : نهى رسول الله ﷺ أن توطأ الحامل حتى تضع ، أو الحائل حتى تستبرأ بحبضة ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه الدارقطني في "سننه" ^(١) عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن مسلم الجندی عن عكرمة عن ابن عباس ، قال : نهى رسول الله ﷺ أن توطأ حامل حتى تضع ، أو حائل حتى تحيض ، انتهى .

الحديث السابع والعشرون : وقد صح أنه عليه السلام كان يقبل نسائه وهو صائم ، ويصا جهن ومن حيض ؛ قلت : هما حديثان : فالأول : رواه الأئمة السنة في "كتبهم" ^(٢) عن الأسود ، وعلقمة عن عائشة - إلا ابن ماجه ^(٣) - فانه أخرجه عن القاسم بن محمد عنها ، قالت : كان رسول الله ﷺ يقبل وهو صائم ، ويياشر وهو صائم ، ولكنه أملككم لأربه ، انتهى . وأخرجه - إلا البخارى - عن عمرو بن ميمون عن عائشة ، قالت : كان رسول الله ﷺ يقبل في شهر الصوم ، انتهى . وفي لفظ لها ^(٤) بهذا الإسناد ، قال : كان رسول الله ﷺ يقبل في رمضان وهو صائم ، انتهى . وأخرج مسلم عن حفصة قالت : كان رسول الله ﷺ يقبل وهو صائم ، انتهى . وأخرج البخارى ، ومسلم ^(٥) . عن أم سلة أن النبي ﷺ كان يقبلها وهو صائم ، انتهى . وأخرجه أبو داود ^(٦) عن محمد بن دينار عن سعد بن أوس عن مصدع أبي يحيى عن عائشة أن النبي ﷺ كان يقبلها وهو صائم ، ويمس لسانها ، انتهى . ويؤب عليه "باب الصائم يتلع الريق" ، وهو منازع في ذلك ، إذ لا يلزم من المص الابتلاع ، فقد يمكن أنه يمسه ويمجه ، ورواه أحمد في "مسنده" ، وهو حديث ضعيف ، قال ابن عدى : ويمس لسانها لا يقوله إلا محمد بن دينار ، وقد ضعفه يحيى بن معين ، وسعد بن أوس ، قال ابن معين فيه أيضاً : بصرى ضعيف ، وقال عبد الحق في "أحكامه" : هذا حديث لا يصح ، فان ابن دينار ، وابن أوس لا يمتنع بهما ، وقال ابن الأعرابي : بلغني عن أبي داود ، قال : هذا الحديث غير صحيح ، انتهى كلام عبد الحق . وأعله ابن القطان في "كتابه" بمصدع فقط ، وقال : قال السعدى : كان مصدع زائناً حائماً عن الطريق

(١) عند الدارقطني في "التكاح" ، ص ٣٩٨ (٢) عند البخارى في "الصوم" - في باب المباشرة للصائم ، ص ٢٥٨ - ج ١ ، وعند مسلم في "الصيام" - في باب أن القبة في الصوم ليست محرمة ، ص ٣٥٢ - ج ١ ، وعند الترمذى في "الصوم" - في باب ما جاء في مباشرة الصائم ، ص ١٠٣ - ج ١ ، وعند أبي داود في "الصوم" - في باب القبة للصائم ، ص ٣٢٤ - ج ١ (٣) عند ابن ماجه في "الصوم" ، ص ١٢٣ ، وعند مسلم في "الصوم" ، ص ٣٥٢ - ج ١ (٤) عند مسلم في "الصوم" ، ص ٣٥٣ - ج ١ ، ولم أجده في البخارى ، وافته أهل .

(٥) عند البخارى في "الصيام" ، ص ٢٥٨ - ج ١ ، وعند مسلم في "باب الاضطجاع مع الحائض" ، ص ١٤٤ - ج ١

(٦) عند أبي داود في "الصوم" - في باب القبة للصائم ، ص ٣٢٤ - ج ١

- يعني في التشيع - وتعقب بأنه أخرج له مسلم في "محيجه"، وقال ابن الجوزي في "العلل المتناهية": محمد بن دينار، وسعد بن أوس، ومصعد ضعفاء بكرة، انتهى.

الحديث الثاني: أخرجه الأئمة الستة أيضاً^(١) عن الأسود عن عائشة، قالت: كان رسول الله ﷺ يأمر إحدانا إذا كانت حائضاً أن تتر، ثم يضامعها، وفي لفظ: ثم يباشرها، وأخرج البخاري، ومسلم^(٢) عن زينب بنت أم سلمة عن أمها أم سلمة، قالت: بينا أنا مع رسول الله ﷺ مضطجعة معه في الخيلة حضت، فانسلت، فأخذت ثياب حيضتي، فقال: أنفست؟ قلت: نعم، فدعاني، فاضجعت معه في الخيلة، انتهى.

الحديث الثامن والعشرون: روى أنه عليه السلام عاتق جعفرأ حين قدم من الحبشة، وقبل بين عينيه؛ قلت: روى مسنداً ومرسلاً:

أما المسند: فمن ابن عمر؛ وجابر؛ وأبي جحيفة؛ وعائشة.

لحديث ابن عمر: أخرجه الحاكم في "المستدرك"^(٣) - في أواخر الصلاة - عن حيوة بن شريح عن يزيد بن أبي حبيب عن نافع عن ابن عمر، قال: وجه رسول الله ﷺ جعفر بن أبي طالب إلى بلاد الحبشة، فلما قدم منها اعتقه النبي ﷺ، وقبل بين عينيه، قال الحاكم: إسناده صحيح، لا غبار عليه، انتهى.

وأما حديث جابر: فأخرجه الحاكم في "الفضائل" عن الأجلح عن الشعبي عن جابر، قال: لما قدم رسول الله ﷺ من خيبر قدم جعفر من الحبشة، فلقاه رسول الله ﷺ، فقبل جبهته، وقال: والله ما أدرى بأيهما أفرح، بفتح خير، أم بقدم جعفر؟ انتهى. وسكت عنه، ثم أخرجه عن سفيان^(٤) ثنا إسماعيل بن أبي خالد، وزكريا بن أبي زائدة عن الشعبي، قال: لما قدم رسول الله ﷺ، الحديث: وقال: هذا مرسل صحيح، ورواه البيهقي في "دلائل النبوة" - في باب غزوة خيبر - أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ثنا الحسن بن أبي إسماعيل العلوي ثنا أحمد بن محمد البيروني^(٥) ثنا محمد بن أحمد بن أبي طيبة حدثني مكى بن إبراهيم الرعيني ثنا سفيان الثوري

(١) عند مسلم في "الحديث" - في باب مباشرة الحائض فوق الإزار، ص ١٤١ - ج ١، وعند البخاري فيه في "باب مباشرة الحائض"، ص ٤٤ - ج ١ (٢) عند البخاري في "الحديث" - في باب من سقى النفس حياءً، ص ٤٤ - ج ١، وغيره، وعند مسلم في "الحديث" ص ١٤٢ - ج ١ (٣) في "المستدرك" - في صلاة التشيع، ص ٣١٩ - ج ١ (٤) كتابا الطريقتين في "المستدرك" - في مناقب عبد الله بن جعفر، ص ٢١١ - ج ٣، والله أعلم (٥) وفي نسخة "س" - [لثوري]،

عن أبي الزبير عن جابر، فذكره، وقال: في إسناده إلى الثوري من لا يعرف، وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ أخبرني علي بن عبد الرحمن السبيعي ثنا الحسين بن الحكم الجبري ثنا الحسن بن الحسين العربي ثنا أجلح بن عبد الله عن الشعبي عن جابر، فذكره.

وأما حديث أبي جحيفة: فرواه الطبراني في "معجمه الوسيط" - والصغير - حدثنا أحمد ابن خالد بن مسرح الحراني ثنا عمي الوليد بن عبد الملك بن مسرح ثنا محمد بن يزيد ثنا مسعر بن كدام عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه، قال: قدم جعفر بن أبي طالب من أرض الحبشة، فقبل رسول الله ﷺ ما بين عينيه، وقال: ما أدرى إنا بقدم جعفر أسر، أو بفتح خير؟ انتهى. وقال: تفرد به الوليد بن عبد الملك، انتهى.

وأما حديث عائشة: فرواه الدارقطني في "سننه" عنها قالت: لما قدم جعفر بن أبي طالب من أرض الحبشة خرج إليه رسول الله ﷺ فماقه، انتهى. وأخرجه ابن عدى في "الكامل" عن محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد عن عائشة، قالت: لما قدم جعفر، وأصحابه استقبله النبي ﷺ، وقبله بين عينيه، انتهى. ومن طريق ابن عدى رواه البيهقي في "شعب الإيمان" قال ابن عدى: ورواه أبو قتادة الحراني عن الثوري عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة، انتهى. قال الدارقطني في "كتاب المال": هذا حديث يرويه يحيى بن سعيد الأنصاري، واختلف عنه، فرواه الثوري عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة، رواه أبو قتادة الحراني عنه، وغالفه محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير، فرواه عن يحيى عن القاسم عن عائشة، وكلاهما غير محفوظ، وهما ضعيفان، انتهى.

وأما المرسل: فمن الشعبي؛ وعن عبد الله بن جعفر.

فحديث الشعبي: أخرجه أبو داود في "الأدب" (١) عن علي بن مسهر عن الأجلح عن الشعبي أن رسول الله ﷺ تلقى جعفر بن أبي طالب، فالتزمه، وقبل ما بين عينيه، انتهى. ورواه في "مراسيله" أيضاً، ورواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا علي بن مسهر به، ومن طريقه الطبراني في "معجمه".

وحديث ابن جعفر: رواه البزار في "مسنده" حدثنا أحمد ثنا عبد الله بن شبيب ثنا إسماعيل ابن أبي يونس ثنا محمد بن إسماعيل بن أبي فديك ثنا عبد الرحمن بن أبي مليكة عن إسماعيل بن

(١) عند أبي داود في "الأدب" - وفي نسخة ما بين العينين -، ص ٣٥٢ - ج ٢

عبد الله بن جعفر عن أبيه ، قال : لما قدم جعفر من الحبشة أتاه النبي ﷺ فقبل بين عينيه ، وقال : ما أنا بفتح خير أشد فرحاً مني بقدم جعفر ، انتهى . وقال : لا نعلمه يروى عن عبد الله بن جعفر عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه ؛ وقد رواه الشعبي عن عبد الله بن جعفر عن أبيه ، انتهى . رواه البيهقي في "شعب الإيمان" في الباب الحادى والستين أخبرنا أبو الحسين بن عبدان ثنا أحمد بن عبيد ثنا إسماعيل بن الفضل حدثني خليفة بن خياط ثنا زياد بن عبد الله الهبي ثنا خالد بن سعيد عن الشعبي عن عبد الله بن جعفر قال : لما قدم جعفر من الحبشة استقبله النبي ﷺ فقبل شفتيه ، قال البيهقي : هكذا وجدته ، والمعروف بين عينيه .

حديث آخر : في الباب رواه الترمذى ^(١) في "الاستئذان" حدثنا محمد بن إسماعيل ثنا إبراهيم بن يحيى بن محمد بن عباد المدني حدثني أبي عن محمد بن إسحاق عن الزهري عن عروة عن عائشة ، قالت : قدم زيد بن حارثة المدينة ، ورسول الله ﷺ في بيتي ، فأناه فخرج الباب ، فقام إليه رسول الله ﷺ عرباناً يجر ثوبه ، والله ما رأيته عرباناً قبله ولا بعده ، فاعتنقه وقبله ، انتهى . وقال : حديث حسن غريب ، ورواه أبو نعيم في "دلائل النبوة" في الباب الثامن والعشرين بالإسناد المذكور ، قالت : بلغ رسول الله ﷺ أن امرأة من بني فزارة يقال لها : أم قرقة ، جهزت ثلاثين راكباً من ولدها ، وولد ولدها ، وقالت : اذهبوا إلى المدينة فاقتلوا محمداً ، فقال النبي ﷺ : « اللهم أنكلها بولدها ، وبعث إليهم زيد بن حارثة في بعث ، فالتقوا ، فقتل زيد بنى فزارة ، وقتل أم قرقة وولدها ، فأقبل زيد حتى قدم المدينة ، الحديث .

حديث آخر : رواه ابن سعد في "الطبقات" ^(٢) أخبرنا الواقدي حدثني يعقوب بن عمر عن نافع العدوي عن أبي بكر بن عبد الله بن أبي جهم العدوي ، قال : أسلم نعيم بن عبد الله بن النحام بعد عشرة ، وكان يكم إسلامه ، ثم هاجر إلى المدينة في أربعين قمر من أهله ، فأقى رسول الله ﷺ فاعتنقه وقبله ، انتهى .

الحديث التاسع والعشرون : روى عن النبي ﷺ أنه نهى عن المكامة ، وهى المعانقة ، وعن المكامة ، وهى التقييل ؛ قلت : رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه - فى النكاح" حدثنا زيد ابن الجباب حدثني يحيى بن أيوب المصرى أخبرني عياش بن عباس الحميرى عن أبي الحصين الهيثم

(١) عند الترمذى في "الاستئذان - فى باب ما جاء فى المأخضة والقبلة" ، ص ١٠٣ - ج ٢

(٢) عند ابن سعد في "ترجمة نعيم للنحام" ، ص ١٠٢ - لقتنم الأول ، من الجزء السادس - وفيه : وإفا سمي النحام ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : دخلت الجنة ، فسميت بحمة من نعيم ، فسمى النحام ، اه .

عن عامر الحجري ، قال : سمعت أبا ربحانة صاحب النبي ﷺ ، واسمه : شمعون ، قال : كان رسول الله ﷺ ينهى عن مكامعة ، أو مكامعة المرأة المرأة ، ليس بينهما شيء ، وعن مكامعة ، أو مكامعة الرجل الرجل ، ليس بينهما شيء ، انتهى . وكذلك رواه في "مسندته" ، ورواه أبو عبيد القاسم ابن سلام في "أول غريبه" حدثني أبو النضر عن الليث بن سعد عن عياش بن عباس ، رفعه إلى النبي ﷺ أنه نهى عن المكامعة والمكامة ، انتهى . قال أبو عبيد : والمكامة : أن يلثم الرجل فاه صاحبه ، مأخوذ من كمام البعير ، وهي أن يشد فاه إذا هاج ، والمكامة أن يضاجع الرجل صاحبه في ثوب واحد ، وكذلك قيل لزوج المرأة كبيع ، انتهى كلامه . وأخرج منه أبو داود ، والنسائي حديث المكامة فقط ، أخرجه أبو داود (١) في "البأس" ، والنسائي في "الزينة" : عن المفضل بن فضالة عن عياش بن عباس عن أبي الحصين الهيثم بن شفي عن أبي عامر المعافري عن أبي ربحانة ، قال : نهى رسول الله ﷺ عن عشرة : عن الوشر ، والوشم ، والتنف ، ومكامة الرجل الرجل بغير شعار ، ومكامة المرأة المرأة بغير شعار ، وأن يجعل الرجل في أسفل ثيابه حريراً ، مثل الأعاجم ، وأن يحمل على منكبيه حريراً ، وعن النبي ، وركوب النور ، ولبوس الخاتم إلا لذي سلطان ، انتهى . ورواه أحمد في "مسنده" ، ورواه ابن ماجه عن ابن أبي شيبة بسنده المتقنم ، سواء : أن النبي ﷺ كان ينهى عن ركوب النور ، انتهى . وأخطأ المنذري في عزوه الحديث بتامه لابن ماجه ، ولكنه قد اصحاب "الأطراف" .

أحاديث الباب : روى الترمذي (٢) في "الاستئذان" من حديث حفظة بن عبيد الله السدوسي عن أنس ، قال رجل : يا رسول الله الرجل منا يلقي أخاه أو صديقه أينحنى له ؟ قال : لا ، قال : أفيلتزمه ، ويقبله ؟ قال : لا ، قال : فيأخذه بيده ويصالحه ؟ قال : نعم ، انتهى . ورواه البيهقي ، وقال : تفرد به حفظة السدوسي ، وكان قد اختلط في آخر عمره ، ذكره في "شعب الإيمان" .

أحاديث الإباحة : منها ما في "حديث الإفك" ، فقال أبو بكر لعائشة : قومي ، فقبلي رأس رسول الله ﷺ ، الحديث .

حديث آخر : أخرجه أبو داود (٣) في "الجهاد - والأدب" ، والترمذي في "الجهاد" ،

(١) عند أبي داود في "البأس" - في باب من كره لبس الحرير ،، ص ٢٥٥ - ج ٢ ، وعند النسائي في "الزينة" في باب التنف ،، ص ٢٧٩ - ج ٢ ، وعند ابن ماجه في "أواخر البأس" ،، ص ٣٦٨ (٢) عند الترمذي في "الاستئذان" - في باب ماجه في المصافحة ،، ص ١٠٢ - ج ٢ (٣) عند أبي داود في "الجهاد" - في باب التلوي يوم الزحف ،، ص ٣٥٦ - ج ١ ، وفي "الأدب" في "باب في قبة اليد" ،، ص ٣٥٣ - ج ٢ ، وعند الترمذي في "أواخر الجهاد" ،، ص ٢١٨ ، وعند ابن ماجه في "الأدب" - في باب الرجل يقبل يد الرجل ،، ص ٢٧١

وابن ماجه في "الادب" عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن ابن عمر، أنه كان في سرية من سرايا رسول الله ﷺ، فذكر قصة، قال: فدوتنا من النبي ﷺ فقبلنا يده، قال الترمذى: حديث حسن، لا نعرفه إلا من حديث يزيد بن زياد، ولم يذكر ابن ماجه القصة.

حديث آخر: أخرجه أبو داود، والترمذى^(١)، والنسائى عن عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين، قالت: ما رأيت أحداً أشبه سمتاً، ودلاً، وهدياً برسول الله ﷺ من فاطمة ابنته، قالت: وكانت إذا دخلت عليه، قام إليها فقبلها، وأجلسها في محله، وكان النبي ﷺ إذا دخل عليها، قامت إليه، قبلته، وأجلسته في محلها، انتهى. قال الترمذى: حديث حسن، وفي بعض النسخ: حسن صحيح^(٢).

حديث آخر: أخرجه الترمذى في "الاستبذان"، والنسائى في "السير"، وابن ماجه في "الادب"^(٣) عن عبد الله بن سلة - بكسر اللام - عن صفوان بن عسال أن قوماً من اليهود قبلوا يد النبي ﷺ ورجليه، انتهى. قال الترمذى: حديث حسن صحيح، وقال النسائى: حديث منكر، قال المنذرى: وكان إنكاره له من جهة عبد الله بن سلة، فإن فيه مقالا، انتهى.

حديث آخر: روى أبو داود^(٤) حدثنا محمد بن عيسى بن الطباع عن مطر بن عبد الرحمن الأعثق حدثني أم أبان بنت الوازع بن زارع عن جدما الزارع بن حاصر، قال: لجعلنا تبادر من رواحلنا، وقبل يد النبي ﷺ ورجله، ورواه البخارى في "كتابه المفرد في الأدب" حدثنا موسى بن إسماعيل ثنا مطر به.

حديث آخر: أخرجه الترمذى، وأبو داود، وابن ماجه^(٥) في "المنهاز" عن عاصم بن عبيد الله عن القاسم بن محمد عن عائشة أن رسول الله ﷺ دخل على عثمان بن مظعون، وهو ميت، فأكب عليه وقبله، ثم بكى، حتى رأيت دموعه تسيل على وجنتيه، انتهى. قال الترمذى: حديث حسن صحيح، ورواه الحاكم في "المستدرک"، وقال: إن الشيخين لم يحتاجا بعاصم

(١) عند أبي داود في "الادب" - في باب في القيام،، ص ٣٥٢ - ج ٢، وعند الترمذى في "المنهاز" - في مناقب فاطمة رضي الله عنها،، ص ٢٣٢ - ج ٢ (٢) قلت: وفي نسخة الترمذى للطبعة المأخوذة من هذا حديث حسن غريب (٣) عند الترمذى في "الاستبذان" - في باب ملجاء في قبلة اليد والرجل،، ص ١٠٣ - ج ٢، وعند ابن ماجه في "الادب"،، ص ٢٧١ (٤) عند أبي داود في "الادب" - في باب في قبلة الرجل،، ص ٣٥٣ - ج ٢

(٥) عند أبي داود في "المنهاز" - في باب في تهليل الميت،، ص ٩٥ - ج ٢، وعند الترمذى فيه: ص ١٣٠ - ج ١، وعند ابن ماجه فيه: ص ١٠٦، وفيه أيضاً حديث تهليل أبي بكر النبي صلى الله عليه وسلم، وفي "المستدرک" في المنهاز،، ص ٣٦١ - ج ١، وفي "المنهاز" - في مناقب عثمان بن مظعون،، ص ١٩٠ - ج ٣

ابن عبيد الله ، وشاهده حديث ابن عباس ، وجابر ، وعائشة أن الصديق قبل النبي ﷺ ، وهو ميت ، ثم أعاده في " الفضائل " بالسند المذكور ، وقال : صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ، وتعبه الذهبي في " مختصره " ، وقال : سنده واه .

حديث آخر : أخرجه أبو داود ^(١) عن أسيد بن حضير ، قال : بينما هو يحدث القوم يضحكهم ، وكان فيه مزاح ، فطلعه النبي ﷺ في غاصرته ، فقال : أصبرني يا رسول الله ، قال : أصبر ، قال : إن عليك قيماً ، وليس على قيصر ، فرجع النبي ﷺ عن قيصر فاحتضنه ، وجعل يقبل كشحه ، وقال : إنما أردت هذا يا رسول الله ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه الحاكم في " المستدرک " ^(٢) - في البر والعلة - عن صالح بن حبان عن عبد الله بن بريدة عن أبيه أن رجلاً أتى النبي ﷺ ، فقال : يا رسول الله أرني شيئاً أزداد به يقيناً ، فقال له : اذهب إلى تلك الشجرة ، فادعها ، فذهب إليها ، فقال : إن رسول الله ﷺ يدعوك ، فجاءت حتى سلبت على النبي ﷺ ، ثم قال لها : ارجعي ، فرجعت ، قال : ثم أذن له فقبل رأسه ورجليه ، وقال : لو كنت امرأةً أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها ، انتهى . وقال : صحيح الإسناد ، وتعبه الذهبي ، فقال : صالح بن حبان متروك ، انتهى . ورواه البزار في " مسنده " ، وقال فيه : قبل رأسه وبنيه ورجليه ، وقال : لا أعلم في تقبيل الرأس غير هذا الحديث ، انتهى . وأعجب منه كيف غفل عن - حديث الإفك - قال المنذرى في " مختصره " : وقد صنف الحفاظ أبو بكر الأصبهاني - المعروف بابن المقرئ - جزء في الرخصة في تقبيل اليد ، ذكر فيه أحاديث وآثار عن الصحابة والتابعين ، والله أعلم .

الحديث الثلاثون : قال عليه السلام : « من صامخ أخاه المسلم ، وحرك يده ، تآثرت عنه ذنوبه » ؛ قلت : روى الطبراني في " معجمه الوسط " حدثنا أحمد بن رشد بن ثابتي بن بكير ثنا موسى بن ربيعة عن موسى بن سويد الجمحي عن الوليد بن أبي الوليد عن يعقوب الحريق عن حذيفة بن اليمان عن النبي ﷺ ، قال : إن المؤمن إذا لقي المؤمن فسلم عليه ، وأخذ يده فصالحه ، تآثرت خطاياهما ، كما يتأثر ورق الشجر ، انتهى . وأخرجه البيهقي في " شعب الإيمان " في الباب الحادي والستين ، عن صفوان بن سليم عن إبراهيم بن عبيد بن رفاعة ثنا ابن أبي ليلى عن حذيفة ، مرفوعاً نحوه سواء ، وأخرج أيضاً عن يزيد بن البراء بن عازب عن أبيه ، قال : دخلت على النبي

(١) عند أبي داود في الأدب - في باب في قبة الجدد ، ص ٣٥٣ - ج ٢ (٢) في " المستدرک - في البر والعلة

في باب حق الزوج على الزوج ، ص ١٧٢ - ج ٤

ﷺ فرحب بي، وأخذ يدي، ثم قال لي: يا براه أتدري لم أخذت يديك؟ قال: خيراً يا رسول الله، قال: لا يلقى مسلم مسلماً، فيرحب به، ويأخذ يده إلا تأثرت الذنوب بينهما، كما يتناثر ورق الشجر، انتهى.

أحاديث المصافحة: أخرج أبو داود، والترمذي^(١)، وابن ماجه عن الأجلح عن أبي إسحاق عن البراء، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من مسلمين يلتقيان فيتصافحان، إلا غفرلها قبل أن يفرقا، انتهى. قال الترمذي: حديث حسن غريب، ورواه أحمد في "مسنده"، والأجلح اسمه يحيى بن عبد الله أبو حجية، فيه مقال.

حديث آخر: أخرجه أبو داود^(٢) عن رجل من غزاة أنه قال لأبي ذر: إني أريد أن أسألك عن حديث، هل كان رسول الله ﷺ يصالحكم إذا لقيتموه؟ قال: ما لقيته قط إلا صالحتي، مختصر، وفيه مجهول.

حديث آخر: أخرجه الترمذي^(٣) عن خيثمة عن رجل عن ابن مسعود عن النبي ﷺ قال: من تمام التحية الأخذ باليد، انتهى. وقال: غريب، وسألت محمد بن إسماعيل عنه، فلم يعده محفوظاً، انتهى. وفيه أيضاً مجهول.

حديث آخر: أخرجه الترمذي أيضاً عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة أن رسول الله ﷺ، قال: من تمام عبادة المريض أن يضع أحدكم يده على جبهته، ومن تمام التحية المصافحة، انتهى. وقال: إسناده ليس بالقوى، وعلي بن يزيد ضعيف، انتهى.

الآثار: في "الصحيحين"^(٤) في حديث كعب بن مالك، فقام إلى طلحة بن عبيد الله يهرول حتى صالحتي، وهنأتني، ولا أنساها لطلحة بن عبيد الله، وعند البخاري عن قتادة، قال: قلت لأنس: أكانت المصافحة في أصحاب رسول الله ﷺ؟ قال: نعم، انتهى.

(١) عند أبي داود في "باب في المصافحة"، ص ٣٥٢ - ج ٢، وعند الترمذي في الاستطдан - فيه،، ص ١٠٢

(٢) عند أبي داود في "الأدب"، ص ٣٥٢ - ج ٢

(٣) حديث ابن مسعود، عند الترمذي في "الاستطدان"، ص ١٠٢ - ج ٢، وكذا الحديث الآتي عن القاسم

عن أبي أمامة، عنده أيضاً: ص ١٠٢ - ج ٢

(٤) عند البخاري في "الاستطدان" - و"باب المصافحة"، ص ٩٢٦ - ج ٢، وعند مسلم في "التوبة"، ص ٣٦٠ - ج ٢

فصل في البيع

الحديث الحادى والثلاثون : قال عليه السلام : « الجالب مرزوق ، والمحتكر ملعون » ؛ قلت : أخرجه ابن ماجه ^(١) فى « التجارات » عن على بن سالم بن ثوبان عن على بن زيد بن جدعان عن سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب ، قال : قال رسول الله ﷺ : « الجالب مرزوق ، والمحتكر ملعون » ، انتهى . ورواه إسماعيل بن راهويه ، والدارمى ، وعبد بن حميد ، وأبو يعلى الموصلى فى « مسانيدهم » ، والبيهقى فى « شعب الإيمان » فى الباب السابع والسبعين ، ورواه العقيلي فى « كتاب الضعفاء » ، وأعله يعلى بن سالم ، وقال : لا يتابعه عليه أحد بهذا اللفظ ، وقد روى بغير هذا السند والمثنى عن معمر بن عبد الله العدوى عن النبي ﷺ ، قال : لا يحتكر إلا غاطىء ، انتهى . وحديث معمر هذا أخرجه مسلم فى « صحيحه » ^(٢) باللفظ المذكور فى « كتاب البيوع » ، وروى حديث عمر الحاكم فى « المستدرک » فى البيوع لم يذكر فيه « الجالب » عن على بن سالم بن ثوبان به : المحتكر ملعون ، انتهى . قال الذهبي فى « مختصره » : على بن سالم بن ثوبان ضعيف ، انتهى . ووجدت الحديث المذكور عن عثمان بن عفان ، رواه إبراهيم الحربي فى « كتاب غريب الحديث » حدثنا أبو خيثمة ثابتي بن أبي بكير عن إسرائيل عن على بن سالم عن على بن زيد عن سعيد ابن المسيب عن عثمان بن عفان ، مثله سواء ، ذكره فى « باب جلب » ، فليظفر فى ذلك ، وليحرر من نسخة أخرى ، فلعله غلط ، ولكنى علقته لا تذكره .

الحديث الثانى والثلاثون : روى أنه عليه السلام نهى عن تلقى الجلب ، وعن تلقى الركبان ؛ قلت : هما حديثان : فالأول : أخرجه مسلم ^(٣) عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة ، قال : نهى رسول الله ﷺ عن تلقى الجلب ، انتهى . وفى لفظ : قال : لا تلقوا الجلب ، فمن تلقاه فاشتره ، فإذا أتى سيده السوق ، فهو بالخيار ، انتهى . الثانى : أخرجه البخارى ، ومسلم ^(٤) عن طائوس عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ لا تلقوا الركبان ، ولا يبيع حاضر لباد ، انتهى .

(١) عند ابن ماجه فى « التجارات » - فى باب الجلب والحكرة ، ، ١٥٦ ، وفى « المستدرک » - فى البيوع ، ، ص ١١ - ج ٢ (٢) عند مسلم فى « البيوع » - فى باب تحريم الاشتكار فى الأنوات ، ، ص ٣١ - ج ٢ ، وعند ابن ماجه فى « التجارات » ، ، ص ١٥٦ ، وفى « المستدرک » - فى البيوع ، ، ص ١١ - ج ٢ ، وعند أبى داود فى « البيوع » - فى باب النهى عن الحكرة ، ، ص ١٣٢ - ج ٢ (٣) عند مسلم فى « البيوع » - فى باب تحريم تلقى الجلب ، ، ص ٤ - ج ٢ (٤) عند البخارى فى « البيوع » ، هل يبيع حاضر لباد ، ، ص ٨٩ - ج ٢ ، وعند مسلم فى « البيوع » - فى باب تحريم تلقى الجلب ، ، ص ٤ - ج ٢

الحديث الثالث والثلاثون : قال عليه السلام : « من احتكر طعاما أربعين ليلة ، فقد برىء من الله ، وبرىء الله منه ؛ قلت : رواه أحمد ، وابن أبي شيبة ، والبزار ، وأبو يعلى الموصلي في « مسانيدهم » ، والحاكم في « المستدرک »^(١) ، والدارقطني في « غرائب مالك » ، والطبراني في « معجمه الوسط » ، وأبو نعيم في « الحلية » كلهم من حديث أصبغ بن زيد ثنا أبو بشر عن أبي الزاهرية عن كثير بن مرة الحضرمي عن ابن عمر عن النبي ﷺ ، قال : « من احتكر طعاما أربعين ليلة ، فقد برىء من الله ، وبرىء الله منه ، وأما أهل عرصة بات فيهم امرئ جائع ، فقد برئت منهم ذمة الله ، انتهى . وكلهم روه عن يزيد بن هارون عن أصبغ بن زيد به ، إلا الحاكم ، فإنه أخرجه عن عمرو بن الحصين عن أصبغ بن زيد ، وأصبغ بن زيد يختلف فيه ، فوثقه أحمد ، والنسائي ، وابن معين ، وضعفه ابن سعد ، وذكره ابن عدى في « الكامل » ، وساق له ثلاثة أحاديث : منها هذا الحديث ، وقال : ليست بمحفوظة ، قال : ولا أعلم روى عنه غير يزيد بن هارون ، قال الذهبي في « الميزان » : قلت : روى عنه عشرة أنفس ، وقال في « مختصر المستدرک » : « عمرو بن الحصين تركوه ، وأصبغ بن زيد فيه لين ، انتهى . وقال ابن أبي حاتم في « كتاب العلل »^(٢) : سألت أبي عن حديث رواه يزيد بن هارون عن أصبغ بن زيد به سنداً ومتناً ، فقال أبي : هذا حديث منكر ، وأبو بشر لا أعرفه ، انتهى كلامه . وفي الباب ما أخرجه مسلم عن سعيد بن المسيب عن معمر ، قال : قال النبي ﷺ : « من احتكر فهو خاطيء » ، قيل لسعيد : فإنك تحتكر ، قال سعيد : إن معمرأ الذي كان يحدث بهذا الحديث ، كان يحتكر ، انتهى . ومعمر هذا هو معمر بن أبي معمر القرشي العدوي .

الحديث الرابع والثلاثون : قال عليه السلام : « لا تسعروا ، فإن الله هو المسعر ، القابض الباسط الرازق » ؛ قلت : روى من حديث أنس ؛ ومن حديث أبي جحيفة ؛ ومن حديث ابن عباس ؛ ومن حديث الحنزي .

حديث أنس : أخرجه أبو داود ، والترمذي في « البيوع » ، وابن ماجه في « (٣) في « التجارات » عن حماد بن سلمة عن قتادة ، وثابت ، وحيد ، ثلاثهم عن أنس ، قال الناس : يا رسول الله غلا

(١) في « المستدرک - في البيوع » ، ص ١١ - ج ٢ (٢) ذكره في كتاب العلل ، ، ص ٣٩٢ - ج ١
(٣) هند أبي داود في « البيوع - في باب في التسعير » ، ص ١٣٤ - ج ٢ ، وعند ابن ماجه في « التجارات - في باب من كره أن يسر » ، ص ١٦٠ ، وعند الترمذي في « البيوع - في باب يهد باب ما جاء في الخبزة والمعاومة » ، ص ١٦٩ - ج ١

السعر، فسعر لنا، فقال رسول الله ﷺ: «إن الله هو المسعر، القابض الباسط الرازق، وإنى لأرجو أن ألقى الله، وليس أحد منكم يطالبني بمظلة من دم، ولا مال»، انتهى. قال الترمذى: حديث حسن صحيح، انتهى. ورواه الدارمى، والبزار، وأبو يعلى الموصلى فى "مسانيدهم"، ورواه ابن حبان فى "صحيحه" لم يذكر فيه: المسعر، هكذا وجدته فى نسختين.

وأما حديث أبي جحيفة: فرواه الطبرانى فى "معجمه" ^(١) حدثنا عبد الله بن محمد بن عزيز الموصلى ثنا غسان بن الربيع ثنا أبو إسرائيل عن الحكم عن أبي جحيفة، قال: قالوا: يا رسول الله سحر لنا، الحديث. إلا أنه قال: فى عرض، ولا مال.

وأما حديث ابن عباس: فرواه الطبرانى فى "معجمه الصغير" ^(٢) حدثنا محمد بن يزيد بن عبد الوارث ثنا يحيى بن صالح الوحاظى ثنا عيسى بن يونس عن الأعشى عن سالم بن أبي الجعد عن كريب عن ابن عباس، بلفظ حديث أبي جحيفة.

وأما حديث الخدرى: فرواه الطبرانى فى "معجمه الوسط" ^(٣) حدثنا محمد بن محمد التمار ثنا أبو معن الرقاشى ثنا عبد الأعلى ثنا سعيد الجبرى عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدرى، قال: فلا السعر على عهد رسول الله ﷺ، فقالوا: يا رسول الله سحر لنا، فقال: إن الله هو المسعر، إنى لأرجو الله أن ألقاه، وليس أحد منكم يطالبني بمظلة فى دين، ولا دنيا، انتهى.

الحديث الخامس والثلاثون: وقد صح أن النبى ﷺ لمن فى الخمر عشرة: حاملها، والمحمولة إليه؛ قلت: روى من حديث ابن عمر؛ ومن حديث ابن عباس؛ ومن حديث ابن مسعود؛ ومن حديث أنس.

فحديث ابن عمر: أخرجه أبو داود فى "سننه" ^(٤) عن عبد الرحمن بن عبد الله الغافقى، وأبى عقبة ^(٥)، مولاهم، أنهما سمعا ابن عمر يقول: قال رسول الله ﷺ: «لن ألق الخمر، وشاربها، وساقها، وبائعها، ومبتاعها، وعاصرها، وأكل ثمنها، ومعتصرها، وحاملها، والمحمولة إليه»، انتهى.

(١) قال الميشتى لى "مجمع الزوائد"، ص ١٠٠ - ج ٤: ورواه الطبرانى فى الكبير، وفيه غسان بن الربيع، وهو ضيف، انتهى. (٢) عند الطبرانى فى "الصغير"، ص ١٦١ - (٣) قال الميشتى لى "مجمع الزوائد"، ص ٩٩ - ج ٤: رواه أحمد، والطبرانى فى "الوسط"، ورجال أحمد رجال الصحيح، انتهى. (٤) عند أبي داود فى "الأثرية" فى باب الصغير والخمر، ص ١٦١ - ج ٢: ولم أجد فى نسخة - عند قوله: وأكل ثمنها (٥) أبى عقبة مولى بنى أمية عن ابن عمر - فى لمن الخمر وشاربها، وعنه عبد عند الترمذى عن عبد العزيز كذا فى رواية الأثرية، والصواب أن طمة، كذا هو رواية أبو عمرو البصرى، وأبى الحسين بن المبرد، وغير واحد عن أبى داود، وكذا هو عند ابن ماجه، انتهى: ص ١٧٤ - ج ٢

ورواه أحمد، وابن أبي شيبة، وإسحاق بن راهويه، والبخاري "مسانيدهم"، قال المنذرى في "مختصره":
 سئل ابن معين عن عبد الرحمن الغافقي، فقال: لا أعرفه، وذكره ابن يونس في "تاريخه"، وقال:
 إنه روى عن ابن عمر، وروى عنه عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز، وعبد الله بن عياض، وأنه
 كان أمير الأندلس، قتلته الروم بالأندلس سنة خمسة عشر ومائة، وأبو علقمة مولى ابن عباس،
 ذكر ابن يونس أنه روى عنه ابن عمر، وغيره من الصحابة: وأنه كان على قضاء أفريقية، وكان أحد
 فقهاء الموالي، انتهى. وأخرجه الحاكم في "المستدرک" - في الأثرية^(١) من طريق ابن وهب
 أخبرني عبد الرحمن بن شريح الخولاني عن ابن عمر عن النبي ﷺ، وفيه قصة، وقال: صحيح
 الإسناد، انتهى. ورواه إسحاق بن راهويه في "مسنده" أخبرنا أبو عامر العقدي ثنا محمد بن أبي حميد
 عن أبي حميد عن أبي توبة المصري، سمعت ابن عمر، يقول: قال رسول الله ﷺ: إن الله لعن
 الخمر، وغارسها، لا يفرسها إلا للخمر، ولعن مجتنيها، ولعن حاملها إلى المعصرة، وعاصرها،
 وشاربها، وبائعها، وأكل ثمنها، ومديرها، انتهى. وفي هذا اللفظ ما يؤيد قول المصنف، والحديث
 محمول على الحمل المقرون بقصد المعصية، فليتأمل ذلك، والله أعلم.

وأما حديث أنس: فأخرجه الترمذی، وابن ماجه^(٢) عن أبي عاصم عن شبيب بن بشر
 عن أنس بن مالك أن النبي ﷺ لعن في الخمر عشرة، فذكره، إلا أن فيه، عوض: الخمر،
 والمشتراة له: قال الترمذی: حديث غريب من حديث أنس.

وأما حديث ابن عباس: فرواه ابن حبان في "صحيحه" في النوع التاسع والمائة، من القسم
 الثاني، عن مالك بن سعيد التجيبي أنه سمع ابن عباس يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: أتاني
 جبرئيل، فقال لي: يا محمد إن الله لعن الخمر، فذكره باللفظ الأول، إلا أن فيه عوض: أكل ثمنها،
 والمسقاة له: ورواه الحاكم في "المستدرک"^(٣)، وقال: حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه،
 وشاهده حديث عمر، ثم أخرج حديث عمر، ورواه أحمد في "مسنده".

وأما حديث ابن مسعود: فرواه أحمد، والبخاري "مسنديهما" حدثنا محمد بن إسماعيل
 ابن أبي فديك ثنا عيسى بن أبي عيسى عن الشعبي عن عبد الله مرفوعاً، بلفظ
 أبي داود، سواء.

(١) ص ١٤٤ - ج ٤ (٢) هذه الترمذی في "البيوع" - في باب ما جاء في بيع الخمر والنبي من ذلك،
 ص ١٦٧ - ج ١، وهذه ابن ماجه في "الأثرية" - في باب لعنت الخمر على عشرة أوجه، ص ٢٥٠
 (٣) في "المستدرک" - في الأثرية، ص ١٤٥ - ج ٤، وقوله: وشاهده حديث عمر: قلت: لم يذكر بهذا
 الحديث ولا قبله حديثاً من عمر، يكون شاهداً له، ثم أخرج قبله حديثاً عن ابن عمر، والله أعلم

الحديث السادس والثلاثون: قال عليه السلام: «مكة حرام، لا تباع رباعها، ولا تورث؛ قلت: أخرج الحاكم في «المستدرک - في البيوع»، وكذلك الدارقطني في «سننه»^(١) عن إسماعيل بن مهاجر عن أبيه عن عبد الله بن باباه عن عبد الله بن عمرو، قال: قال رسول الله ﷺ: مكة مناخ لا يباع رباعها، ولا يؤاجر بيوتها، انتهى. قال الحاكم: حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه وقال الدارقطني: إسماعيل بن مهاجر ضعيف، ولم يروه غيره، انتهى. وذكره ابن القطان في «كتابه» من جهة الدارقطني، وأعله بإسماعيل بن مهاجر، قال: قال البخاري: منكر الحديث، انتهى. ورواه ابن عدى، والعقيلي في «كتابيهما»، وأعله بإسماعيل، وأبيه، وقالوا في إسماعيل: لا يتابع عليه، انتهى. وقال صاحب «التفحيح»: إسماعيل بن مهاجر هذا هو البجلي الكوفي، وهو من رجال مسلم، وقال الثوري: لا بأس به، وضعفه ابن معين، وكذلك أبوه ضعفوه، وقال أحمد: أبوه أقوى منه، انتهى. وأخرجه الحاكم، والدارقطني أيضاً عن أبي حنيفة عن عبيد الله بن أبي يزيد عن ابن أبي نجيح عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ، قال: إن الله حرم مكة، لحرام بيع رباعها، وثمنها، وقال: من أكل من أجر بيوت مكة شيئاً، فأنما يأكل ناراً، انتهى. وفي لفظ للدارقطني، قال: مكة حرام، وحرام بيع رباعها، وأجر بيوتها، انتهى. وسكت عنه الحاكم، وجعله شاهداً لحديث ابن مهاجر، وقال الدارقطني: هكذا رواه أبو حنيفة، وهم في موضعين: أحدهما قوله: عبيد الله بن أبي يزيد، وإنما هو ابن أبي زياد القداح، والثاني في رفعه، والصحيح موقوف، ثم أخرجه عن عيسى بن يونس ثنا عبيد الله بن أبي زياد حدثني أبو نجيح عن عبد الله بن عمرو، قال: الذي يأكل كراه بيوت مكة إنما يأكل في بطنه ناراً، انتهى. وذكر ابن القطان حديث أبي حنيفة من رواية محمد بن الحسن عنه، وقال: علته ضعف أبي حنيفة، وهم في قوله: عبيد الله بن أبي يزيد، وإنما هو ابن أبي زياد، وهم أيضاً في رفعه، وخالفه الناس، فرواه عيسى بن يونس، ومحمد بن ربيعة عن عبيد الله بن أبي زياد، وهو الصواب عن أبي نجيح عن ابن عمر. وقوله: وقد رواه القاسم^(٢) ابن الحكم عن أبي حنيفة على الصواب. وقال فيه: ابن أبي زياد، فلعن الروم من صاحبه محمد بن الحسن، انتهى كلامه. قلت: أخرجه الدارقطني في «آخر الحج»^(٣) عن أيمن بن نابل عن عبيد الله بن أبي زياد عن أبي نجيح عن عبد الله بن عمرو. ورفع الحديث،

(١) في «المستدرک - في البيوع - في باب مكة مناخ»، ص ٥٣ - ج ٢. وعند الدارقطني في «البيوع»، ص ٣١٢، وكذا الحديث الآتي عن أبي حنيفة (٢) رواية عيسى بن يونس، ومحمد بن ربيعة، والقاسم بن الحكم عند الدارقطني في «البيوع»، ص ٣١٣ (٣) عند الدارقطني في «آخر الحج»، ص ٢٨٩

قال : من أكل كراء بيوت مكة أكل الربا ، انتهى . وروى ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد ، قال : قال رسول الله ﷺ : « مكة حرام ، حرّمها الله لأتحدّ بيع رباعها ، ولا إجارة بيوتها » ، انتهى . حدثنا معتمر بن سليمان عن ليث عن مجاهد ، وعطاء ، وطاوس ، كانوا يكرهون أن يباع شيء من رباع مكة ، انتهى .

الحديث السابع والثلاثون : قال عليه السلام : « من آجر أرض مكة ، فكأنما أكل

الربا » ؛ قلت : غريب بهذا اللفظ ؛ وروى محمد بن الحسن في "كتاب الآثار" أخبرنا أبو حنيفة عن عبيد الله بن أبي زياد عن أبي نعيم عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ ، قال : « من أكل من أجور بيوت مكة ، فإنما يأكل ناراً » ، انتهى . وتقدم عند الدارقطني عن أيمن بن نابل ثنا عبيد الله بن أبي زياد عن أبي نعيم عن عبد الله بن عمر ، ورفع ، قال : « من أكل كراء بيوت مكة فقد أكل ناراً » ، انتهى . وروى عبد الرزاق في "مصنفه - في الحج" أخبرنا ابن جريج ، قال : كان عطاء ينهى عن الكراء في الحرم ، وأخبرني أن عمر بن الخطاب كان ينهى أن تبوب دور مكة ، لأن ينزل الحاج في عرساتها ، فكان أول من بوّب داره سبيل بن عمرو ، فأرسل إليه عمر بن الخطاب في ذلك ، فقال : أنظرنى يا أمير المؤمنين ، إني أمرؤ تاجر ، فأردت أن آخذ باباً يحبسلى ظهري ، قال : فذلك إذا ، انتهى . أخبرنا معمر عن منصور عن مجاهد أن عمر بن الخطاب ، قال : يا أهل مكة لا تتخذوا لدوركم أبواباً ، لينزل البادي حيث شاء ، قال معمر : وأخبرني بعض أهل مكة ، قال : لقد استخلف معاوية ، وما لدار بمكة باب ، قال : وأخبرني من سمع عطاء يقول : ﴿ سواء العاكف فيه والباد ﴾ ، قال : ينزلون حيث شاموا ، انتهى . وذكر البيهقي في "المعرفة - في البيوع" ثنا الحاكم بسنده عن إسحاق بن راهويه ، قال : كنا بمكة ، ومعى أحمد بن حنبل فقال لي أحمد يوماً : تعال أريك رجلاً لم تر عيناً مثله - يعني الشافعي - فذهبت معه ، فرأيت من إعظام أحمد للشافعي ، فقلت له : إني أريد أن أسأله عن مسألة ، قال : هات ، فقلت للشافعي : يا أبا عبد الله ما تقول في أجور بيوت مكة ؟ قال : لا بأس به ، قلت : وكيف ؟ وقد قال عمر : يا أهل مكة لا تجعلوا على دوركم أبواباً ، لينزل البادي حيث شاء ، وكان سعيد بن جبير ، ومجاهد ينزلان ، ويخرجان ، ولا يعطيان أجراً ، فقال : فقال في هذا أولى بنا ، فقلت : أو في هذا سنة ؟ قال : نعم ، قال رسول الله ﷺ : وهل ترك لنا عقيل من لا ؟ لأن عقيلاً ورث أبا طالب ، ولم يرته على ، ولا جعفر ، لأنهما كانا مسلمين ، فلو كانت المنازل بمكة لا تملك ، كيف كان يقول : وهل ترك لنا ، وهي غير مملوكة ؟ قال : فاستحسن ذلك أحمد ، وقال : لم يقع هذا بعلي ، فقال إسحاق للشافعي : أليس قد قال الله تعالى : ﴿ سواء العاكف

فيه والبادح) ؟ فقال له الشافعي : اقرأ أول الآية ﴿ والمسجد الحرام الذي جعلناه للناس ، سواء العاكف فيه والبادح ﴾ ، إذ لو كان كما تزعم ، لما جاز لأحد أن ينشد فيها ضالة ، ولا ينحرف فيها بدنة ، ولا يدع فيها الأرواث ، ولكن هذا في المسجد خاصة ، قال : فسكت إسحاق ، انتهى . وبحديث : هل ترك لنا عقيل منزلا ، استدلل ابن حبان في " صحيحه " على جواز إجارة بيوت مكة ، وهو متفق عليه ، أخرجه البخاري ، ومسلم ^(١) من حديث أسامة بن زيد ، وروى الواقدي في " كتاب المغازي " حدثني معاوية بن عبد الله بن عبيد الله عن أبيه عن أبي رافع ، قال : قيل للنبي ﷺ حين دخل مكة يوم الفتح : ألا تنزل منزلك من الشعب ؟ قال : فهل ترك لنا عقيل منزلا ، وكان عقيل قد باع منزل رسول الله ﷺ ، ومنزل لإخوته من الرجال ، والنساء بمكة ، قيل له : فأنزل في بعض بيوت مكة فأبى ، وقال : لا أدخل البيوت ، فلم يزل مضطربا بالحجون ، لم يدخل بيتا ، وكان يأتي إلى المسجد من الحجون ، انتهى . وقال السهيلي في " الروض الآف " : وقد اشترى عمر بن الخطاب النور من الناس الذين ضيقوا الكعبة ، وألصقوا دورهم بها ، ثم هدمها ، وبني المسجد الحرام حول الكعبة ، ثم كان عثمان ، فاشترى دورا بأعلى ثمن ، وزاد في سعة المسجد ، وفي هذا دليل على أن رباع مكة مملوكة لأهلها يباعا وشراء ، إذا شاموا ، انتهى . وقال أبو الفتح العيمري في " سيرته - عيون الأثر " : وهذا الخلاف هنا يبنى على خلاف آخر ، وهو أن مكة هل فتحت عنوة ، أو أخذت بالأمان ؟ فذهب الشافعي إلى أنها مؤمنة ، والأمان كالصلح يملكها أهلها ، فيجوز لهم كرامها وبيعها وشراءها ، لأن المؤمن يحرم دمه ، وماله ، وعياله ، وكان النبي ﷺ عهد إلى المسلمين أن لا يقاتلوا إلا من قاتلهم ، وقال : « من أغلق بابه ، فهو آمن ، ومن دخل دار أبي سفيان فهو آمن ، إلا الذين استنابوا النبي ﷺ ، وأمر بقتلهم ، وإن وجعوا متعلقين بأستار الكعبة ، وذكر الطبراني أن النبي ﷺ وجه حكيم بن حزام مع أبي سفيان بعد إسلامهما إلى مكة ، وقال : « من دخل دار حكيم ، فهو آمن - وهي بأسفل مكة - ومن دخل دار أبي سفيان ، فهو آمن - وهي بأعلى مكة - ، فكان هذا أمانا منه لكل من لم يقاتل من أهل مكة ، وأكثر أهل العلم على أنها فتحت عنوة ، لأنها أخذت بالخيال والركاب ، وجاء في حديث عن عائشة من طريق إبراهيم بن مهاجر في مكة ، أنها مناخ من سبق ، ولا خلاف في أنه لم يجر فيها قسم ، ولا غنيمة ، ولا شيء من أهلها أخذ لما عظم الله من حرمتها ، قال أبو عمر : والأصح - والله أعلم - أنها بلدة مؤمنة ، آمن أهلها على أنفسهم ، وكانت

(١) عند مسلم في " الحج - في باب نزول الحاج بمكة وتورث دورها " ، ج ٤٣٦ - ج ١ ، وعند البخاري في " الحج " ،

ص ٢١٦ ، وفي " الجهاد " ، ص ٤٣٠ - ج ١ ، وفي " المغازي " ، ص ١٤ - ج ٢

أموالهم تبعاً لهم ، انتهى كلامه . ولذلك قال ابن الجوزي في "التحقيق" : بيع ربيع مكة مبنى على أنها إن فتحت عنوة ، فتكون وقفاً على المسلمين ، فلا يجوز بيعها ، وإن فتحت صلحاً فهي باقية على أهلها فيجوز ، انتهى . وحديث : مكة مناخ من سبق ، رواه أبو عبيد القاسم بن سلام حدثنا عبد الرحمن عن إسرائيل عن إبراهيم بن مهاجر عن يوسف بن ماهر عن أمه عن عائشة ، قلت : يا رسول الله ، ألا نبني لك بيتاً ؟ - يعني بمكة - قال : لا ، إنما هي مناخ لمن سبق ، انتهى . وقال الحاكم في "المستدرک" (١) حبيب حديث عبد الله بن عمرو : وقد صححت الروايات أن رسول الله ﷺ دخل مكة صلحاً ، فيها ما حدثنا . وأسند عن أبي هريرة - أن النبي ﷺ حين سار إلى مكة ليفتحها ، قال لأبي هريرة : اهتف بالأنصار ، فقال : يا معشر الأنصار ، أجيئوا رسول الله ﷺ ، لجأوا ، كأنما كانوا على ميعاد ، ثم قال : اسلكوا هذه الطريق ، فساروا ، ففتحها الله عليهم ، وطف الله رسول الله ﷺ بالبيت ، فصلى ركعتين ، ثم خرج من الباب الذي يلي الصفا ، فصعد الصفا ، فغلب الناس ، والأنصار أسفل منه ، فقالت الأنصار بعضهم لبعض : أما الرجل فقد أخذته رافة بقومه ، ورغبة في قرابته ، قال : فن أنا إذا ؟ كلا والله ، إني عبد الله ورسوله حقاً ، فالحياحياكم ، والمهات ، ماتكم ، قالوا : والله يا رسول الله ما قلنا ذلك إلا مخافة أن يعادونا ، قال : أتم صادقون عند الله ورسوله ، قال : فوالله ما منهم إلا من يل نحره بالدموع ، انتهى .

الحديث الثامن والثلاثون : قوله : ولأن أراضى مكة كانت تسمى السوائب ، على عهد رسول الله ﷺ ، من احتاج إليها سكنها ، ومن استغنى عنها أسكن غيره ؛ قلت : رواه ابن ماجه في "سننه" (٢) - في الحج - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة عن عيسى بن يونس عن عمر بن سعيد بن أبي حسين عن عثمان بن أبي سليمان عن علقمة بن فضلة ، قال : توفي رسول الله ﷺ وأبو بكر ، وعمر ، وما تدعى ربيع مكة إلا السوائب ، من احتاج سكن ، ومن استغنى أسكن ، انتهى . وكذلك رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه - ومسنده" ، ومن طريقه رواه الطبراني في "معجمه" ، والدارقطني في "سننه" ، ورواه الدارقطني أيضاً عن محمد بن يزيد الأدبي ثنا يحيى بن سليم عن عمر بن سعيد بن أبي حسين عن عثمان به ، وبهذا الإسناد رواه أبو الوليد محمد بن عبد الله الأزرق في "كتابه تاريخ مكة" ، وحدثنى جدى أحمد بن محمد بن الوليد الأزرق ثنا يحيى بن سليم به ، قال : كانت الدور والمسكن بمكة على عهد رسول الله ﷺ ، وأبي بكر ، وعمر ، وعثمان رضى الله عنهم ماتكرى ، ولا تباع ،

(١) في "المستدرک - في البيوع - في باب مكة مناخ لا تباع رايها" ، ص ٥٣ - ج ٢

(٢) عند ابن ماجه في "الحج - في باب بيوت مكة" ، ص ٢٣١

ولا تدعى إلا السوائب ، من احتاج سكن ، ومن استغنى أسكن ، قال يحيى : قلت لعمر : إنك تكبرى ، قال : قد أحل الله الميتة للضرير إليها ، انتهى . وأخرجه الدارقطني أيضاً ^(١) عن معاوية ابن هشام ثنا سفيان عن عمر بن سعيد عن عثمان بن أبي سليمان عن نافع بن جبير بن مطعم عن علقمة ابن فضالة الكنانى ، قال : كانت بيوت مكة تدعى على عهد رسول الله ﷺ ، وأبى بكر ، وعمر السوائب ، لا تباع ، من احتاج سكن ، ومن استغنى أسكن ، انتهى .

مسائل متفرقة

قوله : عن ابن مسعود أنه قال : جردوا القرآن ، ويروى جردوا المصاحف ؛ قلت : رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه - في الصلاة - وفي فضائل القرآن" حدثنا وكيع عن سفيان عن الأعمش عن إبراهيم ، قال : قال عبد الله : جردوا القرآن ، انتهى . حدثنا سهل بن يوسف عن حميد الطويل عن معاوية بن قرة عن أبي المغيرة عن ابن مسعود ، فذكره . حدثنا وكيع ثنا سفيان عن سلمة بن كهيل عن أبي الزعراء عن عبد الله بن مسعود ، قال : جردوا القرآن ، لا تلعنوا به ما ليس منه ، انتهى . وبهذا السند رواه عبد الرزاق في "مصنفه - في أواخر الصوم" أخبرني الثوري عن سلمة بن كهيل به ؛ ومن طريق عبد الرزاق رواه الطبراني في "معجمه" ، ومن طريق ابن أبي شيبة رواه إبراهيم الخربى في كتابه "غريب الحديث" ، وقال : قوله : جردوا القرآن يحتمل فيه أمران : أحدهما : أى جردوه في التلاوة ، لا تخططوا به غيره ؛ والثانى أى جردوه في الخط من النقط ، والتعشير ، انتهى . قلت : الثانى أولى ، لأن الطبراني أخرجه في "معجمه" عن مسروق عن ابن مسعود ، أنه كان يكره التعشير في المصحف ، انتهى . وأخرجه البيهقي في "كتاب المدخل" عن سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل به : جردوا القرآن ، قال أبو عبيد : كان إبراهيم يذهب به إلى نقط المصاحف ، ويروى عن عبد الله أنه كره التعشير في المصاحف ، قال البيهقي : وفيه وجه آخر هو آيين ، وهو أنه أراد لا تخططوا به غيره من الكتب . لأن ما خلا القرآن من كتب الله تعالى إنما يؤخذ عن اليهود والنصارى ، وليسوا بأمؤمنين عليها ، وقوى هذا الوجه بما أخرجه عن الشعبي عن قرظة بن كعب ، قال : لما خرجنا إلى العراق خرج معنا عمر بن الخطاب يشيعنا ، وقال لنا : إنكم تأتون أهل قرية لهم دوى بالقرآن كدوى النحل ، فلا تشغلوهم بالأحاديث فتصلوهم . وجردوا القرآن ، قال : فهذا معناه ، أى لا تخططوا معه غيره ، انتهى . ورواية "جردوا المصاحف" غريبة .

الحديث التاسع والثلاثون : روى أنه عليه السلام أنزل وفد ثقيف في مسجده ،
 وهم كفار ؛ قلت : أخرجه أبو داود في " سننه " (١) - في كتاب الحجاج - في باب خبر الطائف
 عن أبي داود عن حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن بن عثمان بن أبي العاص أن وفد ثقيف
 لما قدموا على النبي ﷺ أنزلهم المسجد ، ليكون أرق لقلوبهم ، فاشترطوا عليه أن لا يحشروا ،
 ولا يعشروا ، ولا يجبوا (٢) ، فقال عليه السلام : لكم أن لا تحشروا ، ولا تعشروا ، ولا خير في دين
 ليس فيه ركوع ، انتهى . ورواه أحمد في " مستدركه " حدثنا عثمان ثنا حماد بن سلمة به ، وكذلك
 الطبراني في " معجمه " قال المنذرى في " مختصره " ، قيل : إن الحسن البصري لم يسمع من عثمان
 ابن أبي العاص ، انتهى . ورواه أبو داود في " مراسيله " عن الحسن ، أن وفد ثقيف ، أتوا
 رسول الله ﷺ ، فضرب لهم قبة في مؤخر المسجد ، لينظروا إلى صلاة المسلمين ، فقيل له :
 يا رسول الله أنتزهم المسجد وهم مشركون ؟ فقال : إن الأرض لا تنجس ، إنما ينجس ابن
 آدم ، انتهى . وأخرجه الطبراني في " معجمه " عن محمد بن إسحاق عن عيسى بن عبد الله بن مالك
 عن عطية بن سفيان بن عبد الله الثقفي ، قال : قدم وفد من ثقيف في رمضان على رسول الله ﷺ ،
 فضرب لهم قبة في المسجد ، فلما أسلوا صاموا معه ، انتهى .

الحديث الأربعون : وقد صح أن النبي ﷺ ركب البغلة واقتاتها ؛ قلت : أخرج البخاري ،
 ومسلم (٣) في " الجهاد " عن أبي إسحاق ، قال : سمعت البراء بن عازب - وسأله رجل من قيس -
 أفرتم عن رسول الله ﷺ يوم حنين ؟ فقال البراء : والله إن رسول الله ﷺ لم يفر ، وكانت
 هوازن يومئذ رماة ، وإنما حملنا عليهم انكشفوا ، فأكبنا على الغنائم ، فاستقبلونا بالسهم ، فلقد
 رأيت رسول الله ﷺ على بغلته البيضاء ، وأن أبا سفيان بن الحارث أخذ بلجامها يقوده ،
 وهو يقول : أنا النبي لا كذب * أنا ابن عبد المطلب انتهى .
 وأخرج البخاري (٤) عن عمرو بن الحارث ختن رسول الله ﷺ أخى جورية بنت الحارث ،

(١) عند أبي داود في " الحجاج " في باب ما جاء في خبر الطائف ، ص ٧٢ - ج ٢

(٢) قال ابن الأثير في " النهاية " ، ص ١٦٩ - ج ١ في " تفسير قوله : ولا يجبوا " ، : أصل التجبية أن
 يقوم الانسان قيام الزاكع ، وقيل : هو أن يصع يديه على ركبتيه ، وهو قائم ، وقيل : هو السجود ، والمراد بقوله :
 لا يجبوا أنهم لا يصلون . ولقد الحديث يدل على الركوع . قوله في جوابهم : ولا خير في دين ليس فيه ركوع ، نسى
 الصلاة ركوعاً ، لأنه بعضها ، انتهى .

(٣) عند مسلم في " الجهاد " في غزوة حنين ، ص ١٠١ - ج ٢ ، وعند البخاري في " الجهاد " في باب بغلة النبي
 صلى الله عليه وسلم ، ص ٤٠٢ - ج ١ وغيره . (٤) حديث عمرو بن الحارث . عند البخاري في " أوائل الوصايا " ،
 ص ٣٨٢ - ج ١

قال : ماترك رسول الله ﷺ عند موته ديناراً ، ولا درهما ، ولا عبداً ، ولا أمة ، ولا شيئاً إلا بغلته البيضاء التي كان يركبها ، وسلاحه ، وأرضاً جعلها لابن السيل صدقة ، انتهى . ولم يخرج مسلم لعمر بن الحارث - شيئاً ، وفي - سيرة ابن إسحاق أن النبي ﷺ كان يركب بغلته - الدليل - في أسفاره ، وعاشت بعده حتى كبرت ، وزالت أسنانها ، وكان يحش لها الشعير ، وماتت بالبيع في زمن معاوية ، انتهى . وأخرج مسلم ^(١) في " الجهاد " أيضاً عن كثير بن عباس بن عبد المطلب ، قال : شهدت مع رسول الله ﷺ يوم حنين ، فلزمت أنا ، وأبوسفيان رسول الله ﷺ ، ولم تفارقه ، ورسول الله ﷺ على بغلة له بيضاء ، أهداها له فروة الجذامي ، فلما التقى المسلمون ، والكفار ، ولى المسلمون مدبرين ، فطلق رسول الله ﷺ يركض بغلته ، قبل الكفار ، قال ابن عباس : وأنا أخذ بلجام بغلته عليه السلام ، والعباس أخذ بركابه ، إلى أن قال : فقال رسول الله ﷺ : هذا حين حمى الوطيس ، ثم أخذ عليه السلام بيده حصيات فرمى بهن في وجوه الكفار ، ثم قال : انهزموا ورب الكعبة ، قال : فاهو إلا أن رمام بحصياته ، فازلت أرى أمرهم مدبراً حتى هزمهم الله ، قال : فكأنني أنظر إلى النبي ﷺ ، وهو يركض خلفهم على بغلته ، مختصر ؛ وأخرج في " الفضائل " ^(٢) عن سلة بن الأكوع قال : لقد قدت بني الله ﷺ ، والحسن والحسين بغلته الشهباء ، حتى أدخلتهم حجرة النبي ﷺ ، هذا قدامه ، وهذا خلفه ، انتهى . وأخرج في " آخر التوبة " قبيل " الفتن " ^(٣) عن زيد بن ثابت ، قال : بينا النبي ﷺ في حائط لبني التجار على بغلة له . ونحن معه ، فذكره ، وفيه : وقال : نعوذ بالله من الفتن ، ماظهر منها وما بطن ، مختصر .

الحديث الحادى والأربعون : وقد صح أنه عليه السلام عاد يهودياً بجواره ، قلت : أخرجه البخارى في " صحيحه " ^(٤) في الجنائز عن حماد بن زيد عن ثابت عن أنس ، قال : كان غلام يخدم النبي ﷺ فرض ، فأتاه النبي ﷺ يعوده ، فقعده عند رأسه ، فقال له : أسلم ، فنظر إلى أبيه وهو عنده ، فقال له : أطع أبا القاسم ، فأسلم ، فخرج النبي ﷺ وهو يقول : الحمد لله الذى أفتقده من النار ، انتهى . ورواه الحاكم في " المستدرک " في الجنائز . أيضاً ، وزاد : فلما مات قال لهم النبي ﷺ : صلوا على صاحبكم ، انتهى . وقال : حديث صحيح على شرط مسلم . ولم يخرجاه ، وهم في ذلك ، فقد رواه البخارى في موضعين : في " الجنائز - وفي الطب " . ورواه أحمد في " مسنده " ، ولفظه :

(١) عند مسلم في " الجهاد " - ل باب هزوة حنين ، ص ٩٩ - ج ٢ (٢) عند مسلم في " الفضائل " - ل مناقب الحسن والحسين عليهما السلام ، ص ٢٨٣ - ج ٢ (٣) عند مسلم قبيل " الفتن " ص ٣٨٦ - ج ٢ (٤) عند البخارى في " الجنائز " - ل باب إذا أسلم الصبي ، فأتاه هل يصل عليه ، ص ١٨١ - ج ١ ، وفى " الطب " - ل باب عيادة المريض ، ص ٨٤٤ - ج ٢ ، وفى " المستدرک " في الجنائز ، ص ٣٦٣ - ج ١ . وفيه : صلوا على أنفسكم .

كان غلام يهودى يخدم النبي ﷺ ، يضع له وضوءه ، ويناوله بقلته ، وليس فى ألفاظهم : أنه كان جاره ، لكن رواه ابن حبان فى " صحيحه " فى النوع الأول ، من القسم الرابع بالإسناد المذكور أن النبى ﷺ عاد جاراً له يهودياً ، انتهى . ورواه عبد الرزاق فى " مصنفه - فى كتاب أهل الكتاب " أخبرنا ابن جريج ثنا عبد الله بن عمرو بن علقمة عن ابن أبى حسين أن النبى ﷺ كان له جار يهودى فرض ، فعاده رسول الله ﷺ بأصحابه ، فرض عليه الشهادتين ، ثلاث مرات ، فقال له أبوه فى الثالثة : قل ما قال لك ، ففعل ، ثم مات ، فأرادت اليهود أن تليه ، فقال رسول الله ﷺ : نحن أولى به ، وغسله النبى ﷺ ، وكفنه ، وحطه ، وصلى عليه ، انتهى . وروى محمد بن الحسن فى " كتاب الآثار " أخبرنا أبو حنيفة عن علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن أبيه قال : كنا جلوساً عند النبى ﷺ ، فقال لنا : قوموا بنا نعود جارنا اليهودى ، قال : فأتيناه ، فقال له عليه السلام : كيف أنت يا فلان ، ثم عرض عليه الشهادتين ، ثلاث مرات ، فقال له أبوه فى الثالثة : يابى أشهد ، فشهد ، فقال عليه السلام : الحمد لله الذى أعنتى بنى نعمة من النار ، انتهى . ومن طريق محمد بن الحسن ، رواه ابن السنى فى " كتاب عمل يوم وليلة " .

حديث آخر : رواه عبد الرزاق فى " مصنفه " حدثنا سفيان الثورى عن الأعمش عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ، قال : مرض أبوطالب فعاده رسول الله ﷺ ، انتهى .

حديث آخر : رواه البيهقى فى " شعب الإيمان " فى آخر الباب الثالث والستين . أخبرنا أبو الحسين بن الفضل القطان ثنا أبو على بن أحمد بن الحسن الصواف ثنا بشر بن محمد ثنا محمد بن سعيد الأصهبانى ثنا يونس بن بكير حدثنى سعيد بن ميسرة القيسى ، سمعت أنس بن مالك يقول : كان رسول الله ﷺ إذا عاد رجلاً على غير الإسلام لم يجلس عنده ، وقال : كيف أنت يا يهودى ، كيف أنت يا نصرانى ، بدنه الذى هو عليه ، انتهى .

الحديث الثانى والأربعون : روى أنه كان من دعائه عليه السلام : اللهم إنى أسألك بمعاهد العز من عرشك ، ومنتهى الرحمة من كتابك ، وباسمك الأعظم ، وجدك الأعلى ، وكلماتك الثامة : قلت : رواه البيهقى فى كتاب " الدعوات الكبير " أخبرنا أبو طاهر الزايدى أنبأ أبو عثمان البصرى ثنا أبو أحمد محمد بن عبد الوهاب ثنا عامر بن خدّاش ثنا عمر بن هارون البلخى عن ابن جريج عن داود بن أبى عاصم عن ابن مسعود عن النبى ﷺ ، قال : اثنا عشرة ركعة تصليهن من ليل أو نهار ، وتشهد بين كل ركعتين ، فإذا تشهدت فى آخر صلاتك ، فأتى على الله عز وجل ، وصل على النبى ﷺ ، واقرأ وأنت ساجد فاتحة الكتاب سبع مرات ، وآية الكرسى سبع مرات ،

وقل : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير ، عشر مرات ، ثم قل : اللهم إني أسألك بمعاقد العز من عرشك ، ومنتهى الرحمة من كتابك ، واسمك الأعظم ، وكنياتك الثمانية ، ثم سل حاجتك ، ثم ارفع رأسك ، ثم سلم يمينا وشمالا ، ولا تملوها السفهاء ، فانهم يدعون بها ، فيستجاب ، انتهى . ورواه ابن الجوزي في "كتاب الموضوعات" من طريق أبي عبد الله الحاكم ثنا محمد بن القاسم بن عبد الرحمن العتكي ثنا محمد بن أشرس ثنا عامر ابن خدّاش به ، سنداً ومتناً ، قال ابن الجوزي : هذا حديث موضوع بلا شك ، وإسناده مخبط كما ترى ، وفي إسناده عمر بن هارون ، قال ابن معين فيه : كذاب ، وقال ابن حبان : يروى عن الثقات المعضلات ، ويدعى شيوعاً لم يرم ، وقد صح عن النبي ﷺ النهي عن القراءة في السجود ، انتهى كلامه . وعزاه السروجي "للحلية" وما وجدته فيها .

الحديث الثالث والأربعون : قال عليه السلام : «لهو المؤمن باطل ، إلا ثلاث :

تأديبه لفرسه ، ومناضلته عن قوسه ، وملاعبته مع أهله» ؛ قلت : روى من حديث عقبة بن عامر الجهني ؛ ومن حديث جابر بن عبد الله ؛ ومن حديث أبي هريرة ؛ ومن حديث عمر بن الخطاب .
حديث عقبة : رواه أصحاب السنن الأربعة^(١) في "الجهاد" ، فأبو داود ، والنسائي عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر حدثني أبو سلام عن خالد بن زيد عن عقبة بن عامر ، والترمذي ، وابن ماجه عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلام عن عبد الله بن الأزرق عن عقبة ، قال : قال رسول الله ﷺ : «إن الله يدخل بالسهم الواحد الثلاثة الجنة : صانعه يحتسب في صنعه الخير ، والرامي به ، ومنبله ، واربوا واركبوا ، وأن ترموا أحب إلى من أن تركبوا ، ليس من الله ثلاث : تأديب الرجل فرسه ، وملاعبته أهله ، ورميه بقوسه ومنبله ، ومن ترك الرمي بعد ما عليه ، فانه نعمة تركها ، أو قال : كفرها ، انتهى . ولم يمهز المنذرى في "مختصره" إلا للنسائي فقط ، وهذا بما يقوى أنه كان يقلد أصحاب "الاطراف" ، فانه إذا كان يمزو مع الاختلاف في الصحابي ، فبالأولى أن يمزو مع الاختلاف في التابعي ، والله أعلم .

وأما حديث جابر : فأخرجه النسائي في "عشرة النساء" من ثلاث طرق دائرة على عطاه ابن أبي رباح ، قال : رأيت جابر بن عبد الله ، وجابر بن عمير الأنصاريين يرميان ، قلّ أحدهما ، فقال الآخر : أكسكت ؟ قال : نعم ، فقال أحدهما للآخر : أما سمعت رسول الله ﷺ يقول :

(١) عند أبي داود في ١٠ الجهاد - في باب في الرمي ،، ص ٣٤٠ - ج ١ ، وعند النسائي في ١١ الجهاد - في باب من روى بهم في سبيل الله ،، ص ٥٩ - ج ٢ ، وعند الترمذي في ١١ فضائل الجهاد - في باب ما جاء في فضل الرمي في سبيل الله ،، ص ٢١٠ - ج ١ ، وعند ابن ماجه في ١١ الجهاد ،، ص ٢٠٧

كل شيء ليس من ذكر الله فهو لهُ ، ولعب ، وفي لفظ : وهو سهو ونحو ، إلا أربعة : ملاعبة الرجل امرأته ، وتأديب الرجل فرسه ، ومشى الرجل بين الغرضين ، وتعلم الرجل السباحة ، انتهى . ورواه إسحاق بن راهويه في "مسنده" حدثنا محمد بن سلة الجزري عن أبي عبد الرحمن خالد بن أبي يزيد عن عبد الوهاب بن بخت المكي عن عطاء بن أبي رباح به ؛ ومن طريق إسحاق رواه الطبراني في "معجمه" ، وكذلك رواه البزار في "مسنده" ، وجعله من مسند جابر بن عمير ، وكذلك ابن عساكر .

وأما حديث أبي هريرة : فرواه الحاكم في "المستدرک" (١) - في الجهاد - عن سويد بن عبد العزيز ثنا محمد بن مجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ ، قال : كل شيء من لهُو الدنيا باطل ، إلا ثلاثة : اتصلاك بقوسك ، وتأديبك فرسك ، وملاعبتك أهالك ، فانهن من الحق ، مختصر . وقال : حديث صحيح على شرط مسلم ، انتهى . وتعبه الذهبي في "مختصره" ، فقال : سويد ابن عبد العزيز متروك ، انتهى . قال ابن أبي حاتم في "كتاب العلل" سألت أبي ، وأبا زرعة عن حديث رواه سويد بن عبد العزيز عن ابن مجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال ، فذكره ، فقالا : هذا خطأ ، وهم فيه سويد إنما هو عن ابن مجلان عن عبد الله بن عبد الرحمن ابن أبي حسين ، قال : بلغني أن رسول الله ﷺ قال ، فذكره ؛ هكنا رواه الليث ، وحاتم بن إسماعيل ، وجماعة ، وهو الصحيح مرسل ، قال أبي : ورواه ابن عينة عن ابن أبي حسين عن رجل عن أبي الشعثاء عن النبي ﷺ ، وهو أيضاً مرسل ، انتهى كلامه .

وأما حديث عمر ، فرواه الطبراني في "معجمه الوسيط" من حديث المنذر بن زياد الطائي عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر بن الخطاب ، قال : قال رسول الله ﷺ : كل لهُو يكره ، إلا ملاعبة الرجل امرأته ، ومشيه بين الهدفين ، وتعليمه فرسه ، انتهى . ورواه ابن حبان في "كتاب الضعفاء" وأعله بالمنذر ، وقال : إنه يقبل الأسانيد ، وينفرد بالناكيز عن المشاهير ، لا يحتج به إذا انفرد ، انتهى .

الحديث الرابع والأربعون : قال عليه السلام : « من لعب بالشطرنج ، والنردشير ، فكأنما غمس يده في دم خنزير » ؛ قلت : غريب بهذا اللفظ ، والحديث في "مسلم" (٢) وليس فيه ذكر الشطرنج ، أخرجه عن سليمان بن بريدة عن أبيه بريدة ، قال : قال رسول الله ﷺ :

(١) في "المستدرک" - في الجهاد ، ص ٥٩ - ج ٢

(٢) عند مسلم في "كتاب النحر" - في باب تحريم اللعب بالنردشير ، ص ٢٤٠ - ج ٢

« من لعب بالنردشير ، فكأنما صبغ يده في لحم خنزير ، ودمه » ، انتهى . قال شيخنا أبو الحجاج المزي في " أطرافه " : أخرجه مسلم في " الأدب " ، ولم أجده إلا في كتاب الشعر .

أحاديث الشطرنج : أخرج العقيلي في " ضعفاء " عن مطهر بن الهيثم ثنا شبل المصري عن عبد الرحمن بن معمر عن أبي هريرة ، قال : مر رسول الله ﷺ يقوم يلعبون بالشطرنج ، فقال : ماهذه الكوبة ؟ ألم أنه عنها ؟ ! لمن الله من يلعب بها ، انتهى . وأعله بمطهر بن الهيثم ، وقال : لا يصح حديثه ، وقال : وشبل ، وعبد الرحمن مجهولان ، انتهى . وذكره ابن حبان في " كتاب الضعفاء " ، وأعله بمطهر ، وقال : إنه منكر الحديث ، يروى عن الثقات مالا يشبه حديث الأئمة ، انتهى .

حديث آخر : رواه ابن حبان في " كتاب الضعفاء " عن محمد بن الحجاج ثنا حزام بن يحيى عن مكحول عن وائلة بن الأسقع عن النبي ﷺ ، قال : إن لله عز وجل في كل يوم ثلثمائة وستين نظرة ، لا ينظر فيها إلى صاحب الشاه - يعني الشطرنج - ، انتهى . ثم قال : ومحمد بن الحجاج أبو عبد الله المصنف منكر الحديث جداً ، لا تحمل الرواية عنه ، انتهى . ورواه ابن الجوزي في " العلل المتناهية " من طريق الدارقطني عن ابن حبان بسنده المذكور ، ثم قال : ومحمد بن الحجاج يقال له : أبو عبد الله المصنف ، قال الإمام أحمد : تركت حديثه ، وقال يحيى : ليس بثقة ، وقال مسلم ، والنسائي ، والدارقطني : متروك ، انتهى .

الحديث الخامس والأربعون : قال عليه السلام : « ما أهلك عن ذكر الله فهو ميسر » ؛ قلت : غريب مرفوعاً ، ورواه أحمد في " كتاب الزهد " من قول القاسم بن محمد ، فقال : حدثنا ابن نمير ثنا حفص عن عبيد الله عن القاسم بن محمد ، قال : كل ما ألهمني عن ذكر الله ، وعن الصلاة فهو ميسر ، انتهى . ورواه البيهقي في " شعب الإيمان " في الباب الحادى والأربعين ، أخبرنا أبو الحسين بن بشران ثنا الحسين بن صفوان ثنا عبد الله بن أبي الدنيا ثنا علي بن الجعد ثنا أبو معاوية عن عبد الله بن عمر أنه قال للقاسم بن محمد : هذه الترد تكرر هونها ، فإبال الشطرنج ؟ قال : كل ما ألهمني عن ذكر الله ، وعن الصلاة ، فهو الميسر ، انتهى .

الحديث السادس والأربعون : روى أن النبي ﷺ قبل هدية سلمان ، حين كان عبداً ؛ قلت : روى من حديث سلمان ؛ ومن حديث بريدة .

أما حديث سلمان : فله طرق : منها ما أخرجه ابن حبان في " صحيحه " في النوع الثالث والثلاثين ،

من القسم الخامس عن عبدالله بن رجاء ثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي قرة الكندي عن سلمان ، قال : كان أبي من الأساورة ، وكنت أختلف إلى الكتاب ، وكان معي غلامان ، إذا رجعا من الكتاب دخلا على قس ، فأدخل معهما ، فلم أزل أختلف إليه معهما ، حتى صرت أحب إليه منهما ، وكان يقول لي : يا سلمان إذا سألك أهلك من حبسك ؟ قتل : معلى ، وإذا سألك معلمك من حبسك ؟ قتل : أهلى ، فلم يلبث أن حضرته الوفاة ، فلما مات - واجتمع إليه الرهبان ، والقسيسون - سألتهم ، قتل : يامعشر القسيسين ادلونى على عالم أكون معه ، قالوا : مانع في الأرض ، أعلم من رجل كان يأتي بيت المقدس ، وإن انطلقت الآن وجدت حماره على باب بيت المقدس ، قال : فانطلقت ، فاذا أنا بحمار ، جلست عنده ، حتى خرج ، فقصصت عليه القصة ، فقال : اجلس ، حتى أرجع إليك ، قال : فلم أره إلى الحول ، وكان لا يأتي بيت المقدس إلا في السنة مرة في ذلك الشهر ، فلما جاء ، قلت له : ما صنعت في أمرى ؟ قال : وأنت إلى الآن ههنا بعد ؟ قلت : نعم ، قال : والله لا أعلم اليوم أحدا أعلم من يتيم خرج في أرض تهامة ، وإن تنطلق الآن توافقه ، وفيه ثلاثة أشياء : يأكل الهدية ، ولا يأكل الصدقة ، وعند غضروف كتفه اليمين غاتم النبوة ، مثل البيضة ، لونه لون جلده ، قال : فانطلقت ترفعى أرض ، وتخفضنى أخرى حتى أصابنى قوم من الأعداء ، فأخذونى ، فباعونى حتى وقعت بالمدينة ، فسمعتهم يذكرون النبي ﷺ ، وكان العيش عزيزاً ، فسألت قوماً أن يهبوا لي يوماً ، ففعلوا ، فانطلقت ، فاحتطبت ، فبعته بشئ يسير ، ثم صنعت به طعاماً ، واحتملته حتى جئت به ، فوضعت بين يديه ، فقال عليه السلام : ما هذا ؟ قلت : صدقة ، فقال لأصحابه : كلوا ، وأبى هو أن يأكل ، فقلت في نفسى : هذه واحدة ، ثم مكثت ماشاء الله ، ثم استوهبت قوماً يوماً آخر ، ففعلوا ، فانطلقت ، فاحتطبت ، فبعته بأفضل من ذلك ، فصنعت طعاماً ، وأتيته به فقال : ما هذا ؟ قلت : هدية ، فقال بيده : بسم الله كلوا ، فأكل ، وأكلوا معه ، وقت إلى خلفه ، فوضع رداءه عن كتفه ، فاذا غاتم النبوة ، كأنه بيضة ، فلت : أشهد أنك رسول الله ، قال : وما ذاك ؟ لحديثه حديثي ، ثم قلت : يا رسول الله ، القس الذى أخبرنى أنك نبي ، أيدخل الجنة ؟ قال : لن تدخل الجنة إلا بنفس مسلبة ، قلت : إنه زعم أنك نبي ، قال : لا يدخل الجنة إلا نفس مسلبة ، انتهى .

طريق آخر : أخرجه الحاكم في "المستدرک" (١) - في كتاب الفضائل - عن علي بن عاصم ثنا حاتم بن أبي صُفيرة عن سماك بن حرب عن زيد بن صوحان أنه سأل سلمان ، كيف كان به

إسلامك ؟ فقال سليمان : كنت يتيما من رامهرمز ، فذكره مطولا ، إلى أن قال : فقال لي - يعني الراهب الذي لازمه سليمان - يا سليمان إن الله عز وجل باع رسولاً اسمه أحمد ، يخرج بهامة علامته ، أنه يأكل الهدية ، ولا يأكل الصدقة ، بين كنفه خاتم ، وهذا زمانه ، فقد تقارب ، قال : فخرجت في طلبه ، فكلما سألت عنه ، قالوا لي : أمامك ، حتى لقيني ركب من كلب ، فأخذوني ، فأتوا بني بلادهم ، فباعوني لامرأة من الأنصار ، فجعلتني في حائط لها ، وقدم رسول الله ﷺ ، فأخذت شيئاً من تمر حائطي ، فجعلته على شيء ، وأتيت فوضعت بين يديه ، وحوله أصحابه ، وأقربهم إليه أبو بكر ، فقال : ما هذا ؟ قلت : صدقة ، فقال للقوم : كلوا ، ولم يأكل ، ثم لبث ما شاء الله ، وذهبت ، فصنعت مثل ذلك ، فلما وضعت بين يديه ، قال : ما هذا ؟ قلت هدية ، فقال : بسم الله ، وأكل ، وأكل القوم ، ودرت خلفه ، ففطن لي ، فأتني ثوبه ، فرأيت الخاتم في ناحية كنفه الأيسر ، ثم درت ، فجلست بين يديه ، قلت : أشهد أن لا إله إلا الله ، وأنت رسول الله ، قال : من أنت ؟ قلت : بملوك ، قال : لمن ؟ قلت : لامرأة من الأنصار ، جعلتني في حائط لها ، فسألني ، فحدثته جميع حديثي ، فقال عليه السلام لأبي بكر : يا أبا بكر اشتريه ، فاشتراني أبو بكر ، فأعتقني ، مختصر ، وقال : حديث صحيح ، ولم يخرجناه ، قال الذهبي في " مختصره " : بل يجمع على ضعفه ، ثم أخرجه الحاكم (١) عن عبد الله بن عبد القدوس عن عبيد المكتب حدثني أبو الطفيل حدثني سليمان ، فذكره بزيادات ونقص ، وقال : صحيح الإسناد ، قال الذهبي : وابن عبد القدوس ساقط ، انتهى .

طريق آخر : رواه أبو نعيم في " دلائل النبوة " (٢) في الباب التاسع عشر ، حدثنا عبد الله ابن محمد بن جعفر ثنا القاسم بن فورك ثنا عبد الله بن أخي زياد ثنا سيار بن حاتم ثنا موسى بن سعيد الراسبي أبو معاذ عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن سليمان الفارسي ، قال : ولدت برامهرمز ، ونشأت بها ، وكان أبي من أهل أصبهان ، وكان لأمي غناء ، وعيش ، قال : فأسلمتني أمي إلى الكتاب ، فكنت أطلق إليه في كل يوم مع غلمان فارس ، وكان في طريقنا جبل فيه كهف ، فررت يوماً وحدي ، فإذا أنا فيه برجل طوال عليه ثياب شعر ، فأشار إلى فدتوت منه ، فقال لي : أتعرف المسيح عيسى ابن مريم ؟ قلت له : لا ، ولا سمعت به ، قال : هو روح الله ، من آمن به أخرجه الله من غم الدنيا إلى نعيم الآخرة ، وقرأ على شيئاً من الإنجيل ، قال : فملقه قلبي ودخلت حلوة الإنجيل في صدري ، وفارقت أصحابي ، وجعلت كلما ذهبت ورجعت قصدت نحوه ، إلى أن قال : فخرجت

(١) في دلائل النبوة - في الفضائل ، ص ٦٠٣ - ج ٣

(٢) لم أجد هذه الرواية في النسخة المطبوعة من " الدلائل " ، وفيها سقطات وغلطات

إلى القدس، فلما دخلت بيت المقدس إذا أنا برجل في زاوية من زواياه، عليه المسوح، قال: فجلست إليه، وقلت له: أنعرف فلانا الذى كان بمدينة فارس؟ فقال لى: نعم أعرفه، وأنا أنتظر نبي الرحمة الذى وصفه لى، قلت: كيف وصفه لك؟ قال: وصفه لى، فقال: إنه نبي الرحمة، يقال له: محمد بن عبد الله، يخرج من جبال تهامة، يركب الحمار والبغلة، الرحمة في قلبه وجوارحه، يكون الحر والمبدع عنده سواء، ليس للدنيا عنده مكان، بين كتفيه غاتم النبوة، كبيضة الحمامة، مكتوب في باطنه الله وحده لا شريك له، وفي ظاهره توجه حيث شئت، فأنك منصور، يأكل الهدية، ولا يأكل الصدقة، ليس بمحقوق ولا حסود، لا يظلم مؤمناً ولا كافراً، فمن صدقة ونصره كان يوم القيامة معه في الأمر الذى يعطاه، قال سليمان: فقممت من عنده، وقلت: لعل أقدر على هذا الرجل، فخرجت من بيت المقدس غير بعيد، فمررت بأعراب من كلب، فاحتلموني إلى يثرب، وسموني ميسرة، قال: فباعوني لامرأة يقال لها: حليلة بنت فلان - حليف لبني النجار - بثلاثة دراهم، وقالت لى: سف هذا الخوص^(١)، واسع على بناتي، قال: فكشكت على ذلك ستة عشر شهراً، حتى قدم رسول الله ﷺ المدينة، فسمعت به، وأنا في أقصى المدينة ألتقط الخلال^(٢) فجلت إليه أسعى حتى دخلت عليه في بيت أبي أيوب الأنصاري، فوضعت بين يديه شيئاً من الخلال، فقال لى: ما هذا؟ قلت: صدقة، قال: إنا لا نأكل الصدقة، فرمته من بين يديه، ثم تناولت من إزارى شيئاً آخر، فوضعت بين يديه، فقال: ما هذا؟ قلت: هدية، فأكل منه، وأطعم من حوله، ثم نظر إلى فقال لى: أحر أنت أم مملوك؟ قلت: مملوك، قال: فلم وصلتني بهذه الهدية؟ قلت: كان لى صاحب من أمره كيت وكيت، وذكرت له قصتي كلها، فقال لى: إن صاحبك كان من الذين قال الله في حقهم: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِهِمْ بِهِ يَوْمَنُونَ﴾، وإذا يتلى عليهم قالوا: آمنا به الآية، ثم قال لى عليه السلام: هل رأيت في ما قال لك؟ قلت: نعم، إلا شيئاً بين كتفيك، قال: فألني عليه السلام رداه عن كتفه، فرأيت الخاتم مثل ما قال، فقبلته، ثم قلت: أشهد أن لا إله إلا الله، وأنت رسول الله، ثم قال عليه السلام لعل بن أبي طالب: يا على اذهب مع سليمان إلى حليلة، فقل لها: إن رسول الله يقول لك: إما أن تبعيناهذا، وإما تعتقيه، فقد حرم عليك خدمته، فقلت: يا رسول الله إنها لم تسلم، قال: يا سليمان ألم تدر ما حدث بعدك عليها، دخل عليها ابن عم لها، فعرض

(١) توله: سف الخوص من سف الحوس - أى نسجها، كان .. النهاية ..

(٢) قوله: ألتقط الخلال - يعنى البسر أول إدراكه - واحدتها حلالة - بالفتح - انتهى.

عليها الإسلام فأسلمت ، قال سليمان : فانتقلت إليها أنا ، وعلى بن أبي طالب فوافيناها ، تذكر محمدًا ﷺ ، وأخبرها على بما قال رسول الله ﷺ ، فقالت له : اذهب إليه ، فقل له : يا رسول الله إن شئت فاعتقه ، وإن شئت فهو لك ، قال : فأعقني رسول الله ﷺ ، وصرت أعنود إليه وأروح ، وتولني حليلة ، مختصر ؛ ثم رواه من طريق أخرى مرسل ، فقال : حدثنا إبراهيم بن عبد الله ثنا محمد بن إسحاق الثقي ثنا قتيبة بن سعد ثنا الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن سليمان كان قد غلط أناساً من أصحاب دانيال بأرض فارس ، قبل الإسلام ، فسمع بذكر رسول الله ﷺ ، وصفته منهم ، فإذا في حديثهم : يأكل الهدية ، ولا يأكل الصدقة ، وبين كنفه غاتم النبوة ، فأراد أن يلحق به ، فسجنه أبوه ماشاء الله ، ثم هلك أبوه ، ثم خرج إلى الشام ، فكان هناك في كنيسة ، ثم خرج يلتبس رسول الله ﷺ ، فأخذه أهل نيناه فاسترقوه ، ثم قدموا به المدينة ، فباعوه ، ورسول الله ﷺ يومئذ بمكة ، لم يهاجر ، فلما هاجر إلى المدينة أتاه سليمان بشيء ، فقال له : ما هذا ياسليمان ؟ قال : صدقة ، فلم يأكل عليه السلام منه ، ثم جاءه من الغد بشيء آخر ، فقال له : ما هذا ياسليمان ؟ قال : هدية ، فأكل عليه السلام منه ، ونظر سليمان إلى غاتم النبوة بين كفتي النبي ﷺ ، فأكب عليه ، وقبله ، ثم أسلم ، وأخبر النبي ﷺ أنه عبد مملوك ، فقال له : كاتبهم ياسليمان ، فكاتبهم سليمان على ماتى ودية ، فرماه الأنصار من ودية ووديعين ، حتى أوفاهم ، انتهى . وهذا مرسل .

وأما حديث بريدة : فأخرجه الحاكم في " المستدرک " (١) - في كتاب البيوع " عن زيد بن الحباب ثنا حسين بن واقد عن عبد الله بن بريدة عن أبيه أن سليمان الفارسي لما قدم المدينة أتى رسول الله ﷺ بمائة عليها رطب ، فقال له : ما هذا ياسليمان ؟ قال : صدقة تصدقت بها عليك ، وعلى أصحابك ، قال : إنا لآكل الصدقة ، حتى إذا كان من الغد جاء بمثلها ، فوضعها بين يديه ، فقال : ياسليمان ما هذا ؟ قال : هدية ، فقال : كلوا ، وأكل ، ونظر إلى الخاتم في ظهره ، ثم قال له : لمن أنت ؟ قال : لقوم ، قال : فاطلب إليهم أن يكاتبوك على كذا وكذا ، نخلة أغرسها لهم ، وتقوم عليها أنت ، حتى تطعم ، قال : ففعلوا . لجاء النبي ﷺ ، ففرس ذلك النخل كلها بيده ، وغرس عمر منها نخلة ، فأطعمت كلها في السنة إلا تلك النخلة ، فقال رسول الله ﷺ : من غرس هذه ؟ فقالوا : عمر ، فغرسها رسول الله ﷺ بيده ، لحملت من سبتها ، انتهى . ورواه إسحاق بن راهويه ، وأبو يعلى الموصلي ، والبزار في " مسانيدهم " قال الحاكم : حديث صحيح على شرط مسلم ، وقال البزار : لا نعلمه يروى إلا عن بريدة عن النبي ﷺ ، ورواه الطبراني في " معجمه " .

وأما حديث ابن عباس : فرواه الحاكم أيضاً ^(١) من طريق ابن إسحاق حدثني عاصم بن عمر
 ابن قتادة عن محمود بن لبيد عن ابن عباس ، قال : حدثني سلمان الفارسي ، قال : كنت رجلاً فارسياً
 من أهل أصبهان ، وكان أبي دهقان قريبه ، وكنت أحب الخلق إليه ، وكنت أجتهد في المجوسية ،
 أو قد النار ، لا أتركها نحمد أبداً اجتهداً في ديني ، فأرسلني أبي يوماً إلى ضيعة له في بعض عمله ،
 فررت بكنيسة من كنائس النصارى ، فسمعت أصواتهم ، وهم يصلون ، فدخلت عليهم أنظر ماذا
 يصنعون ، فأعجبني ما رأيت من دينهم ، ورجعت عن ديني ، فلما رجعت إلى أبي أخبرته الخبر ،
 فأعاقني ، وجعل في رجلي قيداً ، وحبسني في بيت أياماً ، ثم أخبرت بقوم من النصارى خرجوا
 تجاراً إلى الشام ، قال : فألقيت القيد من رجلي ، وخرجت معهم حتى قدمت الشام ، فسألت عن
 الأسقف من النصارى ، فدلوني عليه في كنيسة لهم ، لجئت إليه ، وخدمته ولازمته ، وكنت أصلي
 معه ، فلم يلبث أن مات - وكان رجل سوء - يأمرهم بالصدقة ، فإذا جمعوا له شيئاً اكتنزه لنفسه ، ولم
 يعط المساكين منه شيئاً ، فلما جاءوا ليدفنه أخبرتهم بخبره ، ودلّتهم على موضع كنزه ، فاستخرجوا
 منه سبع قلال مملوءة ذهباً وفضة ، فصلبوه ، ورجعوا بالحجارة ، ثم جاءوا بآخر ، فوضعه مكانه ،
 قال : فلما رأيت أزهد في الدنيا ، ولا أربح في الآخرة ، ولا أدأب في العبادة ليلاً ونهاراً منه ،
 فلم يلبث أن حضرته الوفاة ، فسألته ، فأوصى بي إلى رجل بتصيين ، فلحقت به ، فلازمته ، فوجدته
 على أمر صاحبه ، فلم يلبث أن حضرته الوفاة ، فسألته ، فأوصى بي إلى رجل في عمورية من أرض
 الروم ، فلحقت به ، ولازمته ، فوجدته على هدى أصحابه ، فلم يلبث أن حضرته الوفاة ، فسألته ،
 فقال لي : والله يا بني ما أعلم أصبح اليوم على أمرنا أحد من الناس ، ولكنه قد أظلك زمان نبي ،
 يخرج بأرض العرب ، يبعث بدين إبراهيم ، به علامات ، لا تخفي ، يأكل الهدية ، ولا يأكل الصدقة
 بين كنفه خاتم النبوة ، فإن استطعت أن تلحق بتلك البلاد ، فافعل ، ثم مات ودفن ، قال : فكشفت
 بعمورية ماشاء الله ، ثم مر بي نفر من كلب تجار ، فقلت لهم : تحملوني إلى أرض العرب ، وأعطيتكم
 بقرى وغنى ؟ وقد اكتسبت بقرى وغنى ، فقالوا : نعم ، فأعطيتهم ، وحملوني ، حتى إذا قدموا بي على
 وادي القرى ، ظللوني ، فباعوني من رجل يهودي ، فكنت عنده ماشاء الله ، إذ قدم عليه ابن عم له
 من المدينة من بني قريظة ، فابتنى منه . وحملني إلى المدينة ، فأقمت بها ، وبعث الله رسوله بمكة ،
 فأقام بها ما أقام ، لا أسمع له بذكر ، مع ما أنا فيه من شغل الرق ، حتى قدم رسول الله ﷺ المدينة ،
 فذهبت إليه ، فدخلت عليه ، فقلت له : بلغني أنك رجل صالح ، وأصحابك غرباء ، ذوو حاجة ،
 وهذا شيء عندي للصدقة ، رأيتم أحق به ، ثم قرئته إليه ، فقال رسول الله ﷺ لأصحابه : كلوا ،

(١) قلت : وجدته في « المستدرک » في البيوع ، ولكن لا بهذا الطول

وأسلك يده، ولم يأكل، فقلت في نفسي : هذه واحدة ، ومضيت ، ثم جئته من الند ، ومعى شئ .
 آخر ، فقلت له : إنى رأيتك لا تأكل الصدقة ، وهذه هدية ، أكرمتك بها ، فأكل رسول الله ﷺ ،
 وأمر أصحابه . فأكلوا ، قال : فقلت في نفسي : هاتان ثنتان ، قال : ثم جئته يوما وهو جالس في
 أصحابه ، فسلمت عليه ، ثم استديرت أنظر إلى ظهره ، هل أرى الخاتم الذى وصف لى صاحبي ،
 فعرف الذى أريد ، فألقى رداءه عن ظهره ، فظفرت إلى الخاتم بين كتفيه ، فقبلته ، ثم تحولت ،
 فجلست بين يديه ، فقصصت عليه حديثي ، فأعجبه ، وكان يعجبه أن يسمعه أصحابه ، ثم قال لى : يا سلمان
 كاتب عن نفسك ، قال : فكاتبته مولائى عن نفسى بثلاثمائة نخلة ، وأربعين أوقية ، ورجعت إليه ،
 فأخبرته ، فقال رسول الله ﷺ لأصحابه : أعينوا أعماكم ، فجعل الرجل منهم يعينى ثلاثين ودية ،
 والرجل بخمس عشرة ودية ، والرجل بعشر ، والرجل بقدر ما عنده ، حتى جمعوا لى ثلاثمائة ودية ، فخرج
 رسول الله ﷺ معى ، فجعلت أقرب له الودى . وهو يغرسه يده ، قال : وبقى على المال ، فأتى رسول الله
 ﷺ بمثل بيضة الدجاجة من ذهب . فقال لى : يا سلمان خذه ، فأدها بما عليك ، فقلت : يا رسول الله ،
 وأين تقع هذه عما على ؟ قال : خذها ، فانها ستودى عنك ، قال سلمان : فوالذى نفس سلمان بيده لقد
 وزنت لهم منها يدي أربعين أوقية ، وأوفيتهم حقهم ، وعق سلمان . وشهدت الخندق حراً ، ثم لم
 يفتنى مشهد ، مختصر من كلام طويل ؛ ورواه أبو نعم في "دلائل النبوة" ، وابن سعد في "الطبقات" (١)
 في ترجمة سلمان ، ورواه أبو عبيد القاسم بن سلام في "كتاب الأموال" مختصراً بالإسناد المذكور
 عن سلمان ، قال : أتيت رسول الله ﷺ بطعام ، وأنا مملوك ، فقلت له : هذا صدقة ، فأمر أصحابه
 أن يأكلوا ، ولم يأكل ، ثم أتيت بطعام آخر ، فقلت : هذا هدية لك ، أكرمك به ، فأتى لا أراك
 تأكل الصدقة ، فأمر أصحابه أن يأكلوا ، وأكل معهم ، انتهى . وكان هذا الإسناد داخلاً في
 - مسند سلمان - والله أعلم .

الحديث السابع والأربعون : روى أنه عليه السلام قبل هدية بريرة ، وكانت مكتوبة :

قلت : حديث بريرة في الكتب الستة عن عائشة ، قالت : كان في بريرة ثلاث سنن : أراد أهلها أن
 يبيعوها ، ويشتروا ولاها ، فذكرت ذلك للنبي ﷺ قال : اشترىها ، واعتقها . فان الولاء لمن
 أعق ، وعققت ، فخيرها رسول الله ﷺ من زوجها ، فاخارت نفسها ، وكان الناس يتصدقون عليها ،
 وتهدي لنا . فذكرت ذلك للنبي ﷺ . فقال : هو عليها صدقة ، ولنا هدية ، انتهى . أخرجه البخارى (٢)

(١) قلت : لم أجد في ابن سعد في "ترجمة سلمان الفارسي" بهذا السياق . والله أعلم .

(٢) عند البخارى في "التكاثر" هـ باب المرأة تحت اليد .. ص ٧٦٣ - ج ٢ . وفى "الطلاق" في باب لا يكون
 بيع الأمة غلافاً ، ص ٧٩٥ - ج ٢ ، وعند مسلم في "المنق" ، ص ٤٩٤ - ج ١ ، وفى "الزكاة" ، ص ٣٤٥ - ج ١

في "النكاح - والطلاق"، ومسلم في "العتق"، وأبو داود في "الطلاق"، والنسائي - فيه، وفي عتق أربعتهم - عن القاسم عن عائشة، والترمذي في "الرضاع"، وابن ماجه في "الطلاق" عن الأسود عن عائشة، وألفاظهم متقاربة، وأخرجنا نحوه عن قتادة عن أنس، أخرجه مسلم^(١) في "الزكاة"، ولم أجد في شيء من طرق الحديث أن الهدية وقعت حين كانت مكاتبه، ولكن روى عبد الرزاق في "مصنفه - في الطلاق" أخبرنا ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع عروة بن الزبير يقول: جاءت وليدة لبني هلال، يقال لها: بريرة تسأل عائشة في كتابتها، فسامت عائشة بها أهلها، فقالوا: لا نبيحها إلا ولنا ولاؤها، فتركها، وقالت: يا رسول الله أبوا أن يبيعوها إلا ولهم ولاؤها، قال: لا يمنحك ذلك، فانما الولاء لمن أعتق، فابتاعها عائشة، فأعتقها، وخيرت بريرة فاختارت نفسها، وقسم لها النبي ﷺ شاة، فأهدت لعائشة منها، فقال النبي ﷺ: هل عندكم من طعام؟ قالت: لا إلا من الشاة التي أعطيت بريرة، فنظر ساعة، ثم قال: قد وقعت موقعها، هي عليها صدقة، وهي لنا منها هدية، فأكل منها، قال: زعم عروة أنها ابتاعها مكاتبه على ثمانية أواق، ولم تعط من كتابتها شيئاً، انتهى. ورواه البزار في "مسنده" كذلك، وروى عبد الرزاق في "المكاتب" أخبرنا ابن جريج عن أبي الزبير عن عروة أن عائشة ابتاعت بريرة مكاتبه على ثمان أواق، لم تقض من كتابتها شيئاً، انتهى.

قوله: روى أنه أجاب رهط من الصحابة دعوة مولى أبي أسيد؛ قلت: غريب؛ وتظهر "ترجمة أسيد"^(٢) - مولى أبي أسيد الساعدي - في أسماء الرجال، والمصنف استدله على جواز إجابة العبد، وفيه حديث مرفوع: أخرجه الترمذي في "الجنائز"، وابن ماجه^(٣) في "الزهد" عن مسلم

وعند أبي داود في "الطلاق" - في باب المملوك تفتق وهي تحت حر أو عيد،، ص ٣٠٤ - ج ١، وعند النسائي في "الطلاق" - في باب خيار الأمة تفتق وذو جمل مملوك،، ص ١٠٦ - ج ٢، وعند الترمذي في "الرضاع" - في باب ما جاء في الأمة تفتق ولها زوج،، ص ١٤٩، وعند ابن ماجه في "الطلاق" - في باب خيار الأمة إذا اعتقت،، ص ٢٠٢ (١) عند البخاري في "الزكاة" - في باب إذا تمحلت الصدقة،، ص ٢٠٢، وفي "الهبة" - في باب قبوله الهدية،، ص ٣٥٠ - ج ٢، وعند مسلم في "الزكاة"،، ص ٣٤٥ - ج ١

(٢) أسيد بن علي بن عبيد الساعدي الأنصاري، مولى أبي أسيد، وقيل: من ولده، والأول أكثر، وهو أسيد بن أبي أسيد. وقال أبو نعيم: بالقسم، روى عن أبيه عن أبي أسيد، وقيل: من أبيه عن جده، من أبي أسيد، قال ابن ماكولا، وغيره: جملته البخاري، وغيره وجلب، وما واحد، وتبع البخاري ابن حبان في "الثقات"، في التفرقة بين أسيد بن أبي أسيد، وبين أسيد بن علي، وأمر البخاري على التفرقة، وأبو زرعة، وأبو حاتم، انتهى. من "التلخيص" ص ٣٤٦ - ج ١

(٣) عند الترمذي في "الجنائز" - في باب بعد باب ملجاء في قتل أحد،، ص ١٣٣ - ج ١، وعند ابن ماجه في "الزهد" - في باب البراءة من الكبر والتواضع،، ص ٣١٨، وفي "المستدرک" - في "الاطمعة"،، ص ١١٩ - ج ٤

الأعور عن أنس بن مالك، قال: كان رسول الله ﷺ يعود المريض، ويتبع الجنازة، ويحجب دعوة المملوك، ويركب الحمار، ولقد كان يوم خير، ويوم قريضة على حمار، خطامه جبل من ليف، وتحته أكاف من ليف، انتهى. قال الترمذي: لا نعرفه إلا من حديث مسلم بن كيسان الأعور، وهو يضعف، انتهى. وأخرجه الحاكم في "المستدرک" - في الألطعة، وقال: حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، انتهى.

قوله: ولأن التداوى، مباح، وقد ورد بإباحته الحديث؛ قلت: يشير إلى حديث: تداواوا فان الله جعل لكل داء دواء، وقد روى من حديث أسامة بن شريك؛ ومن حديث أبي الدرداء؛ ومن حديث أنس؛ ومن حديث ابن عباس؛ ومن حديث ابن مسعود، وأبي هريرة.

حديث أسامة: أخرجه أصحاب السنن الأربعة^(١) عن زياد بن علاقة عن أسامة بن شريك، قال: أتيت النبي ﷺ، وأصحابه كأنما على رءوسهم الطير، فسلت، ثم قدمت، فجاء الأعراب من ههنا واههنا؛ فقالوا: يا رسول الله أتدأوى؟ فقال: تداواوا، فان الله عز وجل لم يضع داء إلا وضع له دواء، غير داء الهرم، انتهى. قال الترمذي: حديث حسن صحيح؛ ورواه أحمد، وابن أبي شبة، وإسحاق بن راهويه، وأبو يعلى الموصلي في "مسانيدهم"، ولفظ ابن راهويه فيه: فان الله لم ينزل داء إلا أنزل له دواء إلا الموت، قالوا: يا رسول الله، فما أفضل ما أعطى العبد؟ قال: خلق حسن، قال: فلما قاموا من عنده جعلوا يقبلون يده، قال شريك: فضمت يده إلى، فإذا هي أطيب من المسك، انتهى. وبلغف السنن رواه البخاري في "كتاب المفرد في الأدب"، والطبراني في "معجمه"، وابن حبان في "محيحه" في النوع السبعين، من القسم الأول، والحاكم في "المستدرک"^(٢) - في كتاب العلم، وقال: حديث صحيح، ولم يخرجاه، وعلمته عندهما أن أسامة بن شريك لا يروى عنه غير زياد بن علاقة، قال: وله طرق أخرى، نذكرها في "كتاب الطب" إن شاء الله تعالى؛ ورواه في "كتاب الطب"^(٣) عن مسعر بن كدام عن زياد بن علاقة به، وقال: صحيح الإسناد،

(١) عند الترمذي في "الطب" - في باب ما جاء في الفواء، والحق عليه، ص ٢٥ - ج ٢، وعند أبي داود في "الطب" - في باب الرجل يتداوى، ص ١٨٣ - ج ٢، وعند ابن ماجه في "الطب" - في باب "ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء"، ص ٢٥٣.

(٢) في "المستدرک" - في كتاب العلم، ص ١٢١ - ج ١.

(٣) في "المستدرک" - في الطب، ص ٣٩٩، و ص ٤٠٠ - ج ٤، و ص ١٩٩ - ج ٤، فروى هذا الحديث عن زياد بن علاقة الأشعث، والمطلب بن زياد، والسمودي، وأبو إسحاق الشيباني، وسلام بن سليمان، ومالك بن مغول، وعمرو بن عيسى اللات، وشعبة، وعمد بن جعادة، وأبو حزة السكري، وأبو عوانة، وسفيان بن عيينة، وهنالك ابن حكيم، وشيبان بن حكيم، وورقة بن عمرو، وزهير بن معاوية، وإسرائيل بن يونس، ومسعر بن كدام، وعمرو ابن أبي عيسى، وعمد بن بشر بن بشير الأشلسي.

وقد رواه عشر من أئمة المسلمين ، وثقاتهم عن زياد بن علاقة ، مالك بن مغول ، وعمر بن قيس الملائى ، وشعبة ، ومحمد بن جحادة ، وأبو حمزة محمد بن ميمون السكري ، وأبو عوانة ، وسفيان بن عيينة ، وعثمان بن حكيم الأودي ، وشيبان بن عبد الرحمن النحوى ، وورقاء بن عمرو السكري ، وزهير ابن معاوية الجعفي ، وإسرائيل بن يونس السيعي ، ثم أخرج أحاديثهم الجميع ، ثم قال : فأنظر هل يترك مثل هذا الحديث على اشتهاره ، وكثرة روايته ، بأن لا يوجد له عن الصحابي إلا تابعي واحد ؟ قال : وسألني الإمام الحافظ أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني ، لم أسقط الشيخان حديث أسامة بن شريك من الكتابين ؟ فقلت له : لأنهما لم يجدوا لأسامة بن شريك راوياً غير زياد بن علاقة ، فقال لي أبو الحسن ، وكتبه لي بخطه : قد أخرجنا جميعاً حديث قيس بن أبي حازم عن عدى بن عميرة عن النبي ﷺ : من استعملناه على عمل ، الحديث ، وليس لعدى بن عميرة راو غير قيس ، وأخرجنا أيضاً حديث الحسن عن عمرو بن تغلب ، وليس له راو غير الحسن ، وأخرجنا أيضاً حديث مجزأة بن زاهر الأسلي عن أبيه عن النبي ﷺ في النهي عن لحوم الحرم الأهلية ، وليس لزاهر راو غير مجزأة ، وقد أخرج البخاري حديث قيس بن أبي حازم عن مرداس الأسلي عن النبي ﷺ : يذهب الصالحون أسلافاً ، وليس لمرداس راو غير قيس ، وقد أخرج البخاري أيضاً حديثين عن زهرة ابن معبد عن جده عبد الله بن هشام بن زهرة عن النبي ﷺ ، وليس لعبد الله راو غير زهرة ، وحديث أسامة بن شريك أصح ، وأشهر ، وأكثر رواة من هذه الأحاديث ، مع أن أسامة بن شريك قد روى عنه علي بن الأقمر . ومجاهد . انتهى . وقال الحاكم في "كتاب الإيمان - من المستدرک" (١) في حديث أبي الأحوص عن أبيه مرفوعاً ، إن الله إذا أنعم على عبد نعمة أحب أن ترى عليه : لم يخرج الشيخان هذا الحديث ، لأن مالك بن نضلة ليس له راو غير ابنه أبي الأحوص ، وقد أخرج مسلم عن أبي المليح بن أسامة عن أبيه ، وليس له راو غير ابنه ، وكذلك عن أبي مالك الأشجعي عن أبيه ، وليس له راو غير ابنه ، انتهى كلامه .

وأما حديث أبي الدرداء ، فأخرجه أبو داود في "سننه" (٢) عن إسماعيل بن عياش عن

(١) في "المستدرک - في كتاب الإيمان" ، ص ٢٥ - ج ١ ، وقال الحاكم في حديث يزيد بن المقدم بن شريح عن أبيه المقدم عن أبيه عن هاني : انتهى : هذا حديث مستقيم . وليس له علة ، ولم يخرجاه . والملة عندما فيه أن هاني ابن يزيد ليس له راو غير ابنه شريح ، ولقد قدمت الشرط في أول هذا الكتاب أن الصحابي المرفوع إذا لم يجد له راوياً غير تابعي واحد معروف احتجبت به ، وصححت حديثه ، إذ هو على شرطها جيداً ، فإن البخاري قد احتج بحديث ليس عن عدى بن عميرة . انتهى . فلو أنها جيداً على شرطها الاحتجاج بحديث شريح عن أبيه ، فإن المقدم ، وأباه شريحاً من أكابر التابعين ، انتهى .

(٢) هند أبي داود في "الطب - في باب الأدوية المكروهة" ، ص ١٨٥ - ج ٢

ثعلبة بن مسلم عن أبي عمران الأنصاري عن أم الدرداء عن أبي الدرداء ، قال : قال رسول الله ﷺ :
إن الله أنزل الداء والدواء ، وجعل لكل داء دواء ، فتداؤوا ، ولا تتداؤوا بمرام ، انتهى .

وأما حديث أنس : فرواه أحمد في "مسنده" ، وابن أبي شيبة في "مصنفه" قال :
حدثنا يونس بن محمد ثنا حرب بن ميمون ، قال : سمعت عمران العمري ، قال : سمعت أنس بن مالك
يقول : إن رسول الله ﷺ ، قال : إن الله عز وجل حيث خلق الداء خلق الدواء ، فتداؤوا ، انتهى .
وعن ابن أبي شيبة : رواه أبو يعلى في "مسنده" .

وأما حديث ابن عباس : فرواه إسحاق بن راهويه ، وعبد بن حميد في "مسنديهما" ، قال
الأول : حدثنا الفضل بن موسى ، وقال الثاني : حدثنا محمد بن عبيد ، قال : ثنا طلحة بن عمرو عن
عطاء عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : يا أيها الناس تداؤوا ، فإن الله عز وجل لم يخلق
داء إلا وقد خلق له شفاء ، إلا السام ، والسم الموت ، انتهى . ورواه الطبراني في "معجمه" عن
طلحة بن عمرو به ، ورواه أبو نعيم في "تاريخ أصبهان" من طريق عبد الله بن وهب عن طلحة .

وأما حديث ابن مسعود : فرواه البيهقي في "شعب الإيمان" في الباب التاسع والثلاثين
حدثنا علي بن أحمد بن عبدان أنبأ أحمد بن عبيد ثنا الحسن بن علي بن المتوكل ثنا أبو الربيع ثنا
أبو وكيع الجراح بن مليح عن قيس بن مسلم عن طارق ابن شهاب عن عبد الله بن مسعود ، قال :
قال رجل : يا رسول الله تداؤى ؟ قال : نعم ، تداؤوا ، فإن الله عز وجل لم ينزل داء إلا وأنزل
له شفاء ، انتهى . قال البيهقي : وقد تابعه أبو حنيفة ، وأيوب بن عائذ عن قيس في رفعه ، انتهى .
قلت : كذلك أخرجه أبو نعيم في "كتاب المفرد - في الطب" عن أبي حنيفة النعمان بن ثابت
الكوفي رضى الله عنه ، وأيوب بن عائذ الطائي عن قيس به مرفوعا ، والله أعلم .

وأما حديث أبي هريرة : فرواه القضاعي في - مسند الشهاب - أخبرنا عبد الرحمن بن عمر
الصفار ثنا أحمد بن محمد بن زياد ثنا سعيد بن عتاب ثنا ابن أبي سمينة ثنا بكر بن بكار ثنا شعبة عن
الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : تداؤوا ، فإن الذي أنزل
الداء أنزل الدواء ، انتهى . وراه أبو نعيم في "كتاب الطب" من حديث معتمر بن سليمان عن
طلحة بن عمرو عن عطاء عن أبي هريرة مرفوعا ، نحوه سواء .

الحديث الثامن والأربعون : روى أنه عليه السلام بعث عتاب بن أسيد إلى مكة ، وفرض

له، ويبحث علينا إلى العين، وفرض له؛ قلت: غريب؛ وروى الحاكم في "المستدرک" (١) - في كتاب الفضائل - من طريق إبراهيم الحربى ثنا مصعب بن عبد الله الزبيرى، قال: استعمل رسول الله ﷺ عتاب بن أسيد على مكة، وتوفي رسول الله ﷺ وهو عامله عليها. ومات عتاب بمكة في جمادى الآخرة سنة ثلاث عشرة، ثم أسند إلى عمرو بن أبي عقرب، قال: سمعت عتاب بن أسيد - وهو مسند ظهره إلى الكعبة - يقول: والله ما أصبت في عمل هذا الذى ولانى رسول الله ﷺ إلا ثوبين معقدين. فكسوتهما مولاي، انتهى. وسكت عنه؛ وروى ابن سعد في "الطبقات" - في ترجمة عتاب (٢) - أخبرنا محمد بن عمر الواقدى ثنا إبراهيم بن جعفر عن أبيه، قال: سمعت عمر بن عبد العزيز في خلافته يقول: قبض رسول الله ﷺ، وعتاب بن أسيد عامله على مكة، كان ولاه يوم الفتح، فلم يزل عليها حتى توفي رسول الله ﷺ، أخبرنا الضحاك بن مخلد الشيبانى ثنا خالد بن أبي عثمان بن خالد بن أسيد عن مولى لم، أراه ابن كيسان، قال: قال عتاب بن أسيد: ما أصبت منذ ولت على هذا إلا ثوبين معقدين، كسوتهما مولاي كيسان، انتهى. وذكر أصحابنا أنه عليه السلام فرض له سنة أربعين أوقية، والأوقية أربعون درهما، وتكلموا في المال الذى رزقه، ولم تكن يومئذ الدواوين، ولايت المال، فإن الدواوين وضعت زمن عمر، فقيل: رزقه بما آفاه الله عليه، وقيل: من المال الذى أخذه من نصارى نجران، والجزية التى أخذها من مجوس جهر. وذكر أبو الربيع بن سالم أنه عليه السلام فرض له كل يوم درهما، وفي البخارى (٣) في "باب رزق الحكام والعاملين عليها"، وكان شريح يأخذ على القضاء أجراً، وقالت عائشة: يأكل الوصى بقدر عما له، وأكل أبو بكر، وعمر، انتهى. وفي "مصنف عبد الرزاق" أخبرنا الحسن بن عمار عن الحكم أن عمر بن الخطاب رزق شريحاً، وسلبان بن ربيعة الباهلى على القضاء، انتهى. وروى ابن سعد في "الطبقات" (٤) - في ترجمة شريح - أخبرنا الفضل بن دكين ثنا الحسن بن صالح عن ابن أبي ليلي، قال: بلغنى أن علياً رزق شريحاً خمسمائة، انتهى. وروى في "ترجمة زيد بن ثابت" أخبرنا عفان بن مسلم ثنا عبد الواحد بن زياد ثنا الحجاج بن أرطاة عن نافع، قال: استعمل عمر بن الخطاب زيد بن ثابت على القضاء، وفرض له رزقاً، انتهى. وروى في "ترجمة أبي بكر" (٥) أخبرنا مسلم بن إبراهيم ثنا هشام الدستوائى ثنا عطاء بن السائب، قال: لما استخلف

(١) في "المستدرک" - في مناقب عتاب بن أسيد الأموى، ص ٥٩٥ - ج ٣ (٢) ذلك: لم أجد الروايتين في ترجمة عتاب، عنه ابن سعد، لعلها سقطتا من النسخة المطبوعة (٣) ذكره البخارى في "الأحكام" - في باب رزق الحاكم، والعاملين عليها، ص ١٠٦١ - ج ٢ (٤) ذكره ابن سعد في "ترجمة شريح القامى"، ص ٩٥ - ج ٤ (٥) في "الطبقات" ترجمة أبي بكر الصديق، ص ١٣٠، و ص ١٣١، و ص ١٣٢ - في "اللمع الأول"، من الجزء الثالث.

أبو بكر رضى الله عنه أصبح غاديا إلى السوق يحمل ثياباً على رقبته ، ليتجر فيها ، فلقبه عمر بن الخطاب ، وأبو عبيدة بن الجراح ، فقالا له : إلى أين يا خليفة رسول الله ، وقد وليت أمر المسلمين ؟ قال : فن أين أعلم عيالي ، قال له : انطلق حتى تفرض لك شيئاً ، فانطلق معهما ففرضوا له كل يوم شطر شاة ، فقال عمر : إلى القضاء ، وقال أبو عبيدة : وإلى النبي ، قال عمر : فلقد كان يأتي على الشهر ما يختصم فيه إلى اثنين . انتهى . أخبرنا أحمد بن عبد الله بن يونس ثنا أبو بكر بن عياش عن عمرو بن ميمون عن أبيه قال : لما استخلف أبو بكر جعلوا له ألفين ، فقال : زيدوني ، فإن لي عيالا ، وقد شغلتموني عن التجارة ، قال : فزادوه خمسمائة ، قال : فما كانت ألفين فزادوه خمسمائة ، أو كانت ألفين ، وخمسمائة ، وزادوه خمسمائة ، انتهى . أخبرنا محمد بن عمر الواقدي ثنا عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ، قال : بويج أبو بكر الصديق يوم قبض رسول الله ﷺ يوم الاثنين ، لاثنتي عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الأول ، سنة إحدى عشرة من الهجرة ، وكان رجلا تاجراً يغدو كل يوم إلى السوق ، فيبيع ويبتاع ، فلما بويج للخلافة ، قال : والله ما يصلح للناس إلا التفرغ لهم ، والنظر في شأنهم ، ولا بد لعيالي مما يصلحهم ، فترك التجارة ، واستنق من مال المسلمين ما يصلحه ، ويصلح عياله يوما بيوم ، وكان الذي فرضوا له في كل سنة ستة آلاف درهم ، فلما حضرته الوفاة ، قال لهم : ردوا ما عندنا إلى مال المسلمين ، وإن أَرْضِي التي هي بمكان كذا وكذا للمسلمين ، بما أصبغت من أموالهم ، فدفع ذلك إلى عمر ، فقال عمر : لقد والله أتعب من بعده ، مختصر : وفي "مصنف عبد الرزاق" أخبرنا معمر عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه قال : كان معاذ بن جبل رجلا سمحاً شاباً جليلاً : من أفضل شباب قومه ، وكان لا يمسك شيئاً ، فلم يزل يدان حتى أغلق ماله ، فأبى النبي ﷺ يطلب إليه أن يحط عنه غراموه من الدين ، فأبوا ، فلو ترك لأحد من أجل أحد لتركوا المعاذ من أجل النبي ﷺ ، فباع النبي ﷺ كل ماله في دينه ، حتى قام معاذ بنيرشياً ، فلما كان في عام فتح مكة ، بعث النبي ﷺ على طائفة من المؤمنين أميراً ليحيزه ، فكث معاذ باليمن أميراً ، وكان أول من أبحر في مال الله ، فكث حتى أصاب ، وقبض النبي ﷺ وقدم في خلافة أبي بكر ، فقال عمر لأبي بكر : دع له ما يعيش به ، وخذ سائرته منه ، فقال له أبو بكر : إنما بعث النبي ﷺ ليحيزه ، ولست بأخذ منه شيئاً إلا أن يعطيني ، فانطلق عمر إلى معاذ ، فذكر له ذلك ، فقال له معاذ مثل ما قال أبو بكر ، فتركه ، ثم أتى معاذ إلى أبي بكر ، فقال : قد أطعت عمر ، وأنا فاعل ما أمرني به ، إنى رأيت في المنام أني في حومة ماء ، وقد خشيت العرق ، فخلصني منه عمر ، ثم أتى بماله ، وحلف أنه لم يكتم شيئاً ، فقال له أبو بكر : والله لا آخذ منك ، قد وهبته لك ، فقال عمر : هذا

حين طاب ، وحل ، قال ، فخرج معاذ عند ذلك إلى الشام ، قال معمر : فأخبرني رجل من قريش ، قال : سمعت الزهري ، يقول : لما باع النبي ﷺ مال معاذ أوقفه للناس ، فقال : من باع هذا شيئاً فهو باطل ، انتهى . أخرجه في "اليبوع" ، وبعث على إلى اليمن تقدم في "أدب القاضي" ، وليس فيه أيضاً : أنه فرض له .

كتاب إحياء الموات

الحديث الأول : قال عليه السلام : من أحيا أرضاً ميتة فهي له ؛ قلت : روى من حديث عائشة ؛ ومن حديث سعيد بن زيد ؛ ومن حديث جابر ؛ ومن حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ؛ ومن حديث فضالة بن عبيد ؛ ومن حديث مروان بن الحكم ؛ ومن حديث عمرو بن عوف ؛ ومن حديث ابن عباس .

فحديث عائشة : أخرجه البخاري في "صححه" (١) في المزارعة " عن محمد بن عبد الرحمن عن عروة عن عائشة ، أن النبي ﷺ قال : « من أحرأ أرضاً ليست لأحد ، فهو أحق » ، قال عروة : قضى به عمر في خلافته ، انتهى . ورواه أبو يعلى الموصلي في "مسنده" بلفظ المصنف ، فقال حدثنا زهير ثنا إسماعيل بن أبي أويس حدثني أبي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ، قالت : قال رسول الله ﷺ : « من أحيا أرضاً ميتة فهي له ، وليس لعرق ظالم حق » ، انتهى . وكذلك رواه أبو داود الطيالسي في "مسنده" حدثنا زمعة بن صالح عن الزهري عن عروة عن عائشة مرفوعاً بلفظ أبي يعلى ، ومن طريق الطيالسي رواه الدارقطني في "سننه" (٢) ، ورواه ابن عدى ، ولين زمعة ، وقال : أرجو أنه لا بأس به ، انتهى .

وأما حديث سعيد بن زيد : فأخرجه أبو داود (٣) في "الحراج" ، والترمذي في "الأحكام" ، والنسائي في "الموات" عن عبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن هشام بن عروة عن عروة عن سعيد

(١) عند البخاري في "المزارعة" في باب من أحيا أرضاً مواتاً ، ص ٣١٤ - ج ١ ، وقال المصنف في "مجمع الزوائد" ، ص ١٥٧ - ج ٤ ، وزاد في رواية ، فقال عمر بن عبد العزيز - يعني لعروة - : تشهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هذا ؟ قال : أشهد أن عائشة حدثتني بهذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأشهد أن عائشة ما كذبني رواه كله الطبراني في "الأوسط" ، بإسنادين في أحدهما عصام بن داود بن الجراح ، قال الترمذي : لينة أبو أحمد الحاكم ، وبقية رجاله ثقات ، انتهى .

(٢) عند الدارقطني في "الأقضية" ، ص ١٧ - (٣) عند أبي داود "الحراج" في باب إحياء الموات ، ص ٨١ ، وعند الترمذي في "الأحكام" ، فيه : ص ١٧٨ - ج ١

ابن زيد عن النبي ﷺ، قال: من أحيى أرضاً ميتة فهي له، وليس لعرق ظالم حق، انتهى. قال الترمذى: حديث حسن غريب، وقد رواه بعضهم عن هشام بن عروة عن النبي ﷺ مرسلًا، انتهى. ورواه البزار في "مسنده"، وقال: لا نعلم أحداً قال: عن هشام بن عروة عن أبيه عن سعيد بن زيد، إلا عبد الوهاب عن أيوب عن هشام، انتهى. وهذا المرسل الذى أشار إليه الترمذى، أخرجه أبو داود^(١) من طريق ابن إسحاق عن يحيى بن عروة عن أبيه أن النبي ﷺ قال مثله، وزاد: قال عروة: فلقد خبرنى الذى حدثنى هذا الحديث أن رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ، غرس أحدهما نخلاً في أرض الآخر، فقاضى لصاحب الأرض بأرضه، وأمر صاحب النخل أن يخرج نخله منها، قال: فلقد رأيتها، فانها لتضرب أصولها بالفؤوس، وفي لفظ آخر: فقال رجل من أصحاب النبي ﷺ: وأكثرتنى أنه أبو سعيد -: فأنا رأيت الرجل يضرب في أصول النخل، انتهى. وأخرجه النسائى أيضاً عن الليث عن يحيى بن سعيد عن هشام بن عروة عن أبيه أن النبي ﷺ قال، مرسلًا، وكذلك رواه مالك في "الموطأ"^(٢) - في كتاب الانصبة - أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال، فذكره.

وأما حديث جابر: فأخرجه الترمذى^(٣)، والنسائى أيضاً، عن عبد الوهاب الثقفى عن أيوب عن هشام بن عروة عن وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ قال: من أحيى أرضاً ميتة فهي له، انتهى. قال الترمذى: حديث حسن صحيح، انتهى. وفي لفظ للنسائى بهذا الإسناد: من أحيى أرضاً ميتة فله فيها أجر، وما أكلت العافية منها، فهو له صدقة، انتهى. ورواه ابن حبان في "صحيحه" في النوع الأول، من القسم الأول، بهذا اللفظ عن حماد بن سلمة عن أبي الزبير عن جابر، ثم قال: وفي هذا الخبر دليل على أن الذى إذا أحيى أرضاً ميتة لم تكن له، لأن الصدقة لا تكون إلا للسلطان، وأعاده في النوع الثالث والأربعين، من القسم الثالث، وقال: إن هذا الخطاب إنما ورد للسلطان، لأن الصدقة إنما تكون منهم، قال: والعافية طلاب الرزق، انتهى. ورواه ابن شعبة في "مصنفه" حدثنا وكيع ثنا هشام بن عروة عن ابن أبي رافع عن جابر بن عبد الله، مرفوعاً.

وأما حديث ابن عمرو: فرواه الطبرانى في "معجمه الوسط" حدثنا أحمد بن القاسم بن مساور ثنا محمد بن عبد الوهاب الحارثى ثنا مسلم بن خالد الزنجى عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً، بلفظ حديث سعيد بن زيد، وقال: تفرد به مسلم بن خالد عن هشام عن أبيه عن عبد الله بن عمرو، انتهى.

(١) عند أبي داود في "المخارج - باب إحياء الموات"، ص ٨٢ - ج ٢ (٢) عند مالك في "المعجم - حجارة الموات"، ص ٣١١ (٣) عند الترمذى في "الأحكام - باب إحياء أرض الموات"، ص ٢٧٨ - ج ١

وأما حديث فضالة : فرواه الطبراني في "معجمه" ^(١) حدثنا أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة الحوطي ثنا يحيى بن صالح الوحاظي ثنا سعيد بن عبد العزيز عن مكحول عن فضالة بن عبيد ، قال : قال رسول الله ﷺ : الأرض أرض الله ، والعباد عباد الله ، من أحيا أرضاً مواتاً فهي له ، انتهى .

وأما حديث مروان بن الحكم : فرواه الطبراني في "معجمه الوسيط" حدثنا موسى بن هارون ثنا حجاج بن الشاعر ثنا موسى بن داود ثنا نافع بن عمر الجمحي عن ابن أبي مليكة عن عروة بن الزبير عن عبد الملك بن مروان عن مروان بن الحكم عن النبي ﷺ بلفظ حديث فضالة ، وقال : تفرد به حجاج بن الشاعر .

وأما حديث عمرو بن عوف : فأخرجه الطبراني في "معجمه" ، والبزار في "مسندهما" ، والطبراني في "معجمه" عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده مرفوعاً ، بلفظ حديث سعيد بن زيد ، ورواه ابن عدي في "الكامل" ، وأعله بكثير ، وضممه عن أحمد ، والنسائي وابن معين جداً .

وأما حديث ابن عباس : فأخرجه الطبراني في "معجمه" عن عمر بن رباح عن ابن طلوس عن أبيه عن ابن عباس مرفوعاً ، نحوه ؛ ورواه ابن عدي في "الكامل" قال : عمر بن رباح مولى ابن طلوس يحدث عنه بالاباطيل لا يتابع عليه ، ثم أسند عن البخاري أنه قال : عمر بن رباح هو ابن أبي عمر العبدى دجال ، وكذلك قل عن الفلاس ، وواقتهما .

الحديث الثاني : قال عليه السلام : « ليس للبرء إلا ما طابت به نفس إمامه » ؛ قلت : رواه الطبراني ، وفيه ضعف من حديث معاذ ، وقد تقدم في "كتاب السير" .

قوله : عن عمر رضي الله عنه أنه قال : ليس لمختجر بعد ثلاث سنين حق ؛ قلت : رواه أبو يوسف في "كتاب الخراج" حدثنا الحسن بن عماره عن الزهري عن سعيد بن المسيب ، قال : قال عمر : من أحيا أرضاً ميتة فهي له ، وليس لمختجر حق بعد ثلاث سنين ، انتهى . والحسن بن عماره ضعيف ، وسعيد عن عمر فيه كلام ، وروى حميد بن زنجويه النسائي في "كتاب الأموال" حدثنا ابن أبي عباد ثنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن عمرو بن شعيب أن النبي ﷺ أقطع ناساً من جهينة أرضاً ، فعملوها وتركوها ، فأخذها قوم آخرون ، فأحياها ، فخاصم فيها الأولون

(١) قال الميمني في "معجم الزوائد" ، ص ١٥٨ - ج ٤ : رواه الطبراني ، ورجاله رجال الصحيح ، انتهى .

إلى عمر بن الخطاب ، فقال : لو كانت قطيعة منى ، أو من أبي بكر لم أرددها ، ولكنها من رسول الله ﷺ ، وقال : من كانت له أرض ، فمطلها ثلاث سنين ، لا يعمرها ، فعمرها غيره ، فهو أحق بها ، انتهى .

قوله : وفي الأخير ورد الخبر ؛ قلت : قال السخاقي^(١) في " الشرح الأخير " هو حفر البئر ، ورد فيه الخبر ، وهو قوله عليه السلام : من حفر من بئر مقدار زراع ، فهو محتجر ، وهذا الحديث ما رأيته ، ولا أعرفه ، ولم أر من ذكره .

الحديث الثالث : قال عليه السلام : من حفر بئراً فله بما حولها أربعون ذراعاً ، عطناً لماشيته ؛ قلت : روى من حديث عبد الله بن مغفل ؛ ومن حديث أبي هريرة .

حديث عبد الله بن مغفل : أخرجه ابن ماجه في " سننه " ^(٢) عن عبد الوهاب بن عطاء ثنا إسماعيل بن مسلم المكي عن الحسن عن عبد الله بن مغفل أن النبي ﷺ ، قال : من حفر بئراً فله أربعون ذراعاً ، عطناً لماشيته ، انتهى . وأخرجه أيضاً عن محمد بن عبد الله بن المثنى عن إسماعيل بن مسلم به ، وذكره ابن الجوزي في " التحقيق " بالسند الأول فقط ، وضعفه ، فقال : وعبد الوهاب ابن عطاء قال الرازي : كان يكذب ، وقال العقيلي ، والنسائي : متروك الحديث ، انتهى . قال في " التنقيح " : وهذا الذي فعله ابن الجوزي في هذا الحديث من أقبح الأشياء ، لأن ابن ماجه أخرجه من رواية اثنين عن إسماعيل بن مسلم ، فذكره ، هو من رواية أحدهما ، ثم إنه وهم فيه ، فإن عبد الوهاب هذا هو الخفاف ، وهو صدوق من رجال مسلم ، والذي نقل فيه ابن الجوزي هو ابن الضحاك ، وهو متأخر عن الخفاف ، مع أن الخفاف لم ينفرد به عن إسماعيل ، فقد أخرجه ابن ماجه أيضاً عن محمد بن عبد الله بن المثنى عن إسماعيل . ولكن يكنى في ضعف الحديث لإسماعيل ابن مسلم المكي ، والله أعلم ؛ قلت : صرح بنسبة الخفاف إسحاق بن راهويه في " مسنده " فقال : حدثنا عبد الوهاب بن عطاء الخفاف عن إسماعيل بن مسلم به ؛ ومن طريق إسحاق رواه الطبراني في " معجمه " ، وأما تضعيفه بإسماعيل بن مسلم فقد تابعه أشعث ، كما أخرجه الطبراني في " معجمه " عن أشعث عن الحسن عن عبد الله بن مغفل عن النبي ﷺ ، نحوه .

واعلم أن ابن الجوزي إنما تمحل في تضعيف هذا الحديث ، لأنه احتج به لأبي حنيفة على أحمد

(١) السخاقي هو حسين بن علي بن حجاج بن علي الأمام الملقب بحسام الدين الحنفي ، شارح " الهداية " ، فرغ منه - على ما قال هو - في أواخر ربيع الأول سنة سيمائة ، والسخاقي : بلدة بتركستان ، كذا في " الجواهر النضيفة " ،

(٢) عند ابن ماجه في " باب حريم البئر " ، ص ١٨١ .

في قوله : إن حريمها خمسة وعشرون ذراعاً ، واحتج لأحمد بحديث أخرجه الدارقطني ^(١) عن محمد ابن يوسف المقرئ ثنا إسماعيل بن أبي حمزة ثنا يحيى بن أبي الخصب ثنا هارون بن عبد الرحمن عن إبراهيم بن أبي عيلة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : حريم البئر البدئ خمسة وعشرون ذراعاً ، وحريم البئر العادية خمسون ذراعاً ، انتهى . قال الدارقطني : الصحيح مرسل عن ابن المسيب ، ومن أسنده فقد وهم ، قال في "التتبع" : قال الدارقطني محمد بن يوسف المقرئ ، وضع نحواً من ستين نسخة ، ووضع من الأحاديث المستندة ، والنسخ ما لا يضبط ، وقد رواه أبو داود في "المراسيل" عن محمد بن كثير عن سفیان الثوري عن إسماعيل بن أمية عن الزهري عن سعيد مرسل ، وهو الصواب ، انتهى كلامه .

وأما حديث أبي هريرة : فرواه أحمد في "مسنده" حدثنا هشيم عن عوف عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : حريم البئر أربعون ذراعاً من جدرانها كلها لأعطان الإبل ، والغنم ، وابن السيل ، أو الشارب ، ولا يمنع فضل ماء ، لينفع به الكلاب ، انتهى .

الحديث الرابع : قال عليه السلام : حريم العين خمسمائة ذراع ، وحريم بئر العطن أربعون ذراعاً ، وحريم بئر الناضح ستون ذراعاً ، ؛ قلت : غريب ؛ وأخرج أبو داود في "مراسيله" عن الزهري عن سعيد بن المسيب ، قال : قال رسول الله ﷺ : حريم البئر العادية خمسون ذراعاً ، وحريم بئر البدئ خمس وعشرون ذراعاً ، قال سعيد من قبل نفسه : وحريم قلب الزرع ثلثمائة ذراع ، وزاد الزهري : وحريم العين خمسمائة ذراع من كل ناحية ، فهذا حريم ما يأذن به السلطان ، إلا أن يكون القوم في أرض أسلبوا عليها وابتاعوها ، انتهى . ورواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" في أثناء البيوع "حدثنا وكيع عن سفیان عن إسماعيل بن أمية عن الشعبي عن سعيد بن المسيب ، قال : قال رسول الله ﷺ ، قد ذكره بنون زيادة الزهري ، وكذلك رواه عبد الرزاق في "مصنفه" في أواخر البيوع "أخبرنا محمد بن مسلم ثنا يحيى بن سعيد عن ابن المسيب ، قال : جعل رسول الله ﷺ حريم البئر المحدث خمسة وعشرين ذراعاً ، وحريم البئر العادية خمسين ذراعاً ، قال ابن المسيب : وأرى أنا حريم بئر الزرع ثلثمائة ذراع ، انتهى . وأخرجه الدارقطني في "سننه" ^(٢) عن الحسن بن أبي جعفر عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، قال : قال رسول الله ﷺ : حريم البئر البدئ خمسة وعشرون ذراعاً ، وحريم البئر العادية خمسون ذراعاً ، وحريم العين السابعة ثلثمائة

(١) عند الدارقطني في "الاضحية" ، ص ٥١٨ (٢) عند الدارقطني في "الاضحية" ، ص ٥١٨

ذراع، وحريم عين الزرع ثلثائة ذراع، انتهى. وابن أبي جعفر ضعيف، ثم أخرجه عن محمد ابن يوسف المقرئ ثنا إسحاق بن أبي حمزة ثنا يحيى بن أبي الخصب ثنا هارون بن عبد الرحمن عن إبراهيم بن عتبة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً نحوه؛ وقال: الصحيح عن ابن المسيب مرسل، ومن أسنده فقد وهم، انتهى. وأخرج الحاكم في "المستدرک" (١) - في كتاب الأحكام - عن إسماعيل بن أمية عن الزهري عن سعيد بن المسيب يبلغ به النبي ﷺ، قال: حريم قلب العادية خمسون ذراعاً، وحريم قلب البادية خمسة وعشرون ذراعاً، انتهى. قال: وأسند عمر بن قيس عن الزهري، ثم أخرجه عن عمر بن قيس عن الزهري عن سعيد ابن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، قال: حريم البئر العادية خمسون ذراعاً، وحريم البئر المحددة خمسة وعشرون ذراعاً، انتهى. وسكت عنه، قال عبد الحق في "أحكامه": والمرسل أشبه.

قوله: وهو مقدر بخمسة أذرع، به ورد الحديث - يعني حريم الشجرة التي تنرس في أرض الموات -؛ قلت: أخرج أبو داود في "سننه" (٢) في آخر الأفضية عن عبد العزيز بن محمد عن أبي طوالة، وعمر بن يحيى بن حمارة عن أبيه عن المنذرى، قال: اختصم إلى النبي ﷺ رجلان في حريم نخلة، في حديث أحدهما: فأمر بها فذرعت، فوجدت سبعة أذرع، وفي حديث الآخر: فوجدت خمسة أذرع، فقصى بذلك، قال عبد العزيز: فأمر بجريدها، فذرعت، انتهى. سكت عنه أبو داود، ثم المنذرى بعده، ورواه الطحاوى في "شرح الآثار" (٣) ونقله: قال: اختصم رجلان إلى النبي ﷺ في نخلة، قطع منها جريدة، ثم ذرع بها النخلة، فإذا فيها خمسة أذرع، فجعلها حريمها، انتهى. ومن جهة الطحاوى ذكره عبد الحق في "أحكامه"، قال: قال أبو داود: خمسة أذرع، أو سبعة، انتهى.

حديث آخر: أخرجه الحاكم في "المستدرک" (٤) - في كتاب الأحكام - عن موسى بن عقبة عن إسحاق بن يحيى عن عبادة بن الصامت أن النبي ﷺ قضى في النخلة أن حريمها يبلغ جريدها، انتهى. وقال: حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وأخرجه الطبراني في "معجمه" عن محمد بن ثابت العبدى عن عمرو بن دينار عن ابن عمر أن النبي ﷺ جعل حريم النخلة مدّ جريدها، انتهى.

(١) في "المستدرک" في الأحكام، ص ٩٧ - ج ٤ (٢) حدة أبي داود في "آخر الأفضية"، ص ١٥٦ - ج ٢ (٣) قال الطحاوى: المراد به النخلة التي تنرس في اللوات، فيملكه بأمر الامام، أو يملكه من غير إذن بمجرد الاحياء، كما هو مذهب الشافعى، ومالك، وشيخنا، فيستحق بذلك مالا تقوم النخلة إلا به، وهو الحرم الذى جبل لها في الحديث، اهـ - قلا من "المنتصر" - باب حريم النخلة، ص ٢٤٤ (٤) في "المستدرک في الأحكام"، ص ٩٧ - ج ٤

وأخرجه أبو داود في "المراسيل" عن عروة بن الزبير ، قال : قضى رسول الله ﷺ في حريم النخلة طول عسيبها ، انتهى .

فصل في المياه

الحديث الخامس : قال عليه السلام : « الناس شركاء في ثلاث : في الماء ، والكلاء ، والنار » ؛ قلت : روى من حديث رجل ؛ ومن حديث ابن عباس ؛ ومن حديث ابن عمر .
فحديث الرجل : أخرجه أبو داود في "سننه" (١) - في البيوع - عن حريز بن عثمان عن أبي خداش ابن حبان بن زيد عن رجل من الصحابة ، قال : غزوت مع رسول الله ﷺ ثلاثاً ، أسمعته يقول : المسلمون شركاء في ثلاث : في الكلاء ، والماء ، والنار ، انتهى . ورواه أحمد في "مسنده" ، وابن أبي شيبة في "مصنفه" - في الأقضية - ، وأسند ابن عدى في "الكامل" عن أحمد ، وابن معين أنهما قالوا في حريز : ثقة ، وذكره عبد الحق في "أحكامه" من جهة أبي داود ، قال : لا أعلم روى عن أبي خداش إلا حريز بن عثمان ، وقد قيل فيه : مجهول ، انتهى . قال البيهقي في "المعرفة" : وأصحاب النبي ﷺ كلهم ثقات ، وترك ذكر أسمائهم في الإسناد لا يضر إن لم يعارضه ما هو أصح منه ، انتهى .

وأما حديث ابن عباس : فأخرجه ابن ماجه في "سننه" - في الأحكام - عن عبد الله بن خداش عن العوام بن حوشب عن مجاهد عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ المسلمون : شركاء في ثلاث : الماء ، والكلاء ، والنار ، . وثمته حرام ، انتهى . قال عبد الحق في "أحكامه" ، قال البخاري : عبد الله بن خداش عن العوام بن حوشب منكر الحديث ، وضعفه أيضاً أبو زرعة ، وقال فيه أبو حاتم : ذاهب الحديث ، انتهى كلامه . وأقره ابن القطان عليه ، انتهى .

وأما حديث ابن عمر ، فرواه الطبراني في "معجمه" حدثنا الحسين بن إسحاق التستري ثنا يحيى الحماني ثنا قيس بن الربيع عن زيد بن جبير عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : المسلمون شركاء في ثلاث : الماء ، والكلاء ، والنار ، انتهى .

فصل في كرى الأنهار

قوله : عن عمر رضي الله عنه أنه قال : لو تركتم لبعث أولادكم ؛ قلت : غريب .

(١) عند أبي داود في "باب منع الماء" ، ص ١٣٥ ، ج ٢

كتاب الأشربة

الحديث الأول: قال عليه السلام: «كل مسكر خمر»؛ قلت: أخرجه مسلم^(١) عن أيوب السخيتي عن نافع عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «كل مسكر خمر، وكل مسكر حرام»، انتهى. وعند أحمد في «مسنده»: «كل خمر حرام». وكذلك ابن حبان في «صحيحه» في أول القسم الثاني، وكذلك عبد الرزاق في «مصنفه» أخبرنا ابن جريج عن أيوب السخيتي به، ومن طريقه رواه كذلك الدارقطني في «سننه»^(٢)، وهو عند مسلم أيضاً، لكنه على الظن، ولفظه عن نافع عن ابن عمر، قال: «ولا أعلمه إلا عن النبي ﷺ». قال: كل مسكر خمر، وكل خمر حرام، انتهى. قال المصنف: وهذا الحديث طعن فيه يحيى بن معين، وذكر غيره من أصحابنا أن ابن معين طعن في ثلاثة أحاديث: منها هذا، وحديث: من مس ذكره، فليتوضأ؛ وحديث لا تكاح إلا بولي، وهذا الكلام كله لم أجده في شيء من كتب الحديث، والله أعلم.

الحديث الثاني: قال عليه السلام: «الخمر من هاتين الشجرتين: النخلة، والعنب»؛ قلت: أخرجه الجماعة^(٣) - إلا البخاري - عن يزيد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «الخمر من هاتين الشجرتين: النخلة، والعنب»، انتهى. وفي لفظ لمسلم: الكرمة والنخلة، وهم شيخنا علاء الدين، فزاه البخاري أيضاً، وقلد غيره في ذلك، فالمقد ذهل، والمقد جهل، والمصنف استدلل بهذا الحديث، والذي قبله للقائل بأن الخمر اسم لكل مسكر، وفيه أحاديث أخرى، ستأتي قريباً في «أحاديث تحريم الخمر» إن شاء الله تعالى.

ففيها حديث ابن عمر مرفوعاً: نزل تحريم الخمر، وهي من خمسة: من العنب، والتمر، والعسل، والحنطة، والشعير.

ومنها حديث أنس: كنت ساقى القوم يوم حرمت الخمر، وما شربهم إلا الفضيخ: البسر، والتمر، أخرجه في «الصحيحين»؛ ومنها قول عمر: الخمر ما غامر العقل. رواه البخاري في «الصحيح»

(١) عند مسلم في «الأشربة»، ص ١٦٧ - ج ٢ (٢) عند الدارقطني في «الأشربة»، ص ٥٣٠ من ابن جريج عن أيوب عن نافع، وعن ليث عن نافع، وعن ابن طلحة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن عبد الله بن عمرو، وعند مسلم في «الأشربة»، ص ١٦٨ - ج ٢ من يحيى الطعان عن عبيد الله عن نافع به.

(٣) عند مسلم في «الأشربة»، ص ١٦٣ - ج ٢، وعند أبي داود في «الأشربة» - في باب الخمر عامي، ص ١٦١ - ج ٢، وعند الترمذي في «الأشربة» - في باب ما جاء في المبوب التي يشرب منها الخمر، ص ١٠ - ج ٢

قال المصنف: وما ذكره من أن الخمر اسم لكل ما خمر العقل، فلا ينافي كون الاسم خاصاً فيه، فإن النجم مشتق من الظهور، وهو خاص بالنجم المعروف، انتهى كلامه. ومعنى هذا الكلام أنه من باب الغلبة، فهو وإن كان اسماً لكل ما خمر العقل، فقد غلب على التي من ماء العنب، ويؤيد ما قاله المصنف ما أخرجه البخارى في "صحيحه" ^(١) عن نافع عن ابن عمر، قال: لقد حرمت الخمر وما بالمدينة منها شيء، انتهى. قال ابن الجوزى في "التحقيق" وقول ابن عمر: حرمت الخمر، وما بالمدينة منها شيء - يعنى به ماء العنب - فإنه مشهور باسم الخمر، ولا يمنع هذا أن يسمى غيره خمرأ، انتهى. وهذه مصادمة، ويؤيده أيضاً ما أخرجه الدارقطنى في "سننه" ^(٢) عن جعفر بن محمد عن بعض أهل بيته، أنه سأل عائشة عن النبيذ، قالت: إن الله لم يحرم الخمر لاسمها، وإنما حرّمها لعاقبتها، فكل شراب يكون عاقبته، كماقبة الخمر، فهو حرام، كتحريم الخمر، انتهى. وفيه مجهول؛ وأما ما أخرجه البخارى ^(٣) عن ابن عمر في "تفسير سورة المائدة"، قال: نزل تحريم الخمر، وإن بالمدينة يومئذ لحنة أشربة، مافيا شراب العنب، فهو إخبار منه بعليه، يدل عليه ما أخرجه البخارى ^(٤) عن أنس، قال: حرمت الخمر علينا حين حرمت، وما نجد خمر الاعتاب إلا قليلا، وعامة خمرنا البسر والتمر، انتهى. فهذا اللفظ يوضح أن المراد بالأول القلة لا العدم.

قوله: وقد جاءت السنة متواترة أن النبي ﷺ حرم الخمر، وعليه انعقد إجماع الأمة؛ قلت: الأحاديث في تحريم الخمر: منها ما أخرجه البخارى، ومسلم ^(٥) عن ثابت عن أنس بن مالك، قال: كنت ساقى القوم يوم حرمت الخمر في بيت أبي طلحة، وما شربهم إلا الفضيخ: البسر، والتمر، فاذا مناد ينادى، فقال: اخرج، فانظر، فخرجت، فاذا مناد ينادى: ألا إن الخمر قد حرمت، قال: فخرجت في مكك المدينة، فقال لى أبو طلحة: اخرج فأهرقها، فخرجت فهرقتها، قال ابن عبد البر في "التقصي": هذا لا خلاف في أنه مرفوع، وكذلك كل ما كان مثله، مما شوهد فيه نزول القرآن على النبي ﷺ، انتهى. وفي لفظ للبخارى ^(٦): فأمر رسول الله ﷺ منادياً ينادى: ألا إن الخمر قد حرمت، ذكره في حديث آخر، فأخرجه مسلم ^(٧) عن عبد الرحمن بن وعة، قال:

(١) عند البخارى في "الأشربة" - في باب أن الخمر من العنب، ص ٨٣٦ - ج ٢

(٢) عند الدارقطنى في "الأشربة"، ص ٥٢٤. وقوله: وفيه مجهول، هو أبو حفص عمر بن سعيد، قال أبو حاتم: كسبت حديثه، وطرحته، انتهى - من هوامش الدارقطنى - (٣) عند البخارى في "تفسير سورة المائدة"، ص ٦٦٤ - ج ٢

(٤) عند البخارى في "الأشربة" - في باب أن الخمر من العنب، ص ٨٣٦ - ج ٢

(٥) عند مسلم في "الأشربة"، ص ١٦٢ - ج ٢، وأعطاه، وعند البخارى في "الأشربة" - وفيه،

(٦) هذا اللفظ عند البخارى في "المظالم" والنصارى - في باب صب الخمر في الطريق، ص ٣٣٣ - ج ١

(٧) عند مسلم في "البيرور" - في باب تحريم بيع الخمر، ص ٢٢ - ج ٢

سألت ابن عباس عن بيع الخمر ، فقال : كان لرسول الله ﷺ صديق من ثقيف ، أو من دوس ، فلقبه يوم الفتح براوية خمر يهديها إليه ، فقال رسول الله ﷺ : يا فلان أما علمت أن الله حرمها ؟ فأقبل الرجل على غلامه ، فقال : اذهب فبعها ، فقال عليه السلام : يا فلان بماذا أمرته ؟ قال : أمرته أن يبيعها ، فقال : إن الذي حرم شربها حرم بيعها ، فأمر بها فأفرغت في البطحاء ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه أحمد في "مسنده" عن عبد الله بن عمرو بن العاص سمعت رسول الله ﷺ يقول : إن الله تعالى حرم الخمر ، والميسر ، والكوبة ، والغبيراء .

حديث آخر : أخرجه أحمد أيضاً عن ابن عمر ، قال : أمرني رسول الله ﷺ أن آتية بمدينة ، قال : فأتيته بها ، فخرج بأصحابه إلى أسواق المدينة ، وفيها زقاق الخمر ، فسق ما كان من ذلك الزقاق بحضرته ، ثم أعطانيها ، وأمر أصحابه أن يمضوا معي ، ويماونوني ، وأمرني أن آتي الأسواق كلها ، فلا أجد فيها زق خمر إلا شققته ، ففعلت ، فلم أترك في أسواقها زقا إلا شققته ، ورواه البيهقي (١) بقصة فيه ، وقال فيه : ثم دعا بسكين ، فقال : اشلونها ، ففعلوا ، ثم أخذها رسول الله ﷺ ففارق بها الزقاق ، فقال الناس : في هذه الزقاق منفعة يا رسول الله ﷺ قال : أجل ، ولكني إنما أفعل ذلك غضباً لله ، لما فيها من سخطه ، وبقي السند حدثنا الحكم بن نافع ثنا أبو بكر بن أبي مريم عن ضمرة ابن حبيب عن ابن عمر ، فذكره .

حديث آخر : رواه أبو بكر بن أبي الدنيا في "كتاب ذم المسكر" عن محمد بن عبد الله بن بزيع عن الفضل بن سليمان النمرى عن عمر بن سعيد عن الزهري حدثني أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن أباه قال : سمعت عثمان بن عفان يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : اجتنبوا الخمر ، فإنها أم الحبائث ، إنه كان رجل من خلا قبلكم يتعبد ، ويعتزل الناس ، فعلقته امرأة غوية ، فأرسلت إليه جاريتها ، فقالت : إنا ندعوك لشهادة ، فدخل معها ، فطقت كلما دخل باباً أغلقته دونها ، حتى أفضى إلى امرأة وضيت ، عندها غلام وباطية خمر ، فقالت : إني والله مادعوتك لشهادة ، ولكن دعوتك لتقع علي ، أو تقتل هذا الغلام ، أو تشرب هذا الخمر ، فسقته كأساً ، فقال : زيدوني ، فلم يبرح حتى وقع عليها ، وقتل النفس ، فاجتنبوا الخمر ، فإنها لا تجتمع هي والإيمان أبداً إلا أوشك أحدهما أن يخرج صاحبه ، انتهى . وهذا الحديث رواه البيهقي في "سننه" موقوفاً على عثمان ، وهو أصح .

(١) عند البيهقي في "السنن" في الأشربة - في باب ما جاء في تحريم الخمر ، ص ٢٨٢ - ج ٨

حديث آخر : أخرجه أبو يعلى الموصلي في "مسند" ^(١) عن جابر بن عبد الله ، قال : كان رجل يحمل الخمر من خيبر إلى المدينة ، فيبيعها من المسلمين ، لحمل منها مال ، فقدم المدينة ، فلقبه رجل من المسلمين ، فقال : يا فلان إن الخمر قد حُرمت ، فوضعها حيث انتهى على تل ، وسجهاها بأكسية ، ثم أتى النبي ﷺ ، فقال : يا رسول الله ! بلغني أن الخمر قد حُرمت ، قال : أجل ، قال : هل لي أن أردها على من ابتعتها منه ؟ قال : لا ، قال : فأهديها إلى من يكافئني منها ؟ قال : لا ، قال : فان فيها مالا ليتأى في حجرى ، قال : إذا أتانا مال البحرين فأتنا ، نعوض أيتامك من مالهم ، ثم نادى بالمدينة ، فقال رجل : يا رسول الله ! الأوعية يتنعق بها ؟ قال : خلوا أوكيتها ، فأنصبت حتى استقرت في بطن الوادى ، انتهى . وبقية السند : حدثنا جعفر بن حيد الكوفي ثنا يعقوب العمى عن عيسى بن جارية عن جابر ، فذكره .

حديث آخر: حديث: لعن في الخمر عشرة، تقدم في "الكراهية" بجميع طرقه.

حدیث آخر : أخرجه ابن ماجه في "سنه" (٢١) عن سہیل بن ابی صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : «مدمن خمر كعابد وثن» ، انتهى . وفي "صحيح ابن حبان" عن ابن عباس نحوه ، وأخرجه البزار في "مسنده" عن عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعا : شارب الخمر كعابد الوثن ، انتهى .

حدیث آخر: أخرجه ابن ماجه عن أبي الدرداء ، قال : أوصاني خليلي ﷺ ، لا تشرب الخمر ، فانها مفتاح كل شر ، انتهى .

حديث آخر: أخرجه ابن ماجه أيضاً عن خباب بن الارت قال: قال رسول الله ﷺ: إياك والخمر، فإن خلبتها تفرع الخطايا، كما أن شجرتها تفرع الشجر، انتهى.

حديث آخر : أخرجه الترمذى^(٣) عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من شرب الخمر لم تقبل له صلاة أربعين صباحا ، فان تاب تاب الله عليه ، فان عاد لم تقبل له صلاة أربعين صباحا ، فان تاب تاب الله عليه ، فان عاد لم تقبل له صلاة أربعين صباحا ، فان تاب تاب الله عليه ،

(١) قال الهيثمي في "مجمع الزوائد"، ص ٨٩ - ج ٤: رواه أبو يعلى، وفي "الأوسط"، للطبراني طرف منه بمجناه، وفي إسناده الجليل يعقوب الحمصي، وعيسى بن جارية، وفيها كلام، وقد وثقا، انتهى.

(٢) عند ابن ماجه في أوائل الأثرية، ص ٢٥٠ (٣) عند الترمذي في الأثرية، ص ٨ ج ٢، وعند أبي داود في باب ماجاء في السكر، ص ١٦٢ ج ٢، وعند ابن ماجه في باب من شرب الخمر لم يخل له صلاة، ص ٢٥٠

فان عاد الرابعة لم تقبل له صلاة أربعين صباحا ، فان تاب لم يقب الله عليه ، وسقاه من نهر الخبال . قيل : يا أبا عبد الرحمن ، وما نهر الخبال ؟ قال : نهر من صديد أهل النار ، انتهى . وقال : حديث حسن ، وعند أبي داود نحوه عن ابن عباس ، وعند ابن ماجه نحوه عن عبد الله بن عمرو بن العاص ، وعند أحمد نحوه عن أسماء بنت يزيد .

قوله : والشافعي يعبده إليها ، وهو بعيد ، لأنه خلاف السنة المشهورة ؛ قلت : كأنه يشير إلى حديث : حرمت الخمر لعينها ، وسيأتي قريبا إن شاء الله تعالى .

الحديث الثالث : قال عليه السلام : « إن الذي حرم شربها حرم بيعها ، وأكل ثمنها » ؛ قلت : تقدم في " المسائل المثورة - من البيوع " .

الحديث الرابع : قال عليه السلام : « من شرب الخمر فاجلدوه ، فان عاد فاجلدوه ، فان عاد فاجلدوه ، فان عاد فاقتلوه » ؛ قلت : تقدم في " الحدود " قال المصنف : وعلى ذلك انعقد إجماع الصحابة - يعني الجلد - .

قوله : ولنا إجماع الصحابة - يعني على تحريم السكر - وهو الذي من ماء التمر ؛ قلت : روى عبد الرزاق في " مصنفه " أخبرنا الثوري عن منصور عن أبي وائل ، قال : اشتكى رجل منا بطنه ، فتمت له السكر ، فقال عبد الله بن مسعود : إن الله لم يكن ليجمع شفاءكم فيما حرم عليكم ، انتهى . أخبرنا معمر عن منصور ، وزاد : قال معمر : والسكر يكون من التمر ، انتهى . ومن طريق عبد الرزاق رواه الطبراني في " معجمه " بالسند الأول ، ورواه ابن أبي شيبة في " مصنفه " حدثنا جرير بن عبد الحميد عن منصور به حدثنا جرير عن مغيرة عن إبراهيم ، قال : قال عبد الله : السكر خمر حدثنا حفص بن غياث عن ليث عن حرب عن سعيد بن جبير عن ابن عمر أنه سئل عن السكر ، فقال : الخمر ، انتهى . وفي " سنن الدارقطني " (١) عن عبد الله بن أبي الهذيل ، قال : كان عبد الله يحلف بالله أن التي أمر بها النبي ﷺ أن تكسر دنانها ، حين حرمت الخمر ، لمن التمر والزبيب ، انتهى .

قوله : وعن ابن عباس : ما كان من الأشربة ينق بعد عشرة أيام ولا يفسد ، فهو حرام ؛ قلت : غريب ، وروى ابن أبي شيبة في " مصنفه " حدثنا وكيع عن علي بن مالك عن الضحاک عن ابن عباس ، قال : التبيذ الذي بلغ فسد ، وأما ما زاد على طول الترك جودة ، فلا خير فيه ، انتهى . وأخرج نحوه عن عمر بن عبد العزيز .

قوله روى عن ابن زياد ، قال : سقاني ابن عمر شربة ماكدت أهدى إلى أهلى ، فندوت إليه من الند ، فأخبرته بذلك ، فقال : مازدناك على عجرة وزيب ؛ قلت : رواه محمد بن الحسن فى "كتاب الآثار" أخبرنا أبو حنيفة عن سليمان الشيباني عن ابن زياد أنه أفطر عند عبد الله ابن عمر ، فسقاه شراباً ، فكأنه أخذ منه ، فلما أصبح غداً إليه ، فقال له : ما هذا الشراب ؟ ماكدت أهدى إلى منزلى ، فقال ابن عمر : مازدناك على عجرة وزيب ، انتهى .

قوله : وروى عن ابن عمر حرمة نقيع الزيب ، وهو الذى منه ؛ قلت : غريب .

الحديث الخامس : روى أنه عليه السلام نهى عن الجمع بين التمر والزيب ، والزيب والرطب ، والرطب والبسر ؛ قلت : أخرج البخارى ، ومسلم^(١) وباقي الستة عن عطاه بن أبي رباح عن جابر عن النبي ﷺ ، أنه نهى أن ينبذ الزيب ، والتمر جميعاً ، ونهى أن ينبذ البسر والرطب جميعاً ، انتهى . وأخرج الجماعة^(٢) - إلا الترمذى - عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه أن النبي ﷺ نهى عن خليط الزيب والتمر ، وعن خليط البسر والتمر ، وعن خليط الزهو والتمر ، وقال : اتبذوا كل واحد على حدة ، انتهى . وفى لفظ فيه لمسلم : أن النبي ﷺ قال : لا تنبذوا الزهو والرطب جميعاً ، ولا تنبذوا الرطب والزيب جميعاً ، ولكن اتبذوا كل واحد على حدة ، انتهى . ولم يذكر البخارى فيه : الرطب ، ولا البسر ، وأخرج مسلم^(٣) عن يزيد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة ، قال : نهى رسول الله ﷺ عن الزيب والتمر ، والبسر والتمر ، وقال : ينبذ كل واحد منهما على حدة ، انتهى . وأخرج أيضاً عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ، قال : نهى رسول الله ﷺ أن يخلط التمر والزيب جميعاً ، وأن يخلط التمر والبسر جميعاً ، انتهى . وأخرج أيضاً عن ابن عمر ، قال : نهى أن ينبذ البسر والرطب جميعاً ، والتمر والزيب جميعاً ، انتهى . وأخرج أيضاً عن أبي المتوكل عن الحدرى ، قال : نهانا رسول الله ﷺ أن نخلط بسرأ بتمر ، أو زيباً بتمر ، أو زيباً ببسر ، وقال : من شرب منكم النيد فليشر به زيباً فرداً ، أو تمرأ فرداً ، أو بسرأ فرداً ، انتهى .

(١) عند البخارى فى "الاشربة" فى باب من رأى أن لا يخلط البسر والتمر ،، ص ٨٣٨ - ج ٢ ، وعند مسلم فيه : ص ١٦٣ - ج ٢ ، وعند أبي داود "فيه" فى باب فى الخليطين ،، ص ١٦٥ - ج ٢ ، وعند ابن ماجه "فيه" فى باب التمر من الخليطين ،، ص ٢٥١ ، وعند الترمذى "فيه" فى باب ملهيا فى خليط البسر والتمر ،، ص ١٠ - ج ٢ ، وعند النسائى فيه : ص ٣٢٣ - ج ٢ (٢) عند البخارى فى "الاشربة" فى باب من رأى أن لا يخلط ،، ص ٨٣٨ - ج ٢ ، وعند مسلم فيه : ص ١٦٤ - ج ٢ ، وعند أبي داود فيه : ص ١٦٥ - ج ٢ ، وعند النسائى "فيه" فى باب خليط الزهو والرطب ،، ص ٣٢٢ - ج ٢ ، وعند ابن ماجه فيه : ص ٢٥١ (٣) عند مسلم فى "الاشربة" ،، ص ١٦٤ - ج ٢ ، وكذا الأحاديث الآتية المروية عن ابن عباس ، وابن عمر ، وأبي سعيد ، عند مسلم : ص ١٦٤ - ج ٢

قوله : وهو محمول على حالة الشدة ، فكان ذلك في الابتداء - يعنى انتهى عن الخليطين - في الحديث المتقدم ؛ قلت : المراد بالشدة هنا القحط ، ويؤيده ما رواه محمد بن الحسن في " كتاب الآثار " أخبرنا أبو حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي ، قال : لا بأس بنبيذ خليط التمر والزبيب ، وإنما كرها لشدة العيش في الزمن الأول ، كما كره السمن واللحم ، وكما كره القرآن ، فأما إذا وسع الله على المسلمين فلا بأس به ، انتهى . وأخرج ابن عدى في " الكامل " عن عمر بن رديح ^(١) ثنا عطاء بن أبي ميمون عن أم سليم ، وأبي طلحة أنهما كانا يشربان نبيذ الزبيب ، والبسر يخلطانه ، فقيل له : يا أبا طلحة إن رسول الله ﷺ نهى عن هذا ، قال : إنما نهى عن العوز في ذلك الزمان ، كما نهى عن الإقران ، انتهى . وأعله بعمر بن رديح .

حديث آخر : أخرجه أبو داود في " سننه " ^(٢) عن أبي بجر ، عبد الرحمن بن عثمان السكراوي عن عتاب بن عبد العزيز الحناني ، قال : حدثني صفية بنت عطية ، قالت : دخلت مع نسوة من عبد القيس على عائشة ، فسألناها عن التمر والزبيب ، فقالت : كنت آخذ قبضة من تمر ، وقبضة من زبيب ، فألقيه في إناء ، فأمرسه ، ثم أسقيه النبي ﷺ ، انتهى . والسكراوي فيه مقال .

الحديث السادس : « الخمر من هاتين الشجرتين » ، { " قدما أول الباب " }
الحديث السابع : « كل مسكر خمر » .

الحديث الثامن : قال عليه السلام : « ما أسكر كثيره فقليله حرام » ، قلت : روى من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ؛ ومن حديث جابر ؛ ومن حديث سعد بن أبي وقاص ؛ ومن حديث علي ؛ ومن حديث عائشة ؛ ومن حديث ابن عمر ؛ ومن حديث خوات بن جبير ؛ ومن حديث زيد بن ثابت .

فحديث عمرو بن شعيب : أخرجه النسائي ، وابن ماجه ^(٣) عن عبيد الله بن عمرو عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ ، قال : ما أسكر كثيره ، فقليله حرام ، انتهى . ورواه عبد الرزاق في " مصنفه " أخبرنا عبد الله بن عمر عن عمرو به .

(١) عمر بن رديح عن عطاء بن أبي ميمون ، ضعفه أبو حاتم ، وقال ابن معين : صالح الحديث ، انتهى . وذكره ابن حبان في " الثقات " ، قلت : ووقع في النسخة التي رأيناها من الثلاث درج ، بتقديم القاد ، والمواب الأول ، انتهى من " إسناده " ، ص ٣٠٦ - ج ٤ (٢) عند أبي داود في " الأشربة - في باب ما جاء في الخليطين " ، ص ١٦٥ - ج ٢ (٣) عند ابن ماجه في " الأشربة - في باب ما أسكر كثيره فقليله حرام " ، ص ٢٥١ ، وعند النسائي " فيه - في باب تحريم كل شراب أسكر كثيره " ، ص ٣٢٦ - ج ٢

وأما حديث جابر : فأخرجه أبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه ^(١) عن داود بن بكير عن محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعاً ، نحوه سواء ، قال الترمذي : حديث حسن غريب من حديث جابر ، وأخرجه ابن حبان في "مصححه" في النوع التاسع والتسعين ، من القسم الأول عن موسى بن عقبة عن محمد بن المنكدر به ، وداود بن بكر بن أبي الفرات الأشجعي ، قال ابن معين : ثقة ، وقال أبو حاتم : لا بأس به ، ليس بالمتين ، انتهى . وقد تابعه موسى بن عقبة ، كما أخرجه ابن حبان .

وأما حديث سعد : فأخرجه النسائي ^(٢) عن محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي عن الوليد بن كثير عن الضحاك بن عثمان عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن سعد أن النبي ﷺ نهى عن قليل ما أسكر كثيره ، انتهى . ورواه ابن حبان في "مصححه" في أول القسم الثاني ، قال المنذري في "مختصره" : أجود أحاديث هذا الباب حديث سعد ، فإنه من رواية محمد بن عبد الله الموصلي ، وهو أحد الثقات عن الوليد بن كثير ، وقد احتج بهما الشيخان ، انتهى . قال النسائي : وفي هذا الحديث دليل على تحريم السكر قليله وكثيره ، وليس كما يقول المخادعون ^(٣)

(١) عند أبي داود في "الأثرية" في باب ما جاء في السكر ، ص ١٦٢ - ج ٢ ، وعند الترمذي "فيه" في باب ما أسكر قليله فكثيره حرام ، ص ٩ - ج ٢ ، وعند ابن ماجه في "الأثرية" ، ص ٢٥١

(٢) عند النسائي في "الأثرية" ، ص ٣٢٦ - ج ٢

(٣) قوله : ليس كما يقول المخادعون ، أراد به الحنفية ، قال الشيخ الامام ، ختام الهديين ، بقية السلف ، النجم الثاقب ، والبحر الصائب ، السيد محمد أنور الكشيري ، ففس الله سره للعزيز ، لم أر لحنفية وجهاً شافياً كلياً يشل الغلوب ، ويتلج الصدور ، يكون مسكة عند الاحتياج ، وقواماً للذهب ، إلا ما ذكره صاحب "العقد الفريد" ، من كتب الأدب ، هناك عبارته ، واعتبر بدلائله ، وإشارته ، وتزله وبجائته النافعة ، تمهيدك خيراً ، ونسبى إليك تميراً : فقال في "العقد الفريد" ، ص ٣٣٠ - ج ٤ : وذكر ابن قتيبة في "كتاب الأثرية" ، أن الله حرم علينا الخمر بالكتاب ، والمسكر بالسنّة ، فكان فيه فسحة ، أو بضعة ، كالفيل من الديباج ، والحرير يكون في الثوب ، والحرير محرم بالسنّة ، وكالتصريف في صلاة الزمر ، وركعتي الفجر ، وما سفة ، فلا تقول : إن تاركهما كشارك للفرائض من الظاهر والصريح . وقد استأذن عبد الرحمن بن هوف رسول الله صلى الله عليه وسلم في لباس الحرير ليلية كانت به ، وأذن له برفقة بن سعد . وكان أصيب أفضه يوم الكلاب . ياخذ أفض من الذهب ، وقد جعل الله فيها أحل حراماً مما حرم ، فحرم الربا ، وأحل البيع ، وحرم السفاح ، وأحل الفساح ، وحرم الديباج ، وأحل الوشي ، وحرم الخمر ، وأحل التبييض غير السكر ، والمسكر منه ما أسكرك ، انتهى . ثم قال صاحب "العقد الفريد" ، وقال المحلوق قتيبة : إن الحرام هو الشرية الأخيرة فقط ، وقال الحرمون : إن جميع ما شرب هو المحرم السكر ، وأن للشرية الأخيرة إنفاً أسكرت بالأولى ، فرد على هؤلاء صاحب "العقد" ، وأيد قول المحلين قتيبة ، قال : ينبغي أن يكون قليل التبييض الذي يسكر كثيره حلالاً ، وكثيره حراماً ، وأن للشرية الأخيرة المسكرة في الحرمة ، ومثل الأرومة الاقتحاح التي يسكر منها القذح الرابع ، مثل أربعة رجال اجتمعوا على رجل ، فتجبه أحدهم موضوعة ، ثم شجبه الثاني منقطة ، ثم شجبه الثالث مأمومة ، ثم أخيل الرابع فأجبر عليه ، فلا تقول : إن الأول هو القاتل ، والثاني ، والثالث ، وإنما قتله الرابع الذي أجهز عليه ، وعليه القنود ، انتهى . ثم نقل رسالة عمر بن عبد العزيز إلى أهل الأمصار في التبييض ، وفيها : وأن في الأثرية التي

بتحريمهم آخر الشربة ، دون ما تقدمها ، إذ لا خلاف بين أهل العلم ، أن السكر بكليته لا يحدث عن الشربة الأخيرة قط ، دون ما تقدمها .

أهل افة من السل ، والسويق ، والنبيد من الزبيب ، والتر لندوحة من الأثرية ، غير أن كل ما كان من نبيد السل والتر والزبيب ، فلا يبد إلا في أسقية الأدم ، التي لا زفت فيها ، ولا يشرب منها ما يسكر ، فانه قد بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن شرب ما جعل في الجراد ، والحباء ، والظروف المزقة ، وقال : كل مسكر حرام ، فاستنوا بما أهل لكم مما حرم عليكم ، اه . ثم قال صاحب « اللقد الفريد » : ومن احتجاج المحققين لنبيد ما رواه مالك في « المواعظ » ، من حديث أبي سعيد الخدري ، وفيه بعد قصة ، فأخبروه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « كنت نهيتكم عن الانتباه في الدباء ، والمزقة ، فانتبهوا ، وكل مسكر حرام » اه . وإنما هو ناسخ وفسوخ ، وإنما كان نهيهم أن ينتبهوا في الدباء ، والمزقة نهيًا عن النبيد الشديد ، لأن الأثرية فيها تشبه ، ولا يمتنع الدباء ، والمزقة غير هذا ، وقوله عليه السلام : « وكل مسكر حرام » ينهكم بذلك أن تشربوا حتى تفكروا ، وإنما السكر ما أسكركم ، ولا يسمى الليل الذي لا يسكر مسكرًا ، ولو كان ما يسكر كثيره يسمى عليه مسكرًا ، ما أبلغ لنا منه شيئًا ، والدليل على ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم شرب من سقاية العباس ، فوجده شديدًا ، فطبع بين حاجبيه ، ثم دعا بذنوب من ماء زمزم ، فصب عليه ، ثم قال : إذا اغتسلت أثر شربكم ، فأكسروها بالماء ، ولو كان حراما لا والله ، ولما صب عليه ماء ، ثم شربه ، وقالوا في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كل خمر مسكر ، وما أسكر للفرق منه ، فليالك منه حرام » : هذا كله مفسوخ ، نسخته شربه فصب يوم حجة الوداع ، قالوا : ومن الدليل على ذلك أنه كان ينهي وفد عبد القيس عن شرب المسكر ، فوفدوا إليه بعد ، فرأهم مصفرة ألوانهم ، سيئة حالهم ، فسألهم عن نعمتهم ، فأعلموه أنه كان لهم شراب فيه قوام أبدانهم ، فنعمهم من ذلك ، فأذن لهم في شربه ، وأن ابن مسعود قال : شهدنا التحريم ، وشهدنا التطيل ، وفيهم ، وأنه كان يشرب الصلح من نبيد التر ، حتى كثرت الروايات عنه به ، وشهرت ، وأذيت ، واتبه طامة التابعين من الكوليين ، وجعلوه أحظم حجيجهم ، وقال في ذلك شاعرهم :

من ذا يحرم ماء المرن خلطه ، * في جوف خاتية ماء للناييد

إني لأكره تشديد الرواة لنا ، * فيه ، ويصيني قول ابن مسعود

قال اللبد الآخر « محمد يوسف الكمالوري » : ، وإليه يرجع ما قال أبو الأسود الدؤلي ، معلم الحسين :

دع الخمر يهربها الفواة ، فاني * وأيت أعلاها مفتيا بمكانها ،

قان لم يكنها ، أو يكنها ، قانه * أخوها ، غلغله أمة يلبانها

ثم قال صاحب « اللقد الفريد » : ، وإنما أراد الشاعر الأول أنهم كانوا يسدون إلى الربيع الذي ذهب ثلثه ، ويبقى ثلثه ، فيزيدون عليه الماء قدر ما ذهب منه ، ثم يتركونه حتى يعلو ويسكن جأشه ، ثم يشربونه ، وكان عمر يهرب على طعامه الصلب ، ويقول : يقطع هذا القوم في بطوننا ، واحتجوا بحديث ابن عباس أنه قال : حرمت الخمر بيننا ، والمسكر من كل شراب ، وما روى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف وهو شاك في بصر ، ومعه محجن . فلما سر بالمحجر استلبه بالهجين ، حتى إذا انتهى طوانه ، نزل فبلى ركبتين ، ثم أتى السقاية ، قال : أسقوني من هذا ، فقال له العباس : ألا نسقيك مما يصنع في البيوت ؟ قال : ولكن أسقوني بما يشرب الناس ، فأني قدع من نبيد قدائه ، فطبع ، فقال : هلوا فصبوا فيه الماء ، ثم قال : زد فيه مرة ، أو مرتين ، أو ثلاثا ، ثم قال : إذا منع أحد منكم هكذا ، فاصنعوا به هكذا ، وما روى عن أبي مسعود الأنصاري أن النبي صلى الله عليه وسلم عطش ، وهو يطوف بالبيت ، فأني بلبيد من السقاية فشه ، فطبع ، ثم دعا بذنوب من ماء زمزم ، فصب عليه ، ثم شربه ، فقال له رجل : أحرام هذا يا رسول الله ؟ فقال : لا . وقال الشعبي : شرب أعرابي من أداة عمر ، فأغشى ، غده عمر ، فقال : شربت من أدواتك ، فقال : إنما حدثتك لشكر لا تقرب ، ودخل عمر بن الخطاب على قوم يشربون ، ووجدوا في الأشخاص ، فقال : نهيتكم عن معاورة الشراب فافترقتم ، وعن الاتحاد في الأشخاص فأوقدتم ، وهم بتأديهم ، فقالوا : يا أيها المؤمنون إنك الله عن التجسس . فتجسس ،

وأما حديث علي : فأخرجه الدارقطني في "سنه"^(١) عن عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر ابن علي بن أبي طالب حدثني أبي عن أبيه عن جده عن علي ، قال : قال رسول الله ﷺ : كل مسكر حرام ، وما أسكر كثيره فقليله حرام ، انتهى . وعيسى بن عبد الله عن آبائه تركه الدارقطني .

وأما حديث عائشة : فأخرجه أبو داود ، والترمذي^(٢) عن أبي عثمان عمرو بن سالم الأنصاري عن القاسم بن محمد عن عائشة أنها سمعت النبي ﷺ ، يقول : كل مسكر حرام ، وما أسكر الفرق قل . الكف منه حرام ، وفي لفظ للترمذي : فالحسوة منه ، انتهى . قال الترمذي : حديث حسن ، ورواه ابن حبان في "صحيحه" في النوع السابع والستين ، من القسم الثاني ، وأحمد في "مسنده" قال المنذرى في "مختصره" . رجاله كلهم محتج بهم في "الصحيحين" إلا عمرو بن سالم ، وهو مشهور ، لم أجد لاحد فيه كلاماً ، انتهى . قلت : قال ابن القطان في "كتابه" : وأبو عثمان هذا لا يعرف حاله ، وتعبه صاحب "التنقيح" فقال : وقته أبو داود ، وذكره ابن حبان في "الثقات" ، انتهى . وأخرجه الدارقطني في "سنه"^(٣) من طرق أخرى عديدة ، أضربنا عن ذكرها ، لأنها كلها ضعيفة .

وأما حديث ابن عمر : فرواه إمام بن راهويه في "مسنده" أخبرنا أبو عامر العقدي ثنا أبو معشر عن موسى بن عقبة عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه مرفوعاً : ما أسكر كثيره فقليله حرام ، انتهى . ورواه الطبراني في "معجمه" حدثنا علي بن سعيد الرازي ثنا أبو مصعب ثنا المغيرة ابن عبد الرحمن عن موسى بن عقبة به ، ورواه في "الوسط" من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر ، ومن طريق ابن إمام عن إمام بن راهويه .

ونباك عن الفضول بغير إذن ، فعدت ، قال : هاتان بهاتين ، وانصرف ، وهو يقول : كل الناس أهه منك يا عمر ، وإنما ناهم عن المأثرة وإدمان الشراب حتى يسكروا ، ولم ينهم عن الشراب ، ومن مالك بن دينار : وسئل عن التنزيح أحلال هو أم حرام ؟ قال : أطرفن القرم أن هو ، ولا تسأل عن التنزيح أحلال هو أم حرام ، انتهى ملخصاً . وقال شيخنا الأمام المنصوت ذكره : إن الخفية مقلوا يحمل قليل من التنزيح على وجه التلوي ، بل قالوا على وجه التلوي ، يظهر به على العبادات ، قلت : هذا محل حسن ، وفيه بمنى بلفة ، ومنعج ، وفي الدارقطني في "الأشربة" ، ص ٣٥ من ابن المبارك ، قال : سألت عبد الله بن عمر السري أبا حنيفة عن الشراب ، قال : حدثونا من قبل أبيك رجة الله ، قال : إن رابك فأكروه بالماء ، قال له عبد الله : فإذا تيمنت ، ولم ترتب ، انتهى .

(١) ص ٣١ - ج ٢

(٢) منه أبي داود في "الأشربة" - في باب ملجاء في السكر ، ص ١٦٣ - ج ٢ ، ومنه الترمذي فيه : ص ٩ - ج ٢ ، وفي لفظ للترمذي : فالحسوة منه حرام (٣) منه الدارقطني في "الأشربة" ، ص ٣٣

وأما حديث خوات بن جبير : فأخرجه الحاكم في "المستدرک" (١) - في كتاب الفضائل "عن عبد الله بن إسحاق بن صالح بن خوات بن جبير" (٢) حدثني أبي عن أبيه عن جده خوات بن جبير مرفوعاً ، نحوه سواء ، وسكت عنه ؛ ورواه الطبرانی في "معجمه" ، والدارقطني في "سننه" . والعقيلي في "ضعفاته" ، وأعله بعد الله بن إسحاق هذا ، وقال : لا يتابع عليه بهذا الإسناد ، والحديث معروف بغير هذا الإسناد .

وأما حديث زيد بن ثابت ، فرواه الطبرانی في "معجمه" (٣) حدثنا محمد بن عبد الله بن عرس المروزي ثنا يحيى بن سليمان المدني ثنا إسماعيل بن قيس عن أبيه عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه زيد بن ثابت مرفوعاً ، نحوه سواء .

قوله : ويروي : ما أسكر الجرة منه ، فالجرة حرام ؛ قلت : هذه رواية غريبة ، ولكن معناها في حديث عائشة ، ما أسكر الفرق ، فلو الكف منه حرام ، أخرجه أبو داود ، والترمذي ، وقد تقدم ، وفي رواية للترمذي ، فالحسوة منه حرام .

قوله : وهذا الحديث ليس ثابتاً ، ثم هو محمول على القدر الأخير ؛ قلت : أخرج الدارقطني في "سننه" (٤) عن عمار بن مطر ثنا جرير بن عبد الحميد عن الحجاج عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله في قوله عليه السلام : « كل مسكر حرام » ، قال : هي الشربة التي أسكرتك ، ثم أخرجه عن عمار بن مطر ثنا شريك عن أبي حمزة عن إبراهيم ، قوله : كل مسكر حرام ، قال : هي الشربة التي أسكرتك ، قال : وهذا أصح من الأول ، ولم يسنده غير الحجاج ، واختلف عنه ، وعمار بن مطر ضعيف ، وحجاج ضعيف ، وإنما هو من قول إبراهيم النخعي ، ثم أسند عن ابن المبارك ، أنه

(١) في "المستدرک" - في مناقب خوات بن جبير ، ص ٤١٣ - ج ٣

(٢) خوات بن جبير هو من أجداد عبد الله بن إسحاق ، كما يجمع من سنده التخریج ، ومثله في "المستدرک" ، ص ٤١٣ - ج ٣ ، ولكن السند في "اللسان" ، ص ٢٥٨ - ج ٣ ، وعند الدارقطني : ص ٥٣٢ ، هكذا : من عبد الله ابن إسحاق بن الفضل بن عبد الرحمن بن العباس بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب حدثني أبي عن صالح بن خوات ابن صالح بن خوات بن جبير الأنصاري عن أبيه عن جده ، فلم أجد عبد الله بن إسحاق ليس من أولاد خوات ابن جبير ، وفي "التلخيص" ، ذكر ترجمة صالح بن خوات الذي هو الجد ، ثم ذكر ترجمة صالح بن خوات الحفيد ، فقال : صالح بن خوات بن صالح بن خوات ، حفيد الذي قبله ، روى عنه ابن المبارك ، وفضل بن سليمان ، وطلحة بن زيد ، وإسحاق بن الفضل الهاشمي ، والواهي ، انتهى .

(٣) قال الهيثمي في "معجم الزوائد" ، ص ٥٧ - ج ٥ : ورواه الطبرانی في "الكبير" - وال الأوسط ، وفيه إسماعيل ابن قيس ، وهو ضعيف جداً ، انتهى .

(٤) عند الدارقطني في "الأشربة" ، ص ٥٣١ ، ثم أخرج عن حماد عن إبراهيم أنه قال في الحديث الذي جاء : كل مسكر حرام : هو القدر الأخير الذي يسكر منه . هذا هو الصحيح عن حماد أنه من قول إبراهيم ، انتهى .

ذكره حديث ابن مسعود ، كل مسكر حرام هي الشربة التي أسكرتك ، فقال : حديث باطل ، انتهى . وقال البيهقي في "المعرفة" : هذا إنما يرويه حجاج بن أرطاة ، وهو لا يحتاج به ، وقد ذكر لابن المبارك فقال : حديث باطل ، قال : وسيله ما أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، فأستند عن البخاري أنه قال : قال زكريا بن عدى : لما قدم بن المبارك الكوفة ، فذكر قصة رواها ابن المبارك عن الحسن بن عمرو الفقيمي عن فضيل بن عمرو عن إبراهيم ، قال : كانوا يقولون : إذا سكر من شراب لم يحل له أن يعود فيه أبداً ، قال البيهقي : فكيف يكون عند إبراهيم قول ابن مسعود هكذا ، ثم يخالفه ؟ فدل على بطلان ما رواه الحجاج بن أرطاة ، انتهى كلامه .

الحديث التاسع : قال عليه السلام : « حرمت الخمر بعينها - و يروى - بعينها ، قليلها وكثيرها ، والسكر من كل شراب » ؛ قلت : رواه العقيلي في "كتاب الضعفاء - في ترجمة محمد بن الفرات" حدثنا عمرو بن أحمد بن عمرو بن السرح ثنا يوسف بن عدى ثنا محمد بن الفرات الكوفي عن أبي إسحاق السبيعي عن الحارث عن علي ، قال : طاف النبي ﷺ بين الصفا والمروة أسبوعاً ، ثم استند إلى حائط من حيطان مكة ، فقال : هل من شربة ؟ ، فأنى بقعب من نبيذ ، فذاقه ، فقطب ، وردّه ، فقام إليه رجل من آل حاطب ، فقال : يا رسول الله هذا شراب أهل مكة ، قال : فصب عليه الماء ، ثم شرب ، ثم قال : حرمت الخمر بعينها ، والسكر من كل شراب ، انتهى . وأعله بمحمد بن الفرات ، ونقل عن يحيى بن معين أنه قال فيه : ليس بشيء ، ونقل عن البخاري أنه قال : منكر الحديث ، وقال العقيلي : لا يتابع عليه ، انتهى . وأخرجه العقيلي أيضاً عن عبد الرحمن بن بشر الططفاقي عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي ، قال : سألت رسول الله ﷺ عن الأشربة عام حجة الوداع ، فقال : حرم الله الخمر بعينها ، والسكر من كل شراب ، انتهى . قال : وعبد الرحمن هذا مجهول في الرواية والنسب ، وحديثه غير محفوظ ، وإنما يروى هذا عن ابن عباس من قوله ، انتهى . وأخرجه النسائي في "سننه" موقوفاً على ابن عباس من طرق ، فأخرجه عن ابن شبرمة عن عبد الله بن شداد عن ابن عباس ، أنه قال : حرمت الخمر قليلها وكثيرها ، والسكر من كل شراب ، انتهى . قال النسائي : وابن شبرمة لم يسمعه من ابن شداد ، ثم أخرجه عن هشيم عن ابن شبرمة ، حدثني الثقة عن ابن شداد عن ابن عباس ، قال : حرمت الخمر بعينها ، قليلها وكثيرها ، والسكر من كل شراب ، انتهى . وقال : هشيم بن بشير كان بدلس ، وليس في حديثه ذكر السماع من ابن شبرمة ، ثم أخرجه عن أبي عون عن ابن شداد عن ابن عباس ، قال : حرمت الخمر بعينها ، قليلها وكثيرها ، والمسكر من كل شراب ، وفي لفظ :

وما أسكر من كل شراب، وقال : هذا أولى بالصواب من حديث ابن شبرمة ، انتهى . ورواه
 البزار في "مسنده" حدثنا محمد بن حرب ثنا أبو سفيان الخيري ثنا هشيم عن ابن شبرمة عن عمار
 الدهني عن عبد الله بن شداد عن ابن عباس موقوفا ، قال البزار : وقد رواه أبو عون عن عبد الله
 ابن شداد ، ورواه عن أبي عون ، مسعر ، والثوري ، وشريك ، ولا نعلم رواه عن ابن شبرمة عن
 عمار الدهني عن ابن شداد عن ابن عباس إلا هشيم ، ولا عن هشيم إلا أبو سفيان ، ولم يكن هذا
 الحديث إلا عند محمد بن حرب - وكان واسطياً ثقة - حدثنا زيد بن أكرم أبو طالب الطائي ثنا
 أبو داود ثنا شعبة عن مسعر عن أبي عون عن عبد الله بن شداد ، قد ذكره ، حدثنا أحمد بن منصور ثنا
 يزيد بن أبي حكيم ثنا سفيان عن أبي سلفة عن أبي عون عن ابن شداد عن ابن عباس ، قال : وشعبة
 يقول : والمسكر ، وقد رواه جماعة عن أبي عون ، فاقصرنا على رواية مسعر ، ولا نعلم روى الثوري
 عن مسعر حديثاً مستنداً إلا هذا الحديث ، انتهى . وأخرجه الطبراني في "معجمه" عن أبي عون عن
 عبد الله بن شداد عن ابن عباس موقوفا : حرمت الخمر بعينها ، القليل منها والكثير ، والسكر من
 كل شراب ، انتهى . وأخرجه عن سعيد بن المسيب عن ابن عباس ، مرفوعاً نحوه ؛ وأخرجه
 أبو نعيم في "الحلية - في ترجمة مسعر" عن خلاد بن يحيى عن مسعر عن أبي عون به ، قال : وقد رواه
 عن مسعر سفيان الثوري ، وشعبة بن الحجاج ، وسفيان ، وإبراهيم ابنا عينة ، ورفعهم سفيان بن
 عينة عن مسعر ، فقال : عن النبي ﷺ ، وتفرد شعبة عن مسعر ، فقال : والسكر من كل
 شراب ، انتهى . وأخرجه الدارقطني في "سننه" ^(١) من طريق أحمد بن حنبل ثنا محمد بن جعفر
 ثنا شعبة عن مسعر عن أبي عون عن ابن شداد عن ابن عباس موقوفا ، إنما حرمت الخمر بعينها ،
 والمسكر من كل شراب ، قال : وهذا هو الصواب عن ابن عباس ، لأنه قد روى عن النبي ﷺ :
 كل مسكر حرام ، وروى طاوس ، وعطاء ، ومجاهد عن ابن عباس قال : قليل ما أسكر
 كثيره حرام ، انتهى .

أحاديث الباب : واستدل ابن الجوزي في "التحقيق" لأصحابنا بأحاديث : منها ما أخرجه
 النسائي ^(٢) عن يحيى بن النعمان العجلي عن سفيان عن منصور عن خالد بن سعد عن أبي مسعود
 الأنصاري أن النبي ﷺ عطش وهو يطوف بالبيت ، فأتى بئيد من السقاية ، فقطب ، فقال له
 رجل : أحرام هو يا رسول الله ؟ قال : لا ، على بذنوب من ماء زمزم ، فصبه عليه ، ثم شرب ،

(١) عند الدارقطني في "الأشربة" ، ص ٥٣٣

(٢) عند النسائي في "الأشربة" ، ص ٣٣٣ - ج ٢

وهو يطوف بالبيت، انتهى. قال في "التنقيح": حديث ضعيف، لأن يحيى بن يمان انفرد به، دون أصحاب سفيان، وهو سيء الحفظ، كثير الخطأ، رواه الألباني، وغيره عن سفيان عن الكلبي عن أبي صالح عن المطلب بن أبي وداعة السهمي، قال: أتى النبي ﷺ ببنيذ، نحو هذا مرسل، ورواه يحيى بن سعيد عن سفيان عن منصور عن إبراهيم عن خالد بن سعد عن أبي مسعود، فعله، وقال ابن عدى: قال البخاري: حديث يحيى بن يمان هذا لا يصح، وقال أبو حاتم، وأبو زرعة: أخطأ ابن يمان في إسناده هذا الحديث، وإنما ذا كرم سفيان عن الكلبي عن أبي صالح عن المطلب بن أبي وداعة مرسلًا، فأدخل ابن اليمان حديثاً في حديث، والكلبي لا يحمل الاحتجاج به (١).

وبحديث آخر: أخرجه النسائي أيضاً (٢) عن عبد الملك بن نافع، قال: قال ابن عمر: رأيت رجلاً جاء إلى رسول الله ﷺ، فدفع إليه قدحاً فيه نبيذ، فوجده شديداً، فردّه عليه، فقال رجل من القوم: يا رسول الله أحرّام هو؟ فعاد، فأخذ منه القدح، ثم دعا بماء، فصبه عليه، ثم رفعه إلى فيه، فقطب، ثم دعا بماء آخر، فصبه عليه، ثم قال: إذا اغتسلت عليكم هذه الأوعية، فاكسروا متونها بالماء، قال النسائي: وعبد الملك بن نافع غير مشهور، ولا يحتج بحديثه، والمشهور عن ابن عمر، خلاف هذا، ثم أخرج عن ابن عمر حديث تحريم المسكر من غير وجه، قال: وهؤلاء أهل البيت، والعدالة المشهورون بصحة النقل، وعبد الملك لا يقوم مقام واحد منهم، وقال البخاري: لا يتابع عليه، وقال أبو حاتم: هذا حديث منكر، وعبد الملك بن نافع شيخ مجهول، وقال البيهقي: هذا حديث يعرف بعبد الملك بن نافع، وهو رجل مجهول، اختلفوا في اسمه، واسم أبيه، فقيل: هكذا، وقيل: عبد الملك بن القعقاع، وقيل: مالك بن القعقاع، انتهى.

وبحديث آخر: أخرجه النسائي (٣) عن أبي الأحوص عن سماك عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي بردة، قال: قال رسول الله ﷺ: اشيروا في الظروف، ولا تسكروا، قال النسائي: حديث منكر، غلط فيه أبو الأحوص سلام بن سليم، ولا نعلم أحداً تابعه عليه من أصحاب سماك، وسماك كان يقبل التلقين، قال أحمد بن حنبل: كان أبو الأحوص يخطئ في هذا الحديث، خالفه شريك في إسناده، ولفظه، ثم أخرجه عن شريك عن سماك بن حرب عن ابن بريدة عن أبيه أن

(١) قال في "الدرية"، ص ٣٥١: قال أبو حاتم، وأبو زرعة: أخطأ ابن اليمان في إسناده، وإنما ذا كرم الثوري عن الكلبي عن أبي صالح عن المطلب بن أبي وداعة مرسلًا، فظنه يحيى بن يمان عنه عن منصور عن خالد بن سعد عن أبي مسعود، فأدخل حديثاً في حديث. انتهى، ومثله في "كتاب اللؤلؤ"، ص ٢٦ - ج ٢
(٢) هند النسائي في "الأثرية"، ص ٣٢٢ - ج ٢ (٣) وعنه الدارقطني أيضاً في "الأثرية"، ص ٥٣٤

رسول الله ﷺ نهى عن الدباء، والخنث، والنقير، والمزفت، وقال أبو زرعة (١): «وم أبو الأحوص فقال: عن سماك عن القاسم عن أبيه عن أبي بردة: قلب من الإسناد موضعاً، وصحف موضعاً، أما القلب، فقله: عن أبي بردة، أراد عن ابن بريدة، ثم احتاج أن يقول: ابن بريدة عن أبيه، قلب الإسناد بأسره، وأخش من ذلك تصحيفه لمتة: اشربوا في الظروف ولا تسكروا، وقد روى هذا الحديث عن ابن بريدة عن أبيه أبو سنان ضرار بن مرة، وزيد الياحي عن محارب بن دثار، وسماك بن حرب، والمغيرة بن سبيع، وعلقمة بن مرثد، والوزير بن عدي، وعطاء الخراساني، وسلة بن كهيل، كلهم عن ابن بريدة عن أبيه عن النبي ﷺ، قال: نهيتكم عن زيارة القبور، فزوروها، ونهيتكم عن لحوم الأضاحي، فوق ثلاث، فامسكوا ما بدا لكم، ونهيتكم عن التثيذ إلا في سقاء، فاشربوا في الأسقية، ولا تشربوا مسكراً، وفي حديث بعضهم: واجتنبوا كل مسكر، لم يقل أحد منهم: ولا تسكروا، فقد بان وهم أبي الأحوص، من اتفاق هؤلاء على خلافه وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبا زرعة يقول: سمعت أحمد بن حنبل يقول: حديث أبي الأحوص عن سماك عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي بردة خطأ الإسناد، والكلام، أما الإسناد، فإن شريكاً، وأيوب، ومحمداً بن جابر روه عن سماك عن القاسم بن عبد الرحمن عن ابن بريدة عن أبيه عن النبي ﷺ، كما رواه الناس: اتبنوا في كل وعاء، ولا تشربوا مسكراً، قال أبو زرعة: وكذلك أقول، هذا خطأ، والصحيح حديث ابن بريدة، عن أبيه، انتهى.

وبحديث آخر: أخرجه الدارقطني عن القاسم بن بهرام ثنا عمرو بن دينار عن ابن عباس، قال: مر رسول الله ﷺ على قوم بالمدينة، فقالوا: يا رسول الله إن عندنا شراباً لنا، أفلا نسقيك منه؟ قال: بلى، فأتى بقعب، أو قدح فيه نبيذ، فلما أخذه النبي ﷺ، وقربه إلى فيه، قطب، ثم دعا الذي جاء به، فقال: خذه فأهرقه، فقال: يا رسول الله هذا شرابنا، إن كان حراماً لم نشربه، فأخذه، ثم دعا بماء فشبه عليه، ثم شرب، وسقى، وقال: إذا كان هكذا، فاصنعوا به هكذا، انتهى. قال ابن الجوزي: تفرد به القاسم بن بهرام، قال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به بحال، انتهى.

الحديث العاشر: قال عليه السلام في حديث فيه طول بعد ذكر الأوعية: فاشربوا في كل ظرف، فإن الظرف لا تحل شيئاً ولا تحرمه، ولا تشربوا المسكر، وقاله بعد ما أخبر عن النبي عنه: قلت: أخرجه الجماعة (٢) - إلا البخاري - عن بريدة قال: قال رسول الله ﷺ: كنت نهيتكم عن

(١) راجع «كتاب اللال»، ص ٢٤ - ج ٢ (٢) هند مسلم في «الأشربة»، ص ١٦٦ - ج ٢، وعند مسلم في «الأوعية»، أيضاً: ص ١٦٤ - ج ٢، وعند النسائي فيه: في «باب الاذن في الجير خاصة»، ص ٣٢٨ - ج ٢، وعند الترمذي فيه: في «باب ما جاء في الرخصة أن يتبذ في الظروف»، ص ٩ - ج ٢، وعند ابن ماجه فيه: في «باب ما رخص فيه من ذلك»، ص ٢٥٢.

الاشربة إلا في ظروف الادم ، فاشربوا في كل وعاء ، غير أن لا تشربوا مسكراً ، وفي لفظ لمسلم : نهيتكم عن الظروف ، وأن الظرف لا يجعل شيئاً ، ولا يحرمه ، وكل مسكر حرام ، انتهى . أخرجه مسلم ، وأبو داود ، والنسائي عن عبد الله بن بريدة عن أبيه ، وأخرجه الترمذي عن سليمان بن بريدة عن أبيه ، وأخرجه ابن ماجه عن ابن بريدة عن أبيه لم يسمه ، وأخرجه ابن حبان في " صحيحه " عن مسروق عن ابن مسعود ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إني نهيتكم عن نبيذ الأوعية ، ألا وإن وعاء لا يحرم شيئاً ، وكل مسكر حرام » ، انتهى .

الحديث الحادى عشر : قال عليه السلام : « نعم الإدم الخل » ، قلت : روى من حديث جابر ، ومن حديث عائشة : ومن حديث أم هانئ ، ومن حديث أيمن .

فحديث جابر : رواه الجماعة ^(١) - إلا البخارى - فسلم ، والنسائي عن طلحة بن نافع عن جابر ، والباقون عن عمار بن دينار عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : نعم الإدم الخل ، انتهى . أخرجه النسائي في " الرولية " ، والباقون في " الأطلعة " .

وأما حديث عائشة : فأخرجه الترمذي ^(٢) عن سليمان بن بلال عن هشام بن عروة عن عروة عن عائشة ، قالت : قال رسول الله ﷺ : نعم الإدم الخل ، انتهى . وقال : حديث حسن صحيح ، غريب من هذا الوجه ، لا يعرف من حديث هشام بن عروة ، إلا عن سليمان بن بلال ، انتهى . وأخرجه مسلم بالإسناد المذكور ، نعم الادم ، أو الإدم الخل ، وفي لفظ : نعم الادم الخل ، من غير شك .

وأما حديث أم هانئ : فأخرجه الحاكم في " المستدرک " ^(٣) - في الفضائل - عن عطاء عن ابن عباس عن أم هانئ بنت أبي طالب ، قالت : قال لى رسول الله ﷺ : هل عندك طعام آكله ؟ وكان جائعاً ، فقلت : إن عندى لكسرة يابسة ، وأنا أستحي أن أقرها إليك ، فقال : هلبها ، فكسرتها ، وثرت عليها الملح ، فقال : هل من إدام ، فقلت : يا رسول الله ما عندى إلا شئ من خل ، قال : هلبه ، فلما جئت به صبه على طعامه ، فأكل منه ، ثم حمد الله ، ثم قال : نعم الإدم الخل ، يألم هانئ لا يفقر بيت فيه خل ، انتهى .

(١) عند مسلم في " الاشربة " - في باب فضيلة الخل والتأدب به ، ص ١٨٢ - ج ٢ ، وعند أبي داود في " الأطلعة " - في باب في الخل ، ص ١٧٩ - ج ٢ ، وعند الترمذي في " الأطلعة " - في باب الجلاء في الخل ، ص ٢٤٦ ، عن أبي الزبير ، وعمار بن دينار عن جابر : ص ٦ - ج ٢ ، وعند ابن ماجه في " الأطلعة " - في باب الاحتكام بالخل ، ص ٢٤٦ ،
(٢) عند الترمذي في " الأطلعة " - في باب الجلاء في الخل ، ص ٢٤٦ - ج ٢ ، وعند مسلم في " الاشربة " ، ص ١٨٢ - ج ٢ (٣) في " المستدرک " - في مثالب أم هانئ ، ص ٥٤ - ج ٤

وأما حديث أيمن : فأخرجه البيهقي في " شعب الإيمان " عن عبد الواحد بن أيمن عن أيمن ، قال : نزل بجابر ضيف ، فجاءهم بخبز وخل ، فقال : كلوا ، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : نعم الإدام الخل ، هلاك بالقوم أن يحتقروا ما قدم إليهم ، وهلاك بالرجل أن يحتقر ما في بيته ، يقدمه لأصحابه ، انتهى .

أحاديث الباب : أخرج الدارقطني في " سننه " ^(١) عن فرج بن فضالة عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن أم سلمة أنها كانت لها شاة تحتلها ، فقعدتها النبي ﷺ ، فقال : ما فعلت الشاة ؟ قالوا : ماتت ، قال : أفلا اتفتم بإهابها ؟ قلنا : إنها ميتة ، قال عليه السلام : إن دباغها يحمله ، كما يحل خل الخمر ، انتهى . قال الدارقطني : تفرد به فرج بن فضالة ، وهو ضعيف ، يروى عن يحيى بن سعيد الأنصاري أحاديث لا يتابع عليها ، انتهى .

حديث آخر : خير خلكم ، خل خرمك ، قال البيهقي في " المعرفة " : رواه المغيرة بن زياد ، عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ أنه قال : « خير خلكم خل خرمك » ، تفرد به المغيرة بن زياد ، وليس بالقوى ، وأهل الحجاز يسمون خل العنب خل الخمر ، قال : وإن صح فهو محمول على ما إذا تخلل بنفسه ، وعليه يحمل أيضاً حديث فرج بن فضالة ، انتهى .

أحاديث الخصوم : واستدل الشافعية على منع تخليل الخمر بما أخرجه مسلم ^(٢) عن أنس ، قال : سئل النبي ﷺ عن الخمر أيتخذ خلا ؟ قال : لا ، انتهى . وأخرج أيضاً عن أنس أن أبا طلحة سأل النبي ﷺ عن أيتام ورثوا خمرأ ، قال : أهرقها ، قال : فلا نجعلها خلا ؟ قال : لا ، انتهى . قالوا : فلو كان التخليل جائزاً لكان فيه تضييع مال اليتيم ، ولوجب فيه الضمان ، قالوا : ولأن الصحابة أراقوها حين نزلت آية التحريم ، كما ورد في " الصحيح " ، فلو جاز التخليل لنبه عليه السلام ، كما نبه أهل الشاة الميتة على دباغها ، وأجاب الطحاوي بأنه محمول على التغليظ والتشديد ، لأنه كان في ابتداء الإسلام ، كما ورد ذلك في سؤر الكلب ، بدليل أنه ورد في بعض طرقه الأمر بكسر الدنان ، وتقطيع الزقاق ، رواه الطبراني في " معجمه " حدثنا معاذ بن المثني ثنا مسدد ثنا معتمر ثنا ليث عن يحيى بن عباد عن أنس عن أبي طلحة ، قال : قلت : يا رسول الله إني اشتريت خمرأ لأيتام في حجرى ، فقال : أهرق الخمر ، وكسر الدنان ، ورواه الدارقطني أيضاً ، وروى أحمد في " مسنده " حدثنا الحكم بن نافع ثنا أبو بكر بن أبي مريم عن ضمرة بن حبيب عن ابن عمر أن النبي ﷺ شق زقاق

(١) عند الدارقطني في " أوأخر الأشربة " ، ص ٥٣٧

(٢) عند مسلم في " الأشربة " في باب تحريم تخليل الخمر ، ص ١٦٣ - ج ٢

الخر بيده في أسواق المدينة، وقد تقدم بتامه في "أحاديث تحريم الخمر"، وهذا صريح في التغليظ، لأن فيه إتلاف مال الغير، وقد كان يمكن إراقة الدنان، والزقاق، وتطهيرها؛ ولكن قصد بإتلافها التشديد، ليكون أبلغ في الردع، وقد ورد عن عمر أنه أحرق بيت خمار، كما رواه ابن سعد في "الطبقات" ^(١) أخبرنا يزيد بن هارون أن أبا ابن أبي ذئب عن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن ابن عوف عن أبيه أن عمر حرق بيت رويشد التقي، وكان حاتوا لشراب، قال: فقد رأته يلتهب ناراً، انتهى. وقد ورد في حديث عن جابر أن النبي ﷺ عوض الأيتام عن خمرهم مالا، كما رواه أبو يعلى الموصلي في "مسنده" ^(٢) حدثنا جعفر بن حميد الكوفي ثنا يعقوب العمري عن عيسى بن جارية عن جارية، فذكره، وفيه قال: إذا أنا مال البحرين فأتنا، نعوض أيتامك ما لهم، وقد تقدم بتامه في "أحاديث تحريم الخمر".

كتاب الصيد

الحديث الأول: قال عليه السلام لعدي بن حاتم: «إذا أرسلت كلبك المعلم، وذكرت اسم الله عليه، فكل، وإن أكل منه فلا تأكل، لأنه إنما أمسك على نفسه، وإن شارك كلبك كلب آخر، فلا تأكل، فإنك إنما سميت على كلبك، ولم تسم على كلب غيرك»؛ قلت: أخرجه الأئمة الستة ^(٣) عنه، قلت: يارسول الله إني أرسل كلبى، وأسمى، فقال: إذا أرسلت كلبك وسميت، فأخذ، فقتل فكل، فإن أكل منه، فلا تأكل، فإنما أمسك على نفسه، قلت: إني أرسل كلبى فأجد معه آخر، لأدري أيهما أخذه، فقال: لا تأكل، فإنما سميت على كلبك، ولم تسم على كلب آخر، انتهى. أحاديث الخصوم: استدلل لما لك في إباحة ما أكل منه الكلب بمحدثين: أحدهما أخرجه أبو داود ^(٤) عن داود بن عمرو البمشقي عن بشر بن عبيد الله عن أبي إدريس الخولاني عن أبي ثعلبة، قال: قال رسول الله ﷺ، في صيد الكلب: إذا أرسلت كلبك، وذكرت اسم الله، فكل، وإن أكل منه، وكل ما ردت عليك يدك، انتهى. قال في "التنقيح": إسناده حسن.

(١) عند ابن سعد في طبقاته - في ترجمة عمر ١١، ص ٢٠٢ - في القسم الأول، من الجزء الثالث.

(٢) وأخرجه الهيثمي في "معجم الزوائد"، ص ٨٩ - ج ٤، وقال: وقد تقدم الكلام في عيسى بن جارية، انتهى.

(٣) عنه البخاري في "الفتح والصيد" - في باب إذا وجد مع الصيد كلباً آخر، ص ٨٢٤ - ج ٢، وعند مسلم في "الصيد"، ص ١٤٥ - ج ٢، وكذا عنه الأربعة فيه (٤) عند أبي داود في "المصالح"، ص ٣٨ - ج ٢.

الحديث الثاني: أخرجه الدارقطني^(١) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رجلا أتى النبي ﷺ يقال له: أبو ثعلبة، فقال: يا رسول الله صلى الله عليك وسلم إن لي كلابا مكلبة، فأقتني في صيدها، فقال: إن كانت لك كلاب مكلبة، فكل بما أمسكن عليك، قال: ذكي، وغير ذكي؟ قال: ذكي، وغير ذكي، قال: وإن أكل منه؟ قال: وإن أكل منه، قال: يا رسول الله أقتني في قومي، قال: كل ما رد عليك قوسك، قال: ذكي، وغير ذكي؟ قال: ذكي، وغير ذكي، قال: وإن تغيب عني؟ قال: وإن تغيب عنك ما لم يصل^(٢)، أو تجد فيه أثرأ غير سهمك، انتهى. قال في "التنقيح": إسناده صحيح، قال: وقد يجمع بين الأحاديث بأنه علل التحريم في حديث عدي بكونه أسك على نفسه، وفي حديث داود، وعمر، ويحتمل أنه أباحه لكونه أكل منه بعد انصرافه، انتهى. قلت: يكثر هذا بما أخرجه أبو نعيم في "الحلية - في ترجمة الفضيل بن عياض" عن علي بن ثابت الدهان ثنا الفضيل بن عياض عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيب عن سلمان، قال: قال رسول الله ﷺ: إذا أدركت كلبك، وقد أكل نصفه فكل، انتهى. وقال: غريب تفرد به عن الفضيل على بن ثابت، والصحيح ما رواه عدي بن حاتم: وإن أكل منه الكلب، فلا تأكل، انتهى.

حديث لأحمد في "تحريمه أكل صيد الكلب الأسود": أخرجه أصحاب السنن الأربعة^(٣) عن الحسن بن عبد الله بن مغفل، قال: قال رسول الله ﷺ: لولا أن الكلاب أمة من الأمم، لأمرت بقتلها، فاقتلوا منها الأسود البهيم، انتهى. وصححه الترمذي، قال في "التنقيح": قال أحمد: الحسن سمع من ابن المغفل، وقال ابن الجوزي في "التحقيق": فأمره بقتله، نهى عن إمساكه والاصطياد به، انتهى. وقال البيهقي: وحديث أبي ثعلبة مخرج في "الصحيحين"، وليس فيه ذكر الأكل، وحديث عدي بن حاتم إذا أكل منه الكلب، فلا تأكل، أصح من حديث داود، وحديث عمرو بن شعيب، انتهى.

(١) حد الدارقطني في "الصيد والنباح"، ص ٥٤٨، وعند أبي داود في "الفضايا"، ص ٣٨ - ج ٢ (٢) قال في "النهاية"، ص ٢٩٦ - ج ٢: قوله: كل ما رد عليك قوسك ما لم يصل، أي ما لم يفت، قال: صل اللهم؛ وأصل هذا من الاستحياء، فانه يجوز أكل اللحم الصغير الريح، إذ كان ذكيا، انتهى. (٣) عند الترمذي في "الصيد" - باب ما جاء في قتل الكلاب، ص ١٩٢ - ج ١، وعند النسائي في "الصيد" - باب صفة الكلاب التي أمر بقتلها، ص ١٩٣ - ج ٢، وعند ابن ماجه في "الصيد" - باب النهي عن افتناء الكلب، ص ٢٣٨، وعند أبي داود في "النباح" - باب اتخاذ الكلب الصيد وغيره، ص ٢٧ - ج ٢

فصل في الجوارح

قوله: وتعليم الكلب أن يترك الأكل ثلاث مرات، وتعليم البازي أن يرجع، ويجب إذا دعوته، وهو مأثور عن ابن عباس؛ قلت: غريب؛ وفي البخاري^(١): وقال ابن عباس: إن أكل الكلب فقد أفسده، إنما أمسك على نفسه، والله تعالى يقول: ﴿تعلونهم بما عليكم الله﴾ فيضرب ويعلم، حتى يترك، انتهى. وروى ابن جرير الطبري في "تفسيره"^(٢) - في سورة المائدة "حدثنا أبو كريب ثنا أسباط بن محمد ثنا أبو إسحاق الشيباني عن حماد عن إبراهيم عن ابن عباس أنه قال في الطير: إذا أرسلته، قتل، فكل، فإن الكلب إذا ضربته لم يعد، فإن تعليم الطير أن يرجع إلى صاحبه، وليس يضرب، فإذا أكل من الصيد وتلف الريش، فكل، انتهى.

قوله: ولأنه اجتمع الميسح والمحرم، فتغلب جهة الحرمة نصاً، أو احتياطاً؛ قلت: كأنه يشير إلى حديث: ما اجتمع الحلال والحرام، إلا وظل الحرام الحلال، وهذا الحديث وجده موقوفاً على ابن مسعود، أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه - في الطلاق" حدثنا سفیان الثوري عن جابر عن الشعبي، قال: قال عبد الله ما اجتمع حلال وحرام، إلا غلب الحرام الحلال، قال سفیان: وذلك في الرجل يفجر بامرأة، وعنده ابنتها أو أمها، فإنه يفارقها، انتهى. قال البيهقي في "سننه": رواه جابر الجعفي عن الشعبي عن ابن مسعود، وجابر ضعيف، والشعبي عن ابن مسعود منقطع، انتهى.

فصل في الرمي

الحديث الثاني: روى عن النبي ﷺ أنه كره أكل الصيد إذا غاب عن الرامي، وقال: لعل هوام الأرض قتله؛ قلت: روى مسنداً ومرسلاً. فالمسند: عن أبي رزين؛ وعن عائشة.

فحديث أبي رزين: رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا ابن نمير، ويحيى بن آدم عن سفیان عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن أبي رزين عن أبيه عن النبي ﷺ في - الصيد يتوارى عن صاحبه - قال: لعل هوام الأرض قتله، انتهى. وكذلك رواه الطبراني في "معجمه"؛

(١) عند البخاري في "الصيد - في باب إذا أكل للكلب"، ص ٨٢٤ - ج ٢

(٢) عند ابن جرير في "تفسيره"، ص ٥٢ - ج ٦

وراه ابن أبي شيبة أيضاً حدثنا جرير بن عبد الحميد عن موسى بن أبي عائشة عن أبي رزين، فذكره؛
ورواه كذلك أبو داود في "مراسيله"، ومن جهة أبي داود ذكره عبد الحق في "أحكامه"، وأعله
بالإرسال، وأقره ابن القطان عليه.

وحديث عائشة: رواه عبد الرزاق في "مصنفه" حدثنا سفيان بن عيينة عن عبد الكريم بن
أبي المخارق عن قيس بن مسلم عن الحسن بن محمد بن علي عن عائشة أن رجلاً أتى النبي ﷺ
بظبي قد أصابه بالأمس، وهو ميت، فقال: يا رسول الله عرفت فيه سهمي، وقد رميته بالأمس،
فقال: لو أعلم أن سهمك قتله أكلته، ولكن لأدري، وهوام الأرض كثيرة، انتهى.
وابن أبي المخارق وإله.

وأما المرسل: فرواه أبو داود في "مراسيله" عن عطاء بن السائب عن الشعبي أن أعرابياً
أهدى إلى النبي ﷺ ظلياً، فقال: من أين أصبت هذا؟ قال: رميته، فطلبتني، فأعجزني حتى أدركني
المساء، فرجعت، فلما أصبحت اتبعت أثره، فوجدته في غار، وهذا مشققي فيه أعرافه، قال: بات
عنك ليلة، فلا آمن أن تكون هامة أعانتك عليه، لا حاجة لي فيه، انتهى.

حديث آخر: رواه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا معمر عن عبد الكريم الجزري عن
زياد بن أبي مریم، قال: أتى رجل النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله رميت صيداً، فتغيب عني
ليلة، فقال عليه السلام: إن هوام الأرض كثيرة، انتهى.

أحاديث الخصوم: أخرج مسلم^(١) عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن أبيه عن أبي ثعلبة
الحسن عن النبي ﷺ في- الذي يدرك صيده بعد ثلاث- قال: كله مالم يتن، انتهى. زاد في لفظ
آخر: وقال في الكلب أيضاً: كله بعد ثلاث، إلا أن يتن، فدعه، انتهى.

حديث آخر: أخرجه البخاري، ومسلم^(٢) عن عدی بن حاتم، وفيه: وإن رميت بسهمك،
فاذكر اسم الله، فإن غاب عنك يوماً فلم تجد فيه إلا أثر سهمك، فكل إن شئت، وقال البخاري:
وإن رميت الصيد فوجدته بعد يوم أو يومين، وعند البخاري عن عدی أيضاً أنه قال للنبي ﷺ:
يرمي الصيد، فيقتني أثره اليومين، أو الثلاثة، ثم يحده ميتاً، وفيه سهمه، قال: يأكل
إن شاء، ولم يصل سند هذا.

(١) هند مسلم في ١١ الصيد، ص ١٤٧ - ج ٢ (٢) هند مسلم في ١١ الصيد، ص ١٤٦ - ج ٢، وعند البخاري
في ١١ التبايع والصيد - في باب الصيد إذا غاب عنه يومين أو ثلاثة، ص ٨٢٤ - ج ٢

حديث آخر : أخرجه النسائي ، والترمذي ^(١) عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن عدى ابن حاتم ، قال : قلت : يا رسول الله إنا أهل صيد ، وإن أحدنا يرى الصيد ، فيغيب عنه الليلة والليلتين ، فيتبع الأثر ، فيجده ميتاً ، قال : إذا وجدت السهم فيه ، ولم تجد فيه أثر غيره ، وعلت أن سهمك قتله ، فكله ، انتهى . قال الترمذي : حديث حسن صحيح ، انتهى . وأخرجه الدارقطني في "سننه" ^(٢) عن عاصم الأحول عن الشعبي عن عدى بن حاتم أنه سأل رسول الله ﷺ ، فقال : أرمى بسهمي ، فأصيب ، فلا أقدر عليه إلا بعد يوم أو يومين ، فقال : إذا قدرت عليه ، وليس فيه أثر ولا خدش إلا رميتك ، فكل ، وإن وجدت فيه أثر غير رميتك ، فلا تأكله ، فانك لا تدري أنت قتله أم غيرك ، انتهى . قال في "التتبع" : وإسناده صحيح ، وبه قال أحمد ، يباح أكله إذا غاب مطلقاً ، وقال مالك : ما لم يبت ، فإذا بات لا يحل ، والله أعلم .

الحديث الثالث : قال عليه السلام لعدي بن حاتم : وإن وقعت رميتك في الماء ، فلا تأكل ، فانك لا تدري أن الماء قتله ، أو سهمك ؛ قلت : أخرجه البخاري ، ومسلم ^(٣) عنه أن النبي ﷺ قال له : إذا رميت سهمك ، فأذكر اسم الله عليه ، فإن وجدته قد قتل ، فكل ، إلا أن تجده قد وقع في ماء ، وزاد مسلم : فانك لا تدري الماء قتله ، أو سهمك ، انتهى .

الحديث الرابع : قال عليه السلام في "المراض" : ما أصاب بحده فكل ، وما أصاب بعرضه فلا تأكل ؛ قلت : أخرجه الأئمة الستة في "كتبهم" ^(٤) عن عدى بن حاتم ، قال : قلت : يا رسول الله إني أرسل الكلاب المعلبة ، فيمسكن عليّ ، وأذكر اسم الله ، قال : إذا أرسلت كلبك المعلم ، وذكرت اسم الله ، فكل ما أمسك عليك ، قلت : وإن قتل ؟ قال : وإن قتل ، ما لم يشركه كلب ، ليس معه ، قلت : فإني أرى بالمراض الصيد ، فأصيد ، قال : إذا أصاب بحده ، فكل ، وإذا أصاب بعرضه ، فقتل ، فلا تأكل ، فانه وقيد ، انتهى .

الحديث الخامس : قال عليه السلام : ما أنهر الدم ، وأفرى الأوداج فكل ؛ قلت : مرّ في "الذبايح" .

(١) عند الترمذي في "الصيد" - في باب في الرجل يري الصيد فيغيب عنه ، ص ١٩٠ - ج ١ ، وعند النسائي فيه - في باب في الذي يري الصيد فيغيب عنه ، ص ١٦٦ - ج ٢ .

(٢) عند الدارقطني في "الذبايح والصيد" ، ص ٤٩ .

(٣) عند مسلم في "الصيد" ، ص ١٤٦ - ج ٢ ، وعند البخاري في "الصيد والذبايح" ، ص ٨٢٤ - ج ٢ ، وقوله : فانك لا تدري ، الماء قتله ، أو سهمك . عند الترمذي أيضاً في "الصيد" ، ص ١٩٠ - ج ١ .

(٤) عند البخاري في "الذبايح والصيد" ، ص ٨٢٤ - ج ٢ ، وعند مسلم في "الصيد" ، ص ١٤٥ - ج ٢ ، وتراجع البقية

الحديث السادس : قال عليه السلام : « ما بين من الحى ، فهو ميت ، : قلت : أخرجه أبو داود ، والترمذى ^(١) عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار ثنا زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي واقد الليثي عن النبي ﷺ ، قال : ما قطع من البهيمة ، وهى حية فهو ميتة ، انتهى . لأبي داود ، ولفظ الترمذى أمم ، ثم قال : قسم النبي ﷺ المدينة ، وهم يحجون أسنمة الإبل ، ويقطعون أليات الغنم ، فقال عليه السلام : ما قطع من البهيمة ، وهى حية فهو ميتة ، انتهى . وقال : حديث حسن غريب ، لا نعرفه إلا من حديث زيد بن أسلم ، انتهى . ورواه أحمد ، وابن أبي شبة ، وإسحاق بن راهويه ، والدارمى ، وأبو يعلى الموصلى فى " مسانيدهم " ، والطبرانى فى " معجمه " ، والدارقطنى فى " سننه - فى آخر الضحايا " ، والحاكم فى " المستدرک - فى الذابح " ، وقال : حديث صحيح على شرط البخارى ، ولم يخرجاه ، انتهى . وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار ، قال ابن معين : ضعيف ، وقال أبو حاتم : لا يحتج به .

وأما حديث ابن عمر : فأخرجه ابن ماجه فى " سننه " ^(٢) حدثنا يعقوب بن حميد بن كاسب عن معن بن عيسى عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن ابن عمر مرفوعا : ما قطع من البهيمة وهى حية ، فهو ميتة ، انتهى . ورواه البزار فى " مسنده " حدثنا حميد بن الربيع ثنا معن بن عيسى به ، وكذلك رواه الدارقطنى فى " سننه " ، والحاكم فى " المستدرک " ، وسكت عنه ، قال البزار : لا نعلمه يروى عن ابن عمر إلا من هذا الوجه ، انتهى . قلت : رواه الطبرانى فى " معجمه الوسيط " حدثنا محمود بن على المروزى ثنا يحيى بن المغيرة ثنا ابن نافع عن عاصم بن عمر عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر مرفوعا ، نحوه .

وأما حديث الخندرى : فأخرجه الحاكم فى " المستدرک " ^(٣) عن سليمان بن بلال عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخندرى أن رسول الله ﷺ سئل عن قطع أليات الغنم ، وجب أسنمة الإبل ، فقال : ما قطع من حى فهو ميت ، انتهى . وقال : حديث صحيح على شرط

(١) عند الترمذى فى " الصيد - فى باب إذا قطع من الحى قطعة فهو ميت " ، ص ١٩١ - ج ١ . وعند أبي داود فى " الضحايا - فى باب إذا قطع من الصيد قطعة " ، ص ٣٨ - ج ٢ ، وعند الدارقطنى فى " الصيد والضحايا " ، ص ٥٤٨ ، وفى " المستدرک - فى الذابح " ، ص ٢٣٩ - ج ٤ (٢) عند ابن ماجه فى " الصيد - فى باب ما قطع من البهيمة " ، ص ١٣٩ ، وعند الدارقطنى فى " الذابح " ، ص ٥٤٨ ، وفى " المستدرک - فى الأظمة " ، ص ١٢٤ - ج ٤

(٣) حديث سليمان بن بلال وفى " المستدرک - فى الذابح " ، ص ٢٣٩ ، وحديث المسود بن الصلت ، هذه وفى " الأظمة " ، ص ١٢٤ - ج ٤ ، وقال : رواه عبد الرحمن بن مهدي عن سليمان بن بلال عن زيد بن أسلم مرسلا . وقيل : من زيد بن أسلم عن ابن عمر ، انتهى .

الشيخين ، ولم يخرجاه ، انتهى . وأخرجه أيضاً عن المسور بن الصلت عن زيد بن أسلم به ، وسكت عنه ، وهذا الاستاد رواه البزار في "مسنده" ، وقال : هكذا رواه المسور بن الصلت مستنداً ، وخالفه سليمان بن بلال ، فأرسله عن عطاء بن يسار عن النبي ﷺ لم يذكر أبا سعيد ، ولا نعلم أحداً قال فيه : عن أبي سعيد إلا المسور بن الصلت ، وليس بالحافظ ، انتهى . وفيه نظر من وجهين : أحدهما : أن سليمان بن بلال أسنده عن أبي سعيد ، كما تقدم عند الحاكم ، ولم أجده مرسلًا ، إلا في "مصنف عبد الرزاق" أخرجه في "كتاب الحج" حدثنا معمر عن زيد بن أسلم ، قال : كان أهل الجاهلية يمجون الأسنة ، فقال عليه السلام ، الحديث ، حدثنا ابن مجاهد عن أبيه مجاهد ، قال : كان أهل الجاهلية يقطعون آليات الغنم ، وأسنة الإبل ، ذكره : الثاني : قوله : لا نعلم أحداً قال فيه : عن أبي سعيد إلا المسور ، فقد تابع المسور عليه سليمان بن بلال ، كما تقدم ، وتابعه أيضاً خارجة بن مصعب ، كما أخرجه الحافظ أبو نعيم في "الحلية" - في ترجمة يوسف بن أسباط - عن خارجة بن مصعب عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ ، قال : كل شيء قطع من الحى فهو ميت ، انتهى . وقال : فقد ربه خارجة فيما أعلم ، انتهى . ورواه كذلك ابن عدى في "الكامل" ، وضعف خارجة عن البخارى ، والنسائى ، وأحمد ، وابن معين ، ومشاه ، فقال : يكتب حديثه ، فانه يغلط ، ولا يعتمد ، انتهى . قال البزار : وهذا حديث قد اختلف فيه على زيد بن أسلم ، فقال : عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي واقد عن النبي ﷺ ، وقال : المسور بن الصلت عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد عن النبي ﷺ ، وقال : سليمان بن بلال عن زيد عن عطاء بن يسار عن النبي ﷺ مرسلًا ، والمسور لين الحديث ، وقد روى عنه جماعة من أهل العلم ، وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار ، فليس بالقوى في الحديث ، انتهى . وأما حديث تميم الدارى : فأخرجه الطبرانى في "معجمه" (١) عن سفيان عن أبي بكر الهذلى عن شهر بن حوشب عن تميم الدارى ، قيل : يارسول الله إن ناساً يمجون آليات الغنم ، وهى أحياء ، قال : ما أخذ من البهيمة وهى حية ، فهو ميتة ، انتهى . ورواه ابن عدى في "الكامل" ، وابن الهذلى ، واسمه : سلى بن عبد الله ، ولم يضعفه عن أحد .

الحديث السابع : قال عليه السلام : «الصيد لمن أخذه» ؛ قلت : غريب ؛ (٢) وجدت

(١) قلت : وعند ابن ماجه أيضاً بهذا السند في "الصيد" ، من ٢٣٩ (٢) قال في "الدرية" ، من ٣٥٥ : قال الحديث الأول : أى حدثنا سليمان بن أبي الزناد عن الأخرج عن أبي هريرة ، اه ، لا أصل له بهذا الاستاد ، وأما الثاني : أى مالك بن الزهرى عن عبد الله بن ظالم عن سعيد بن زيد ، اه . فقد قدم عن سعيد بن زيد ، وهوه ، والحكاية مصنوعة ، انتهى .

في "كتاب التذكرة" لأبي عبد الله محمد بن حمدون، قال : قال إسحاق الموصلي : كنت يوماً عند الرشيد أغنيه ، وهو يشرب ، فدخل الفضل بن الربيع ، فقال له : ما وراءك ؟ قال : خرج إلى ثلاث جوار : مكية ، والأخرى مدنية ، والأخرى عراقية ، قبضت المدنية على آتني ، فلما أنظت ، قبضت المكية عليه ، فقالت المدنية : ما هذا التعدي ، ألم تعلمي أن مالكا حدثنا عن الزهري عن عبد الله ابن ظالم عن سعيد بن زيد ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من أحيى أرضاً ميتة فهي له . فقالت المكية : ألم تعلمي أنت أن سفيان حدثنا عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال : الصيد لمن أخذه ، لائن أثاره ، فدفعتهما الثالثة عنه ، ثم أخذه ، وقالت : هذا لي ، وفي يدي حتى تصطلحا ، انتهى .

كتاب الرهن

الحديث الأول : روى أنه عليه السلام : اشترى من يهودي طعاما ، ورهنه درعه ؛ قلت : أخرجه البخاري ، ومسلم ^(١) عن الأسود عن عائشة أن رسول الله ﷺ اشترى من يهودي طعاما إلى أجل ، ورهنه درعا له من حديد . انتهى . وفي لفظ البخاري : ثلاثين صاعا من شعير ؛ وأخرج البخاري ^(٢) في "اليوع" عن قتادة عن أنس ، ولقد رهن رسول الله ﷺ درعا له بالمدينة عند يهودي ، وأخذ منه شعيراً لأهله ، مختصر ؛ وأخرج الترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه ^(٣) عن عكرمة عن ابن عباس ، قال : قبض النبي ﷺ ، وإن درعه مرهونة عند رجل من يهود ، على ثلاثين صاعا من شعير ، أخذها رزقاً لعياله ، انتهى . قال الترمذي : حديث حسن صحيح . وهذا اليهودي اسمه : أبو الشحم ، هكذا وقع مسمى في "سنن البيهقي" ، وقد تقدم "أول اليوع" .

الحديث الثاني : قال عليه السلام : لا يفتق الرهن - قالها ثلاثاً - لصاحبه غنمه ، وعليه غرمه ؛ قلت : أخرجه ابن حبان في "محيحة" في النوع الثالث والأربعين ، من القسم الثالث ؛

(١) عند البخاري في "الرهن" - في باب من رهن درعه ، ص ٣٤٩ - ج ١ ، ولفظه : ثلاثين صاعا من شعير في "المجاهد" - في باب ما قيل في درع النبي صلى الله عليه وسلم ، ص ٤٠٩ - ج ١ ، وعند مسلم في "اليوع" ، ص ٣٦ - ج ٢ (٢) عند البخاري في "اليوع" - في باب شري النبي صلى الله عليه وسلم بالسبعة ، ص ٢٧٨ - ج ١ ، وفي "أوائل الرهن" ، ص ٣٤١ - ج ١ (٣) عند ابن ماجه في "الرهن" ، ص ١٧٨ ، وعند الترمذي في "اليوع" - في باب ما يباح في الرخصة في العراء إلى أجل ، ص ١٥٧ - ج ١

والحاكم في "المستدرک" (١) - في البيوع - عن سفیان بن عیینة عن زیاد بن سعد عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يفتلق الرهن من رهنه، له غنمه وعليه غرمه»، انتهى. قال الحاكم: هذا حديث صحيح، أعلى الإسناد على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، لا اختلاف فيه على أصحاب الزهري، وقد تابع زياد بن سعد على هذه الرواية مالك بن أنس، وابن أبي ذئب، وسليمان بن أبي داود الحراني، ومحمد بن الوليد الزيدى، ومعمار بن راشد، ثم أخرج أحاديثهم: ورواه الدارقطني في "سننه"، وقال: هذا إسناد حسن متصل، وأخرجه أيضاً عن عبد الله بن نصر الأصم الأنطاكي ثمانية ثمانية عن عبد الرحمن بن أبي ذئب عن الزهري عن سعيد بن المسيب، وأبي سلة عن أبي هريرة مرفوعاً، فذكره، ومصححه عبد الحق في "أحكامه" من هذه الطريق، قال ابن القطان: وأراه إنما تبع في ذلك أبا عمر بن عبد البر، فإنه صححه، وعبد الله ابن نصر هذا لأعرف حاله، وقد روى عنه جماعة، وذكره ابن عدى في "كتابه"، ولم يبين من حاله شيئاً، إلا أنه ذكر له أحاديث منكورة: منها هذا، انتهى كلامه. وقال في "التنقيح": عبد الله ابن نصر الأصم البزار الأنطاكي ليس بذلك المعتمد، وقد روى عن أبي بكر بن عياش، وابن علية، وممن بن عيسى، وابن فضال، وروى عنه أبو حاتم الرازي، انتهى. وأخرجه أبو داود في "مراسيله" عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن النبي ﷺ، قال أبو داود: وقوله: له غنمه، وعليه غرمه، من كلام سعيد، نقله عنه الزهري، وقال: هذا هو الصحيح، انتهى. قلت: يؤيده ما رواه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا معمر عن الزهري عن ابن المسيب أن رسول الله ﷺ، قال: لا يفتلق الرهن من رهنه، قلت للزهري: أ رأيت قول الرجل: لا يفتلق الرهن، أهو الرجل يقول: إن لم آتلك بمالك، فالرهن لك؟ قال: نعم، قال معمر: ثم بلغني عنه أنه قال: إن هلك لم يذهب حق هذا، إنما هلك من رب الرهن، له غنمه، وعليه غرمه، انتهى. ثم أخرج من قول النبي ﷺ أخبرنا الثوري عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن ابن المسيب، قال: قال عليه السلام: «لا يفتلق الرهن من رهنه، له غنمه، وعليه غرمه»، انتهى. ولم يروه عبد الرزاق مستنداً أصلاً، وكذلك ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا وكيع ثنا ابن أبي ذئب عن الزهري عن سعيد عن النبي ﷺ، وكذلك الشافعي في "مسنده" حدثنا محمد بن إسماعيل بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب به، وزاد في آخره: قال الشافعي: وغنمه زيادته، وغرمه هلاكه ونقصه، انتهى. وقد روى هذا الحديث متصلاً أيضاً من طرق أخرى عديدة، ذكرها الدارقطني، وأجود طرقه المتصلة ما ذكرناه، قال صاحب "التنقيح":

وقد صحح اتصال هذا الحديث الدارقطني، وابن عبد البر، وعبد الحق، وقد رواه أبو داود في "المراسيل" من رواية مالك، وابن أبي ذئب، والأوزاعي، وغيرهم عن الزهري عن سعيد مرسل، وكذلك رواه الثوري، وغيره عن ابن أبي ذئب مرسل، وهو المحفوظ، انتهى. قوله: في "الكتاب": قالها ثلاثاً، لم أجده في شيء من طرق الحديث.

واعلم أن ابن الجوزي في "التحقيق" زاد في متن هذا الحديث، قال إبراهيم النخعي: كانوا يرهنون، ويقولون: إن جسدك بالمال إلى وقت كذا، وإلا فهو لك، فقال النبي ﷺ، ذلك، انتهى. وينظر الدارقطني هل فيه هذه الزيادة؟ (١).

الحديث الثالث: قال عليه السلام للرتن بعد ما نطق فرس الرهن عنده: «ذهب حقه»؛ قلت: أخرجه أبو داود في "مراسيله" عن ابن المبارك عن مصعب بن ثابت، قال: سمعت عطاء يحدث أن رجلاً رهن فرساً، فنطق في يده، فقال رسول الله ﷺ للرتن: «ذهب حقه»، انتهى. ورواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" في أثناء البيوع "حدثنا عبد الله بن المبارك به، قال عبد الحق في "أحكامه". هو مرسل، وضعيف، قال ابن القطان في "كتابه": ومصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير، ضعيف، كثير الغلط، وإن كان صدوقاً، انتهى.

الحديث الرابع: قال عليه السلام: «إذا عصى الرهن فهو بما فيه»؛ قلت: روى مسنداً ومرسلًا.

فالمسند: رواه الدارقطني في "سننه" (٢) حدثنا محمد بن مخلد ثنا أحمد بن غالب ثنا عبد الكريم ابن روح عن هشام بن زياد عن حميد عن أنس عن النبي ﷺ، قال: الرهن بما فيه، انتهى. قال الدارقطني: هذا لا يثبت عن حميد، ومن بينه وبين شيخنا كلهم ضعف، ثم أخرجه عن إسماعيل ابن أبي أمية ثنا حماد بن سلمة عن قتادة عن أنس مرفوعاً، نحوه؛ قال: وهذا باطل عن حماد، وقاتدة، وإسماعيل هذا يضع الحديث، انتهى. قال ابن الجوزي في "التحقيق": الأول فيه أحمد ابن محمد بن غالب، وهو غلام خليل، كان كذاباً، يضع الحديث، وعبد الكريم بن روح ضعفه الدارقطني، وقال أبو حاتم الرازي: مجهول، وهشام بن زياد، قال يحيى: ليس بشيء، وقال النسائي: متروك الحديث؛ وقال ابن حبان: ينفرد عن الثقات بالمعضلات، وفي الثاني: إسماعيل بن أبي أمية،

(١) قلت: لم أجده هذه الزيادة عند الدارقطني، نعم وجدت عند الطحاوي في "شرح الآثار" في باب الرهن،، فراجع (٢) عند الدارقطني في "البيوع" ص ٣٠٢

قال الدارقطني: يضع الحديث^(١)، وسعيد بن راشد، قال يحيى بن معين: ليس بشيء، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به، انتهى.

وأما المرسل: فرواه أبو داود في "مراسيله" عن علي بن سهل الرملي ثنا الوليد ثنا الأوزاعي عن عطاء عن النبي ﷺ قال: الرهن بما فيه، انتهى. قال ابن القطان: مرسل صحيح، انتهى. وأخرجه أيضاً عن طاوس مرفوعاً، نحوه سواء، وأخرج أيضاً عن أبي الزناد، قال: إن ناساً يومون في قوله عليه السلام: الرهن بما فيه، وإنما قال ذلك فيما أخبرنا الثقة من الفقهاء، إذا هلك وعمت قيمته، يقال حينئذ للذي رهنه: زعمت أن قيمته مائة دينار، أسلته بعشرين ديناراً، ورضيت بالرهن، ويقال للآخر: زعمت أن ثمنه عشرة دنانير، فقد رضيت به عوضاً من عشرين ديناراً، وأخرج الطحاوي^(٢) بسند صحيح عن أبي الزناد، قال: أدركت من قهائنا الذين يتهمى إلى قولهم: منهم سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، والقاسم بن محمد، وأبو بكر بن عبد الرحمن وخارجة بن زيد، وعبيد الله في مشيخته من نظرائهم، أهل فقه، وصلاح، وفضل، فذكر ما جمع من أقاويلهم في كتابه على هذه الصفة، أنهم قالوا: الرهن بما فيه، إذا كان هلك، وعمت قيمته، ويرفع ذلك منهم الثقة إلى رسول الله ﷺ، قالوا: الرهن بما فيه، انتهى.

قوله: وإجماع الصحابة والتابعين على أن الرهن مضمون، مع اختلافهم في كيفية: قلت: قوله: عن علي رضي الله عنه أنه قال: يترادان الفضل في الرهن؛ قلت: رواه عبد الرزاق في "مصنفه" في أثناء البيوع "أخبرنا سفيان الثوري عن منصور عن الحكم عن علي قال: يترادان الفضل بينهما في الرهن، انتهى. ورواه ابن أبي شيبة حدثنا وكيع ثنا سفيان به؛ وأخرجه البيهقي^(٣) عن خلاص عن علي. قال: إذا كان في الرهن فضل، فإن أصابته جائحة، فالرهن بما فيه، فإن لم تصبه جائحة، فإنه يرد الفضل، قال البيهقي: وما رواه خلاص عن علي أخذه من صحيفة، قال ابن معين، وغيره من الحفاظ: وأخرجه أيضاً عن الحارث عن علي، قال: إذا كان الرهن أفضل من القرض، أو كان القرض، أفضل من الرهن، ثم هلك يترادان الفضل؛ وأخرجه أيضاً عن ابن الحنفية عنه، قال: إذا كان الرهن أقل رد الفضل، وإن كان أكثر فهو بما فيه.

(١) قلت: هذا الحديث عند الدارقطني بثلاثة طرق: الأول، والثاني: كما في التخریج، والثالث: ثنا عبد الباقي ابن قانع بأبي الوارث بن إبراهيم نا إسماعيل بن أبي أمية نا سعيد بن راشد نا حميد الطويل عن أنس، قول ابن الجوزي: وروى الثاني سعيد بن راشد، على ما قال، بل هو في الحديث الثالث (٢) عند الطحاوي في "شرح الآثار" في باب الرهن بهك في يد المرتين، (٣) عند البيهقي في "السنن" في الرهن، ص ٤٣ - ج ٦، وكذا قول عمر الآتي فيه

قوله : ومذهبنا روى عن ابن مسعود ، وعمر ؛ قلت : أخرج البيهقي عن عمر ، قال في الرجل يرتهن الرهن ، فيضيق ، قال : إن كان أقل مما فيه رد عليه تمام حقه ، وإن كان أكثر . فهو أمين ؛ وروى ابن أبي شيبة ، والطحاوي عنه ، قال : إذا كان الرهن بأكثر مما رهن به ، فهو أمين في الفضل ، وإذا كان بأقل رد عليه ، ورواه البيهقي ؛ وقال : هذا ليس بمشهور عن عمر ؛ والرواية عن ابن مسعود غريب .

قوله : وعن علي رضي الله عنه أنه قال : المرتن أمين في الفضل ؛ قلت : رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا وكيع عن علي بن صالح عن عبد الأعلى بن عامر عن محمد بن الحنفية عن علي قال : إذا كان الرهن أكثر مما رهن به فلهك ، فهو بما فيه ، لأنه أمين في الفضل ، وإذا كان أقل مما رهن به فلهك ، رد الراهن الفضل ، انتهى . وأخرج نحوه عن عمر حدثنا أبو عاصم عن عمران القطان عن مطر عن عطاء عن عبيد بن عمير عن عمر ، قال : إذا كان الرهن أكثر مما رهن به فهو أمين في الفضل ، وإذا كان أقل رد عليه ، انتهى .

باب ما يجوز ارتهانه

قوله : وجه القياس أنه صفقة في صفتين ، وهو منهى عنه ؛ قلت : يشير إلى حديث ابن مسعود أن النبي ﷺ نهى عن صفتين في صفقة ، أخرجه أحمد ، وقد تقدم في "باب البيع الفاسد" .

كتاب الجنائيات

قوله : وقد نطق به غير واحد من السنة - يعني الإثم في القتل العمد - : قلت : الأحاديث في تحريم قتل المسلم كثيرة جداً : فمنها ما أخرجه الأئمة الستة ^(١) عن مسروق عن عبد الله بن مسعود ، قال : قال رسول الله ﷺ : لا يحل دم امرئ يشهد أن لا إله إلا الله ، وأنى رسول الله ، إلا بأحدى ثلاث : الثيب الزاني ، والنفس بالنفس ، والتارك لدينه المفارق للجماعة ، انتهى . وأخرجه

(١) عند مسلم في "القصاص - والديات" ، ص ٥٩ - ج ٣ ، وعند البيهقي في "الديات" في باب قول الله : (إن النفس بالنفس) ، ص ١٠١٦ - ج ٢ ، وعند الترمذي في "فيه" في باب ما جاء : لا يحل دم امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث ، ص ١٨٠ - ج ١ ، وعند أبي داود في "أوائل الحدود" ، ص ٢٤٧ - ج ٢ ، وعند النسائي في "أوائل القود" ، ص ٢٣٧ - ج ٢ ، وعند ابن ماجه في "أوائل الحدود" ، ص ١٨٥

الترمذى في "الديات"، والنسائي في "القيود"، والباقون في "الحدود"، وفي لفظ مسلم: قال: قام فينا رسول الله ﷺ، فقال: والذي لا إله غيره لا يحمل دم رجل مسلم يشهد أن لا إله إلا الله، وأن رسول الله، إلا ثلاثة نفر: التارك للإسلام، الحديث. وأخرج مسلم عن عائشة نحوه، محيلاً على حديث ابن مسعود، ولم يسق المتن، ولفظه: قال الأعشى: وحدثنا إبراهيم عن الأسود عن عائشة بمثله.

حديث آخر: أخرجه البخاري، ومسلم^(١) في "الإيمان" عن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر عن جده عبد الله بن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوه عصموا مني دماءهم وأموالهم، إلا بحقها، وحسابهم على الله، انتهى. وأخرجه أيضاً عن أبي هريرة، وأخرجه البخاري^(٢) عن أنس، وأخرجه مسلم عن أبي الزبير عن جابر؛ ورواه الحاكم في "المستدرك"، وقال: صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، وهذا وهم من وجهين: أحدهما: أن مسلماً رواه؛ الثاني: أن أبا الزبير ليس على شرط البخاري، ووقع مثل هذا في حديث آخر، أخرجه في "المغازي" عن ابن إسحاق بسنده، وقال فيه: على شرط الشيخين، وابن إسحاق ليس من شرط البخاري.

حديث آخر: أخرجه البخاري^(٣) في "الفتن"، ومسلم في "الحدود" عن أبي بكرة عن النبي ﷺ، قال: «أتدرون أي يوم هذا، أليس يوم النحر؟ قلنا: بلى يا رسول الله، قال: فأى شهر هذا؟ قلنا: الله ورسوله أعلم، قال: أليس بنى الحجة، قلنا: بلى يا رسول الله، قال: فأى بلد هذا؟ قلنا: الله ورسوله أعلم، قال: أليس البلدة؟ قلنا: بلى يا رسول الله، قال: فإن دماءكم وأموالكم، وأعراضكم عليكم حرام، كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا، فليبلغ الشاهد الغائب، انتهى.

(١) عند مسلم في "الإيمان" في باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله،، ص ٣٧ - ج ١، وعند البخاري "فيه" في باب "فان تابوا وأقاموا الصلاة، وآتوا الزكاة غلوا سيلهم"، ص ٨ - ج ١، وحديث أبي هريرة، عند البخاري في "باب وجوب الزكاة"، ص ١٨٨ - ج ١ (٢) حديث أنس، عند البخاري في "الصلاة" في باب فضل استقبال القبلة،، ص ٥٦ - ج ١. وحديث جابر في "المستدرك"، ص ٣٨ - ج ٣، وعند مسلم في "الإيمان"، ص ٣٧ - ج ١ (٣) عند مسلم في "الفصاح" في باب تنليظ تحريم الدماء والأفراض،، ص ٦٠ - ج ٢، وعند البخاري في "الفتن" في باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «لا ترجعوا بعدي كفاراً»،، ص ١٠٤٨ - ج ٢، وغيره.

حديث آخر : أخرجه البخارى ^(١) فى "الحدود - فى باب ظهر المؤمن حى" عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ فى "حجة الوداع" : ألا أى شهر تملونه أعظم حرمة ؟ قالوا : ألا شهرنا هذا ، قال : ألا أى بلد تملونه أعظم حرمة ؟ قالوا : ألا بلدنا هذا ، قال : ألا أى يوم تملونه أعظم حرمة ؟ قالوا : ألا يومنا هذا ، قال : فإن الله قد حرم عليكم دماءكم ، وأموالكم ، وأعراضكم ، إلا بحكمها ، بحرمة يومكم هذا ، فى بلدكم هذا ، فى شهركم هذا ، ألا هل بلغت ، مختصر .

حديث آخر : أخرجه البخارى ^(٢) فى "الحج - فى باب الخطبة أيام منى" عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ خطب الناس يوم النحر ، فقال : يا أيها الناس أى يوم هذا ؟ قالوا : يوم حرام ، قال : فأى بلد هذا ؟ قالوا : بلد حرام ، قال : فأى شهر هذا ؟ قالوا : شهر حرام ، قال : فإن دماءكم وأموالكم ، وأعراضكم عليكم حرام ، بحرمة يومكم هذا ، فى بلدكم هذا ، فى شهركم هذا ، ثم رفع رأسه فقال : اللهم هل بلغت ، اللهم هل بلغت ، انتهى .

حديث آخر : رواه أبو داود ^(٣) فى "الفتن" حدثنا مؤمل بن الفضل الحارثى عن محمد بن شعيب عن خالد بن دهقان عن عبد الله بن أبي زكريا عن أم الرداء عن أبي الرداء ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : كل ذنب عصى الله أن يفره ، إلا من مات مشركا ، أو مؤمناً قتل مؤمناً عمداً ، فقال هانىء بن كثوم : سمعت محمود بن الربيع يحدث عن عباد بن الصامت أنه سمعه يحدث عن رسول الله ﷺ أنه قال : من قتل مؤمناً فاعتبط ^(٤) يقتله ، لم يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً ، قال لنا خالد : ثم حدثنا ابن أبي زكريا عن أم الرداء عن أبي الرداء أن رسول الله ﷺ قال : لا يزال المؤمن معتقاً ^(٥) صالحاً ، ما لم يصب دماً حراماً ، فإذا أصاب دماً حراماً بلع ، انتهى .

(١) عند البخارى فى "الحدود - فى باب ظهر المؤمن حى" ، ص ١٠٠٣ (٢) عند البخارى فى "الحج - فى باب الخطبة أيام منى" ، ص ٢٣٤ - ج ١ (٣) عند أبي داود فى "الفتن - فى باب تعظيم قتل المؤمن" ، ص ٢٣٠ ، ثم قال : وحديث هانىء بن كثوم عن محمود بن الربيع عن عباد بن الصامت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، مثله سواء . (٤) قال ابن الأثير فى "النهاية" ، ص ٦٩ - ج ٣ : من قتل مؤمناً فاعتبط يقتله ، مكدا جاء الحديث فى "سنن أبي داود" ، ثم قال فى آخر الحديث : قال خالد بن دهقان ، وهو راوى الحديث : سألت يحيى بن يحيى الفاسى عن قوله : اعتبط يقتله ، قال : الذين يقاتلون فى الفتنة ، فيقتل أحدهم ، فيرى أنه على هدى ، لا يستغفر الله ، وهذا التفسير يدل على أنه من النقطة ، بالدين المجبة ، وهي الفرح ، والسرور ، وحسن الحال ، لأن الفاعل يفرح بقتل خصمه ، فإذا كان القاتل مؤمناً وفرح بقتله ، دخل فى هذا الوعيد ، وقال الخطاى فى "مالم السند" : وشرح هذا الحديث . فقال : اعتبط قتله ، أى قتله ظلاً ، لا من قصاص ، وذكر نحو ما تقدم فى الحديث قبله ، ولم يذكر قول خالد ، ولا تفسير يحيى ابن يحيى ، انتهى .

(٥) قوله : لا يزال المؤمن معتقاً ، أى مسرماً طاعته ، متبسطاً فى عمله ، قوله : فإذا أصاب دماً حراماً بلع ، بلع الرجل إذا قطع من الأعياء ، فلم يقدر أن يتحرك ، وقد أبلعه السيد فاقطع ، يريد به وقوعه فى الهلاك ، بإصابة الدم الحرام ، وقد تحف اللام ، انتهى . من "النهاية" ، ص ١١١ - ج ١

ورواه الحاكم في "المستدرک" (١) - في الحدود، وقال : صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ، انتهى .
وبعضه في "البخارى" ، وأخرجه عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا يزال المؤمن في فسحة من دينه ما لم يصب دماً حراماً » ، انتهى . ورواه النسائي (٢) في "المحاربة" عن محمد ابن المنى عن صفوان بن عيسى عن ثور بن يزيد عن أبي عون عن أبي إدريس الخولاني عاتذ الله عن معاوية سمعت رسول الله ﷺ يقول : كل ذنب عصى الله أن يغفره ، إلا الرجل يموت كافراً ، أو الرجل يقتل مؤمناً متعمداً ، انتهى . ورواه الحاكم أيضاً في "المستدرک" ، وقال : صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه .

حديث آخر : أخرجه الترمذی ، والنسائي (٣) عن ابن أبي عدي عن شعبة عن يعلى بن عطاء عن أبيه عن عبد الله بن عمرو أن النبي ﷺ ، قال : لزوال الدنيا أهون على الله من قتل رجل مسلم ، انتهى . وأخرجاه عن محمد بن جعفر عن شعبة به موقوفاً ، قال الترمذی : وهو أصح من حديث ابن أبي عدي ، انتهى . قلت : رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه - في الديات" حديثاً وكيع ثنا سفيان الثوري عن يعلى بن عطاء عن أبيه عن عبد الله بن عمر ، فذكره مرفوعاً ؛ وكذلك رواه أبو يعلى الموصلي في "مسنده" ، وله طرق أخرى (٤) ، ذكرناها في "أحاديث الكشف" .

حديث آخر : أخرجه الترمذی (٥) عن أبي الحكم ، قال : سمعت أبا سعيد الخدري ، وأبا هريرة يذكران عن رسول الله ﷺ ، قالوا : لو أن أهل السماء ، وأهل الأرض اشتروا في دم مؤمن ، لا يكبه الله في النار ، انتهى . وأخرجه الحاكم في "المستدرک" عن عطية العوفي عن الخدري ، وسكت عنه ؛ وأخرجه الطبراني في "معجمه الوسيط" عن عبد الرحمن بن أبي نعم عن أبي هريرة مرفوعاً ، نحوه .

حديث آخر : أخرجه ابن ماجه في "سننه" (٦) عن يزيد بن أبي زياد عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من أعان على قتل مؤمن بشطر

(١) في "المستدرک" - في الحدود، هذا اللفظ ، عن ابن عمر ، وعند البخاري في "أوائل الديات" ، ص ١٠١٤ - ج ٢
(٢) عند النسائي في "المحاربة" ، ص ١٦٢ - ج ٢ ، وفي "المستدرک" - في الحدود ، عن معاوية ، وأم الدرداء ص ٣٥١ - ج ٤ (٣) عند الترمذی في "الديات" - في باب ما جاء في تشديد قتل المؤمن ، ص ١٨٠ - ج ١ ، وعند النسائي في "المحاربة" - في باب تطهير الدم ، ص ١٦٢ - ج ٢ (٤) يصفها عند النسائي في "المحاربة" ، ص ١٦٢ - ج ٢ ، وعند ابن ملجى في "الديات" ، ص ١٩١ (٥) عند الترمذی في "الديات" - في باب الحكم في الدماء ، ص ١٨٠ - ج ١ ، وفي "المستدرک" - في الحدود ، ص ٣٥٣ - ج ٤ (٦) عند ابن ماجه في "الديات" - في باب تخطيط قتل المؤمن ، ص ١٩١

كلمة ، لقي الله تعالى مكتوب بين عينيه آيس من رحمة الله تعالى ، انتهى . وهو حديث ضعيف ؛ وله طرق أخرى ، ذكرناها في " أحاديث الكشف " .

حديث آخر : أخرجه الحاكم في " المستدرک " ^(١) - في الحدود - عن سفیان عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن عن أبي موسى الأشعري عن النبي ﷺ ، قال : « إذا أصبح إبليس بث جنوده ، فيقول : من أضل اليوم مسلماً ألبسته التاج ، فيجئ أحدهم فيقول : لم أزل به حتى عق والديه ، فيقول : يوشك أن يبرهما ، ويجئ الآخر فيقول : لم أزل به حتى طلق زوجته ، فيقول : يوشك أن يتزوج » ، فذكر نحو ذلك ، إلى أن قال : « ويقول الآخر : لم أزل به حتى قتل ، فيقول : أنت ، أنت ، ويلبسه التاج » ، وقال : صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه .

حديث آخر : رواه عبد الرزاق في " مصنفه " أخبرنا سفیان الثوري عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن بن جندب بن عبد الله البجلي ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا يحولن بين أحدكم وبين الجنة - وهو يرى بابها - ملء كف من دم امرئ مسلم أهرقه ، بغير حله ، مختصر ، وهو في " البخاري " ^(٢) من قول جندب أن أصحابه قالوا له : أوصنا ، فقال : أول مايتن من الإنسان بطنه ، فمن استطاع أن لا يأكل إلا طيباً ، فليفعل ، ومن استطاع أن لا يحول بينه وبين الجنة ملء كف من دم أهرقه ، فليفعل ، أخرجه في " كتاب الأحكام " .

الحديث الأول : قال عليه السلام : « العمد قود » ؛ قلت : روى من حديث ابن عباس ؛ ومن حديث عمرو بن حزم .

حديث ابن عباس : رواه ابن أبي شيبة ، وإسحاق بن راهويه في " مسنديهما " ، قال الأول : حدثنا عبد الرحيم بن سليمان ، وقال الثاني : حدثنا عيسى بن يونس ، قالوا : ثنا إسماعيل بن مسلم عن عمرو بن دينار عن طلوس عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : « العمد قود ، إلا أن يعفو ولي المقتول » ، انتهى . لابن أبي شيبة ، وزاد إسحاق : والخطأ عقل لاقود فيه ، وشبه العمد قتيل العصا والحجر ، ورى السهم فيه الدية مغلفة من أسنان الإبل ، انتهى . ورواه الدارقطني في " سننه " ^(٣) بلفظ ابن أبي شيبة ، وكذلك الطبراني في " معجمه " ، وأخرجه أبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه ^(٤) عن سليمان بن كثير عن عمرو بن دينار عن طلوس عن ابن عباس ، قال :

(١) في " المستدرک - في الحدود " ، ص ٣٥٠ - ج ٤ (٢) عند البخاري في " الأحكام - في باب من شاق شاق الله عليه " ، ص ١٠٥٩ - ج ٢ (٣) عند الدارقطني في " الحدود - والديات " ، ص ٣٢٨

(٤) عند أبي داود في " الديت - في باب عقو الانسان من الدم " ، ص ٢٦٨ - ج ٢ ، ص ٢٧٥ - ج ٢ ، وعند ابن ماجه في " الديت - في باب من حال بين ولي المقتول وبين القود " ، ص ١٩٣ ، وعند النسائي في " الديت - في باب من قتل بغير أو سوط " ، ص ٢٤٥ - ج ٢

قال رسول الله ﷺ: «من قتل في عمية، أو رمية تكون بينهم بحجارة، أو بالسياط، أو ضرب بعضاً، فهو خطأ، وعقله عقل الخطأ، ومن قتل عمداً، فهو قود، ومن حال دونه، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل منه صرف، ولا عدل»، انتهى.

وأما حديث ابن حزم: فرواه الطبراني في "معجمه" (١) من حديث إسماعيل بن عياش عن عمران بن أبي الفضل عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ، قال: العمدة قود، والخطأ دية، انتهى. وإن كان المراد بجده محمد بن عمرو فهو مرسل، قال ابن سعد في "الطبقات" (٢) - في ترجمة عثمان بن صفان: "محمد بن عمرو بن حزم ولد في عهد رسول الله ﷺ سنة عشر من الهجرة، وقال لأبيه عمرو: سمه عمداً، انتهى.

الحديث الثاني: قال عليه السلام: «لاميراث للقاتل»، قلت: أخرجه الترمذي (٣) في "القرائن"، وابن ماجه "فيه - وفي الديات" عن إسحاق بن عبد الله عن الزهري عن حميد ابن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، قال: القاتل لا يرث، انتهى. قال الترمذي: هذا حديث لا يصح، لانمره إلا من هذا الوجه، وإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة تركه بعض أهل العلم: منهم أحمد بن حنبل، انتهى. وعزا شيخنا علاء الدين هذا الحديث - مقلداً لغيره - إلى النسائي، ولم أجده، ولا عزاه أصحاب "الآطراف"، مع أن الشيخ، والذي قلده تركا ابن ماجه، لكنني وجدت الدارقطني في "سننه" (٤) رواه من طريق النسائي: حدثنا قتيبة ثنا الليث عن إسحاق ابن عبد الله بن أبي فروة به، ثم قال: قال أبو عبد الرحمن: إسحاق متروك، وإنما أخرجه في - مشايخ الليث - ثلاثاً يترك من - الوسط -، انتهى. فلعلة في "سننه الكبرى"، والله أعلم.

وأما حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: فأخرجه أبو داود (٥) في "الديات" عن محمد ابن راشد حدثني سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ أنه كان

(١) قال المصنف في "مجمع الزوائد"، ص ٢٨٦ - ج ٦: رواه الطبراني عن عمرو بن حزم، وفيه عمران ابن أبي الفضل، وهو ضعيف، انتهى.

(٢) وفي "ترجمة محمد بن عمرو بن حزم"، عند ابن سعد: ص ٤٩ - ج ٥، كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد استعمل عمرو بن حزم على بحران اليمن، فولد له هناك على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة عشر من الهجرة علماً، فأسماه عمداً، وكناه أبا سليمان، وكتب بذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فكتب إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم، أن سمه عمداً، وأكنه أبا عبد الملك، قتل، انتهى.

(٣) عند الترمذي في "القرائن" - في باب ما جاء في إبطال ميراث القاتل، ص ٣٣ - ج ٢، وعند ابن ماجه في "الديات" - في باب القاتل لا يرث، ص ١٩٤، وفي "القرائن" - في باب ميراث القاتل، ص ٢٠١.

(٤) عند الدارقطني في "القرائن"، ص ٦٥ - (٥) عند أبي داود في "الديات" - في باب ديات الإحصاء،

يقوم دية الخطأ على أهل القرى أربعمائة دينار ، فذكره بطوله ، إلى أن قال في آخره : قال رسول الله ﷺ : ليس للقاتل شيء ، وإن لم يكن له وارث ، فوارثه أقرب الناس إليه ، ولا يرث القاتل شيئاً ، مختصر . ومحمد بن راشد الدمشقي فيه مقال ، وأخرجه النسائي عن إسماعيل بن عياش عن ابن جريج ، ويحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب به مرفوعاً ، ليس للقاتل من الميراث شيء ، انتهى . ثم رواه من طريق مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب أن عمر قال : إن النبي ﷺ قال : ليس للقاتل شيء ، قال : وهو الصواب ، وحديث ابن عياش خطأ ، انتهى . وضعف ابن القطان الأول بأنه من رواية إسماعيل بن عياش ، من غير الشاميين ، وهي ضعيفة عند البخاري ، وغيره ، انتهى .

وأما حديث عمر : فأخرجه ابن ماجه^(١) في "الديات" عن أبي خالد الأحمر عن يحيى ابن سعيد عن عمرو بن شعيب أن أبا قتادة رجل من بني مدلج قتل ، فأخذ منه مائة من الإبل : ثلاثين حقة ، وثلاثين جذعة ، وأربعين خلفه ، فقال ابن أخي المقتول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : " ليس للقاتل ميراث " ، انتهى . ورواه مالك في "الموطأ" عن يحيى بن سعيد به ، وعن مالك رواه الشافعي في "مسنده" ، وعبد الرزاق في "مصنفه" ، ومن طريق مالك رواه أيضاً النسائي في "سننه" كما تقدم ، وقال : هو الصواب ، قال البيهقي في "المعرفة" : وحديث عمرو بن شعيب عن عمر فيه انقطاع ، انتهى .

طريق آخر : أخرجه الدارقطني في "سننه"^(٢) عن محمد بن سليمان بن أبي داود ثنا عبد الله ابن جعفر عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن عمر ، فذكره . وأعله ابن القطان في "كتابه" بأن سعيداً لم يسمع من عمر إلا نعيه النعمان بن مقرن ، قال : ومنهم من أنكروه مطلقاً ، انتهى . وأعله ابن الجوزي في "التحقيق" بمحمد بن سليمان هذا ، قال : قال أبو حاتم الرازي : متروك الحديث ، وأقره صاحب "التنقيح" عليه .

وأما حديث ابن عباس : فأخرجه الدارقطني أيضاً^(٣) عن أبي حنيفة عن أبي قرة عن سفيان عن ليث عن طاوس عن ابن عباس عن النبي ﷺ ، نحوه ، وأعله ابن القطان بأبي حنيفة ، وبالليث ، قال : وأبو حنيفة محمد بن يوسف ، وكتبه أبو يوسف ، قال : ولا أعرف حاله^(٤) ، ولم أر من ذكره

(١) هند ابن ماجه في "الديات" في باب القاتل لا يرث ، ص ١٦٤ ، وحديث مالك في "الموطأ" في باب ميراث العلق والتخليط فيه ، ص ٣٣٩ (٢) هند الدارقطني في "الفرائض" ، ص ٤٦٥ (٣) هند الدارقطني في "الفرائض" ، ص ٤٦٥ عن أبي حنيفة عن أبي قرة به (٤) قلت : وفي "التهذيب" ، ص ٥٣٨ - ج ٩ : محمد بن يوسف الزبيدي أبو حنيفة البجلي ، روى عن أبي قرة ، وموسى بن طارق ، وهو من أقران ابن سعد ، كاتب الواقدي ، انتهى . وفي "هامشه" ، أبو حنيفة - بضم المهملة ، وفتح الميم الحذيفة - من العاشرة ، انتهى

إلا ابن الجارود في "كتاب الكنى"، ولم يذكر له حالا، انتهى. وقال عبد الحق في "أحكامه": وأبو قره هذا أظنه موسى بن طارق، وكان لأبأس به، وليث هو ابن أبي سليم، وهو ضعيف الحديث، انتهى.

حديث آخر: رواه الطبراني في "معجمه" ^(١) حدثنا أحمد بن زهير التستري ثنا جعفر بن محمد الوراق الواسطي ثنا خالد بن مخلد القطراني ثنا يحيى بن عمر المديني حدثني عمر بن شبة بن أبي كثير الأشجعي، قال: كنت أداعب امرأتى، فأصابت يدي بطنها، فأتت - وذلك في غزوة رسول الله ﷺ بتيوك - فأنيته، فأخبرته عن امرأتى، وأنى أصبتها خطأ، فقال: لا ترثها، انتهى.

حديث مخالف لما تقدم: روى ابن ماجه في "سننه" ^(٢) أخبرنا علي بن محمد، ومحمد بن يحيى، قالا: ثنا عبيد الله بن موسى عن الحسن بن صالح عن محمد بن سعيد، وقال: محمد بن يحيى عن عمر بن سعيد عن عمرو بن شعيب، قال: حدثني أبي عن جدي عبد الله أن رسول الله ﷺ قام يوم فتح مكة، فقال: لا يتوارث أهل ملتين، والمرأة ترث من دية زوجها وماله، وهو يرث من ديتها وماله، ما لم يقتل أحدهما صاحبه عمداً، فإن قتل صاحبه عمداً لم يرث من ديته وماله شيئاً، وإن قتل صاحبه خطأ ورث من ماله، ولم يرث من ديته، انتهى. ورواه الدارقطني في "سننه"، وقال: محمد بن سعيد هذا هو الطائفي، وهو ثقة، انتهى. وقال عبد الحق في "أحكامه"، بعد أن ذكره من جهة الدارقطني: ومحمد بن سعيد هذا أظنه الصلت، وهو متروك عند الجميع، انتهى. وكأنه لم ينظر كلام الدارقطني، أو يكون توثيق الدارقطني له ساقطاً في بعض النسخ، والله أعلم؛ وقال في "التنقيح": وقد وقع في بعض نسخ ابن ماجه عمرو بن سعيد - بالواو - وهو كذلك في - أطراف ابن عساكر -، وهو خطأ، به عليه شيخنا أبو الحجاج المزي، وفرق شيخنا في "التهذيب" بين راوى هذا الحديث عن عمر، وبين محمد بن سعيد الطائفي، وعند الدارقطني أنه الطائفي، والله أعلم، انتهى كلامه. وقال ابن الجوزي في "التحقيق": والحسن بن صالح مجروح، قال ابن حبان: يروى عن الثقات ما لا يشبه حديث الآثبات، انتهى. قال في "التنقيح": وهذا خطأ، فإن الحسن بن صالح هذا هو ابن حي، وهو من الثقات الحفاظ، المخرج لم في الصحيح، والذي تكلم فيه ابن حبان هو آخر، مختلف في نسبه، يروى عن ثابت عن أنس، ويقال له: العجلي،

(١) قال المصنف في الجمع الزوائد، ص ٢٣٠ - ج ٤: رواه الطبراني، وعمر بن شبة، قال أبو حاتم: مجروح، اه، وراجع له، ص ٣١٢ - ج ٤ (٢) هند ابن ماجه في الفرائض - في باب ميراث القاتل، ص ٢٠١، وعند الدارقطني فيه: ص ٤٥٦، عن محمد بن سعيد، و"عن الضعفاء بن عثمان، كلاماً عن عمرو بن شعيب به

وقد ذكره ابن الجوزي في "الضعفاء"، وحكى كلام ابن حبان فيه، ثم قال: والحسن بن صالح عشرة، ليس فيهم مجروح، انتهى.

الحديث الثالث: قال عليه السلام: «ألا إن قتيلاً خطأ العمد: قتيلاً السوط، والعصا، وفيه مائة من الإبل»؛ قلت: روى من حديث عبد الله بن عمرو؛ ومن حديث ابن عمر؛ ومن حديث ابن عباس.

فحديث عبد الله بن عمرو: أخرجه أبو داود، والنسائي، وابن ماجه^(١) عن خالد الحذاء عن القاسم بن ربيعة عن عقبة بن أوس عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن النبي ﷺ قال: ألا إن دية الخطأ شبه العمد، ما كان بالسوط والعصا مائة من الإبل: منها أربعون في بطونها وأولادها، انتهى. ورواه ابن حبان في "محيحه" في النوع الثالث والأربعين، من القسم الثالث، قال في "التفحيح": وعقبة بن أوس وثقه ابن سعد، والعجلي، وابن حبان؛ وقد روى عنه محمد بن سيرين مع جلالته، والقاسم وثقه أبو داود، وابن المديني، وابن حبان، انتهى. وأخرجه النسائي أيضاً عن خالد عن القاسم عن عقبة بن أوس عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، وأخرجه أيضاً عن خالد عن القاسم عن عقبة أن النبي ﷺ، مرسلًا، وأخرجه الدارقطني في "سننه - في الحدود" عن أيوب السخني عن القاسم بن ربيعة عن عبد الله بن عمرو، مرفوعاً نحوه، لم يذكر فيه عقبة بن أوس، قال ابن القطان في "كتابه": هو حديث صحيح من رواية عبد الله بن عمرو بن العاص، ولا يضره الاختلاف الذي وقع فيه، وعقبة بن أوس بصري تابعي ثقة، انتهى.

وأما حديث ابن عمر: فأخرجه أبو داود، والنسائي، وابن ماجه^(٢) عن علي بن زيد بن جدعان عن القاسم بن ربيعة عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ خطب يوم الفتح بمكة، فكبر ثلاثاً، ثم قال: لا إله إلا الله وحده، صدق وعده، ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحده، ألا إن كل مأثرة كانت في الجاهلية من دم أو مال تحت قدمي، إلا ما كان من سقاية الحاج، وسدانة البيت، ثم قال: ألا إن دية الخطأ شبه العمد، ما كان بالسوط والعصا، مائة من الإبل: منها أربعون في بطونها وأولادها، انتهى. ورواه أحمد، والشافعي، وإسحاق بن راهويه في "مسانيدهم"، ورواه ابن

(١) عند أبي داود في "العيال - في باب دية شبه العمد"، ص ٢٦٩ - ج ٢، وعند ابن ماجه "فيه - في باب دية شبه العمد مظنة"، ص ١٩٢، وعند النسائي في "القيود - في باب دية شبه العمد"، ص ٢٤٦، وعند الدارقطني في "الحدود"، ص ٢٣٢، وأخرجه الدارقطني أيضاً عن وهيب عن القاسم بن ربيعة عن عقبة بن أوس، مرفوعاً (٢) عند أبي داود في "باب دية الخطأ شبه العمد"، ص ٢٦٩ - ج ٢، وعند ابن ماجه وفي "باب دية شبه العمد مظنة"، ص ١٩٢، وعند النسائي في "القيود - في باب كم دية شبه العمد"، ص ٢٤٦ - ج ٢، وعند الدارقطني في "الحدود"، ص ٣٣٣.

أبي شيبة، وعبد الرزاق في "مصنفهما"، ومن طريق عبد الرزاق رواه الطبراني في "معجمه"، والدارقطني في "سننه" قال ابن القطان في "كتابه": وهو حديث لا يصح، لضعف علي بن زيد، انتهى. وأما حديث ابن عباس: فرواه إسحاق بن راهويه في "مسنده" أخبرنا عيسى بن يونس ثنا إسماعيل بن مسلم عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «شبه العمد قتل الحجر والعصا، فيه الدية مغلظة، من أسنان الإبل، مختصر، وقد تقدم قريباً».

وأما حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: فأخرجه أبو داود^(١) عن محمد بن راشد ثنا سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ، قال: عقل شبه العمد مغلظ، مثل عقل العمد، ولا يقتل صاحبه، وذلك أن ينزو الشيطان بين الناس، فيكون رمية في عياء في غير ضغينة ولا سلاح، انتهى. قال في "التنقيح": محمد بن راشد يعرف بالمكحول، وثقه أحمد، وابن معين، والنسائي، وغيرهم، وقال ابن عدي: إذا حدث عنه ثقة فحديثه مستقيم، انتهى. وهذا داخل في الأول.

حديث آخر مرسل: رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه - في الديات" حدثنا أبو معاوية عن حجاج عن قتادة عن الحسن، قال: قال رسول الله ﷺ: «قتل السوط والعصا شبه عمد، فيه مائة من الإبل، أربعون منها في بطونها وأولادها»، انتهى.

الآثار: أخرج ابن أبي شيبة في "مصنفه" عن علي موقوفاً، قال: قتل السوط والعصا شبه عمد، وأخرج عن الشعبي، والحكم، وحما قالوا: ما أصبت به من حجر، أو سوط، أو عصا فأق على النفس، فهو شبه العمد، وفيه الدية مغلظة؛ وأخرج عن إبراهيم النخعي، قال: شبه العمد كل شيء تعمد به بغير حديد، ولا يكون شبه العمد إلا في النفس، ولا يكون دون النفس، انتهى.

ومن أحاديث الباب - أعني القتل بالمثل - ما أخرجه أبو داود، والنسائي، وابن ماجه^(٢) عن سليمان بن كثير عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «من قتل في عياء أو رمياً بحجر، أو سوطاً، أو عصا، فعليه عقل الخطأ»، انتهى. قال في "التنقيح": إسناده جيد، لكنه روى مرسلًا.

(١) عند أبي داود في "الديات" في باب ديات الأعضاء، ص ٢٧٢ - ج ٢

(٢) عند أبي داود في "أواخر الديات"، ص ٢٧٥ - ج ٢، وعند ابن ماجه في "الديات"، ص ١٩٣،

وعند النسائي في "القيود" في باب من قتل بحجر أو سوط، ص ٢٤٥، و ص ٢٤٦ - ج ٢

وحديث النعمان بن بشير : كل شيء خطأ ، إلا السيف ، وفي كل خطأ ، أرش ، رواه بهذا اللفظ أحمد في "مسنده" فقال : حدثنا وكيع ثنا سفيان عن جابر الجعفي عن أبي عازب عن النعمان بن بشير ، قال : قال رسول الله ﷺ ، قد كره ، ورواه أيضاً من حديث ورقاء عن جابر عن مسلم ابن أراك عن النعمان بن بشير ، مرفوعاً : كل شيء خطأ إلا ما كان بحديدة ، ولكل خطأ أرش ، انتهى . ومسلم بن أراك هو أبو عازب قال في "التنقيح" : وقال أبو حاتم : اسمه مسلم بن عمرو ، قال : وعلى كل حال فأبو عازب ليس بمعروف ، انتهى . قال البيهقي في "المعرفة" : والحديث مداره على جابر الجعفي ، وقيس بن الربيع ، وهما غير محتج بهما ، انتهى .

أحاديث الخصوم : واحتج القائلون بوجوب القتل بالمثل بمحدث أنس ^(١) أن يهودياً رضخ رأس امرأة بين حجرين فقتلها ، فرضخ عليه السلام رأسه بين حجرين ، رواه البخاري ، ومسلم .

حديث آخر : أخرجه أبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه ^(٢) عن ابن جريج ثنا عمرو بن دينار أنه سمع طاوساً يخبر عن ابن عباس عن عمر أنه نشد قضاء رسول الله ﷺ في الجنين ، لجاء حمل بن مالك بن النابغة ، فقال : كنت بين امرأتين ، فضربت إحداهما الأخرى بمسطح فقتلتها وجنينها ، قضى رسول الله ﷺ في جنينها بغرة ، وأن قتل بها ، انتهى . ورواه ابن حبان في "صحيحه" ، والحاكم في "المستدرک" - في كتاب الفضائل "قال البيهقي في "المعرفة" ^(٣) : وقد رواه عبد الرزاق ، ومحمد بن بكر عن ابن جريج ، وذكرنا في الحديث أن عمرو بن دينار شك في قتل المرأة بالمرأة ، فأخبره ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه أن النبي ﷺ قضى بدينها ، وبغرة في جنينها ، انتهى .

حديث آخر : رواه البيهقي ^(٤) من طريق مسدد ثنا محمد بن جابر عن زياد بن علاقة عن مرداس أن رجلاً رمى رجلاً بحجر فقتله ، فأقاده النبي ﷺ منه ، انتهى .

(١) عند مسلم في "القصاص" ، ص ٥٨ - ج ٢ ، وعند البخاري في "الديات" - في باب من أقاد بحجر ، ص ١٠١٦ - ج ٢ (٢) عند أبي داود في "الديات" - في باب دية الجنين ، ص ٢٧٢ - ج ٢ ، وعند ابن ماجه فيه : ص ١٩٤ ، وعند النسائي في "النفوس" - في باب دية جنين للمرأة ، ص ٢٤٨ ، وفي "المستدرک" - في مناقب حمل بن مالك بن النابغة الهزلي ، ص ٥٧٥ - ج ٣

(٣) قال صاحب "المجموع" ، ص ٤٤ - ج ٨ : وإذا كان الصواب في هذه القضية للقضاء بالدية لا النفوس ، كما هو المنهزم من كلام البيهقي ، وقد قتلها بحجر ، أو عمود فسطاط ، كما ثبت في "الصحيح" ، والأظهر أن مثل هذا القتل إنما يكون بالقة ، دل هذا الحديث على أن القتل بما يحتل غالباً ولا يماش منه ، شبه عمد ، لا عمد ، فهو حجة على البيهقي ، وإيمانه ، ومخالف لمصود البيهقي ، انتهى . (٤) عند البيهقي في "الديات" ، ص ٤٣ - ج ٨

قوله : وتجب الدية في ثلاث سنين ، لقضية عمر ؛ قلت : روى ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا عبد الرحيم بن سليمان عن أشعث عن الشعبي ، وعن الحكم عن إبراهيم ، قال : أول من فرض العطاء عمر بن الخطاب ، وفرض فيه الدية كاملة في ثلاث سنين ، ثلثا الدية في سنتين ، والنصف في سنتين ، والثلث في سنة ، وما دون ذلك في عامه ، انتهى . وروى عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا ابن جريج أخبرنا عن أبي وائل أن عمر بن الخطاب جعل الدية الكاملة في ثلاث سنين ، وجعل نصف الدية في سنتين ، وما دون النصف في سنة ، أخبرنا الثوري عن أشعث عن الشعبي أن عمر جعل الدية في الأعطية في ثلاث سنين ، والنصف والثلث في سنتين ، والثلث في سنة ، وما دون الثلث فهو في عامه ، انتهى . أخبرنا الثوري عن أيوب بن موسى عن مكحول أن عمر بن الخطاب ، قال : الدية اثنا عشر ألفاً على أهل الدرام ، وعلى أهل الدنانير ألف دينار ، وعلى أهل الإبل مائة من الإبل ، وعلى أهل البقر مائتا بقرة ، وعلى أهل النمل ألفا شاة ، وعلى أهل الحنظل مائتا حلة ، وقضى بالدية في ثلاث سنين ، في كل سنة تلك على أهل الديوان في عطياتهم ، وقضى بالثلثين في سنتين ، وثلث في سنة ، وما كان أقل من الثلث فهو في عامه ذلك ، انتهى . وقال الترمذي في "كتابه" ^(١) : وقد أجمع أهل العلم على أن الدية تؤخذ في ثلاث سنين ، في كل سنة ثلث الدية ، انتهى .

باب ما يوجب القصاص

الحديث الأول : قال عليه السلام : لا يقتل مؤمن بكافر ، قلت : أخرجه البخاري ^(٢) في "كتاب العلم" ، وفي موضعين في "الديات" عن أبي جحيفة ، قال : سألت علياً هل عندكم شيء مما ليس في القرآن ؟ فقال : العقل ، وفكاك الأسير ، وأن لا يقتل مسلم بكافر ، انتهى . وأخرج أبو داود ، والنسائي ^(٣) عن قيس بن عباد ، قال : انطلقت أنا ، والأشتر إلى علي رضي الله تعالى عنه ، فقلت له : هل عهد إليك رسول الله ﷺ شيئاً لم يعهد إلى الناس عامة ؟ قال : لا ، إلا ما في كتابي هذا ، فأخرج كتاباً من قراب سيفه ، فإذا فيه : المؤمنون تكافأ دماؤهم ، وهم يد على من سواهم ،

(١) ذكر الترمذي في "أوائل الديات" ، ص ١٧٩ - ج ١ (٢) قلت : عند البخاري في "العلم" في باب كتابة العلم ، ص ٢١ - ج ١ ، وفي "الجهاد" في باب فكاك الأسير ، ص ٤٢٨ - ج ١ ، وفي "الديات" في باب المألفة ، ص ١٠٢٠ - ج ٢ ، وفي "باب لا يقتل المسلم بالكافر" ، ص ١٠٢١ - ج ٢
(٣) عند أبي داود في "الديات" في باب إيقاد المسلم بالكافر ، ص ٢٦٧ - ج ٢ ، وعند النسائي في "اللوذ" في باب سقوط اللود من المسلم للكافر ، ص ٢٤٠ - ج ٢ ، وعند ابن ماجه في "الديات" ، ص ١٩٥

ويسعى بذمتهم أدناهم، ألا لا يقتل مؤمن بكافر، ولا ذوعهد في عهده، من أحدث حدثاً فعلى نفسه، ومن أحدث حدثاً، أو آوى محدثاً، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، انتهى. قال في "التنقيح": سنده صحيح؛ وأخرج أبوداود أيضاً، وابن ماجه^(١) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ، قال: «لا يقتل مؤمن بكافر»، انتهى. قال في "التنقيح": إسناده حسن، انتهى. وأخرج البخارى في "تاريخه الكبير" حدثنا الدارمى ثنا عبيد الله بن عبد المجيد ثنا عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة، قالت: وجد في قائمة سيف رسول الله ﷺ: المؤمنون تكافأ دماؤهم، ويسعى بذمتهم أدناهم، لا يقتل مسلم بكافر، ولا ذوعهد في عهده، مختصر، وقد تقدم في "السير".

حديث آخر: في "الباب": أخرجه أبوداود، والنسائي^(٢) عن إبراهيم بن طهمان عن عبد العزيز بن رفيع عن عبيد بن عمير عن عائشة عن رسول الله ﷺ قال: لا يجل قتل مسلم إلا في إحدى ثلاث خصال: زان محصن، فیرجم؛ ورجل يقتل مسلماً متعمداً، أو رجل يخرج من الإسلام فيحارب الله ورسوله، فيقتل، أو يصلب، أو ينفي من الأرض، انتهى. قال في "التنقيح": هو على شرط الصحيح، انتهى. وفي هذا اللفظ بيان للجمل في حديث ابن مسعود: والنفس بالنفس، قال النووي في "شرح مسلم": قد يأخذ الحنفية بهذا في قتل المسلم بالذى، والحر بالمبد، ولم يتندر عنه بشيء.

الحديث الثاني: روى أن النبي ﷺ قتل مسلماً بذى؛ قلت: روى مستنداً ومرسلاً.

قال المستند: أخرجه الدارقطنى في "سننه"^(٣) عن عمار بن مطر ثنا إبراهيم بن محمد الأسلمى عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن عبد الرحمن بن اليلباني عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قتل مسلماً بمعاذ، وقال: أنا أكرم من وفى بذمته، انتهى. قال الدارقطنى: لم يسنده غير إبراهيم بن أبي يحيى، وهو متروك الحديث، والصواب عن ربيعة عن ابن اليلباني، مرسل، وابن اليلباني ضعيف، لا تقوم به حجة إذا وصل الحديث، فكيف بما يرسله! ثم أخرجه من طريق عبد الرزاق ثنا الثورى عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن عبد الرحمن بن اليلباني أن النبي ﷺ، مرسل، ورواه البيهقى^(٤)، وقال: حديث عمار بن مطر هذا خطأ من وجهين: أحدهما: وصله، وذكر ابن عمر فيه،

(١) عند أبي داود في "الديات"، ص ٢٦٧ - ج ٢، وعند ابن ماجه "فيه" - في باب لا يقتل مسلم بكافر، ص ١٩٥

(٢) عند أبي داود في "الحدود" - في باب الحكم بين ارتد، ص ٢٤٢، وعند النسائي في "القيود" -

باب سقوط القود من المسلم للكافر، ص ٢٤٠ - ج ٢ (٣) عند الدارقطنى في "الحدود"، ص ٣٤٥

(٤) عند البيهقى في "السنن" - في الجنایات، ص ٣٠ - ج ٨

وإنما هو عن ابن اليلباني عن النبي، مرسل، والآخر رواية عن إبراهيم عن ربيعة، وإنما يرويه عن ابن المنكدر، والحل فيه على عمار بن مطر الهاوي، فإنه كان يقلب الأسانيد، ويسرق الأحاديث حتى كثر ذلك في رواياته، وسقط عن حد الاحتجاج به، ثم أخرجه عن يحيى بن آدم ثنا إبراهيم ابن أبي يحيى عن محمد بن المنكدر عن عبد الرحمن بن اليلباني عن النبي ﷺ مرسلاً، وقال: هذا هو الأصل في الباب، وهو منقطع، وروايه غير ثقة، انتهى.

وأما المرسل: فمن عبد الرحمن بن اليلباني، وعن عبد الله بن عبد العزيز الحضرمي، فرسل عبد الرحمن رواه أبو داود في "المراسيل" من طريق ابن وهب عن سليمان بن بلال عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن عبد الرحمن بن اليلباني أن رسول الله ﷺ أتى برجل من المسلمين قتل معاهد من أهل الذمة، فقدمه رسول الله ﷺ، فضرب عنقه، وقال: أنا أولى من أوفى بذمته، انتهى. ورواه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا الثوري عن ربيعة به، ورواه الشافعي في "مسنده" أخبرنا محمد بن الحسن أنبأنا إبراهيم بن محمد عن محمد بن المنكدر عن عبد الرحمن بن اليلباني، فذكره، ورواه الدارقطني في "غرائب مالك" من حديث حبيب كاتب مالك عن مالك عن ربيعة به، قال الدارقطني: وحبيب هذا ضعيف، ولا يصح، انتهى. قال في "التنقيح": وعبد الرحمن بن اليلباني وثقه بعضهم، وضعفه بعضهم، وإنما اتفقوا على ضعف أبيه محمد، انتهى.

وأما مرسل الحضرمي: فأخرجه أبو داود في "المراسيل" أيضاً من طريق ابن وهب عن عبد الله بن يعقوب عن عبد الله بن عبد العزيز بن صالح الحضرمي، قال: قتل رسول الله ﷺ يوم حنين مسلماً بكافر، قتله غيلة؛ وقال: أنا أولى، أو أحق من أوفى بذمته، انتهى. وقال ابن القطان: في "كتابه": وعبد الله بن يعقوب، وعبد الله بن عبد العزيز هذان مجهولان، ولم أجد لهما ذكراً، انتهى. ونقل الحازمي في "كتابه الناسخ والمنسوخ" (١) عن الشافعي أنه قال: حديث ابن اليلباني على تقدير ثبوته منسوخ بقوله عليه السلام في زمن الفتح: لا يقتل مسلم بكافر، ثم ساق بسنده عن الواقدي حدثني عمرو بن عثمان عن خريق بنت الحصين عن عمران بن الحصين، قال: قتل خراش بن أمية بعد ما نهى النبي ﷺ عن القتل، فقال: لو كنت قاتلاً مؤمناً بكافر لقتلت خراشاً بالهزلي - يعني لما قتل خراش رجلاً من هذيل يوم فتح مكة - قال: وهذا الإسناد، وإن كان واهياً، ولكنه أمثل من حديث ابن اليلباني، قال: هو طرف من حديث الفتح، قال: وحديثنا متصل، وحديث ابن اليلباني منقطع، لا تقوم به حجة، انتهى. وقال البيهقي في "المعرفة" نقلاً عن الشافعي: قال:

(١) ذكره في "الناسخ والمنسوخ" في كتاب الجنايات - في باب قتل المسلم بالقي، ص ١٩٢، و ص ١٩٣

بلغني أن عبد الرحمن بن اليلاني روى أن عمرو بن أمية الضمري قتل كافراً، كان له عهد إلى مدة، وكان المقتول رسولاً، قتله النبي ﷺ به، قال: وهذا خطأ، فإن عمرو بن أمية الضمري عاش بعد النبي ﷺ دهرًا، وعمرو بن أمية قتل رجلين وداهما النبي ﷺ، وقال له: قتل رجلين لهما مني عهد لآديهما، انتهى.

الأثر: روى الشافعي في "مسنده" أخبرنا محمد بن الحسن ثنا قيس بن الربيع الأسدي عن أبان بن تغلب عن الحسين بن ميمون عن عبد الله بن عبد الله بن مولى بني هاشم عن أبي الجنوب الأسدي قال: أتى علي بن أبي طالب برجل من المسلمين، قتل رجلاً من أهل الذمة قال: قامت عليه البيعة، فأمر بقتله، فجاء أخوه، فقال: قد عفوت، فقال: لعلهم فزعوك، أو هددوك؟ قال: لا، ولكن قتله، لا يرد على أخي، وعرضوني، قال: أنت أعرف، من كان له ذمتنا، فدمه كدمنا، وديته كديتنا، انتهى. قال في "التقيح": وحسين بن ميمون هو الخنثي، قال ابن المديني: ليس بمعروف، قل من روى عنه، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي في الحديث، يكتب حديثه، وذكره البخاري في "الضعفاء"، وابن حبان في "الثقات"، وقال: ربما يخطئ، قال: ونحمله على أن معناه: ودمه محرم كتحريم دماثنا، قال البيهقي: قال الشافعي: وفي حديث أبي جحيفة عن علي لا يقتل مسلم بكافر، دليل على أن علياً لا يروى عن النبي ﷺ شيئاً يقول بخلافه، انتهى.

أثر آخر: رواه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا الثوري عن حماد عن إبراهيم أن رجلاً مسلماً قتل رجلاً من أهل الكتاب من أهل الحيرة، فأقاد منه عمر، انتهى. ورواه البيهقي في "المعرفة" من طريق الشافعي أنبا محمد بن الحسن ثنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أن رجلاً من بكر بن وائل قتل رجلاً من أهل الحيرة، فكتب فيه عمر بن الخطاب أن يرفع إلى أولياء المقتول، فإن شاموا قتلوا، وإن شاموا عفوا، فدفع الرجل إلى ولي المقتول رجل يقال له: حنين من أهل الحيرة، فقتله، فكتب عمر بعد ذلك: إن كان الرجل لم يقتل، فلا تقتلوه، فرأوا أن عمر أراد أن يرضيهم من الدية، انتهى.

أثر آخر: رواه عبد الرزاق أخبرنا معمر عن عمرو بن ميمون بن مهران، قال: شهدت كتاب عمر بن عبد العزيز قدم إلى أمير الحيرة، أو قال أمير الجزيرة في رجل مسلم قتل رجلاً من أهل الذمة: أن أدفعه إلى وليه، فإن شاء قتله، وإن شاء عفا عنه، قال: فدفعه إليه، فضرب عنقه، وأنا أنظر، انتهى.

أثر آخر : رواه الطحاوى فى "شرح الآثار" (١) حدثنا إبراهيم بن أبى داود ثنا عبد الله ابن صالح حدثني الليث حدثني عقيل عن ابن شهاب ، قال : أخبرني سعيد بن المسيب أن عبد الرحمن ابن أبى بكر الصديق ، قال : مررت بالقيع قبل أن يقتل عمر ، فوجدت أبا لؤلؤة ، والهرمزان ، وجفينة يتناجون ، فلما رأوني ثاروا ، فسقط منهم خنجر له رأسان ، ونصابه وسطه ، فلما قتل عمر رآه عبيد الله بن عمر ، فاذا هو الخنجر الذى وصفه له عبد الرحمن ، فانطلق عبيد الله ، ومعه السيف ، فقتل الهرمزان ، ولما وجد مس السيف ، قال : لا إله إلا الله ، وعدا على جفينة ، وكان من نصارى الحيرة ، فقتله ، وانطلق عبيد الله إلى ابنة أبى لؤلؤة - صغيرة تدعى الإسلام - فقتلها ، وأراد أن لا يترك من السبي يومئذ أحدا إلا قتله ، فاجتمع عليه المهاجرون ، فخرجوه ، وعظموا عليه ما فعل ، ولم يزل عمرو بن العاص يتلطف به حتى أخذ منه السيف ، فلما استخلف عثمان دعا المهاجرين والانصار ، وقال لهم : أشيروا علىّ فى هذا الرجل الذى فتق فى الدين ما فتق ، فأشار عليه على ، وبعض الصحابة بقتل عبيد الله ، وقال جل الناس : أبعد الله جفينة ، والهرمزان ، أتريدون أن تبموا عبيد الله أباه ، إن هذا رأى سوء ، وقال له عمرو بن العاص : يا أمير المؤمنين إن هذا قد كان قبل أن يكون لك على الناس سلطان ، ففرق الناس على كلام عمرو بن العاص ، وودى الرجلين ، والجارية ، فلما ولى على بن أبى طالب ، أراد قتله ، فهرب منه إلى معاوية ، فقتل أيام صفين ، انتهى . وكذلك رواه ابن سعد فى "الطبقات" قال الطحاوى : ففى هذا الحديث أن المهاجرين أشاروا على عثمان بقتل عبيد الله بن عمر ، وقد قتل الهرمزان ، وجفينة ، وهما ذميان ، فإن قيل : إنما أشاروا عليه لقتله ابنة أبى لؤلؤة - صغيرة تدعى الإسلام - لا لقتله الهرمزان ، وجفينة ، قلنا : قولهم له : أبعد الله جفينة ، والهرمزان ، يدل على أنه أراد قتله بهما ، والله أعلم ، انتهى . قال البيهقي فى "المعرفة" : واستدل الطحاوى لمذهبه بخبر الهرمزان ، وجفينة ، وأن عبيد الله بن عمر بن الخطاب قتلها ، فأشار المهاجرون على عثمان بن عفان - وفهم على بن أبى طالب - بقتلهما ، وكافا ذميين ، والجواب عن ذلك أنه قتل ابنة صغيرة لأبى لؤلؤة ، تدعى الإسلام ، فوجب عليه القصاص ، وأيضاً فلا نسلم أن الهرمزان كان يومئذ كافراً ، بل كان أسلم قبل ذلك ، يدل عليه ما أخبرنا ، وأسند عن الشافعى ثنا عبد الوهاب الثقفى عن حميد عن أنس ، قال : حاصرنا تستر ، فنزل الهرمزان على حكم عمر ، فذكر الحديث فى قدومه على عمر ، وأمانه له ، قال أنس ، فأسلم الهرمزان ، وفرض له عمر ، ثم أسند عن إسماعيل بن أبى خالد ، قال : فرض عمر للهرمزان - دهقان الاهواز - ألفين حين أسلم ،

(١) عند الطحاوى فى "شرح الآثار" - فى باب المؤمن يقتل الكافر متعمداً ، ص ١١١ - ج ٢

وكونه قال : لا إله إلا الله حين مسه السيف ، كان إما تعجباً ، أو نفيًا لما اتهمه به عبيد الله بن عمر ، قال : وأما أن علياً من أشار بقتله ، فغير صحيح ، لا يثبت ، انتهى .

الحديث الثالث : قال عليه السلام : « لا يقاد الوالد بولده » ، قلت : روى من حديث عمر بن الخطاب ؛ ومن حديث ابن عباس ؛ ومن حديث سراقه بن ملك ؛ ومن حديث عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده .

فحديث عمر : أخرجه الترمذى ، وابن ماجه (١) في « الدييات » عن حجاج بن أرطاة عن عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده عن عمر بن الخطاب ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا يقاد الوالد بالولد » ، انتهى . ورواه أحمد ، وابن أبي شيبة ، وعبد بن حميد في « مسانيدهم » قال صاحب « التنقيح » : قال يحيى بن معين في حجاج : صدوق ، ليس بالقوى ، يدلس عن محمد بن عبيد الله الرزمي عن عمرو بن شعيب ، وقال ابن المبارك : كان الحجاج يدلس ، فيحدثنا بالحديث عن عمرو ابن شعيب ، مما يحدثه الرزمي ، والرزمي متروك ، قال : وقد أخرجه البيهقي عن محمد بن عجلان عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن عمر بن الخطاب ، فذكر قصة ، وقال : لولا أنى سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا يقاد الأب من ابنه » ، لقتلتك ، لم ديت ، فأناها بها ، فدفعها إلى ورثته ، وترك أباه ، انتهى . قال البيهقي : وهذا إسناد صحيح ، انتهى . والبيهقي رواه كذلك في « المعرفة » ، وكذلك الدارقطني في « سننه » ، وأخرجه الحاكم في « المستدرک » عن عمر ابن عيسى القرشي عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس ، قال : جاءت جارية إلى عمر بن الخطاب ، فقالت : إن سيدى اتهمنى ، فأخذنى على النار ، حتى أحرق فرجى ، فقال لها عمر : هل رأى ذلك منك ؟ قالت : لا ، قال : فاعترفت له بشئ ؟ قالت : لا ، فقال عمر : على به ، فقال له عمر : أتعذب بعذاب الله ؟ قال : يا أمير المؤمنين اتهمتها فى نفسها ، قال : هل رأيت ذلك عليها ؟ قال : لا ، قال : فاعترفت لك به ؟ قال : لا ، قال : والذى نفسى بيده لو لم أسمع رسول الله ﷺ يقول : « لا يقاد ملوك من مالك ، ولا ولد من والده » ، لأقذتها منك ، ثم برزه ، فضره مائة سوط ، ثم قال لها : اذهبي ، فأنت حرة لله تعالى ، وأنت مولاة الله ورسوله ، انتهى . وقال : حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ، أخرجه في « العتق - وفي الحدود » ، وتعقبه الذهبي في « مختصره » : فقال :

(١) عند الترمذى في « الدييات - في باب ما جاء في الرجل يقتل ابنه أمجاد منه أم لا ، من ١٨٠ - ج ١ ، وعند ابن ماجه في « الدييات - في باب لا يقتل الوالد بولده » ، من ١٩٥ - ج ٢ ، وعند البيهقي في « السنن » ، من ٣٨ - ج ٨ ، وعند الدارقطني في « الحدود » ، من ٣٤٨ ، وفى « المستدرک » ، فيه : من ٣٦٨ - ج ٤ ، وفى « العتق » ، من ٢١٦ - ج ٢

عمر بن عيسى القرشي ، منكر الحديث ، انتهى . قلت : أخرجه كذلك ابن عدى في " الكامل " ، والعقيلي في " ضعفاته " ، وأعله بمعر بن عيسى ، وأسندا عن البخاري أنه قال فيه : منكر الحديث ، انتهى .

وأما حديث ابن عباس : فأخرجه الترمذي ، وابن ماجه أيضاً ^(١) عن إسماعيل بن مسلم عن عمرو بن دينار عن طلوس عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال : « لا تقام الحدود في المساجد ، ولا يقتل الوالد بالولد » ، انتهى . قال الترمذي : حديث لا نعرفه بهذا الإسناد ، إلا من حديث إسماعيل بن مسلم ، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه ، انتهى . وأعله ابن القطان بإسماعيل بن مسلم ، وقال : إنه ضعيف ، انتهى . قلت : تابعه قتادة ، وسعيد بن بشير ، وعبيد الله ابن الحسن العنبري .

وحديث قتادة : أخرجه البزار في " مسنده " عنه عن عمرو بن دينار به .

وحديث سعيد بن بشير : أخرجه الحاكم في " المستدرک " ^(٢) عنه عن عمرو به ، وسكت .

وحديث العنبري : أخرجه الدارقطني ، ثم البيهقي في " سننهما " ^(٣) عنه عن عمرو به .

وأما حديث سراقه : فأخرجه الترمذي ^(٤) عن إسماعيل بن عياش عن المتني بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن سراقه بن مالك بن جشم ، قال : حضرت رسول الله ﷺ يقيد الأب من ابنه ، ولا يقيد الابن من أبيه ، انتهى . قال الترمذي : حديث فيه اضطراب ، وليس إسناده بصحيح ، والمتني بن الصباح يضعف في الحديث ، انتهى . ورواه الدارقطني في " سننه " ، ولفظه : قال : قال رسول الله ﷺ : يقيد الأب من ابنه ، ولا يقيد الابن من أبيه ، انتهى . قال : والمتني ، وابن عياش ضعيفان ؛ وقال في " التفتيح " : حديث سراقه فيه المتني بن الصباح ، وفي لفظه اختلاف ، فان البيهقي رواه بعكس لفظ الترمذي من رواية حجاج عن عمرو عن أبيه عن جده عن عمر ، انتهى . وقال الترمذي في " علله الكبير " : سألت محمد بن إسماعيل عن حديث سراقه ، فقال : حديث إسماعيل بن عياش عن أهل العراق ، وأهل الحجاز شبه لاشئ ، انتهى .

(١) عند الترمذي في " الدلائل " - في باب ما جاء في الرجل يقتل ابنه ، أنقاد منه أم لا ، ، ص ١٨٠ - ج ١ ، وعند ابن ماجه في " الدلائل " - في باب لا يقتل الوالد بولده ، ، ص ١٩٥ (٢) في " المستدرک " في الحدود ، ، ص ٣٦٩ - ج ٤ ، وعند الدارقطني : ص ٣٤٨ عن سعيد بن بشير عن قتادة عن عمرو بن دينار به

(٣) عند الدارقطني في " الحدود " ، ، ص ٣٤٨ ، وعند البيهقي في " السنن " ، ، ص ٣٩ - ج ٨

(٤) عند الترمذي في " الدلائل " ، ، ص ١٨٠ - ج ١ ، وعند الدارقطني في " الحدود " ، ، ص ٣٤٨

وأما حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : فأخرجه أحمد في "مسنده" ^(١) عن ابن لميعة ثنا عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ ، قال : لا يقاد والد من ولده ، انتهى . قال في "التتبع" : وابن لميعة لا يحتج به ، وقال أبو حاتم الرازي : لم يسمع ابن لميعة من عمرو ابن شعيب شيئاً ، قال : وقد رواه الدارقطني في "الأفراد" من حديث محمد بن جابر البجلي عن يعقوب بن عطاء بن أبي رباح عن عمرو بن وهب ، ومحمد ، ويعقوب لا يحتج بهما ، انتهى كلامه . ورواه أبو يعلى الموصلي في "مسنده" ، إلى أن قال فيه : عن جده عن عمر ، فذكره ، فينظر - مسند أحمد - وأخرجه الدارقطني في "سننه" ^(٢) عن يحيى بن أبي أنيسة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ ، قال : لا يقاد الوالد بولده ، وإن قتل عمداً ، انتهى . ويحيى بن أبي أنيسة ضعيف جداً .

الحديث الرابع : قال عليه السلام : « لا قود إلا بالسيف » ، قلت : روى من حديث أبي بكره ؛ ومن حديث الثمان بن بشير ؛ ومن حديث ابن مسعود ؛ ومن حديث أبي هريرة ؛ ومن حديث علي .

فحديث أبي بكره : أخرجه ابن ماجه في "سننه" ^(٣) عن الحر بن مالك عن المبارك بن فضالة عن الحسن عن أبي بكره عن النبي ﷺ ، قال : لا قود إلا بالسيف ، انتهى . ورواه البزار في "مسنده" ، وقال : لا نعلم أحداً أسنده بأحسن من هذا الإسناد ، ولا نعلم أحداً قال : عن أبي بكره إلا الحر بن مالك ، وكان لا بأس به ، وأحسبه أخطأ في هذا الحديث ، لأن الناس يروونه عن الحسن مرسلًا ، انتهى . قلت : بل تابعه الوليد بن صالح ، كما أخرجه الدارقطني ، ثم البيهقي في "سننهما" ^(٤) فأخرجاه عن الوليد بن محمد بن صالح الأيلي عن مبارك بن فضالة عن الحسن عن أبي بكره مرفوعاً ؛ ورواه ابن عدى في "الكامل" ، وأعله بالوليد ، وقال : أحاديثه غير محفوظة ، انتهى . قال البيهقي : ومبارك بن فضالة لا يحتج به ، انتهى . قلت : أخرج له ابن حبان في "صحيحه" ، والحاكم في "المستدرک" ، ووثقه ، والمرسل الذي أشار إليه البزار رواه أحمد في "مسنده" حدثنا هشيم ثنا أشعث بن عبد الملك عن الحسن ، مرفوعاً : لا قود إلا بجديدة ، انتهى . وكذلك رواه

(١) قلت : لم أجد هذا الحديث عند أحمد في - مسند عبد الله بن عمرو بن العاص - بل وجدته في - مسند عمر بن الخطاب - ص ٢٢ - ج ١ حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا أبو سعيد ثنا عبد الله بن لميعة ثنا عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن عمر رضي الله عنه ، وحدثنا عبد الله ، حدثني أبي ثنا حسن ثنا ابن لميعة به (٢) عند الدارقطني في "الديبات - والحدود" ، ص ٣٤٨ (٣) عند ابن ماجه في "البيات - في باب لا قود إلا بالسيف" ، ص ١٩٦ (٤) عند الدارقطني في "الحدود" ، ص ٣٣٣ ، وعند البيهقي في "السنن" ، ص ٨٣ - ج ٨

ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا عيسى بن يونس عن أشعث، وعمر بن الحسن مرفوعاً نحوه .
وأما حديث الثمان : فأخرجه ابن ماجه أيضاً ^(١) عن جابر الجعفي عن أبي عازب عن
الثمان بن بشير ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا قود إلا بالسيف » ، انتهى . ورواه البزار في
"مسنده" ، ولفظه ، قال : القود بالسيف ، ولكل خطأ أرش ، وقال : لا نعلم رواه عن الثمان
إلا أبو عازب ، ولا عن أبي عازب إلا جابر الجعفي ، انتهى . وقال عبد الحق في "أحكامه" : وأبو عازب
مسلم بن عمرو لأعلم روى عنه إلا جابر الجعفي ، انتهى . قال ابن الجوزي في "التحقيق" : وجابر
الجعفي اتفقوا على ضعفه ، قال في "التتبع" : وقال في موضع آخر : وجابر الجعفي فقد وثقه
الثوري ، وشعبة ، وناهيك بهما ، فكيف يقول هذا ، ثم يحكي الاتفاق على ضعفه ١٩ هذا تناقض
بين ، قال : وأبو عازب اسمه مسلم بن عمرو ، وقاله أبو حاتم ، وغيره ، وهو غير معروف ، وقال
غيره : اسمه مسلم بن أراك ، كما تقدم تسميته ، عند الدارقطني في حديث القتل بالمثل ، قال البيهقي
في "المعرفة" : وطرق هذا الحديث كلها ضعيفة ، وهذا الإسناد رواه الدارقطني ، ثم البيهقي في
"سننهما" بلفظ : كل شيء خطأ إلا السيف ؛ ورواه الطبراني في "معجمه" بلفظ : كل شيء خطأ
إلا السيف ، والحديدة ، وفي لفظ له : قال : لا عهد إلا بالسيف ، وسيأتي ، وأخرجه الدارقطني في
"سننه" عن المبارك بن فضالة عن الحسن عن الثمان بن بشير .

وأما حديث ابن مسعود : فرواه الطبراني في "معجمه" ^(٢) حدثنا الحسين بن السعيد
الأنطاكي ثنا موسى بن أيوب النصيبي ثنا بقية بن الوليد عن أبي معاذ عن عبد الكريم عن إبراهيم
عن علقمة عن عبد الله ، مرفوعاً نحوه سواء ، وكذلك أخرجه الدارقطني في "سننه" عن
عبد الكريم بن أبي المخارق عن إبراهيم ، ورواه ابن عدي في "الكامل" ، وأعله بعبد الكريم ،
وضعفه عن جماعة .

وأما حديث أبي هريرة : فأخرجه الدارقطني في "سننه" ^(٣) - في الحدود - عن سليمان بن أرقم
عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ ، نحوه سواء ، قال
الدارقطني : وسليمان بن أرقم متروك ، انتهى . ورواه ابن عدي في "الكامل" ، وأعله بسليمان بن
أرقم ، وأسند عن البخاري ، وأبي داود ، والنسائي ، وأحمد ، وابن معين ، قالوا : هو متروك .

(١) هند ابن ماجه في "الديباج" في باب لا قود إلا بالسيف ، ص ١٦٦ ، وحدث الدارقطني في "الحدود" ،
ص ٣٣٣ ، وحدث البيهقي في "السنن" ، ص ٦٢ - ج ٨ (٢) قال المصنف في "معجم الزوائد" ، ص ٢٦١ - ج ٦ :
رواه الطبراني ، وفيه أبو معاذ سليمان بن أرقم ، وهو متروك ، وحدث الدارقطني في "الحدود" ، ص ٣٢٥
(٣) هند الدارقطني في "الحدود" ، ص ٣٢٥

وأما حديث علي : فأخرجه الدارقطني أيضاً ^(١) عن معلى بن هلال عن أبي إسحاق عن عاصم ابن ضمرة عن علي ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا قود في النفس وغيرها إلا بحديدة » ، انتهى . قال الدارقطني : ومعلى بن هلال متروك ، انتهى .

أحاديث الخصوم : وللشافعي في المائلة بالقصاص أحاديث : منها حديث أنس : إنما حمل رسول الله ﷺ أعين العرب لأنهم سملوا أعين الرعاء ، أخرجه مسلم ^(٢) ، وبحديث اليهودي ، أخرجه البخاري ، ومسلم عن أنس أيضاً أن جارية من الانصار ، قتلها رجل من اليهود ، على حل لها ، رض رأسها بين حجرين ، فسألوها من صنع بك هذا ؟ فلان ؟ فلان ؟ حتى ذكروا لها يهودياً ، فأومأت برأسها ، فأخذ اليهودي ، فأقر ، فأمر به رسول الله ﷺ ، فرض رأسه بالحجارة ، انتهى . ذكره البخاري ^(٣) في « باب الإشارة في الطلاق » هكذا ، وفيه أنه أقر ، قال البيهقي في « المعرفة » : ولا يعارض هذا بحديث أنس : أن النبي ﷺ أمر به أن يرجم ، فرجم حتى مات ، رواه البخاري ، ومسلم أيضاً ^(٤) ، لأن الرجم ، والرض ، والرضخ كله عبارة عن الضرب بالحجارة ، قال : ولا يجوز فيه أيضاً دعوى النسخ ، لحديث انتهى عن المثلة ، إذ ليس فيه تاريخ ، ولا سبب يدل على النسخ ، قال : ويمكن الجمع بينهما بأنه إنما نهى عن المثلة بمن وجب عليه القتل ابتداء ، لأعلى طريق المكافأة ، انتهى . قال السهيلي في « الروض الاتف » : واستدل الشافعي أيضاً بقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا عَتَدَى عَلَيْكُمْ ﴾ ، وبقوله : ﴿ فَمَنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عَاقَبْتُمْ بِهِ ﴾ ، انتهى .

قوله : واختلف الصحابة في المكاتب يترك وفاء ، هل يموت حراً أو عبداً ؟ قلت : تقدم في « المكاتب » .

الحديث الخامس : قال عليه السلام : « ألا إن قتيل خطأ العمد - ويروى - شبه العمد » ؛ قلت : تقدم .

الحديث السادس : قال عليه السلام : « من غرق فرقاه » ؛ قلت : رواه البيهقي في « السنن » ^(٥) - وفي المعرفة : « أنبا أبو عبد الله الحافظ - إجازة - ثنا أبو الوليد ثنا محمد بن هارون بن منصور

(١) عند الدارقطني في « الحدود » ، ص ٣٢٥ (٢) عند مسلم في « باب حكم المحاربين والمرتدين » ، ص ٥٨ - ج ٢ (٣) ذكره البخاري في « الطلاق » - في باب الإشارة في الطلاق والأموار ، ص ٧٩٨ - ج ٢ (٤) قلت : لم أجد لفظ الرجم في طريقه ، عند البخاري ، ثم وجدته عند مسلم : ص ٥٨ - ج ٢ (٥) عند البيهقي في « السنن » - في الجنائيات ، ص ٤٣ - ج ٨

ثنا عثمان بن سعيد عن محمد بن أبي بكر المقدسي ثنا بشر بن حازم عن عمران بن يزيد بن البراء بن عازب عن أبيه عن جده البراء بن عازب عن النبي ﷺ ، قال : من عرض عرضنا له ^(١) ، ومن حرق حرقناه . ومن غرق غرقناه ، انتهى . قال صاحب "التفحيح" : في هذا الإسناد من يجهل حاله ، كبشر ، وغيره ، انتهى .

الحديث السابع : قال عليه السلام : « ألا إن قتيل خطأ العمد ، قتيل السوط ، والعصا ، وفيه ، وفي كل خطأ أُرش » ؛ قلت : غريب بهذا اللفظ ، ومعناه ما أخرجه عبد الرزاق ، وابن أبي شيبة في "مصنفيهما" ، والدارقطني ، ثم البيهقي في "سننيهما" ^(٢) عن جابر الجعفي عن أبي عازب عن النعمان بن بشير ، قال : قال رسول الله ﷺ : « كل شيء خطأ إلا السيف ، ولكل خطأ أُرش » ، انتهى . ومن طريق عبد الرزاق رواه الطبراني في "معجمه" ، والعقيلي في "كتابه" ، وأعله بأبي عازب ، وقال : لا يتابع عليه إلا من جهة فيها ضعيف ، انتهى . وفي لفظ الطبراني : كل شيء خطأ إلا السيف ، والحديدة .

ومن أحاديث الباب : حديث : « ألا إن قتيل خطأ العمد ، قتيل السوط ، والعصا ، وفيه مائة من الإبل » ، وقد تقدم بجميع طرقه .

الحديث الثامن : روى أنه لما اختلفت سيوف المسلمين على الإيمان أبي حذيفة ، قضى رسول الله ﷺ بالدية ؛ قلت : روى مرسل عن عروة ، وعن الزهري ، ومسنداً عن محمود بن لبيد ، ورافع بن خديج ، وحديثه عند الواقدي في "كتاب المغازي - في غزوة أحد" حدثني ابن أبي سبرة عن إسحاق بن عبد الله عن عمر بن الحكم ، قال : قال رافع بن خديج : لما انصرف الرماة يوم أحد ، فذكره بطوله ، وفي آخره : وكان الإيمان حبيل بن جابر ، ورفاعة بن وقش شيخين كبيرين قدرهما في الأظام مع النساء ، فقال أحدهما للآخر : مانسبني من أنفسنا ، وما الذي بقي من أجلنا ، فلو لحقنا برسول الله ﷺ لعل الله يرزقنا الشهادة ، ففعلنا ، فأمارفاعة ، فقتله المشركون ، وأما الإيمان فاختلفت عليه سيوف المسلمين ، وحذيفة يقول : أبي أبي ، وهم لا يعرفونه ، حتى قتلوه ، فقال حذيفة : يغفر الله لكم ، وهو أرحم الراحمين ، فأمر رسول الله ﷺ بديته أن تخرج ، فتصدق حذيفة بدمه على المسلمين ، فزاده ذلك خيراً عند رسول الله ﷺ ، ويقال : إن الذي

(١) قال في "النهاية" ، ص ٩٤ - ج ٣ : قوله : من عرض عرضنا له ، أي من عرض بالهدف عرضنا له بتأديب لا يبلغ الحد ، ومن صرح بالهدف حدناه ، انتهى .

(٢) عند الدارقطني في "الحدود" ، ص ٣٣٣ ، وعند البيهقي في "السنن" - في الجنائيات ، ص ٤٢ - ج ٨

أصابه يومئذ عتبة بن مسعود ، مختصر ، فرسل عروة رواه الشافعي في "مسنده" أخبرنا مطرف عن معمر عن الزهري عن عروة ، قال : كان أبو حذيفة شيخاً كبيراً ، فرفع في الأطام مع النساء يوم أحد ، فخرج يتعرض للشهادة ، فجاء من ناحية المشركين ، فابتدره المسلمون ، فرشقوه بأسياфهم ، وحذيفة يقول : أبي أبي ، فلا يسمعون من شغل الحرب ، حتى قتلوه ، فقال حذيفة : يغفر الله لكم ، وهو أرحم الراحمين ، قال : ووداه رسول الله ﷺ ، وزادت حذيفة عنده خيراً ، ومن طريق الشافعي ، رواه البيهقي في "المعرفة" قال البيهقي : وقد رواه موسى بن عقبة عن الزهري ، فقال فيه : ووداه رسول الله ﷺ ، ورواه محمود بن لبيد أن النبي ﷺ أراد أن يديه ، فتصدق به حذيفة على المسلمين ، انتهى . ورواه ابن سعد في "الطبقات - في ترجمة حذيفة" أخبرنا الواقدي ثنا يونس عن الزهري عن عروة ، قال : لما اختلط الناس يوم أحد ، وجالوا تلك الجولة ، اختلفت سيوف المسلمين على حذيفة ، ولم لا يعرفونه ، ففرضوه بسيفهم ، وابنه حذيفة يقول : أبي أبي ، فلم يفهموا حتى قتلوه ، ولم لا يعرفونه ، فقال حذيفة : يغفر الله لكم ، وهو أرحم الراحمين ، فأمر رسول الله ﷺ بدينه أن تخرج ، فتصدق حذيفة بها على المسلمين ، فزاده ذلك عند رسول الله ﷺ خيراً ، قال الواقدي : ويقال : إن الذي أصابه يومئذ عتبة بن مسعود ، انتهى .

وأما مرسل الزهري : فرواه البيهقي في "دلائل النبوة - في باب المغازي" حدثنا أبو عبد الله الحافظ ثنا إسماعيل بن محمد بن الفضل ثنا جدي ثنا إبراهيم بن المنذر ثنا محمد بن فليح عن موسى بن عقبة عن ابن شهاب عن الزهري ، فذكر قصة أحد بطولها ، وقال في آخرها : ثم سمي موسى بن عقبة من قتل مع رسول الله ﷺ يوم أحد ، وذكر فيهم اليان أبا حذيفة ، واسمه حذيفة بن جبير ، حليف لهم من بني عبيس ، أصابه المسلمون ، زعموا في المعركة ، لا يدرون من أصابه ، فتصدق حذيفة بدمه على من أصابه ، قال موسى بن عقبة : قال ابن شهاب : قال عروة بن الزبير : أخطأ به المسلمون يومئذ فرشقوه بأسياфهم ، يحسبونه من العدو ، وإن حذيفة ليقول : أبي أبي ، فلم يفقهوا قوله ، حتى فرغوا منه ، فقال حذيفة : يغفر الله لكم ، وهو أرحم الراحمين . قال : ووداه رسول الله ﷺ ، وزادت حذيفة عنده خيراً ، مختصر . ورواه عبد الرزاق في "مصنفه - في أواخر القصص" أخبرنا معمر عن الزهري ، قال : أحاط المسلمون يوم أحد باليان أبي حذيفة ، فجعلوا يضربونه بأسياфهم ، وحذيفة يقول : أبي أبي ، فلم يفهموه حتى قتلوه ، فقال حذيفة : يغفر الله لكم ، وهو أرحم الراحمين ، قال : فبلغ ذلك النبي ﷺ ، فزاده عنده خيراً ، ووداه رسول الله ﷺ ، انتهى .

وأما حديث محمود بن لبيد : فرواه الحاكم في "المستدرک" ^(١) - في الفضائل "، وأحمد، وابن راهويه في "مسنديهما" كلهم من حديث محمد بن إسحاق حدثني عاصم بن عمر بن قتادة عن محمود ابن لبيد ، قال : لما خرج رسول الله ﷺ إلى أحد رفع حبيل بن جابر ، وهو اليمان أبو حذيفة ابن اليمان ، وثابت بن قيس في الآطام مع النساء ، والصبيان ، فقال أحدهما لصاحبه ، وهما شيخان كبيران : لا أبالك ! ما تنتظر ، فوالله إن بقي لواحد منا من عمره إلا ظمأ حمار ، أفلا نلحق برسول الله ﷺ ، لعل الله يرزقنا منه الشهادة ، فأخذنا أسياهما ، ثم خرجا حتى دخلا في الناس ، ولم يعلم بهما ، فأما ثابت بن قيس ، فقتله المشركون ، وأما اليمان فاختلفت عليه أسياف المسلمين فقتلوه ، وهم لا يعرفونه ، فقال حذيفة : أبي أبي ، قالوا : والله إن عرفناه ، وصدقوا ، قال حذيفة : يغفر الله لكم ، وهو أرحم الراحمين ، فأراد رسول الله ﷺ أن يديه ، فتصدق حذيفة بديته على المسلمين ، فزاده ذلك عند رسول الله ﷺ خيراً ، انتهى . ورواه ابن هشام في "السيرة" - في غزوة أحد " كذلك ، وزاد إسحاق بن راهويه فيه ، قال : وكان الذي قتله عقبة بن مسعود ، انتهى . قال الحاكم : حديث صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه ، انتهى .

واعلم أن الحديث في "البخاري" ^(٢) لكن ليس فيه ذكر الدية ، أخرجه في "الدييات" عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ، قالت : صرخ إبليس يوم أحد في الناس : يا عباد الله أخرجكم ، فرجعت أولام على أخراجهم ، حتى قتلوا اليمان ، فقال حذيفة : أبي أبي ، فقتلوه ، فقال حذيفة : غفر الله لكم ، قال : وكان انهزم منهم قوم حتى لحقوا بالطائف ، انتهى .

الحديث التاسع : قال عليه السلام : «من كثر سواد قوم فهو منهم» ؛ قلت : رواه أبو يعلى الموصلي في "مسنده" حدثنا أبو همام ثنا ابن وهب أخبرني بكر بن مضر عن عمرو بن الحارث أن رجلاً دعا عبد الله بن مسعود إلى وليمة ، فلما جاء لبداخل سمع لحواً ، فلم يدخل ، فقال له : لم رجعت ؟ قال : إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : من كثر سواد قوم ، فهو منهم ، ومن رضى عمل قوم كان شريك من عمل به ، انتهى . ورواه علي بن معبد في "كتاب الطاعة والمعصية" حدثنا ابن وهب به سنداً ومتناً ، ورواه ابن المبارك في "كتاب الزهد والرقائق" موقوفاً على أبي ذر حدثنا خالد ابن حميد عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم أن أبا ذر الغفاري دعى إلى وليمة ، فلما حضر إذا هو

(١) في "المستدرک" - في مناقب اليمان بن جابر ، ص ٢٠٢ - ج ٣

(٢) عند البخاري في "الدييات" - باب المغفر والمطأ بعد الموت - وفي باب إذا ملئت في الزحام أو قتل ، ص ١٠١٧ - ج ٢ وفي مواضع أخر

بصوت ، فرجع فقبل له : ألا تدخل ، قال : إني أسمع صوتاً ، ومن كثر سواداً كان من أهله ، ومن رضى عملاً كان شريك من عمله ، انتهى .

وفي الباب حديث : « من تشبه بقوم فهو منهم » ، وقد روى من حديث ابن عمر : « من حديث حذيفة : « ومن حديث أبي هريرة : « ومن حديث أنس .

فحديث ابن عمر : أخرجه أبو داود في " سننه (١) - في اللباس " عن عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان عن حسان بن عطية عن أبي منيب الجرشي عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من تشبه بقوم فهو منهم » ، انتهى . وابن ثوبان ضعيف .

وحديث حذيفة : رواه البزار في " مسنده " عن علي بن غراب ثنا هشام بن حسان عن محمد ابن سيرين عن أبي عبيدة بن حذيفة مرفوعاً ، نحوه سواء ، وقال : وقد رواه غير علي بن غراب ، فوقفه ، انتهى .

وحديث أبي هريرة : أخرجه البزار أيضاً عن صدقة بن عبد الله عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلفة عن أبي هريرة مرفوعاً نحوه ، وقال : لم يتابع صدقة على روايته هذه ، وغيره يرويه عن الأوزاعي مرسلًا ، انتهى .

وأما حديث أنس : فرواه أبو نعيم في " تاريخ أصبهان - في ترجمة أحمد بن محمود " فقال : حدثنا الحجاج بن يوسف بن قتيبة ثنا بشر بن الحسين الأصهباني ثنا الزبير بن عدي عن أنس بن مالك ، قال : قال رسول الله ﷺ : « بعثت بين يدي الساعة » ، وفي آخره : « ومن شبه بقوم فهو منهم » ، انتهى . وهو في أحاديث " الكشف " .

فصل

الحديث العاشر : قال عليه السلام : « من شرب على المسلمين سيفاً فقد أطل دمه » ، قلت : غريب بهذا اللفظ ، وأخرج النسائي في " سننه (٢) - في تحريم الدم " من طريق إسحاق بن راهويه ثنا الفضل بن موسى الشيباني عن معمر عن ابن طلوس عن أبيه عن ابن الزبير ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من شرب سيفه ، ثم وضعه ، فدمه هدر » ، انتهى . وكذلك رواه إسحاق بن راهويه

(١) هند أبي داود في " اللباس - في باب في لبس الصخرة " ، ص ٢٠٣ - ج ٢ (٢) هند النسائي في " تحريم الدم - في باب من شرب سيفه ، ثم وضعه في الناس " ، ص ١٧٣ - ج ٢ ، وفي " المستدرک - في أواخر كتاب قتال أهل البغي " ، ص ١٥٩ - ج ٢

في "مسند"، ومن طريقه أيضاً رواه الطبراني في "معجمه"، وزاد - يعني وضعه ضرب به - انتهى . وليست هذه الزيادة في - مسند إسماعيل - ، قاله أعلم بن زادها من الرواة ، ثم أخرجه النسائي عن عبد الرزاق أنبأ معمر به موقوفاً ، وعن ابن جريج عن ابن طاووس به أيضاً موقوفاً ، ورواه الحاكم في "المستدرک" - في آخر الجهاد - عن وهيب عن معمر به مرفوعاً ، وقال : حديث صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، انتهى . قال عبد الحق في "أحكامه" : وقد روى موقوفاً ، والذي أسنده ثقة ، انتهى .

حديث آخر : روى أحمد في "مسند"، والحاكم في "المستدرک" ^(١) من حديث سليمان ابن بلال عن علقمة عن أمه عن عائشة ، قالت : سمعت رسول الله ﷺ يقول : من أشار بمحبة إلى أحد من المسلمين يريد قتله فقد وجب دمه ، انتهى . قال الحاكم : حديث صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، انتهى . وفيه قصة ؛ وأخرج مسلم ^(٢) في "الإيمان" عن سلمة بن الأكوع عن النبي ﷺ ، قال : من سل علينا السيف فليس منا ، انتهى . وأخرجه هو ، والبخاري عن ابن عمر مرفوعاً : من حل علينا السلاح فليس منا ، وأخرجه عن أبي موسى مرفوعاً نحوه ، وأخرجه مسلم عن أبي هريرة مرفوعاً بنحوه ، وتقرئ بالاول .

الحديث الحادي عشر : قال عليه السلام : «قاتل دون مالك» ؛ قلت : روى من حديث أبي هريرة ؛ ومن حديث المخارق أبي قابوس .

فحديث أبي هريرة : رواه البخاري في "تاريخه الوسيط" - في باب القاف - في ترجمة قهيد ^(٣) ابن مطرف النخاري ، فقال : قال لي إسماعيل بن أبي أويس : حدثني وهب عن يحيى بن عبد الله ابن سالم عن عمرو بن أبي عمرو ، مولى المطلب عن قهيد بن مطرف عن أبي هريرة ، قال : أتى رجل النبي ﷺ ، فقال : يا رسول الله أرأيت إن أراد أحد أن يأخذ مالي ؟ قال : أنشده الله والإسلام ثلاثاً ، قال : قد فعلت ، قال : قاتل دون مالك ، قال : فإن قتلت ؟ قال : في الجنة ، قال : فإن قتلت ؟ قال : في النار ، انتهى . ثم قال : وقال لي أبو صالح : ثنا الليث حدثني ابن الهاد عن عمرو بن أبي عمرو

(١) في "المستدرک" - في آخر قتال أهل البنى ، ، ص ١٥٨ - ج ٢

(٢) ما رواه سلمة بن الأكوع ، وابن عمر ، وأبو موسى ، وأبو هريرة ، عند مسلم في "الإيمان" - في باب قول النبي صلى الله عليه وسلم من حل علينا السلاح فليس منا ، ، ص ٦٩ ، و ص ٧٠ - ج ١ ، وحديث أبي موسى ، وحديث ابن عمر عند البخاري في "الفتح" - في باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : «من حل علينا السلاح فليس منا» ، ، ص ١٠٤٧ - ج ٢ (٣) قهيد - بالتصغير - بن مطرف النخاري ، روى عن أبي هريرة حديث : أرأيت أن أهدى على ملكي ، الحديث . ذكره ابن سعد في "طبقة المختارين" ، وذكره أبو نعيم ، وغيره في الصحابة ، انتهى . كذا في

"التهذيب" ، ص ٣٨٥ - ج ٨

به، نحوه، قال: وحدثنا عبد العزيز بن عبد الله ثنا سليمان بن عمرو بن أبي عمرو به سواء؛ وأخرج مسلم^(١) في "كتاب الإيمان" عن أبي هريرة، قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله أرأيت إن جاء رجل يريد أن يأخذ مالي؟ قال: فلا تعطه مالك، قال: أرأيت إن قاتلني؟ قال: قاتله، قال: أرأيت إن قتلني؟ قال: فأنت شهيد، قال: أرأيت إن قتلته؟ قال: هو في النار، انتهى. وأخرج هو، والبخاري عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ قال: من قتل دون ماله فهو شهيد، انتهى. ولمسلم فيه قصة.

وأما حديث المخارق؛ فرواه إصحاق بن راهويه في "مستدركه" أخبرنا المصعب بن المقدم ثنا إسرائيل عن سماك بن حرب عن قابوس بن المخارق عن أبيه، قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله أرأيت إن جاء رجل يريد أن يأخذ مالي؟ قال: ذكره بالله، قال: أرأيت إن ذكرته بالله فلم يذكر؟ قال: استعن عليه بالسلطان، قال: أرأيت إن كان السلطان قد نأى عني؟ قال: استعن بمن يحضرك من المسلمين، قال: أرأيت إن لم يحضرن أحد؟ قال: قاتل دون مالك حتى تهرز مالك، أو تقتل، فتكون من شهداء الآخرة، انتهى. ورواه ابن قانع في "معجم الصحابة" حدثنا أحمد بن القاسم ثنا عبد الملك بن عبد ربه ثنا ابن السكيت بن حرب عن سماك به، ورواه إبراهيم الحربي في "كتاب غريب الحديث" حدثنا مسدد ثنا أبو الأحوص عن سماك به، ثم رواه من حديث الثوري عن سماك عن قابوس، لم يقل فيه: عن أبيه أن رجلا أتى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله أرأيت إن جاء رجل يريد أن يبتز مالي، الحديث. وقال: معنى يبتز - أي يجردني ثيابي -. انتهى. قال الدارقطني في "كتاب العلل": هذا حديث يرويه سماك بن حرب، واختلف عليه، فرواه عمار بن زريق، وأبو الأحوص، وأيوب بن جابر، والوليد بن أبي ثور عن سماك عن قابوس عن أبيه، ورواه الثوري، وحامد بن سلمة عن سماك عن قابوس مرسلًا، لم يقلوا: عن أبيه، والمستند أصح، انتهى كلامه.

(١) عند مسلم في "الإيمان"، ص ٨١ - ج ١، وعند البخاري في "المظالم - والنصاص" - و باب من قتل

دون ماله، ص ٣٢٧ - ج ١

باب القصاص فيما دون النفس

قوله : « في القصاص - في العين المقلوعة ، وأنه مأثور عن جماعة من الصحابة ، وصفته أن تحمى المرأة ، وتقابل بها عينه حتى يذهب ضوءها ، بعد أن يجعل على وجهه ، قطن رطب ؛ قلت : روى عبد الرزاق في "مصنفه" - في كتاب العقول " أخبرنا معمر عن رجل عن الحكم بن عتيبة ، قال : لطم رجل رجلا ، فذهب بصره ، وعينه قائمة ، فأرادوا أن يقيده منه ، فأبى عليهم ، وعلى الناس ، كيف يقيده ، وجعلوا لا يبدون كيف يصنعون ، فأتاهم عليٌّ ، فأمر به ، فجعل على وجهه كرسف ، ثم استقبل به الشمس ، وأذى من عينه امرأة ، فالتع بصره ، وعينه قائمة ، انتهى .

قوله : روى عن ابن عمر ، وابن مسعود ، قالوا : لا قصاص في عظم إلا في السن ؛ قلت : غريب ؛ وروى ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا حفص عن أشعث عن الشعبي ، والحسن ، قالوا : ليس في العظام قصاص ، ما خلا السن والرأس ، انتهى .

الحديث الأول : قال عليه السلام : « لا قصاص في العظم » ؛ قلت : غريب ؛ وروى ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا حفص عن حجاج عن عطاء عن عمر ، قال : إنا لا نقيد من العظام ، انتهى . حدثنا حفص بن غياث عن حجاج عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس ، قال : ليس في العظام قصاص ، انتهى . وأخرج نحوه عن الشعبي ، والحسن .

الحديث الثاني : قال عليه السلام : « من قتل له قتيل » ، الحديث . قلت : أخرجه الأئمة الستة في "كتبهم" عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلية عن أبي هريرة ، قال : لما فتح الله على رسوله ﷺ مكة قام في الناس ، فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال : إن الله حبس عن مكة الفيل ، وسلط عليها رسوله والمؤمنين ، وأنها لا تحل لأحد قبل ، وأنها أحلت لي ساعة من نهار ، وأنها لا تحل لأحد بعدى ، فلا ينفر صيدها ، ولا يحتل شوكتها ، ولا تحل ساقطها إلا لمنشد ، ومن قتل له قتيل فهو بخير النظرين : إما أن يعطى الدية ، وإما أن يقاد أهل القتل ، انتهى . هذا لفظ مسلم ^(١) في "كتاب الحج" - في باب تحريم مكة ، ولفظ البخاري ^(٢) في "كتاب العلم" : إما أن يعقل ، وإما أن يقاد أهل القتل ، ولفظه في "اللفظة" إما أن يفدى ، وإما أن يقيد ، ولفظه في "الديات" :

(١) عند مسلم في "الحج" - في باب تحريم مكة ،، ص ٤٣٨ - ج ١ ، وفي رواية عند مسلم : إما أن يفدى ، وإما أن يعقل (٢) عند البخاري في "العلم" - في باب كتابة العلم ،، ص ٢٢ - ج ١ ، وفي "اللفظة" - في باب كيف تعرف لفظ أهل مكة ،، ص ٣٢٨ - ج ١ ، وفي "الديات" - في باب من قتل له قتيل فهو بخير النظرين ،، ص ١٠١٦ - ج ٢

إما أن يردى، وإما أن يقاد، ولفظ الترمذى^(١) : إما أن يعفو، وإما أن يقتل، ولفظ النسائي^(٢) في "القيود" : إما أن يقاد، وإما أن ينفى، ولفظ ابن ماجه^(٣) : إما أن يقتل، وإما أن ينفى، قال البيهقي في "المعرفة" : وهذا الاختلاف وقع من أصحاب يحيى بن أبي كثير، والموافق منها بحديث أبي شريح أولى، انتهى . وحديث أبي شريح أخرجه أبو داود، والترمذى^(٤) عن أبي شريح الخزاعى، قال : قال رسول الله ﷺ : «ألا إنكم بامعشر خزاعة قتلتم هذا القتل من هذيل، وإنى عاقلته، فمن قتل له بعد مقاتلتي هذه قتيلا، فأهله بين خيرتين : إما أن يأخذوا العقل أو يقتلوا»، انتهى . قال أبو داود : حدثنا مسدد، وقال الترمذى : حدثنا محمد بن بشار، قال : ثنا يحيى عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن أبي سعيد، سمعت أبا شريح، فذكره، وأخرجه ابن ماجه، وأبو داود أيضا^(٥) عن ابن إسحاق عن الحارث بن فضيل عن سفیان بن أبي العوجاء عن أبي شريح عن النبي ﷺ، قال : من أصيب بدم، أو خبل، أو جرح، فهو بالخيار بين إحدى ثلاث : أن يقتل، أو يعفو، أو يأخذ الدية، مختصر . قال السهيلي : في "الروض الأنف" : حديث : من قتل له قتيلا فهو بخير النظرين، اختلفت ألفاظ الرواة فيه على ثمانية ألفاظ : أحدها : إما أن يقتل، وإما أن يفادى : الثاني : إما أن يعقل أو يقاد : الثالث : إما أن ينفى، وإما أن يقتل : الرابع : إما أن يعطى الدية، وإما أن يقاد أهل القتل : الخامس : إما أن يعفو أو يقتل : السادس : يقتل أو يفادى : السابع : من قتل متعمداً دفع إلى أولياء المقتول، فإن شاموا قتلوا، وإن شاموا أخذوا الدية : الثامن : إن شاء فله دمه، وإن شاء فعقله، وهو حديث صحيح، وظاهره أن وليّ الدم، وهو الخبير إن شاء أخذ الدية، وإن شاء قتل، وقد أخذ الشافعي بظاهره، وقال : لو اختار وليّ المقتول الدية، وأبى القاتل إلا القصاص، أجبر القاتل على الدية . ولا خيار له، وقالت طائفة : لا يجبر، وتأولوا الحديث، قال : ومنشأ الخلاف من الإجمال في قوله تعالى : ﴿فمن عني له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف﴾ فاحتملت الآية عند قوم أن يكون (من) واقعة على القاتل، و(عني) من العفو عن الدم، ولا خلاف أن المتبع بالمعروف هو وليّ الدم، وأن المأمور بالأداء بإحسان هو القاتل، وإذا تدبرت الآية عرفت منشأ الخلاف، ولاح لك من سياق الكلام أى القولين أولى بالصواب، انتهى كلامه .

(١) عند الترمذى في "الديات" - في باب ماجاء في حكم وليّ القتل في القصاص والنفوس، ص ١٨١ - ج ١

(٢) عند النسائي في "القيود"، ص ٢٤٥ - ج ٢ (٣) عند ابن ماجه في "الديات" - في باب من قتل له قتيلا فهو بالخيار، ص ١٩٢ (٤) عند أبي داود في "الديات" - في باب وليّ الصمد يأخذ الدية، ص ٢٦٣ - ج ٢

وعند الترمذى "فيه" - في باب ماجاء في حكم وليّ القتل في القصاص والنفوس، ص ١٨١ - ج ١

(٥) عند أبي داود في "أوائل الديات"، ص ٢٦١ - ج ٢، وعند ابن ماجه "فيه" - في باب من قتل له قتيلا فهو بالخيار بين إحدى ثلاث، ص ١٩٢، قلت : وعند الترمذى أيضا، مختصراً ص ١٨١ - ج ١

الحديث الثالث : روى أنه عليه السلام أمر بتورث امرأة أشيم الضبابي ، من عقل زوجها أشيم ؛ قلت : روى من حديث الضحاک بن سفيان ؛ ومن حديث المغيرة بن شعبة .
 حديث الضحاک بن سفيان : أخرجه أصحاب السنن الأربعة ^(١) عن سفيان بن أبي عينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن عمر أنه كان يقول : البتة للعاقلة ، لا ترث المرأة من دية زوجها شيئاً حتى قال الضحاک بن سفيان : كتب إلى رسول الله ﷺ أن أورث امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها ، فرجع عمر ، انتهى . أخرجه أبو داود ، والنسائي في "الفرائض" ، وابن ماجه في "الديات" ، والترمذي - فيما - وقال : حديث حسن صحيح ؛ ورواه أحمد في "مسنده" حدثنا سفيان به ، ورواه عبد الرزاق في "مصنفه" ^(٢) أخبرنا معمر عن الزهري عن ابن المسيب أن عمر ابن الخطاب ، قال : ما أرى البتة إلا للعصبة ، لأنهم يملكون عنه ، فهل سمع أحدكم من رسول الله ﷺ في ذلك شيئاً ؟ فقال الضحاک بن سفيان الكلابي ، وكان عليه السلام استعمله على الأعراب : كتب إلى رسول الله ﷺ أن أورث امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها ، فأخذ به عمر ، انتهى . أخبرنا ابن جريج عن الزهري به ، وزاد : وكان قتل خطأ ، ومن طريق عبد الرزاق رواه الطبراني في "معجمه" ، وابن راهويه في "مسنده" ، وصحح عبد الحق في "أحكامه" هذا الحديث ، وتعبه ابن القطان في "كتابه" وقال : إن ابن المسيب لم يسمع من عمر إلا نعيه النعمان بن مقرن ، ومن الناس من أنكروا سماعه منه ألبتة ، انتهى .

وأما حديث المغيرة : فأخرجه الدارقطني في "سننه" ^(٣) عن محمد بن عبد الله الشعبي عن زفر بن وثيمة عن المغيرة بن شعبة أن رسول الله ﷺ كتب إلى الضحاک أن يورث امرأة أشيم الضبابي من دية ، انتهى . وزفر بن وثيمة مجهول الحال ، قاله ابن القطان ، وتفرّد عنه الشعبي ، قال الذهبي : وقفه ابن معين ، ودحيم ، ثم أخرجه عن محمد بن عبد الله الشعبي عن زفر بن وثيمة عن المغيرة بن شعبة أن زرارة بن جزء ، قال لعمر بن الخطاب : إن رسول الله ﷺ كتب إلى الضحاک ابن سفيان أن يورث ، الحديث . قال الدارقطني في "كتاب المؤتلف ، والمختلف" : وزرارة بن جزء له صحبة ، روى عنه المغيرة بن شعبة ، قال :- وهو بكسر الجيم - هكذا يعرفه أصحاب الحديث ،

(١) عند أبي داود في "أواخر الفرائض" ، ص ٢٦١ - ج ٢ ، وعند ابن ماجه في "الديات" في باب الميراث من البتة ، ص ١٩٤ ، وعند الترمذي في "فيه" في باب ملجاء في المرأة ترث من دية زوجها ، ص ١٨٢ - ج ١ ، وفي "الفرائض" في باب ملجاء في ميراث المرأة من دية زوجها ، ص ٣٣ - ج ٢ (٢) وعند الدارقطني أيضاً من طريق عبد الرزاق في "الفرائض" ، ص ٤٥٨ (٣) عند الدارقطني في "الفرائض" ، ص ٤٥٧ ،

وأهل العرية يقولون :- بفتح الجيم - ، انتهى . وأخرجه الطبراني ^(١) في "معجمه" عن محمد بن عبد الله الشيشي عن زفر بن وثيمة البصري عن المغيرة بن شعبة أن أسعد بن زرارة الأنصاري قال لعمر ابن الخطاب : إن رسول الله ﷺ كتب إلى الضحاك بن سفيان أن يورث امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها ، انتهى . قال الطبراني : وأسعد بن زرارة صحابي ، يكنى أبا أمامة ، توفي على عهد رسول الله ﷺ في السنة الأولى من الهجرة ، انتهى .

قوله : عن عمر رضي الله عنه أنه قال : لو تمالأ عليه أهل صنعاء لقتلهم جميعاً ؛ قلت : رواه مالك في "الموطأ" ^(٢) أخبرنا يحيى بن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قتل قرأ : خمسة ، أو سبعة برجل قتلوه غيلة ، وقال : لو تمالأ عليه أهل صنعاء لقتلهم به ، انتهى . وعن مالك رواه محمد بن الحسن في "موطأه" ، والشافعي في "مسنده" ، وذكره البخاري في "صحيحه" - في كتاب الديات - ولم يصل به سنده ، ولفظه : وقال ابن بشار : حدثنا يحيى عن عبيد الله عن ابن عمر أن غلاماً قتل غيلة ، فقال عمر : لو اشترك فيه أهل صنعاء لقتلهم به ، وقال منيرة بن حكيم عن أبيه : أن أربعة قتلوا صيلاً ، فقال عمر مثله ، انتهى . ورواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا عبد الله بن نمير عن يحيى بن سعيد به ، ومن طريق بن أبي شيبة رواه الدارقطني في "سننه" ^(٣) ، ورواه ابن أبي شيبة أيضاً حدثنا وكيع ثنا العمري عن نافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب قتل سبعة من أهل صنعاء برجل ، وقال : لو اشترك فيه أهل صنعاء لقتلهم ، انتهى . ورواه مطولاً عبد الرزاق في "مصنفه" فقال : أخبرنا ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار أن حنبل بن يحيى أخبرنا أنه سمع يعلى بن جبر هذا الخبر ، وأن اسم المقتول أصيل ، قال : كانت امرأة بصنعاء لها ربيب ، فغاب زوجها ، وكان لها أخلاء ، فقالوا : إن هذا الغلام هو يفضحنا ، فانظروا كيف تصنعون به ، فتمالأوا عليه ، وهم سبعة نفر مع المرأة ، فقتلوه ، وألقوه في بئر غمدان ، فلما فقد الغلام خرجت امرأة أبيه ، وهي التي قتله ، وهي تقول : اللهم لا تخف علي من قتل أصيلاً ، قال : وخطب يعلى الناس في أمره ، قال : فر رجل بعد أيام يتر

(١) قال الهيثمي في "مجمع الزوائد" ، ص ٢٣٠ - ج ٤ في حديث أسعد بن زرارة : رواه الطبراني ، ورجاله ثقات ، وفي حديث زرارة بن جزي ، رواه الطبراني ، ورجاله ثقات ، وأخرج عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن قتل أحم كان خطأ ، قال : رواه الطبراني ، ورجاله رجال الصحيح ، انتهى .

(٢) عند مالك في "الموطأ" - في باب ما جاء في النية والسحر ، ص ٣٤٢ ، وفي "الموطأ" ، لإمام محمد بن الحسن الشيباني : ص ٢٢٦ ، وقال محمد : وبهذا تأخذ ، وهو قول أبي حنيفة ، وطاعة من همائنا رحمهم الله ، انتهى . وعند البخاري في "الديات" - في باب إذا أصاب قوم من رجل هل يصاب أو يمتس منهم كلام ، ص ١٠١٨ - ج ٢

(٣) عند الدارقطني في "المنهاج" - والديات ، ص ٣٧٣ ، وراجع الحديث الآتي بعد هذا الحديث في "السنن" ، للدارقطني

غمدان ، فإذا هو بذياب عظيم أخضر يطلع من البئر مرة ، ويهبط أخرى ، قال : فأشرف على البئر ،
 موجد ريحاً منكراً ، فأتى إلى يعلى ، فقال : ما أظن إلا قد قدرت لكم على صاحبكم ، وقص عليه
 القصة ، فأتى يعلى حتى وقف على البئر ، والناس معه ، فقال أحد أصدقاء المرأة ، بمن قتله : دلوني
 بحبل ، فدلوه ، فأخذ الغلام ، فنيبه في سرب من البئر ، ثم رفعوه ، فقال : لم أقدر على شيء ، فقال
 رجل آخر : دلوني ، فدلوه ، فاستخرجه ، فاعترفت المرأة ، واعترفوا كلهم ، فكتب يعلى إلى عمر ،
 فكتب إليه أن اقتلهم ، فلو تمالأ عليه أهل صنعا لقتلتهم به ، انتهى .

وفي الباب : مارواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا وكيع ثنا إسرائيل عن أبي إسحاق
 عن سعيد بن وهب ، قال : خرج رجال سفر ، فصحبهم رجل ، فقدموا ، وليس معهم ، فاتهمهم
 أهله ، فقال شريح : شهودكم أنهم قتلوا صاحبكم ، وإلا حلفوا بالله ما قتلوه ، فأتى بهم إلى على ،
 وأنا عنده ، ففرق بينهم ، فاعترفوا ، فأمر بهم ، فقتلوا ، انتهى . حدثنا أبو معاوية عن جبالد عن
 الشعبي عن المغيرة بن شعبة أنه قتل سبعة برجل ، انتهى . وروى عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا
 إبراهيم بن أبي يحيى الأسدي عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس ، قال : لو أن مائة
 قتلوا رجلاً قتلوا به ، انتهى .

باب الشهادة في القتل

قوله : لظاهر ماورد بإطلاعه في إصلاح ذات الدين ؛ قلت : روى من حديث أبي الدرداء ؛
 ومن حديث عبد الله بن عمرو ؛ ومن حديث ابن عباس ؛ ومن حديث أبي هريرة ؛ ومن حديث
 علي بن أبي طالب .

أما حديث أبي الدرداء : فأخرجه أبو داود (١) في "الأدب" ، والترمذي في "آخر الطب"
 عن أبي معاوية عن الأعمش عن عمرو بن مرة عن سالم بن أبي الجعد عن أبي الدرداء ، قال : قال
 رسول الله ﷺ : ألا أخبركم بأفضل من درجة الصيام والصلاة والصدقة ؟ قالوا : بلى ، قال :
 إصلاح ذات الدين ، وفساد ذات البين ، الخالفة ، انتهى . قال الترمذي : حديث حسن صحيح ، انتهى .
 وزاد فيه : لا أقول : الخالفة التي تحلق الشعر ، ولكن تحلق الدين ، انتهى . ورواه أحمد ، وابن دهاويه ،
 والبخاري في "مسانيدهم" ، وابن حبان في "صحيحه" في النوع الثالث والخمسين ، من القسم الثالث ،

(١) عند أبي داود في "الأدب" في باب إصلاح ذات الدين ،، من ٣١٧ - ج ٢ ، وعند الترمذي في
 "أواخر أبواب الوعد" ،، من ٧٧ - ج ٢

والبخارى في "كتاب المفرد في الأدب"، والطبراني في "معجمه"، والبيهقي في "شعب الإيمان" في الباب السادس والسبعين عن الحاكم بسنده عن أبي معاوية به، قال البزار: لا نعلمه يروى بإسناد متصل أحسن من هذا، وإسناده صحيح، انتهى. وقال البيهقي: وقد رواه الزهري عن أبي إدريس الخولاني أن أبا الدرداء، قال، فذكره موقوفاً، ثم أخرجه كذلك، وكذلك رواه البخارى في "كتاب المفرد في الأدب" عن الزهري به موقوفاً.

وأما حديث عبد الله بن عمرو: فرواه إسماعيل بن راهويه، وعبد بن حميد، والبزار في "مسانيدهم"، والطبراني في "معجمه"، والبيهقي في "شعب الإيمان" كلهم عن عبد الرحمن بن زياد عن راشد بن عبد الله المعافري عن عبد الله بن يزيد عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ قال: أفضل الصدقة إصلاح ذات البين، انتهى. إلا أن الطبراني، قال، عوض عبد الله بن يزيد: عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن ابن عمرو به.

وأما حديث ابن عباس: فأخرجه ابن عدى في "الكامل"^(١) عن عبد الله بن عرادة الشيباني عن إسماعيل بن رافع عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن كريب عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: دب إليكم داء الأمم قبلكم: الحسد، والبغضاء، هي الحائقة، حائقة الدين، لا حائقة الشعر، ألا أخبركم بما هو خير لكم من الصوم والصلاة؟ صلاح ذات البين، صلاح ذات البين، انتهى. وضعف عبد الله بن عرادة عن البخارى، وابن معين، ووافقهما، وقال: عامة ما يرويه لا يتابع عليه، انتهى.

وأما حديث أبي هريرة: فرواه البيهقي في "شعب الإيمان" فقال: حدثنا أبو بكر الفارسي ثنا أبو إسماعيل الأصباني ثنا أبو محمد بن فارس ثنا محمد بن البخارى ثنا سليمان بن عبد الرحمن ثنا محمد بن حجاج ثنا يونس بن ميسرة بن حليس عن مكحول عن أبي إدريس الخولاني عن أبي الدرداء عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، قال: ما عمل ابن آدم شيئاً أفضل من الصلاة، وصلاح ذات البين، وخلق حسن، انتهى.

وأما حديث علي: فرواه الطبراني في "معجمه" حدثنا أحمد بن علي الأبار ثنا أبو أمية عمرو ابن هشام الحراني ثنا عثمان بن عبد الرحمن الطرائقي ثنا إسماعيل بن راشد، قال: كان من حديث

(١) قلت: وعند الترمذى في "أواخر الزهد"، ص ٧٧ - ج ٢ من الزبير بن العوام أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: دب إليكم داء الأمم قبلكم، الحسد والبغضاء، هي الحائقة، لا أقول: تحلق الشعر، ولكن تحلق الدين، الحديث

عبد الرحمن بن ملجم في قتله علي بن أبي طالب ، فذكر القصة بطولها ، وفي آخرها ، قال : ثم إن علياً رضي الله عنه أوصى ، فكانت وصيته : بسم الله الرحمن الرحيم ، هذا ما أوصى به علي بن أبي طالب أوصى أنه يشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً عبده ورسوله ، أرسله بالهدى ، ودين الحق ، ليظهره على الدين كله ، ولو كره المشركون ، إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين ، لا شريك له ، وبذلك أمرت ، وأنا من المسلمين ، ثم أوصيكم يا حسن ويا حسين ، وجميع أهلي وولدي ، ومن يبلغه كتابي بتقوى الله ربكم ، ولا تموتن إلا وأنتن مسلمون ، واعتصموا بحبل الله جميعاً ، ولا تفرقوا ، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : إن صلاح ذات البين أعظم من عامة الصلاة والصيام ، الحديث بطوله .

كتاب الديات

الحديث الأول : قال عليه السلام : « ألا إن قتيلاً خطأ العمد : قتيلاً السوط والعصا ، وفيه مائة من الإبل : أربعون منها في بطونها وأولادها » ؛ قلت : تقدم في " الجنایات " رواه أبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه من حديث عبد الله بن عمرو أن النبي ﷺ ، قال : « ألا إن دية الخطأ شبه العمد ، ما كان بالسوط والعصا مائة من الإبل : منها أربعون في بطونها وأولادها ، انتهى . وصححه ابن القطان في " كتابه " .

قوله : وهذا غير ثابت لاختلاف الصحابة في صفة التغليظ ، وابن مسعود قال بالتغليظ أربعاً ؛ قلت : أما حديث ابن مسعود ، فأخرجه أبو داود ^(١) عن علقمة ، والأسود ، قال : قال عبد الله : في شبه العمد ، خمس وعشرون حقة ، وخمس وعشرون جذعة ، وخمس وعشرون بنات لبون ، وخمس وعشرون بنات مخاض ، انتهى . وسكت عنه أبو داود ، ثم المنزى بعده .
وأما اختلاف الصحابة : فنه ما أخرجه أبو داود ^(٢) عن أبي عياض عن عثمان بن عفان ، وزيد بن ثابت في المنظلة أربعون جذعة خلفه ، وثلاثون حقة ، وثلاثون بنات لبون ، وفي الخطأ ثلاثون حقة ، وثلاثون بنات لبون ، وعشرون بنى لبون ذكور ، وعشرون بنات مخاض ، انتهى . وأبو عياض حقه ، احتج به البخاري في " صحيحه " .

(١) عند أبي داود في " الديات " في باب دية الخطأ شبه العمد ،، ص ٢٧٠ - ج ٢

(٢) عند أبي داود في " الديات "، ص ٢٧٠ - ج ٢

حديث آخر: أخرجه أبو داود أيضاً ^(١) عن مجاهد، قال: قضى عمر في شبه العمدة ثلاثين حقة، وثلاثين جذعة، وأربعين خلفه، ما بين ثنية إلى بازل، عامها كلها خلفه، انتهى. إلا أن مجاهد لم يسمع من عمر، فهو منقطع.

حديث آخر: أخرجه أبو داود أيضاً ^(٢) عن عاصم بن ضمرة عن علي أنه قال: في شبه العمدة اثلاثاً: ثلاث وثلاثون حقة، وثلاث وثلاثون جذعة، وأربع وثلاثون ثنية، إلى بازل، عامها كلها خلفه، انتهى. وعاصم بن ضمرة فيه مقال؛ ورواه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا الثوري عن منصور عن إبراهيم، قال علي نحوه.

حديث آخر: قال ابن أبي شيبة: حدثنا جرير عن مغيرة عن الشعبي، قال: كان أبو موسى، والمغيرة بن شعبة، يقولان: في شبه العمدة ثلاثون حقة، وثلاثون جذعة، وأربعون خلفه، ما بين ثنية إلى بازل عامها، انتهى. ورواه عبد الرزاق أخبرنا الثوري عن مغيرة به سواء.

الحديث الثاني: قال عليه السلام: "في نفس المؤمن مائة من الإبل"، قلت: تقدم في "الزكاة" في كتاب عمرو بن حزم، قال: وإن في نفس المؤمن مائة من الإبل، رواه ابن جبان في "مصححه".

الحديث الثالث: روى ابن مسعود أن النبي ﷺ قضى في قبيل الخطأ بالدية أحماًساً: عشرون بنت مخاض، وعشرون بنت لبون، وعشرون ابن مخاض، وعشرون حقة، وعشرون جذعة، قلت: أخرجه أصحاب "السنن الأربعة" ^(٣) عن حجاج بن أرطاة عن زيد بن جبير عن خشف بن مالك الطائي عن عبد الله بن مسعود، قال: قال رسول الله ﷺ: في دية الخطأ عشرون حقة، وعشرون جذعة، وعشرون بنت مخاض، وعشرون بنت لبون، وعشرون بنت مخاض، ذكر، انتهى. بلفظ أبي داود، وابن ماجه، ولفظ الترمذي، والنسائي: قضى، كلفظ المصنف، قال الترمذي: لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه، وقد روى عن عبد الله موقوفاً، انتهى. قلت: هكذا رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا وكيع ثنا سفيان عن أبي إسحاق عن علقمة

(١) عند أبي داود في "الديات" في باب دية الخطأ شبه العمدة، ص ٢٧٠ - ج ٢

(٢) عند أبي داود في "الديات"، ص ٢٧٠ - ج ٢ (٣) عند أبي داود في "الديات" في باب الدية كم هي، ص ٢٦٩ - ج ٢، وعند الترمذي في "أوائل الديات"، ص ١٧٩ - ج ٢، وعند ابن ماجه "فيه" في باب دية الخطأ، ص ١٩٣، وعند النسائي في "اللقود" في ذكر أسناد دية الخطأ، ص ٢٤٧ - ج ٢، وعند البيهقي في "السنن"، ص ٧٥ - ج ٨، وعند الدارقطني في "الحدود"، ص ٣٦٥

ابن قيس عن عبد الله أنه قال: في الخطأ أخماساً، فذكره. ويستند السنن رواه أحمد، وابن أبي شيبة، وإسحاق بن راهويه في "مسانيدهم"، والدارقطني، ثم البيهقي في "سنتيهما"، وأطال الدارقطني الكلام عليه، وملخصه أنه قال: هذا حديث ضعيف، غير ثابت عند أهل المعرفة بالحديث، من وجوه:

أحدها: أنه مخالف لما رواه أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه بالسند الصحيح عنه الذي لا مطمئن فيه، ولا تأويل عليه أنه قال: دية الخطأ أخماساً: عشرون حقة، وعشرون جذعة، وعشرون بنت مخاض، وعشرون بنت لبون، وعشرون بنت لبون، لم يذكر فيه بنت مخاض، ثم أسنده عن حماد بن سلمة ثنا سليمان التيمي عن أبي مجلز عن أبي عبيدة أن ابن مسعود قال، فذكره. وهذا إسناد حسن، ورواته ثقات؛ وقد روى نحوه عن علقمة عن عبد الله، ثم أسنده كذلك، قال: وأبو عبيدة أعلم بحديث أبيه، وبمنهجه، وبفتياه من خشف بن مالك، ونظرائه، وابن مسعود أتقى لربه، وأشجع على دينه من أن يروى عن رسول الله ﷺ حديثاً، ويفتي بخلافه، ألا تراه كيف فرح الفرع الشديد حين وافقت فتياه قضاء رسول الله ﷺ في بروع بنت واشق، ومن كانت هذه حاله كيف يظن به خلاف ذلك؟ وما يشهد لرواية أبي عبيدة ما رواه وكيع، وعبد الله بن وهب، وغيرهما عن سفيان الثوري عن منصور عن إبراهيم عن عبد الله بن مسعود أنه قال: دية الخطأ أخماساً، فذكره نحوه أبو عبيدة، ثم أسنده كذلك، قال: وهذه الرواية وإن كان فيها إرسال - يعني بين إبراهيم، وابن مسعود - ولكن إبراهيم النخعي من أعلم الناس بعبد الله بن مسعود وبرأيه، وبفتياه، قد أخذ ذلك عن أخواله: علقمة، والأسود، وعبد الرحمن بن زياد، وغيرهم من كبار أصحاب عبد الله، وهو القائل: إذا قلت لكم: قال عبد الله بن مسعود، فهو عن جماعة من أصحابه، وإذا سمعته من رجل واحد سميته لكم.

الوجه الثاني: أن هذا الخبر للمرفوع الذي فيه ذكر بني المخاض لا نفع له رواه عنه إلا خشف ابن مالك عن ابن مسعود، وهو رجل مجحول، لم يروه عنه إلا زيد بن جبير بن حرميل الجشمي، وأهل العلم بالحديث لا يحتجون بخبر ينفرد بروايته رجل غير معروف، وإنما ثبت العمل عندهم بالخبر إذا كان راويه عدلاً مشهوراً، أو رجلاً قد ارتفع عنه اسم الجهالة، فصار حينئذ معروفاً، فأما من لم يرو عنه إلا رجل واحد، وانفرد بخبر، وجب التوقف عن خبره ذلك، حتى يوافقه عليه غيره.

الوجه الثالث: أن خبر خشف بن مالك لا نفع لأحد رواه عن زيد بن جبير إلا حجاج

ابن أرمطة ، وهو رجل مشهور بالتدليس ، وبأنه يحدث عن لم يلقه ، ولم يسمع منه ، قال يحيى ابن زكريا بن أبي زائدة : كنت يوما عند الحجاج بن أرمطة ، فقال لي : لم أسمع من الزهري شيئا ، ولا من إبراهيم ، ولا من الشعبي ، ولا من فلان ، ولا من فلان حتى عد سبعة عشر ، أو بضعة عشر ، كلهم قد روى عنه الحجاج ، ثم زعم بعد روايته عنهم أنه لم يلقهم ، ولم يسمع منهم ، وأيضا فقد ترك الرواية عنه سفيان بن عيينة ، ويحيى بن سعيد القطان ، وعيسى بن يونس ، بعد أن جالسوه وخبروه ، وكفأك بهم علما بالرجال ونبلا .

الوجه الرابع : أن جماعة من الثقات رووا هذا الحديث عن الحجاج بن أرمطة ، فاختلفوا عليه ، فرواه عبد الرحيم بن سليمان عن الحجاج على اللفظ المتقدم ، وواقه عليه عبد الواحد بن زياد ، وخالفهما يحيى بن سعيد الأموي ، وهو ثقة ، فرواه عن الحجاج عن زيد بن جبير عن خشف بن مالك ، قال : سمعت عبد الله بن مسعود يقول : قضى رسول الله ﷺ في الخطأ أخماسا : عشرون جذاعا ، وعشرون بنات لبون ، وعشرون بنى لبون ، وعشرون بنات مخاض ، وعشرون بنى مخاض ذكورا ، فجعل مكان الحقائق بنى لبون ، ثم أسنده كذلك ، قال : ورواه إسماعيل بن عياش عن الحجاج بهذا الإسناد : بنى لبون ، ثم أسنده كذلك ، قال : ورواه إسماعيل بن عياش عن الحجاج بهذا الإسناد ، فقال : خمسا جذاعا ، وخمسا حقاقا ، وخمسا بنات لبون ، وخمسا بنات مخاض ، وخمسا بنى لبون ذكورا ، فجعل مكان بنى المخاض بنى اللبون ، موافقا لرواية أبي عبيدة عن أبيه . ثم أسنده كذلك ، قال : ورواه أبو معاوية الضرير ، وحفص بن غياث ، وعمر بن هاشم أبو مالك الجنبي ، وأبو خالد الأحمر كلهم عن الحجاج بهذا الإسناد ، قال : دية الخطأ أخماسا ، لم يزيدوا على ذلك ، ثم أخرج رواياتهم ، ثم قال : ويشبه أن يكون هذا الصحيح ، لاتفاقهم على ذلك ، وهم ثقات ، ويشبه أن يكون الحجاج ربما كان يفسر الأخماس برأيه بعد فراغه من الحديث ، فيتوهم السامع أنه من الحديث ، ويقويه أن يحيى بن سعيد حفظ عنه : عشرين بنى لبون ، مكان الحقائق ، وعبد الواحد ، وعبد الرحيم حفظا عنه : عشرين حقة ، مكان بنى لبون ، كما قدمناه .

الوجه الخامس : أنه قد روى عن النبي ﷺ ، وعن جماعة من المهاجرين ، والانصار في دية الخطأ أقاويل مختلفة ، لان لم يروى عن أحد منهم في ذلك ذكر بنى مخاض ، إلا في حديث خشف ابن مالك هذا ، والله أعلم ، انتهى . وحكى ابن الجوزى في "التحقيق" كلام الدارقطني هذا ، ثم قال : ويعارض قول الدارقطني هذا أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه ، فكيف جاز له أن يسكت عن ذكر هذا ، ثم إنما حكى عنه فتواه ، وخشف روى عنه عن رسول الله ﷺ ، ومتى كان الإنسان ثقة ،

فينبني أن يقبل قوله ، وكيف يقال عن الثقة مجهول ؟ واشترط المحدثين أن يروى عنه اثنان لوجه له ، انتهى . وقال صاحب " التفتيح " : وكلام الدارقطني هذا لا يخلو من ميل ، وخشف وثقه النسائي ، وابن حبان ذكره في الثقات ، وقال الأزدي : ليس بذلك ، وقال البيهقي : مجهول ، وزيد بن جبير هو الجشمي ، وثقه ابن معين ، وغيره ، وأخرج له في " الصحيحين " ، انتهى . والمصنف استدلل بهذا الحديث على الشافعي في أنه يقضي بعشرين ابن لبون ، مكان ابن مخاض ، ومالك مع الشافعي ، وأحمد معنا ^(١) ، واستدل ابن الجوزي في " التحقيق " لمالك ، والشافعي بما أخرجه الدارقطني ^(٢) عن حماد بن سلة ثنا سليمان التيمي عن أبي مجلز عن أبي عبيدة أن ابن مسعود ، قال : دية الخطأ خمسة أخماس ، عشرون حقة ، وعشرون جذعة ، وعشرون بنات مخاض ، وعشرون بنات لبون ، وعشرون بنى لبون ذكرور ، انتهى . قال الدارقطني : إسناده حسن ، ورواته ثقات ، ثم ضعف حديث خشف بما تقدم ، وقال ابن المنذر ^(٣) : إنما صار الشافعي إلى قول أهل المدينة ، لأنه أقل ما قيل فيها ، والسنة وردت بمائة من الإبل مطلقه ، فوجدنا قول عبد الله أقل ما قيل ، لأن بنى المخاض أقل من بنى اللبون ، وكأنه لم يبلغه ، واحتج الشافعي ^(٤) بحديث سهل بن أبي حشة في الذي وداه النبي ﷺ بمائة من إبل الصدقة ، أخرجه الأئمة الستة ^(٥) ، وبنى المخاض لمدخلها في الصدقات ، وأجاب أصحابنا بأنه عليه السلام تبرع بذلك ، ولم يجعله حكماً ، قال النووي في " شرح مسلم " : المختار ما قاله جمهور أصحابنا ، وغيرهم ، أن معناه أنه عليه السلام اشتراها من أهل الصدقات بعد أن ملكوها ، ثم دفعوها تبرعاً إلى أهل القتل ، انتهى .

والحديث له طرق أخرى ضعيفة : أخرجه البيهقي في " المعرفة " ^(٦) عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن علقمة عن ابن مسعود أنه قال في الخطأ أخماساً : عشرون حقة ، وعشرون جذعة ،

(١) ولـ " الاستبصار " ، أنه قول أبي حنيفة ، وأصحابه ، وابن حنبل ، ولـ " أحكام القرآن " ، قرازي . لم يرو من أحد من الصحابة من قال بالأخماس خلافاً ، وقول الشافعي لم يرو عن أحد من الصحابة ، انتهى . كذا في " الجوهر النقي " ، ص ٧٥ - ج ٨ (٢) عند الدارقطني في " السنن " ، ص ٣٥٩

(٣) قلت : قال البيهقي في " السنن " ، ص ٧٥ - ج ٨ : الروايات فيه من ابن مسعود متعارضة ، ومذهب عبد الله مضمون بنى المخاض ، وقد اختار أبو بكر بن المنذر في هذا مذهبه ، واحتج بأن الشافعي رحمه الله إنما صار إلى قول أهل المدينة في دية الخطأ ، لأن الناس اختلفوا فيها ، والسنة فيها مطلقه بمائة من الإبل غير مفصلة ، واسم الإبل يتناول الصغار والكبار ، فأزوم القاتل أقل ما قالوا : إنه يزره ، فكان عند قول أهل المدينة ، أقل ما قيل فيها ، قال ابن المنذر فكأنه - أي الشافعي - لم يبلغه قول عبد الله بن مسعود ، فوجدنا قول عبد الله أقل ما قيل فيها ، لأن بنى المخاض أقل من بنى اللبون ، واسم الإبل يتناولها ، دون ما زاد عليه ، وهو قول الصحابي ، فهو أولى من غيره ، وبالله التوفيق ، انتهى .

(٤) راجع " السنن " ، البيهقي : ٦٦ - ج ٨ (٥) عند البخاري في " القسامة " ، ص ١٠١٨ - ج ٢ ، وعند مسلم في " الفيات - والقصص " ، ص ٦٦ - ج ٢ (٦) عند البيهقي في " السنن " ، أيضاً : ص ٧٤ - ج ٨

وعشرون بنت لبون ، وعشرون بنت مخاض ، وعشرون بنى مخاض ، قال : وكذلك رواه سفيان الثوري عن أبي إسحاق عن علقمة عن عبد الله ، وعن منصور عن إبراهيم عن عبد الله ، وكذلك رواه أبو مجلز عن أبي عبيدة عن عبد الله ، قال البيهقي : وكلها منقطعة أبو إسحاق لم يسمع من علقمة شيئاً ، وكذلك أبو عبيدة لم يسمع من أبيه ، وإبراهيم عن عبد الله منقطع بلا شك ، انتهى .

الحديث الرابع : روى عن ابن عباس أنه عليه السلام قضى في الدية من الورق : إنا عشر ألفاً ؛ قلت : أخرج أصحاب السنن الأربعة ^(١) عن محمد بن مسلم عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس أن رجلاً من بنى عدى قتل ، فجعل النبي ﷺ دية اثني عشر ألفاً ، انتهى . قال أبو داود : ورواه ابن عيينة عن عكرمة ، ولم يذكر ابن عباس ، انتهى . وقال الترمذي : لا نعلم أحداً يذكر في هذا الاستناد ابن عباس غير محمد بن مسلم ، أخبرنا سعيد بن عبد الرحمن عن سفيان عن عمرو عن عكرمة عن النبي ﷺ نحوه ، ورواه النسائي أخبرنا محمد بن ميمون المكي عن سفيان عن عمرو بن دينار عن عكرمة ، سمعته مرة يقول عن ابن عباس به : أن النبي ﷺ قضى باثني عشر ألفاً في الدية ، انتهى . قال : ومحمد بن ميمون ليس بالقوي في الحديث ، انتهى . وكذلك رواه الدارقطني في "سننه" ، وقال أبو حاتم : كان محمد بن ميمون أبو عبد الله المكي الخياط أمياً مغفلاً ، وذكره ابن حبان في "الثقات" ، وقال : ربما وهم ، وقال النسائي : صالح ، ومحمد بن مسلم هذا هو الطائي : أخرج له البخاري في "المباينة" ، ومسلم في "الاستشهاد" ، ووثقه ابن معين ، وقال مرة : إذا حدث من حفظه يخطئ ، وإذا حدث من كتابه فلا بأس به ، وضعفه أحمد ، وقال النسائي : الصواب مرسل ، وقال ابن حبان المرسل أصح ، وقال ابن أبي حاتم في "علة" ^(٢) : قال أبي : المرسل أصح ، انتهى . قوله : وتأويله أنه قضى من دراهم كان وزنها ستة ، وهي كانت كذلك ؛ قلت : روى البيهقي ^(٣) من طريق الشافعي ، قال : قال محمد بن الحسن : بلغنا عن عمر أنه فرض على أهل الذهب في الدية ألف دينار ، ومن الورق عشرة آلاف درهم ، حدثنا بذلك أبو حنيفة عن الهيثم عن الشعبي عن عمر ، قال : وقال أهل المدينة : فرض عمر على أهل الورق اثني عشر ألف درهم ، قال محمد بن الحسن : صدقوا ، ولكنه فرضها اثني عشر ألفاً وزن ستة ، فذلك عشرة آلاف ، قال محمد بن الحسن : أخبرني الثوري عن مغيرة الضبي عن إبراهيم ، قال : كانت الدية : الإبل ، كل بعير مائة وعشرين

(١) عند أبي داود في "الديات" - باب الدية كم هي ، ص ٢٦٩ - ج ٢ ، وعند الترمذي فيه : ص ١٧٩ - ج ١ ، وعند النسائي في "القيود" - في باب ذكر الدية من الورق ، ص ٢٤٧ - ج ٢ ، وعند ابن ماجه في "باب دية الخطأ" ، ص ١٩٣ ، وعند الدارقطني في "المجود باستناد النسائي" ، ص ٣٤٣ .

(٢) راجع "كتاب الطل" ، ص ٤٦٣ - ج ١ (٣) راجع "السنن الكبرى" ، البيهقي : ص ٨٠ - ج ٨

درهما ، وزن ستة ، فذلك عشرة آلاف درهم ، قال : وقيل لشريك : إن رجلا من المسلمين عاتق رجلا من العدو فضر به ، فأصاب رجلا منا ، فسلت وجهه ، حتى وقع ذلك على حاجبيه ، وأنفه ، ولحيته ، وصدرة ، فقضى فيه عثمان بالدية اثني عشر ألفاً ، وكانت الدراهم يومئذ وزن ستة ، قال البيهقي : الرواية فيه عن عمر منقطعة ، وكذلك عن عثمان ، وروى عن عبيد القاسم بن سلام في "كتاب الأموال" (١) - في باب الصدقة - قال : حدثت عن شريك عن سعد بن طريف عن الأصمعي بن نباتة عن علي ، قال : زوجني رسول الله ﷺ فاطمة على أربع مائة وثمانين درهما ، وزن ستة ، انتهى . قال أبو عبيد : كانت الدراهم أولا العشرة منها وزن ستة مثاقيل ، ثم نقلت إلى سبعة مثاقيل ، واستقرت على ذلك إلى يومنا ، وبسط الكلام ، وقد لخصناه في "باب زكاة الفضة" وفي "التجريد" للقدوري : لا خلاف أن الدية ألف دينار ، وكل دينار عشرة دراهم ، ولهذا جعل نصاب الذهب عشرين ديناراً ، ونصاب الورق مائتي درهم ، انتهى .

الحديث الخامس : روى عن عمر أن النبي ﷺ قضى بالدية في القتل بعشرة آلاف درهم ؛ قلت : غريب ، وروى محمد بن الحسن في "كتاب الآثار" أخبرنا أبو حنيفة عن الهيثم عن الشعبي عن عبيدة السلماني ، قال : وضع عمر الديات على أهل الذهب ألف دينار ، وعلى أهل الورق عشرة آلاف درهم ، وعلى أهل الإبل مائة من الإبل ، وعلى أهل البقر مائتي بقرة مستة ، وعلى أهل الشاة أثنى شاة ، وعلى أهل الحلال مائة حلة ، انتهى . ورواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا وكيع ثنا ابن أبي ليلى عن الشعبي عن عبيدة به ، وأخرجه البيهقي .

قوله : روى عن عمر رضي الله عنه أنه جعل في الدية من البقر مائتي بقرة ، ومن الغنم أثنى شاة ، ومن الحلال مائتي حلة ؛ قلت : أخرجه أبو داود (٢) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : كانت قيمة الدية على عهد رسول الله ﷺ ثمانمائة دينار ، أو ثمانية آلاف درهم ، ودية أهل الكتاب يومئذ النصف من دية المسلمين ، قال : وكان ذلك كذلك حتى استخلف عمر ، فقام خطيباً فقال : ألا إن الإبل قد غلت ، قال : ففرضها عمر على أهل الذهب ألف دينار ، وعلى أهل الورق اثني عشر ألفاً ، وعلى أهل البقر مائتي بقرة ، وعلى أهل الشاة أثنى شاة ، وعلى أهل الحلال مائتي حلة ، قال : وترك دية أهل الدمة لم يرفعها فيما رفع من الدية ، انتهى . وتقدم له طريق آخر في الأثر الذي قبل هذا ؛ وروى عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا ابن جريج أخبرنا عبد العزيز بن عمر أن في كتاب

(١) راجع "كتاب الأموال" ، ص ٥٢٥ ، وراجع مقال أبو عبيدة : ص ٥٢٤ ، فانه أنيق

(٢) عند أبي داود في "الديات" - في باب الدية كم هي ، ص ٢٦٨ - ج ٢

لعمر بن عبد العزيز أن عمر بن الخطاب شاور السلف حين جند الاجناد ، فكتب أن على أهل الذهب ألف دينار ، وعلى أهل الورق اثني عشر ألف درهم ، وعلى أهل الإبل مائة من الإبل ، وعلى أهل البقر مائتي بقرة ، وعلى أهل الشاة ألني شاة ، وعلى أهل الحلال مائتي حلة ، أو قيمة ذلك . انتهى . أخبرنا سفيان الثوري عن أيوب بن موسى عن مكحول أن عمر بن الخطاب ، قال : الدية اثنا عشر ألفاً على أهل الدرهم ، وعلى أهل الدنانير ألف دينار ، وعلى أهل الإبل مائة من الإبل ، وعلى أهل البقر مائتا بقرة ، وعلى أهل الشاة ألفا شاة ، وعلى أهل الحلال مائتا حلة ، انتهى .

وفي الباب حديث مرفوع : أخرجه أبو داود ^(١) عن محمد بن إسحاق قال : ذكر عطاء عن جابر بن عبد الله أنه قال : فرض رسول الله ﷺ في الدية على أهل الإبل مائة من الإبل ، وعلى أهل البقر مائتي بقرة ، وعلى أهل الشاة ألني شاة ، وعلى أهل الحلال مائتي حلة ، وعلى أهل الطعام شيئاً لم يحفظه محمد بن إسحاق ، انتهى . قال المنذري : لم يذكر ابن إسحاق من حديثه به عن عطاء ، فهو منقطع ، وأخرجه أيضاً عن ابن إسحاق عن عطاء أن النبي ﷺ قضى ، فذكر نحوه ، قال المنذري : مرسل ، وفيه ابن إسحاق .

قوله : والتقرير بالإبل عرف بالآثار المشهورة : قلت : تقدم من ذلك ما فيه الكفاية .

الحديث السادس : قال المصنف رحمه الله : ودية المرأة نصف دية الرجل ، روى هذا اللفظ موقوفاً على علي ، ومرفوعاً إلى النبي ﷺ : قلت : أما الموقوف ، فأخرجه البيهقي ^(٢) عن إبراهيم عن علي بن أبي طالب ، قال : عقل المرأة على النصف من عقل الرجل في النفس ، وفيما دونها ، انتهى . وقيل : إنه منقطع ، فإن إبراهيم لم يحدث عن أحد من الصحابة ، مع أنه أدرك جماعة منهم ؛ وأما المرفوع ، فأخرج البيهقي أيضاً عن معاذ بن جبل ، قال : قال رسول الله ﷺ : ودية المرأة على النصف من دية الرجل ، قال : وروى من وجه آخر عن عبادة بن نسي ؛ وروى الشافعي في "مسنده" أخبرنا مسلم بن خالد عن عبيد الله بن عمر عن أيوب بن موسى عن ابن شهاب عن مكحول ، وعطاء ، قالوا : أدركنا الناس على أن دية الحر المسلم على عهد النبي ﷺ مائة من الإبل ، فتقوم عمر تلك الدية على أهل القرى ألف دينار ، واثني عشر ألف درهم ، ودية الحرة المسلبة إذا كانت من أهل القرى خمسمائة دينار ، أو ستة آلاف درهم ، وإذا كان الذي أصابها من الأعراب ، فديتها خمسون من الإبل ، انتهى . ورواه البيهقي ^(٣) .

(١) عند أبي داود في ١١ الديات ، ص ٢٦٩ - ج ٢ (٢) عند البيهقي في ١١ السنن ، ص ٩٥ - ج ٨

(٣) عند البيهقي في ١١ السنن ، ص ٩٦ - ج ٨

قوله عن زيد بن ثابت أن دية المرأة مادون الثلث ، لا يقتصف ؛ قلت : أخرجه البيهقي ^(١) عن الشعبي عن زيد بن ثابت ، قال : جراحات الرجال والنساء سواء ، إلى الثلث ، فما زاد ، فعلى النصف ، وهو منقطع ؛ وأخرج أيضاً ^(٢) عن ربيعة أنه سأل ابن المسيب ، كم في إصبع المرأة ؟ قال : عشر ، قال : كم في إصبعين ؟ قال : عشرون ، قال : كم في ثلاث ؟ قال : ثلاثون ، قال : كم في أربع ؟ قال : عشرون ، قال ربيعة : حين عظم جرحها ، واشتدت مصيبتها نقص عقلها ؟ قال : أعراق أنت ؟ قال ربيعة : عالم مثبت ، أوجاهل متعلم ؟ قال : يا ابن أخي إنها السنة ، قال الشافعي : كنا نقول به ، ثم وقفت عنه ، وأنا أسأل الله الخيرة ، لانا نجد من يقول السنة ، ثم لانجد نفاذاً بها عن النبي ﷺ ، والقياس أولى بنا فيها ، انتهى .

وفي الباب حديث مرفوع : رواه النسائي في "سننه" ^(٣) حدثنا عيسى بن يونس الرمي عن ضمرة عن إسماعيل بن عياش عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ ، قال : عقل المرأة مثل عقل الرجل ، حتى يبلغ الثلث من ديتها ، انتهى . وأخرجه الدارقطني في "أوائل الحدود من سننه" قال صاحب "التنقيح" : وابن جريج حجازي ، وإسماعيل بن عياش ضعيف في روايته عن الحجازيين ، انتهى .

الحديث السابع : قال عليه السلام : «عقل الكافر نصف عقل المسلم» ؛ قلت : روى من حديث ابن عمرو ؛ ومن حديث ابن عمر .

فحديث ابن عمرو : أخرجه أصحاب السنن الأربعة ^(٤) ، فأبو داود عن محمد بن إسحاق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال : دية المعاهد نصف دية الحر ، انتهى . والترمذي عن أسامة بن زيد الليثي عن عمرو به : دية عقل الكافر ، نصف عقل المسلم ، وقال : حديث حسن ، والنسائي كذلك ، ولفظه : عقل أهل الذمة نصف عقل المسلمين ، وهم اليهود والنصارى ، وفي لفظ : عقل الكافر نصف عقل المؤمن ، وابن ماجه عن عبد الرحمن بن عياش عن عمرو به أن النبي ﷺ قضى أن عقل أهل الكنائس نصف عقل المسلمين ، وهم اليهود ، والنصارى ، انتهى . وبسند

(١) عند البيهقي في "السنن" ، ص ٩٦ - ج ٨ (٢) عند البيهقي في "السنن" ، ص ٩٦ - ج ٨

(٣) عند النسائي في "السنن" - في باب عقل المرأة ، ص ٢٤٧ - ج ٢ ، وعند الدارقطني في "الحدود" ، ص ٣٢٧

(٤) عند أبي داود في "الحدائق" - في باب دية النبي ، ص ٢٧٤ - ج ٢ ، وعند الترمذي في "فيه" - في باب ما جاء لا يقتل مسلم بكافر ، ص ١٨٢ - ج ١ ، وعند النسائي في "السنن" ، في باب كم دية الكافر ، ص ٢٤٧ - ج ٢ ، وعند ابن ماجه في "الحدائق" - في باب دية الكافر ، ص ١٩٤

أبي داود ومثته رواه أحمد، وابن راهويه، والبخاري في "مسانيدهم"، ولفظ ابن راهويه قال: دية الكافر، والمعاهد نصف دية الحر المسلم، انتهى.

وأما حديث ابن عمر: أخرجه الطبراني في "معجمه الوسط" عن النضر بن عبد الله عن الحسن بن صالح عن أشعث عن نافع عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن دية المعاهد نصف دية المسلم»، انتهى.

الحديث الثامن: روى أنه عليه السلام جعل دية اليهود والنصارى أربعة آلاف؛ قلت: رواه عبد الرزاق في "مصنفه - في كتاب العقول" أخبرنا ابن جريح أخبرني عمرو بن شعيب، أن رسول الله ﷺ فرض على كل مسلم قتل رجلاً من أهل الكتاب أربعة آلاف درهم، انتهى. ومن طريق عبد الرزاق. رواه الدارقطني في "سننه" (١)، وزاد: «وأن رسول الله ﷺ جعل عقل أهل الكتاب من اليهود والنصارى على النصف من عقل المسلمين»، انتهى. وهو معضل.

قوله في الكتاب: إن هذا الحديث لم يعرف راويه، ولم يوجد في كتب الحديث، فيه نظر. الآثار: فيه عن عمر؛ وعثمان: فحديث عمر، رواه الشافعي في "مسنده" أخبرنا فضيل بن عياض عن منصور عن ثابت عن سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب أنه قضى في اليهودي والنصراني أربعة آلاف، وفي المجوس ثمانمائة؛ ومن طريق الشافعي رواه البيهقي في "المعرفة" (٢)، ثم روى من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن إياس بن معاوية، قال: قال سعيد بن المسيب: إني لأذكر يوم نعى عمر بن الخطاب النعمان بن مقرن المزني على المنبر، انتهى. وكأنه يشير بهذا إلى أن سعيداً عن عمر غير منقطع، ورواه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا الثوري عن أبي المقدام عن ابن المسيب؛ ورواه ابن أبي شيبة حدثنا ابن مسهر عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أبي المليح عن عمر بنحوه، وإليه أشار الترمذي في "كتابه" بقول: وروى عن عمر بن الخطاب أنه قال: دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف درهم، ودية المجوسي ثمانمائة درهم، انتهى.

وحديث عثمان: رواه الشافعي أيضاً (٣) أخبرنا ابن عيينة عن صدقة بن يسار عن سعيد

(١) عند الدارقطني في "الحدود - والذيات"، ص ٣٤٩ (٢) قلت: وعند الدارقطني أيضاً في "الحدود"، ص ٣٥٠، وعند البيهقي في "السنن"، ص ١٠٠ - ج ٨ (٣) قلت: وعند البيهقي أيضاً في "السنن"، ص ١٠٠ - ج ٨

ابن المسيب ، قال : قضى عثمان في دية اليهودى ، والنصرانى بأربعة آلاف درهم ، انتهى . وكذلك رواه ابن أبى شيبة في "مصنفه" أخبرنا ابن عيينة به سواء ، وأخرج نحوه عن عكرمة ، والحسن ، وعطاء ، ونافع ، وعمر بن دينار .

الحديث التاسع : قال عليه السلام : «دية كل ذى عهد في عهده ألف دينار» ، قلت : أخرجه أبو داود في المراسيل ^(١) عن سعيد بن المسيب ، قال : قال رسول الله ﷺ : دية كل ذى عهد في عهده ألف دينار ، انتهى . ووقفه الشافعى في "مسنده" على سعيد ، فقال : أخبرنا محمد بن الحسن ثنا محمد بن يزيد ثنا سفيان بن حسين عن الزهرى عن سعيد بن المسيب ، قال : دية كل معاهد في عهده ألف دينار ، انتهى .

أحاديث الباب : أخرج الترمذى ^(٢) عن أبى سعد البقال عن عكرمة عن ابن عباس أن النبى ﷺ ودى العامرين بدية المسلمين ، وكان لهما عهد من رسول الله ﷺ ، انتهى . وقال : حديث غريب ، لانعرفه إلا من هذا الوجه ، وأبو سعد البقال اسمه سعيد بن المرزبان ، انتهى . وسعيد ابن مرزبان فيه لين ، قال الترمذى في "علة الكبير" : قال البخارى : هو مقارب الحديث ، وقال ابن عدى : هو من جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم .

حديث آخر : أخرجه الدارقطنى في "سننه" ^(٣) - في الحدود " عن أبى كرز ، قال : سمعت نافعاً عن ابن عمر عن النبى ﷺ أنه ودى ذمياً دية مسلم ، انتهى . قال الدارقطنى : وأبو كرز هذا متروك الحديث ، ولم يروه عن نافع غيره ، واسمه عبد الله بن عبد الملك الفهرى ، انتهى . وأعاده قريباً منه بالإسناد المذكور أن النبى ﷺ ، قال : دية ذى دية مسلم ، انتهى .

(١) قال صاحب "الجمهور" ، ص ١٠٣ - ج ٨ ، وقد تأيد هذا المرسل بمرسلين صحيحين ، وبعدة أحاديث مستندة وإن كان فيها كلام ، وبمذاهب جماعة كثيرة من الصحابة ، ومن بعدهم ، فوجب أن يسلم به الشافعى ، كما عرف من مذهبه ، ولى "التبليغ" ، روى ابن إسحاق عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس في قضية بنى قريظة ، والتضير أنه عليه السلام جبل ديتهم ، سواء كاملة ، وقد هدم عن عثمان ، وعلى موافقة هذه الأحاديث من وجوه عديدة ، يشهد لى فاية الصحة ، كما قدمنا من ابن حزم ، وهو الذى دل عليه ظاهر كتاب الله تعالى ، لأنه تعالى ، قال : (ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقية مؤمنة ، ودية مسلمة إلى أهله) ثم قال : (وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة) ، والظاهر أن هذه الدية هي الدية الأولى ، وكذا فهم جماعة من السلف ، وأخرج ابن أبى شيبة عن الشعبي ، وعن الحكم ، وحامد عن إبراهيم ، قال : دية اليهودى ، والنصرانى ، والحجرى المعاهد ، مثل دية المسلم ، وتساوهم على النصف من دية الرجال ، وأخرج هو عن أيوب عن الزهرى سمعته يقول : دية المعاهد دية المسلم ، وجملة الآية السابعة ، وهذا السند فى فاية الصحة ، انتهى .

(٢) عند الترمذى فى "الديات" ، ص ١٨١ - ج ١ ، وعند الدارقطنى فى "الحدود" ، ص ٣٦٠

(٣) عند الدارقطنى فى "الحدود" ، ص ٣٤٣ ، و ص ٣٤٩

حديث آخر : أخرجه الدارقطني أيضاً ^(١) عن عثمان بن عبد الرحمن الوقاصي عن الزهري عن علي بن حسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد أن رسول الله ﷺ جعل دية المعاهد كدية المسلم ، انتهى ، وقال : عثمان الوقاصي متروك ، انتهى .

حديث آخر : رواه محمد بن الحسن في "كتاب الآثار" أخبرنا أبو حنيفة ثنا الهيثم بن أبي الهيثم أن النبي ﷺ ، وأبا بكر ، وعمر ، وعثمان ، قالوا : دية المعاهد دية الحر المسلم ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه أبو داود في "مراسيله" ^(٢) بسند صحيح عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، قال : كان عقل الذمي مثل عقل المسلم في زمن رسول الله ﷺ ، وزمن أبي بكر ، وزمن عمر ، وزمن عثمان ، حتى كان صدرأ من خلافة معاوية ، فقال معاوية : إن كان أهل أصيبوا به ، فقد أصيب به بيت مال المسلمين ، فاجعلوا لبيت المال النصف ، ولأهل النصف خمسمائة دينار ، ثم قتل آخر من أهل الذمة ، فقال معاوية : لو أنا نظرنا إلى هذا الذي يدخل بيت مال المسلمين ، لجللناه وضيعاً عن المسلمين ، وعوناً لهم ، قال : فن هنالك وضع عقلم إلى خمسمائة ، قال أبو داود : رواه ابن إسحاق ، ومعر عن الزهري ، نحوه .

حديث آخر : أخرجه ابن عدي في "الكامل" عن بركة بن محمد الحلبي ثنا الوليد عن الأوزاعي عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن الدية كانت على عهد رسول الله ﷺ ، وأبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلى ، دية المسلم ، واليهودي ، والنصراني سواء ، فلما استخلف معاوية صير دية اليهودي ، والنصراني على النصف ، فلما استخلف عمر بن عبد العزيز رده إلى القضاء الأول ، انتهى . وأعله يركة الحلبي ، وقال : سائر أحاديثه باطله ، انتهى .

(١) عند الدارقطني في "المحدود" ، ص ٣٤٩

(٢) وذكر عبد الرزاق من أبي حنيفة عن الحكم بن حنيفة أن علياً قال : دية اليهودي ، والنصراني ، كدية المسلم ، وذكر أيضاً من ابن جريج عن يعقوب بن حنيفة ، وإسحاق بن محمد ، وصالح قالوا : هزل كل مساعد من أهل الكفر ، ومساعدة ، لكل المسلمين ذكراتهم وإناتهم ، جرت بذلك السنة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهذا قال عطاء ، ومجاهد ، وعطية ، والنخعي ، ذكره منهم ابن أبي شيبة بأسانيد ، وفي "التنبيه" ، لابن جرير الطبري لاخلاف أن الكفارة في قتل المسلم والمعاهد سواء ، وهو محرم رتبة ، فكذلك الدية ، ورد على من أوجب ملاشك فيه ، وهو الأقل ، وذلك أربعة آلاف لليهودي ، وأثماناً للمجوسي ، قال : هذه غير صحيحة ، والحكم بالأقل على غير أصل من كتاب وسنة ، وكل قاتل يحتاج إلى دلائل على صحة قوله ، وفي "الاستدلال" ، وقال أبو حنيفة ، وأصحابه ، والثوري ، وهبان بن أبي ، والحسن بن حي : دية المسلم والمعاهد سواء ، وهو قول ابن شهاب ، وروى عن جماعة من الصحابة والتابعين ، وروى إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب ، قال : كان أبو بكر ، وعمر ، وعثمان يجلون دية اليهودي ، والنصراني العيين مثل دية المسلم ، انتهى من "الجوهر" ، ص ١٠٣ - ج ٨

حديث آخر : رواه عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج عن يعقوب بن عبدة ، وإسماعيل بن محمد ، وصالح ، قالوا : عقل كل معاهد من أهل الكفر ، كعقل المسلمين ، جرت بذلك السنة في عهد رسول الله ﷺ ، انتهى .

الآثار : روى عبد الرزاق في "مصنفه" أخبر ابن جريج عن ابن أبي نجيم عن مجاهد عن ابن مسعود ، قال : دية المعاهد مثل دية المسلم ، انتهى . وقال ذلك على أيضاً ، انتهى . ومن طريقه رواه الطبراني في "معجمه" ، والدارقطني في "سننه" ، وأخرجه البيهقي ^(١) عن القاسم بن عبد الرحمن عن ابن مسعود نحوه ، وقال : هما منقطعان ، إلا أن كلا منهما يعضد الآخر ، انتهى .

حديث آخر : رواه عبد الرزاق أيضاً ^(٢) أخبرنا معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رجلاً قتل رجلاً من أهل الذمة ، فرفع إلى عثمان فلم يقتله ، وجعل عليه ألف دينار ، انتهى .

حديث آخر : رواه الدارقطني في "سننه" ^(٣) حدثنا الحسين بن صفوان ثنا عبد الله بن أحمد ثنا زحمويه ثنا إبراهيم بن سعد ثنا ابن شهاب أن أبا بكر ، وعمر رضي الله عنهما يجمعان دية اليهودي ، والنصراني المعاهدين دية الحر المسلم ، انتهى . وأخرج ابن أبي شيبة نحوه عن علقمة ، ومجاهد ، وعطاء ، والشعبي ، والنخعي ، والزهري .

حديث آخر : رواه عبد الرزاق أخبرنا أبو حنيفة عن الحكم بن عتيبة عن علي ، قال : دية كل ذمي مثل دية المسلم ، قال أبو حنيفة : وهو قولي ، انتهى .

قوله : وبذلك قضى أبو بكر ، وعمر ، وبه ظهر عمل الصحابة أجمعين : قلت : روى عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا معمر عن الزهري ، قال : كان دية اليهودي ، والنصراني في زمن النبي ﷺ مثل دية المسلم ، وأبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، فلما كان معاوية أعطى أهل القتيل النصف ، وألحق النصف في بيت المال ، ثم قضى عمر بن عبد العزيز في النصف ، وألحق ما كان جعل معاوية ، قال الزهري : ولم يقض أن إذا كر عمر بن عبد العزيز ، فأخبره أن الدية كانت تامة لأهل الدية ، قلت للزهري : بلغني أن ابن المسيب ، قال : ديته أربعة آلاف ، فقال : إن خير الأمور ما عرض على كتاب الله ، قال الله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ يَبْتَغُونَ مِنْكُمْ مِيثَاقًا ، فَذِيَّةٌ مُسَلَّةٌ إِلَى أَهْلِهِ ﴾ ، انتهى . ورواه البيهقي ^(٤) ، وقال : وقد رده الشافعي بكونه مرسلًا ، انتهى . قلنا : يلزم الشافعي أن يعمل

(١) عند الدارقطني في "المعجم" ، ص ٣٥١ ، وعند البيهقي في "السنن" ، ص ١٠٣ - ج ٨

(٢) قلت : وعند الدارقطني أيضاً ص ٣٥١ ، وزاد : وظل على الدية ، مثل دية المسلم

(٣) عند الدارقطني في "المعجم" ، ص ٣٤٣ (٤) عند البيهقي في "السنن" ، ص ١٠٢ - ج ٨

بمثله ، لأنه أرسل من جهة أخرى ، كما رواه أبو داود في "مراسيله" عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، كما تقدم ، لاسيما وقد علمت به الصحابة ، مثل : أبي بكر ، وعثمان ، وابن مسعود ، وعلى بن أبي طالب ، حيث روى عنه ، إنما بذلوا الجزية لتكون دماؤهم كدمائنا ، وأمواهم كأموالنا ، ويوجد في بعض نسخ "الهداية" ، وبذلك قضى العسكران ، فيحتمل أنه أراد أبي بكر ، وعمر ، ويؤيده التصريح بهما في النسخة الأخرى ، ويحتمل أنه أراد عمر بن الخطاب ، وعمر بن عبد العزيز ، وكثيراً ما يفعل أصحابنا ذلك ، وقد ذكرنا الرواية عنه .

فصل فيما دون النفس

الحديث العاشر : روى سعيد بن المسيب أنه عليه السلام قال : « في النفس الدية ، وفي اللسان الدية ، وفي المارن الدية » ، وهكذا هو في الكتاب الذي كتبه رسول الله ﷺ لعمر بن حزم ؛ قلت : غريب ، وأعاده المصنف قريباً بآثم منه ، لحديث سعيد لم أجده ، وأما كتاب عمرو ابن حزم ، فأخرجه النسائي في "سننه" (١) ، وأبو داود في "مراسيله" عن سليمان بن أرقم عن الزهري عن أبي بكر بن محمد بن حزم عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ كتب كتاباً إلى أهل اليمن فيه الفرائض ، والسنن ، والديات ، وبعث به مع عمرو بن حزم ، فقرأ (٢) على أهل اليمن ، هذه نسختها : من محمد النبي ﷺ ، إلى شرحبيل بن عبد كلال ، ونعيم بن عبد كلال ، قيل : ذى رعين ، ومعاذ ، وهمدان ، أما بعد ، وكان في كتابته أن من اعتبط مؤمناً قتلاً عن بينة ، فانه قود ، إلا أن يرضى أولياء المقتول ، وأن في النفس الدية مائة من الإبل ، وفي الأنف إذا أوعب جدعه الدية ، وفي اللسان الدية ، وفي الشفتين الدية ، وفي البيضتين الدية ، وفي الذكر الدية ، وفي الصلب الدية ، وفي العينين الدية ، وفي العين الواحدة نصف الدية ، وفي اليد الواحدة نصف الدية ، وفي الرجل الواحدة نصف الدية ، وفي المأومة ثلث الدية ، وفي الجائفة ثلث الدية ، وفي المتقلة خمس عشرة من الإبل ، وفي كل إصبع من أصابع اليد والرجل عشرة من الإبل ، وفي السن خمس من الإبل ، وفي الموضحة خمس من الإبل ، وأن الرجل يقتل بالمرأة ، وعلى أهل الذهب ألف دينار ، انتهى . وروياه أيضاً من طريق ابن وهب أخبرني يونس عن الزهري أن النبي ﷺ كتب كتاباً ، الحديث : ليس فيه أبو بكر ، ولا أبوه ، ولا جده ، وأخرجه أبو داود أيضاً عن سليمان بن داود الخولاني عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده ، فذكره ، وكذلك رواه ابن حبان

(١) عند النسائي في "القيود" ، ص ٢٥١ - ج ٢ ، وفي "المستدرک" في الزكاة ، ص ٣٩٧ - ج ١ ، وعند الدارقطني الطرق الثلاثة في "الحدود" ، ص ٣٧٦ (٢) في المخطوطة ، وللمطبوعة كلها "قرئت" ،

في "مصححه"، والحاكم في "المستدرک"، وقال: إسناده صحيح، وهو قاعدة من قواعد الإسلام، انتهى. وقد تقدم بطوله في "الصدقات - في كتاب الزكاة"، ورواه عبد الرزاق في "مصنفه" ثنا معمر عن عبد الله بن أبي بكر به مستنداً، ومن طريقه رواه الدارقطني في "سننه"، وأخرجه الدارقطني أيضاً عن محمد بن عمار عن أبي بكر به مستنداً، وعن يحيى بن سعيد عن أبي بكر به أيضاً مستنداً.

ما جاء في "اللسان" تقدم في "كتاب عمرو بن حزم": وفي اللسان الدية؛ وروى ابن أبي شيبة في "مصنفه" ^(١) حدثنا وكيع عن ابن أبي ليلى عن عكرمة بن خالد عن رجل من آل عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «في اللسان الدية كاملة»، انتهى. حدثنا عبد الرحيم بن سليمان عن أشعث عن الزهري، قال: قال رسول الله ﷺ: «في اللسان إذا استوصل الدية كاملة»، انتهى. حدثنا عبد الرحيم بن سليمان عن محمد بن إسحاق عن مكحول، قال: قال رسول الله ﷺ: نحوه، وأخرج ابن عدى في "الكامل" ^(٢) عن محمد بن عبيد الله العرزمي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو عن رسول الله ﷺ قال: «في اللسان الدية إذا منع الكلام، وفي الذكّر الدية إذا قطعت الحشفة، وفي الشفتين الدية»، انتهى. قال ابن عدى: هذا غريب المتن، لا يروى إلا من هذه الطريق، وضعف العرزمي، وقال: إن عامة ما يرويه غير محفوظ، انتهى. وأخرج البيهقي ^(٣) عن الزهري عن سعيد بن المسيب، قال: مضت السنة بأن في اللسان الدية، انتهى. ما جاء في "المارن" روى عبد الرزاق في "مصنفه" ^(٤) أخبرنا ابن جريج عن ابن طلوس، قال في الكتاب الذي عندهم عن النبي ﷺ: في الألف إذا قطع مارنه الدية، انتهى. وروى ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا وكيع ثنا ابن أبي ليلى عن عكرمة بن خالد عن رجل من آل عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: في الألف إذا استوصل مارنه الدية، انتهى. حدثنا ابن إدريس عن محمد بن عمار عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، قال: كان في كتاب رسول الله ﷺ لعمر بن حزم: في الألف إذا استوعب مارنه الدية، انتهى.

ما جاء في "الذكّر" قال ابن أبي شيبة أيضاً حدثنا وكيع ثنا ابن أبي ليلى عن عكرمة ابن خالد عن رجل من آل عمر عن النبي ﷺ، قال: في الذكّر الدية، انتهى. حدثنا عبد الرحيم

(١) وعند البيهقي في "السنن"، أيضاً: ج ٨ - ٨٩ - (٢) وعند البيهقي في "السنن"، أيضاً: ج ٨ - ٨٩ -

(٣) عند البيهقي في "السنن"، ج ٨٨ - ٨٩، وفيه عن مجاهد، قال: الحروف ثمانية وعشرين حرفاً، فاقطع من اللسان فهو على ما قص من الحروف، انتهى. (٤) رواه الثلاثة عن ابن طلوس، وعكرمة بن خالد.

ومحمد بن عمار، عند البيهقي أيضاً في "السنن"، ج ٨٨ - ٨٩

ابن سليمان عن أشعث عن الزهري أن النبي ﷺ قضى في الذكر الدية مائة من الإبل إذا استوصل، أو قطعت حشفته، انتهى. وتقدم عند ابن عدى من طريق العزمي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً: وفي الذكر الدية، وفي مراسيل أبي داود عن مكحول أن النبي ﷺ قال: في اللسان الدية، وفي الذكر الدية، انتهى. وتقدم أيضاً في "كتاب عمرو بن حزم": وفي الذكر الدية؛ وأخرج البيهقي^(١) عن ابن المسيب، قال: مضت السنة في العقل، بأن في الذكر الدية، وفي الاثنين الدية.

قوله: روى عن عمر أنه قضى بأربع ديات في ضربة واحدة، ذهب بها العقل، والكلام، والسمع، والبصر؛ قلت: روى ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا أبو خالد عن عوف الأعرابي، قال: سمعت شيخاً في زمان الجاهم، فنتعت نعته، فقيل: ذاك أبو المهلب، عم أبي قلابة، قال: رى رجل رجلاً يمحجر في رأسه في زمان عمر بن الخطاب، فذهب سمعه، وعقله، ولسانه، وذكره فلم يقرب النساء، فقصى فيها عمر بأربع ديات، وهو حي، انتهى. ورواه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا سفيان الثوري عن عوف به؛ وأخرجه البيهقي في "سننه"^(٢).

الحديث الحادى عشر: روى في حديث سعيد بن المسيب عن النبي ﷺ في العين الدية، وفي اليمين الدية، وفي الرجلين الدية، وفي الشفتين الدية، وفي الأذنين الدية، وفي الاثنين الدية؛ قلت: غريب؛ وتقدم في "كتاب عمرو بن حزم": وفي الشفتين الدية؛ وفي البيصتين الدية؛ وروى عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا ابن جريج عن عمرو بن شعيب، قال: قال النبي ﷺ: « في العين نصف العقل، خمسون من الإبل، أو عدلها من الذهب، أو الورق، أو الشاة، وفي اليد نصف العقل خمسون من الإبل، أو عدلها من الذهب، أو الورق، أو البقر، أو الشاة، وفي الرجل نصف العقل خمسون من الإبل، أو عدلها من الذهب، أو الورق، أو البقر، أو الشاة، انتهى. وأخرج البيهقي عن ابن المسيب قال: مضت السنة في العقل بأن في الذكر الدية، وفي الاثنين الدية، وروى مالك أخبرنا عبد الله بن أبي بكر أن أباه أخبره عن الكتاب الذى كتبه رسول الله ﷺ لعمرو بن حزم في العقول، فذكره، وفيه: وفي العين خمسون من الإبل، وفي اليد خمسون، وفي الرجل خمسون، انتهى. وروى ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا عبد الله بن إدريس عن محمد بن عمار عن أبي بكر بن عمرو بن حزم قال: كان في كتاب رسول الله ﷺ لعمرو بن حزم، نحو حديث مالك؛ وأخرج البزار في "مسنده" عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عكرمة بن خالد عن أبي بكر بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ،

(١) عند البيهقي في "السنن" ص ٩٧ - ج ٨ (٢) عند البيهقي في "السنن" ص ٨٦، و ص ٩٨ - ج ٨

فذكره بنحو حديث مالك أيضاً؛ وأخرج الطبراني في "معجمه" عن دهم بن قران عن ثمران ابن جارية بن ظفر الحنفي عن أبيه أن رجلاً قطع يد رجل من نصف ساعده، فخاصمه إلى رسول الله ﷺ، فقص له بخمسة آلاف درهم، فقال له: خذها بارك الله لك فيها، انتهى. قال عبد الحق في "أحكامه": ودهم بن قران متروك الحديث، انتهى. وواقفه ابن القطان عليه.

الحديث الثاني عشر: وفيما كتب النبي ﷺ لعمر بن حزم: وفي العينين الدية، وفي أحدهما نصف الدية؛ قلت: تقدم ذلك فيه، وفي غيره.

الحديث الثالث عشر: قال عليه السلام: «وفي كل إصبع عشر من الإبريل»؛ قلت: روى من حديث أبي موسى؛ ومن حديث ابن عباس؛ ومن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده؛ ومن حديث عمرو بن حزم؛ ومن حديث عمر بن الخطاب.

لحديث أبي موسى: أخرجه أبو داود، والنسائي^(١) عن سعيد بن أبي عروبة عن غالب التمار عن حيد بن هلال عن مسروق بن أوس عن أبي موسى عن النبي ﷺ، قال: الأصابع سواء، عشر عشر من الإبريل، انتهى. وأخرجه أبو داود^(٢) عن شعبة عن غالب التمار عن مسروق به، ليس بينهما حيد بن هلال.

وحديث ابن عباس: أخرجه الترمذي^(٣) عن يزيد النحوي عن عكرمة عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «دية أصابع اليدين والرجلين سواء، عشرة من الإبريل لكل إصبع»، انتهى. وقال: حديث حسن صحيح غريب، انتهى. ورواه ابن حبان في "محبته" في النوع الثالث والأربعين، من القسم الثالث، وقال ابن القطان في "كتابه": إسناده كلهم ثقات، وما قيل في عكرمة، فشيء لا يلتفت إليه، ولا يخرج أهل العلم عليه، فالحديث صحيح، انتهى. ورواه أحمد في "مسنده"، ولفظه أن النبي ﷺ سوي بين الأصابع، وبين الأسنان في الدية، انتهى.

وحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: أخرجه ابن ماجه في "سننه"^(٤) عن ابن أبي عروبة عن مطر عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ، قال: الأصابع كلها سواء، في كل واحدة عشر من الإبريل، انتهى. وأخرجه أبو داود، والنسائي^(٥) عن حسين المعلم

(١) عند أبي داود "في الديات"، ص ٢٧٠ - ج ٢، وعند النسائي في "القيود" في باب هل الأصابع، ص ٢٥٠ - ج ٢ (٢) قلت: وكذلك أخرجه النسائي من سعيد عن غالب التمار عن مسروق به، ليس بينهما حيد

ابن هلال (٣) عند الترمذي في "الديات" في باب ما جاء في دية الأصابع، ص ١٧٩ - ج ١

(٤) عند ابن ماجه في "الديات" في باب دية الأصابع، ص ١٩٥ (٥) عند أبي داود في "الديات" في

باب دية الأصابع، ص ٢٧١ - ج ٢، وعند النسائي في "القيود" في باب هل الأصابع، ص ٢٥١ - ج ٢

عن عمرو به أن النبي ﷺ قال في خطبته ، وهو مسند ظهره إلى الكعبة : في الأصابع عشر عشر ، انتهى . وبالسندين رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" ، ورواه عبد الرزاق في "مصنفه" معطلا ، فلم يقل فيه : عن أبيه عن جده ، وزاد : أوقية ذلك من الذهب ، أو الورق ، أو البقر ، أو الشاة ، انتهى . وأخرجه أبو داود أيضاً ^(١) عن محمد بن راشد عن سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب به قضى رسول الله ﷺ ، وفي الأصابع في كل إصبع عشر من الإبل ، مختصر .

وحديث عمرو بن حزم : تقدم في كتابه ، وفي كل إصبع من أصابع اليد ، والرجل عشرة من الإبل .

وحديث عمر : أخرجه البزار في "مسنده" عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عكرمة ابن خالد عن أبي بكر بن عبيد الله بن عمر عن أبيه عن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : في الألف إذا استوعب جدعه الدية ، وفي العين خمسون من الإبل ، وفي اليد خمسون ، وفي الرجل خمسون ، وفي الجانفة ثلث الدية ، وفي المنقلة خمس عشرة ، وفي الموشحة خمس ، وفي السن خمس ، وفي كل إصبع مما هنالك عشر عشر ، انتهى .

قوله : والأصابع كلها سواء ، لإطلاق الحديث ، يريد الحديث المذكور ، وقد ورد ما هو أصرح منه ، أخرجه الجماعة ^(٢) - إلا مسلماً - عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : هذه ، وهذه سواء - يعني الإبهام ، والمختصر - ، انتهى .

الحديث الرابع عشر : قال عليه السلام في حديث أبي موسى الأشعري : وفي كل سن خمس من الإبل ، قلت : ليس هذا في حديث أبي موسى ؛ وأخرج أبو داود ، وابن ماجه ^(٣) عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال : الأسنان سواء ، الثانية ، والضرس سواء ، وهذه ، وهذه سواء ، انتهى . وزاد أبو داود فيه : الأصابع سواء ، وفي لفظ لابن ماجه : أن النبي ﷺ قضى في السن خمس من الإبل ، انتهى . وروى شيخنا علاء الدين مقلداً لغيره ، فزاه للترمذي ، وأخرج أبو داود ^(٤) عن محمد بن راشد عن سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب

(١) هند أبي داود في "باب دية الأعضاء" ، ص ٢٧١ - ج ٢ (٢) عند البيهقي في "الديات" - في باب دية الأصابع ، ص ١٠١٨ - ج ٢ ، وعند الترمذي في "باب ملجاء في دية الأصابع" ، ص ١٧٩ - ج ١ ، وعند اللسان في "النفوس فيه" ، ص ٢٥١ - ج ٢ ، وعند أبي داود في "باب دية الأعضاء" ، ص ٢٧٠ - ج ٢ ، وعند ابن ماجه في "باب دية الأصابع" ، ص ١٩٥ (٣) عند أبي داود في "باب دية الأعضاء" ، ص ٢٧١ - ج ٢ ، وعند ابن ماجه في "باب دية الأسنان" ، ص ١٩٤ (٤) عند أبي داود في "باب دية الأعضاء" ، ص ٢٧١ - ج ٢

عن أبيه عن جده، قال: قضى رسول الله ﷺ في الأسنان خمس من الإبل في كل سن مختصر، وتقدم في "كتاب عمرو بن حزم"، وفي "السنن" خمس من الإبل، وتقدم أيضاً في حديث عمر، نحوه.

قوله: والأسنان والأضراس سواء، لا إطلاقاً ماروينا، وروى في بعض الروايات: والأسنان كلها سواء؛ قلت: تقدم لأبي داود، وابن ماجه عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً: الأصابع والأسنان سواء، ورواه البزار في "مسنده" حدثنا عبدة بن عبد الله القسملی ثنا عبد الصمد بن عبد الوارث ثنا شعبة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ، قال: الثنية والضرس سواء، والأسنان كلها سواء، وهذه، وهذه سواء، انتهى. وقال: لانعلم أحداً يرويه عن شعبة بهذا اللفظ، إلا عبد الصمد، وغيره يرويه مختصراً، انتهى.

فصل في الشجاج

الحديث الخامس عشر: روى أنه عليه السلام قضى بالقصاص في الموشحة؛ قلت: غريب؛ وأخرج البيهقي^(١) عن طاوس، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا إطلاق قبل ملك، ولا قصاص فيما دون الموشحة من الجراحات»، انتهى. وهو مرسل، وأخرج عبد الرزاق في "مصنفه" عن الحسن، وعمر بن عبد العزيز أن النبي ﷺ لم يقض فيما دون الموشحة بشيء، انتهى.

قوله: روى عن إبراهيم النخعي، وعمر بن عبد العزيز أن فيما دون الموشحة حكومة عدل؛ قلت: حديث إبراهيم رواه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا سفيان الثوري عن حماد عن إبراهيم النخعي، قال: فيما دون الموشحة حكومة، انتهى. ورواه ابن أبي شيبة: حدثنا وكيع عن سفيان به.

وحديث عمر بن عبد العزيز غريب، وعن شريح نحو ذلك، رواه محمد بن الحسن في "كتاب الآثار" أخبرنا أبو حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي عن شريح، قال: في الجائفة تلك الدية، وفي الآمة تلك الدية، فإذا ذهب العقل، فالدية كاملة، وفي المنقلة عشر، ونصف عشر الدية، وفي الموشحة نصف عشر الدية، وفي غير ذلك من الجراحات حكومة عدل، ولا تكون الموشحة إلا في الوجه والرأس، ولا تكون الجائفة إلا في الجوف، انتهى.

الحديث السادس عشر: روى في "كتاب عمرو بن حزم" أنه عليه السلام قال: في الموشحة خمس من الإبل، وفي الهاشمة عشر، وفي المنقلة خمس عشرة، وفي الآمة، ويروى:

(١) لك: تراجع "السنن الكبرى" ص ٨٣ - ج ٨

المأمومة ، تلك الدية ؛ قلت : تقدم في "كتاب عمرو بن حزم" ، وفي المأمومة تلك الدية ، وفي الجائفة تلك الدية ، وفي المنقلة خمس عشرة من الإبل ، وفي الموضحة خمس من الإبل ، وليس فيه ذكر الهاشمة ، لكن روى عبد الرزاق في "مصنفه" (١) أخبرنا محمد بن راشد عن مكحول عن قبيصة بن ذؤيب عن زيد بن ثابت ، قال : في الدامية بعير ، وفي الباضعة بعيران ، وفي المتلاحمة ثلاث ، وفي السمحاق أربع ، وفي الموضحة خمس ، وفي الهاشمة عشر ، وفي المنقلة خمس عشرة ، وفي المأمومة تلك الدية ، وفي الرجل يضرب حتى يذهب عقله الدية كاملة ، وفي جنس العين ربع الدية ، وفي حلبة الثدي ربع الدية ، انتهى . وهذا موقوف ؛ وروى ابن أبي شيبة في "مصنفه" في آخر الحدود "حدثنا عبد الأعلى ثنا محمد بن إسحاق ثنا مكحول ، قال : قضى رسول الله ﷺ في الموضحة بخمس من الإبل ، وفي المنقلة خمس عشرة ، وفي المأمومة الثلث ، وفي الجائفة الثلث ، انتهى . وأخرج أبو داود ، والترمذي ، والنسائي (٢) عن حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال : في الموضح خمس خمس ، انتهى . وروى عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا ابن جريج عن عمرو بن شعيب ، قال : قضى رسول الله ﷺ في الموضحة بخمس من الإبل ، أو عدلها من الذهب ، أو الورق ، أو الشاة ، وفي المنقلة خمس عشرة من الإبل ، أو عدلها من الذهب ، أو الورق ، أو الشاة ، أو البقر ، انتهى . وأخرج الدارقطني في "سننه" (٣) عن خالد ابن إلياس عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حشمة عن الشفاء أم سليمان أن النبي ﷺ استعمل أبا جهم بن غانم على الغنائم يوم حنين ، فأصاب رجلا بقوسه ، فشجه منقلة ، فقضى فيه رسول الله ﷺ بخمس فريضة ، انتهى .

الحديث السابع عشر : قال عليه السلام : في الجائفة تلك الدية ؛ قلت : تقدم في "كتاب عمرو بن حزم" وفي الجائفة تلك الدية ، وتقدم في مرسل مكحول ، وأشعث ؛ وروى ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا عبد الرحيم بن سليمان عن محمد بن إسحاق عن مكحول ، وأشعث عن الزهري أن النبي ﷺ قضى في الجائفة بتلك الدية ، انتهى . وتقدم أيضاً في حديث عمر ابن الخطاب ، عند البزار .

قوله : روى عن أبي بكر رضى الله عنه أنه حكم في جائفة نفذت إلى الجانب الآخر ، بثلثي الدية ؛ قلت : رواه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا ابن جريج عن داود بن أبي عاصم ، قال : سمعت

(١) قلت : ومط في "السنن" ، الصحيح : ص ٨٤ - ج ٨ (٢) عند الترمذي في "الديات" - في باب ملجاء في الموضحة ، ص ١٢٩ - ج ١ ، وعند أبي داود في "الديات" ، ص ٢٧٢ - ج ٢ ، وعند النسائي في "القدود" - في باب الموضح ، ص ٢٥١ - ج ٢ (٣) عند الدارقطني في "الحدود" ، ص ٣٦٣

ابن المسيب يقول : قضى أبو بكر بالجائفة إذا نزلت في الجوف من الشقين ، بثلثي الدية ، انتهى . أخبرنا الثوري عن محمد بن عبد الرحمن عن عمرو بن شعيب عن ابن المسيب ، قال : قضى أبو بكر في الجائفة تكون نافذة بثلثي الدية ، وقال : هما جائفتان ، قال : سفيان : ولا تكون الجائفة إلا في الجوف ، انتهى . ورواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا عبد الرحيم بن سليمان عن حجاج عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب أن قوما كانوا يرمون ، فرمى رجل منهم بهم خطأ ، فأصاب بطن رجل ، فألقته إلى ظهره ، فدوى فبرأ ، فرفع إلى أبي بكر ، فقضى فيه بجائفتين ، انتهى . وأخرجه الطبراني في "كتاب مسند الشاميين" عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبيه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص أن أبا بكر رضي الله عنه قضى بعد وفات رسول الله ﷺ في رجل أنفذ من شقيه بثلثي الدية ، وقال : هما جائفتان ، انتهى . وأخرجه أيضاً عن عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان عن أبيه عن مكحول عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو ، فذكره . وأخرجه البيهقي (١) .

فصل

الحديث الثامن عشر : قال عليه السلام : «وفي الدين الدية» : قلت : تقدم من ذلك ما فيه الكفاية .

الحديث التاسع عشر : قال عليه السلام : «يستأنى في الجراحة سنة» : قلت : أخرجه الدارقطني في "سننه" (٢) عن يزيد بن عياض عن أبي الزبير عن جابر ، قال : قال رسول الله ﷺ : تقاس الجراحات ، ثم يستأنى بها سنة ، ثم يقضى فيها بقدر ما انتهت ، انتهى . قال الدارقطني : ويزيد بن عياض ضعيف متروك ، انتهى . وأخرجه البيهقي عن أبي لبيعة عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً ، وأعله بآب لبيعة .

أحاديث الباب : روى أحمد في "مسنده" عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رجلاً طعن رجلاً بقرن في ركبته ، فقال : يا رسول الله أفدني ، فقال له عليه السلام : لا تعجل حتى يبرأ جرحك ، قال : فأبى الرجل ، إلا أن يستقيد ، فأفاده رسول الله ﷺ ، قال : فخرج الرجل المستقيد ، وبرأ المستقيد منه ، فأتى المستقيد إلى النبي ﷺ ، فقال له : يا رسول الله

(١) عند البيهقي في "السنن" ، ص ٨٥ - ج ٨ عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب

(٢) عند الدارقطني في "الحدود" ، ص ٣٢٦ ، وعند البيهقي في "السنن" ، ص ٦٧ - ج ٨

عرجت منه، وبرأ صاحبي، فقال له عليه السلام : ألم أمرك أن لا تستقيد حتى يبرأ جرحك، فصبيتني؟ فأبعدك الله، وبطل عرجك، قال : ثم أمر رسول الله ﷺ بعد من كان به جرح أن لا يستقيد حتى تبرأ جراحته، فإذا برأ استقاد، انتهى . وكذلك رواه الدارقطني في "سننه" (١). ورواه أحمد أيضاً من طريق ابن إسحاق، قال : ذكر عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، قال : قضى رسول الله ﷺ في رجل طعن رجلاً بقرن في رجله، الحديث، قال في "التنقيح" : وظاهر هذا الانقطاع . حديث آخر : رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا ابن عليه عن أيوب عن عمرو بن دينار عن جابر، بلفظ أحمد : ومن طريق ابن أبي شيبة، رواه الدارقطني أيضاً (٢) ثم قال : ما جاء به هكذا إلا ابن أبي شيبة، وأخوه عثمان، وأخطأ فيه (٣)، وقد غالفهما أحمد بن حنبل، وغيره عن ابن عليه عن أيوب عن عمرو مرسلًا، وكذلك قال أصحاب عمرو بن دينار عنه - وهو المحفوظ - مرسلًا، ثم أخرجه من طريق عبدالرزاق عن ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار عن محمد بن طلحة بن يزيد ابن ركانة أن رجلاً طعن رجلاً بقرن في رجله، الحديث : ثم أخرجه عن مسلم بن خالد الزنجي ثنا ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، قال : نهى النبي ﷺ بعد ذلك أن يقضى من الجرح حتى يشفى، انتهى . وذكره عبد الحق في "أحكامه" من جهة ابن أبي شيبة، ثم قال : وهذا يرويه سفيان، وأبان عن عمرو بن دينار عن محمد بن طلحة بن يزيد بن ركانة مرسلًا، وهو عندهم أصح، على أن الذي أسنده ثقة جليل وهو ابن عليه، وقد روى يحيى بن أبي أنيسة، وي زيد بن عياض عن أبي الزبير عن جابر، قال : قال رسول الله ﷺ : « يستأنى بالجرأحات سنة »، انتهى . ذكره الدارقطني من حديث يزيد بن عياض، وذكر أسد بن موسى حديث يحيى : ويحيى، وي زيد متروكان، انتهى كلامه . وأنكر عليه ابن القطان قوله : على أن الذي أسنده ثقة، وهو ابن عليه، قال : فإن أصحاب عمروم المختلفون، فأيوب يسند عنه، وأبان، وسفيان يرسلان، قال ابن القطان : وهذا اختيار من أبي محمد، أن لا يمل رواية ثقة، يوصل برواية غيره أنه مقطوعاً، أو أسنده، ورواه غيره مرسلًا، فقد يكون حفظ مالم يحفظ غيره، وكذا إذا كان الوصل والإرسال كلاهما عن رجل واحد ثقة، لا يبعد أن يكون الحديث عنده على الوجهين، أو حدث به في حالين، فقد

(١) عند الدارقطني في "الحدود"، ص ٣٢٥ (٢) عند الدارقطني في "الحدود"، ص ٣٢٦

(٣) قلت : ولي "الجوهرة" على هامش السنن، للبيهقي : ص ٦٦ - ج ٨ ، قلت : أبنا أبي شيبة إمامان حافظان ، وقد زادا الزعم ، فوجب قبوله على ما عرف ، وهل عن عمرو بن علي ، وأبي زرعة ، وابن معين ما يدل على نيلهما ، ولهذا صحح ابن حزم هذا الحديث من هذا الوجه ، وعلى تقدير تسليم أن الحديث مرسل ، فقد روى مرسلًا ، ومستنداً من وجوه ، قال الحازمي : قد روى هذا الحديث عن جابر من غير وجه ، وإذا اجتمعت هذه الطرق قوى الاحتجاج بها ، انتهى ملخصاً .

يكون غاب عنه حتى تذكر ، أو راجع كتابه ، وهذا كما يقول أحدنا : قال رسول الله ﷺ ، وهو عنده بسنده ، وإنما الشأن في أن يكون الذي يسند ما رواه غيره مقطوعا ، أو مرسلًا غير ثقة ، فانه إذا كان غير ثقة لم يلتفت إليه ، وإن لم يخالفه أحد ، أما إذا كان ثقة فانه حجة على من لم يحفظ ، قال : وهذا هو الحق في هذا الأصل ، واختاره أكثر الأصوليين ، فطائفة من المحدثين منهم البزار ، وقد صرح بذلك في "مسنده" من حديث أبي سعيد الخدري : لا تحل الصدقة لغني ، إلا لحنسة ، أن الحديث إذا أرسله جماعة ، وأسندته ثقة ، كان القول قول الثقة ، قال : وأكثر المحدثين على الرأي الأول ، وأبو محمد فقد اضطرب في أحكامه ، فثارة صار إلى الرأي الأول ، وثارة إلى الرأي الثاني ، قال : وأولى بالقبول ما إذا أرسل ثقة ، وأسندته ثقة آخر ، فانه إذا لم يبال بإرسال جماعة إذا وصله ثقة ، فأولى أن لا يبال بإرسال واحد إذا وصله غيره ، انتهى . وقال ابن أبي حاتم في "علة" (١) : سألت أبا زرعة عن حديث اختلف فيه عن عمرو ابن دينار ، وأيوب السخيتي ، وحامد بن سلمة ، فروى ابن علية عن أيوب عن عمرو بن دينار عن جابر أن رجلا طعن رجلا في ركبته بقرن ، الحديث ؛ ورواه حماد بن سلمة عن عمرو بن دينار عن محمد بن طلحة بن يزيد بن ركانة أن رجلا طعن ، قال : فسمعت أبا زرعة يقول : حماد بن سلمة أشبه ، انتهى . وأخرجه الطبراني في "معجمه الصغير" (٢) عن محمد بن عبد الله الذماري عن زيد ابن أبي أنيسة عن أبي الزبير عن جابر ، قال : رفع إلى رسول الله ﷺ رجل طعن رجلا بقرن ، فقال المطعون : يا رسول الله أقدني ، قال : داوها ، واستأن بها حتى تنظر إلى ما يصير ، فقال : يا رسول الله أقدني ، فقال له مثل ذلك ، فبيست رجل الذي استقاده ، ويرى الذي استقيد منه ، فأبطل رسول الله ﷺ دينها ، انتهى ؛ وأخرجه الطحاوي (٣) من طريق ابن المبارك عن عنبسة ابن سعيد عن الشعبي عن جابر ، قال : قال رسول الله ﷺ : لا يستفاد من الجرح حتى يبرأ ، انتهى . قال في "التفحيح" : إسناده صالح ، وعنبسة وثقة أحمد ، وغيره ، وقال ابن أبي حاتم : سئل أبو زرعة عن هذا الحديث ، فقال : هو مرسل مقلوب ، انتهى . وأخرجه البزار في "مسنده" عن مجالد عن الشعبي عن جابر أن النبي ﷺ ، نهى أن يستفاد من جرح حتى يبرأ ، انتهى . ومجالد فيه مقال ؛ وأخرجه الدارقطني أيضا (٤) عن يعقوب بن حميد ثنا عبد الله بن عبد الله الأموي عن ابن جريج ، وعثمان بن الأسود ، ويعقوب بن عطاء عن أبي الزبير عن جابر أن رجلا جرح ، فأراد أن يستقيد

(١) ذكره في "كتاب المال" ، ص ١٦٣ - ج ١ (٢) قلت : وعند الطحاوي أيضا في "شرح الآثار" ،

ص ١٠٥ - ج ٢ (٣) عند الطحاوي في "شرح الآثار" ، ص ١٠٥ - ج ٢

(٤) عند الدارقطني في "المعتمد" ، ص ٣٢٦

فنهى رسول الله ﷺ أن يستفاد من الجراح حتى يبرأ المجرع ، انتهى . قال في "التنقيح" : عبد الله ابن عبد الله الأموي روى له ابن ماجه حديثاً واحداً ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : يخالف في روايته ، وقال العقيلي : لا يتابع على حديثه ، ولا نعلم روى عنه غير ابن كاسب ، انتهى .

حديث آخر : رواه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا سفيان الثوري عن يحيى بن المغيرة عن بديل بن وهب أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى طريف بن ربيعة ، وكان قاضياً بالشام أن صفوان بن المهمل ضرب حسان بن ثابت بالسيف ، فجاءت الأنصار إلى النبي ﷺ ، فقالوا : القود ، فقال : ينتظر ، فإن برأ صاحبكم ، فاقصروا ، وإن يمت قديكم ، فموتى ، فقالت الأنصار : قد علمت أن هوى النبي ﷺ في العفو ، قال : ففصوا عنه ، فأعطاه صفوان جارية ، فهي أم عبد الرحمن بن حسان ، انتهى . وقال الحازمي في كتابه "الناسخ والمنسوخ" ^(١) : وقد اختلف أهل العلم في هذه المسألة ، فقال بعضهم : ينتظر بالجرح إلى أن يبرأ ، وإليه ذهب أبو حنيفة ، ومالك ، وأحمد ، وأخذوا في ذلك بحديث جابر ، كما تقدم ، وقال الشافعي : للجنى عليه أن يقتصر ، ولا ينتظر . محتجاً بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، كما تقدم ، فانه عليه السلام أقاده من غير أن ينتظر ، قال الحازمي : وقد ورد في حديث عمرو بن شعيب ما يدل على أنه منسوخ ، ثم ساقه بسند أحمد ومثته ، قال : وقد روى هذا الحديث عن ابن جريج من غير وجه ، فان صح سماع ابن جريج من عمرو بن شعيب ، فهو حديث حسن يقوى الاحتجاج به لمن يدعى النسخ ، انتهى .

الحديث العشرون : قال عليه السلام : « لا يعقل العواقل ، عمداً ، ولا عبداً ، ولا صلحاً ، ولا اعترافاً ، قلت : غريب مرفوعاً ، وأخرجه البيهقي ^(٢) عن الشعبي عن عمر ، قال : العمد ، والعبد ، والصلح ، والاعتراف لا تعقله العاقلة ، انتهى . قال البيهقي : وهذا منقطع ، والمحفوظ أنه من قول الشعبي ، ثم أخرجه عن الشعبي ، قال : لا تعقل العاقلة ، عمداً ، ولا عبداً ، ولا صلحاً ، ولا اعترافاً ، انتهى . ورواه أبو عبيد القاسم بن سلام في آخر كتابه "غريب الحديث" كذلك من قول الشعبي ، ثم قال : وقد اختلفوا في تأويل العبد ، فقال محمد بن الحسن : معناه أن يقتل العبد حراً ، فليس على عاقلة مولاة شيء من جنايته ، وإنما هي في رقبته ، واحتج كذلك محمد بن الحسن ، فقال : حدثني عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس ، قال : لا تعقل العاقلة ، عمداً ، ولا صلحاً ، ولا اعترافاً ، ولا ماجئ المملوك ، ألا ترى أنه جعل الجناية للمملوك ، قال : وهذا قول أبي حنيفة ، وقال ابن أبي ليلى : إنما معناه أن يكون العبد ينجى عليه ،

(١) ذكره في "كتاب الاختيار" ، ص ١٩٤ . و ص ١٩٥

(٢) حند البيهقي في "السنن" ، ص ١٠٤ - ج ٨

يقتله حراً، ويحرره، فليس على عاقلة الجاني شيء، إنما ثمنه في ماله خاصة، قال أبو عبيد: فذاكرت الأصمعي فيه، فقال: القول عندى ما قال ابن أبي ليلى. وعليه كلام العرب، ولو كان المعنى على ما قال أبو حنيفة لكان لا تعقل العاقلة عن عبد، ولم يكن: ولا تعقل عبداً، انتهى. وأعادته المصنف في "المعاقل".

وحديث عمر: أخرجه الدارقطني، ثم البيهقي^(١) عن عبد الملك بن حسين أبي مالك النخعي عن عبد الله بن أبي السفر عن عامر عن عمر، فذكره، قال البيهقي: هذا منقطع بين الشعبي، وعمر؛ وعبد الملك بن حسين، غير قوي؛ والمحفوظ رواية أبي إدريس عن مطرف عن الشعبي من قوله: ثم أخرجه عن الشعبي من قوله؛ وقال في "التنقيح": عبد الملك بن حسين أبو مالك النخعي ضعفه، وقال الأزدي: متروك الحديث، وعامر الشعبي عن عمر منقطع، قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي: وأبازرعة، يقولان: الشعبي عن عمر مرسل، انتهى. وأخرج الدارقطني في "سننه"^(٢)، والطبراني في "مسند الشاميين" عن ابن وهب عن الحارث بن نبهان عن محمد بن سعيد عن رجاء ابن حيوة عن جنادة بن أبي أمية عن عباد بن الصامت أن رسول الله ﷺ قال: لا تجمعوا على العاقلة من قول معترف شيئاً، انتهى. والحارث بن نبهان قال ابن القطان: متروك الحديث، قال عبد الحق في "أحكامه": ومحمد بن سعيد هذا أظنه المصلوب، قال ابن القطان: وأصاب في شكك، انتهى كلامه.

قوله: روى عن علي أنه جعل عقل المجنون على عاقلة، وقال: عمده وخطأه سواء؛ قلت: أخرجه البيهقي عن...^(٣) قال: روى أن مجنونا سعى على رجل بسيف، فضربه، فرفع ذلك إلى علي، فجعل عقله على عاقلة، وقال: عمده وخطأه سواء، وأخرج^(٤) عن جابر الجعفي عن الحكم، قال: كتب عمر: لا يؤمن أحد بعد النبي ﷺ جالساً، وعمد الصبي، وخطأه سواء، فيه الكفارة، وأما امرأة تزوجت عبداً فاجلدوها الحد، قال البيهقي: منقطع، ورواية جابر الجعفي، قال: وروى عن علي بإسناد فيه ضعف، قال: عمد الصبي، والمجنون خطأ، ثم ساقه بسنده عن حسين بن عبد الله بن ضميرة عن أبيه عن جده، قال: قال علي رضي الله عنه: عمد الصبي، والمجنون خطأ، انتهى. وقال في "المعرفة": إسناده ضعيف بكرة، انتهى.

(١) عند الدارقطني في "السنن"، ص ٢٦٣، وعند البيهقي في "السنن"، ص ١٠٤ - ج ٨

(٢) عند الدارقطني: ص ٢٦٣ (٣) هنا بكلمة "عن"، سقطت في نسخة القديمة، ويامس في نسخة

"الدار"، [البجنوري] (٤) عند البيهقي في "السنن"، ص ٦١ - ج ٨

فصل في الجنين

الحديث الحادى والعشرون: روى أنه عليه السلام قال: « في الجنين غرة عبد ، أو أمة ، قيمته خمسمائة ، » وروى: أو خمسمائة ؛ قلت: الأول غريب ، ورواية: أو خمسمائة . عند الطبراني في "معجمه" ^(١) حدثنا علي بن عبد العزيز ثنا عثمان بن سعيد المرى ثنا المنهال بن خليفة عن سلة ابن تمام عن أبي المليح الهذلى عن أبيه ، قال: كان فينا رجل يقال له: حمل بن مالك ، له امرأتان : إحداهما هذلية ، والأخرى عامرية ، فضربت الهذلية بطن العامرية ، بعمود خباء ، أو فسطاط ، فألقت جنيناً ميتاً ، فانطلق بالضرابة إلى رسول الله ﷺ ، معها أخ لها يقال له: عمران بن عويمر ، فلما قصوا عليه القصة ، قال لم رسول الله ﷺ : دوه ، فقال له عمران : يا رسول الله • أندى من لا أكل • ولا شرب ، ولا صاح ، فاستهل • ومثل هذا يطل ؟ • فقال عليه السلام : دعنى من رجز الأعراب ، فيه غرة ، عبداً ، أو أمة ، أو خمسمائة ، أو فرس ، أو عشرون ومائة شاة ، فقال: يا رسول الله إن لما ابنتين ، هما سادة الحى ، وم أحق أن يعقولا عن أمهم ، قال : أنت أحق أن تعقل عن أختك من ولدها ، قال : مالى شيء أعقل ، قال : يا حمل بن مالك - وكان يومئذ على صدقات هذيل ، وهو زوج المراتين ، وأبو الجنين المقتول - اقتض من تحت يدك من صدقات هذيل عشرين ومائة شاة ، ففعل ، انتهى . حدثنا محمد بن إبراهيم بن شبيب السال الأصهبانى ثنا إسماعيل بن عمرو الجبلى ثنا سلة بن صالح عن أبي بكر بن عبد الله عن أبي المليح الهذلى عن أبيه عن النبي ﷺ نحوه ، واسم أبي المليح أسامة بن عمير الهذلى ، ذكره في "باب الألف" .

حديث آخر: رواه البزار في "مسنده" ^(٢) حدثنا محمد بن معمر ، وصفوان بن المغلس ، قالوا : ثنا سعيد الله بن موسى عن يوسف بن صبيب عن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن امرأة خنفت امرأة ، فقضى رسول الله ﷺ في ولدها بخمسمائة ، ونهى عن الخذف ، انتهى . وقال : لانعله يرويه عن ابن بريدة ، إلا يوسف بن صبيب ، وهو رجل مشهور من أهل الكوفة ، انتهى . وروى ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا إسماعيل بن عياش عن زيد بن أسلم أن عمر بن الخطاب ، قوّم الغرة خمسين ديناراً ، انتهى . وأخرج أبو داود في "سننه" ^(٣) عن إبراهيم النخعي ، قال : الغرة

(١) قال الهيثمى في "مجمع الزوائد" ، ص ٣٠٠ - ج ٦ : رواه الطبراني . والبزار باختصار كثير ، والمهال بن خليفة وثقه أبو حاتم ، وضعه جماعة ، وفيه رجاله ثقات ، انتهى .

(٢) قلت : حد أبي داود في "سننه" أيضاً - في الديات - في باب الجنين ، ص ٢٧٣ - ج ٢

(٣) عند أبي داود في "الديات" - في باب الجنين ، ص ٢٧٤ - ج ٢

خمسائة - يعنى درهما - قال : قال ربيعة بن أبي عبد الرحمن : هي خمسون ديناراً ، انتهى . وروى إبراهيم الحري في " أول كتابه غريب الحديث " حدثنا أحمد بن حنبل ثنا وكيع عن سفيان عن طارق عن الشعبي ، قال : الغرة خمسمائة ، وحدثنا أحمد بن حنبل ثنا عبد الرزاق ثنا معمر عن قتادة ، قال : الغرة خمسون ديناراً ، انتهى .

واعلم أن الحديث في " الصحيحين " عن أبي هريرة أن النبي ﷺ ، قضى في جنين امرأة من بني لحيان بغرة عبد ، أو أمة ، وليس فيه ذكر الخمسمائة ، وسيأتى بنجامة .

الحديث الثاني والعشرون : روى أنه عليه السلام قضى بالغرة على العاقلة ؛ قلت : روى ابن أبي شبة في " مصنفه " حدثنا يونس بن محمد ثنا عبد الواحد بن زياد عن مجاهد عن الشعبي عن جابر أن النبي ﷺ جعل في الجنين غرة على عاقلة القاتلة ، وبرأ زوجها ، وولدها ، انتهى . حدثنا يحيى ابن يعلى التيمي عن منصور عن إبراهيم عن عبيد بن فضالة عن المغيرة بن شعبة ، قال : قضى رسول الله ﷺ على عاقلتها بالدية ، وغرة في الحمل ، انتهى . حدثنا حفص عن هشام عن ابن سيرين أن النبي ﷺ جعل الغرة على العاقلة ، انتهى . وبهذا السند والمتن رواه الدارقطني في " سننه " ، وأخرج بهذا الإسناد أيضاً ^(١) قال : كانت عند رجل من هذيل امرأتان ، ففارت إحداهما على الأخرى ، فرمتها بفهر ، أو عمود فسطاط ، فأسقطت ، فرجع إلى النبي ﷺ ، قضى فيه بغرة ، فقال وليها : أئدى من لاصح ، ولا استهل * ولا شرب ، ولا أكل * فقال عليه السلام : أجمع كسجع الأعراب ؟ وجعلها على أولياء المرأة ، انتهى . وروى أبو داود في " سننه " ^(٢) حدثنا حفص بن عمر النمري ثنا شعبة عن منصور عن إبراهيم عن عبيد بن فضالة عن المغيرة بن شعبة أن امرأتين كانتا تحت رجل من هذيل ، فضربت إحداهما الأخرى بعمود ، فقتلتها ، فاختصموا إلى رسول الله ﷺ ، فقال أحد الرجلين : * كف ئدى من لاصح ، ولا أكل * ولا شرب ، ولا استهل * فقال : أجمع كسجع الأعراب ؟ قضى فيه غرة ، وجعله على عاقلة المرأة ، انتهى . وأخرجه الترمذي ^(٣) عن وهب بن جرير ثنا شعبة به ، وقال : حديث حسن صحيح .

الحديث الثالث والعشرون : روى أنه عليه السلام ، قال في الجنين : دوه ، وقالوا : * أئدى من لاصح ، ولا استهل * ، الحديث . قلت : الأول رواه الطبراني في " معجمه " حدثنا محمد

(١) عند الدارقطني في " الحدود - والجنايات " ، ص ٧١

(٢) عند أبي داود في " باب دية الجنين " ، ص ٢٧٧ - ج ٢

(٣) عند الترمذي في " الحديث - ولباب ما جاء في دية الجنين " ، ص ١٨١ - ج ١

ابن عبد الله الحضرمي ثنا محمد بن عبد الله بن أبي ليلى حدثني أبي عن ابن أبي ليلى عن الحكم عن مجاهد عن حمل بن مالك بن النابغة الهذلي، أنه كانت عنده امرأة، فتزوج عليها أخرى، فتفايرتا، فضربت إحداهما الأخرى بعمود فسطاط، فطرحت ولداً ميتاً، فقال لهم رسول الله ﷺ: دوه، فجاء وليها فقال: * أندى من لا شرب * ولا أكل، ولا استهل * فثل ذلك بطل؟ * فقال: رجز الأعراب، نعم دوه، فيه غرة عبد، وأمة، أو وليدة، انتهى. وتقدم عند الطبراني أيضاً - أول الفصل - من حديث أبي المليح في قصة حمل بن مالك أن النبي ﷺ، قال لهم: دوه.

حديث: "أندى"، هو عند أبي داود، والنسائي^(١)، وابن حبان في "صحيحه" عن أبي هريرة، في قصة حمل بن مالك أيضاً، وفيه: * أندى من لا صاح *، وكذلك هو عند أبي داود^(٢)، وأحمد في "مسنده"، والطبراني في "معجمه"، والدارقطني في "سننه" عن المغيرة بن شعبة في القصة: * أندى من لا صاح *؛ وأخرجه البزار في "مسنده" عن أسباط عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس في القصة أيضاً، قالوا: يا رسول الله، كيف نديه، وما استهل؛ وأخرجه أيضاً عن مجالد عن الشعبي عن جابر عن امرأتين من هذيل، قلت إحداهما الأخرى، إلى أن قال: فقالت العاقلة: * أندى من لا شرب، ولا أكل * ولا صاح فاستهل *، الحديث.

الحديث الرابع والعشرون: روى عن محمد بن الحسن، قال: بلغنا أن رسول الله ﷺ، جعل الغرة على العاقلة في سنة؛ قلت: غريب.

الحديث الخامس والعشرون: قال المصنف: وقد صح أن النبي ﷺ قضى في هذا بالدية، والغرة - يعني إذا ألقته ميتاً، ثم ماتت الأم -؛ قلت: نظرت الكتب الستة - إلا النسائي - فلم أجده بهذا المعنى، والذي في الكتب الستة^(٣) عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قضى في جنين امرأة من بني لحيان بغرة عبد، أو أمة، ثم إن المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت، فقضى رسول الله ﷺ أن ميراثها لبنها، ولزوجها، وأن العقل على عصبتها، انتهى. ورواه ابن حبان في "صحيحه" في النوع السادس والثلاثين، من القسم الخامس؛ وقال: قد يوم هذا الخبر أن المرأة القائلة هي التي ماتت، ثم ذكر أخباراً تدل على أن المقولة هي التي ماتت: منها حديث أخرجه

(١) قلت: لم أجد في نسخة أبي داود، ولا النسائي لفظة: * أندى من لا صاح *، من طريق أبي هريرة، والله أعلم (٢) عند أبي داود في "باب دية الجنين"، ص ٢٧٢ - ج ٢، وعند النسائي فيه: ص ٢٤٩ - ج ٢، وعند الدارقطني: ص ٣٧١

(٣) عند البخاري في "الديات" - باب الجنين، ص ١٠٢٠ - ج ٢، وعند مسلم في "باب دية الجنين"، ص ٦٢ - ج ٢، وعند أبي داود فيه: ص ٢٧٣ - ج ٢، وعند النسائي فيه: ص ٢٤٨ - ج ٢

عن طاوس عن ابن عباس أن عمر رضي الله عنه ناشد الناس في الجنين ، فقام حمل بن مالك ابن النابتة ، فقال : كنت بين امرأتين ، فضربت إحداهما الأخرى ، فقتلتها ، وجنينها ، فقضى رسول الله ﷺ فيه بغرة عبد ، أو أمة ، وأن تقتل بها ، انتهى . وهذا رواه أبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه ، والحاكم في "المستدرک" (١) - في الفضائل ، والمرأتان اسمهما في "سنن أبي داود" (٢) عن ابن عباس ، قال : كان اسم إحداهما مليكة ، والأخرى أم غطيف ، وفي "معجم الطبراني" (٣) عن عويم بن ساعدة ، قال : كانت أختي مليكة ، وامرأة منا ، يقال لها : أم غيفة ، بنت مسروح ، تحت حمل بن النابتة ، فضربت أم غيف مليكة ، بمسطح بيتها ، وهي حامل ، فقتلتها ، وإذا بطنها ، فقضى رسول الله ﷺ فيها بالدية ، وفي جنتها بغرة عبد ، أو ولده ، فقال أخوها العلاء بن مسروح : يا رسول الله • أنفركم من لا أكل • ولا شرب ، ولا نطق ، ولا استهل • فثل هذا يطل • فقال عليه السلام : أجمع كسجع الجاهلية ، انتهى .

باب ما يحدثه الرجل في الطريق

حديث : قال عليه السلام : لا ضرر ولا ضرار في الإسلام ، قلت : روى من حديث عبادة بن الصامت ، وابن عباس ، وأبي سعيد الخدري ، وأبي هريرة ، وأبي لبابة ، وثعلبة بن مالك ، وجابر بن عبد الله ، وعائشة .

فحديث عبادة : رواه ابن ماجه في "سننه" (٤) - في الأحكام " أخبرنا أبو المغلس عبد ربه ابن خالد النخعي عن الفضيل بن سليمان النخعي عن موسى بن عقبة عن إسحاق بن يحيى بن الوليد ابن عبادة عن جد أبيه عبادة بن الصامت أن رسول الله ﷺ قضى أن لا ضرر ، ولا ضرار ، انتهى . قال ابن عساكر في "أطرافه" : وأظن إسحاق لم يدرك جده ، انتهى .

وحديث ابن عباس : رواه ابن ماجه أيضاً (٥) أخبرنا محمد بن يحيى عن عبد الرزاق عن معمر عن جابر الجعفي عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً ، قال : لا ضرر ولا ضرار ، انتهى . وكذلك رواه عبد الرزاق في "مصنفه" ، وعنه أحمد في "مسنده" ، ورواه الطبراني في "معجمه" ، وله طريق آخر : رواه ابن أبي شيبة حدثنا معاوية بن عمرو ثنا زائدة عن سماك عن عكرمة

(١) عند أبي داود في "باب دية الجنين" ، ص ٢٧٢ - ج ٢ ، وعند ابن ماجه : ص ١٩٤ ، وعند النسائي فيه : ص ٢٤٨ - ج ٢ ، وفي "المستدرک" في مناقب حمل بن مالك بن النابتة الخزلي ، ص ٥٧٥ - ج ٣

(٢) ذكره أبو داود : ص ٧٧٢ - ج ٢ (٣) قال الهيثمي في "مجمع الزوائد" ، ص ٣٠٠ - ج ٦ : رواه الطبراني ، وفيه عند بن سليمان ، وهو ضعيف ، انتهى . (٤) عند ابن ماجه في "الأحكام" ، ص ١٧٠ - في باب من يئى في حقه ما يضر بجاره ، (٥) عند ابن ماجه في "الأحكام" ، ص ١٧٠

عن ابن عباس ، مرفوعاً ؛ وله طريق آخر : أخرجه الدارقطني في "سننه" (١) - في الاقضية " عن إبراهيم بن إسماعيل عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً ، قال عبد الحق في "أحكامه" : وإبراهيم بن إسماعيل هذا هو ابن أبي حبيبة ، وفيه مقال ، فوثقه أحمد ، وضعفه أبو حاتم ، وقال : هو منكرو الحديث ، لا يحتج به ، انتهى .

وحديث الخدرى : رواه الحاكم في "المستدرک" (٢) - في البيوع " من حديث عثمان ابن محمد بن عثمان بن ربيعة بن أبي عبد الرحمن حدثني عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن عمرو ابن يحيى المازني عن أبيه عن أبي سعيد الخدرى أن النبي ﷺ قال : لا ضرر ، ولا ضرار ، من ضره الله ، ومن شق شق الله عليه ، انتهى . وقال : صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ، انتهى . ورواه الدارقطني في "سننه" : لا ضرر ، ولا ضرار ، وأخرجه أبو عمر بن عبد البر في "المعتمد" عن أبي علي الحسن بن سليمان الخافظ - المعروف بقبيلة - عن عبد الملك بن معاذ النصبى عن الدراوردي به ، قال ابن القطان في "كتابه" : وعبد الملك هذا لا يعرف له حال ، ولا يعرف من ذكره ، انتهى . ورواه مالك في "الموطأ" (٣) - في كتاب الاقضية " عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن النبي ﷺ ليس فيه أبو سعيد ، وعن مالك رواه الشافعى في "مسنده" . وهم شيخنا علاء الدين مقلداً لغيره ، فعزاه لابن ماجه من حديث الخدرى .

وأما حديث أبي هريرة : فأخرجه الدارقطني أيضاً (٤) عن أبي بكر بن عياش ، قال : أراه عن ابن عطاء عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً : لا ضرر ، ولا ضرورة ، وأبو بكر بن عياش يختلف فيه .

وأما حديث أبي لبابة : فرواه أبو داود في "المراسيل" عن واسع بن حبان عن أبي لبابة عن النبي ﷺ ، قال : لا ضرر في الإسلام ، ولا ضرار ، وذكر فيه قصة .

وأما حديث ثعلبة بن مالك : فرواه الطبراني في "معجمه" حدثنا محمد بن علي الصائغ المكي ثنا يعقوب بن حميد بن كاسب ثنا إسحاق بن إبراهيم ، مولى مزينة عن صفوان بن سليم عن ثعلبة بن مالك القرظي رضى الله عنه ، أن النبي ﷺ قال : لا ضرر ، ولا ضرار ، انتهى .

(١) عند الدارقطني في "الاقضية" ، ص ٥٢٢

(٢) في "المستدرک" في البيوع ، ص ٥٧ - ج ٢ ، وعند الدارقطني في "الاقضية" ، ص ٥٢٢

(٣) عند مالك في "الموطأ" - في باب القضاء في المرافع ، ص ٣١١

(٤) عند الدارقطني في "الاقضية" ، ص ٥٢٢

وأما حديث جابر : فرواه الطبراني في "معجمه الوسط" حدثنا محمد بن عبدوس بن كامل ثنا حبان بن بشر القاضي ، قال : ثنا حماد بن سبله عن محمد بن إسحاق عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان عن جابر بن عبد الله ، قال : قال رسول الله ﷺ : لا ضرر ولا ضرار في الإسلام ، انتهى .

وأما حديث عائشة : فأخرجه الدارقطني في "سننه" (١) عن الواقدي ثنا عارجة بن عبد الله بن سليمان بن زيد عن أبي الرجال عن عمرة عن عائشة عن النبي ﷺ ، قال : لا ضرر ، ولا ضرار ، انتهى . فيه الواقدي ، ورواه الطبراني في "معجمه الوسط" حدثنا أحمد بن راشد ثنا روح بن صلاح ثنا سعيد بن أبي أيوب عن أبي سهيل عن القاسم بن محمد عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال : لا ضرر ولا إضرار ، انتهى . وسكت عنه ؛ ورواه أيضاً : حدثنا أحمد بن داود المكي ثنا عمرو بن مالك الراسي ثنا محمد بن سليمان بن مشمول عن أبي بكر بن أبي سبرة عن نافع بن مالك أبي سهيل عن القاسم بن محمد عن عائشة أن النبي ﷺ قال : لا ضرر ، ولا ضرار ، انتهى . وقال : لم يروه عن القاسم ، إلا نافع بن مالك ، انتهى . قال ابن عبد البر (٢) : قيل : الضرر ، والإضرار بمعنى واحد ، فيكون الجمع بينهما تأكيداً ، وقيل : هما متغايران ، فقيل : بمعنى الفعل والمفاعلة ، كالقتل ، والقتال ، أي لا يضر أحداً ابتداءً ، ولا يضره إن ضاره ، وقيل : الضرر الاسم ، والإضرار الفعل ، انتهى .

باب جناية البهيمة ، والجناية عليها

قوله : روى عن علي رضي الله عنه في فارسين اصطدما أنه أوجب على كل واحد منهما نصف دية الآخر ؛ وروى عنه أنه أوجب على كل واحد منهما كل دية الآخر ؛ قلت : الأول : غريب ، والثاني : رواه عبد الرزاق في "مصنفه في القسامة" أخبرنا أشعث عن الحكم عن علي أن رجلين صدم أحدهما صاحبه ، فضمن كل واحد منهما صاحبه - يعني الدية - . انتهى . وروى ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا عبد الرحمن بن سليمان عن أشعث عن حماد عن إبراهيم عن علي في فارسين اصطدما ، فأت أحدهما أنه ضمن الحلي للبيت ، انتهى . حدثنا أبو خالد الأحمر عن أشعث عن الحكم عن علي في الفارسين يصطدمان ، قال : يضمن الحلي دية الميت ، انتهى .

(١) عند الدارقطني في "اللائحة" ، ص ٥٢٧ (٢) قال ابن الأثير في "النهاية" ، : فإن الضرر فعل الواحد ، والضرار فعل الاثنين ، والفرار أن تجازي صاحبك على الضرر ، وقيل : الضرر ما تضر به صاحبك ، وتلتفع أنت ، والفرار أن تفره من غير أن تتفع به أنت ، إلخ .

الحديث الأول: قال عليه السلام: «العجاء جبار»، ويوجد في بعض النسخ: والرجل جبار؛ قلت: الأول: رواه الأئمة الستة، فرووه - إلا البخاري - عن سفيان بن عيينة^(١) عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة، وأخرجه - إلا أبو داود، وابن ماجه^(٢) - عن الليث بن سعد عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «العجاء جرحها جبار، والبئر جبار، والمعدن جبار، وفي الركاز الخمس»، انتهى. وأخرجه البخاري في «الديات»، ومسلم في «الحجود»، والترمذي في «الأحكام»، والنسائي في «الزكاة»، وأبو داود، وابن ماجه في «الديات»، قال أبو داود: العجاء المنفلة التي لا يكون معها أحد، وتكون بالنهار، ولا تكون بالليل، انتهى. وقال ابن ماجه: الجُبَّار: الهدر الذي لا يفرم، انتهى. وفي «الموطأ» قال مالك: الجبار، أي لادية فيه، انتهى.

الحديث الثاني: أخرجه أبو داود^(٣) في «الديات»، والنسائي في «العارية» عن سفيان بن حسين عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، قال: «الرجل جبار»، انتهى. وأخرجه الدارقطني في «سننه»^(٤)، وقال: لم يروه غير سفيان بن حسين، وهو وهم لم يتابعه عليه أحد، وخالفه الحفاظ عن الزهري: منهم مالك، ويونس، وسفيان بن عيينة، ومعمّر، وابن جريج، والزيدي، وعقيل، والليث بن سعد، وغيرهم. وكلهم روه عن الزهري: العجاء جبار، والبئر جبار، والمعدن جبار، ولم يذكروا الرجل، وهو الصواب، انتهى. وقال الخطابي: تكلم الناس في هذا الحديث، وقيل: إنه غير محفوظ، وسفيان بن حسين معروف بسوء الحفظ، انتهى. وقال المنذرى في «مختصر السنن»: وسفيان بن حسين أبو محمد السلي الواسطي استشهد به البخاري، وأخرج له مسلم في «المقدمة»، ولم يحتج به واحد منهما، وفيه مقال، انتهى.

(١) حديث سفيان عن الزهري، عند مسلم في «الحجود» - في باب جرح العجاء والمعدن جبار، ص ٧٣ - ج ٢، وعند أبي داود في «الديات» - في باب في الدابة تنقض برجلها، ص ٢٧٥ - ج ٢، وعند الترمذي في «الأحكام» - في باب ما جاء في العجاء أن جرحها جبار، ص ١٧٧ - ج ١، وعند ابن ماجه في «الديات» - في باب الجبار، ص ١٩٦، وعند النسائي في «الزكاة» - في باب المعدن، ص ٣٤٥ - ج ١.

(٢) عند البخاري في «الديات» - في باب العجاء جبار، ص ١٠٢١ - ج ٢، وعند الباقين في «الآبواب المذكورة» - في الحاشية السابقة، ولم أجد هذا الحديث عن أبيه عن الزهري، عند النسائي في «الصرى»، كما هو ليس عند أبي داود، وابن ماجه، على ما صرح به المخرج رحمه الله.

(٣) عند أبي داود: ص ٢٧٥ - ج ٢ (٤) عند الدارقطني في «الحجود»، ص ٣٦٣، وقال: وكذلك رواه أبو صالح السمان، وعبد الرحمن الأخرج، ومحمد بن سيرين، ومحمد بن زياد، وغيرهم، ولم يذكر فيه الرجل جبار، اهـ.

طريق آخر : أخرجه الدارقطني ^(١) في "موضعين - في الجنائيات" عن آدم بن أبي إياس عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة مرفوعاً ، نحوه سواء ، قال الدارقطني : تفرد به آدم بن أبي إياس ، وهو وهم ، لم يتابعه عليه أحد عن شعبة ، انتهى .

طريق آخر : رواه محمد بن الحسن في "كتاب الآثار" أخبرنا أبو حنيفة ثمامة عن إبراهيم النخعي عن النبي ﷺ ، قال : العجاء جبار ، والقلب جبار ، والرجل جبار ، والمعدن جبار ، وفي الركاز الخمس ، انتهى . وهو معضل .

الحديث الثالث : روى أن النبي ﷺ قضى في عين الدابة ربع القيمة ؛ قلت : رواه الطبراني في "معجمه" ^(٢) من حديث أبي أمية إسماعيل بن يعلى الثقفي ثنا أبو الزناد عن عمرو بن وهيب عن أبيه عن زيد بن ثابت ، قال : لم يقض رسول الله ﷺ إلا ثلاث قضيات : في الآمة ، والمنقلة ، والموصحة ، في الآمة : ثلاثاً وثلاثين ، وفي المنقلة : خمس عشرة ، وفي الموصحة : خمساً ، وقضى رسول الله ﷺ في عين الدابة ربع ثمنها ، انتهى . ورواه العقيلي في "ضعفاته" ، وأعله بإسماعيل أبي أمية ، وضعفه عن جماعة من غير توثيق .

قوله : وهكذا قضى فيه عمر ؛ قلت : رواه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا سفيان الثوري عن جابر الجعفي عن الشعبي عن شريح أن عمر كتب إليه : أن في عين الدابة ربع ثمنها ، انتهى . ورواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا عبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمر ، قال : في عين الدابة ربع ثمنها ، انتهى . حدثنا علي بن مسهر عن الشيباني عن الشعبي ، قال : قضى عمر في عين الدابة بربع ثمنها ، انتهى . حدثنا جرير عن مغيرة عن إبراهيم عن شريح ، قال : أناني عروة البارقي من عند عمر أن في عين الدابة ربع ثمنها ، انتهى .

حديث آخر : عن علي ، رواه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا ابن جريج عن عبد الكريم أن علياً قال : في عين الدابة الربع ، انتهى .

قوله : روى عن عمر ، وابن مسعود في رجل نخس دابة عليها راكب ، فصلمت آخر قتلته ، أنه على الناحس ، لا على الراكب ؛ قلت : غريب ؛ وروى عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا معمر عن عبد الرحمن المسعودي عن القاسم بن عبد الرحمن ، قال : أقبل رجل بجارية من القادسية ، فر على

(١) في "الجنائيات - والمحدود" ، ص ٣٥٣ ، و ص ٣٧٨ (٢) قال الهنسي في "مجمع الزوائد" ، ص ٢٩٨ - ج ٦ : رواه الطبراني ، وفيه أبو أمية بن بلي ، وهو ضعيف ، انتهى .

رجل واقف على دابة ، فنخس رجل الدابة ، ففقت رجلها ، فلم يخط عين الجارية ، فرفع إلى سلمان ابن ربيعة الباهلي ، فضمن الراكب ، فبلغ ذلك ابن مسعود ، فقال : على الرجل ، إنما يضمن الناحس ، انتهى . ورواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا وكيع ثنا المسعودي به ، وأخرج نحوه عن شريح ، والشعبي .

باب جناية المملوك ، والجناية عليه

قوله : اختلفت الصحابة رضى الله عنهم في العبد الجاني ، هل يدفع ، أو يفدى ، أو يباع ؛ قلت : روى ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا حفص عن حجاج عن حصين الحارثي عن الشعبي عن الحارث عن علي ، قال : ما جنى العبد في رقبته ، ويخبر مولاه ، إن شاء فداه ، وإن شاء دفعه ، انتهى .

قوله : روى عن ابن عباس أنه ينقص في العبد عشرة إذا بلغت قيمته عشرة آلاف ؛ قلت : غريب ؛ وأخرج عبد الرزاق ، وابن أبي شيبة في "مصنفيهما" عن النخعي ، والشعبي ، قالا : لا يبلغ بدية العبدية الحر ، انتهى .

فصل في جناية المدبر ، وأم الولد

قوله : روى أن أبا عبيدة قضى بجناية المدبر على مولاه ؛ قلت : رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا وكيع عن ابن أبي ذئب عن ابن محمد بن إبراهيم التيمي عن أبيه عن السلولى عن معاذ بن جبل عن أبي عبيدة بن الجراح ، قال : جناية المدبر على مولاه ، انتهى . وأخرج نحوه عن النخعي ، والشعبي ، وعمر بن عبد العزيز ، والحسن رضى الله عنهم أجمعين .

باب القسامة

الحديث الأول : قال عليه السلام للأولياء : « فيقسم منكم خمسون أنهم قتلوه ، :

قلت : أخرجه الأئمة الستة في "كتبهم" ^(١) عن سهل بن أبي حنيفة ، قال : خرج عبد الله بن سهل

(١) عند البخارى في "الآداب" في باب إكرام الكبير ، ص ٩٠٨ - ج ٢ ، وعند مسلم في "القسامة" ،

ص ٥٤ - ج ٢ ، وعند أبي داود في "الديات" في باب القسامة ، ص ٢٦٥ - ج ٢ ، وعند الترمذى في "القسامة" ،

ص ١٨٣ - ج ١ ، وعند ابن ماجه في "الديات" في باب القسامة ، ص ١٩٦ ، وعند النسائي في "القسامة" ، ص ٢٣٦

ابن زيد ، وحيصة بن مسعود بن زيد حتى إذا كانا بخير تفرقا في بعض ما هناك ، ثم إذا حيصة
يحد عبد الله بن سهل قبلا ، فدفعه ، ثم أقبل إلى رسول الله ﷺ ، هو ، وحيصة بن مسعود ،
وعبد الرحمن بن سهل - وكان أصغر القوم - فذهب عبد الرحمن ليتكلم قبل صاحبه ، فقال له رسول الله
ﷺ : الكبر الكبر ، يريد السن ، وفي لفظ : كبر كبر ، فصمت ، وتكلم صاحبه ، وتكلم معها ،
فذكروا لرسول الله ﷺ مقتل عبد الله بن سهل ، فقال لهم : أتخلفون خمسين يمينا ، وتستحقون دم
صاحبكم ؟ قالوا : وكيف نخلف ، ولم نشهد ؟ وفي لفظ (١) : يقسم خمسون منكم على رجل منهم ،
فيدفع برمته ؟ قالوا : أمر لم نعهد ، كيف نخلف ، قال : فيحلف لكم يهود ، قالوا : ليسوا بمسلمين ،
وفي لفظ (٢) : كيف تقبل إيمان قوم كفار ؟ فوداه رسول الله ﷺ بمائة من إبل الصدقة ، قال
سهل : فلقد ركضتني منها ناقة حراء ، انتهى . قال أبو داود : رواه بشر بن الفضل ، ومالك عن
يحيى بن سعيد ، فقالا فيه : أتخلفون خمسين يمينا ، وتستحقون دم صاحبكم ، ورواه ابن عينة عن
يحيى ، فبدأ بقوله : تبرئكم يهود بخمسين يمينا ، وهو وهم من ابن عينة ، انتهى . وذكر البيهقي أن
البخاري ، ومسلما أخرجا هذا الحديث من رواية الليث بن سعد ، وحماد بن زيد ، وبشر بن الفضل
عن يحيى بن سعيد ، وانفقوا كلهم على البداية بالانصار ، انتهى . ورواية ابن عينة أخرجه البيهقي
في "سننه" (٣) ، ولفظه : أفتبرئكم يهود بخمسين يمينا ، يخلفون أنهم لم يقتلوه ؟ قالوا : وكيف نرضى
بأيمانهم ، وهم مشركون ؟ قال : فيقسم منكم خمسون أنهم قتلوه ، ثم قال : رواه مسلم على أنه لم يسن
منه ، انتهى . قلت : رواه أبو يعلى الموصلي في "مسنده" من حديث وهيب ثنا يحيى بن سعيد بن
بشير بن يسار عن سهل بن أبي حنيفة ، وفيه تقديم اليهود .

الحديث الثاني : قال عليه السلام : البيعة على المدعى ، واليمين على المدعى عليه : قلت : أخرجه
الترمذي (٤) عن محمد بن عبيد الله عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال في خطبته :
البيعة على المدعى ، واليمين على المدعى عليه ، انتهى . وقال : هذا حديث في إسناده مقال ، ومحمد بن
عبيد الله الترمذي يضعف في الحديث من قبل حفظه ، ضعفه ابن المبارك ، وغيره ، انتهى . وأخرجه
الدارقطني في "سننه" (٥) عن حجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب به ، قال صاحب "التنقيح" : وحجاج

(١) عند أبي داود في "القسامة" ، ص ٢٦٥ - ج ٢ ، وعند مسلم في "القسامة" ، ص ٥٦ - ج ٢

(٢) عند اللسان في "القسامة" ، ص ٢٣٧ - ج ٢ (٣) عند البيهقي في "السنن" ، ص ١١٩ - ج ٨

(٤) عند الترمذي في "الأحكام" - في باب ما جاء في أن البيعة على المدعى ، واليمين على المدعى عليه ، ص ١٧٢ - ج ١

(٥) عند الدارقطني في "الافتقار" ، ص ٥١٧ ، وأخرج أيضا من أبي حنيفة عن حماد بن عمار عن إبراهيم بن شريح

عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، الحديث

ابن أروطة ضعيف ، ولم يسمعه من عمرو بن شعيب ، وإنما أخذه من العزمي عنه ، والعزمي متروك ، انتهى . ولم يحسن شيخنا علاء الدين إذ أحال هذا الحديث على " باب الدعوى " ، والذي تقدم في " الدعوى " البيئة على المدعى ، واليمين على من أنكر ، وهو حديث آخر ، غير هذا .

واعلم أن شطر الحديث في الكتب الستة ، رَوَاهُ عن عبد الله بن أبي مليكة عن ابن عباس ، واللفظ لمسلم ^(١) : أن رسول الله ﷺ ، قال : لو يعطى الناس بدعواهم ، لادعى ناس دماء رجال وأموالهم ، ولكن اليمين على المدعى عليه ، انتهى . ولفظ الباقي أن النبي ﷺ قضى أن اليمين على المدعى عليه ، أخرجه البخاري ^(٢) في " الزمن - وفي الشهادات - وفي التفسير " ، ومسلم ، وأبو داود ، والنسائي في " القضاء " ، والترمذي ، وابن ماجه في " الأحكام " ، والله أعلم .

الحديث الثالث : روى عن ابن المسيب أنه عليه السلام بدأ باليهود في " القسامة " ، وجعل الذية عليهم ، لوجود القتل بين أظهرهم ؛ قلت : رواه عبد الرزاق في " مصنفه " أخبرنا معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب ، قال : كانت القسامة في الجاهلية ، فأقرها النبي ﷺ في قتل من الأنصار وجد في جب لليهود ، قال : فبدأ رسول الله ﷺ باليهود ، فكلفهم قسامة خمسين ، فقالت اليهود : لن نحلف ، فقال رسول الله ﷺ : لا أنصار : أفتحلفون ؟ فأبى الأنصار أن تحلف ، فأغرم رسول الله ﷺ اليهود دية ، لأنه قتل بين أظهرهم ، انتهى . ورواه ابن أبي شيبة في " مصنفه " حدثنا عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن معمر به ، وكذلك رواه الواقدي في " المغازي - في غزوة خيبر " حدثني معمر به .

أحاديث الباب : فيه أحاديث مستندة ، وأحاديث مرسله .

فالمستندة : منها ما أخرجه البخاري في " الديات " ، ومسلم في " الحدود " ^(٣) عن أبي قلابة أن عمر بن عبد العزيز أبرز سريره يوماً للناس ، ثم أذن لهم ، فدخلوا ، فقال : ما تقولون في القسامة ؟ قالوا : القود بها حق ، الحديث بطوله ، إلى أن قال - يعني الأنصار - فقالوا : يا رسول الله صاحبنا

(١) عند مسلم في " أوائل الألفية " ، ص ٧٤ - ج ١

(٢) عند البخاري في " الزمن - باب إذا اختف الزامن والمترتم " ، ص ٣٤٢ - ج ١ ، وفي " الشهادات - في باب اليمين على المدعى عليه في الأموال والحدود " ، ص ٣٢٧ - ج ١ ، وفي " تفسير آل عمران - في باب (إن الدين يشترى بمعاد الله وأعمالهم ثمناً قليلاً) " ، ص ٦٥٣ - ج ٢ ، وعند أبي داود في " القضاء - في باب اليمين على المدعى عليه " ، ص ١٥٤ - ج ٢ ، وعند الترمذي في " الأحكام - باب ما جاء في أن البيئة على المدعى ، واليمين على المدعى عليه " ، ص ١٧٢ - ج ١ ، وعند ابن مليه في " الأحكام - في باب البيئة على المدعى ، واليمين على المدعى عليه " ، وعند النسائي في " أدب القضاء - في باب حطة الحاكم على اليمين " ، ص ٣١٠ - ج ٢

(٣) عند البخاري في " القسامة " ، ص ١٠١٩ - ج ٢ ، وعند مسلم فيها : ص ٥٧ ، مختصراً

كان يتحدث معنا ، فخرج بين أيدينا ، فاذا نحن به يتشطح في الدم ، فخرج رسول الله ﷺ فقال :
 بمن تظنون ؟ قالوا : نرى أن اليهود قتله ، فأرسل إلى اليهود ، فدعاهم ، فقال : أتم قتلتم هذا ؟
 قالوا : لا ، قال : أترضون نفل خمسين من اليهود ماقتلوه ؟ فقالوا : ما يألون أن يقتلون أجمعين ،
 ثم يفلون ، قال : أقتسحون الدية بأيمان خمسين منكم ؟ قالوا : ما كنا لنحلف ، فوداه
 عليه الصلاة والسلام ، من عنده ، مختصر .

حديث آخر : أخرجه البخاري في " الدييات " (١) عن سعيد بن عبيد الله عن بشير بن
 يسار أن سهل بن أبي حشمة أخبره أن قرأ من قومه انطلقوا إلى خيبر ففروا فيها ، فوجدوا أحدهم
 قتيلا ، وقالوا للذين وجد فيهم : قتلتم صاحبنا ؟ قالوا : ما قتلنا ، ولا علمنا قاتلا ، فانطلقوا إلى
 رسول الله ﷺ ، فقالوا : يا رسول الله انطلقنا إلى خيبر ، فوجدنا أحدا قتيلا ، فقال لهم : تأتوني
 بالبيتة (٢) على من قتله ؟ قالوا : مالنا بينة ، قال : فيحلفون ؟ قالوا : لا نرضى بأيمان اليهود ،
 فكره رسول الله ﷺ أن يطل دمه ، فوداه بمائة من إبل الصدقة ، انتهى . وفيه نظر
 - أعني أنه يحتاج إلى تأمل - .

حديث آخر : أخرجه البخاري ، وأبو داود (٣) عن الزهري عن أبي سلمة ، وسليمان بن
 يسار عن رجال من الأنصار أن النبي ﷺ ، قال لليهود ، وبدأ بهم : يحلف منكم خمسون رجلا ،
 فأبوا ، فقال للأنصار : استحلفوا ؟ قالوا : نحلف على الغيب يا رسول الله ، فجعلها رسول الله ﷺ
 دية على يهود ، لأنه وجد بين أظهرهم ، انتهى . قال المنذري : قيل للشافعي : ما منكم على أن تأخذ
 بحديث ابن شهاب ؟ قال : مرسل ، والقتيل أنصاري ، والأنصار يرون بالعناية أولى بالعلم به
 من غيرهم ، انتهى .

(١) عند البخاري في " القسامة " ، ص ١٠١٩ - ج ٢ ، وأخرجه مسلم أيضا : ص ٥٦ - ج ٢

(٢) قال صاحب " المجموع للفتح " ، ص ١٢٠ - ج ٨ ، وأخرج أبو داود بسند حسن من واقع بن خديج ، قال :
 أصبح رجل من الأنصار مغتولا بجريح ، فانطلق أولياؤه إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فذكروا ذلك له ، فقال :
 ألكم شاهدان يشهدان على قاتل صاحبك ؟ إلى قوله : قال : فاختاروا منهم خمسين ، فاستحلفهم ، فأبوا ، الحديث ؛ وروى
 ابن أبي شيبة بسند صحيح عن الثمام بن عبد الرحمن الهذلي الكوفي ، قال : انطلق رجلان من أهل الكوفة إلى عمر
 ابن الخطاب ، فوجداه قد صدر عن البيت ، قال : إن ابن عم لنا قتل ، ونحن إليه شرع سواء في الدم ، وهو ساكت
 عنها ، فقال : شاهدان ذوا عدل يحثان به على من قتله ، فتفقدكم منه ، وهذا هو الذي تعبد له الأصول الشرعية ،
 من أن البيعة على المضي ، واليمين على المضي عليه ، فكان الوجه ترجيح هذه الآية على ما يارغبها ، انتهى .

(٣) عند أبي داود في " القسامة " في باب ترك القود بالقسامة ، ص ٢٦٦ - ج ٢ ، ولم أجده في البخاري ، وقال
 الحافظ ابن حجر في " الدراية " ، : وروى أبو داود من طريق الزهري ، اه ، فلم أنه ليس في البخاري

حديث آخر : أخرجه الطبراني في "معجمه" عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس أن يهود قتلت محبة ، فأنكرت اليهود ، فدعا رسول الله ﷺ اليهود لقسامتهم ، فأمرهم أن يحلفوا خمسين يمينا خمسين رجلا ، أنهم برآء من قتله ، فنكلت يهود عن الإيمان ، فدعا رسول الله ﷺ بني حارثة ، فأمرهم أن يحلفوا خمسين يمينا خمسين رجلا أن يهود قتله غيلة ، ويستحقون بذلك الذي يزعمون ، فنكلت بنو حارثة عن الإيمان ، فلما رأى ذلك رسول الله ﷺ ، قضى بعهقه على يهود ، لأنه وجد بين أظهرهم ، وفي ديارهم ، انتهى . وفيه عن عبد الرحمن بن عوف ، وابن عباس ، وسيأتيان في حديث الجمع بين الدية ، والقسامة .

المراسيل : فيه عن السيب ، وعن الحسن ، وعن عمر بن عبد العزيز . فحديث ابن المسيب : تقدم . وأما حديث الحسن : فرواه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا ابن جريج أخبرني أبو نعيم الفضل بن دكين عن الحسن أنه أخبره أن النبي ﷺ بدأ يهود ، فأبوا أن يحلفوا ، فرد القسامة على الانصار ، فأبوا أن يحلفوا ، فجعل النبي ﷺ العقل على يهود ، انتهى .

وأما حديث عمر بن عبد العزيز : فرواه عبد الرزاق أيضا أخبرنا ابن جريج أخبرني عبد العزيز بن عمر أن في كتاب عمر بن عبد العزيز : قضى رسول الله ﷺ في القتل يوجب بين ظهرائي ديار ، أن الإيمان على المدعى عليهم ، فإن نكلوا أحلف المدعون ، واستحقوا ، فإن نكل الفريقان ، كانت الدية بينهما نصفين ، انتهى .

أثر : رواه مالك عن ابن شهاب عن عراك بن مالك ، وسليمان بن يسار أن عمر بن الخطاب بدأ بالمدعى عليهم في القسامة بالإيمان ، أخرجه البيهقي ، وغيره ^(١) .

الحديث الرابع : قال عليه السلام في حديث عبد الله بن سهل : « تبرئكم اليهود بأيمانها ؛ قلت : تقدم ذلك في حديث ابن سهل ، رواه الجماعة الستة .

الحديث الخامس : روى أنه عليه السلام جمع بين الدية ، والقسامة في حديث ابن سهل ، وفي حديث ابن زياد ؛ قلت : حديث ابن سهل ^(٢) ليس فيه الجمع بين الدية ، والقسامة ؛

(١) قال الميشتي و «مجمع الزوائد» ص ٢٦١ - ج ٦ : رواه الطبراني ، ووجهه رجال الصحيح ، انتهى . ومثله البيهقي في «السنن» في القسامة ، ص ١٢٥ - ج ٨

(٢) قال في «الدرية» ، أما حديث ابن سهل ، فإن كان المراد قصته ، فالحديث من مسند سهل بن أبي حنيفة في «المصنفين» ، وفيها « وليس ذلك فيه » ، وإن كان المراد غيره ، فلا أدري ، وكذلك لا أعرف المراد بابن زياد ، انتهى .

وحديث ابن زياد غريب؛ وروى البزار في "مسنده" حدثنا أبو كريب ثنا يونس بن بكير ثنا عبد الرحمن ابن يامين عن محمد بن شهاب عن أبي سلة بن عبد الرحمن عن أبيه ، قال : كانت القسامة في الدم يوم خيبر ، وذلك أن رجلا من الأنصار من أصحاب النبي ﷺ قد نحت الليل ، لحقات الأنصار ، فقالوا : إن صاحبنا يتشبط في دمه ، فقال : أتعرفون قاتله ؟ قالوا : لا ، إلا أن اليهود قتلته ، فقال رسول الله ﷺ : اختاروا منهم خمسين رجلا ، فيحلفون بالله جهد أيمانهم ، ثم خذوا الدية منهم ، ففعلوا ، انتهى . وقال : هذا حديث لا تعلمه يروى عن عبد الرحمن بن عوف ، إلا بهذا الإسناد ، ولم نسمعه إلا من أبي كريب ، وعبد الرحمن بن يامين ^(١) ، هذا ، فقد روى عنه يونس بن بكير ، وعبد الحميد بن عبد الرحمن بن يحيى الحماني ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه الدارقطني في "سننه" عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس ، قال : وجد رجل من الأنصار قتيلًا في دالية ناس من اليهود ، فذكر ذلك للنبي ﷺ فبعث إليهم ، فأخذ منهم خمسين رجلا من خيارهم ، فاستحلف كل واحد منهم بالله ما قتل ، ولا علمت قاتلا ، ثم جعل عليهم الدية ، فقالوا : لقد قضى بما في ناموس موسى ، انتهى . قال الدارقطني : الكلبي متروك ، انتهى . وقال البيهقي في "المعرفة" : أجمع أهل الحديث على ترك الاحتجاج بالكلبي ، وقد خالف رواية هذه رواية الثقات ، انتهى .

قوله : روى عن عمر رضي الله عنه أنه جمع بين الدية ، والقسامة على وادعة ؛ قلت : رواه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا الثوري عن مجاهد بن سميد ، وسليمان الشيباني عن الشعبي ، أن قتيلًا وجد بين وادعة ، وشاكر ، فأمر عمر أن يقيسوا ما بينهما ، فوجدوه إلى وادعة أقرب ، فأحلفهم عمر خمسين يمينًا ، كل رجل ما قتل ، ولا علمت قاتلا ، ثم أغرمهم الدية ، قال الثوري : وأخبرني منصور عن الحكم عن الحارث بن الأزعم ، أنه قال : يأمر المؤمنين لا يأتانا دفعت عن أموالنا ، ولا أموالنا دفعت عن أيماننا ، فقال عمر : كذلك الحق ، انتهى . ورواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا وكيع ثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن الحارث بن الأزعم قال : وجد قتيل بين وادعة ، وأرحب ، فذكره بنحوه ، ثنا وكيع ثنا ابن أبي ليلى عن الشعبي ، بنحوه ، ثنا علي بن مسهر عن الشيباني عن الشعبي بنحوه ؛ وأخرجه الدارقطني في "سننه" ^(٢) عن عمر بن صحيح عن مقاتل بن حبان عن صفوان

(١) قال الدارقطني : الأصح أن اسم أبيه آمي - بعد الهزة - هكذا في "اللسان" ،

(٢) عند الدارقطني في "السنن" في الحدود ، ص ٥١٨ ، وعند الدارقطني في "الجلاليت" والحدود ، ص ٣٥٩

وعند البيهقي في "السنن" في القسامة ، ص ١٢٥ - ح ٨

ابن سليم عن سعيد بن المسيب أنه قال : لما حج عمر حجته الأخيرة التي لم يبح غيرها ، غدر رجل من المسلمين قتيلا في بني وادعة ، فبعث إليهم ، وذلك بعد ما قضى النسك ، وقال لهم : هل علمتم لهذا القتل قاتلا منكم ؟ قال القوم : لا ، فاستخرج منهم خمسين شيخا ، فأدخلهم الحطيم ، فاستحلفهم بالله رب هذا البيت الحرام ، ورب هذا البلد الحرام ، والشهر الحرام ، أنكم لم تقتلوه ، ولا علمتم له قاتلا ، لحلفوا بذلك ، فلما حلفوا قال : أدوا دية منقلة في أسنان الإبل ، أو من الدنانير ، والدرهم دية ، وثلاث دية ، فقال رجل منهم ، يقال له سنان : يا أمير المؤمنين أما تجزئني يميني من مالي ؟ قال : لا ، إنما قضيت عليكم بقضاء نبيكم ﷺ ، فأخذوا دية دنانير ، دية ، وثلاث دية ، انتهى . قال الدارقطني : عمر بن صحيح متروك الحديث ، انتهى . وقال البيهقي في "المعرفة" : أجمع أهل الحديث على ترك الاحتجاج بعمر بن صحيح ، وقد خالفت روايته هذه رواية الثقات الأثبات ، انتهى . وأخرجه البيهقي في "المعرفة" (١) عن الشافعي ثنا سفيان عن منصور عن الشعبي أن عمر بن الخطاب كتب في قتل وجد بين خيوان ، ووادة ، أن يقاس ما بين القريتين ، فأبى أيهما كان أقرب أخرج إليه منهم خمسين رجلا ، حتى يوافوه مكة ، فأدخلهم الحجر ، فأحلفهم ، ثم قضى عليهم بالدية ، فقالوا : مادفعت أموالنا عن أيماننا ، ولا أيماننا عن أموالنا ؟ فقال عمر : كذلك الأمر ، قال البيهقي : قال الشافعي : وقال غير سفيان عن عاصم الأحول عن الشعبي ، فقال عمر : حقنتم دماءكم بأيمانكم ، ولا يطل دم امرئ مسلم ، انتهى . وأخرج البيهقي عن ابن عبد الحكم ، قال : سمعت الشافعي يقول : سافرت خيوان ، ووادة أربعة عشر سفرة ، وأنا أسألم عن حكم عمر بن الخطاب في القتل ، وأنا أحكي لهم ما روى عنه فيه ، فقالوا : هذا شيء ما كان يلدنا قط ، قال الشافعي (٢) : ونحن نروى بالإسناد الثابت عن رسول الله ﷺ أنه بدأ بالمدعين ، فلما لم يحلفوا ، قال : قبرتكم يهود بخمسين يمينا ، وإذا قال : تبرئكم ، فلا تكون عليهم غرامة ، فلما لم يقبل الأنصار أيمانهم ، وذاه النبي ﷺ ، ولم يجعل على يهود - والقتيل بين أظهرهم - شيئا ، انتهى .

قوله : روى عن عمر لما قضى بالقسامة وافي إليه تسعة وأربعون رجلا ، فكرر اليمين على رجل منهم ، حتى يتم خمسين ، ثم قضى بالدية ، وعن شريح ، والنخعي مثل ذلك ؛ قلت : أما حديث عمر : فرواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" بنقص ، فقال : حدثنا وكيع ثنا سفيان عن عبد الله بن يزيد الهذلي عن أبي مليح أن عمر بن الخطاب رد عليهم الأيمان ، حتى وفوا ، انتهى . ورواه عبد الرزاق

(١) وعند البيهقي في ١٠ السنن - في الصلاة ، ص ١٢٤ ج ٨

(٢) كلام الشافعي هذا مذكور في ١٦ السنن الكبرى ، في البيهقي : ص ١٢٤ ج ٨

في "مصنفه" بتغير ، فقال : أخبرنا أبو بكر بن عبد الله عن أبي الزناد عن سعيد بن المسيب أن عمر ابن الخطاب استخلف امرأة خمسين يمينا على مولى لها أصيب ، ثم جعل عليها دية ، انتهى .

حديث مرفوع في الباب : رواه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا ابن جريج عن عبد العزيز ابن عمر أن في كتاب عمر بن عبد العزيز أن النبي ﷺ قضى في القسامة أن يحلف الأولياء ، فان لم يكن عدد يبلغ الخمسين ، ردت الايمان عليهم ، بالغا ما بلغوا ، انتهى .

أثر عن أبي بكر : رواه الواقدي في "كتاب الردة" حدثني الضحاك بن عثمان الاسدي عن المقبري عن نوفل بن مساحق العامري عن المهاجر بن أبي أمية ، قال : كتب إلى أبو بكر أن أخلص لي عن داودي ، وكيف كان أمر قتله ، إلى أن قال : فكتب أبو بكر إلى المهاجر : أن ابعث إلى بقيس بن مكشوح في وثاق ، فبعث به إليه في وثاق ، فلما دخل عليه جعل قيس يتبرأ من قتل داودي ، ويحلف بالله ما قتله ، فأحلفه أبو بكر خمسين يمينا ، عند منبر النبي ﷺ مردودة عليه ، بالله ما قتله ، ولا يعلم له قاتلا ، ثم عفا عنه أبو بكر ، مختصر : وهو بتمامه في قصة الاسود العنسي .

قوله : وعن شريح ، والنخعي مثل ذلك : قلت : حديث شريح رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا عبد الرحيم بن سليمان عن أشعث عن ابن سيرين ، بلغ عن شريح ، قال : جاءت قسامة ، فلم يوفوا خمسين ، فردد عليهم القسامة ، حتى أوفوا ، انتهى . حدثنا وكيع ثنا سفيان عن هشام عن ابن سيرين عن شريح ، قال : إذا كانوا أقل من خمسين رددت عليهم الايمان ، انتهى . وحديث النخعي رواه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا الثوري عن مغيرة عن إبراهيم ، قال : إذا لم تبلغ القسامة ، كرروا حتى يحلفوا خمسين يمينا ، انتهى . ورواه ابن أبي شيبة حدثنا أبو معاوية عن الشيباني عن حماد عن إبراهيم ، نحوه سواء ، انتهى .

الحديث السادس : روى أنه عليه السلام أتى في قتل وجد بين قريتين ، فأمر أن تذرع : قلت : رواه أبو داود الطيالسي ، وإسحاق بن راهويه ، والبخاري في "مسانيدهم" ، والبيهقي في "سننه" (١) عن أبي إسرائيل الملاقي ، واسمه إسماعيل بن أبي إسحاق عن عطية عن أبي سعيد الخدري أن قتلا وجد بين حيين ، فأمر النبي ﷺ أن يقاس ، إلى أيهما أقرب ، فوجد أقرب إلى أحد الحيين بشبر ، قال الخدري : كأنني أنظر إلى شبر رسول الله ﷺ ، فألقى ديتهم عليهم ، انتهى . ورواه ابن عدي ، والعقيلي في "كتابهما" بلفظ : فألقى ديتهم على أقربهما ، وأعلاءه بأبي إسرائيل ، فضغفه ابن عدي

(١) عند البيهقي في "السنن" ، ص ١٢٦ - ج ٨ ، وقال الميمني في "معجم الزوائد" ، ص ٢٩٠ - ج ٦ : رواه أحمد ، والبخاري ، وفي عطية العوفي ، وهو ضعيف ، انتهى .

عن قوم ، ووثقه عن آخرين ، وقال البزار : أبو إسرائيل ليس بالقوى في الحديث ، وذكره عبد الحق في "أحكامه" من جهة البزار ، ثم قال : وأبو إسرائيل ، قال النسائي فيه : ليس بثقة ، وكان يسب عثمان رضي الله عنه ، قال : وثقه ابن معين ، انتهى . وقال البيهقي في "المعرفة" : إنما روى هذا الحديث أبو إسرائيل الملائى عن عطية العوفى ، وكلاهما ضعيف ، انتهى . وأخرجه ابن عدى أيضاً عن الصبي بن أشعث بن سالم السلولي ، سمعت عطية العوفى عن الخدرى به ، ولين الصبي هذا ، وقال : إن في بعض حديثه ما لا يتابع عليه ، ولم أر للتقدمين فيه كلاماً ، ورواه عن عطية أبو إسرائيل ، انتهى .

قوله : وروى عن عمر أنه لما كتب إليه في القتل الذى وجد بين وادعة ، وأرحب ، كتب بأن يقيس بين القريتين ، فوجد القتل إلى وادعة أقرب ، ف قضى عليهم بالقسامة ؛ قلت : رواه ابن أبي شبة في "مصنفه" حدثنا وكيع ثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن الحارث بن الأزمع ، قال : وجد قتل باليمن بين وادعة ، وأرحب ، فكتب عامل عمر بن الخطاب إليه ، فكتب إليه عمر أن قس ما بين الحيين ، فألى أيهما كان أقرب ، فخذم به ، قال : فحاسبوا ، فوجدوه أقرب إلى وادعة ، فأخذنا ، وأعرنا ، وأحلفنا ، فقلنا : يا أمير المؤمنين ، أحلفنا ، وتفرمنا ١٩ قال : نعم ، فأحلف منا خمسين رجلاً بالله ما قتل ، ولا علمت قاتلاً ، انتهى .

الحديث السابع : روى أنه عليه السلام جعل القسامة ، والدية على يهود خير ، وكانوا سكاناً بها ؛ قلت : تقدم .

الحديث الثامن : روى أنه عليه السلام أقر أهل خير على أملاكهم ، وكان يأخذ منهم على وجه الخراج ؛ قلت : أراد المصنف بهذا الحديث أن أهل خير لم يكونوا سكاناً ، وإنما كانوا ملاكاً ، والصحيح الذى اختاره أبو عمر ، وغيره أن خير فتحت كلها غنوة ، وأنها قسمت بين الغانمين ، إلا حصين منها ، يسمى أحدهما : الوطيحة ، والآخر : السلام ، فإن أهلها سألو النبي ﷺ أن يأخذ جميع ما عندهم ، ويحقن لهم دماءهم ، ففعل ، وسألوهم أن يتركهم في أرضهم ، ويعملون فيها على نصف الخراج ، ففعل على أن يخرجهم متى شاء ، وليس في هذا أنه أقرهم على أملاكهم ، ملكاً لهم ، إذ لا يكون ذلك إلا في فتح الصلح ، بدليل أنهم استمروا كذلك ، إلى زمان عمر ، فأجلهم عمر ، وقد ذكر المصنف في "باب القنائم" أنه عليه السلام قسمها بين الغانمين .

كتاب المعقل

الحديث الأول : قال عليه السلام في حديث حمل بن مالك للأولياء : « قوموا فدوه » ؛ قلت : تقدم في " باب الجنين " ، وتقدم ما هو أقوى منه ، وأصرح في اللفظ .

الحديث الثاني : روى أن الدية كانت في عهد النبي ﷺ على أهل العشيرة ؛ قلت : روى ابن أبي شيبة في " مصنفه " حدثنا حفص عن حجاج عن مقسم عن ابن عباس ، قال : كتب رسول الله ﷺ كتاباً بين المهاجرين ، والأنصار أن يعقلوا معاقلمهم ، وأن يقدوا عانهم بالمعروف ، والإصلاح بين المسلمين ، انتهى . حدثنا وكيع ثنا ابن أبي ليلى عن الشعبي ، قال : جعل رسول الله ﷺ عقل قريش على قريش ، وعقل الأنصار على الأنصار ، انتهى . وروى عبد الرزاق في " مصنفه - في كتاب العقول " أخبرنا معمر عن مطر الوراق عن الحسن ، قال : أرسل عمر بن الخطاب إلى امرأة ، يطلبها في أمر ، فقالت : يا ويلها ما لها ، ولعمري ، فيناهي في الطريق ، اشتد بها الفزع ، فضربها الطلق ، فدخلت داراً ، فألقت ولدها ، فصاح الصبي صيحتين ، ثم مات ، فاستشار عمر الصحابة ، فقال بعضهم : ليس عليك شيء ، إنما أنت وال ، ومؤدب ، قال : وصمت على ، فأقبل عليه ، ماذا تقول ؟ قال : إن قالوه برأيهم ، فقد أخطأ رأيهم ، وإن قالوا في هواك ، فلم ينصحو لك ، أرى أن ديتك عليك ، فأنك أنت أفرعتها ، فألقت ولدها بسببه ، قال : فأمر عمر علياً أن يضرب ديتك على قريش ، فأخذ عقله من قريش ، لأنه خطأ ، انتهى .

قوله : روى عن عمر أنه لما دون الدواوين ، جعل العقل على أهل الديوان ، وكان ذلك بحضور من الصحابة ، من غير تكبير منهم ؛ قلت : روى ابن أبي شيبة في " مصنفه - في الديات " حدثنا حميد بن عبد الرحمن عن حسن عن مطرف عن الحكم ، قال : عمر أول من جعل الدية عشرة عشرة في أعطيات المقاتلة ، دون الناس ، انتهى . حدثنا عبد الرحيم بن سليمان عن أشعث عن الشعبي ، وعن الحكم عن إبراهيم ، قال : أول من فرض العطاء عمر بن الخطاب ، وفرض فيه الدية كاملة في ثلاث سنين ، وأخرج في " كتاب الأوائل " من المصنف أيضاً حدثنا غسان بن مضر عن سعيد بن زيد عن أبي نضرة عن جابر ، قال : أول من فرض الفرائض ، ودون الدواوين ، وعرف العرفاء عمر بن الخطاب ، انتهى . وأخرج عن النخعي ، والحسن ، إنما قال : العقل على أهل

الديوان، انتهى. وتقدم عند عبد الرزاق في "مصنفه" عن عمر أنه جعل الدية في الأعطية في ثلاث سنين، وفي لفظ: أنه قضى بالدية في ثلاث سنين، في كل سنة ثلث على أهل الديوان في أعطياتهم، انتهى. الحديث الثالث: قال المصنف: والتقدير بثلاث سنين مروي عن النبي ﷺ، ومحكى عن عمر رضي الله عنه؛ قلت: تقدما في "الجنایات".

قوله: لا يعقل مع العاقلة صبي، ولا امرأة؛ قلت: غريب.

الحديث الرابع: قال عليه السلام: ومولى القوم منهم؛ قلت: تقدم في "الزكاة - وغيرها".

الحديث الخامس: قال عليه السلام: لا تعقل العواقل، عمداً، ولا عبداً، ولا صلحاً، ولا اعترافاً، ولا مادون أرش الموضحة؛ قلت: قال المصنف رحمه الله: روى هذا الحديث ابن عباس، موقوفاً عليه، ومرفوعاً، فالوقوف تقدم من رواية محمد بن الحسن؛ والمرفوع غريب؛ وليس في الحديث: أرش الموضحة، ولكن أخرج ابن أبي شيبة في "مصنفه" عن النخعي قال: لا تعقل العاقلة مادون الموضحة، ولا يعقل العمد، ولا الصلح، ولا الاعتراف، انتهى. وأخرج عبد الرزاق في "مصنفه" عن الشعبي، قال: أربعة ليس فيهن عقل على العاقلة، وإنما هي في ماله خاصة: العمد، والاعتراف، والصلح، والمملوك، انتهى. وأخرج عن الزهري، قال: العمد، وشبه العمد، والاعتراف، والصلح، لا تحمله عنه العاقلة، هو عليه في ماله، انتهى. وتقدم في "العشرين الديات" ما فيه الكفاية.

الحديث السادس: روى أنه عليه السلام أوجب أرش الجنين على العاقلة؛ قلت: تقدم في "الجنين"، أخرجه الأئمة الستة.

كتاب الوصايا

الحديث الأول: قال عليه السلام: وإن الله تعالى تصدق عليكم بثلث أموالكم، زيادة في أعمالكم، فضعوها حيث شئتم، أو قال: حيث أحببتم، وعليه إجماع الأمة؛ قلت: روى من حديث أبي هريرة؛ ومن حديث أبي الدرداء؛ ومن حديث معاذ؛ ومن حديث أبي بكر الصديق؛ ومن حديث خالد بن عبيد.

فحديث أبي هريرة : أخرجه ابن ماجه في "سننه"^(١) عن طلحة بن عمرو المكي عن عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إن الله تصدق عليكم عند وفاتكم ، بثلث أموالكم ، زيادة لكم في أعمالكم » ، انتهى . ورواه البزار في "مسنده" ، وقال : لا نعلم رواه عن عطاء ، إلا طلحة بن عمرو ، وهو وإن روى عنه جماعة ، فليس بالقوى ، انتهى .

وحديث معاذ : أخرجه الدارقطني في "سننه"^(٢) ، والطبراني في "معجمه" عن إسماعيل بن عياش ثنا عتبة بن حميد عن القاسم عن أبي أمامة عن معاذ بن جبل عن النبي ﷺ قال : إن الله تصدق عليكم بثلث أموالكم عند وفاتكم ، زيادة في حسناتكم ، ليجعلها لكم زيادة في أعمالكم ، انتهى . ورواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" موقوفا ، فقال : حدثنا عبد الأعلى عن برد عن مكحول عن معاذ بن جبل ، فذكره .

وحديث أبي الدرداء : رواه أحمد في "مسنده" حدثنا أبو اليان ثنا أبو بكر بن أبي مرزوم عن ضمرة بن حبيب عن أبي الدرداء عن رسول الله ﷺ ، قال : إن الله تصدق عليكم بثلث أموالكم عند وفاتكم ، انتهى . وكذلك رواه البزار في "مسنده" ، وقال : وقد روى هذا الحديث من غير وجه ، وأعلى من رواه أبو الدرداء ، ولا نعلم له عن أبي الدرداء طريقاً غير هذه الطريق ، وأبو بكر بن أبي مرزوم ، وضمرة معروفان ، وقد احتمل حديثهما ، انتهى . قلت : أخرجه الطبراني في "معجمه" عن إسماعيل بن عياش عن أبي بكر بن أبي مرزوم به .

وحديث أبي بكر : أخرجه ابن عدى ، والعقيلي في "كتابيهما" عن حفص بن عمر بن ميمون أبي إسماعيل الأيلي ، مولى علي بن أبي طالب عن ثور بن يزيد عن مكحول عن الصنابحي ، أنه سمع أبا بكر الصديق ، يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : إن الله عز وجل ، قد تصدق عليكم بثلث أموالكم عند موتكم ، زيادة في أعمالكم ، انتهى . وأسند ابن عدى تضعيفه عن النسائي ، وقال : عامة ما يرويه غير محفوظ ، وقال العقيلي : يحدث بالأباطيل ، انتهى .

وحديث خالد بن عبيد : رواه الطبراني في "معجمه" حدثنا أحمد بن عبد الوهاب بن نجيدة الحوطي ثنا أبي ثنا إسماعيل بن عياش عن عقيل بن مدرك عن الحارث بن خالد بن عبيد السلي عن أبيه خالد بن عبيد السلي أن رسول الله ﷺ ، قال : إن الله عز وجل أعطاكم عند وفاتكم ثلث أموالكم ، زيادة في أعمالكم ، انتهى .

(١) عند ابن ماجه في ١١ الوصايا ، ص ١٩٩ (٢) عند الدارقطني في ١١ سننه - في النوادر ، ص ٤٨٨

الحديث الثاني : قال عليه السلام في حديث سعد : «الثلث ، والثلث كثير ، بعد ما نفي وصيته بالكل ، والنصف ؛ قلت : أخرجه الأئمة الستة في "كتبهم" عن سعد بن أبي وقاص ، قال : قلت : يا رسول الله إن لي مالا كثيرا ، وإنما ترثني ابنتي ، أفأوصي بمالي كله ؟ قال : لا ، قال : فبالتلثين ؟ قال : لا ، قال : فبالتلث ؟ قال : لا ، قال : فبالتلث ؟ قال : الثلث ، والثلث كثير ، إن صدقتك من مالك صدقة ، وإن نفقتك على عيالك صدقة ، وإن ما تأكل امرأتك من مالك صدقة ، وإنك إن تدع أهلك بخير ، أو قال : بعيش ، خير من أن تدعهم يتكففون الناس ، انتهى . بلفظ مسلم ، رواه البخاري^(١) في سبعة مواضع من - كتابه - في "بدء الخلق" في باب قوله عليه السلام : «اللهم امض لأصحابي هجرتهم» ، وفي "المغازي" ، وفي "الفرائض" ، وفي "الوصايا" ، وفي "كتاب المرضى" وفي "كتاب الطب" ، وفي "الدعوات" ، والباقرن في "الوصايا" ، وقوله : أفأوصي بمالي كله ، عند البخاري ، ومسلم في "الوصايا" ومن عداه فلم يذكروا فيه الكل ، وإنما ذكروا الثلثين ، فما بعده ، ورواه ابن أبي شيبة ، وإسحاق بن راهويه في "مسنديهما" بلفظ المصنف سواه ، حدثنا وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه عن سعد ، قال : عاذني النبي ﷺ ، فقلت له : أوصي بمالي كله ؟ قال : لا ، قلت : فالتلث ؟ قال : لا ، قلت : فالتلث ؟ قال : نعم ، والثلث كثير ، انتهى . وكذلك رواه البخاري في "كتابته المفرد في الأدب" ، والله أعلم ؛ وروى البخاري ، ومسلم^(٢) في "الفصائل" عن مصعب بن سعد عن أبيه ، قال : أنزلت في آيات من القرآن ، فذكره ، إلى أن قال : ومرضت ، فأرسلت إلى النبي ﷺ ، فأتاني ، فقلت : يا رسول الله دعني أقسم مالي حيث شئت ، قال : فأبى ، قلت : فالتلث ؟ قال : فأبى ، قلت : فالتلث ؟ قال : وسكت ، فكان بعد الثلث جائزا ، مختصرا .

الحديث الثالث : قال المصنف : وقد جاء في الحديث : الحيف في الوصية من أكبر الكبائر ، وفسروه بالزيادة على الثلث ، وبالوصية للوارث ؛ قلت : غريب ؛ وأخرجه الدارقطني في "سننه"^(٣) عن عمر بن المغيرة عن داود بن أبي هند عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ

(١) قلت : أخرجه في "المنهاج" في باب وفاة النبي صلى الله عليه وسلم سعد بن خولة ، ص ١٧٣ - ج ١ ، وفي "الوصايا" في باب أن يترك ورثته أغنياء ، خير من أن يتكففوا الناس ، ص ٣٨٣ - ج ١ ، وفي "بدء الخلق" في باب قوله عليه السلام : اللهم امض لأصحابي هجرتهم ، ص ٥٦٠ - ج ١ ، وفي "المغازي" في باب حجة الوداع ، ص ٦٣٢ - ج ٢ ، وفي "النفقات" في باب فضل النفقة على الأهل ، ص ٨٠٦ - ج ٢ ، وفي "كتاب المرضى" في باب وضع اليد على المريض ، ص ٨٤٥ ، و ص ٨٤٦ - ج ١ ، وفي "الدعوات" في باب الدعاء برفع الوباء والوجع ، ص ٩٤٣ - ج ٢ ، وفي "الفرائض" في باب ميراث البنات ، ص ٩٦٧ - ج ٢ ، وعند مسلم في "الوصية" ، ص ٤٠ - ج ٢ (٢) عند مسلم في "منهاج سعد بن أبي وقاص" ، ص ٢٨١ - ج ٢ ، ولم أجده في البخاري في مقامه ، فليراجع (٣) عند الدارقطني في "الوصايا" ، ص ٤٨٨ ، وعند البيهقي في "السنن" في "الوصايا" ، ص ٢٧١ - ج ٦

قال: الإضرار في الوصية من الكبائر، انتهى. ورواه ابن مردويه في "تفسيره" بلفظ: الحيف في الوصية من الكبائر، ورواه العقيلي في "ضعفاته" بلفظ الدارقطني، وقال: لا يعرف أحداً رفعه غير عمر بن المغيرة المصيصي، انتهى. وأخرجه النسائي في "التفسير" عن علي بن مسهر عن داود بن أبي هند به موقوفاً، وكذلك رواه الدارقطني، ثم البيهقي، قال البيهقي: هو الصحيح، ورفعته ضعيف؛ ورواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا أبو خالد الأحمر ثنا داود بن أبي هند به موقوفاً، ورواه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا الثوري عن داود بن أبي هند به موقوفاً، وزاد: ثم تلا: ﴿غير مضار وصية من الله﴾، انتهى. وأخرجه الطبري عن جماعة روهه عن داود بن أبي هند، فوقفوه: منهم يعقوب بن إبراهيم، وابن علية، ويزيد بن زريع، وبشر بن الفضل، وابن أبي عدى، وعبد الأعلى، ولفظه: في حديث ابن أبي عدى، وعبد الأعلى: الحيف في الوصية من الكبائر^(١)، وفي الباقي: الضرار.

حديث في الباب: أخرجه أبو داود، والترمذي^(٢) عن عبد الصمد بن عبد الوارث عن نصر بن علي الحداقي عن الأشعث بن جابر حدثني شهر بن حوشب أن أبا هريرة حدثه أن رسول الله ﷺ قال: إن الرجل ليعمل، أو المرأة بطاعة الله ستين سنة، ثم يحضرها الموت فيضاران في الوصية، فتجب لها النار، قال: وقرأ أبو هريرة: ﴿من بعد وصية يوصي بها أو دين﴾ حتى بلغ: ﴿الفوز العظيم﴾، انتهى. ورواه ابن ماجه^(٣) من طريق عبد الرزاق ثنا معمر عن أشعث بن عبد الله عن شهر بمعناه، ورواه كذلك عبد الرزاق في "مصنفه"، وعنه أحمد في "مسنده"، ولفظ عبد الرزاق: أن الرجل ليعمل بعمل أهل الخير سبعين سنة، فإذا أوصى حاف في وصيته، فحتم له بشر عمله، فيدخل النار، وأن الرجل ليعمل بعمل أهل الشر سبعين سنة، فيعدل في وصيته، فيختم له بخير عمله، فيدخل الجنة، ثم قرأ أبو هريرة، إلى آخره.

الحديث الرابع: قال عليه السلام: لا وصية لقاتل؛ قلت: أخرجه الدارقطني^(٤) في "الانصبة" عن مبشر بن عبيد عن الحجاج بن أرطاة عن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي بن أبي طالب، قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس لقاتل وصية»، انتهى. قال الدارقطني: مبشر متروك يضع الحديث، انتهى. ورواه البيهقي في "المعرفة"، وقال: لا يرويه عن حجاج غير

(١) قلت: ولفظهما: الحيف والضرار في الوصية من الكبائر، كما في "تفسير الطبري"،

(٢) عند أبي داود في "الوصايا" - في باب كراهية الإضرار في الوصيات، ص ٤٠ - ج ٢، وفي الترمذي في

"الوصايا"، ص ٣٤ - ج ٢ (٣) عند ابن ماجه في "الوصايا" - في باب في الحيف في الوصية، ص ١٩٨

(٤) عند الدارقطني في "الانصبة"، ص ٢٥

مبشر، وهو متروك، منسوب إلى الوضع، انتهى. وقال في "التنقيح": قال أحمد: مبشر بن عبيد أحاديثه موضوعة، كذب، انتهى.

الحديث الخامس: قال عليه السلام: «إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه، ألا لا وصية لوارث»؛ قلت: روى من حديث أبي أمامة؛ ومن حديث عمرو بن غارجه؛ ومن حديث أنس؛ ومن حديث ابن عباس؛ ومن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده؛ ومن حديث جابر؛ ومن حديث زيد بن أرقم، والبراء؛ ومن حديث علي بن أبي طالب؛ ومن حديث غارجه بن عمرو الجمحي. حديث أبي أمامة: أخرجه أبو داود، والترمذي، وابن ماجه^(١) عن إسماعيل بن عياش عن شرحبيل بن مسلم عن أبي أمامة أن النبي ﷺ خطب فقال: «إن الله تعالى قد أعطى كل ذي حق حقه، فلا وصية لوارث، انتهى. قال الترمذي: حديث حسن؛ ورواه أحمد في "مسنده"، قال في "التنقيح": قال أحمد، والبخاري، وجماعة من الحفاظ: ما رواه إسماعيل بن عياش عن الشاميين فصحيح، وما رواه عن المجازيين، فغير صحيح، وهذا رواه عن شامي ثقة، انتهى.

وحديث عمرو بن غارجه: أخرجه الترمذي، والنسائي، وابن ماجه^(٢) عن قتادة عن شهر ابن حوشب عن عبد الرحمن بن غنم عن عمرو بن غارجه عن النبي ﷺ نحوه، قال الترمذي: حديث حسن صحيح، انتهى. فالترمذي عن أبي عوانة عن قتادة به، والنسائي عن شعبة عن قتادة، وابن ماجه عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة؛ ورواه أحمد، والبزار، وأبو يعلى الموصلي، والحاثر بن أبي أسامة، ولفظه، فلا يجوز لوارث وصية في "مسانيدهم"، والطبراني في "معجمه"، قال البزار: ولا نعلم لعمرو بن غارجه عن النبي ﷺ إلا هذا الحديث، انتهى. قلت: روى له الطبراني في "معجمه" حديثاً آخر أن النبي ﷺ أخذ وبرة من بعيره، وقال: أيها الناس إنه لا يحل لي بعد الذي فرض الله لي، ولا لأحد من مغام المسلمين ما يزن هذه الوبرة، انتهى. قال ابن عساكر في "أطرافه": وكذلك رواه جماعة عن قتادة بنحوه، وقد رواه همام، والحجاج بن أرطاة، وعبد الرحمن المسعودي، والحسن بن دينار عن قتادة، فلم يذكروا فيه: ابن غنم، وكذلك رواه ليث بن أبي مسلم، وأبو بكر الهثلي، ومطر عن شهر، انتهى. قلت: حديث مطر الوراق

(١) عند أبي داود في "الوصايا - في باب ملجاء في الوصية لوارث"، ص ٤٠ - ج ٢، وعند الترمذي في "الوصايا فيه"، ص ٣٤ - ج ٢، وعند ابن ماجه فيه: ص ١٩٩ (٢) عند الترمذي في "الوصايا"، ص ٣٤ - ج ٢، وعند ابن ماجه فيه: ص ١٩٩، وعند النسائي في "الوصايا"، ص ١٣١ - ج ٢ من شعبة عن قتادة عن شهر بن حوشب عن عمرو بن غارجه، ومن حديثه بن المبارك عن إسماعيل بن أبي خالد عن قتادة عن عمرو بن غارجه به.

عند عبد الرزاق في "مصنفه". وحديث ليث بن أبي سليم، أخرجه ابن هشام في "أواخر السيرة" عن ابن إسحاق عنه عن شهر عن عمرو بن خارجة .

وحديث أنس : رواه ابن ماجه في "سننه" (١) أخبرنا هشام بن عمار عن محمد بن شعيب عن عبد الرحمن بن يزيد عن سعيد عن أنس عن النبي ﷺ ، قال : إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه ، ألا لاوصية لوارث . انتهى . قال صاحب "التنقيح" : حديث أنس هذا ذكره ابن عساكر ، وشيخنا المزني في "الأطراف" في ترجمة سعيد المقبري ، وهو خطأ ، وإنما هو الساحلي ، ولا يحتاج به ، هكذا رواه الوليد بن مزبد البيروني عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن سعيد بن أبي سعيد ، شيخ الساحل ، قال : حدثني رجل من أهل المدينة ، قال : إني لثحت ناقة رسول الله ﷺ ، فذكر الحديث ، انتهى .

وحديث ابن عباس : أخرجه الدارقطني في "سننه" (٢) - في الفرائض " عن يونس بن راشد عن عطاء عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي ﷺ ، قال : لا تجوز الوصية لوارث إلا أن يشاء الورثة ، انتهى . قال ابن القطان في "كتابه" : ويونس بن راشد قاضي خراساني ، قال أبو زرعة : لا بأس به ، وقال البخاري : كان مرجئاً ، انتهى . وكان الحديث عنده حسن ، وأخرجه الدارقطني أيضاً عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً ، نحوه ، وعطاء الخراساني لم يذكر ابن عباس ، قال عبد الحق في "أحكامه" : وقد وصله يونس بن راشد ، فرواه عن عطاء عن عكرمة عن ابن عباس ، انتهى .

وحديث عمرو بن شعيب : أخرجه الدارقطني أيضاً (٣) عن سهل بن عمار ثنا الحسين بن الوليد ثنا حماد بن سلة عن حبيب بن الشهيد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ ، قال في خطبته يوم النحر : لاوصية لوارث ، إلا أن تجيز الورثة ، انتهى . وسهل بن عمار كذبه الحاكم ، وأخرجه ابن عدي في "الكامل" عن حبيب المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، الحديث . ليس فيه : إلا أن تجيز الورثة ، ولين حيداً هذا ، وقال : أرجو أنه مستقيم الرواية .

وحديث جابر : أخرجه ابن عدي أيضاً عن أحمد بن محمد بن محمد بن صاعد عن أبي موسى الهروي عن ابن عينة عن عمرو بن دينار عن جابر عن النبي ﷺ أنه قال : لاوصية لوارث ، انتهى . وأعله بأحمد هذا ، وقال : هو أخو يحيى بن محمد بن صاعد ، وأكبر منه ، وأقدم موتاً ، وهو ضعيف .

(١) عند ابن ماجه في "الوصايا" ، ص ١٩٩ ، وعند الدارقطني في "الفرائض" ، ص ٥٤ ،

(٢) عند الدارقطني في "الفرائض" ، ص ٤٦٦ عن يونس بن راشد عن عطاء ، وعن ابن جريج عن عطاء عن

ابن عباس ، مرفوعاً (٣) عند الدارقطني في "الفرائض" ، ص ٤٦٦

وحديث زيد، والبراء: أخرجه ابن عدى أيضاً عن موسى بن عثمان الحضرمي عن أبي إسحاق عن زيد بن أرقم، والبراء، قالا: كنا مع النبي ﷺ يوم غدیرخم، ونحن نرفع غصن الشجرة عن رأسه، فقال: إن الصدقة لأتعل لي، ولا لأهل بيتي، لمن الله من ادعى إلى غير أبيه، أو تولى غير موالیه، الولد للفراس، وللماهر الحجر، وليس لوارث وصية، انتهى. وأعله بموسى هذا، وقال: إن حديثه غير محفوظ، انتهى.

وحديث علي: أخرجه ابن عدى أيضاً عن ناصح بن عبد الله الكوفي عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا وصية لوارث، الولد لمن ولد علي فراش أبيه، وللماهر الحجر»، انتهى. وأسند تضعيف ناصح هذا عن النسائي، ومشاه هو، وقال: إنه ممن يكتب حديثه، انتهى. وأخرجه أيضاً^(١) عن يحيى بن أبي أنيسة عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي مرفوعاً: الذين قبل الوصية، ولا وصية لوارث، وأسند تضعيف يحيى بن أبي أنيسة عن البخاري، والنسائي، وابن المديني، وابن معين، وواقفهم.

وحديث غارجة بن عمرو: أخرجه الطبراني في "معجمه" عن عبد الملك بن قدامة الجمحي عن أبيه عن غارجة بن عمرو^(٢) الجمحي رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال يوم الفتح، وأنا عند ناقته: ليس لوارث وصية، قد أعطى الله عز وجل كل ذي حق حقه، وللماهر الحجر، انتهى.

وحديث ابن عمر: رواه الحارث بن أبي أسامة في "مسنده" ثنا إسحاق بن عيسى بن نجيح^(٣) الطباع ثنا محمد بن جابر عن عبد الله بن بدر، قال: سمعت ابن عمر يقول: قضى رسول الله ﷺ بالدين قبل الوصية، وأن لا وصية لوارث، انتهى.

قوله: ويروي فيه: إلا أن تميزها الورثة؛ قلت: تقدم في حديث ابن عباس، وغيره.

الحديث السادس: قال عليه السلام: «أفضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح»؛

قلت: روى من حديث أبي أيوب؛ ومن حديث حكيم بن حزام؛ ومن حديث أم كلثوم؛ ومن حديث أبي هريرة.

(١) قلت: وعند الدارقطني أيضاً في "الفرائض"، ص ٤٦٦ من عاصم بن ضمرة عن علي مرفوعاً «الدين قبل الوصية، ولا وصية لوارث» انتهى.

(٢) قال الحافظ ابن حجر في "المراية"، ص ٣٧٨: وأخرجه الطبراني من وجه آخر، قال: من خرجة بن عمرو، وهو مغلوب، انتهى. فالصواب عن عمرو بن خارجة، كما عند الترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

(٣) إسحاق بن عيسى بن نجيح البغدادي أبو يعقوب بن الطباع تزيل أذنة، روى عنه أحمد، وأبو خيثمة، والدارقطني، ويعقوب بن شيبة، والحارث بن أبي أسامة، وجماعة، انتهى "تذويب"، ص ٢٤٥ - ج ١.

حديث أبي أيوب: رواه أحمد في "مسنده" (١) حدثنا أبو معاوية ثنا الحجاج عن الزهري عن حكيم بن بشير عن أبي أيوب الأنصاري عن النبي ﷺ، قال: إن أفضل الصدقة، الصدقة على ذي الرحم الكاشح، انتهى. وكذلك رواه ابن أبي شيبة، وإسحاق بن راهويه، وأبو يعلى الموصلي في "مسانيدهم"، ومن طريق ابن أبي شيبة رواه الطبراني في "معجمه" (٢)، قال الدارقطني في "كتاب العلل": لم يروه عن الزهري غير الحجاج بن أرطاة، ولا ثبت، انتهى.

وأما حديث حكيم بن حزام: فرواه أحمد في "مسنده" أيضاً حدثنا سعيد بن سليمان ثنا عباد بن العوام عن سفيان بن حسين عن الزهري عن أيوب بن بشير عن حكيم بن حزام أن رجلاً سأل النبي ﷺ، أي الصدقة أفضل؟ قال: على ذي الرحم الكاشح، انتهى. وأخرجه الطبراني في "معجمه" عن حجاج عن الزهري عن أيوب بن بشير عن حكيم بن حزام، فذكره. وأما حديث أم كلثوم: فأخرجه الحاكم في "المستدرک" (٣) في أواخر الزكاة "عن سفيان ابن عيينة عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أمه أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط امرأة عبد الرحمن بن عوف - وكانت قد صلت إلى القبلتين مع رسول الله ﷺ - قالت: قال رسول الله ﷺ: أفضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح، انتهى. وقال: حديث صحيح على شرط مسلم، وعن الحاكم رواه البيهقي في "المعرفة"، ورواه الطبراني في "معجمه"، قال ابن طاهر: سنده صحيح، انتهى.

وأما حديث أبي هريرة: فرواه أبو عبيد القاسم بن سلام في "كتاب الأموال" (٤) - في باب الصدقة - حدثنا علي بن ثابت عن إبراهيم بن يزيد المسكي عن ابن شهاب الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن النبي ﷺ سئل أي الصدقة أفضل؟ فقال: الصدقة على ذي الرحم الكاشح، انتهى. قال أبو عبيد: وقد رواه عقيل بن خالد عن ابن شهاب، فلم يسنده، حدثنا بذلك عبد الله بن صالح عن الليث عن عقيل بن خالد عن الزهري عن سعيد عن النبي ﷺ مثله، انتهى. قوله: روى أن عمر رضي الله عنه أجاز وصية يفاع، أو يافع، وهو الذي راقى الحلم؛ قلت: روى مالك في "الموطأ" (٥) - في القضاء - عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن أبيه أن عمرو

(١) عند أحمد في "مسند أبي أيوب الأنصاري"، ص ٤١٦ - ج ٥ (٢) وقال الهيثمي في "مجمع الزوائد"، ص ١١٦ - ج ٣: رواه أحمد، والطبراني في "الكبير"، وفيه حجاج بن أرطاة، وفيه سلام، انتهى.

(٣) في "المستدرک" - في الزكاة، ص ٤٠٦ - ج ١، وقال الهيثمي في "مجمع الزوائد"، ص ١١٦ - ج ٣: رواه الطبراني في "الكبير"، ورواه رجال الصحيح، انتهى.

(٤) في "كتاب الأموال" - في باب الصدقات، ص ٣٥٣ (٥) عند مالك في "الموطأ" - في النفقة - في باب جواز وصية الضعيف والمغير وللعقاب وللنهي، ص ٣١٨

ابن سليم الزرق أخبره أنه قيل لعمر بن الخطاب : هل هنا غلاما يفاعا ، لم يحتمل ، من غسان ، ووارثه بالشام ، وهو ذو مال ، وليس له ههنا إلا ابنة عم له ، فقال عمر ، فليوص لها ، فأوصى لها بماء يقال له : بثرجشم ، قال عمر : فيمت بثلاثين ألف درهم ، وابنة عمه هي أم عمرو بن سليم ، انتهى . قال البيهقي ^(١) : وعمر بن سليم لم يدرك عمر ، إلا أنه منتسب لصاحب القصة ، ورواه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبر سفيان الثوري عن يحيى بن سعيد عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن عمرو بن سليم ^(٢) الفسائي ، أوصى ، وهو ابن عشر ، أو ثلثي عشرة ، يثرله ، قومت بثلاثين ألفاً ، فأجاز عمر بن الخطاب وصيته ، انتهى . أخبرنا معمر عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم عن أبيه ، قال : أوصى غلام بنا لم يحتمل ، لعمه له بالشام بمال كثير ، قيمته ثلاثون ألفاً ، فرفع ذلك إلى عمر ابن الخطاب ، فأجاز وصيته ، انتهى .

باب الوصية بثلث المال

الحديث الأول : روى عن ابن مسعود ، وقد رفعه إلى النبي ﷺ أن السهم هو السدس ؛ قلت : أخرجه البزار في "مسنده" ، والطبراني في "معجمه الوسط" ^(١) عن محمد بن عبيد الله الرمزي عن أبي قيس عن هزيل بن شرحبيل عن ابن مسعود أن رجلا أوصى لرجل بسهم من ماله ، فجعل له النبي ﷺ السدس ، انتهى . وقال : حديث لانهله يروى عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه ، وأبو قيس ليس بالقوي ، وقد روى عنه شعبة ، والثوري ، والأعمش ، وغيرهم ، انتهى . ونلفظ الطبراني : أن رجلا جعل لرجل على عهد رسول الله ﷺ سهماً من ماله ، فأتى الرجل ، ولم يدرك ما هو ، فرفع ذلك إلى رسول الله ﷺ ، فجعل له السدس من ماله ، انتهى . وقال : لم يروه عن أبي قيس إلا الرمزي ، ولا يروى عن النبي ﷺ متصلاً ، إلا بهذا الإسناد ، انتهى .

(١) راجع "السنن" ، البيهقي : ص ٢٨٢ - ج ٦

(٢) قال البيهقي في "السنن" ، ص ٢٨٢ - ج ٦ : والمجرب متقطع ، فعمر بن سليم الزرق لم يدرك عمر ، اه . قال الحافظ ابن حجر في "الدراية" ، ص ٣٧٩ : فظهر بهذا - أي من رواية الثوري عن يحيى بن سعيد - أن عمرو بن سليم هو الفسائي ، ليس هو الزرق ، فظن البيهقي أنه الزرق ، فقال : لم يدرك عمر ، إلا أنه منتسب لصاحب القصة ، انتهى . (٣) قال الميشتي : ص ٢١٣ - ج ٤ : رواه البزار ، وفيه محمد بن عبيد الله الرمزي ، انتهى . وأخرج الميشتي : ص ٣١١ - ج ٤ ، وروى الطبراني في "الكبير" ، عن عمران بن حصيب أن رجلاً من الأعراب أعتق ستة مملوكين له ، وليس له مال غيرهم ، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم ، فغضب ، وقال : لقد همت أن لأصلي عليه ، قال الميشتي : ورجاله رجال الصحيحين ، انتهى . ذكرت هذا الحديث هنا لأني الحيف في الوصية ، اه .

وذكره عبد الحق في "أحكامه" من جهة البزار، وقال العزى: متروك، وأبو قيس له أحاديث يخالف فيها، واسم أبي قيس عبد الرحمن بن ثروان، انتهى. وروى الإمام قاسم بن ثابت السرقسطى في "كتاب غريب الحديث" في باب كلام التابعين - وهو آخر الكتاب - في ترجمة شرح "حدثنا موسى بن هارون ثنا العباس ثنا حماد بن سلة عن إياس بن معاوية، قال: السهم في كلام العرب السدس، وفيه قصة، وذكر في "التنقيح" قال سعيد بن منصور: ثنا عبد الله بن المبارك عن يعقوب بن القعقاع عن الحسن بن رجل أوصى بسهم من ماله، قال: له السدس على كل حال، انتهى.

باب العتق في المرض

[خال ليس فيه شيء]

فصل

قوله: ثم تقدم الزكاة، والحج على الكفارات لمزيتها عليها في القوة، إذ قد جاء فيها من الوعيد ما لم يأت في الكفارة؛ قلت: أما حديث الوعيد في ترك الزكاة: فمنها ما أخرجه البخارى، ومسلم^(١) عن زيد بن سلم عن أبي صالح عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «مامن صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي حقها، إلا إذا كان يوم القيامة صفحت له صفائح من نار، فأحى عليها في نار جهنم، فتكوى بها جنبه، وجبينه، وظهره، كلما ردت أعيدت له في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة، حتى يقضى بين العباد، فيرى سبيله، إما إلى الجنة، وإما إلى النار، قيل: يا رسول الله ﷺ، فالإبل؟ قال: ولا صاحب إبل لا يؤدي منها حقها، إلا إذا كان يوم القيامة بطح لها بقاع قرقر، فتطأه بأخفافها، وتمضه بأفواهها، كلما مر عليه أولاها، رد عليه آخرها، في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة، حتى يقضى بين العباد، فيرى سبيله، إما إلى الجنة، وإما إلى النار، قيل: يا رسول الله ﷺ، فالبقر، والغنم؟ قال: ولا صاحب بقر، ولا غنم لا يؤدي منها حقها، إلا إذا كان يوم القيامة بطح لها بقاع قرقر، فتنتطحه بقرونها، وتطأه بأظلافها، كلما مر عليه أولاها رد عليه آخرها، في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة، حتى يقضى بين العباد، الحديث.

حديث آخر: أخرجه البخارى^(٢) عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن أبيه عن أبي صالح عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «من أتاه الله مالا، فلم يؤدي زكاته، مثل له

(١) عند مسلم في "الزكاة"، ص ٣١٨ - ج ١، واللفظ له، ولم أجده في "البخارى"، بهذا السند وللت، وانه أعلم (٢) عند البخارى في "الزكاة" - في باب إثم ما مع الزكاة، ص ١٨٨ - ج ١

يوم القيامة شجاعا أقرع ، له زببتان يطوقه يوم القيامة ، ثم يأخذ بلهزمته - يعنى شذقيه - ثم يقول : أنا مالك ، أنا كنزك ، ثم تلا : ﴿ ولا تحسبن الذين يبخلون ﴾ الآية ، انتهى . قال الشيخ تقي الدين فى "الإمام" : ورواه مالك عن عبد الله بن دينار ، فوقه على أبى هريرة ، ورواه عبد العزيز بن الماجشون عن عبد الله بن دينار ، يخالف فى الإسناد ، وقال فيه : عن ابن عمر ، هكذا أخرجه النسائى ، قال ابن عبد البر : وهو عندى خطأ ، ورواية مالك ، وعبد الرحمن بن الصبيحة ، انتهى كلامه .

حديث آخر : أخرجه مسلم ^(١) عن أبى الزبير عن جابر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « مامن صاحب إيل ، ولا بقر ، ولا غنم لا يؤدى حقها ، إلا أقعد لها يوم القيامة بقاع قرقر ، تطأه ذات الظلف بظلفها ، وتنطح ذات القرن بقرنها ، ليس فيها يومئذ جأ ، ولا مكسورة القرن ، وما من صاحب مال لا يؤدى زكاته إلا تحول يوم القيامة شجاعا أقرع يتبع صاحبه حيثما ذهب ، وهو يفر منه ، ويقال : هذا مالك الذى كنت تبخل به ، فإذا رأى أنه لا بد له منه أدخل يده فيه ، فجعل يقضمها كما يقضم الفحل ، انتهى .

حديث آخر : رواه ابن ماجه فى "سننه" ^(٢) حدثنا محمد بن أبى عمر العدنى ثنا سفيان بن عيينة عن عبد الملك بن أعين ، وجامع بن أبى راشد سمعا شقيق بن سلبة يخبر عن عبد الله بن مسعود عن رسول الله ﷺ ، قال : مامن أحد لا يؤدى زكاة ماله ، إلا مثل له يوم القيامة شجاعا أقرع ، حتى يطوق عنقه ، ثم قرأ علينا النبى ﷺ مصداقه من كتاب الله تعالى : ﴿ ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله ﴾ الآية ، انتهى . ورجاله رجال الصحيح .

حديث آخر : رواه الترمذى ^(٣) من طريق عبد الرزاق ثنا الثورى عن أبى جناب الكلبي عن الضحاك عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من كان عنده مال يبلغه حج بيت ربه ، ويجب عليه فيه زكاة ، فلم يفعل سأل الرجعة ، فقال له رجل : اتق الله يا ابن عباس ، إنما يسأل الرجعة الكافر ، فقال : أنا أقرأ به عليك قرآنًا ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تلهكم أموالكم ﴾ إلى آخر السورة ، ذكره فى "تفسير سورة المنافقين" ، ثم أخرجه عن جعفر بن عون عن أبى جناب به موقوفًا ، قال الترمذى : وهكذا رواه ابن عينة ، وغير واحد عن الكلبي عن الضحاك عن ابن عباس ، ولم يرفعه ، وهو أصح من رواية عبد الرزاق ، وأبو جناب القصاب اسمه يحيى بن أبى حية ، وليس

(١) عند مسلم فى " الزكاة " ، ص ٣٢٠ - ج ١ (٢) عند ابن ماجه فى " الزكاة " ، ص ١٢٩

(٣) عند الترمذى فى " تفسير سورة المنافقين " ، ص ١٢٦ - ج ٢

بالتقوى في الحديث ، انتهى . ورواه ابن عدى في "الكامل" ، وأعله بأبي جناب الكلبي ، وأسند تضعيفه عن النسائي ، والسعدى عن يحيى بن أبي معين ، وعمرو بن على الفلاس ، ويحيى القطان .

حديث آخر : أخرجه الحاكم في "المستدرک" ^(١) عن يحيى بن أبي كثير حدثني عامر العقيلي أن أباه أخبره أنه سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ : عرض على أول ثلاثة يدخلون الجنة ، وأول ثلاثة يدخلون النار ، فأما أول ثلاثة يدخلون الجنة ، فالشهيد ، وعبد أدّى حق الله ، ونصح سيده ، وقدير متعفف ذو عيال ، وأما أول ثلاثة يدخلون النار : فسلطان مسلط ، وذو ثروة من المال لم يعط حق ماله ، وقدير مجور ، انتهى . وقال الحاكم : وهذا أصل في الباب تفرد به يحيى ابن أبي كثير ، ولم يخرجاه ، وله شاهد صحيح ، ثم أخرج عن الأعمش عن عبد الله بن مرة عن مسروق ، قال : قال عبد الله : آكل الربا ، ومؤكله ، وشاهده ، ولاوى الصدقة ، ملعونون على لسان محمد ﷺ ، انتهى . وقال : هذا صحيح على شرط مسلم ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه الطبراني في "معجمه" ، والحاكم في "المستدرک" ^(٢) - في الفتن " عن حفص بن غيلان عن عطاء بن أبي رباح عن عبد الله بن عمر أن النبي ﷺ قال : لن يمنع قوم زكاة أموالهم إلا منعوا القطر من السماء ، ولولا البهائم لم تمطروا ، انتهى . وصححه الحاكم .

حديث آخر : رواه ابن عدى في "الكامل" حدثني محمد بن عبد الله بن محمد أبو جعفر الرازي ثنا محمد بن عقيل بن أضره ثنا سعيد بن القاسم ثنا سفيان بن عيينة ، سمعت الزهري عن السائب بن يزيد ، يبلغ به النبي ﷺ ، قال : من صلى الصلاة ، ولم يؤد الزكاة ، فلا صلاة له ، انتهى .

حديث آخر : رواه الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في "كتاب الإمام" بإسناده عن الليث بن سعد ، وابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن سعد بن سنان عن أنس بن مالك ، قال : قال رسول الله ﷺ : دمانع الزكاة في النار ، ، انتهى . قال الشيخ : رواه الحافظ أبو طاهر السلفي ، فيما أخرجه لأبي عبد الله الرازي ، وسعد بن سنان مختلف في اسمه ، وفي توثيقه ، انتهى كلامه .

أحاديث الحج : أخرج الترمذی ^(٣) عن هلال بن عبد الله مولى ربيعة بن عمرو بن مسلم الباهلي ثنا أبو إسحاق الهمداني عن الحارث عن علي ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من ملك زاداً ، وراحلة تبلغه إلى بيت الله ، ولم يحج ، فلا عليه أن يموت يهودياً ، أو نصرانياً » ، انتهى . وقال : حديث غريب ، لانفرقه إلا من هذا الوجه ، وفي إسناده مقال ، وهلال بن عبد الله مجهول ،

(١) في "المستدرک" - في الزكاة ، ص ٣٨٧ - ج ١ (٢) في "المستدرک" - في الفتن ، ص ٥٤٠ - ج ١

(٣) عند الترمذی في "الحج" - في باب ما جاء من التغليظ في ترك الحج ،

والخارث يضعف في الحديث ، انتهى . ورواه البزار في " مسنده " بلفظ : فلا يضره يهودياً مات ، أو نصرانياً ، وقال : هذا حديث لا نعظم له إسناده عن علي إلا هذا الإسناد ، وهلال هذا بصرى ، حدث عنه غير واحد من البصريين : عفان بن مسلم ، ومسلم بن إبراهيم ، وغيرهما ، ولا نعلمه يروى عن علي إلا من هذا الوجه ، انتهى . وهذا يدفع قول الترمذى في هلال : إنه مجهول ، إلا أن يريد جهالة الحال ، والله أعلم . ورواه العقيلي ، وابن عدى في " كتابيهما " ، قال ابن عدى : وهلال هذا لم ينسب ، وهو مولى ربيعة بن عمر ، ويكنى أبا هاشم ، وهو معروف بهذا الحديث ؛ والحديث ليس بمحفوظ ، وأسنده عن البخارى أنه قال : منكر الحديث ، وقال العقيلي : لا يتابع عليه ، وقد روى موقوفاً على علي ، ولم يرو مرفوعاً من طريق أصح من هذا ، انتهى . وقال ابن القطان في " كتابه " : وعله هذا الحديث ضعف الخارث ، والمجهول بحال هلال بن عبد الله ، مولى ربيعة بن عمرو ابن مسلم الباهلي .

حديث آخر : رواه الداريمى في " مسنده " (١) أخبرنا يزيد بن هارون عن شريك عن ليث عن عبد الرحمن بن سابط عن أبي أمامة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من لم يمنعه من الحج حاجة ظاهرة ، أو سلطان جائر ، أو مرض حابس ، فمات ، ولم يحج ، فليمت إن شاء ، يهودياً ، وإن شاء نصرانياً » ، انتهى . وأرسله ابن أبي شيبة في " مصنفه " ، فقال : حدثنا أبو الأحوص عن سلام ابن سليم عن ليث عن عبد الرحمن بن سابط أن النبي ﷺ قال ، فذكره ، قال الشيخ في " الإمام " : وليث هذا هو ابن أبي سليم ، وهو ضعيف ، قد روى هذا الحديث عن علي ، وأبي هريرة ، وحديث أبي أمامة على ما فيه أصلها : وقد روى سعيد بن منصور ثنا هشيم ثنا منصور عن الحسن ، قال : قال عمر بن الخطاب لقد هممت أن أبعث رجلاً إلى هذه الأمصار ، فينظروا كل من كانت له جدة ، ولم يحج ، فيضربوا عليهم الجزية ، مام بمسلمين ، مام بمسلمين ، انتهى . وقال صاحب " التتقيق " : وقد رواه عن شريك غير يزيد مسنداً ، قال أبو يعلى الموصلى : حدثنا بشر بن الوليد الكندى ثنا شريك عن ليث عن عبد الرحمن بن سابط عن أبي أمامة مرفوعاً ، قال البيهقي (٢) : أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا محمد بن إسحاق أنبا شاذان ثنا شريك عن ليث عن ابن سابط عن أبي أمامة ، قال البيهقي : وهذا وإن كان إسناده غير قوى ، فله شاهد من قول عمر بن الخطاب ، ثم أخرج عن ابن جريج أخبرني عبد الله بن نعيم أن الضحاك بن عبد الرحمن أخبره أن عبد الرحمن بن غنم أخبره أنه سمع عمر يقول : من مات ، وهو موثر لم يحج ،

(١) عند الداريمى في " مسنده " ، ص ٢٢٥ (٢) عند البيهقي في " السنن " ، ص ٢٣٤ - ج ٤

فليمت على أى حال شاء ، يهودياً ، أو نصرانياً ، وقد روى هذا الحديث عن ليث عن شريك مرسلاً ، وهو أشبه بالصواب ، قال الإمام أحمد في "كتاب الإيمان" حدثنا وكيع عن سفيان الثوري عن ليث عن ابن سابط عن النبي ﷺ ، مرسلاً ، حدثنا إسماعيل بن علية عن ليث عن عبد الرحمن بن سابط ، فذكره ، هكذا رواه أحمد من حديث الثوري ، وابن علية عن ليث ، مرسلاً ، وهو الصحيح ، وعن عمر رواه أحمد أيضاً في "كتاب الإيمان" حدثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن الحكم عن عدي بن عدي عن الضحاك بن عبد الرحمن بن عزم ، ويقال : عزرب ، عن أبيه ، قال : قال عمر ، فذكره ، انتهى كلام صاحب "التفقيح" .

حديث آخر: أخرجه ابن عدى في "الكامل" عن عبد الرحمن بن القطامي ثنا أبو المهزم عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «من مات، ولم ينجح حجة الإسلام في غير وجع حابس، أو حاجة ظاهرة، أو سلطان جائر، فليمت، أى الميتين شاء: إما يهودياً، وإما نصرانياً»، انتهى.

قال ابن الجوزى: عبد الرحمن بن القطامي قال الفلاس: كان كذاباً، وقال صاحب "التنقيح": روى عن أبي المهزم عن أبي هريرة بنسخة موضوعة، انتهى.

حديث آخر : رواه الواحدى فى "تفسير الوسيط" أخبرنا الفضيل بن أحمد الصوفى أنبأ أبو على بن أبى موسى ثنا محمد بن معاذ بن الفرخ ثنا على بن خشرم ثنا عيسى بن يونس ثنا عثمان بن عطاء عن أبيه عن ابن مسعود عن النبي ﷺ ، قال : « من لم يصحح ، ولم يصح عنه ، لم يقبل له يوم القيامة عمل » ، انتهى . قال البيهقى فى "شعب الإيمان" بعد أن روى حديث أبى أمامة ، بسند الدارمى : وهذا الحديث إن صح ، فالمراد - والله أعلم - إذا كان لا يرى تركه مأثماً ، ولا فعله برأ ، والله أعلم ، انتهى كلامه .

باب الوصية للأقارب

الحديث الأول : قال عليه السلام : « لاصلاة لجمار المسجد ، إلا في المسجد » ؛ قلت : روى من حديث أبي هريرة ؛ ومن حديث عائشة .

فحديث أبي هريرة : رواه الدارقطني ، والحاكم في "المستدرک" ^(١) كلاهما في "الصلاة"

(١) عند الفاروقى " الصلاة - فى باب الحث لجار المسجد على الصلاة فيه إلا من عذر "، ص ١٦١، وعند الحاكم فى " المستدرک - فى الصلاة "، ص ٢٤٦ - ج ١

عن يحيى بن إسحاق عن سليمان بن داود اليمامي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلفة عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا صلاة لجار المسجد ، إلا في المسجد » ، انتهى . سكت الحاكم عنه ، قال ابن القطان في « كتابه » : وسليمان بن داود اليمامي ، المعروف بأبي الجمل ، ضعيف ، وعامة ما يرويه بهذا الإسناد ، لا يتابع عليه ، انتهى .

وحديث جابر : أخرجه الدارقطني أيضاً ^(١) عن محمد بن سكين الشقري عن عبد الله بن بكير القنوي عن محمد بن سوقة عن محمد بن المنكدر عن جابر ، مرفوعاً نحوه ، قال ابن القطان : ومحمد بن سكين الشقري مؤذن مسجد بني شقرة ، ذكره العقيلي في « الضعفاء » ، وقال ابن عدي : ليس بمعروف ، انتهى .

وحديث عائشة : رواه ابن حبان « في كتاب الضعفاء » عن عمر بن راشد المحاربي عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن عروة عن عائشة ، مرفوعاً نحوه سواء ، قال ابن حبان : وعمر بن راشد المحاربي القرشي ، مولى عبد الرحمن بن أبان بن عثمان ، كان يضع الحديث على مالك ، وابن أبي ذئب ، وغيرهما ، لا يحمل ذكره في الكتاب ، إلا على سبيل القدح ، فكيف الرواية عنه ١٩ ، انتهى . ورواه ابن الجوزي في « العلل المتناهية » من طريق الدارقطني عن ابن حبان بسنده عن عمر بن راشد به ، وقال : هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ ، قال أحمد بن حنبل : عمر بن راشد لا يساوي حديثه شيئاً ، انتهى . وقال ابن حزم : هذا حديث ضعيف ، وهو صحيح من قول علي ، انتهى . قلت : رواه البيهقي في « المعركة » من طريق الشافعي أنه بلغه عن هشيم ، وغيره عن أبي حبان التيمي عن أبيه عن علي أنه قال : لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد ، قيل : ومن جار المسجد ؟ قال : من أسمعته المنادي ، انتهى . ورواه ابن أبي شيبة أيضاً ، وينظر .

الحديث الثاني : قال المصنف رحمه الله : وما قاله الشافعي : إن الجوار إلى أربعين داراً بعيد ، وما يروى فيه ضعيف ؛ قلت : روى مستنداً ، ومرسلاً .

فالمستند فيه عن كعب بن مالك ؛ وأبي هريرة ؛ وعائشة .

فحديث كعب : أخرجه الطبراني في « معجمه » عن يوسف بن السفر عن الأوزاعي عن يونس بن يزيد عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه ، قال : أتى النبي ﷺ

(١) عند الدارقطني في « الصلاة » ، ص ١٦١

رجل، فقال: يا رسول الله إني نزلت محلة بني فلان، وإن أشد هم لي أقرهم لي جواراً، فبعث النبي ﷺ أبا بكر، وعمر، وعلياً أن يأتوا باب المسجد، فيقوموا عليه، فيصيحوا: ألا إن أربعين داراً جوار، ولا يدخل الجنة من خاف جاره بوائقه، قيل للزهري: أربعين داراً؟ قال: أربعين هكذا، وأربعين هكذا، انتهى. ويوسف بن السفر أبو الفيض فيه مقال:

وحديث أبي هريرة: أخرجه أبو يعلى الموصلي في "مسنده" عن عبد السلام بن أبي الجنوب عن أبي سلمة عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: حتى الجوار إلى أربعين داراً، وهكذا وهكذا، وهكذا، يميناً وشمالاً، وقدام وخلف، انتهى. وعن أبي يعلى رواه ابن حبان في "كتاب الضعفاء"، وأعله بعد السلام بن أبي الجنوب. وقال: إنه منكر الحديث، انتهى. وحديث عائشة: أخرجه البيهقي عن أم هانئ بنت أبي صفرة عن عائشة عن النبي ﷺ، قال: أوصاني جبرئيل عليه السلام بالجوار إلى أربعين داراً، عشرة من ههنا، وعشرة من ههنا، وعشرة من ههنا، وعشرة من ههنا، انتهى. وقال: في إسناده ضعف.

وأما المرسل: فرواه أبو داود في "المراسيل" حدثنا إبراهيم بن مروان الدمشقي حدثني أبي ثناء هقل بن زياد ثنا الأزاعي عن يونس عن ابن شهاب الزهري، قال: قال رسول الله ﷺ: الساكن من أربعين داراً جار، قيل للزهري: وكيف أربعون داراً؟ قال: أربعون عن يمينه، وعن يساره، وخلفه، وبين يديه، انتهى. وإبراهيم بن مروان^(١) هذا هو ابن محمد الطاطري، وهو صدوق.

الحديث الثالث: روى أنه عليه السلام لما تزوج صفية أعتق كل ذى رحم محرم منها، لإكرامها لها، وكانوا يسمون أصحاب النبي ﷺ: قلت: هكذا في الكتاب: صفية، وهو وهم، وصوابه جورية، أخرجه أبو داود في "سننه"^(٢). في العتاق عن محمد بن إسحاق عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عروة عن عائشة، قالت: وقعت جورية بنت الحارث بن المصطلق في سهم ثابت بن قيس بن شماس، أو ابن عم له، [لفظ الواقدي بالواو - وابن عم له، قالت: فتخلصني ثابت من ابن عمه، بنخلات بالمدينة، ثم كاتني ثابت على ما لاطاقة لي به، فأعني - الحديث رجع إلى رواية ابن إسحاق] فكاتبت على نفسها، وكانت امرأة ملاحه، تأخذ العين، قالت عائشة: فجاءت تسأل رسول الله ﷺ في كتابتها، فلما قامت على الباب رأيته، فكرهت مكانها، وعرفت أن رسول الله ﷺ سيرى

(١) إبراهيم بن مروان بن محمد بن حسان الطاطري الدمشقي، روى عن أبيه، وهو أبو داود، وابنه أبو بكر ابن أبي داود، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وقال: كان صدوقاً، انتهى. التهذيب، ص ١٦٤ - ج ١
(٢) عند أبي داود في "العتاق" - في باب بيع المكاتب إذا فسخت الكتابة، ص ١٩٢ - ج ٢

منها سبيل الذي رأيت ، قالت : يا رسول الله أنا جورية بنت الحارث ، وقد كان من أمرى مالا يخفى عليك ، وأتى وقعت في سهم ثابت بن قيس بن شماس ، وأتى كاتبك على نفسي ، فحقت أسألك في كتابتي ، فقال رسول الله ﷺ : فهل لك إلى ما هو خير منه ؟ قالت : يا رسول الله ، وما هو ؟ قال : أودى عنك كتابتك ، وأتزوجك ؟ قالت : نعم يا رسول الله ، قال : قد فعلت ، قالت : فتسمع الناس أن رسول الله ﷺ قد تزوج جورية ، فأرسلوا ما بأيديهم - يعني من السبي - فاعتقوهم ، وقالوا : أصهار رسول الله ﷺ ، قالت : فما رأينا امرأة كانت أعظم بركة على قومها منها ، أعتق في سبيلها مائة أهل بيت من بني المصطلق ، انتهى . ورواه أحمد ، وابن راهويه ، والبخاري "مسانيدهم" ومن طريق ابن راهويه رواه ابن حبان في "صحيحه" في النوع الحادي عشر ، من القسم الرابع ، وله طريق آخر عند الحاكم في "المستدرک" (١) في الفضائل "رواه من طريق الواقدي ، ولفظ الواقدي في "المغازي" حدثنا يزيد بن عبد الله بن قسيط عن أبيه عن ابن ثوبان عن عائشة ، فذكره يزيد بن عبد الله بن قسيط عن أبيه عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن عائشة ، قالت : أصاب رسول الله ﷺ نساء بني المصطلق ، فأخرج الخمس عنه ، ثم قسمه بين الناس ، فأعطى الفارس سهمين ، والراجل سهماً ، فوقعت جورية بنت الحارث بن أبي ضرار في قسم ثابت بن قيس بن شماس الأنصاري ، وكانت تحت ابن عم لها ، يقال له : صفوان بن مالك بن جذيمة ، فقتل عنها ، فكانت ثابت بن قيس على نفسها ، على تسع أوراق من ذهب ، وكانت امرأة حلوة ، لا يكاد يراها أحد إلا أخذت نفسه ، قالت : فينا النبي ﷺ عندي إذ دخلت جورية تسأله في كتابتها ، فكرهت دخولها ، وعلبت أن النبي ﷺ يسيرى منها مثل الذي رأيت ، فقالت : يا رسول الله أنا امرأة مسلمة ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأنت رسول الله ، وأنا جورية بنت الحارث ، سيد قومه ، وقد أصابني من الأمر ما قد علبت ، فوقعت في سهم ثابت بن قيس ، فكانتني على الملاحقة لي به ، وما أكرهني على ذلك إلا أتى رجوتك صلى الله عليه وسلم ، فأعنى في فكاكي ، فقال : أو خير من ذلك ؟ قالت : ما هو ؟ قال : أودى عنك كتابتك ، وأتزوجك ، قالت : نعم يا رسول الله ، قال : قد فعلت ، فأدى رسول الله ﷺ ما كان عليها من كتابتها ، وتزوجها ، وخرج ، فخرج الخبر إلى الناس ، فقالوا : أصهار رسول الله ﷺ يسترقون ؟ فاعتقوا ما كان في أيديهم من سبي بني المصطلق ، فبلغوا مائة أهل بيت ، قالت : فلا أعلم امرأة كانت على قومها أعظم بركة منها ، انتهى . هكذا رواه الواقدي في "كتاب المغازي" ، والحاكم نقص منه التاريخ ، وزاد فيه قوله : وذلك متصرفه من غزوة المريسيع ، وزاد فيه (٢) من طريق أخرى : وكان الحارث بن أبي ضرار رأس بني المصطلق ، وسيدهم ،

(١) في "المستدرک - في فضائل جورية بنت الحارث" ، ص ٢٦ - ج ٤

(٢) قال الحافظ في "الدرر" ، ص ٣٨١ : وأخرجه الحاكم من طريقه ، وزاد : كان اسمها برة ، فسماها جورية

وكانت ابنته جويرية اسمها برة ، فسمّاها عليه السلام جويرية ، لأنه كان يكره أن يقال : خرج من بيت برة ، ويقال (١) : إن رسول الله ﷺ جعل صداقها عتق كل أسير من بني المصطلق ، ويقال : جعل صداقها عتق أربعين من قومها ، انتهى . وسكت عنه ، ورواه ابن هشام في "سيرته" - في غزوة بني المصطلق " ، من طريق ابن إسحاق بسند أبي داود ومثته ، سواء ، قال البخاري في "كتابه المفرد" - في القراءة خلف الإمام " : رأيت علي بن عبد الله يحتج بحديث ابن إسحاق ، وقال : علي عن ابن عيينة ما رأيت أحداً يتهم محمد بن إسحاق ، وقال لي إبراهيم بن المنذر : حدثنا عمر بن عثمان أن الزهري كان يتلقف المغازي من ابن إسحاق ، فيما يحدثه عن عاصم بن عمر بن قتادة ، والذي يذكر عن مالك في ابن إسحاق لا يكاد يقيين ، وكان إسماعيل بن أبي أويس يقول : أخرج إلى مالك كتب ابن إسحاق عن أبيه في - المغازي ، وغيرها . فانتخب منها كثيراً ، وقال لي إبراهيم بن حمزة : كان عند إبراهيم ابن سعد عن محمد بن إسحاق نحواً من سبعة عشر ألف حديث في الأحكام ، سوى المغازي ، وكان إبراهيم بن سعد من أكثر أهل المدينة حديثاً في زمانه ، ولو صح عن مالك تناوله من ابن إسحاق ، فلربما تكلم الإنسان فيرى صاحبه بشئ واحد ، ولا يهتمه في الأمور كلها ، وقال إبراهيم بن المنذر عن محمد بن فليح : نهاني مالك عن شيخين من قريش ، وقد أكثر عنهما في "الموطأ" ، وهما ممن يحتج بهما ، ولم ينج كثير من الناس من كلام بعض الناس ، وذلك نحو ما يذكر عن إبراهيم في كلامه في الشعبي ، وكلام الشعبي في عكرمة ، وكذلك من كان قبلهم ، ولم يلتفت أهل العلم إلى ذلك ، ولا سقطت عدالة أحد إلا يرهان ثابت ، وحجة ، وقال عبيد بن يعين : حدثنا يونس بن بكير ، قال : سمعت شعبة يقول : محمد بن إسحاق أمير المحدثين لحفظه ، وروى عنه الثوري ، وابن إدريس ، وحامد بن زيد ، ويزيد بن زريع ، وابن علية ، وعبد الوارث ، وابن المبارك ؛ واحتمله أحمد ، ويحيى بن معين ، وعامة أهل العلم ، وقال لي علي بن عبد الله : نظرت كتاب ابن إسحاق ، فما وجدت عليه إلا في حديثين ، ويمكن أن يكونا صحيحين ، وما ذكر عن هشام بن عروة أنه قال : كيف يدخل محمد بن إسحاق على امرأتين ؟ إن صح ذلك عنه ، فجاز أن تكتب إليه ، فإن أهل المدينة يرون الكتاب جائزاً ، لأن النبي ﷺ كتب لأمير السرية كتاباً ، وقال له : لا تقرأ حتى تبلغ مكان كذا ، فلما بلغ فتح الكتاب ، وقرأه ، وصل بما فيه ، وكذلك الخلفاء والأئمة . يقضون بكتاب بعضهم إلى بعض ، وجاز أيضاً أن يكون سمع منها ، وهي من وراء حجاب ، وهشام لم يشهد ، انتهى كلامه بحروفه .

(١) قال الحافظ في "الترغيب" ، ٣٨١ : قال الواقدي : ويقال : إن النبي صلى الله عليه وسلم جعل صداقها عتق كل أسير من بني المصطلق ، اهـ

كتاب الخثي

حديث: سئل عليه السلام عن الخثي كيف يورث؟ قال: «د من حيث يول»، قلت: رواه ابن عدى في «الكامل» من حديث أبي يوسف القاضي عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ أنه سئل عن مولود ولد له قبل، وذكر، من أين يورث؟ فقال النبي ﷺ: «د من حيث يول»، انتهى (١). ومن طريق ابن عدى رواه البيهقي في «المعرفة» (٢). في الفرائض، وعنه ابن عدى من منكرات الكلبي، وقال البيهقي: الكلبي لا يحتج به، وأخرجه ابن عدى أيضاً عن سليمان بن عمرو النخعي عن الكلبي به، ثم قال: وأجمعوا على أن سليمان بن عمرو النخعي يضع الحديث، انتهى. وذكره عبد الحق في «أحكامه» في الفرائض «من جهة ابن عدى، وقال: إسناده من أضعف إسناد يكون، انتهى. ورواه ابن الجوزي في «الموضوعات» من جهة ابن عدى، وقال: البلاء فيه من الكلبي، وقد اجتمع فيه كذابون: سليمان النخعي، والكلبي، وأبو صالح، انتهى.

قوله: وعن علي مثله؛ قلت: رواه عبد الرزاق في «مصنفه» في الفرائض «أخبرنا سفيان الثوري عن مغيرة عن الشعبي عن علي أنه ورث خثي من حيث يول، انتهى. ورواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» حدثنا الحسن بن كثير الاحمسي عن أبيه عن معاوية أنه أتى في خثي، فأرسلهم إلى علي، فقال: يورث من حيث يول، حدثنا هشيم عن مغيرة وسماع عن الشعبي به؛ وأخرج عبد الرزاق نحوه عن سعيد بن المسيب نحوه، وزاد، فإن كانا في البول سواء، فن حيث سبق، انتهى.

مسائل خثي

حديث: روى أن النبي ﷺ أدى واجب التبليغ مرة بالعبارة، وتارة بالكتابة إلى النيب؛ قلت: أما تبليغه عليه السلام بالعبارة، فعروف، وأما بالكتابة إلى النيب ففي

(١) قال ابن قتيبة في «المعارف»، ص ٢٤٠: وأول من حكم في الخثي بإتياع الليل طاهر بن الطرب للعتاني، جرى في الاسلام، انتهى. (٢) وفي «السنن»، أيضاً في «الفرائض» في باب ميراث الخثي، ص ٢٦١ - ٢٦٢، وأخرج البيهقي في «السنن»، قال: سئل جابر بن زيد عن الخثي كيف يورث، قال: يقوم فيدون من حائط، ثم يول، فإن أصاب الحائط فهو عام، وإن سال بين يديه، فهو جارية، انتهى.

"الصحيحين" (١) عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ كتب إلى قيسر يدعو إلى الإسلام ، وبعث بكتابه مع دحية الكلبي ، وأمره أن يدفعه إلى عظيم بصرى ليدفعه إلى قيسر ، فدفعه عظيم بصرى إلى قيسر ، الحديث بطوله ، إلى أن قال : قال أبو سفيان : ثم دعا قيسر بكتاب رسول الله ﷺ ، فقرأه ، فاذا فيه : "بسم الله الرحمن الرحيم ، من محمد بن عبد الله ، إلى هرقل عظيم الروم ، سلام على من اتبع الهدى ، أما بعد : فإني أدعوك بدعاية الله ، أسلم تسلم ، وأسلم يؤتك الله أجرك مرتين ، فإن توليت ، فإن عليك إثم الأريسين ، ويا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ، أن لا نعبد إلا الله ، ولا نشرك به شيئاً ، ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله ، فإن تولوا فقولوا : اشهدوا بأنا مسلمون" مختصر ، والكتاب لم يختصر ، أخرجه البخاري في أول الكتاب أعني "الصحيح".

حديث آخر : أخرجاه أيضاً (٢) عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ لما بعث معاذاً إلى اليمن قال : إنك تقدم على قوم أهل كتاب ، فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله ، وأنى رسول الله ، فإن هم أطاعوا لك بذلك ، فأعلمهم أن الله أقرض عليهم خمس صلوات ، في كل يوم وليلة ، فإن هم أطاعوا لذلك ، فأعلمهم أن الله أقرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد في قرائهم ، فإن هم أطاعوا لذلك ، فأياك وكرائم أموالهم ، واتق دعوة المظلوم ، فإنه ليس بينها وبين الله حجاب ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه مسلم (٣) في "الجهاد" عن قتادة عن أنس أن رسول الله ﷺ كتب إلى كسرى ، وقيصر ، وإلى النجاشي ، وإلى كل جبار ، يدعهم إلى الله عز وجل ، وليس بالنجاشي الذي صلى عليه النبي ﷺ ، انتهى .

حديث آخر : رواه أصحاب السنن الأربعة (٤) من حديث عبد الله بن عكيم عن النبي ﷺ أنه كتب إلى جبهة قبل موته بشهر أن لا يفتنوا من الميتة بأهاب ولا عصب ، انتهى . قال الترمذي : حديث حسن ، ورواه أحمد في "مسنده" ، وابن حبان في "صحيحه" ، وفيه كلام طويل ، ذكرناه في أول الكتاب .

(١) عند البخاري في "باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم" ، ص ٣ - ج ١ ، وعند مسلم في "الجهاد" - في باب كتب النبي صلى الله عليه وسلم إلى هرقل ملك الشام ، ص ٩٧ - ج ٢ .
(٢) عند البخاري بهذا اللفظ في "الزكاة" - في باب أخذ الصدقة من الأغنياء ، وتروى في القراءات حيث كانوا ، ص ٢٠٢ - ج ١ ، وعند مسلم في "كتاب الإيمان" ، ص ٣٦ - ج ١ (٣) عند مسلم في "الجهاد" ، ص ٩٩ - ج ٢ .
(٤) عند أبي داود في "باب الألباس" - في باب من روى أن لا يستفتح لأهاب الميتة ، ص ٢١٤ - ج ٢ ، وعند الترمذي في "باب الألباس" - في باب ما جاء في جلود الميتة إذا دبت ، ص ٢١٩ - ج ١ ، وعند النسائي في "الفرع والتمية" ، ص ١٩١ - ج ٢ ، وعند ابن ماجه في "باب الألباس" - في باب لبس جلود الميتة إذا دبت ، ص ١٦٦ .

حديث آخر: رواه أبو داود في "سننه" (١) في كتاب الخراج "حدثنا مسلم بن إبراهيم ثنا قرة، قال: سمعت يزيد بن عبد الله، قال: كنا بالمريد، فجاء رجل أشعث الرأس يده قطعة أديم أحمر، فقلنا له: كأنك من أهل البادية؟ قال: أجل، قلنا: ناولنا هذه القطعة الأديم التي في يدك، فناولناها، فقرأناها، فاذا فيها: "من محمد رسول الله إلى بني زهير بن أقيش، إنكم إن شهدتم أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وأقمتم الصلاة، وآتيتم الزكاة، وأديتم الخس من المغنم، وسهم النبي ﷺ، وسهم الصفي، أتمم أمنون بأمان الله ورسوله"، فقلنا له: من كتب لك هذا الكتاب؟ قال: رسول الله ﷺ، انتهى. قال المنذرى: وهذا الرجل هو النمر بن توبل الشاعر، صاحب رسول الله ﷺ، وسمى في بعض طرقة، انتهى.

حديث آخر: روى ابن حبان في "محيحه" (٢) في النوع السادس والثلاثين، من القسم الخامس، من حديث أنس أن النبي ﷺ كتب إلى بكر بن وائل أن أسلبوا تسلبوا، قال: فما قرأه إلا رجل منهم، من بني ضيمية، فهم يسمون بني الكاتب، انتهى.

حديث آخر: روى أبو نعيم في "أوائل كتاب دلائل النبوة"، وابن هشام في "السيرة" من طريق ابن إسحاق عن محمد بن أبي محمد عن عكرمة، مولى ابن عباس، عن ابن عباس أنه قال: كتب رسول الله ﷺ إلى يهود خيبر "بسم الله الرحمن الرحيم، من محمد رسول الله، صاحب موسى، وأخيه، والمصدق لما جاء به موسى، ألا إن الله عز وجل قال لكم: يا معشر اليهود، وأهل التوراة - وإنكم تجدون ذلك في كتابكم - أن محمداً رسول الله، والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم، إلى آخر السورة، وإلى أنشدكم بالله الذي أبيض البحر لأبائكم، حتى أنجاهم من فرعون وعمله، إلا أخبرتموا هل تجدون فيما أنزل عليكم أن تؤمنوا بمحمد، فإن كنتم لا تجدون ذلك في كتابكم، فلا كره عليكم، قد تين الرشد من النفي، وإلى أدعوكم إلى الله، وإلى نبيه، انتهى.

حديث آخر: روى الواقدي في "آخر كتاب الردة" حدثني معاذ بن محمد بن أبي بكر بن عبد الله بن أبي جهم عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حنمة، قال: بعث رسول الله ﷺ العلاء بن الحضرمي إلى المنذر بن ساوى العبدى بالبحرين، ليأل يقين من رجب سنة تسع، منصرفه عليه السلام

(١) عند أبي داود في "الخراج - في باب ما جاء في سهم الصفي"، ص ٦٥ - ج ٢

(٢) وأخرجه ابن سعد أيضاً في "الطبقات"، ص ٣١ في القسم الثاني، من الجزء الأول، قال: أخبرنا علي بن محمد عن سعيد بن أبي هريرة عن قتادة عن رجل من بني سدوس، الحديث: وزاد: وكان الذي أتمم بكتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم طليان بن مرمة السدوسي، انتهى.

من تبوك، وكتب إليه كتاباً فيه : "بسم الله الرحمن الرحيم، من محمد رسول الله إلى المنذر بن ساوى، سلام على من اتبع الهدى، أما بعد : فإني أدعوك إلى الإسلام، فأسلم تسلم، أسلم يجعل الله لك مانتح يدك، وأعلم أن ديني سيظهر إلى منتهى الخلق والحافر". وختم رسول الله ﷺ الكتاب. فخرج العلاء بن الحضرمي إلى المنذر، ومعه نفر : فهم أبو هريرة، وقال له رسول الله ﷺ : استوص بهم خيراً، وقال له : إن أجابك إلى مادعونه إليه، فأقم حتى يأتيك أمرى، وخذ الصدقة من أغنيائهم، فردها في قفرائهم، قال العلاء : فاكذب لي يارسول الله كتاباً يكون معي، فكتب له رسول الله ﷺ فرائض الأهل، والبقرة، والغنم، والحراث، والذهب، والفضة، على وجهها، وقدم العلاء بن الحضرمي عليه، فقرأ الكتاب، فقال : أشهد أن مادعا إليه حق، وأنه لا إله إلا الله، وأن محمداً عبد الله ورسوله، وأكرم منزله. ورجع العلاء، فأخبر النبي ﷺ خبره، فسرّ، انتهى. ثم أسند الواقدي عن عكرمة، قال : وجدت هذا الكتاب في كتب ابن عباس بعد موته، فنسخته، فإذا فيه : بعث رسول الله ﷺ العلاء بن الحضرمي إلى المنذر بن ساوى، وكتب إليه رسول الله ﷺ كتاباً يدعوه فيه إلى الإسلام، فكتب المنذر إلى رسول الله ﷺ، أما بعد : يارسول الله، فإني قرأت كتابك على أهل البحرين^(١) فهم من أحب الإسلام، وأعجبه، ودخل فيه، ومنهم من كرهه، وبأرضي محوس، ويهود، فأحدث إلى في ذلك أمراً، فكتب إليه رسول الله ﷺ "بسم الله الرحمن الرحيم، من محمد رسول الله، إلى المنذر بن ساوى، سلام عليك، فإني أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده، ورسوله، أما بعد : فإني أذكر الله عز وجل، فانه من ينصح، فأنما ينصح لنفسه، وإنه من يطع رسله، ويتبع أمرهم، فقد أطاعني، ومن نصح لهم، فقد نصح لي، وإن رسله قد أثنوا عليك خيراً، وإني شفعتك في قومك، فاترك للسليلين ما أسلبوا عليه، وعفوت عن أهل الذنوب، فأقبل منهم، وإنك مهما تصلح، فلن نزلك عن عملك، ومن أقام على يهودية، أو مجوسية، فعليه الجزية"، قال : فأسلم المنذر بكتاب رسول الله ﷺ، وحسن إسلامه، ومات قبل ردة أهل البحرين، وذكر ابن قانع أنه وفد على رسول الله ﷺ، قال أبو الربيع بن سالم : ولا يصح ذلك.

كتاب النبي ﷺ إلى "كسرى ملك الفرس"، وذكر الواقدي أيضاً^(٢) من حديث الشفاء بنت عبد الله أن رسول الله ﷺ بعث عبد الله بن حذافة السهمي، منصرفه من الحديدية، إلى كسرى، وبعث معه كتاباً محتوماً، فيه : "بسم الله الرحمن الرحيم، من محمد رسول الله، إلى كسرى

(١) قلت : وفي "الطبقات لابن سعد"، ص ١٩ في القسم الثاني، من الجزء الأول : وأني قرأت كتابك على أهل هجر، اهـ. (٢) وعند ابن سعد في "الطبقات"، مختصراً : ص ١٦، القسم الثاني، من الجزء الأول

عظيم فارس ، سلام على من اتبع الهدى ، وآمن بالله ، ورسوله ، وشهد أن لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له ، وأن محمداً عبده ورسوله ، أدعوك بداعية الله ، فأني أنا رسول الله إلى الناس كافة ، لينذر من كان حياً ، ويحق القول على الكافرين ، أسلم تسلم ، فإن آيت ، فإن عليك إثم المجوس . قال عبد الله بن حذافة : فاتتني إلى بابي ، فطلبت الإذن عليه ، حتى وصلت إليه فدفعت إليه كتاب رسول الله ﷺ ، فقرأه عليه ، فأخذه ومزقه ، فلما بلغ ذلك رسول الله ﷺ ، قال : « مزق الله ملكه » ، انتهى . وأخرجه البخاري ، مختصراً عن ابن عباس ، بمثل كتابه مع عبد الله بن حذافة السهمي ، وأمره أن يدفعه إلى عظيم البحرين ، فدفعه عظيم البحرين إلى كسرى ، فلما قرأه مزقه ، قال : خسبت أن ابن المسيب قال : فدعا عليهم رسول الله ﷺ أن يمزقوا كل محرق ، انتهى .

كتاب النبي ﷺ إلى " النجاشي ملك الحبشة " ، وذكر الواقدي أن رسول الله ﷺ

كتب إلى النجاشي كتاباً ، وأرسله مع عمرو بن أمية الضمري ، فيه : " بسم الله الرحمن الرحيم ، من محمد رسول الله إلى النجاشي ملك الحبشة ، أسلم أنت ، فأني أحمد إليك الله ، الذي لا إله هو ، الملك القدوس ، السلام المؤمن ، المهيمن ، وأشهد أن عيسى ابن مريم ، روح الله ، وكلته ألقاها إلى مريم البتول ، فحملت به ، وظفقه من روحه ، ونفخه ، كما خلق آدم بيده ، وإني أدعوك إلى الله وحده ، لا شريك له ، والموالة على طاعته ، وأن تبعني ، وتؤمن بالذي جاءني ، فأني رسول الله ، وإني أدعوك وجنودك إلى الله عز وجل ، وقد بلغت ونصحت ، فاقبلوا نصيحتي ، والسلام على من اتبع الهدى " قال : فكتب إليه النجاشي : بسم الله الرحمن الرحيم ، إلى محمد رسول الله ، من أحممة النجاشي ، سلام عليك يا نبي الله ، من الله ورحمة الله ، وبركات الله ، الذي لا إله إلا هو ، أما بعد : فقد بلغني كتابك يا رسول الله ، فاذكرت من أمر عيسى ، فوجب السماء والأرض أن عيسى لا يزيد على ما ذكرت تفروقا (١) ، وأنه كما ذكرت ، وقد عرفنا ما بعثت به إلينا ، وقد قربنا ابن عمك ، وأصحابه ، وأشهد أنك رسول الله صادقاً مصداقاً ، وقد بايعتك ، وبايعت ابن عمك ، وأسلمت على يديه ، لله رب العالمين ، انتهى .

كتاب النبي ﷺ إلى المقوقس : وذكر الواقدي أيضاً أن النبي ﷺ كتب إلى

المقوقس ، مع حاطب بن أبي بلتعة " بسم الله الرحمن الرحيم : من محمد بن عبد الله إلى المقوقس عظيم القبط ، سلام على من اتبع الهدى ، أما بعد : فأني أدعوك بداعية الإسلام ، أسلم تسلم ، وأسلم يوثك

(١) التفروق - بضم الفاء - فتح التمرة ، أو ما يلتزق به قهراً ، جمع مفارقت ، وما له تفروق شيء ، انتهى .

الله أجرك مرتين ، فان توليت فان عليك إثم القبط ﴿ يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ، أن لا نعبد إلا الله ، ولا نشرك به شيئاً ، ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله ، فان تولوا فقولوا : اشهدوا بأنا مسلمون ﴾ ، وختم الكتاب ، فخرج به حاطب حتى قدم الإسكندرية ، فلما دخل عليه ، قال له : أعلم أنه قد كان قبلك رجل زعم أنه الرب الأعلى ، فأخذ الله نكال الآخرة والأولى ، فانتقم به ، ثم انتقم منه ، فاعتبر بغيرك ، ولا يعتبر بغيرك بك ، أعلم أن لنا ديناً لن ندعه إلا لما هو خير منه ، وهو الإسلام ، الكافي به الله ماسواه ، إن هذا النبي ﷺ دعا الناس ، فكان أشد هم عليه قريش ، وأعداءهم له يهود ، وأقربهم منه نصارى ، ولعمري ما بشارة موسى بعيسى ، إلا كبشارة عيسى بمحمد ﷺ ، ومادعاؤنا إليك إلى القرآن ، إلا كدعائك أهل التوراة ، إلى الانجيل ، وكل نبي أدرك قوماً ، فهم من أمته ، فالحق عليهم أن يطيعوه ، فأنت ممن أدركه هذا النبي ، ولست انتهاك عن دين المسيح ، بل نأمرك به ، فقال المقوقس : إني قد نظرت في أمر هذا النبي ، فرأيت له لا يأمر بزمود فيه ، ولا ينهى عن مرغوب عنه ، ولم أجده بالساحر الضال ، ولا الكاهن الكاذب ، ووجدت معه آلة النبوة بإخراج الحجاب ، والإخبار بالتجوى ، وسأظفر في ذلك ، وأخذ كتاب النبي ﷺ فجعله في حق من عاج ، وختم عليه ، ودفعه إلى جارية له ، ثم دعا كاتباً له يكتب بالعربية ، فكتب إلى النبي ﷺ : بسم الله الرحمن الرحيم ، لمحمد بن عبد الله ، من المقوقس عظيم القبط ، سلام ، أما بعد : فقد قرأت كتابك ، وفهمت ما ذكرت فيه ، وما تدعو إليه ، وقد علمت أن نبياً نبي ، وكنت أظن أنه يخرج بالشام ، وقد أكرمت رسولك ، وبعثت إليك بجاريتين ، لهما مكان في القبط عظيم ، وبكسوة ، وبغلة لتركبها ، والسلام عليك ، ودفع الكتاب إلى حاطب ، وأمر له بمائة دينار ، وخمسة أثواب ، وقال له : ارجع إلى صاحبك ، ولا تسمع منك القبط حرفاً واحداً ، فان القبط لا يطاوعوني في اتباعه ، وأنا أضن بملكى أن أقارقه ، وسيظهر صاحبك على البلاد ، وينزل بساحتنا هذه أصحابه من بعده ، فارحل من عندي ، قال : فرحلت من عنده ، ولم أقم عنده إلا خمسة أيام ، فلما قدمت على رسول الله ﷺ ، ذكرت له ما قال لي ، فقال : ضن الخبيث بملكك ، ولا بقاء للملك ، قال الدارقطني : اسمه جريج بن ميناء ، أثبت أبو عمر في الصحابة ، ثم ضرب عليه ، وقال : يئلب على الظن أنه لم يسلم ، وكانت شبهته في إثباته إياه في الصحابة ، رواية رواها ابن إسحاق عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة ، قال : أخبرني المقوقس أنه أهدى لرسول الله ﷺ قدسا من قوارير ، فكان يشرب فيه ، انتهى . قلت : عنه ابن قانع في الصحابة ، وروى له الحديث المذكور ، فقال : أخبرنا قاسم ابن زكريا ثنا أحمد بن عبدة ثنا الحسين بن الحسن ثنا متدل عن محمد بن إسحاق به سنداً ومتناً ، قال

النوى في "تهذيب الاسماء واللغات"، وعده أبو نعيم، وابن مندة في الصحابة، وغلطا فيه، والصحيح أنه مات نصرانياً، انتهى.

كتاب النبي ﷺ إلى "جيفر، وعبد" ابني الجلندي، الأزديين، ملكي عمان، مع عمرو ابن العاص "بسم الله الرحمن الرحيم، من محمد بن عبد الله، إلى جيفر، وعبد ابني الجلندي، سلام على من اتبع الهدى، أما بعد: فإني أدعوك بدعاية الإسلام أسلمنا تسلياً، فإني رسول الله إلى الناس كافة، لأنذر من كان حياً، ويحيى القول على الكافرين، وإنك إن أقررتما بالإسلام، وليتكما، وإن أبيتما أن تقرأ بالإسلام، فإن ملككما زائل عنكما، وخيلك تحمل بساحتكما، وتظهر نبوتك على ملككما"، وكتبه أبي بن كعب، وختم رسول الله ﷺ الكتاب، قال عمرو بن العاص: غرجت حتى انتهت إلى عمان، فقدمت على عبد، وكان أسهل الرجلين، فقلت له: إني رسول رسول الله ﷺ إليك، وإلى أخيك، فقال: أخى المقدم على بالسن والملك، أنا أوصلك إليه، فقرأ كتابك، ثم سألتني أين كان إسلامي؟ فقلت له: عند النجاشي، وأخبرته أن النجاشي أسلم، فقال: ما أعلن أن هرقل عرف بالإسلامه، قلت: بلى، عرف، قال: من أين لك؟ قلت: كان النجاشي يخرج خرجاً، فلما أسلم، قال: والله لو سألتني درهما واحداً ما أعطيته، فلما بلغ ذلك هرقل، قيل له: أندع عبدك لا يخرج لك خرجاً، ويدين ديناً محدثاً؟ فقال: وما الذي أصنع؟ رجل رغب في دين، واختاره لنفسه، والله لولا العن بملكى، لصنعت مثل الذي صنع، فقال: أنظر يا عمرو ما تقول، إنه ليس من خصلة في الرجل أفصح له من الكذب، فقلت له: والله ما كذبت، وإنه لحرام في ديننا فقال: وما الذي يدعو إليه؟ قلت: يدعو إلى الله وحده، لا شريك له، وبأمر بطاعة الله، والبر وصلة الرحم، وينهى عن المعصية، وعن الظلم والعدوان، وعن الزنا، وشرب الخمر، وعبادة الحجر والوثن، والصليب، فقال: ما أحسن هذا، لو كان أخى يتابعنى، لركبنا إليه حتى تؤمن به، ولكن أخى أضن بملكه، من أن يدعه، قلت: إنه إن أسلم ملكه رسول الله ﷺ على قومه، قال: ثم أخبر أخاه بخبري، فدعاني، فدخلت عليه، ودفعت إليه الكتاب، فقصه، وقرأه، ثم دفعه إلى أخيه، فقرأه مثله، إلا أن أخاه أرق منه، وقال لي: ما صنعت قريش؟ قلت: ما منهم أحد إلا وأسلم إما رغباً في الإسلام، وإما مقهوراً بالسيف، وقد دخل الناس في الإسلام، وعرفوا بمعقولهم - مع هداية الله - أنهم كانوا في ضلال، وإني لأعلم أحداً بقى غيرك، وأنت إن لم تسلم، توطئك الخيل، وتزيد خضرائك، فأسلم تسلم، قال: دعنى يوماً هذا، قال: فلما خلا به أخوه، قال: ما الذي نحن فيه؟ وقد ظهر أمر هذا الرجل، وكل من أرسل إليه أجابه؟ قال: فلما أصبح أرسل إلى، وأجاب هو

وأخوه إلى الإسلام جميعاً ، وخلياً بيني وبين الصدقة ، والحكم فيما بينهم ، وكانا لي عوناً على من خالفني ، انتهى^(١) .

كتاب النبي ﷺ إلى الحارث بن أبي شمر النساني ، ملك الشام ، مع شجاع بن وهب ، هكذا عند الواقدي ، وعند ابن هشام أنه جيلة بن الأيهم ، عوض الحارث بن أبي شمر ، ذكر الواقدي أن رسول الله ﷺ بعث شجاعاً إلى الحارث بن أبي شمر ، وهو بنوطة دمشق^(٢) ، فكتب إليه ، مرجعه من الحديبية : "بسم الله الرحمن الرحيم ، من محمد رسول الله إلى الحارث بن أبي شمر ، سلام على من اتبع الهدى ، وآمن به ، وصدق ، وإنني أدعوك إلى أن تؤمن بالله وحده ، لاشريك له ، يبقى لك ملكك . وختم الكتاب ، ودفعه إلى شجاع بن وهب ، قال : فلما قدمت عليه انتهيت إلى حاجبه ، فقلت له : إني رسول رسول الله إليه ، فقال لي : إنك لا تصل إليه إلى يوم كذا ، فأقمت على بابه يومين ، أو ثلاثة ، وجعل حاجبه - وكان رومياً ، اسمه : مرى - يسألني عن رسول الله ﷺ ، وما يدعوه إليه ، فكنت أحدثه ، فيرق قلبه ، حتى يغلبه البكاء ، وقال : إني قرأت في الإنجيل صفة هذا النبي ، وكنت أرى أنه يخرج بالشام ، وأنا أقوم به ، وأصدقته ، وكان يكرمني ، ويحسن ضيافته ، ويخبرني عن الحارث بالأس منه ، ويقول : هو يخاف قيصر ، قال : فلما خرج الحارث يوم جلوسه أذن لي عليه ، فدفعته إليه الكتاب ، فقرأه ، ثم رى به ، وقال : من ينتزع مني ملكي ، أنا سأثر إليه ، ولو كان باليمن جسته ، على الناس ، فلم يزل يستعرض^(٣) حتى الليل ، وأمر بالخليل أن تعمل ، ثم قال : أخبر صاحبك بما ترى ، وكتب إلى قيصر يخبره خبري ، فصادف قيصر بإيلياء ، وعنده دحية الكلبي ، وقد بعث إليه رسول الله ﷺ ، فلما قرأ قيصر كتاب الحارث ، كتب أن لا تسر إليه ، والله عنه ، ووافقي بإيلياء ، قال : ورجع الكتاب ، وأنا مقيم ، فدعاني ، وقال : متى تريد أن تخرج إلى صاحبك ؟ قلت : غداً ، فأمر لي بمائة مثقال ذهب ، ووصلني الحاجب بنفقة وكسوة ، وقال لي : اقرأ على رسول الله ﷺ مني السلام ، وأخبره أنني متبع دينه ، قال شجاع : فقدمت على النبي ﷺ ، فأخبرته ، فقال : باد ملكك ، وأقرأته من حاجبه السلام ، وأخبرته بما قال ، فقال عليه السلام : صدق ، انتهى .

(١) ذكر ابن سعد في "الطبقات" ، ص ١٨ القسم الثاني ، من الجزء الأول ، قال عمرو بن العاص : فلم أزل مثباً فيهم حتى بلغنا وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢) وفي "الطبقات" ، ص ١٧ ، القسم الثاني ، من الجزء الأول ، وهو بنوطة دمشق ، وهو مشغول بتهنئة الأنزال والأطراف للقيصر ، وهو جاء من حمص إلى إيلياء ، وفي آخره : ومات الحارث بن أبي شمر ، عام الفتح ، انتهى (٣) وفي "الطبقات" ، لابن سعد : فلم يزل يفرض

كتاب النبي ﷺ^(١) إلى هودّة بن علي الحنفي "صاحب اليمامة، مع سليط بن عمرو العامري

" بسم الله الرحمن الرحيم من محمد رسول الله، إلى هودّة بن علي، سلام على من اتبع الهدى، أعلم أن ديني سيظهر إلى منتهى الحنف والحافر، فأسلم تسلم، وأجعل لك ماتحت يديك، فلما قدم على سليط أنزله وحياه، وقرأ عليه الكتاب، فكتب إلى النبي ﷺ: ما أحسن ما تدعو إليه وأجمله، وأنا شاعر قومي، وخطيبهم، والعرب تهاب مكاني، فأجعل لي بعض الأمر أتيحك، وأجاز سليطاً بجائزة، وكساه أثواباً، من نسج هجر، فقدم بذلك كله على النبي ﷺ، فأخبره، وقرأ كتابه، فقال: والله لو سألتني شيئاً به من الأرض ما فعلت، باد، وباد ما في يديه، فلما انصرف رسول الله ﷺ من الفتح، جاءه جبرئيل عليه السلام بأن هودّة مات، فقال عليه السلام: أما إن اليمامة سيخرج بها كذاب، يتبأ، يقتل بها بعدى، فقال قائل: يا رسول الله من يقتله؟ قال: أنت وأصحابك، فكان كذلك، انتهى. والله أعلم بالحق والصواب.



(١) وأخرجه ابن سعد في "الطبقات"، ص ١٨، القسم الثاني، من الجزء الأول (٥)

() قد استراح العبد الأفقر إلى الله "محمد يوسف الكاملوري" من كد الانتاض لهذا التحرير بفضل الله ومنه، وحسن توفيقه يوم الجمعة بين العصر والمغرب، الرابع والعشرين، من ربيع الآخر سنة ١٣٥٧هـ، وذلك حين ناهض عمرى خمسة وثلاثين عاماً، غريباً عن الأوطان، بعيد الديار، نزيراً في "المجلس العلمى" الواقع بقرية (داهيل سملك) من مضافات سورت، من - كورة بركات -.

ولنجعل ختام الكلام في هذا المقام ماعليه النبي صلى الله عليه وسلم ابنه السيد الحسن، أن يقوله في آخر الوتر: "اللهم اهدنى فيمن هديت، وعافنى فيمن عافيت، وتولنى فيمن توليت، وبارك لي فيما أعطيت، وفقني لما مضيت، فإنك تقضى ولا يقضى عليك، إنه لا يذل من واليت، ولا يعز من عاديت، تباركت ربنا وتعاليت، وصلى الله على النبي محمد؛ وعن علي مرفوعاً: "اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك، وأعوذ بمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك، لا أحصى ثناء عليك، أنت كما أثنيت على هسك"، أخرجه الحاكم ومصححه.

ولنقم عن المجلس بكفارته: سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك، وأتوب إليك.

هذا آخر كتاب

”نصب الراية - لأحاديث الهداية“

للحافظ جمال الدين الزيلعي الحنفي ، وبه انتهت النسخة المطبوعة في الهند ،
 في المطبع العلوى سنة ١٣٠١ هجرية ، ونسخة ”دار الكتب المصرية“ ،
 التى على المجلد الأول ، والسادس منها تصحيحات بقلم الحافظ ابن
 حجر العسقلانى ، ورقه فى ”دار الكتب المصرية“ من الحديث :
 [١٣٠] ، وعلى هامش المجلد السادس فى آخره بخط الحافظ
 ابن حجر وجدنا هذه العبارة : ” فرغ من تصحيح
 هذا المجلد وضبطه الفقير أحمد بن على بن حجر ... (١) .
 سنة عشر وثمانمائة ، والله الحمد “

(١) قدر هذا الموضع متأكل . ولعل اللفظ المتأكل : العسقلانى .

تذيل

لتخريج الحافظ "الزيلي"

من "الدراية للحافظ ابن حجر"

كتاب الفرائض

لم يخرج المصنف الزيلي منها شيئاً ، وكأنه كتبها في المسودة ، ولم يتفق له أن يبيضاها ، فانه أخلا في أصل المبيضة عدد كراريس بيض ، وقد أردت أن أخرج ما في "الهداية" من الأحاديث والآثار الواقعة فيها ، على طريقة الاختصار الذي سلكه ، لتكملة الفائدة ، فراجعته ، فلم أجد فيه - أعني في "كتاب الفرائض" - شيئاً يحتاج إلى تخريج ، فكان المصنف أراد أن يخرج أحاديث الفرائض من حيث هي ، فن مشهورها :

حديث : « تعلموا الفرائض ، وعلوها الناس » ، الحديث ، أخرجه أحمد ، والنسائي ، والحاكم من حديث ابن مسعود .

حديث : « تعلموا الفرائض ، فانها نصف العلم » ، أخرجه ابن ماجه ، والدارقطني ، والحاكم من حديث أبي هريرة .

حديث : « أفرضكم زيد » ، أخرجه أحمد ، وأصحاب السنن - إلا أبا داود - وصححه الحاكم ، وابن حبان من حديث أنس ، وهو معلول .

وحديث : إن النبي ﷺ ورث بنت حمزة من مولى لها ، أخرجه النسائي ، وابن ماجه من حديثها ، والدارقطني ، من حديث ابن عباس .

وحديث : « أنا وارث من لا وارث له ، أعقل عنه وأرثه » ، أخرجه أبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه ، وصححه ابن حبان . والحاكم من حديث المقدم بن معدى كرب .

وحديث : «العمة لاميراث لها» ، أخرجه أبوداود في «المراسيل» ، ووصله الحاكم بذكر أبي سعيد ، وأخرج له شاهداً عن ابن عمر .

وحديث : «ألقوا الفرائض بأهلها ، فابق فلاولى رجل ذكر» ، متفق عليه ، من حديث ابن عباس .

وحديث المجدة شهدت النبي ﷺ أعطاهما السدس ، أخرجه مالك ، وأحمد ، والأربعة ، من حديث المغيرة ، ومحمد بن مسلمة ، وصححه ابن حبان ، والحاكم .

وحديث بريدة : «للجدة السدس إذا لم يكن من دونها أم» ، أخرجه أبوداود ، والنسائي من حديث بريدة .

وحديث هرنك بن شرحبيل : سأل أبو موسى عن بنت ، وبنت ابن ، وأخت ، الحديث . وفيه قول ابن مسعود : للبنت النصف ، ولبنت الابن السدس ، تكلمة للثلاثين ، وما بقى للأخت ، أخرجه البخارى ، وأبوداود ، وغيرهما .

وحديث على : أعيان بنى الأم يتوارثون ، دون بنى العلات ، الحديث أخرجه الترمذى ، وابن ماجه . وحديث : أن النبي ﷺ قال لمن سأله عن ميراث عتيقه : إن يكن له عصة ، فهو لك ، أخرجه عبد الرزاق من مراسيل الحسن .

وحديث : إنما الولاء لمن أعتق ، متفق عليه من حديث ابن عمر ، وعائشة ، وقد تقدم في موضعه وحديث : «لا يرث المسلم الكافر ، ولا الكافر المسلم» ، متفق عليه من حديث أسامة . وحديث : «لا يتوارث أهل ملتين شتى» ، أخرجه أحمد ، والنسائي ، وغيرهما من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده .

وحديث : «ليس للقاتل ميراث» ، أخرجه النسائي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، والدارقطني من حديث ابن عباس «لا يرث القاتل شيئاً» ، وابن ماجه من حديث أبي هريرة ، نحوه ، ولعبد الرزاق من حديث ابن عباس : «من قتل قتيلاً ، فانه لا يرثه ، وإن لم يكن له وارث غيره» .

وحديث ابن عباس في مناظرته لعثمان ، في رد الأم إلى السدس بالآخرين ، وقد قال الله : ﴿لَهُ إِخْوَةٌ﴾ فقال له عثمان : لا أستطيع رد شيء كان قبلى ، أخرجه الحاكم .

وحديث مالك عن يحيى بن سعيد الأنصارى أن أبا بكر الصديق جعل السدس بين أم الأم ، وأم الأب ، أخرجه في "الموطأ" ، وفيه قصة .
 وحديث "المشتركة" عن زيد بن ثابت ، أخرجه البيهقي .
 وحديث "الحمارية" من حديث زيد بن ثابت ، أخرجه الحاكم ، والبيهقي ، وفيه قصة ، مع عمر .
 وحديث "الخرفاء" واختلاف الصحابة فيها ، أخرجه البيهقي أيضاً .
 وحديث "الأكدرية" واختلاف الصحابة فيها ، أخرجه البيهقي أيضاً .
 وحديث "المنبرية" كذلك أخرجه البيهقي عن علي ، وكذلك أخرج الاختلاف في الجد ، والآخره ، وغير ذلك من مسائل الفرائض .
 وفيما ذكرته كفاية فيما يتعلق بهذا المختصر ، والله سبحانه وتعالى الهادي إلى الصواب .

كلمة الشكر

قد فرغنا والحمد لله ، من طبع كتاب "نصب الراية" للحافظ الزيلعي رحمه الله تعالى ، وقد بذلنا جهدنا البشري الضئيل في تصحيح الاصول .
 ونشكر من أعماق قلوبنا للاستاذ "عبد الحميد حجازي" حيث اعتنى باعتناء بالغاً بتصحيح البروفات ، وتحسين الطبع ، وجمال النظام ، ووضع الترفيمات الفنية الحديثة ، وكذا لزميله الاستاذ "أمين عبد الرحمن الجزيري" . كما تقدم الشكر الجزيل للاستاذ الشيخ "إبراهيم الدسوقي" وزميله في التصحيح : الاستاذ الشيخ "أحمد الحنبولي" الفيومي ، والاستاذ "عبد المجيد الدسوقي" حيث بذلوا جهدهم في التصحيح المطبوع ، ومقابلة الاصول ، بإمعان النظر ، في ظروف ضيقة .
 إدارة "المجلس العلمي"

يوم الأربعاء } ١٥ من شوال سنة ١٣٥٧ هـ
 ٧ من ديسمبر سنة ١٩٣٨ م

بقية الاستدراكات في "الجزء الأول"

هذه الاستدراكات استدركتها حفرة فعيلة الأستاذ الجليل "الكورنى"، طالت حياته النافعة في طائفة، وأكثرتها غير مطبوعة، بقيت في الأصول، ومن السبب أن نسخة دار الكتب مصححة المحافظ ابن حجر بقيت فيها من الأخطاء أيضاً قدر لا يستعمل، وكثير من هذه الأخطاء لا يتنبه لها إلا مثل الأستاذ الكورنى الذى قرأه كتب الطبقات والرجال، وعلوها ممارسة طويلة بسبب ونخل تام.

وهذا آخر ما قدرنا فى تقديم الكتاب بما بذلنا الجهود فى التصحيح، ونرى أنه قد وفينا حق تصحيح الأصول، وأصبح الكتاب بهذه الاستدراكات أصبح نسخة فى العالم.

نفذتم لخدمته أطيب كلمات الشكر، فما حاق من التعب بمطالعة الكتاب كله، ونهنا على أمور تتعلق بالخاصية، سوف نستدركها فى الطبعة الثانية، واحة الموفق.

صحيفة	سطر	الخطأ	الصواب	صحيفة	سطر	الخطأ	الصواب
٤	٢٨	غمة ما	تامة	٤٣	١٦	عن صالح	صالح
٦	٨	أبى الجهم	أبى جهم	٤٤	١٨	ولفظه	ولفظه
١٠	٢٥	أبى أنيس	أبى أنيس	٤٤	١٨	جنبه	جنبه
١٢	٩	مائد	مائد	٤٥	٩	أنه يكتب	يكتب
٢٢	٨	ولا يصحح	ولا يصحح	٤٥	١٣	أبى عياض	أبى عياض
٢٢	٢٢	سرج	سرج	٤٥	١٥	نضع	نضع
٢٣	١	وكان	وكان	٤٥	١٨	مائد	مائد
٢٦	٦	كما قال	كما قال	٤٦	٤	سه	سه
٢٨	١٠	وهو وشوق	وهو وشوق	٤٦	٢٠	لا أحصا	لا أحصا
٢٩	١٠	الحسن الثاني	الحسن الثاني	٤٧	٦	يسار	يسار
٣٠	١	في صحيحهما	في صحيحهما	٤٨	١٣	يمثل	يمثل
٣٠	١٩	عبادة	عبادة	٤٩	٩	أرفقة	أرفقة
٣٠	٢٧	لثاني	لثاني	٤٩	١٣	مرد	مرد
٣٠	٢٨	شقيق	شقيق	٤٩	١٤	اللاى	اللاى
٣١	٦	عن حدة	عن حدة	٥٠	٧	وسيل	وسيل
٣١	٧	ضيقا	ضيقا	٥٠	٨	أحاديثهم	أحاديثهم
٣٢	٢٢	بن الآخر	بن الآخر	٥٠	١٧ و ٢٤	الزمانى	الزمانى
٣٤	٤	بها	بها	٥٠	١٧	أبى قتادة	أبى قتادة
٣٤	٢٠	صحيحهما	صحيحهما	٥١	٧	نقص من غنما	نقص من غنما
٣٥	١٤	كذلك	كذلك	٥١	٢١ و ٣٠	هودة	هودة
٣٦	١٤	ووالى	ووالى، وأولا	٥٤	١٨	أبى بكر	أبى بكر بن محمد
٣٦	١٥	قيلبت	قيلبت	٥٦	٦	غراش	غداش
٣٧	٥	الحسين	الحسين	٥٦	٨	متوارفون	دم متوارفون
٣٧	٦	للزار	للزار	٥٦	٢٠	جيد	جيد
٣٧	٨	خرج	يخرج	٥٧	١٢	حديث	حديث
٣٨	٥	قال	أنه قال	٥٩	٦	عمرا	عمرا
٣٩	٥	فيحمل	يحمل	٦٠	٦	بما	بما
٤١	٨	مائد	مائد	٦٠	١٢	وأخرجه	وأخرجه
٤١	١٨	بن خالد	أبى خالد	٦٠	١٣ و ١٢	سرج	سرج
٤٢	٦	ويستعمل	ويستعمل	٦١	٨ و ٦	وهى	وهى
٤٢	١٠	قيلبت	قيلبت	٦١	١٧	يسج	يسج
٤٣	٥	قضى	قضى	٦١	١٩	ضنية	ضنية

صحيفة	سطر	الخطأ	الصواب	صحيفة	سطر	الخطأ	الصواب
٦١	٢٥	مروى	مروى بن طي	١٣٠	٢٠	عليه	عليه
٦٢	٢	دعوة	دعوة حق	١٣١	٢٥	عبد الله	عبد الله
٦٢	١٢	يختلف فيه	يختلف	١٣٥	٥	سعيد	العرزي
٦٢	٢٥	ويشبه	ويشبه	١٣٧	١٠	وسيب	وسيب
٦٣	٢٠	ابن وقاص	ابن أبي وقاص	١٣٨	١٣	بصينه	بصينه
٦٣	٢٥	الردعي	الردعي	١٤٢	٨	المذاب	المذهب
٦٤	٦	رواية	رواية	١٤٩	٣٦	أبي	أبي
٦٥	٢	فرج	فرج	١٥٠	١٣	عبد الله	عبد الله
٦٥	٢٥	زرج	زرج	١٥٠	٣٦	شرط	شرط
٦٥	٢٦	غنا	غنا	١٥٢	٤	له	له
٦٥	٣٢	هذا	في هذا	١٦٠	٢	لين	لين
٦٦	٦	عمر	عمر	١٦٠	٥	علي	علي
٦٦	٢٩	عبد الرحمن	أبي عبد الرحمن	١٦٠	٨	ماء	ماء
٦٧	٣	أو	أم	١٦٢	٩	عمر	عمر
٦٧	٣٤	صفه	صفه	١٦٣	٢	شرح	شرح
٦٩	٢٥	عجود	عجود	١٦٣	١٠	من ابن عمر	من ابن عمر
٧٠	٦	عن أبيه	عن أبيه	١٧١	٢١	ينحل	ينحل
٧٠	٧	قال	قال	١٧٢	٧	القدس	القدس
٧١	٢	عن	عن	١٧٢	١٩	الأحرم	الأحرم
٧٣	١٥٣ و ٧٢	أبي ذوق	أبي ذوق	١٧٢	١٩	الاصبيان	الاصبيان
٧٣	٧	الحرب	الحارب	١٧٣	٦	الشياني	الشياني
٧٤	١٣	عطاء	عطاء	١٧٣	١٢	أبو عبد الرحمن	أبو عبد الرحمن
٧٤	٢٥	عمر	عمر	١٧٤	١	علي	علي
٧٥	٢١	سعد	سعد	١٧٤	٦	من محمد	من محمد
٨٣	٥	ابن حاتم	ابن أبي حاتم	١٧٤	٧	البغدادي بن	البغدادي بن
٨٥	٨	الأعلى	الأعلى	١٧٤	٢١	أبي عبد	أبي عبد الله
٩٠	١٩	الشمس	الشمس	١٧٥	٢٢	الفراب	الفراب
٩٠	٢٤	خطاب	خطاب	١٧٩	١٨	إنكاره	إنكاره
٩١	١	جول	جون	١٨٠	٢	حيب	حيب
٩١	٢٠	ضيف	أضف	١٨١	١٠	عن	عن
٩٣	٢٥	حزام	حرام	١٨١	٢١	ذرة	ذرة
٩٣	٢٥	رجلا	رجلا	١٨٢	١٢	رخاء	رخاء
٩٦	٣	البيدي	البيدي	١٨٣	٨	ذرة	ذرة
٩٦	٢١	وأصحا	وأصحا	١٨٦	١٤	شابة	شابة
٩٧	٤	عبد الله	عن عبد الله	١٩١	١٤	يشد	يشد
١٠٣	١	للجبل	للجبل	٢٠٠	١	فأدع	فأدع
١١٦	١	وعدة	وعدة به	٢٠٢	١١	تستفر	تستفر
١١٦	٧	مثل	مثل ذلك	٢٠٣	٢٢	البيكندي	البيكندي
١١٦	١٤	رسول الله	رسول الله	٢١٥	١٥	سودة	سودة
١١٩	٢٢	وراية	وراية	٢٣٢	١٧	ابن لينة	ابن لينة
١٢٥	٥	يصنع	يصنع	٢٤١	٢٢	محمد بن	محمد بن
١٢٧	١	يسار	يسار	٢٤٢	١١	وقال أبو طالب	وقال أبو طالب
١٢٩	٢٧	وهب	وهب	٢٤٣	٣	كتابه	كتابه
١٣٠	٣	عبد بن شروية	عبد بن شروية	٢٤٣	٤	علة	علة

استدراكات في الجزء الأول

صحيفة	سطر	الخطأ	الصواب	صحيفة	سطر	الخطأ	الصواب
٢٤٤	٤	، روى عنه :	وروى عنه	٣١٥	٣٧	الزنى	الزنى
٢٤٩	٨	عن رجل	رجل	٣١٩	١٦	أبياً	أبياً
٢٥٤	٤	المدني	المدني	٣٢١	٦	الشيثاني	الشيثاني
٢٥٥	٢١	عبد العزيز	عبد العزيز بن	٣٣٨	١٩	عن كل	عن كل
٢٥٦	١١	سليمان بلال	سليمان بن بلال	٣٤١	١٧	عبد	عبد
٢٥٦	١٥	أبي عمر	أبي عمر	٣٤١	١٨	الحرفاني	الحرفاني
٢٥٦	٢٣	آذان	آذان	٣٤١	٢٧	أبي	أبي
٢٥٨	٢٣	وروى	وروى	٣٤٢	٥	رواية	رواية
٢٥٩	١٩	فصل	فصل	٣٤٣	٨	هلال	هلال
٢٦٢	١٩	بن عبد	بن عبد	٣٤٣	١٨ و ١٥	أحد	أحد
		حدثنا يحيى	حدثنا يحيى	٣٤٣	٢٤	مسند	مسند
٢٦٤	١٤	يعني البكتا	(س مسلم)	٣٤٥	٢٥	حباب	حباب
		وهذا	وهذا رجاله	٣٤٦	١١	اليروعي	اليروعي
٢٦٧	١٥	أبي	أبي	٣٤٨	٧ و ٣	رشد	رشد
٢٦٩	١٤	حيث	حيث	٣٤٨	٧ و ٤	خيم	خيم
٢٧١	١٩	مع رج	مع رج	٣٤٩	٢٦	جيب	جيب
٢٧٧	٥	المتن	المتن	٣٥٣	٢٤ و ٢٠ و ١١	خيم	خيم
٢٧٨	١٧	وأصلح	وأصلح	٣٥٧	١٢	المرني	المرني
٢٧٩	١٢	تطيط	تطيط	٣٦٢	١	الامة	الامة
٢٨٠	٤	سميد	سميد	٣٦٢	١٥	مسلة	مسلة
٢٨٠	٧	عباس	عباس	٣٦٢	٢٣	المزحى	المزحى
٢٨٧	١٤	القروي	القروي	٣٦٢	٢٥	جل	جل
٢٩٢	٤	شبة	شبة	٣٦٤	٢٠	بليطه	بليطه
٢٩٣	١٨ و ١٥	بسر	بسر	٣٦٥	١	مسلة	مسلة
٢٩٦	٨	السروى	السروى	٣٦٥	٩	مسلة	مسلة
٢٩٦	٩	باشرة بن سبي	باشرة بن سبي	٣٦٥	٩	مسلة	مسلة
٣٠٢	١٧	القوي	القوي	٣٦٥	٩	مسلة	مسلة
٣٠٢	٦	اللاقي	اللاقي	٣٦٥	٩	مسلة	مسلة
٣٠٧	٧	خديج	خديج	٣٦٥	٩	مسلة	مسلة
٣١١	٣	قراء	قراء	٣٦٥	٩	مسلة	مسلة
٣١١	١٤	إستاده	إستاده	٣٦٥	٩	مسلة	مسلة
٣١١	١٥	المقول	المقول	٣٦٥	٩	مسلة	مسلة
٣١٢	٢١	التيالي	التيالي	٣٦٥	٩	مسلة	مسلة
٣١٢	٢٠ و ١٧	الزنى	الزنى	٣٦٥	٩	مسلة	مسلة

وللا غلاط في التقدمة " في الجزء الأول " بقية إصلاحها كالآتي

صحيفة	سطر	الخطأ	الصواب	صحيفة	سطر	الخطأ	الصواب
٢١	٤	:	وقال ابن عبد البر:	٣٩	٣	خيرات	الحيرات
٢٢	١	خيرات	الحيرات	٤٧	٨	٧٦٨	٨٦٧
٢٣	٥	الصراف	انحراف	٤٧	١٧	السبي	البكري
٢٥	٧	فتنوهن	ومتنوهن	٥٧	١٢	لا يسط	لم يسط
٢٦	١٥	فليتق	وليتق	٦٣	٦	بتقديم	بتقديم
٣٥	١	تقادة	عطا			التحتانية	على التحتانية
٣٦	١٠	أبناء	لي أبناء				

فيض البخارى

على " صحيح البخارى "

للمحدث الكبير إمام العصر ، الأستاذ " محمد أنور الكشميرى " الحنفى رحمه الله تعالى ، المتوفى : سنة ١٣٥٢ هـ

شرح حافظ على صحيح البخارى فى أربعة مجلدات ضخمة ، له خصائص لا توجد فى غيره من الشروح : [طبع القاهرة أجمل طبع بأحسن ورق صقيل] .

الأولى : إشباع الموضوع من سائر المظان البعيدة ، والتقاط غرر النقول فى الباب الثانية : استيعاب أدلة المذاهب الأربعة ، وأقوال العلماء ، وترجيح ما هو الراجح ، بأصول دقيقة هى من خصائص المؤلف بغاية التصفه

الثالثة : العناية بذكر ما لم يذكره شراح صحيح البخارى ، والاكتفاء بتلخيص كلام الشارحين فى مواضع ، والحوالة عليه فى مواضع .

الرابعة : اشتماله على نقائس تحقيقات من مشكلات العلوم ، وأبحاث دقيقة من البلاغة والعربية ، وأصول الفقه ، وعلم التوحيد وغيرها .

الخامسة : اشتماله على النقد العلمى ، والنتيجه على زلات الشارحين ، مع رعاية جلاله قدرهم بزهاده اللسان

وعلى الكتاب تعليقات نافمة مهمة ، من فضيلة الأستاذ مولانا " بدر عالم الميرتهى " من أصحاب صاحب الفيض ، وفى أوله مقدمة مبسطة .

قام بنشره " إدارة جمعية علماء الترنسفال " فى جوهانسبرج ، بجنوب أفريقيا مطبوع بغاية الإتقان فى قطع كتاب " نصاب الراية " على نفس الورق الجيد ،

وسيطظهر فى أربعة مجلدات كبيرة ، نجز منه المجلد الأول فى ٥١٦ صفحة ، وقيمة الاشتراك قبل ظهوره : " ثمانون قرشاً مصرى " ، تدفع سلفاً ، وسيكون ثمنه بعد نجاح طبعه : " جنبها مصرى وعشرة قروش " فى مصر . و " أربع عشرة رويية " قبل الطبع ، و " ثمانى عشرة رويية " بعد الطبع فى الهند . وترسل الاشتراكات بالهند إلى " المجلس العلمى " داهيل — سورت (الهند) .

والاشتراكات الخاصة بسائر الأقطار الشرقية والأوربية باسم :

مكتبة الخانجى : بشارع عبد العزيز — بالقاهرة

المكاتب الآتية

يطلب منها : كتاب " نصب الراية " - للزيلعي

و

" فبض البارى على صحيح البخارى "

وسائر مطبوعات " المجلس العلمى " فى الهند

١ - مجلس علمى . داهيل (سورت) الهند

٢ - أبناء مولوى محمد بن غلام رسول السورقى ، تجار الكتب جاملى محله " بمباى " نمره ٣

٣ - " كتب خانه رشيديه " قريب جامع مسجد - " دهلى " الهند

٤ - " مكتبه أنوريه " ديوبند ضلع سهارنپور " فى الهند "

٥ - " مكتبة الخائجى " شارع عبد العزيز " بالقاهرة "

وغيرها من المكاتب الشهيرة بالقاهرة - والهند

